ختم الإيداع
المصرالطوبي

قصب

يا كبيكج

تأليف محمد علي دن

يا كبيكج

فهرست نازه

شرح الاشارات
للنصير الطوسي

من كتب الفقير السحاب
محسن بن عمر
عفى عنهما

شرح الاشارات
المحقق الطوسي

[illegible]

ما صعد تملكه العبد الفقير المحتاج الى
محمد ... علي ... الحسيني ... الذي اخرجه من
ظلمات الطبيعة وادخله في انوار العقول
المطلقة وسعه هذا الكتاب ...
بحمد الله ...
...

[illegible]

منقول من خط المولى قطب الملة
الدين الرازي على مجموعة بخطه الشريف
في شرح الاشارات
ارسطو الحركة كمال اول لما بالقوة من حيث هو بالقوة
افلاطن الحركة خروج عن المساواة ...
... الاحوال ... الاثنات فيثاغورس الحركة هي الغيرية
... افلاطن ...
... من ... افلاطن
... مستقل ... انه يحصل له بسبب ...
... اداة ٥

الحكمة النظرية ... علم
طبيعي ورياضي والهي لان
المباحث ... اما ان يحتاج الى المادة
في الوجود الخارجي والذهني ...
... المسمى الطبيعي ... العلوم
و ... يسمى ... الوجود ...
... هو المسمى بالالهي ...
...
... ان الذهني ...
... المسمى ... رياضي ... العلوم
واما ... الحاجة الى المادة
... الذهني دون الخارج ... الذهني ...

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي وفقنا لإيضاح تجريده وهدانا إلى مقاصد الكلام بتجديده والصلاة والسلام على طالب الحق وتمهيده وصلواته على المصطفين من عبيده خصوصا على محمد آله المحققين بتأييده وبعد فكان أكمل العلوم شأنا وأعمها نفعا وأوثقها بنيانا هو المعارف الحقيقية والعلوم اليقينية كذلك لشرف ما ينسب إلى الحقيقة والمعنى من جلالها وأولاها بأن توقف الهمم العمر على تحقيقها فهو معرفة أعيان الموجودات المدركة من مبدعها ومبدئها والعلم بأسباب الكائنات المتسلسلة المنتهية إلى غايتها ومنتهاها وذلك هو الفن الموسوم بالحكمة النظرية التي يستوعب أساسها النفوس البشرية كان المقدمون من الفائزين منها بحظوظ عال من بعدهم بالناسبين إلى التمهيد كذلك المتأخرون الحائضون منها بحوض فتلهم بالمخيض إلى التجريد وكان الشيخ الرئيس أبو علي الحسين بن عبد الله بن سينا سلك الله سعيه كان من المتأخرين عن مؤيد النظر الثاقب والحدس الصائب موفقا لتهذيب الكلام وترتيب المرام فعتنيا بتمهيد القواعد وتشييد المباني وابن مجتهدا في تحرير القوانين وتجريد المعاني فصانف كتابه كتاب الإشارات والتنبيهات من بقاياه لبنته كاملة وسمه هو بإشارات إلى مطالب من الإلهيات مشحونة بتنبيهات على مباحث من المهمات مملوءة معاقد كلها كالعضو من مجتن على كلال يحرك أكرها تجرين الصور من معدن بلسانات مجرة من عبارات موجزة وبلوغ كان رائقة الكلمات شائقة التراكيب لمستوفق العلم العالية على اكتناه معانيه والمستقر بالمعالي الرائقة دون اطلاع على مغزاه وقد شرحه فخر شرحه الفاضل العلامة المحقق البارع المناظر بارع محيي عمدة الحسين المخلص الرازي جزاه الله خير الجزاء فرأيت نفسي حاضا منه بأن خرج تفسيره والجهد في تقييدها المنبر فيه بالحسنى وجهين وسلك في تتبع مقاصده نحو طريقة الانشاء وبلغ في التفتيش عما أودع فيه أقصى مدارج الاستقصاء إلا أنه بالغ في الرد على صاحبه أثناء المقال وجاوز في نقض حق إلى حد الاعتدال حتى سلك المشاغب لم نزل متأذيا ولذلك يتمنى بعض الطلبة شرحا جرحا فيه من شرط الشارحين أن يبذلوا النصف لما قد الغرض شرحه بقدر استطاعة فإن يذبوا عراقه تكفلوا أيضا بما ذب به صاحب تلك البضاعة لكنوا شاهين عن عزا فقين ومعترين عن عزوبين اللهم إلا إذا اعتن واعمل شيء لا يمكن حمله على جميع محتمله سعى أن ينهض عليه بتقلص لم يبقص صمتمكين بذل العدل ومراضاة محبين عن البغي والعدوان فإن إلى الله الرجعى وهو الجواب بأن يشي ولقد سألني بعض أهل الزمان من هو أجبه الخلان وهو المجلس الناصح رشد الدولة وشهاب الملة والدين لتحكان سيدا الأطباء والكاتبين والفضلاء الفهماء بتمناه من أحسن مقالبه فمن شاء أن أقتن رعيدن مع قلة البضاعة وأورد ما ينفض عليه يداي مع نضوب الماع في الصناعة من معاني الكتاب المذكور ومقاصده وما يعضي إيضاحه تراصوا مبنى على مبانيه وقواعده وما لعلمه من العلمين المواصرين والآداب من أواسيده ومن الشرح المذكور وغيره من الكتب المشهورة أو استنبطته بنظري الفاصر وفكري القاتر واشيرا إلى أجوبته بعض ما اعترض به الفاضل الشارح فالتمس في مسائل الكتاب تقادح وبلغ ما يتوجه منه عليها بالاعتراف مراعيا في ذلك شرط الإنصاف وأغض عما لا يجري بطائل ولا يرجع إلى حاصل عين ملتزم في جميع ذلك حكاية الفاظه كلا أو بعضا مقتصرا على ذكر المقاصد التي يقصدها مخافة الإطناب المؤدي إلى الاستهداب وفي بيتي ما شاء الله أن أوسمه بجمل مشكلات الإشارات بعد أن أمهد وأن أجوال العقل في حظيات وأتعدى من بعثر على صفوان قال الخطابي المعترف والعضو والعجز المعترف ومن الله التوفيق وإليه الانتهاء الطريق

صدر الكتاب

قول الشيخ لعمك الله لعمن الله على حسن توفيقه وإمداده بطريقه والهام للحق تحقيقه أفاد الفاضل الشارح أن هذه المعاني يمكن أن يحمل على كل واحد من مراتب النفس الإنسانية بحسب قوتها النظرية والعملية بيان ذلك أن النفس والكمال لما النظرية فإن وجود الترقي من العقل الهيولاني الذي هو بمثابة الاستعداد المحض بالقوة إلى أن يصير بالفعل الملكة الذي هو شأنه أداء الكمال المعقول الأولي أعني الحدسيات لا يكون إلا بتحصيل وتوسط فعال وهو العقل بالملكة إلى العقل بالفعل الذي هو شأنه أداء المعقول الثاني أعني المكتسبة لا يتأتى إلا بإمداد الله تعالى إلى سواء الطريق دون فعلانها وحصول العقل المستفاد أعني العقود اليقينية التي هي غاية السلوك لا يمكن إلا بالهامة الحق بخفيه فإن جميع ما يفيد من المعارف ومن هنا لا يفعل في النفس استعدادا لقبول ذلك الفيض من بيضه وأما العلية فلأن تهذيب الطبع باستعمال الشرائع الحقة والنواميس الإلهية إنما يكون بحسن توفيقه وتزكية الباطن من الملكات الرديئة بمعاونته وتحليته بالسمات الصورة القدسية تكون بالهامة

وأقول الطالب المسالك يرى بعد وسلوكه أن مطالبه إنما تحصل بسعيه وكده وبتوفيق الله إياه في ذلك وهيهات حصل الأسباب متوافقة في التشييد ثم إذا البغي في السلوك على الله لا يقعد على الا بمعاونته تعالى إلى الطريق السوي وإذا قاربت المنتهى طلبته أنه ليس فيها وراء ذلك الا أنا بالمايبعض عليهم من الباعل بأول جلي ذكره تظاهر أنه يرى في كل حالة من أحوال الملكة أن الله تعالى في ذلك تابين أو لنفسه تابين الا أن ما ينسبه إلى نفسه من الكمالات في الحالة الأولى أكثر مما ينسبه إلى الله وفي الحالة الثانية عريه عنه وفي الحالة الثالثة أقل منه وإنما يحلف أن لو حسبت استطالة ليلا فليلا فالشيخ عبر بالتوفيق والمعاونة والإلهام عن غايتها سماه الطالب من أحوال الملكة فتراه سيما لا نجاح مراعيه ثم بنيه

المتعلم عما انتفع به على انه سعى له اذا فضل من نفقة الطالبين ان يحمد الله تعالى على ما تيسر له من
التوفيق للخوض في الطلب والتساول وسأله ما يعينه من الهامه ويرزقه الوصول الى المنتهى فانه اعطاه
وخصوصا على محمد وآله ايها الحريص على تحقيق ما عن الى مدة اليك فاصغ هذه الاشارات وتيسما
اصول الاربعة علامن الحكمة ان تضرب الخيام بيدك تسهل عليك تقديمها وتصيلها ○ ○
الفروع لاصلها كالجزئيات لكليتها مثاله زيد وعمرو للانسان والفصيل للجمل كالاجزاء
لكلها مسايل الرجل والمنبر للقضاء والفروع عن موجود في الاصل بالفعل كالفصيل
الموجود بالفعل وان لم يكن مذكورا بالفعل والفروع الى العقل كحيال
الجمال تصرف زايده في الاصل وهو المسمى بالفروع فلذلك حال تسهل عليك معرفتها والعلم
طبيعي او بيان لكل منزوعها ○ ○ ويستمد كل من علم المنطق ومستغل عنه الى علم الطبيعة
وما قبله ○ ○ الاشارة بالمنطق والكتب المؤلفة الى تعلم سايل العلوم ولما الطبيعة
من المبدأ الاول الخ اعني بالجسم الطبيعي المسكونة بالذات والعلم المنسوب اليها
هو العلم المسمى بالطبيعيات لا العلم بالطبيعة نفسها فانه احد مسايل العلم المنسوب الى
ما قبلها ومبادي الطبيعة من المحمولات انما تكون معلومة في جسم لا من قبيله بالذات والعلم
اشرف وتكون بعدها المسمى بالمابعد الطبيعة بالوضع وانما يدرك المحسوسات كما سبق
والاتم المعقولات بعقولنا ما بينا ولذلك عدم للعلم الاول الطبيعيات على العلم بما بعدها
انما العلم بما بعد الطبيعة وما كثر مراقبي الى امور العامة يسمى علم ما قبل الطبيعة لاول بالاعتبار
من العلوم وذلك لكونه مشتملا على ما لا مبدأ لها للمحسوسة فيها والعلم بالمبادي اقدم
من العلم بالمبادي وانما عن الشيخ بقوله وما قبله هذا العلم لا الذي سبق لان
لفظ العلم عايدا الى العلم لا الى الطبيعة والفلسفة الاولى لا يسمى علم ما قبل الطبيعة بل يسمى
علم ما قبل الطبيعة ولو كان الشيخ يعني بالاعتبار الاول لما قبلها وما وكده الخاصة
التابع من كون امرا من امور الطبيعة بالعلم يسبب يعلب ○ ان الشيخ لما اثبت الاول
وصفاته بالاستي على الطبيعيات فصار كالموضوع لها كتب بعد هذا العنوان الاجل ذلك سماه
ما قبل الطبيعة كلاما عن محمد الطبيعة لان الشيخ اثبت الاول وصفاته في هذا الكتاب مما
انبها موروث عن الحكماء السابقين وانما الكتب وانما خالف فيها وبرتب المسايل فخلط احد
العلمين بالاخر على حسب ما اقتضته السياقة الى اضدارها النهج الاول ○ ○ عرض المنطق
قوله ○ ○ عرض المنطق وهو بعض النفع الى يفضل عرض المنطق ان النفع فيه
قوله المراد من المنطق ان يكون عند الانسان ○ ○ جمع فيه ثلاثة امور اولها
بيان ما به المنطق والثانية بيان بلسته اعني الغرض منه وهذا المسلمة لها ثانية اولى من عنوانا
انفكاس حقيقتها العقد لاشتمال ما منها على البيان ما المنطق له فانه بيان والغرض منه كونه منها

عند الانسان قوله الى قانونية يعصمه مراعاتها عن ان يضل في فكره ○ ○
هذا رسم للمنطق وقد تكلف رسوم التي باختلاف الاعتبارات فمنها ما يكون بحسب ذاته
فقط ومنها ما يكون بحسب ذاته منتسبا الى غيره كفعل او فاعل او غاية او شيء لغير مثال الرسم
الاكوزيانه وعاء صنعوني او خزف فكدر وكذا رسم بحسب ذاته وبانه المشترك معها الماء
وهو رسم بالقياس الى غاية وكدر في سائر الاعتبارات والمنطق علم في نفسه كالها بالقياس
الى غيره من العلوم ولذلك عبر الشيخ عنه في موضع بالعلم الى غاية بحسب كل واحد من
الاقسام رسم لكن لفضلها فعلها سمان الغرض هو الذي باعتباره قياسه الى غيره فتيه
هنا ذكر الاعتبار الذي منه حد هو علم ام لا ليس جامع من المحصلين لانه ان الاعلم
صناعة متعلقه النظر المعقول لذاته على وجه يتصور تحصيل ما هو مطلوب تحاوزها
عند الناظر او يتعسر عن ذلك وللمعقول ان الناس هم المعاني التي لا يكون المعقول الا في
الذهن فرضا من الموجودات وكلاهما المعقولية نهو علم بعلوم خاصة والا فالمحاكمة يكون علما
ما وان لم يكن وانما احتاج العلم بالمعقول ان الاول الذي يشتغل باعيان الموجودات اذ هو
انما علم لغرض ما من الاول فالقول بانه الى المعلوم فلا يكون علما من جملتها ليس
بشيء لانه ليس بالجملة حتى لا اولى بل لبعضها وكثير من العلوم يكون الى الغير كالنحو
للغة والهندسة للمنة والاسكان الذي نورد في هذا الموضع وهو ان يقال لو كان كل علم
محتاجا الى المنطق لكان المنطق محتاجا الى منطق اخر ويتسلسل والمنطق بريء عن ذلك لبعض
بعض العلوم بالاحتياج الى المنطق لا جميعها والمنطق بريء عن الكل بعض اصطلاحات بينة
عليها واولية تتذكر وتتعود فيها وبطريق ليس من شانها ان يعلم انما كالهندسيات
عرض عليها فيحتاج عجمها عند محتاج الى المنطق فان اصبح في شيء منه على سبيل التنبيه الى قوانين
منطقية فلا يكون ذلك محتاجا الى الصنف الاول والثاني بل محتاجا السبب واما قوله الله
قانونية فالالة ما يستعان به الفاعل في فعله العربية منه توسط والقانون معرب وقد جمع على اقوانين
وصوت كلية تعرف منها الكلي جزئياتها المطابقة لها والالة العاصمة عن الخطأ
للمنطق وضع موضع لفظين ربما قالوا سمي حاصته وكلاما متعارضين للمنطق والعاصمة عن الغير
وانما ان يعصمه مراعاتها لان المنطق قد يحصل اذا لم يراع المنطق وانما ان يعصمه
في فكره فالفعال هنا هو فعدان ما يوصل الى المطلوب وذلك يكون اما باحد سبب مما
لا سبب له او بفقد السبب او باخذ غير السبب قوله فاعن بالفكر هنا اي في تسهيم
هذا العلم وذلك لان الفكر قد يطلق على حركة النفس بالقوة التي لها متوسطة بين المطلب الاولى
من الذهاب المسمى بالذهن لان حركة كانت اذا كانت بالفكر لتحركه في المعقولات وانما اذا كانت
في المحسوسات فقد تسمى تخيلا وقد يطلق على جزئي الفصل من الاول وهو ان يقال كل علم
المذكور سوى الفصل منها من المطالب متروك من المعاني التي ضمن عندها طالبها مباحث تلك
المطالب المؤدية اليها الى ان يكدها تم تضمنها في المطالب وقد يطلق على مباحث هي

بجعله من الثاني وهو الحركة الاولى وحدها فمن غير ان يجعل النهوض الى المطالب جزءا منه
وان كان الغرض من [illegible] هو النهوض الى المطالب ثم الاول هو الفكر الذي يعد في خواص نوع
الانسان والثاني الفكر المحتاج اليه [illegible] العلم المنطقي والثالث هو الفكر الذي
يستعمل بازائه الحدس كما سياتي ذكره في النمط الثالث [illegible] الشيخ لفظ الفكر هنا بالمعنى
الثاني من المعاني المذكورة قوله ما يكون عند اجماع الانسان يعني الحركة الاولى المبتداة
من المطالب الى المبادي والثانية المستقل بها من المبادي الى المطالب [illegible]
الانتاج وهو تمام الفكر قوله أن ينتقل عن امور حاضرة في ذهنه يعني الحركة الثانية
التي هي النهوض من المبادي الى المطالب [illegible] فيما سبق الاولى فيما سبق
لانها لا تكون حركة [illegible] وقد [illegible] المعلم الاول [illegible] ارباب [illegible] المعتبرات
[illegible] الشارح [illegible] الفاضل
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible] قوله منصورة او مصدق بها
بالمتصور [illegible] المصدق به [illegible]
الذهن قوله تصديقا علميا او ظنيا او وضعيا وتسليما [illegible]
[illegible] التصديق
[illegible] النذلع [illegible] باستاع
المرجوح [illegible] هو المظنون الصرف [illegible]
[illegible]
اما ان [illegible] فان لم يمكن فهو اليقين [illegible] الجزم
والمطابقة [illegible] المطابق [illegible]
الجهل المركب وقد يطلق الظن [illegible] المظنون الصرف [illegible]
[illegible] المطابقة [illegible] مطابقته [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible] العلوم [illegible]
عليه المشايخ [illegible] ليثبت به مطلوبه

وجه [illegible] الفاضل الشارح [illegible] مطلقا [illegible]
الجدلي المجيب [illegible] القائل باللسان دون ان يعتقد كقول من يقول
[illegible] اعتبارات [illegible]
[illegible] باعتبار [illegible] المجيب [illegible] السائل
[illegible] التسليم [illegible] الوضع [illegible] المسلمات [illegible]
التسليم [illegible] بحسب [illegible]
[illegible] التسليم
[illegible] الفاضل الشارح [illegible] الجمهور
والتسليم [illegible] عند ارباب الصناعات [illegible]
التصديقات بالاعتبار المذكور [illegible] وتسليمي [illegible] البرهان
[illegible] الجدل والخطابة والمستعمل في الاقسام الثانية واما الشعر فلا
[illegible] التصديق [illegible] الشيخ [illegible]
العناد [illegible] علميا او ظنيا او وضعيا [illegible] العلم والظن [illegible]
والتسليم بالاعتبار [illegible] العناد [illegible] وتسليما [illegible] في بعض
المواد وقول الفاضل الشارح [illegible] الوضع والتسليم [illegible] الخطابة
[illegible] الاقسام [illegible]
مبادي الصناعات الثلثة [illegible] التصديق
[illegible] التصديق [illegible]
الى [illegible] الصناعات المذكورة [illegible]
للتصور [illegible] اقسام [illegible] الذاتي [illegible] الجنس والفصل
[illegible]
بخلاف [illegible] الخطابية [illegible] الفاضل الشارح [illegible]
التصور [illegible] والتصديق [illegible] التصور [illegible]
لكان التصور [illegible] بالرسوم [illegible] هذا
[illegible] التصور [illegible] قوله الى امور غير
حاضرة فيه [illegible] يعني ان المطلوب لا يكون [illegible] الطلب [illegible]
[illegible] المطالب الى المبادي [illegible]
[illegible] المطالب [illegible]
بان المطلوب [illegible]
لم [illegible] المطلوب [illegible]
[illegible] المطلوب [illegible]

معلوم بادراك ناقص مطلوب لاشكاله والمطلوب بتصديق معلوم الحدود ومطلوب الحكم
عليها قوله وهذا الاشكال لا يخلو من ثلاثة اقسام فانه يصرف فيه وجوه
سببا الاشكال للحركة من المبادي الى المطالب والمدرك بان المباين للكل يطلوب انما يكون بدون
واحدة ولا يحصل من الاشياء الكثيرة شئ واحد الا بعد ضمين ودمجها على وجه ما لذلك الشئ
ان المعلول الواحد لعلة واحدة والمالف من الاشياء الكثيرة شتاء فكذلك ان يطلق عليه
الواحد بوجه ما فالمبادي تنتهي الى المطالب المالف والمالف المراد به في هذا الموضع لا بد
من ان يكون لبعض اجزاءه بعد البعض وضع ما وكل ما له نهايات ومن ان البعض على هذا الوجه
او جاله بسيطة يقال لها واحد وهو الهيئة وهي متاخرة بالذات عن الترتيب كما مر مناخر عن المالف
فاذا الاشكال هذا الاشكال من ترتيب وهيئة للمبادي الى المطالب والكل يكون
للمبادي النسبة الى المطالب اضافة ترتيب وهيئة انما على التقاس للمدرك قوله وذلك
الترتيب والهيئة قد يقع على وجه صواب وقد يقع لا على وجه صواب ⑤ صواب
الترتيب من القول الشارح مثالان موضح للحسن او لا يعتد بالفصل والصواب هيئة ان
يحصل للمجزاء وضع واضافة بطابق بها صورة المطلوب وصواب الترتيب في مبادي
القياس ان يكون المحدود في الوضع والمجهول على ما ينبغي وصواب الهيئة ان يكون الربط منها في
الكيف والكم والجهة على ما ينبغي وصواب الترتيب في القياس ان يكون ابتداء المؤلف منه
على ما ينبغي وصواب الهيئة ان يكون من ضرب منتج والمبادي القياس ان يكون مخالفا لذلك
وقد لسند ما ابتدا وعدها الى الصور وحدها دون المواد لان المواد الاول لجميع المطالب
هي المقدمات والصور التي بها تنسب الى الصواب والخطا وما لا يعان حكما
والمستعمل للمواد الى ما ليس المطلوب لا ينفك عن صواب الترتيب او هيئة السبب فان القياس
بعض الاجزاء الى البعض وانما نسبتها الى المطلوب فانما المواد القريبة للقياس التي هي
المقدمات فقد يقع الفساد فيها دون الهيئة والترتيب اللاحقين بها وكل واحد
منهما من الترتيب والهيئة المنسوب الى الافراد الاول قوله وكثيرا ما يكون الوجه الذي
ليس بصواب يشبهه الصواب او هو انه يشبه به ⑤ انما عبارتان والاولى التشبيه
الصواب وضدها الخالي الصواب هو القياس والشبيه هو الذي ليس بقياس لانه استعمال رديء بالذات
الى كلما كان القياس استعمالا من كل الى الرديء والموهم انه مشبه به هو التمثيل فان
ايرادا لجزئي الواحد في التمثيل لاثبات الحكم الكلي موهم مشاركته سائر الجزئيات له فمن
ذلك حسن ظن ان استقراء ولما عتبار المواد وحدها عن الهيئة كان المواد الاول
لا موصوفا بالصواب وغير الصواب كلية فالصواب منها هو القضايا الواجبة قولها
والشبيه هو قضية المسلمات والمقبولات والمظنونات ومن قضايا المشبهات
بالاولين والموهم انه مشبه به المشبهات بالمسلمات واما عتبار بها منعا ما الصواب
هو البرهان والشبيه به الجدل والخطابة من وجه والسفسطة من وجه والموهم انه شبيه به

للشاعنة فانها شبيهة الجدل كان السفسطة شبيهة البرهان والفاضل الشارح عد الجدل
والخطابة من الصواب وجعل الشبيه به المغالطة والموهم انه شبيه به المشاهير وبلزم على ذلك
ان يكون الجدل من جملة الشبيه لان للشاعنة فهو جعلها جدلا قوله فالمبطن علم
ينعلم منه ضرورة اسعالات من لعور حاصلة في ذهن الانسان الى لعور يحصل هذا الى
اخر رسم للمبطن بحسب ذاته لا بالقياس الى غيره فالعلم جنسه والباقي فصل للخول
واما الخر هذا الرسم الى هذا الموضع لان عده لي اصه اعني الشاهل على اسعالات
للجيد والردي لكن بينه فلما اسب عرفه بها وقوله ينعلم منه في بعض النسخ يعلم منه صورة
الاسعالات والاول بعض حمل الضرورة على الصرورة الكلية الى هي كالقوانين وباقيها للمسا
للمطقية والثاني بعض حملها على حزئياتها المتعلقة بالمواد على ما هو مستعمل في سائر العلوم
فانما قال علم ينعلم منه صورة اسعالات ولم يقل علم صرورة الاسعالات لان المبطن
من المبطن بالقضايا الاول ليس هو ان يعلم صرورة اسعالات بل المقصود هو اصابة
الملكة كما تقدم والعلم بالضرورة انما صار مقصودا بالقصد ثانيا لان اصابته متعذرة الى
ذلك والفاضل الشارح اراد انه انما قال للمبطن علم ينعلم منه صرورة الاسعالات والطب
علم يعرف منه احوال بدن الانسان لان الحاجة الى يستعمل المبطن فيها كثيرة في
بعضها من العلوم ولهي بيان الى يستعمل الطب فيها ابدان حزيية بعض الانسان وقد
يخص العلم بالكليات والمعرفة بالجزئيات قوله والصواب ذلك لا مرين ⑤
العلم بالبرهان ذلك لامرين معقولين ان اولي وباجوالها معقول ان ما منه وهي كونها ذاتية وعرضية
ومحمولة وموضوعة ومتناسبة وغير متناسبة وما كذلك محراها في العلم بذلك معقود بقصد
تاكيد ان صرورة اسعالات تعرف بذلك قوله وقد وضعت معاريف الاسعالات
منه وهي تجاريب على الاستقراء واصناف ما ليس كذلك ⑤ فالاول هي
الصرورة المنبعثة من العادات البرهانية ولهي وفاء الدائم والباقي كما عداها فانها شبيهة
على فساد صورها وما لهي من الاقيسة والقرينات المستعملة في سائر الصناعات وفيها لا
مستعمل اصلا للطبيعة بسبيل والعجب ان الفاضل الشارح عد الجدل والخطابة من المستعمل
والمشار فيها والعهدة في الخطابة العشل وفي الجدل لا مستقرا على ما بينت بهما
اشارة ⑤ كل محسوس اي كل محسوس اولي وثاني على ما لا يخفى ولا يصح حمل الموصوف
كما من والمراد بعض من المالف لان موضوعات المالف من اشياها وضوعا عقلا او حسا
من عنها بعد فان ذلك لا يمكن بل ربما لا يعتد عنها البعد بل بان البعد للعين يستلزم
المالف المعين والمالف المعين لا يستلزم البعد المعين بل يستلزم بعدا ما يمكن ولو شاء
في ذلك الى اصلا المالف من اسد يمكن ان يقع على هذا البعد ويمكن ان يقع على ابعد منه
واداء هذا ما يمكن والمراد ان كل محسوس معلق بعد ما بل كل المالف فانه يوح الى التعرف

للعدوات التي هي وكذا التهنت وقال الف لان اخصاص التهنت المعين بالمادة الى المطلوب
وجوز اعداده فما كان وقوعه ابدا يكون من قبيل بكل المداد والاعداد لها وليس المراد من قوله
بكل بالغ ما يفهم منه ان كل ما يصدر فاعل يحتوي موصوف بالعلم بكل الصادر من البالغ الى التحدر
التعريف المراد وان كان يحتوي متعلق غير متناه بل يكفي بالغ يحيط بالمه كذا وكذا وانما قال كذلك لعلم
ان علم الانسان الى العرف المعروف لم يليست من التهنت بل اعم منه وما قال الف قوله
لامن بكل وصيل من العلم الذي يصح ان نعلمنا ان لامن حيث هو معقول لان اول وطباع
لاعيان الموجودات بل من حيث هو معقولات بالمه ولا كذلك مطلقا وان البحث عن المعقولات
البالغة من حيث هو معقولات بالمه يعلو الفلسفة الاولى بل من حيث ينقل منها الى غيرها
قوله ولذلك كما صرح المنطقي ان براعي حصا لامر اصوال المعاني المعروفة ينقل
منها الى براعيان اصوال البالغ البالغ صفات اول وثاني والاول يقع في الاصوال
الشاخصة وفي العينيا واصوا معقولات عد كل اصوالها الصوريه في اي شاغل في الخارج
في الطبيعيا من والثاني يقع في الحجج واصوا وعينيا هو معقولات بالعدامن المنها الصوريه في
بالتاسع آل اسالها وبذكر اصوالها الصوريه في مارس اربيناس ويشمل عليها البيح
البالغ الذي ولي بس عن هذا الكتاب والمالمه في اثنا عشر صناعات الصناعات الخمس
ويشمل عليها البيح السادس اشاره وان نمر للاط والمعنى فلا فرق للشيء صوره
في الاعيان وصوره في الاذهان وصوره في العبارة والكتابة يدل على
العبارة وهو على المعنى الذهني دلالتين وضعيتين كما ان صاحب الاصطلاح والذي
على اي نحو دلالة طبيعية لان اللفظ المعنى علامة عن طبيعية والذكر فالك
علامة فما ان العلامة لخصوصيته هي الى من المعنى والعين قوله بقا اثر من اصوال
اللفظ من اصوال في المعنى الاسوالات الذهنية وذكرنا من الالفاظ ذهنية وذكر لان سوح
العلاقة المذكورة من الاذهان ولهذا السبب ربما ادت الاصوال الى صنها بالالفاظ الى توهم
انها لها في المعاني وتشبيه المعاني معنى بالاقلاط الى بعض سببه بالالفاظ بشاكل ما
ما شيا كل اسم مثلا انما سمي الى المعاني لاشتمال بالالفاظ الذهنية اصلا عليها قوله
ولذلك عمم المنطقي ايضا ان عرا من حيث هو لفظ مطلق من حيث هو لفظ عن مقيد بلغة قدم معنى من
ان يطلق في المعاني انما يكون بالقضية الاولى وفي الالفاظ بقضيتان وتلزم من الالفاظ من حيث
ذكر عن مقيد بلغة فيوجد معنى حال افرادها وتركيبها كالشعر الها وتشكلها وما يعرض لها من
زوال الاشكال حول المسلك على الربط المعرض للسلب وعكسه المنفي للعدول كذلك يعرض لها
على الجهة وعلى حمل الحجة عليها وبالجملة ما ذكر من شرائط السلف والمعاني اللفظية
قوله الا فانها يقال مرادنا كشف باللغة التي يستعملها المنطقي وسعة بها حال الغير
فانه يلزمه ان تنبه له وينبه عليه وذلك كما لا يلزم التقييد بالغة الجوز على السيد ان يحبس
جميع العبيد وذلك الا تتاع على مساواة احدى العضيه وذلك الا صيغة السلب لكل على المعنى

المتعارف الذي عرفناه اشاره وكان المجهول بازاء المعلوم الجهل البسيط بمقابل العلم
بمقابل العدم والملكة ومعه قد يستعمل العلم والجهل المركب بمقابل الصدين ومعه لا يمكن ان
يستعمل للعلم والجهل بازاء المجهول هنا المجهول بالجهل البسيط ويتسمى بمقابله الى الصور والعدم
فان بالعدم لا يناسب الا بالملكات ولا يستعمل الا باعتبارها قوله وكذا ان الشيء قد
يعلم بصور اسان ما يسمى عليها معنى اسم الملت وقد يعلم بصور اخرى بينه على عدم
العناد من التصور والتصديق بان اصدها مستلزم الادراك العناد بين عدم الحكم مع التصور
الذي عرف عنه بصور اسان ما يسمى بصورة مع وانما قال يعرف اسم الملت ولم يقل عن الملت لان
التصور يكون بحسب الاسم وقد يكون بحسب الذات كما الاول قد يتعرف عن التصديق والثاني
لا تصور الا متاخرا عن العلم بمثلية المتصور بالاحسن المتمثل من التصور السابق قوله
مثل علمنا ان كل مثلث فان زوايا مساوية لقائمتين وكل تصديق يحكم على الشيء
الثاني والثاني للثالث فالاول يحكم للاصول الاولية من قوله كذلك الشيء الذي
قد يحمل عن طريق التصور للاشتراك فيه الى ان يتعرف مثل فيه بالتمييز والمنفصل عن بينها
بقي علينا كما صاح الفقد ان عن هذه بقول لما كانت لعدا وانما كانت الف
الاول صدا السبب الى بعضها الى بعض كغير لاكما يحث بعد كل المنتسبين انما صدا ان
ثالث اول منها حتى الواحد بعد السبب العددية والمعاني التي توضعا واحدا كالخط طا مثلا
والسطح حلها انما سبب عدد بعض مشاكلها او سبب بعض بها وعن بها الى يكون بحسب
لا يقد المنسبين لعدا او لاشيء عن بها وعن بعض بها نهايا السبب الذي به الشامل لهما
اعم من العدد به والخط المساوي لضلع المربع بخطوطه والذكر يعال له كانه قوي عليه ان المربع
سكون من ضرب كل خط في نفسه والمطلق من المعاوضة كما شارك مقدار المعوضان الاصم
كما سابقه فالخط المطلق بالطول كما شارك خطا لا معوضا في نفسه والمطلق في القوة
كما شارك مربعا ما وكل مطلق من الطول مطلق في القوة ولا سوكس واذا ابرز هذا فقول
اذا انضم خطان متساويان من الطول بضلعان من الفق كخطي بكف نسبة احدها الى الكل
نسبة الخمس الى خذ الملت علما انه يسمى بحق عنها بمربع الاسمين وفصل اطرافها على الوصف
بالمصدر الصدر المعاد كور في المعاوضة من كتاب الاصول قوله وقد
تحدد من جهة التصديق ان يتعلم مثل كون الخط قوما على ضلع العامة التي توضعا
الزاوية العامة من كل واحد من الحاوي تساوي المتساوي على حتى خط مستقيم مصدر
بحرف مثله الاصل الاستقامة وسمي الخطان ضلعيها وتشبه الزاوية لضلعيها بالفق من
والذكر يسمى كل خط اكثر معرض يصل بها وتقاطعا التقاطع الها وسمي ايضا خطوطا لانه
كون خط الاذان التي يحيط بها الزوايا الملت لحاوي من الخطوط الملتقية وانما لا يسمى
السطح المتولد من اصلاح الدر بخطوطه ضلعان هكذا
هذا الخط فوق على ضلع العامة التي توضعا الخطان يساوي

مربعه مربعها فان عرف المحيط مربعا الذي يحيط به كمربع مثلا اذا كان احد الضلعين اربعة
والاخر ثلثة فالمحيط يكون خمسة ان مربعه وهي خمسة وعشرون يساوي مجموع مربعيهما وهما
ستة عشر وتسعة وبرهان ذلك مذكور في الشكل المعروف بالعروس وهو السابع والاربعون
من المقالة الاولى من الاصول وانما احتاج من التصور المجهول الى البيان بعرفة في المصدرين المحتوي
الى بيان بعلم لان المعرفة والعلم كما سبقا الى الاذهان من الكل وقد سبقا بيان الى الادراك
المسبوق بالعدم او الى الادراك من ادراك شيء واحد يحصل منهما معا قدم وقال المحرر في هذا
الاعتبار قال لانه وصف الله تعالى بالعارف ولم يوصف بالعالم وقد سبقا الى البسيط
والمركب والذكر يعالى عن ذلك والحال على حالته وليذا الاعتبار الاخير فض المصور لبساطته
بالعباس الى التصديق بالتوقف وفض التصديق لتركبه بالتعلم قوله فالسؤال
الطلبي متأخر في العلوم في نوعها اما ان يجعل التصور يحصل والا ان يجعل التصديق يحصل
وقد عرفت العلم بان يسمى الشيء الموصل الى التصور المطلوب على الاشارة الى ما منه حد ورسم
ونحوه ٥ — يعني بقوله وكنهها فاقد التصور التام والمقنع من الفصول الذاتية
والطبيعة واصل الحد مأخوذ من الذات والرسم من الوضاح وهو الحد في اللغة المنع
وقال المحاجر من الشيء حد وفصل الشيء طرفه وانما سمي الطرف حدا لانه يمنع ان يدخل فيه
خارج او يخرج عنه والجار والرسم مأخوذ من الاثر والذات من لفظ ذو ودل على شيء من
ماهيته والوضاح جاريه ودل على شيء من اثاره وهو ظاهر فسمي المقنع بذلك حدا او
رسما قوله ونحوه يريد به ما دون الرسم من الامثلة وغيرها قوله كالاساس
وان يسمى الشيء الموصل الى التصديق المطلوب بحجة منه فيما من عنه استقرا
العباس بقدر الشيء هو مثال شيء اخر يعادله تاس القدة بالقدة فالقياس يعادل الحد وهو
بالكلي في الحكم الثابت على الكل او الاكثر استقراء فقد الفرس عند قولهم يعادل المسعودية البلاد
اذا تتبعتها تخرج من بلد ومن اهل الارض والمسقر من جميع الجزئيات جزءا جزءا والحزر بالحاء
الكلي قوله ونحوه يريد به المثال وسيجيء الفقهاء قياسا لانه الحاق جزئي بجزئي
اخر في الحكم قوله ومنها بصار بحر يجيء اصل الى المطلوب والاسبيل الى الشيء
مجهول الامر قبل حاصل معلوم نريد بالحاصل العلوم مبادئ كل المطلوب التي ذكرها
قوله والاسبيل ايضا الى ذلك فيجيء الحاصل العلوم الا السطن للحمد التي لاحلها
صار مرويا الى المطلوب ٥ — يريد السطن الحمد ملاحظة الهيئة والهيئة المدلول
لان حصول المبادئ صيرها الوكان كافيا لكان العالم بالقضايا الواجب متوقفا عالما
بجميع العلوم وايضا فانها لم الانسان ان الكل اعظم من الجزء اصلا بكر بحيث يراها
عظيم السطن سطنها جبلي وكل العلوم التي هي عليه وعليه تقاس في الصور
اشار فالسطن ناظر في امر هو المتقدمة المناسبة للمطلوب ومطلوب
لا يريد بذلك المطالب الخمسة التي ذكرت المواد كلها وردت للعالم بل المطالب الكلية العقلية

او القصد بعينه المجرد عن المواد جميعها كانت او عن جميعها والامور المتقدمة هي مبادئها
المناسبة لها مثل الوصف الكلي الذاتي ايضا قوله وكنهها ما دلها بالطالب الى المطلوب
المجهول مقتضى الامر المنطقي ان يعرف بما هي العقول الشائع وكنهها بالبعد جدا كان
او قريبا وان يعرف بما هي الحجج وكنهها بالبعد وباشبا كان ابعد في ذلك ما سبقها والسطن
المذكور بالحاء مقترح صحيح من هذا الفصل او دلائل المنطق ناظر في امور المتقدمة المناسبة
فان عصيان امر ان يعرف بما هي العقول الشائع بالحجج الاحتاج الى المنطق وان كان اول
من حركات الفلك وغيرها يلوح فيما من كلامه بالاحتاج الله في الحركة الثانية وذلك يؤكد ما قلناه
اولا لا قوله واول ما يصح منه فانما ينضح من الاستاذ والذي الى ما لف منها الخف
والتباس وما كتب من محرفا فليصح الان ٥ — ويريد ما سبق من كتاب الصاف عن
قوله فلبدا من تعريف كنهه ودلالة على المعنى فبدا بها من ابعد من المقصود
الاول من المنطق الا كمال المقصود البلغ الامي استان الى دلالة اللفظ على المعنى
اللفظ دال على المعنى ان عرف شرط المطابقة بان يكون وكل اللفظ موضوعا لذلك المعنى
وباز ايه مثل دلالة الملمات على المسكل المحيط ملثه اضلع وانما عرف بسبيل التضمن بان يكون
المعنى جزء من المعنى الذي يطابقه مثل دلالة الملمات على المسكل فانه يدل على الشكل لا على
انه اسم الشكل بل على انه اسم لمعنى جزء الشكل وانما عرف بسبيل الاستتباع والالتزام
بان يكون اللفظ دالا على معنى يكون ذلك المعنى يلزمه معنى غيره كالرئيس للحيوان
لا كالحيوان بل هو مصاحب ملازم له مثل دلالة السقف على الحائط وعلى الانسان
على قياس صنعه الكاتب ٥ — ودلالة المطابقة وضعية صرفة ودلالة التضمن والالتزام
ما شرائط الغور والعوض ويشترط فيها ان لا يكون الاسم دالا بالاشتراك على المعنى وعلى جزء
كالممكن على العالم والحاصل او عليه وعلى لازمه كالشمس على الجرم والنور ولا يكون باستقلال
عقل من لم يعلم الا احدها الا الاخر قوله في دلالة التضمن مثل دلالة السقف على الحائط وعلى الانسان
على قياس صنعه الكاتب وكذلك امثالهن لم يعلم الا احدهما الا الاخر لا يحل على ملزومه كالمالك لا الانسان يحل وانما
قال على قياس صنعه الكاتب ولم يقل لما كانت لان الاول يلزم الانسان والثاني لا يلزم ولا يصح
الفاصل للشائع الان دلالة التضمن متجهة في المعلوم كما ستدل عليه بان الدلالة على جميع اللوازم
محالة اذ هي غير متناهية وعلى البين معنا باطل لان البين عند من يحصر ولا يكون بينا
عند غيره فلا يصح لان يعول عليه او هكذا — وهذا يعينه يقتضي ان المطابقة ايضا لان الوضع
بالقياس الى ما اشتمل من مختلفة وللحق عنه ان الالتزام في جواب كما هو وكما يحرر محراه
من لبحرود الباقية لا كونه ان يستدل على ما يجيء بيانه وانما في صابة الموضع الحالية عن الاحساس
او هي لا يدل على ما هيات المحرود وان الالتزام كاسبان استان الى المجهول اذا
علما ان الشكل يحول على المثلث بليس معناه ان حقيقة المثلث هي حقيقة الشكل والبين
معناه ان الشيء البين يقال له انه مثلث نحو عينه يقال له انه شكل سواء كان في

كان في نفسه معنى بالنات او كان في نفسه احدهما ... هذا الحق لعود وبعد مباحث الالفاظ
ولعل الصحيح اورده هنا لتعلق ان اطلاق الاسم على المعنى ليس بحقيقة ولعل الذي حمله
في هذا الفصل هو حمل هو على المسمى بحمل المواطاة ومعناه كما قال ان الشيء الذي يقال
له انه شكل هو بعينه يقال له انه شكل سواء كان ذلك الشيء مركبا من نفسه معنى بالنات
والشكل او كان في نفسه هو الشكل بعينه هذا الحمل يستدعي اتحاد الموضوع
والمحمول في الوجود وقيام احدهما بالاخر وعدم قيام الاخر بما هو المغاير لما قام به
وهو الذي عبر عنه الشيخ بالمتبائن وبما بالمغايرة قد يمكن ان يكون شكل مغايرا لصاف
كما ان وصفها الاخر قائم بالصاف والصاف بالنات لكن الاتصاف الذي يعبر عنهما
بالصاف حمل بالنات على وجه ما فان صاف المحمول الا كان ما به الاتحاد وشيء ما به المغايرة
لهما وذلك بان يكون في نفسه كان في نفسه معنى بالنات وقد يمكن ان يكون شيء ما به اتحاد
ما به مغايرة كالاتصاف الذي للسكل الذي يعبر عنه بالمحمول وحينئذ ان حمل
ذلك المحمول على موضوع كان المحمول قائما به الاتحاد وصاف به المغايرة كما يقال ان المثلث
شكل وان حمل محمولا كان الموضوع قائما به الاتحاد وصاف كما يقال مثلا السكل مثلث وذلك
معنى قوله او كان في نفسه احدهما والذي من احدهما يسمى حمل اشتقاق وهو حمل
هو ذو هو كالبياض على الجسم والمحمول بذلك الحمل لا يحل وصف على الموضوع حلول المواطاة بل
كما يقال جسم ابيض والمحمول بالحقيقة هو الاول اشارة الى اللفظ المفرد والمركب
اعلم ان اللفظ اما ان يكون مفردا او مركبا والمفرد هو الذي لا يراد بالجزء منه
دلالة اصلا حين هو جزء مثل عبد الله من قولك عبد الله قائم حين يدل بهذا على ذات الله
من كونه عبد الله بل ستريد بقولك عبد شمس اذا سميت به انسانا بعينه بل في موضع
الجزء من قولك عبد الله وتعني بعبد شمس جزء عبد الله ليست له لا اسم وهو مركب لا مفرد
والمركب هو ما ليس بمفرد وهو على قسمين احدهما ان يكون جزء منه لفظ ما دال
اسما او فعلا وهو الذي يسمى المنطقيون كلما وهو الذي يدل على معنى موجود لشيء غير معين في
زمان معين غير دال بنفسه على شيء من الازمنة الثلاثة وذلك حين تقول انه ضرب مثل قولك في الدليل
وقولك الانسان قائم لم تعن بقولك هذا من حيث هو دال الا ان يقيد بأداة لا يتم
معها الا بقيد منه مثل لا وفي وان الدالة على زيد من انه دلالة لا تدل على كمال ما يدل عليه في
مثله لم تقل في الدلة ولا الانسان لان من ولا اداة ان ليستا كالاسماء في الافعال
قيل في العلم الاول ان المفرد هو الذي ليس جزؤه دالا اصلا او اعرض عليه
بعض المناطقة عبد الله في قولنا اول اجعل علما للشخص فانه مفرد مع ان الجزء منه دالة
ثم استدرك بان جعل المفرد ما لا جزء له على جزء معناه وقد مر ذكر الى ان ملك القسمة بعض
من جاز بعده بجعل اللفظ انما ان لا جزء له على شيء اصلا او جعل المفرد ما دل على شيء غير

جزء معناه وهو المراد او على جزء معناه وهو المولف والسبب في ذلك هو الوهم وقلة الاعتناء
لما سيجيء ان شاء الله وبعبد وذلك ان دلالة اللفظ انما تثبت بوضعه كما مر سابقا فاذا وضع اللفظ
على ان يكون الوضع فيه بازاء معنى فان يلاحظ عند ذلك المعنى حال ما يراد به ذلك المعنى
على ذلك الوجه وذلك المعنى هو الاسقاط من حيث ان ذلك اللفظ اذا جزء منه يحسب
ذلك اللفظ اذا لفظ الجزء من اجزاء ذلك اللفظ صحيح ان يدل عليه بالاستقلال لم انه دال عليه واذا ثبت
هذا صار ذلك اللفظ الذي لا يراد بجزئه دلالة على جزء معناه كالذي اذا اريد بجزئه دلالة على شيء
اخر او اريد وعلى المعنى الاول لا يكون بدلالة ذلك الجزء متعلقة بكونه جزءا من اللفظ الاول
بل يكون ذلك الجزء بذلك الاعتبار بعينه اسما بل اسم دالا على معنى اخر غير ما دل عليه
منه فاذا لا يكون جزء اللفظ الذال من حيث هو جزؤه دالا اصلا وذلك هو المفرد والمراد بقولنا
مخصص عن ذلك ان اللفظ الذي لا يراد بجزئه دلالة على جزء معناه لا يدل جزؤه على شيء اصلا
فاندفع الوهمان اعني القديم والمحدث المذكورين مستدلا وبان ان الذال من زيد غير موضوع
ولو تامل حق التامل واصف غير بسيط لان لفظ عبد الله اذا كان علما فان يلاحظ
لفظ ان من لفظ انسان وقاف في المعنى فان كلها يصلحان لان يدل بهما فان حال لفظ على شيء
واما كون الاول مفعولا من نعت والثاني غير معقول فامر يرجع الى حال الالفاظ لا الى معنى
بهما اصلا ان لا يسلم ان الذال مطلقا من حيث كان اسما للمعقول من العليم الاول صحيح وان المفرد
في المعنى شيء وان اصلا وكذلك ما يقابله سواء سمي مركبا او مولفا وترجع الى منع الفاظ الكلام
معقول ... قال الشيخ المفرد هو الذي لا يراد بالجزء منه دلالة اصلا اذا في الوسم القديم ذكر
الاول منهما على ان المرجع في دلالة اللفظ هو ان الملفظ وقال حين هو جزء لم يعلم ان
الجزء من حيث هو جزء لا يدل على شيء اصلا ان دل فانما يدل على شيء اخر لا يكون من
حيث هو جزؤه ولا ينافي مقاصدنا وجعل مقابل المفرد مركبا فان الفرق بين المولف
والمركب على اصطلاح الجدد لا فائدة له في هذا العلم قوله ... منه قول تام وهو الذي يحمل
جزء منه لفظ تام الدلالة اسما او فعلا ... الاقوال يحمل الملتبسة اسما او فعلا
وحروف وشرك في قولنا والتبس وعن كونها الفاظا مفردة دالة على معاني بالوضع والتواطؤ
فالمعنى الجامع لهذه الاربع جنسها وتفرق او الاتصال سماها لانها في نفسها او في غيرها
وذلك لانه كما ان من المعاني ما قائما بنفسه هو الجوهر ومنها ما ليس كذلك هو العرض وامن
المعقولات ما معقول بنفسه هو الذات ومعقول لا بنفسه هو الصفة كذلك من الالفاظ ما دال من
نفسه ودال في غيره والاجنبي هو الحرف وهو اداة والاول جنس تحته نوعان الكلمة والتعلق
بزمان معين لان منه الفعل والخلو عن كل الاجنبي هو الاسم والاول هو المعرب وقسيمه
المبنيات وانما سموا الكلمات لان الكلام انما يتولد من الضام كقولنا زيد قام فعلا فاعل
الفعل ملتبسات وتفصيل الاسم والحرف لعدم ما وجود الاعدام يعرف الملتبسات من غيرها فكان
تلك الصفة الشيخ على ايراد حد الفعل لانه مشاول جنسها بالعرض فقال في حده الذي

يدل على مفهوم وهو الشيء على معين من زمان معين من الازمنة الثلثة والفعل الاصطلاحي بعد الامور الخمسة
اعني الاربعة المشتركة والاستقلال في الدلالة المشتركة فيه وبين الاسم من شأنه اعتبار كون
معناه مقصودا الى الغير مرتبطا للذات [illegible] وذلك الغير هو الفاعل وهو قد يكون معينا وقد لا يكون
لكن مقصود المعنى [illegible] الاسناد الفعل [illegible] انما [illegible] الاحتياج الى عين
لا بعينه الا [illegible] بشرط ان يكون الا بعينه [illegible] مصدر والشيء على
معين [illegible] مشاركة الاسماء المتصلة بالافعال كالفاعل والمفعول والصفة [illegible] الى الماضي
مصدرا في زمان معين بان [illegible] الاسماء [illegible] على [illegible] الزمان كالامس [illegible]
جزؤه الزمان كالصبوح [illegible] على معنى [illegible] في زمان الا بعينه [illegible] اسماء المتصلة
بالافعال [illegible] من الزمان المعين الذي [illegible] زمانه [illegible] حصول
المعنى [illegible] الفعل [illegible] من زمان معين من الثلثة [illegible] الذي اورد الشيخ
[illegible]
ان افعال [illegible] بالوضع على معنى مستقل بنفسه [illegible] الا بعينه في زمان
من الازمنة الثلثة [illegible] الافعال [illegible] للمعنى
[illegible] يدل عليه [illegible] تسميه المنطقيون [illegible] كلمة [illegible]
وقد ظن بعضهم ان الفعل [illegible] الاسم [illegible] يسميه المنطقيون كلمة [illegible]
لغة العرب [illegible] الافعال [illegible] قولنا [illegible]
قائم زيد [illegible] الكلمة في لغة اليونانيين [illegible] يدل
[illegible] الحال [illegible] الماضي او المستقبل [illegible]
[illegible] الاسم لفظ مفرد [illegible] بالوضع على معنى مستقل بنفسه [illegible]
[illegible] زمان معين [illegible] والحرف لفظ مفرد يدل بالوضع على معنى غير [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
موقع المفرد [illegible] قوله [illegible] في القول المؤلف [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]

الى

الى [illegible] **اشارة** الى اللفظ الجزئي كاللفظ الكلي [illegible]
والجزئي هو الذي يمنع نفس تصور معناه من وقوع الشركة فيه [illegible] كان الجزئي
كذلك وجب ان يكون الكلي ما يقابله وهو الذي لا يمنع نفس تصور معناه عن وقوع الشركة فيه
[illegible]
مشتركا فيها [illegible] مثل [illegible] الكرة المحيطة [illegible]
[illegible]
[illegible] الكرة المحيطة [illegible] الشمس [illegible] مثال للكلي
الانسان [illegible] الكرة المحيطة [illegible] الشمس [illegible]
[illegible] الانسان [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible] الانسان [illegible] الشمس [illegible]
[illegible] كتابه [illegible]
اشارة الى الذاتي [illegible] اللازم [illegible]
[illegible] اعلم ان [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible] الانسان [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible] الذات [illegible]
[illegible] الذات [illegible]
الذات [illegible] الذاتي [illegible]
[illegible] الاول [illegible] الثاني [illegible]
الذات [illegible]
[illegible]
[illegible]

لون لذاته لأن الشيء لم يجعل لونا فإن جعله جاعل سواء جعله أو لا لونا وبالجملة أن الذاتي
ممتنع رفعه عما هو ذاتي له وجودا وتوهما وهذا معنى الخاصة إنما توجد للذاتي بعد الخطار له
بالبال مع الشيء الذي هو ذاتي له ومن اللوازم العرضية ما يشارك الذاتي في الخاصتين
الأخيرتين فإن الأربعة مثلا لا يحتاج في اتصافها بالزوجية إلى علة غير ذاته ولا يمكن رفع
الزوجية عنها في الوجود ولا في التوهم إلا أن الذاتي يلحق الشيء الذي هو ذاتي له قبل
ذاته فإنه من علل ماهيته أو نفس ماهيته والعرض اللازم يلحق بعد ذاته فإنه من معلولاته
ومعلول الماهية من علل الوجود وقد أشار الشيخ هنا إلى الفرق بينهما بقوله
ولسنا نعني باللحوق التحول الذي يسبق الموضوع إليه ويلحق وجوده بل التحول الذي يعتبر
الموضوع الذي ماهيته ثم تلك ويكون كالخلاف ماهيته جزءا منها مثل الشكل للمثلث
وهو القسم الأول من الذاتي وهو الذاتي عند الجمهور [illegible] الماهية فالحاصل أن
الجزء الحقيقي لا يحمل على كله بالمواطأة والذاتي يحمل على الماهية بل إنما يكون اللفظ الدال
عليه مشتقا من جزئها [illegible] اضطر إلى إطلاق الجزء عليه لعوز العبارة عنه
ثم إنه بين الفرق بين علل الماهية ومن علل الوجود والماهية الأجزاء المذكورة بأنها موجودة
لعلل الماهية غير موجودة لعلل الوجود فقال وأما الأشياء في تصور الجسم جسما إلى أن
يمتنع عن سلب المحمول عنه من حيث تصور جسما والمثلث في تصور المثلث مثلثا إلى أن
يمتنع عن سلب الشكل عنه [illegible] التأمل [illegible] الامتناع عن السلب يلزم القطع
بالإيجاب لأن الامتناع عن السلب يستلزم إخطار الذاتي بالبال أيضا الذي هو شرط
[illegible] أن يخطر الماهية للذكر له والقطع بالإيجاب لا يستلزمه لأنه قد يكون بالفعل وقد يكون
بالقوة القريبة من الفعل وذلك عند ما لا يكون الذاتي مخطرا بالبال بل يكون الذهن خاليا
عن الالتفات إليه ولذلك عدل عن ذكر القطع بالإيجاب إلى العبارة عنه بالامتناع عن السلب
أقول وهذا التوجيه ضعيف لأن الامتناع عن السلب والقطع بالإيجاب [illegible] كلاهما
[illegible] يستلزم إخطار الذاتي بالبال إذا كانا بالفعل ولا يستلزمه إذا كانا بالقوة [illegible]
قوله من حيث يتصور جسما تأكيد هذا التقييد لامتناع الماهية عن الوجود لا يكون
إلا في التصور وعلل الماهية غير علل الوجود [illegible] قوله وإن كان هذا أيضا غير
عام أي ليس في جميع الذاتيات [illegible] جميع العرضيات فإن بعض الأعراض [illegible]
فيه [illegible] خاص من الذاتيات [illegible] من لوازم الوجود التي لا تلزم الماهية
[illegible] المثلث [illegible]
[illegible] المطلوب إشارة إلى الذاتي المقوم اعلم
أن كل شيء له ماهية فإنه إنما يتحقق [illegible] في الأعيان أو يتصور في الأذهان بأن تكون
أجزاؤها حاصلة معها [illegible] الماهية مشتقة من ما هو [illegible] عن السؤال بما هو
والمراد هنا كل شيء له ماهية مركبة من البسائط ويدل عليه [illegible] بأجزاء [illegible]

بالمركبات

مقوم

قوله [illegible] من المعلوم [illegible] بالبال [illegible] إلى
المثال [illegible]
[illegible] الباطن [illegible]
[illegible] إشارة إلى الذاتي [illegible] الذاتي [illegible]
كتاب البرهان [illegible] الطبيعة [illegible]
التي لا [illegible] إلا [illegible] القسم [illegible] الذاتي
المذكور الذي [illegible] قوله [illegible] التي لا يمتنع
[illegible] حيث [illegible]
[illegible] المعاني
[illegible]
يكون العارض [illegible]
[illegible] الطبيعي [illegible]
الذي [illegible] الكلي المنطقي [illegible] الكلي العقلي [illegible]
الطبيعي [illegible]
[illegible] المعاني [illegible] بالعقول [illegible]
[illegible] العوارض [illegible] المعاني
[illegible] القسم [illegible]
قوله [illegible] الطبيعي [illegible]
للأشياء [illegible] الطبيعي [illegible] الأشياء
قوله [illegible] إشارة إلى [illegible]
بالعوارض [illegible] الإنسان [illegible] من حيث
الإنسانية [illegible]
[illegible]
[illegible] المذكور [illegible]
إنسان [illegible] العرض اللازم [illegible] المقوم [illegible] المقوم
[illegible] وإن كان المقوم [illegible] الماهية
ولا يكون جزءا [illegible] لازم الشيء [illegible]
[illegible] الأول هو الذاتي المقوم
والثاني [illegible] الماهية [illegible]
[illegible] الماهية [illegible] أن يكون [illegible] أن يعلم أولا [illegible]

بالمركب لانه يوجد سائر القسم الاول من الذاتيات الذي يعرفنا بالجنس قوله واذا كانت لها حقيقة غير كونها موجودة بعد الوجود وعن تصورها بعنى الوجود لها حاصل والشئ قد يكون حقيقته هو الوجود الخاص به وهو الوجود بعد الوجود كما عداه لكنه اذا اخذ موجودا كان الوجود مقوما له من حيث هو كذلك قوله فالوجود بعنى مضاف الى جملته لانه لغير لانه الوجود الذي هو مايدوم وجوده وغير اللازم لما لابد وم قوله واسباب وجوده اضافة اسباب ماهيته مثل الانسانية فانها قد تقتضي حقيقة وماهيته ليس انها موجودة في الاعيان او موجودة في الاذهان معقولة لها بل مضاف اليها ولو كان معقولا لها لاستحال ان يمثل معقولا في العقل خاليا عن جزء منها العقل واستحال ان يجعل لمعلوم الانسانية من العقل وبقي الشك في انها هل لها شئ في الاعيان وجود ام ليس لها الانسان يمكن ان لا يقع له وجود شك لا يسمى معنى بل يسمى احساسا عن بادئ ذي بدء وذلك ان يجد شيئا لا لغرض شيئا من معاني اخر يجري بخاطره اسباب الوجود من الفاعل والغاية والمركب والموضوع واسباب الماهية الجنس والفصل من حيث الوجود من العلل والمادة والصورة من حيث الوجود في الخارج قوله مجموع معقولات الماهية تدخل مع الماهية في المقول ان لم يخطر بالبال بمفصل المركبات التي لا وجود لاجزائها متباينة فللانسان اذا نظرنا ان ممكن من اجزائه يفصلها في الخيط كل واحد منها قد يستقل من غير شيء وذلك لقوة الممزة فالقوة بالقضاء الاول الى المفصل الاول ثم ان كان مشروطا بمصول الاجزاء معه بالقضاء الثاني كالكون على صورة معاونة بالقضاء الاول الى صورة الاجزاء المفصلة المباينة الحاصلة عند بحسب تصوره من المفصل الاول وقد يكون الاول حاصلا بالفعل ملفتا اليه بالقضاء الاول من غير ان يكون الثاني معه كذلك ان كان الاول لا يمنع ان يكون الثاني حاصلا معه بحيث يكون له ان يحضرها متى شاء ويلتفت اليها بالقضاء مستانفا والتفات مجرد عن بحشم الكتاب كالمعلومات الحاصلة التي لا يلتفت اليها الذهن بالفعل وله ان يلتفت اليها متى شاء وقولنا مجموع معقولات الماهية داخل مع الماهية في المقول اشارة الى حصول المفصل الاول مع اجزائه كالكون من اول العمر وقولنا ان كل متى له ماهية فانه انما يتصور مع حصول اجزائها وقولنا فان لم يخطر بالبال مفصلا شاء الى المقول المفصل الثاني الذي ذكرناه وقولنا او حكما تالاول هو اللازم والثاني ما عداه مسوا لحق اطلاقا او لحق فلان عن ولهم والمراد من قولنا وهذا قولنا من لواحق الحق الملتبس عند للتباينان لحوقا واجبا قولنا ولكن بعد ما تقوم الملتبس باضافاته الملتبة اشارة الى ان ما عرضه غير ذاته لان الذاتية ايضا للحق لحوقا واجبا ولكن ليس بعد ما تقوم قوله ولو كان لها هذه معلومات لكان الملتبس وملجزء جزاء مركب من معلومات عن ماهيته وذلك لان قولنا الى كل واحد فما عداه لا يحصل من واحد وكان كل واحد من مساويه الاربع من لوازم الملتبس عنه فلهم جزاء وقوله الفاضل للشارح مشعر بانه جعل الخمسة

والاول ينسب الى الذهن في العرف والثاني ينسب الى الاتفاق فان الاتفاقي لا يكون من شيء ما الا ان الى فاعل يسبب ينسبه الى الامكان فالذاتي هنا هو الحمول الخارج عن الموضوع الذي لا يمكن الموضوع عنه في حال من الاحوال لسبب معلوم الا انه ليس خارجا عنه لان لا يمكن بحسب اللغة دون الاصطلاح والشرح عرض اللازم بانه الذي يعرض الماهية من لا يكون جزءا منها وهذا التعريف يتناول اعراضا لصحبها من العرضيات لا دائما او غالبا بالاتفاق لكن مراد الشيخ بمعزل عن الذاتي فمن تعريف له بالتباين الى الذاتيات لا الى مباينا العرضيات كما مر في الفرق بين الذاتيات واللوازم الوجود وهو مما يكون الملتبس عند المقايسات لمن قال ولعينا ... المحمولات الخارجة اما ان لا يكون الموضوع لا ما تباين الى شيء خارج عنه بل هو ما من بعض اجزائه الى بعض كالمستقيم للخط او ما من الموضوع الى ما فيه كالمحمول الاعم للانسان فانهما محمولان عليه لاجل وجود الضحك والناطق فيه كما ان للخط مالعاسين الى شيء خارج عنه كنصف دائرة الذي يحمل على الواهم بعاسيه الى الاثنين فانهما قبل الى البلتبة صارت نصفيته بليثة ومساوي الزوايا لقائمتين محمول على المثلث فذلك ما من زواياه الى ما من فهو من الخلف الثاني وجميع ذلك اما ان يكون الموضوع لحوقا واجبا او ممكنا

القياس الى امور خارجة عن الموضوع موجودة في الخارج لكن الى القياس اليها
موجودة في الذهن دون الخارج ثم اشار بكون الصنف الثاني عن متساويه لوجوده في الذهن
عند حدها وللحق ان كون الشيء محمولا على امر عقلي سواء كان بالقياس الى امر خارج
او لم يكن بالقياس الى شيء كان الموجود في الموضوع ليس الا الماهية مثلا اما كون الموضوع
اسم جنس كي جاز العقل امرا ايداعيا على الماهية وحمل موضوعه ولذلك كان الحمل والكلي
من المعقولات الثانية واما كون بعض المحمول عن متساويه بحسب القوة والاطلاق
وليس خروج منها الى الفعل ابدا الا امتناع عدوده كما هو الحال في سائر الاشياء التي
يوصف بالامتناه كالاعداد وغيرها والعلم في اصناع كون اقبال هذه المحمولات
متوقفا على حصول الملزوم بالفعل لا يمكن ان يقوم احزاء الا بوجود الاجزاء وان اجزاء
الشيء يجب ان يكون خاصة موضوعا لما يستحسنه الشارح من ان الموجود خارج الذهن
لا ينقسم الى الاجزاء الذهنية قوله واقبال محمول ان كان لزومها لغير وسط كانت معلومة
لزوم الجسم النامي فكانت ممتنع النفع من الالزام مع كونها غير موضوعه
مطلوب للشيخ ان تثبت وجود لوازم بينة ممتنع رفعها في الذهن مع وضع ملزوماتها
فان قوما من المتكلمين انكروا ان يكون من اللوازم ما يمتنع رفعه والعاقل كل ما يمتنع
رفعه عن الذهن مهذورا في وقوعه وذلك لانهم وجدوا هذا الحكم موجودا في الخصائص الملتزمة
المذكورة للذات ما وجدوا الشيخ لاشك مطلوبه يستحيل فيها استلام للعلوم الاولية
والمكتسبة البرهانية وذلك ان محال المحمول اللازم لا يكون الا من شأن يكون لازمه للموضوع
لا وسط شيء آخر بل ان ذات الموضوع او المحمول بالمعنى الذي حصل ذلك اللازم او يكون
بينهما وسط لكن معا لهما بعينها بعض القسم الاول بعض ان يكون المؤلف من ذلك الموضوع
والمحمول مقتضيا لاستحقاق الحكم بهما الا في بعض ما قد يكون من الاوقات والقسم
الثاني بعض ان يكون المؤلف مقتضيا مثلا بسبب من جملة القضايا التي يستدل العلوم البرهانية
على اثباتها وذلك لان تحمل الاكثر المطالب العلمية لا يكون معقولات ثانية موضوعاتها بل يكون
اقترانها وانتاجها كذلك وفي هذا يظهر البرهان بقوله وكمثال هذا ان كان لازمها بغير
وسط اشار الى القسم الاول وقوله كانت معلومة اي من غير كسب وطلبه
اللزوم وذلك لوجود السكنة الموجب للزوم وكانت ممتنع النفع من الالزام مع كونها
غير موضوعه وذلك مناقض لما وضع اليه القوم المذكورة من المطلوبين بعض مطلوبه الشيخ
واعلم بان الحكم بكون المحمول اللازم لغير وسط بينا للموضوع لا احتاج الى البرهان
الطريق الذي اقامه الشارح على ذلك على كل الاشكال التي اوردها عليه واحال
بعضها الى مناقشة كثيرة وذلك ان اللزوم لما كان ميسرا لعدم الانفكاك كان كل ما يلزم
شيئا بغير وسط شيء آخر فالشيء لا ينفك عنه سواء لزمه من العقل او في الخارج ولا
معنى للزوم العقل سوى ان تعقل الملزوم لا ينفك عن تعقل لازمه وذلك هو المراد من

كونه

كونه بينا له وما اللازم بتوسط شيء لم يتم ذلك لانه لا يمكن عند عدم الوسط ان
يكون بينا وما قيل على ذلك من انه بعض ان يكون الذهن منتقلا من كل ملزوم الى
لازمه الى لازم لازمه الى ما لا نهاية له حتى يحصل اللوازم باسرها بل جميع العلوم المكتسبة هو
في الذهن فليس بوارد وذلك لان اللوازم باسرها بل جميع العلوم المكتسبة وان كان في الذهن فليس
وذلك لان اللوازم المرتبة التي يلازم جميعها كما هيأتها لانتقال الفيا من الى غيرها فقد يمكن
ان يستمر الانتقال فيها ما لم يطرأ على الذهن ما يوجب اعراضه عن ذلك لملازمة جانب والتفاته
الى غيرها وتكميلها فلا يكون في الوجود فضلا عن ان يكون غير محصورة فاللوازم التي يوجد بعضها
محصورة وهي التي يستهل على اثباتها اكثر العلوم فانها هي التي يكون بحسب قياس الموضوع
الى غيره وهي التي يحصل عند تصور الامور التي اليها يقاس الموضوع وبتصور ذلك الامور الذهن
مستعد لان يحصل له ما ليس يوجب الحصول على الترتيب الموصل الى وجود ذلك اللوازم المرتبة
فاندفع ذلك الاشكال ونرجع الى ما كنا فيه قوله وان كان لها وسط يتبين به
اشارة الى القسم الثاني وملزوم ان يكون اللازم لوسط كالمنفوع في العلوم المكتسبة قوله
علمت ولا صيبه اشارة الى ان اللازم لا تكون بينا مطلقا بل انما تكون بينا عند حصول الوسط
قوله واعني بالوسط ما يتبين بقولنا لانه حين يقال لانه كذا اشار الى ان
الوسط هو الذي يعتمد عليه القوم ان به تقوم البرهان على اثبات ذلك المحمول لموضوعه
ثم ان الشيخ اراد ان يتوصل من الطرف الى الوسط الى اثبات اللازم بين بمثل على اللوازم
غير البينة اليه وقد بان من علم البرهان ان الوسط في البراهين على المطالب انما ان يكون موجبا
لمدلوله المطلوب او يكون عارضا له فان كان موجبا امتنع ان يكون محمول المطلوب موجبا
للوسط لان موجب الموجب موجب ولا يكون مطلوبا لاستحالة وجود الموضوع عليه بل
يجب ان يكون عارضا له البتة فان كان الوسط عارضا للموضوع جاز ان يكون المحمول موجبا
للوسط وجاز ان يكون عارضا له هذان ما خذان يستدلان على اصناف البراهين بتقسيمي
الاول ما خذ اول والثاني ما خذ ثان قوله وهذا الوسط ان كان موجبا للشيء لم
يكن اللازم معلولا له لان معلول المعلول معلول بل كان لازما له ايضا اشار الى الماخذ
الاول وانما لم يجز ان يكون اللازم معلول المعلول لانه يلزم ان يكون واحد تام
ان اوان يتوصل من هذا الماخذ الى مطلوبه فاورد قسم لغرض وهو ان اللازم الاول ما ان
يكون لزومه للوسط بوسط آخر او يكون غير وسط ثم ابطل القسم الاول بان قال فان الصلح
الى وسط يتسلسل الى غير النهاية فلم يكن وسط اي صلح كل وسط من لزومه الى وسط آخر
ويتسلسل وهو باطل لكونه غير موجود الى شيء للزوم الاول المفروض بينا وهو ان
يستدل على اللازم من وجه آخر وهو كون ما فرضناه وسطا ليس بوسط بل جزء من اجزاء
غير متناهية هي باسرها الوسط والوسط لم يكن كل واحد من وسط بوسط فلا وسط وهو المراد
بقوله لم يكن وسط ولعله لم يكن هنا فعل بل قوله وان لم يصح هنا كل لازم بين

فتأمل جيدا

اللزوم بلا وسط اى لما بطل القسم الاول ثبت القسم الثانى وهو مطلوبنا ثم اشار الى الملازمة الثانى

لا شئ ما عرضوم

بقوله وان كان الوسط لازما معقولا اى ان كان الوسط اللازم عرضا او لازما للموضوع معقولا لزم منه للموضوع على الوجه المحمول الكلى القسم المذكور وارد هنا ايضا الا انا لم نصلها ايجازا بل جعلنا بطلان الوسط علة للقسم الاول فاصلح الى الوسط لانه لم يقع ذكر له الى الان

الوسط الاخر او مقوم

لانه بالوسط ايضا تسلسل الى غير النهاية فانه لما كان الوسط الاول لا بد ان يحتاج كون هذا الوسط

الاول

الثانى معقولا او لازما وليذهب قال لانه اما عرض او مقوم وبابطال هذا القسم تعين القسم الثانى

ما تحال

الذى هو المطلوب فاستنتج من جميع الاقسام مطلوبه وذلك ظاهر لان كل حال من

لازم بالوسط ثم صرح بالمراد وهو قوله تعالى فعند بان انه ممتنع الذهن فى العالم من بانه انما لزم

هذا كله مناقضا لقوم المذكور بقوله فالمنسوب اولا الى من قال ان كل ما ليس بمقوم فقد يصح

رفع اللازم وعدم الكلام فيه وفى لفظه ولكن كون كل عدد زوجا او معادلا له

قال لكن للازم البين وذلك لان المساواة واللامساواة لازم بين للكم والاولى ان يقال

انما لحقها نقاس بعضها الى بعض بشرط ان يكون بين جنس واحد والفاضل الشارح انما

نسب هنا البيان الى البطلان لانهم يعتبرون فى اول ابة الاقسام العلوم وحاصل البرهين

بمطابقته للوجود والبرهان الذى ذكره فى هذا المقام ان صح ان الى ذكيه

التسلسل وهو ان الماهية ان افتقرت فى حصولها الى شئ من لوازمها فالافتقار

لانها ان افتقرت بوسط وان لم تفتقر حتى يلزم شئ من لوازمها الى ذلك الشئ

وهو خلف مستلزم هذا خلف لبين كما ذكره لان القسم بعد البين يستوجبه فان

من اقسامها ايضا ان تكون انما تفتقر بوجوه ولكن لا يحتاج فى كل بعضها الى

بعض على سبيل الدور او التسلسل او لا يحتاج اصلا وهذا القسم لا يتم برهانه

استدلال على العرض العام اللازم واما المحمول البين بين بمعنى اللازم مجمع المحمولات

التى كونه ان يعارض للموضوع انما لم تقل مجمع المحمولات الغير المفارقة لان معارضا

يعارض اعم اللازم صورة ما يكون ان يعارض ويسمى المفارقة وان لا يعارض وهو ما

يدوم مصاحبته اصلا فالكون زيد فى قطر اطول عن عمرو مثلا مع انه مفارقة غير لازم

سهلة لكونه ممكن الزوال لان الانسان شابا يرشيخا وقائما يمكن ان يتحرك ولا يعتبر لنسبة

مالية بعد السهلة كالقائم والسريع الصين كالمشى عليه والبطيء السهلة كالتراب والعسل

كالمجنون استدلال على ان اللازم البين بمعنى لازما كان او مفارقا

فقد يسمى عرضيا وقد يسمى عرضا وستذكر وجه بعض ما يسمى عرضيا بقرينة العرض العام

اشارة الى الذى بمعنى المفارقة لان الميطون ذاتى فرعى هذا الموضع منه وهو ايضا غير هذا

المعنى المذكور وهو المحمول الذى يلحق الموضوع من خارج ولا يكون فى ماهيته

بغير هذا الموضع كتاب البرهان فان الذى هناك هو ما يعم هذا الذى والاعراض الدائمة

وغير ما يسمى كل ما يلحق الموضوع من خارج ولا يكون فى ماهيته جزء هذا الشئ كصفته سواء

كان

وهذه عبارة المقترض أو ردها الشفا وشرح مقالة الماهيات من كتاب
بان الموضوع ماهيته وجوده منه من ماهيته العرض ووجوده لكن بوجود
غير منفعل عن ماهيتها موضوعا ما مدخلها انما العرض منها أو هو من لوازم
الشيخ عن ذلك بالعبارة في هذا الكتاب الى آخر ما ذكره ثم جعل الرسم الذي
ما فوقه أو هو الذي بعض الشيء ما هو محمول الى
انضاف المعلول الى العلة وبعض الاعراض الذاتية تضاف الى العلة المعلول والتوسط
الشيخ في الحكم الشريفة وهذا الموضع ربما ادى الى ان الاعراض التي لا تعرض عنها بالبعض بعضها
عليها ما نعرفها بحسب لعلها ان استعمال بالضرورة في الصناعة وصوفها انها وانما
حقا بقاء ان للشيء انها يكون عند مشتهر بحسب الماهيات على الموضوعات وان كانت محتاجة
انها من حيث الوجود والحد التام يلتئم من مقومات الماهية دون مقومات الوجود وان كانت تلك
الماهيات بسيارة لا انضاس لها والا صدور لها وانما لها انضاس وصول محدودها
التامة شامل عليها دون موضوعاتها والشيء على موضوعاتها من المعرفات انما هو بوسوطها
لا صدورها وكل ذلك انما البعض لتصور ذواتها العقاما الى موضوعاتها انما بعض للتقاء ما ايا
فانما كون موضوعا ما مركبة من صورتها وعرض انضاس موضوعاتها وبسبب ان يكون اعسار الموضوعات
وذلك لان المعلن بالشيء ان الوجود غير المعلن به من المفهوم من الاطلاق ان الكيف الا المفهوم من
هذا صار كلاما المتعلن عند الحكم لا الاحاطة في النطوق الا الاحاطة بالباطن وظاهران الاعراض
التي تمثل بها الشيخ في هذا الفصل من الانسان ليست خالصة من غير المضاف الى موضوعاتها وذلك
على المساواة الخاص في الجنس بالكمية المناسبة الانسان ان يكون بالكمية مضافة الى الفرس حيث
انقسام متساويين في العدد وكسر عنها عن نفسها التبع نفسه في بعض الفرس ما خرج عن حد التقدير
عن اعتبار الموضوعات بحيث المساواة المناسبة انسانا محضا وموقوف عن المضاف والذي حيث
الانسان بالمستاوين فقط وهذا في عن الانسان ان لا يكون شيء من ذكر عرضا خاطئا لكم والقدرة
التي بها والذكر عرضا بها ليست الذي كيف بصنوف هذا الناطق الذي لم تولد المتقدمين كيف
انما لم يجمع في تجعلها العرض اصلا وانه ام عالم العلم ويقربها انها عن موضوعاتها عن بعض ما ليس تشبيه لها
بقيات لقد انما كرهها شيء المتقدمين للام العلم من هذه الاعراض بسيط كانت او مركبة سوى
ما ذكروه من تعريفها المسائل للموضوعات كانت عند للتعريفات صدور الاوسوعا ما به اذا بعضه
بحسب التسمية او بحسب الماهية نلسنا نقدر على ان نصورها عن ملتقى لما موضوعا بها والاعلى
ان نعرفها الا كذلك الا اذا بين ان نكون ليجب الماهود بها الموضوع الذي ذكرنا ضرورة
صيرة بحسب الماهية نصورها على ما لنا الا الشيء بكنه ما طلق اسم لنحو على ما مر التعريفات
بالجاه في التوسع عند انما هذه عن ذلك وليت الهيم لنا في الذي الاول الناصد للشايع من
رسم للجوهر انه ما اولا بالحق هو الجنس والفصل الذي لا اعرض للذاتية ولا عرض
الشايع الى عنايا كتابه سنة المعرفات الجنس كاجناس الاجناس والفصل بعضها

وشايه

فشار الاعراض الذاتية المستعلة والبراهين والشارح موقف ذلك فاذن ليس كما مع للذاتيات
بالوجه حقيقا فيه والذي يخالف هذه الذاتيات فالحق الشيء لا يخرج عنه اعم منه
لحوق المركبة للابيض فانها انما يلحقه لانه جسم وهو شيء اعم منه او لا يخرج عنه اعم منه لحوق
المركبة للموجود فانها انما يلحقه لانه جسم وهو شيء اعم منه وكذلك لحوق الضحك للحيوان فانه انما
يلحقه لانه انسان ثم ذكر جسم من الانسان المذكور وهو ما لحق الشيء لاجل امر نسبة وهو
من جملة الاعراض الذاتية المذكورة بالشرط المذكور كالضاحك الذي يلحق الانسان المتعجب
ومساوي النوا ما لها من الذي يلحق الملتف لوسايط شفا وقول الشيخ لم يذكر لدخوله
منها غير وهو ايضا خارج عن الرسم الذي ذكره الشارح **اسئلة** ان القول في
حوان ما هو يكاد المطعنون الطاهرون عند الجعل عليهم لا يميزون من الذاتي وهو من
القول في حوان ما هو هو لما سمعوا ان الجنس مقول في جواب ما هو جنسوا ان القول في
حوان ما هو هو الجنس ولم يميزوا من الجنس والفصل كل منهم او غير لهم في جواب الجدل
فاذ يقبل عليهم ان يتنوا عن شيء ما يوقي الى ظنهم الفاسد فراغفلوا عنه وذلك بان يذكروا
انهم عنوا بالذاتيات اجزاء الماهية فقط والجنس هو جزء الماهية لو عنهم ان لا يكون من الذاتي
والمقول في جواب ما هو فذق عندهم والاجل ذلك قال الشيخ يكاد المطعنون الظاهرون
لا يميزون ولم يقل انهم يقولون وكذا ثم ما تبعه بعضهم للقول في الجواب وقد عاد غير صالحة
لجواب ما هو فذهب الى ان من الذاتيات ما يصلح لذلك وهنا ما لا يصلح وجعل الصالح ما هو
تمام بعض الجنس وهو المراد وهو ما يتبادر بعضهم ان غيره كان الذي يقول اليه قوله
هو ان المقول في جواب ما هو من جملة الذاتيات ما كان مع ذاتيته اعم موافقا يتبادلون
او ان حق عليهم الحال في ذاتيات هم ايضا ما مثل لشارحهم انها تقول في جواب
وسيق فيما قال تبادلت الالسن ما اصطلحوا عليه المراد ان كلامهم مخالط او انهم على
ما سافصن ما بهم وذلك بابراد وصول من اجناس كالحيوان للانسان وانما ذكر لدخوله
مقومة للاجناس وهاهنا كون مساوية لها في الذاتية وهي صالحة لجواب ما هو كون
للاجناس وهاهنا كون مساوية لها في الذاتية وهي صالحة لجواب ما هو لكون ما هو
لما سمع الشيخ عن حكاية هذه بعضهم وبعضهم يشغل بحيث ذلك قال الطالب
ما هو انما طلب الماهية وانه عرف الماهية كما انها انما تحقق بجوع المقومات فمن يعني بذلك
ما سبق بيانه جهة كان كل ما هيته انما يحقق ان يكون لها وهاهنا ضرورة قد يجب
ان يكون الجواب الماهية بينة على ما ذكر وعظم يقول وقد قرن المقول في جواب ما هو بين
الذاتي في جواب ما هو والمقول في طريق ما هو فان بعض الجواب عن الذاتي هو
بطريقة وذلك ان القوم لم يعنوا بين يتبين الجواب الذي هو الماهية وبين الذاتي في
طريقة هو الذي هو جزء الماهية بعض الذاتي والشارح الناصد الشايع والعنق في الذاتي
صلاحية ما هو والمقول في طريقة ان يكون اذا صار مقولا بالمطابقة كان مقولا في طريق ما هو واذا صار

ان كان شيأ او لا جدا وكان كلما يجب بالجد وجده والا جاب فتدبر اذا شاركه عرض في السوال فهو جواب
في حال البعض حيث المطلوب ان كان لشيء كذا محلها بالمعاني مجاب بتمام الماهية المشتركة بينهما
والا جاب بذلك اذا اختص السوال بواحد منهما فهو جواب في حال الشركة المطلوبة فان كان شيأ
وجدا جزءا او لشيء كذلك مع سقط لجميعهن كان الجواب في الجنس وهو بعض ماهية وكل الشيء ان
ملك بالشيء فهو جواب في حال الشركة وللبعض صنعوا وقد ظهر من ذلك ان اضافة الجواب الى
هو الذي عليها هو غلط لازم وللشيء والشايع جعل المطلوب في الصنف الذي هو الجوهر
المحض ماهية شخص واحد عشر مرادا فيل انه يامد وفلان مهنوم فلان في الصنف الماشي كما
ذكر في الكتاب قوله احدها المحض حيث المطلقة مثل والانسان هذا ماهية باسم كذا السوال
الناطق على الانسان لجواز قد يكون بحسب الاسم كالجواب بتفسير الاسم فقد يكون
بحسب الحقيقة كالجواب بما هو طالب الحقيقة فتارة يجاب بحد وتارة بالوصف ما عتبار من طلبه
لهل مثل والانسان هذا ماهية المحدود ليلا يخصص بجنسه بل قال على ماهيته باسم ليشمل ولهذا
قوله والثاني ما تركبه المطلقة مثل ما يجب ان يعال حين سئل عن حقيقة مسائل فيقول
وشيء وانسان ماش وهناك لا يجب ولا يحسن السوال لما انه لا يجب ان يعال حين سئل عن
المركب وكما انه لا يحسن عالما لو لا ان يعد ليتبين بدله لكان المؤدب مستهلا عليها فاجب لكنه لم يحسن
فانه لحاجة الى ذلك للتفصيل قوله واما الاعم من العنوان كالجسم فليس لجوابه ماهية مشتركة بل جزء
للماهية المشتركة واما الفرس والانسان وكل ما ناخص فانه ماهية على تلك الماهية هذا
شروع في بيان ان المورد ان كان غير العنوان فاما ان يكون اعم او اخص منه او مساويا له
والمطلق لجميع ذلك على ما ذكر في قبيل المساوي والمقابل للحسابين بالمحدود بالاول وعلى
ان اقرانا انها معقولان مساويان لذلك لجواز ان يكون الشركة كليا بدلا لان على الماهية انها قال ذلك
لانها عند الجمهور تقالان متساويان بعنوان العنوان والبعض بعض ان العنصر الذي يحصل به
الجنس لا يكون متفقا واحدا ان الاول اجدان لم يحصر بالجنس الاول فضلا وان حصر به كان
عداه فضلا بلا يكون فضلا الا ان يكون الفصل ما خوذا من عالم فيه بصفة يكون العنصر
للجنس جزءا كاملا وان ضم جنسا ما خوذا من العنصر الجنس شاركه الاول في ماهية الاخير من
ذات لم يشتمل له باسم من ذلك العنصر كالناطق المشتمل من النطق الذي هو العنصر الانسان
وان وصل عنصر ان بشيء تقدم لهما على الاول فقد يشتمل له من كل واحد منهما اسم واحد
ويجاب ان المفهوم من الاسم غير مفهوم ان فيتغايران بتغاير معنييهما والحيوان من الحي في عنا
المضع من هذا القبيل فان مبدا العنصر الجنس هو النفس الحيوانية التي هي مقومة للجسم
والحكم فاشتق له اللفظ منها والما لم يكن هذا الجنس منطبقا اعرض الشيخ عنه وعرض بان
ذلك يحال للجنس بعقله وان اقرانا انها معقولان ان ان فرضا فرضا فرضا وذلك لان المفهوم
من المساوي والمحمول بالامكان واشتمال ذلك على مساواة المطابقة على انه شيء لا فرق حين يصير كله
وكذلك مفهوم الاسم لفظ شيء وذاتا ما وكل الشيء وغيره لا فرق في المفهوم عند الالفاظ

هو

مذكور اما البعض كان واحدا في جواب كما هو لقوله ويمكن ان يعمل الاشياء الاول الواقع في جواب
ما هو بين الذي ذاتي كان عاما بتقدم الفرق من بين الجواب والذي يقال في جواب الفاضل الجواب
هو الذي الذي هو جزء الماهية فقط على ما البعض عرفهم ويحمل الاشياء الثاني الواقع في الجواب
وبين الثاني الاعم على عدم الفرق بين الجواب والمقول في الطريق فيكون المقول في طريق
ما هو الذاتي الاعم بحسب يكون الذي في جواب اعم في السوال الطالب ما هو يريد ان الشيخ
عرف الجنس المتداول في المسائل للجنس والفصل ذاتيا لجواز ان يكون مقولا
في طريق ما هو وذكر عندهم لما يكون هو الذاتي الاعم فان الذاتي المساوي لما يكون عندهم جزءا
وايضا الشيء يعرف بالذاتي الاعم الا تم فقد المساوي حتى يحصل ماهيته ما دون الاعم وقد وقع
في الطريق لما المساوي فقد وقع عند الوصول الى المقصد الذي هو حصول الماهية هو له
واعلم ان سوال السائل ما هو بحسب ما يصح كما لغة هو ان ما ذاته او ما يتضمن اسمه كما مثل
هو وهو اجماع ما يجمع وغيره وما بعضه حتى تتصدى ان المطلوب في هذا السوال يختلف في الاعم
الاعم لا هو فيه الشيء والمضمن اسمه المطابقة فلهم ان يقولوا انا نستعمل هذا اللفظ على عرف
الزمان وكذلك عليهم ان يبدلوا جميع المفهوم المستحدث وما تدوه القدماء يدلون على ما اصطلحوا
عليه عند النقل كما هو عادتهم وانت تعلم ان لهم عن العدول عن الظاهر في العرف
عني. بيان ذلك المباحث العلمية لا سواء ما لا نضبط الا ما تعارض كما مر واذا تعلقت
بها يجب ان يحمل الالفاظ على معنى ما بها حتى عرف اللغة عالم يطرا عليه نقل اصطلاحا
فلما كان التحقيق عن معنى ما هو لا من حيث هو مفيد تلقي خاصة رجع الشيخ الى معنى ما هو
الاصلي وبين انه انما يورد سوالا اما عن جملة الذات او عن مفهوم الاسم بالمطابقة
كما بين فرما ما المطالب هم بين ان المعنى الذي يحمل القوم بانه ليس هو ولا بعضا
لان جملة الذات انما يحصل باجتماع جميعهم يعني الجنس الفرد وما تحته يعني العنصر
والامر الاعم الذي يدعون اليه ليس هو بانه الشيء هو ولا بعض جملته ولا هو ايضا من مفهوم
اسمه بالمطابقة فاذن ليس هذا الاطلاق حسنا العرف للعقل فان صيرورة الى اصطلاح
طارئ عليه فاعرف فلهم وكذلك عليهم ان يبينوا المفهوم الذي اصطلحوا عليه والسبيل
للوصول النقل من العرف للعقل ان الاصطلاح فان عنيتموا وكذلك ان القدماء فان
طريقهم فوق الصناعة عن الرسم مصطلحات القدماء مما يلتزم بها ويلتزم عليها على ما
شحنوا كتبهم وليس بلكمهم وكل ما انهم مستغنون عن هذا التعسف عليها متبينة
اسناد الى اضافة المقول وصلته ما هو اعلم ان اضافة الذاتي عليها هي من
عرضية لمفهوم العرض بانه يعني العرض المذكور ووصف الجنس لان السوال
عنه اما هو اما ان يكون شيأ واحدا او اشياء كثيرة والاول اما ان يكون كليا او جزئيا والثاني
اما ان يكون تلك الاشياء محصلة لجميعها او يكون مبعضة لبعضها فاضافة
والجواب عنها بالثلثة لاضافة لان الجواب عن جميعها واحد وذلك لان المسؤول عنه

ان

الأعم طريق الالزام حيث يعلم من خارج انه لا يمكن ان يكون شيء من هذه الأجسام مريدا بل الفصول و
كلما لاحظ في اصل الماهية التي تدل عليها الجنس الا بالالزام وذلك لان الفصول يحصل الماهية
والعرضيات لاحقها بعد حصولها فاما الشيء الذي يحصل بها او يكون موصوفا بها فهو خارج عن ماهيته
اذ لو كانت تدل عليه لكان اما بمطابقة او تضمن او التزام والدال على الشيء او عند ان
خلف فبقي ان يكون الفظ كذا يدل على كذا دلالة تضمن بطريق المطابقة او التضمن دون طريق الالزام
وعند هذه الدلالة الدلالة على الماهية او على مجموع الاسم لا الدلالة المطلقة كما مضى التنبيه والتي
به ويجب ان يحصل لا الالزام بتكميل من جميع المواضع والعلة في اختصاص المطابقة والتضمن
بهذه الدلالة ان لفظنا انما يقصد بالقصد الاول لما يطابق المسؤول عنه دون ما عداه ثم سواء
يجوز ان يقصد بالقصد الثاني كون المسؤول عنه متعلق الحديث او يسكت اللوازم عن مقصود مطلقا
فقوله وكيف الدلول عليه بطريق الالزام غير محدود والى اللفظ الذي يقصد لشيء محدود واذا
دل على الماهية او على مجموع الاسم وتناول ما حصل منها فقد وقع على اشياء كثيرة وذلك
لان الانسان لم يعقل منه الكل منها غير محدود لا يجوز ان يكون مقصودا بقوله وايضا لو كان الدلول
عليه بطريق الالزام معقول الكل لما لبث معقول الجزء لان ما هو مثل الشيء كل مثلا ما هو من
طريق الالزام يدل على الحيوان الناطق فكل من عرف ان مثل هذا الانسان حيوان ناطق فهو
عارف بان الذي يصلح ان يكون موصوفا بالحيوان الناطق يجب ان يكون حيوانا ناطقا وهذا
يقتضي ان يكون الذي يصلح ان يكون موصوفا بالحيوان الناطق يجب ان يكون حيوانا ناطقا وهذا
يقتضي تخصيص الدلالة المذكورة عند المواضع لان ما ليس بمقوم كالنوم قد يكون ضاحكا
للدلالة بالاتفاق في بابها المواضع والا لكانت الرسوم ايضا موجودة على ما علمت وكذلك
لحدود والخاصة التي كلوا عن بعضها بين وانما الشيخ ويصرح بذكر في الشفاء والنجاة
يستتم منه الكلي الى استتمامه بحيث يحال عدان يستتم الدال على الماهية الى الجنس والنوع بما هي
عبارة به والمشاء بين لا يدل على كمال دلالة الحيوان الا الالزام فليس حيوانا اذا المراد منها ما دل
مانة على المطابقة او التضمن وهذا الانصاف صريح على التخصيص بهذه المواضع ويجب
اسم الحيوان موضوعا ما او جزئيا ما تتشبث كل نوع من الحيوانات المشتركة منها الى بعضها ويحال على
وضعا شاملا لا ما يخلي عما يخص كل واحد منها يريد انه او ابطلت حواسه ما بقي من
للحيوان الحيوان ما هو الذي يشتمل جميع الذاتيات المشتركة الى يكفي هذه المحالات المسؤول عنها
ويخلي عن خصائص كل واحد منها فهذا ما كان مشتركا وضعوا عليه
مثل انه لو لم يسئل عن جماعتهم زيد وعمرو وخالد ما هم كان الذي يصلح ان يجاب به على الشرط
المذكور انهم ناس ان عن العنيت العرف اللغوي فيصير واذا سئل عن زيد وعمرو ما هو
لست اقول من هو كان الذي يصلح ان يجاب به على الشرط المذكور انه انسان اشارة الى الاول
من ما ومن حيث ان الاول قد تبين انه انسان ما طابت عوارض المشخصة ويكون حوله زيدا وعمرا
مجرى جزاه وقد بان ان الذي يتضمنه زيد عند السؤال عن ما هو انسان من حيث انه
الذي تتعاقب عليه وعلى نظائره كل عرض لحق من الاشياء الى يدخل على حيوان

ذلك الإنسان ويدل ان الماهية لا يمكن ان تكون كذلك لانها ان عدلت ارتفع الشيء الذي هو ماهيته
وليس يحمل المقول المذكور من انه لو لم يلحقه لوصف حملته انسانا بمعنى الماطقية بل بمعنى انه ضدادها او
مغايرا انها بمعنى انه لا ماطقية او الصهالية لكان يكون حيوانا غير انسان بمعنى فرسا مثلا وهو ذلك الواحد
بعينه بمعنى كون ذلك الشيء فرسا هو ذلك الواحد الذي ليس كذلك ان يكون انسانا وهو ان مركبا يمتنع
الى ان ما يحمل الماهية على المقيد لا يحمل المبتدل انضاف بقاء الماهية معه بل انما يحمل حيوانا
ما مقيدا مجعلا انسانا بالشيء الى عدم وجود الانسان ما عتبار المانع على الحيوان الذي هو الجنس
فان كان وجود الجنس في العقل متوقفا على وجود معه فان كان ذلك عارضا عنه الصوم لا على
عند هذا الحكم وليس ذلك على المنطقي اي ان كانت عدة الطبائع المذكورة التي فرضناها هو ان تلك
مقولات عشر وكانت التي فرضناها فصولا هو ان تدل على عدد الحكم المذكور وكل ليس
كذلك المنطقي ان يعتبر في المواد بل على ان يبحث ان كان شيء الذي يحمل في ان لم يحمل
اي الشيء كانت اذا سئل عنها بما هو كيف يجاب عن كل واحد منها

النهج الثاني

في الاعتبارات المشتركة بين الكلي والجزئي

اشتمال الى القول في روابط هو الذي هو الجنس
فالقول في هو ليت على ما هو الذي هو النوع كما يحمل كل انسان على ما هو تحته وهو ليت ما هو في انسان ان يكون
صادقا ما هو محمله ليس القدر فقط وانما ان يكون ما القدر فقط محمله فانما ما تقدم من ان الانسان
مغير محمله لصلا الاول مستمر جنسا لما تحته والماني مستمر نوعا وعن هذا ايضا ان تسموا كل واحد
من محمولات الجنس تحت القسم الاول من هو قالها الجنس اليه وما وطا من قولنا هل ان يسمى
النوع عند العقل انما دل في المعنى على معنى محمول ... النوع المضاف الى
الجنس يسلم اعتبارين احدهما نسبته الى ما فوقه الذي هو الجنس والماني نسبته الى ما تحته اعني صالحا
او امورا صالحة الى ان لا اقل من كون النوع كليا والنوع المحض يسلم اعتبارا واحدا وهو نسبته
الى ما تحته من الى كثرة فالاول هو متداول الانواع العالية والمتوسطة والسافلة الى المحض باسم
نوع الانواع سافل الجنس انواعه والماني هو مشارك لنوع الانواع وهو في موضوعاته وسائر واحد
اعني البسائط الا هو هو ما هو في النوع انضاف او لم يكن تحت جنس كالجوهر والنقطة والان
فالنوعان محمولان في المعنى سلفا لشيء واحد هو الصفات احدهما البسيط الا فوقه والاجل ذلك
يجب تركيبه من جنس وفصل وانما الاقرب لا يجب ذلك وان كان جايزا للاشتراك المذكور والنوع
وما معها حمولة مساويه بالقصر في المحمول تحت جنس كون نوعا عاليا او متوسطا من حيث انه
عند محمولات الجميع وما انتهاء جوازها مساويه لجنس في المحمولات لا يكون تحت جنس
هو ... وما يسهد عنى المنطقي ان يعلم ان اسم النوع في المحمولات لو لا ان يحمله بالعموم
والخصوص وفي بعض النسخ ومحمله بالعموم والخصوص وهو اظهر فالاول يوهم ان يكون يعلم ان
الاول يعلم ان النوع في المحمولات لو لا انه اخص والماني يعلم ان لو لا انه محمله بالعموم والخصوص
ويلزم على الاول ان يكون كل ما تقع تحت جنس ما انه لا يحمله الا احد وحيث لا يكون جنس تحت
البتة وكل عالم يذهب الى ان مراد الشيخ ليس ما يعم ظنوا ان النوع الحسي هو نوع الانواع

لا يجب ان يحمل المعنى الاول على العموم والخصوص بل يكون مما يطلق فيه الامران ومثله
ما لا صفة الا شتى اصرف الموضع الاخر اشارة الى رتبة الجنس والنوع وهو ما ان يكون
قد ترتب تحته اشياء في الانواع قد ترتب متشاركة اي في رتبة ترتب لان رتبته ليس يوجب في جميع
المراد وهو له وكما ان يسمى ذلك لانه لو لم تتبع في المقاصد اللازم تركب المعنى الواحد من
معنى بان لا يشاركه في شيء من وجوه على اقطار جميعها المال والفاضل للشايع وايضا
لو جب ترتب العلل والمعلولات لا الى نهاية وذلك يكون كل فصل علة لبقية جميعه من الجنس
وهو مجال على ما سبق في الحاليات كما لم تعلم عنه في النازل لما تحصل ترتب اشتى ص والاتفاق
المعنى اعني الاعيان الموجودات التي يلزم من فرضها في الخارج الاجناس وما يليها وهو له
وانما ان ما ذا اشتبه في المقاصد او في النازل من المعاني الواقع عليها المشيء والموجود وما
المتوسط فيه من الاولين فيما يشير اليه المنطقي ان كلفه تكلف فضولي بل انما يحق عليه ان يعلم ان
هنا معنيا ما كليا او اضافيا عاليا من الاجناس كالانواع ما شاء لم من انواع الانواع والاشياء
متوسطة من الاجناس بينها وبين انواع ما فوقها فان الكلي واحد منها في مرتبته جزئي
مره ان يعرف هذا الاجناس والانواع ما هيا منها ليس يتعلق بهذا العلم انما المتعلق به الاول وهذا
العلم يبحث عن المعقولات الثاني فالمنطقي من حيث هو منطقي لا يطلبها وانما المنطقي فان الكلي واحد
من العاليات السافلة في مرتبته جزئي لان العلوم الرياضية انما يبحث عن تلك الاجناس
وهي بالحقيقة الذي سماه المذكور هو له فانما ان يجعل المنطقي من حيث هو منطقي لا يطلبها
دون المتوسطة والسافلة كان وكل منهم وهذا ليس منهم مخروج عن الواجب وكثيرا ما يعلم ان
زيفا عن الحاق بعترض على ما يأتي المصنف فان معناهم الذي هو العلم الاول اشتمل تعليمه
بذكر المقولات العشر التي هي اجناس الاجناس واشار الى ما يليها وهو الجواهر المشتهر
الذي يلي السافل من ذكر ما يستمر بها طبيعة ما من وجعلها شبيهة بمصالحة هذا العلم لاخراجه
ربيعة الجمهور ذلك بل زادوا في بحثها عليه والاشتراك ان المنطقي ليس من المباحث المطلبية الا
ان لعلم ان المنطقي يشارك من وجه المنطقي من حيث هو منطقي لا السافلة وكذلك ما ان عن معهم وهذا
العلم خارج عن الاضافي فان المنطقي انما يحاسب في السؤال عن اقسامه لا قسامه لا يجب ويرد الكتاب
المعروف الى ذلك لا انه العالم بمعرفة ان يجب ويكل واحد من حدي مطلبه بحسب اي جنس من اجناس
العالية يقع بحسب الماهية المتعينة لها ان يحصر الفصول المقومة ولا سايل المحمولات التي يشارك فيها المعنى
وسفاد من النضر فانه بحسب الاغلب كما بين في فصولها وانما المتوسطة والسافلة التي لا
يحضر عددها فانما يسعى في ابرادها الاشتمال العالية المحدود عليها وفايته وكل ان المطلب في
حيث هو طبيعي كما ان الاسطقس الاولى هل الانسان من حيث هو صحيح ومريض ليحفظ الصحة ويزيل المرض
فان يطرح حيث هو طبيعي ما هيات لتباينها ولا يتعلقها او لا يتعلقها امر وجودي او نسبة
او صفاتية وبعد ذلك ان يبين ما وجد يحصلها من مراتب اشتراط تحفظها على كم من وجه مسمع به
او لم يقع البتة ما يمكن ان يكون مع وجه ما يقع في علمه كان وكل منهم وغيره ليس منهم مخروج عن الواجب الا

انما يتحقق بامكان الاحتياج اليها في استعمال قوانينه لتمييز [illegible] الذي يلزم للانسان من احكام المنطق
مثلا بحسب الامكان الى علم [illegible] جزء من علمه وهذا [illegible] سائر الصناعات الجزئية بانهم
يحتاجون الى صناعاتهم [illegible] في [illegible] الصناعات فان كان [illegible] فيهم [illegible]
العلل [illegible] **اقسام** الى المقصود الذاتي الذي [illegible] الكثير [illegible]
[illegible] الوجود [illegible] جنس [illegible]
٥ كل [illegible] والاكثر [illegible]
[illegible] المقول في جواب ما هو [illegible] الكثير [illegible]
[illegible] المشترك [illegible] الذاتي [illegible] في جواب ما هو [illegible]
القسم الاخير [illegible]
الانسان [illegible] في جواب ما هو [illegible]
على [illegible] في جواب ما هو [illegible]
[illegible] الذاتي [illegible] الجنس
كالحساس [illegible] الحيوان [illegible]
[illegible] الجنس [illegible] النوع [illegible]
[illegible] المقول [illegible]
[illegible] الوجود [illegible]
[illegible] الوجود [illegible]
[illegible] الذاتي [illegible] الانسان [illegible]
[illegible] الوجود [illegible]
[illegible] الجنس
[illegible] الوجود ولا
[illegible] **قوله** [illegible]
[illegible] المشاركة [illegible]
[illegible] ٥ [illegible] المقول في جواب اي شيء
[illegible] هو [illegible] اي شيء [illegible]
به [illegible] جميع الاشياء [illegible] اي شيء
[illegible] المطلق
[illegible] الوجود [illegible] الشيء
[illegible] الوجود [illegible] على
[illegible] **قوله** [illegible] النوع الاخير كالناطق
[illegible] النوع [illegible] النوع الاخير [illegible] فصل

للحيوان وفصل جنس الانسان وليس جنسا للانسان وان كان [illegible] ٥ [illegible]
من [illegible] الفصل [illegible] الى [illegible] للحيوان [illegible]
هو [illegible] الفصل [illegible]
[illegible] الذاتي [illegible] الجنس
[illegible] **قوله** [illegible] النوع الذي هو [illegible]
[illegible] الفصل الذي [illegible] الجنس [illegible]
[illegible] الجنس [illegible] النوع [illegible]
[illegible] الحيوان [illegible]
الانسان [illegible]
[illegible] الشيء الى غيره
[illegible] النوع [illegible]
[illegible]
[illegible] **اقسام** الى
[illegible] العرض [illegible]
[illegible] سواء
[illegible] **قوله** [illegible]
[illegible] عام [illegible] النوع
[illegible] الجسم [illegible] النوع
الاخير [illegible] الحيوان
[illegible] للانسان [illegible]
[illegible]
فان لم [illegible] القائم
[illegible]
[illegible] **قوله** [illegible] العرض [illegible]
[illegible] العرض العام [illegible] للنوع
الاخير [illegible] للانسان [illegible]
[illegible] **قوله** [illegible] النوع
[illegible] الوجود [illegible]
[illegible] ٥ [illegible]
[illegible]
[illegible] النوع [illegible]

بل كل منهما لان ذلك لغير غرض وما لا غرض فيه ما كون مع وجود غيره فان الغرض المطلق
غير ممكن قوله شمل العرض العام الاعم المساوي المباين ما يكون مع وجود غيره فان الغرض المطلق
متوقف على وجود الغير وقد مثل له بقصد تعلم الشواذ والغرائب قوله وانما قالوا
الغرض من علل الفعل دون العلة الغائية المتأخرين ذاهبون الى ان هذا القسم من الغرض الذي
تعلق به لبي هو هذا الغير غير كل شيء ان فرض هذا الغرض هو الغرض المشهور عند الطائفتين
اطلاق الغرض عليه ما وصف فقط للفرق فاطلاق الغرض على ما كان غرضا لكل من الفاعل
المختار والغرض الذي هو تسليم لغرض ما ظاهر مما ذكرنا من ان الغرض هو الداعي
ومن ما هو معلوم بعد التعقل عن اصلاح فعل المفعول عليه احتاجوا عن الذهاب الى اسناد الغرض
قال الغرض الذي هو تسليم لغرض ما يمكن ان يكون ما هو غرضا فاما ان يطلق عليه غرضا فلا
وجه لكون الاستعمال بحسب وضع اللغة قوله ولما كان
كون الشيء بالحيثية الى كل خاصة والحيثية الى ما هو اعم منه هو غرضا فاما ان الشيء الذي
من خواص الحيوان ومن عوارضه العامة بالحيثية الى الانسان اولى منه كل واحد من الجنس
انما يكون واحدا منها لذاته من الشيء فان الجنس جنس لشيء لنوع لشيء لا يمتنع ان يكون
ما هو جنس لشيء نوعا لغيره وكذلك الابوان وقد تمثل قوله اللون جنس للابيض مثلا لانه جنس للاسود
وضد للكيف نوع له لكيف ثم جعل لفظ اللون من حيث دلالته على الجنس وعرض عام للوان
وليس هذا المعنى في نفس الصورة لكن الانسان مع الحيثية قوله وهذا لا يلائم التعميم
وهو الجنس والنوع والعرض الخاص والعام فيشمل كل واحد منها مثل الحيوان
بالاسم والحد قوله اولى هذا اول فصل صدره بالتنبيه وقال للفصل السابع لما تقدم
تدل على ان التنبيه عن هذا الكتاب بالاشارة الى فصول مشتملة على احكام مختلفة بحسب
والتصنيف عن فصول كثيرة بحسب احكامها المطلوبة وجودها او ما شئت من العبارة ولما بينها
وهذا الضرب للنوع الذي وقع عليه المطلق عن هذا الوضع ان يسمى المشار كان في الماهية
والتتمة والملائمة والمباينة في بعض التسمية بالبعض الشيء على ما مر وكما ان
ان كلا واحد من الجنس والنوع والعرض العام والخاص هو الاسم والحد كالجسم على الحيوان وكالحيوان
الابيض على هذا الجسم عليه ايضا وهنا كذلك فهم وهو ان النوع الذي هو الجنس
هو فتقول انه الذي يجب عند الاشارة الكثرة في جواب الاشارة بحسب الجزئيات والنوع
الاضافي من حيث هو اضافي موضوع لا يعتبر كونه محمولا على ما تحته من حيث هو كذلك
وهو اختيار افضل الشيخ وتنبيه عليه قوله استكمل ذاتها بجملة ما يمكن ان يكون
بان النوع الاضافي لا ينفك عن ان يكون نوعا لشيء ما من حيث هو نوع له
الجنس الجنسية يخرج الجنس وحده الى النوع والتي تخرج الاضافي انما يكون في النوع مشتركة لانها
لا تخرج الاضافي وحده فقط عن اضافة الجنس وكذلك المقول او الاولى المختص بها الكلمات
المجردة لما لم تكن موضوعة لذات ما تقوله وجود ما هو على ما تحملها الجنسية

وهو الجنس او على معناهما وهو النوع وقائما ليست بمقوام وهو العرض والعرض منها ما يخصه وهو
وهو الذي ليس هو او غير مخصه وهو العرض العام وما يجري مجراها مما يخص بعض وعرض مخصه واذا
اردنا الاضافة فعلنا الكلمات مضمرا الى ممكنة الوقوع وجوابا عن واحد من الامكنة وقوعها فيه
وممكنة الوقوع او اسم عند العموم والخصوص من العام جنس لذي خاص او ذي خاص نوع له وما الامكن ان
يقع في جواب ما هو مضمرا الى ذات هو الفصل واذا عرض هذا الذي خاص او العرض وهو الذي يسمه
بالعرض مشتملا على مضمر لغرض وهو ما يمكن وقوعه في جواب ما هو الا ترتيب الا يعتبر ترتيبه تحت اسم
وهو النوع الحقيقي فيكون العرض مشتركا ولا يحيص عن ذلك في كل مسمى يجري مجراها قال في الاضافي استثناء الى رسوم الجنس والجنس يسمى بانه كلي يحمل على كثيرين مختلفين في الحقائق وهو
ما هو والفصل يسمى بانه كلي يحمل على الشيء في جواب اي شيء هو في جوهره والنوع يسمى بانه
انه كلي يحمل على الشيء في جواب اي شيء هو في جوهره والنوع يسمى بانه الجنس بانه كلي يحمل على الكثير
اشارة الى الكيف الا الاعراض في جواب ما هو ويسمى المعنى لهذا انه كلي يحمل عليه الجنس وعلى عرضا
ذاتيا الا ذاتيا وذاتيا خاصة يسمى بانها كلية تحمل على ما تحت حقيقة واحدة وهي عرضا لا عن ذاتي والعرض
العام يسمى بانه كلي يحمل على ما تحت حقيقة واحدة وهي عرضا لا عن ذاتي قال الكل
هو الجنس الجنسية والذكر وضع قرابة الاب اسمعها والكل وضع الاشارة الى طبائع الموضوعة وهي
وهو الطبيعي وهو العموم الذي اذا لحق تشركت الجزئيات منها وهو المطلق وعلى الملحوق عرض الا
وهو العقلي وقد مر ذكره فالجنس الجنسية هو المطلق لا غير انما قال في رسم الفصل على في جواب
اي شيء هو في جوهره الان الى ما هية ايضا في جواب اي شيء هو الا انها انما يقال عنها على سبيل
اذا اتيا وصفيا وقال في رسم النوع الاضافي ان الجنس يحمل عليه حملا ذاتيا اولى لان الجنس البعيد
يحمل عليه حملا ذاتيا لكنه لا يكون اوليا وهو لا يكون نوعا الا انتهاء الى الاخير الذي لا يقبل القسمة
وانما جعل هذه الاقوال رسوما لا حدودا لان الحد على الشيء لغرض ما عن ماهيته الكلمات عن مفهوم
انما قال ان الجنس والنوع والكل الذاتي لها ثلاثتها للفيفة الاشتراك سواء حمل عليها او لم يحمل
ولما حمل عليها او كونه صالحا لان يحمل فيما تحت لها هو بقوته وكذلك في الفوائد فانها اورد الشيخ
رسوما دون حدودها لانها انما تذكر منسوبة لبيانها المقدمة استثناء الى اخره لقوله
قال على ما هيئة الشيء هذا جواب لم ورسم بانه قول يقوم مقام الاسم المطابق من الدلالة على الذات
والجوهر تام شامل على جميع المقومات كقولنا للانسان انه حيوان ناطق ومنه ناقص مشتمل على
بعضها اذا كان بسيطا والى مركب كقولنا انه جسم او جوهر ناطق والعام لا يكون تاما واحدا او اثنا
الحد والناقص يكثره يقصد بعضها على بعض بحسب لزوم الجزاء وانضمامه ما يكون بحسب الاسم
ومنها ما يكون بحسب الماهية كالمادة والصورة وهذا هو الذي بحسب الماهية واسم لقد يقع على العام والخاص
بالاشتراك لان العام دال على الماهية بالمطابقة كالاسم الا ان الاسم موجود والحد موقوف انها يقضي قال
عليها لا بالمطابقة بل الالتزام يقع على الجزء والناقص بالتضمن لان المشتمل على اجزاء التام
هذا الاسم من المشتمل على اجزاء اما فاذا اطلق هذا الاسم فالواجب ان يحمل على التام الذي هو الحد

وطلق في الاصل والنقل بالتفصيل والاسم لا يتم

الجنس بعضه [illegible] الشيخ وهذا الفصل [illegible] لا يمكن ان يكون [illegible] لا يعقل [illegible]

الجمع ويكون [illegible] حسن [illegible] ان يكون [illegible] التركيب [illegible]

الى [illegible] الذاتي [illegible] واعلم ان الشيء الذي [illegible]

يكون اما بسيطا واما مركبا [illegible] ان يكون في العقل [illegible] ان يكون [illegible]

في العقل [illegible] المركب من الجنس والفصل [illegible] من المركب [illegible]

بالماهية [illegible] والمركب [illegible] في العدد [illegible]

ان الصورة في الجسم [illegible] كالجسم

في السواد [illegible] الاسود [illegible]

[illegible]

ان يجعل كل واحد منهما موردا من غير الاصول لما يتعلق بالالفاظ وهنا ما يتعلق بالمعاني وقدم
الواضح اللفظية قوله ومن الصحيح ان يستعمل في الحدود الالفاظ الغريبة والمستعارة والمشتركة
الوحشية بل يجب ان يستعمل فيها الالفاظ المناسبة الواضحة المعاني اقوله وربما احوج الانوار
الى اشارة مطلقا والالفاظ التي ذكرناها يطلق على غيرها وضع له تقديمه بعض العدول عنه
الى الغير من شماره نسبته او لغرض عدل او غرض كان وعلمها للعقد وبيانه ان ذلك الاطلاق في
المجاز يكون مستعملا وزيادة الالفاظ للعقد به وفي المستعار يكون مستعارا وملاحظة كون ذلك اطلاق
المقيد لفظ كاطلاق النوع على الجزء والمطلق على المقيد وفي المكنى كقولهم فلان طويل النجاد والمستعار
المقيد لفظ كزيد السبحان على الصبح الاول وفي المركبات كقولهم فلان يقدم رجلا ويؤخر اخرى
الغرض به هل الشيء الا يكون مستعملا فيما اشتهر لان يكون بحسب قوم وعليها المعاني والاجنبية عن
التي يشتمل عليها تركيب نفس للطبع عنه وتقابل الغريبة فاذا اجتمعت الالفاظ الغريبة والاجنبية عن
فصيح جدا والمستعمل لشيء من الالفاظ في الموردين فصيح لانها مما جاء الكشف وشاع فيما بين من
يحتاج القول الشارح الى قولنا نفي لفظ والالفاظ التامة هي التي تعبر عن المقصود صريحا
ويدل لا مشاء غالبا كون في موضعه وتقابلها المبهمة او المخلقة وفي بعض النسخ بدل المعاني
العقد اي بنى التركيب الدالة على المعاني المفردة التي تؤدي الذهن عن فهم المعنى الى المطلوب
في اللفظ قوله فان الحق ان لا يوصف للمعنى لفظ مناسب بعينه بل الملحوظ له لفظ فرد من
الالفاظ مناسبة وليقل فيما اريد ثم ليستعمل اقوله وقد سبق وذكر في المفرد ان
وقد سبق في المركبات وذكر ان الباطل في المعاني وتابعه كل الشراح لم نعلم كيف وقع لهم ان
يصح لهم تركيب الكلام الا بعد وضع لغته فلم يضع لها اسما وكيف الباطل ان يعبر عنها
يصطلح الواضع الباطل اسما والما الشرط المناسبة لان الاستعارة عن المعاني هي الملحوظة في غيرها
يسبب المناسبة كالغيث والحمى والاستعارة في الشمس وغيرها فاطلق من جمع الالفاظ المخترعة
الغلط على هذا الوضع لا يكون خارجا عن وضع اللغة وقال المحشي في المقولات المعقول والنفس
وفي المركبات الناقص والاستعارة قوله وقد سهوا المحوالي في تعريفهم فوضعوا الشيء
بما هو مثله في المعرفة والجهالة كمن يعرف الزوج بانه العدد الذي ليس بفرد وتاخطوا كل من يعرفون الشيء
بما هو اخفى منه كقول بعضهم ان الماء هو ما يطفئ النار والنفس هي التي تعرف الباري وربما يعدوا
ذلك عرفوا الشيء بما يناسبه فانا لو ان الحركة هي التعلم والانسان هو الحيوان البشري وربما يعدوا
ذلك عرفوا الشيء بما لا يعرف الا بالشيء الما مضمرا او الما بعض الما المضرح فمثل قولهم ان الكيف
ما بها يقع المشابهة وعلاها ولا يخفى ان يعرفوا الشابهة الا بما ضا اضاف في الكيف فاضافا بالف
المساواة والمثلية كلها بها الاضافة من الكيف لان الكمية والنوع وغيرها كذلك واما للطعن هو ان يكون
المعرف مبهما يحتاج فهم معناه الى معرفة شيء اخر بالشيء كان لم يكن ذلك من اول بديهي مثل قولهم ان الجسم
ما له ثلاث ابعاد فان الجسم ما يشار اليه اشارة حسية وهذا اشارة عقلية فلا يعرف الا بعد معرفة
الاشارة الحسية ثم العقلية ثم الابعاد من المستعار لا تخفى بينه وهذا الشيء من جنسه ما شيار

ان

للرسم بحيث يتساوى اليه نفيا واثباتا ولم يكن كل واحد من العرضيات مساويا بان يعم
مفهوما ما يكون مساويا وبالعكس سمي كالبياض مثلا في رسم الحيوان بالطائر الولود وقولنا الشيء
الذي يخصه جنسا بالاجناع لشارة الى هذا المعنى وهو استكمال النبي الاقرب الجامع المشابع وهو ان
مساواه اللازم الذاتي في الرسوم للمرسوم لا يتوقف الا على معرفة المرسوم فيكون معرفة المرسوم
بحيث لا يدخل الا ذهن عالم به وهو قولنا تقدما الكون اعم المساوي بعضا سعف حتى يتركب منها
ما يكون مساويا وبالعكس بهذا لا يلزم الدور لان اشكال من يعرف الكون المجموع مساويا لما ايضا ان
يقال المساواة في نفس الامر هو عين العلم المساواة والشرط في اشكال الذهن عن الدور المساوي
ان الملزوم هو المساواة في نفس الامر لا العلم بها فاذا اطرد الباحث عن الشيء فيما انكشفت له
وعوارضه مساوية كانت اذا غير مساوية عرف بعركته او اوصل بعضها الى ان يكشف شيء يعود ذلك
انه كان مساويا لم لا يلزم الدور لم انه يعرف عدم معرفة مساواته لا لاحتاج ذلك الغير ايضا الى
معرفة العلم بالمساواة ولا يعلم ان اللازم الواجب وان كان مساويا فانه لا يكون من حيث هو واجد
وسما وكذلك بعض العضل وحده لا يكون حدا ناقصا وذلك لان الواجب هنا لا يدل على الشيء المطلوب
بالمطابقة والا كان اسمه بل انما يدل عليه بالالتزام وهو ان يدل على ما وضع له عليه موجبه لعقل الذهن من
اللوازم الى الملزوم وذلك للعقد ان صح سماه بعضه لعطا الجزاء له مكان الدال المحقق شيئين لا
شيئا واحدا فهذا السبب يعد الحدود والرسوم في الاقوال دون الحدود والرسوم في الالفاظ ايضا اسماء
الذهن من شيء الى شيء سبيل اللازم الواضح وهي ليس الا ضافة فهو حال الاسماء من الحدود و
الرسوم الى المطالب صناعي والاسماء الاضافة بالذهن عدوانها الاعتراض لا يكون الا موانعة
قوله والعدود الرسوم مما وضع منه الجنس او الاقرب ذان الشيء مثلا ما يقال في الانسان
انه حيوان مستاهل فيه جوهر يوضع الاطراف وهي كل بالطبع وتعالى للعلة انها السكل الذي لم يلت ذوايا
وذلك لان اللوازم والخواص بالعدول لانه لا يوضع الا هي شيء يسلم عنها او يحقق عنها لعنا
ما ذكل الشيء في ذاته وهو ضروري ولا يدل عليه الا الاستقراء العقلي واذا وضع الجنس دل على اصل الذات ثم
التعريف بالخاص اللوازم والخواص قوله ويجب ان يكون الاسم كواضح الغامض لغة
الشيء فان من عرف العلة انها السكل الذي ذوايا مثلا ما عرف لم يكن رسما للهندسي اقوله
هذا شرط الغرض عدد الرسم فقد سبق ذكره وكما كان حال الشيء في السابل والحقيقة واما كان
الذين عنده محض خطا عند الغير يكون بعض الاقوال رسوما عند قوم غير رسوم عند الغير وربما
تمثل عن بعض العصر بعد ان يسلم للمثل حال الزوايا لا يكون مثلا للهندسي بل الصحيح انه لا يكون
للهندسي ايضا الا بحسب الاسم دون الماهية فان المهندس لما لم يعرف جنسه المثلث لا يكن ان يعرف
حال زوايا وكما كان من الجدة وحدود مشاربه الاسم وحدود دلالة على الماهية فكذلك الرسوم
اشاراته الى اضافة من الخطاء تعرض عن تعريف الاشياء بالحدود والرسم اذا عرفت فنقول ان سمعنا
دلت على استكمال لها غير فيها اقوله هذه الاصول يقلها غالبا سلق الحدود والرسوم من كتاب
الجدل ويستعرض بها المتعالمون في تلك الكتاب بالمواضع والمواضع كل حكم تشتمل عنه اقسام بعض ممكن

ان

أقول هذا هو الموضع للعين ومنها تعريف الشيء بما يساويه في المعرفة والجهالة ثم بما هو أخفى
ثم بتعريفه بما لا يعرف إلا به لما عرفته فاعرفه وهو دور وظاهر ان العبارات وهو دور في جميع ذلك الى الشيء
بأنه أبعد من الأذهان ويعرف الشيء بما هو مثله لان الأخفى يمكن ان يصير أبين منه وبعض الصور
يتوهم انه أبعد ومن يعرف الشيء والتعريف بما هو مثله لان الأول يمتنع ان يكون الشيء على نفسه مقدم
والثاني يمتنع ان يكون المقدمات عين المطلوب والذي لظاهر منه شيء المطلوب في الحقيقة
والأشد منه ... التعريف بالمساوي تعريف النوع بأنه ليس ... على الجنس
العقلي ... بحسب الشهرة ... الملكة والعدم بحسب ... تعريف المساوي بحسب
الشهرة ... وتعريف ... بحسب الحقيقة لأن العدم يعرف بالملكة ... تعريف الملكة بعض
وكذا قوله ولقد سهوا ... في حد الشيء في المتقدمين لا حاجة اليه والاصغر ...
الصنوف ... في كتبه بعض المتكلمين ... استعمل في ... هذا
... قولهم ... من الكلام ... مثل ان يقول ان
الإنسان حيوان جسماني ناطق والحيوان ... جسم ... ذو نفس حساس متحرك
بالإرادة ... أقول المكرر الذي يقع في الحدود ... الذي يقع في بعض
أجزائه ... المضاف ... يقع في ... العبسي ... على
مقدار لا حاجة اليه ... فقال ... ان يقال الانسان حيوان بشري ...
... في تعريف ... الانسان ... لا ...
... سؤال ... الانسان ... جوابه
... السؤال ...
... المضافات ... المركبات التي ...
... الشيء ... على
... الأفطس ... الأفطس ...
... الأفطس ...
... الأفطس ...
... الأنف ...
... الأنف ...
... الأنف ...
... الأفطس ...
... الأنف ...
... الإضافة ... قوله وهذان ...
الإضافة ... تعريف الشيء ...

للحدود ومنهم ... ان يكون الحد أو لبعض أجزائه ولكن ... لان المشهور عندهم تعريف
الشيء بالصفة ... وعلى ... عند المشهور ... لا حاجة اليه والاصغر قوله واعلم
ان الذين يحدون الشيء بما لا يعرف إلا بالشيء ... المكرر من الحدود ... القابل للكيفية
... المتشابهة ... الكيفية ... المكرر للحدود ... الحد ...
... بالمتضايفين وهم وبسببه انه قد ... ان المتضايفان يعلم كل
واحد منهما مع الآخر ... كل واحد منهما بالآخر ... كل واحد منهما ...
بالفرق بين ما لا يعلم الشيء إلا معه وبين ما لا يعلم الشيء إلا به وبين ما لا يعلم الشيء إلا معه ...
كون الشيء مجهولا ومعلوما ... معلوما ... لا يعلم الشيء إلا به يجب ان يكون معلوما قبل الشيء ...
... الفاحش ... الانسان لا يعلم ما الابن وما الأب ... الأب ... هو الذي له الابن
... الابن ... الأب ... العلم ... ليس ... هذا ...
... مثلا ... حيوان ... من ... من حيث هو كذلك
... من حيث ... الأب ... المضافان يكون ... الى الوجود
... تعريف ... الشيء بالمثال ... يكون كل واحد منهما ... والسبب
... في العقود ... الإنسان ...
... حيوان ... من ... من حيث هو كذلك ... الحيوان ...
الأب ... الابن ... الإضافة ...
حيث هو كذلك ... الحيوان الذي هو الأب
... الأب ... الجنس قوله والعلمية الى
ما يقوله صاحب ايساغوجي ... الجنس ... النوع ... كتاب ...
... التركيب ... النوع ...
الصدق أقول ... الجنس في التعليم الأول بانه المقول ... على ... النوع في جواب
ما هو ... النوع بانه ... الجنس ... ما هو ...
... صاحب ايساغوجي ... المضافين ...
... الشيخ ...
... المتضايفات ... النوع ... اليونانية ... الأولى
... صورة الشيء ... النوع ... الجنس ...
بالمعنى الأول ... الجنس هو المقول على كثيرين ... بالحمل في جواب ما هو
النوع ... الجنس ولم يكن ...

النهج الثالث في تركيب الخبري

إشارة
التركيب الذي ... ان ...
الى ...
الخبر ...
الا ... الصدق والكذب

من الاعراض الذاتية للجزء تعريفه بها تعريفا رسميا او رديفا بالاسم او بغيرها من
سائر التراكيب ولا يكون ذكر ذلك الا الشيء الاول فقط عند تعداد اجزاء الحد
المواضع لغيره ويكون شاملا عليه من قبل اعراضه الذاتية الغير المفارقة او غيرها فاعلم
عارفا بالفرق الا تيامين فاعلم ان الشيء اما ان يقوم بكل الشيء انما بعضه ويكون عن الاساس واما ان يكون
دورا لو كان ذلك كل الاعراض بعضها بعضه الى الميزان بذلك الشيء وهنا انما عاج الى بعض صنف واجد
من اصناف الزمان كما بيان قسمه لشاء لانه لم يتعرض بعده وليس في الصدق كالكدر بل شاء ممكنا
ان يقول انا نعني بالجزء الركب الذي يشمل هذا الصدق والكدر عليه كالوقوف لشاء في معنى الحيوان
متلا فيمكنه ان يقول انا نعني ما يقع في جواب الانسان من جميع الجنس فلا يكون دورا اقوله
واما ما هو مثل الاسفيام والالماس والقرحي والمعي فلكون كل واحد منها ما دون او كان دون
الا بالعرض من حيث قد يعرض ذلك عن الجزء وفي بعض النسخ من حيث قد يعرض ذلك عن الجزء وهذا
تاكيد لما ذهبنا اليه بانه صحيح بان الصدق والكدر عارضان للركب لا انه هو الجزء الا بعرضا فانه
لعله من الركبات لا بعد صرورة منها جزءا للقرحي والمعرض بالاسفيام هو الجزء الا بعرضا فانه
ربما كان الركب جزءا وليس بجزء كما ان الانسان ربما كان حيوانا وليس بحيوان
قوله واضاف الركب الجزء بالتمام وذلك لان الركب قد يكون اولا وبالذات جزءا لغيره
او ما في معناه او لا يكون بل يكون عارضا لركب ما او اصناف الت المذكورة لذلك الركب المشتمل على الحكم بان
لا يكون الا بعض للبعض على البعض وسلبه عنه وهو ايجاب بالت المركبات فالركب الاول للذكور وما يقوم
فالركب المشتمل على الحكم اذا طرأ عليها لم يمكن ان يجعل بعضها محمولا على البعض بان يقال الكبان هو
لا يكون البعض الا بعضا بل ان ابدى ان يحمل بعضها على بعض موجود بشيء الان وجودها ضمنا بالنسبة البعض
انما لقصا الا اذا لم يعتبر فيه وجود لتمام بل الاعم وجود هو المتصور والذي يعتبر فيه وجود التمام
او الاعم وجود هو المتصور فان الركب يجزئ بالة الاجزاء واصناف الركب الجزئي ولم يقل انواعه
تطرا الى الواحد وذلك لانا اذا قلنا ان الشمس مسلم لوجود النهار وقلنا اذا كانت الشمس طالعة
فالنهار موجود لم يعرض هيئة الجزئي ولا ساعر جزئية المتعينة ووجود الركب بالجزء الوضع فان
هذه الامور لا يمكن فيها ان يحصل ما هيات الاجزاء المتعينة فليست يقول لها ما هو جزء من كذا
حتى ما يقتضيه اذ قولها التي هي ما هو كقولك جزء منصرها اصنافا واذا اردنا ان الصور
للاسكل فان الاجزاء والاشخاص تحت الجزء وكذلك المتصور تحت الشخص عند من يجوز ان يكون اصناف
تقول على الوضع اللغوي دون الاصطلاح قوله اولها هو الذي يسمى الحمل وهو الذي يحكم فيه
بان معنى يحمل على معنى وليس يحمل عليه شيء قلنا ان الانسان حيوان وان الانسان ليس بحيوان
فالانسان وما يحكم من مجراه من الحمل هذا القسم وهو المسمى بالموضوع وما هو مثل الحيوان هنا يسمى
المسمى بالمحمول وليس حرف سلب ما يفهم من قولنا السالبة يسمى ايضا حملية لان الاعلام لا
تلحق بالمحمولات وبعضها كما فيها قوله والثاني والثالث يسمى منها الشرطية اما المتصل
واسمها فيه لان يسمى شرطية بحسب اللفظ العربي فظاهر لان المتصل يلحق لانه شبيه بالركب من

الركب قد اضاف الشرط فيه يعلق احد الحكمين بالاخر وهو موجود في كليهما على السوا فان كان
ضميا شرطيين قوله وهو ما كون التالف فيه من الحزين قد تضح كل واحد منهما عن جزئيته
الى عند كل منهما قيل منها ليس في سبيل ان يقال منهما ان احدهما هو الاخر كما كان في الحمل بل على
ان احدهما لم يتضح وسعد كل الاطلاع على الصدق لا كذب بها خال كونها جزئين من شرطي
وجود تعلقها للمولف قوله وهذا يسمى المتصل فالوضع او هل سبيل ان يعد هذا لفظ
وسائه وهذا يسمى المتصد وعلى الشرط المتصد ولما اذا وفي حقا على خطيرة صوار بمكانة لفي ان يسمى
الزوايا مثل الذي هذا المعايد ولا اذا وكانت لكان كل واحد من العولج جزءا يسمى الشرط
المتصد ولما لكان يكون عند الذي يعد ان يعد واذا اضيف اما ولا كانت عند نصا
عوق ولما اضيف اما يسمى المتصل بعض لا يشتمل على وضع المولف المسلم للمال بان الشرط لا بعض
منه لا بعض المسكل في المعنى كما ذهب اليه بعض يعلق الحكم بعضه لفظا وبالمتصد عن عن
الشرح استبان الى الاكاب والسلب الاكاب يحمل وسلب قولنا الانسان حيوان وهذا ان الشيء
الذي يعد ضمنا لو عن انسانا كان موجودا في الانسان والغير موجود فيه يجب ان يعد ضمنا ولكم عليه
بانه حيوان غير ناطق متى وفي حال حال ما على ما يليق الموقت المقيد وهو الحال او السلب يحمل وهو على
قولنا الانسان ليس بحجر ناطق لكن الحال ما ليس من شرط صوح العضبان يكون موجودا لانه عان
ما لكم على موجودا فان لستر موجودا في الانسان ان لا كون موجودا وان يكون لكم لبعضها موجودا كالعالم
عند بسيم لكم بوجودها والان لا كون موجودا وان يكون لكم لبعضها موجودا كالعالم
وما يليه ملزم شرطا ان يكون ممتلا الذي في عوض شائنا ما بالقول كقولنا الانسان ما يسعون ان
بعضه في الدهر ضاحكا ما بالفعل عقام اذا حكمنا عليه بانه الوليد كذا انسانا ما وان هذا الحكم حاصل
ذوقا ما يعين انسانا ما بعين الاوقات والا ان حاصل في حين لا يعد فيه توقيتا ان لا حين لا
لوقا ان نوقته كذا وقا فالفت معض لكم لكم والا ما بعضا انه حاصل شرطا وعلى ما شرط كونه
انسانا او عند ذلك والا انه حاصل في حين لا يعد فيه شرطا اصلا حين لا لوقا ان نوقته بشرط كذا
وحالنا معض لكم لكم بل ما يعان لكم حاصل بعض في حين لكم لكم انه ان التوقيت والا التوقيت
والمعنى والا المتصد وقولنا ان لكن في حين ما شيء من كل نصر في حين لكم انه بعض لا محض من يعد فيه ذلك
الاخبار العام لجميع ما تحمل بالحاق لموجود في حين حين وذلك هذا محمود ومعنى لكم بالاكاب كما ان
او السلب قوله والاكاب المتصد هو صل قولنا ان كان الشمس طالعة فالنهار موجود اي اذا
معض لكان فيها المعدوم وهو شرط وسمي المعدوم انه حال ان المعدوم وهو في الحال ان
ان صحبه من شيء زمان ما شيء الزمان بعد والسلب المتصد هو ما يسلب هذا اللزوم او الصحبة مثل قولنا ليس اذا
كانت الشمس طالعة فالنهار موجود والاكاب المتصد مثل قولنا اما ان يكون هذا العدد زوجا واما ان يكون
فقط هو الذي هو جعل الانصاف والغاء والسلب المتصد هو ما يسلب الانصاف والغاء مثل قولنا
ليس اما ان يكون هذا العدد زوجا واما ان يكون منصفا بمتساويين اقوله الانصاف وذلك
لانهم كانوا يقولون ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود ويكون ما بعد قولنا ان الملتقى الشمس

ناظر ناظر وتشابها العجم للطائفة فالاولى ان يقال ان المفصل هو الحكم بعدم ثبوت لازم المال للملزوم ان صحبته
اياه ان لم تكن لزوم مجعولا ولا الاضافي سواء كان كل واحد من الملزوم واللازم موصوفا بالمالية حقيقة
او لا بتقييد او توقيت او لا توقيت والسلب عنه هو الحكم بثبوت هذا المعنى والعجب كل الاضافي
المفصل هو الحكم بعدم الاتصاف او العدم المضاف والسلب هو الحكم بثبوت سواء كانت اجزاء لها
موصوفه او سالبه او محله منها او لا جزاء المفصل لا يستحق ان يسمى موصوفا والا فان يمينه كان مجانا
وكذلك ما نقص من منوع الطبع اذ لا اعراض ثابتة لا تقبل ولا ما كذا ان كون يقبل اسم مثله لكل شيء
التسمية مهملة المفصل دون المتصل **اقول** الى لبعض ولا اسماء ولبعض اذا كانت الفضة
جليه وموضوعا شخصيا بحيث سمت محصوصا شخصيا من حيث انها مالية مثل قولنا وبذا كانت وبذا لبيع لكانت
واذا كان موضوعها كليا ولم يمكن هذا الحكم العنى الاجابة السلب على الاصل ولم يدل على انه عام جميع
ما تحت الموضوع او بعض عام بحيث مهملة لما صرحه او سالبة مثل قولنا الانسان في حسر ليس الانسان
بخسر وان كان ان دخل لام الف واللام بحسب تقسيمها وتركيبها ولان قال السوفسطائي بحسب تحقيق ولا مهمل
فانها بحسب وضع اللغة لكل واحد من الحق من ذلك فليضاعفه الحق ولا لاطلاق بعضها واذا كان
موضوعها كليا وبيع قد يحكم بكثرة موضوعه وان الفضة سمت محصوصه وان كان بمعنى ان كل عام بحيث
الفضة كلية وهي لما صرحه مثل قولنا كل انسان حيوان ولما سالبة مثل قولنا ليس ولا الا صرح ولا
بحر جميع وكل طائفة **قوله** وان كان انما تمنع ان الحكم في البعض لم تتعرض للباقي التعرض بالحال
فالمحصورة وهي لما صرحه كقولنا بعض الناس كاتب لما سبب كانت معمول الحكم على البعض الباقي الحكم على الكل
فان بعض الناس حيوان كان كلام حيوان مثل الحكم الكلي يصدق معه بحيوان ولا سكس ولا يذكر كان
لجواز ان لم يصدق الكل ويسبق الى البعض ولا وهام ان تخصيص الحكم بالبعض يدل على كون الباقي بخلافه
والا لكان بيانا للمخصص وذلك ظن لا كلي ان الحكم على القائل انما الواجب ان يحكم فيما مثل الكلام عليه
بالقطع دون الاحتمال لما بيانا ان صيغة المحصورة لبي وضعه بدل على الحكم لبي وضعه مع القطع مع الاصرار للكل ان
لم يتعرض الباقي مع عدم لصحة انه لو لم يتعرض وكذا الباقي مخالفة **قوله** ولان سالبة كقولنا
ليس بعض الناس كاتبا ليس كل انسان كاتبا بين ان يحمل انما واحدة ولسنا يعان في السلب لنا
قولنا ليس بعض الناس كاتبا ليس بموضوعه ومطابقه للسلب لبي وهي محملة لان يصدق معها السلب الكلي
كما مثلنا فانا ليس كل انسان كاتبا عين موضوعه السلب عن الكل لا السلب الكلي والسلب لبعض الناس
لقتي انه يدل على سلب الكاتبية عن جميع الناس لا عن كل فرد منهم والا فرق بينهم وقد يحمل ان يصدق معه
انا سلب الكل او السلب الجزئي ولا امكان ان يحمل انما معان من حيث انه لا يصدق معه السلب الكلي
ضيق لجزئي من عكس عكس والفرق صادق معه دليلا ووان الكلي قائلي صادقان في هذا الصنع لسلبت
السلب الجزئي من عكس عكس معه السلب الكلي كما كانت الصيغة الاولى غير عبارات وهذا معنى قولهم
ان قولنا انا واحد ولسنا بعان في السلب وتغيير الكلام ولو ما سلم فنه على سبيل القطع سواء دل
عليه بالوضع او بالقرينة **قوله** والجمع اذا كان في الجمع العهد مثل ما الالف واللام في الجمع
ما هو مثل ما هو على معنى الطبيعة فمثال لا يكون موضع الالف واللام في موضع كل الا ترى انك تقول الانسان

عام وضع وكذا تقول كل انسان عام وضع وتقول الانسان هو الذي جعل وكذا تقول كل انسان هو
وقد يدل على جزء من جزئه كما او عرفها بالوصول الى اصل وادى به كما هذا عنه وكل البعض حينئذ محصور
فاعلم ان القطع الى صريح سمع اشمل كل بعض ولا واحد ولا كل الا بعض وما كبر هذا الجنس حتى
طوائف المجنون وشل سيح العاهة بها لكل السالب قد قال ان المعاني الاصلية التي سميناها بالطبائع وما
من حيث هي هي ليست بكلية ولا جزئية ولا ذهنية ولا خارجية ولا اول ولا ثاني وانما تصير شيئا من ذلك
بانضياف لاحق اليها مخصصا له فلا يلزم ان يكون الطبائع اما ان يحكم عليها من حيث هي او الحكم عليها مع
لا حق بعض لم يحكم ان يخصصها بلاحق لاحق يجعلها واحدا شخصيا معينا او يحمل في الاول نفسه مهملة
ومن البين ان محصورة كلية ان صرح به لفظ الجميع والالف واللام مثل الاشارة الى معنى الاصول الثلثة
اما معنى الجميع وسمي لام الاستغراق لكان قولنا الانسان حيوان اي كل انسان هو محصورة كلية
وانما على بعض الطبيعة لكان قولنا الانسان نوع او قولنا الانسان هو الفاعل كذا هو مهملة
وانما على السخيف وسمي لام العهد لكان قولنا جاءني الرجل الذي رأيته امس هو محصورة وانما الفضة
اما ان الحكم المهمل والعلم ان المهمل ليس بحسب الجميع لانه لما ذكرنا انه طبيعة بحسب ان موضوعه كلية
وصلح ان يوضع موضعها السابع كلية وقد ذكرنا الاوجه ان يحمل كلية لكان كل بعض حكم عليه
بالكلية بالعموم لكانت طبيعة الانسان لا تخلو ان يكون علة او لا يكون السخيف يكون انسانا كالمهملة كانت
صلح ان يوضع موضعها السابع كلية وقد ذكرنا الاوجه ان يحمل كلية لكان كل بعض حكم عليه
بالكلية بالعموم لكانت طبيعة الانسان لا تخلو ان يكون علة او لا يكون السخيف يكون انسانا كالمهملة كانت
صلح ان يوضع موضعها السابع كلية وقد ذكرنا الاوجه ان يحمل كلية لكان كل بعض حكم عليه
بالكلية بالعموم لكانت طبيعة الانسان لا تخلو ان يكون علة او لا يكون السخيف يكون انسانا كالمهملة كانت
اقول الحكم في المهملة على الطبيعة المحمولة للكلية وصيغة العهد اصل الوضع على كلية لكل الاصل وصيغة المهملة كل
ولا اعلم ان نفس الامر عنها لا مترقب السلب غير الكل الكلي منها سلبنا لم كذبه غير كلي فلم يصح
صانعه في كل حال والكلية ما فيه على ما ذكرنا ما دون بعض الفضة لحكم على البعض بالعطع كما كان في
المحصورة فيما بين وهذا هو السلب لكن منها وهو لبي كذبه ولا ما اصل في وضعها الا ما ليس بكذب
بالوضع عليه وكل بلا القصد والقاصد للمتكلم ان يذكر لا له لا لام حقيقة في العلوم مطلقا فقد اصطلح
البيان حكم ان هذه اللام هذه اللام والالف واللام الكلي طائفة من المهملة فيه لبي وكذا
المتصنعة من الاعتبار في العلوم وذلك القضايا المعينة في المحصورة لان كتاب الصحراء الشرطيات
وما لها قال شرطيات انما سميت بذلك لان اكثر ما تكون كذا اذا كانت الشمس طالعة بالنهار
موجودا وكذا اذا كان الشمس طالعة بالليل موجودا فالنهار ليس
البتة اذا كانت الشمس طالعة بالليل موجودا وكذا اذا كان الشمس طالعة بالنهار موجودا
السالب كذا اذا كان موجودا فالنهار ليس البتة اذا طلعت الشمس بالسماء فالنهار موجود
وقد يكون النهار موجودا ولا تطلع الشمس بالسماء فالنهار ليس البتة اذا كانت الشمس طالعة

اشارة

فالسالبة المعتبرة اوعلت ليس دائما المالا ان يكون المحمول صفة لها وانما يوجد فقد يحصر لكن يوجد
السالبة اقول حصل الشرطيات واحوالها لاشتراكها في احكامها في الحصر والاهمال بل في حال
الايصال والانفصال مان الحكم تعلم شوتها او تخصيصه بعض ليحصر الحكم المحمول من غير بيان تعميم او
تخصيص بعض الاحوال وعند الحكم بحال لاشتراك الشرط بعض الخصوص واما لتحقق كل الاحوال
فان يقول كلما حكم الحكم الا كان في المتصل اللزومية ليست بكثرة واما الوضع بل كحصول المال عند وضع
في جميع اوقات الوضع والا يذكر بعض بل وبعض الاحوال التي على تقدير صلاح وضع المقدم وانما اذا لم
كان زيد كيف عند تحرك حلس فانه يجب ان يكون هذه الصحة انما تحصل في اوقات عين معدودة بل عند
انما انما تحصل في جميع اوقات كاسه ولا يصر عليها ايضا بل عند جميع وكل حال تكون ان
بعض مع كونها كانت تحصل كونه قائما او قاعدا او كون المتحرك طالعا او غروبا فهذا او غروبك
ما لا يشاهد مان حركه اليد حاصلة مع الكلام في جميع تلك الاحوال مكنه مع وضع الكلية واذا كانت
كليتهما محدودة ان يكون في بعض الاحوال مرتبة بعض لها فتهما وتنافر ما كحصر بعض الاحوال
قولنا وقد يكون اذا كان هذا صوتا فهو انسان مان وكل يلزم حال كونه ناطقا دون سائر الاحوال
والسالبة لعني لانه السلب لاسالبة اللزوم عما يسر وكل ما ليس بانسان فانه ليس بناطق
ليكون اللزوم الا في حالة الكل او الحين ما وقد الصادق انه قال ما عرف عن لزوم او سلب بحسب
ما يعضه العالم قولنا كلما كلمة الحكم الا في ما ان وما ان وهي تعميما وان صدق المال مع صدق المقدم
فقط الا في ما ان عن لزوم المال للمقدم في شيء من الاوقات ما عن
السلب لسلب الاعم فان كان المال صادقا فاقع للمقدم في شيء من الاوقات ما عن
لزوم بعضه على تقابله وقس سلب الاعم على السلب اللزوم وانما الاهمال في جميع وذلك
مشترك العموم والخصوص وكلمة على تقابله تعلم ان وضع الكل في الاعم فانه يتعدد
فانما كليته الحكم الا في المتصل فيوجد والعناد في جميع الاوقات والاحوال لا يكون ايكون لكون
لضدا ما متعاندة بالذات وعينه لكون التعاند في بعض الاوقات والاحوال كما يكون ضدا بين الزايد
والناقص في حال الامور المتساوية بعضه دون بعض سائر الاحوال فانما الجعل قيام سبب ذلك فانما سلبت
العناد فقد يصدق بانتفاء صدق الاخر من معا الصدق بعضا وكذب للبعض عن فان للبعض
صدق عنا كذب وان لا كذب في الصدق هذه انما لبعض النظر بعضها دون مرادها في صفة
كل واحد منها على ما ذكر في الكتاب استثناء ان هو كلما شرطا وغير لحلمات كما ان يعلم ان للشرطا
كلما شيء ان المحليات والاصل في اول الامر ان يسيط ولف المحلمات ما امكن والى يحال ان
البسيط او ما في قوة البسيط اول الى الحال هو المحلمة الا ان لا يكون حراها بسيطة كقولنا انسان
حشا او في قوة البسيط كقولنا ان كان الناطق للحيوان حشا او سواء متقابلة وهي ما كان هذا
في قوة البسيط لا ان المراد به شيء الى الصدق هو اداء ان معنى كلما ان يدل عليه لفظ واحد قد ذكرنا
ان المركبة غير المعدة تارة في المحلمات والمركبة تعلم الكلية ان يدل في الشرطيات بحيث
ان يحل الشرطيات على المركبات الاول قبل اي الحال الى المعدة تارة في المحلمات تارة ما تحل الى المعدة

لا غير والفاظ الكتاب غنية عن الشرح استثناء الى المعدول والتحصيل لان كان الركيب
من حرف سلب مع عزم كم يقول زيد هو غير قاعد فانما الدلالة الا على الاعم الشوتية وبوسيطة على
غير الشوتية كان في الواجب اذا قصدنا الدلالة على المعنى غير شوتي سبان يقول الالفاظ الشوتية ويقول
بها ما دوان السلب الكلي الا ان يقول ان غير شوتية بان كان في جزء من كل الامور ان يدل عليها الفاظ هو لفظ
كالا قوال بل بعض اداة السلب الكلي الا قوال كالمتوفرة الحال الصادقة الموجبة فان كان في جزء من
ان يدل عليه بالفاظ مفرده ولم يكن اداة السلب مع المفرد لم الشوتية الا بها كقولنا لا غير لبعض
ما زال الضب في الاشياء وقاعد ولا يصح الا بعض ما ان صح وبعض ان لا فعال وكذب حكم بكل المكان حكم المعدولة
وهو الى يستعمل بعدوله وهو لا تنا الحالية عن اداة السلب مان ما محصلة وبسيطة وما المستعمل هذا الاقول
استعمال هذا الكتاب عن غير الشوتيات انما كالا لا اعم ولا ينال على ما بين الشوتيات بوليس وبعض
بغير البعض الاعم او بعض لم منه اقول ما كان لبعض الاعدام القوابل الملكات ليس ما محصلة
الفاظ كالعمى والسكون والتلون بعض وكان الجميع في لي جعل الجنان عن ملكات وهو فاصل
بعضهم على اقلاق بكل الالفاظ للفظ الموجود في المالا بكل الاعدام والاولى بعضهم على ما بعضهم بالاعتبار
العقل عن اطلاقها على ما قابل المحصلة مطلقا وكان عن الجميع بدل على ما عن عند الطايفة الاولى
وعلى كل حال ليس فيما يشي كان عند الجميع وقد لي بعض المطلعين هذا النازع من موضع كتب
هذا العلم بوليس والحاصل ان يجعل المفرد البسيط على وكشي قول عدم بليته او سلبه وسكون الغير
والجملة عن السلب عن الحمول مان اشتمل المجموع كان ثبتا ما كان سلبيا لا يقول زيد
ليس غير قاعد اقول سبان اللفظ المحمول لما كان مان ما كان الفظ الذي كان كلمة حكمه في
الركب وظ كان اي الرابط لم وسلبيا بحسب صورته بالانضمام في الغير ما بقيها الحسب كون
لفظا ما صورته او سالبة كذلك ما سبان ما كانت حكمه سوت المحمول المعدول الموضوع
وسلبيه اذا كانت حكمه بنفيه بوليس ويجب ان يعلم ان في كل قضية حليه ان يكون بين موضوع
المحمولة والموضوع معنى الاضياع شهما وهو ما نعبر عنه واذا تبين هذا ان ربط فوق اللفظ المعنى يعود
لسبق هذا الى ما ربط ما كما يدل عليه وقد يكون في لغات كما في غير ان وفي لغة العرب لفظا
لقولنا زيد كان قائما تبين صحة ان يقال زيد هو كان قائما ان يكون حذف في بعض اللغات كما في العربية ما عليه
است وهو قولنا زيد ديس سنت وهذا اللفظ يسمى رابطا اقول بيشرا الغين ما يربط به
لهذا العضو بعضا سوق ان الاجزاء كما السلب سلطان يتوقع ان ربط وهذا ليس في حق من
العدول من السلب كما العدول واعلم ان الرابط في المعنى احاطة لان فيها انها تحصل من بعض
الا انها قد تعبر عنها ما ان بعض اسم كما ان زيد هو كان وقد يعبر عنها ما في بعضه كما في بعضه
كما ان زيد هو صادر يكون كما ان وكذا في ما ان وبعض اللغات كلما ان ما كانت والكلام قد تشتمل
علما ولم يكن ذكر ربط لذا ما تعبر عنها كما مر لا كما صح عنها الى رابط لغير كما قولنا ما ان زيد
وكذلك سواء كلام المشعة منها اذا وقع موقع ما لعضا الى الكتبة عنا لفا ما الطبع لوبا الخارج
شاهد والمشتمل عليها مغاير للموضوع والمحمول لا شيء قالبعض الشارح اعترض على الشيخ بان قال

Cambridge University Library

الكلام بعيض الارتباط بعيد لزام او هو من الاشياء المشهد بقوله وعقد ان يقال زيد هو كاتب ليس
بصحيح بل انما يصح وكذلك من الاسماء والاداة وقد صرحا في هذا الاعتراض ان الفعل انما يرتبط
لتلازمه معا على فرض اعتداد الرابط لا سيما وقد صرحا في العبارة بان الارتباط لازم عن الفعل
من الاحوال كلها فرع فاذن يصح ان يرتبط المشتقات مثلا اذا اطلق عليها ان رابطة لكن عن الذي
يشمل عليها بقسميه وكيف لا وهو موقع هذا من موضع اسم حامد بلى كان يقال قولنا زيد كاتب هلا
حتى يكون المحمول هو الفعل بعينه لكان نافعا فرضنا ان يقال زيد كاتب الى زيد المشتمل
عليه ليس اسنادا الفعل الى فاعله الذي يرتبط لذاته بل هو اسناد الخبر الى المبتدأ وانما الفعل ههنا مع
فاعله عبارة عن مفهوم مخصوص على مبتدأ او مرتبط عنها المرتبط به الفعل وفاعله قوله فاذا ادخل
حرف السلب على الرابط معلوم ايضا ان ليس حرف يصير اعتقاد دخول النفي عليه لا يجاب فرقه وسلبه فاذا
ادخلت الرابطة على حرف السلب حصلت جزء الجزء المحمول وكانت النتيجة لا باصل بوكل زيد هو عن
يقين وانما نفاه عن فرض محل موكل زيد ليس هو عن بصير وكانت الاولى داخلة على الرابط لسلب الرابطة
ودخلت عليها الرابطة جاعلة اياها جزء الجزء المحمول والفصل الى محمولها هكذا اسمع مقوله في موضع
وعنه مجعل اقول اراد ان الرابطة اذا اضيف مقدارا لنفي من السالبة المعدولة لان
اداة السلب ان تدخل على الرابط صارت القضية سالبة كما ان ما حرف عليها الرابط جزء
من المحمول صارت معدولة فان نفاه عن على الرابط منها صارت سالبة معدولة كما تقول في السالبة
تالفرق بينهما اما اليسيرة او الاصطلاح ان رفع على تمام من ١٢ اداة يقين كما ان في اعتصاص جالس بالسلب
وعنه بالعدول قوله سمي معدولة اقول يعني بسمون هذه القضية معدولة لانه
مسندة الى المعدول الذي هو المغايرة قوله وقد يعبر ذلك ان جاءت الموضوع انفا وذلك كقولنا
عن البصير اعمى الان بعضه المعدولة اذا اطلقت لا تعني عن معدولة المحمول وهذا انما تقدم الموضوع
وقد مثل البحث عن هذا الصنف لعدم التشابه للسالبة كالذي ١٢ اول قوله فانا ان المعدول
دل على العدم المقابل للملكة او على امر يصح ان يكون عن بصير انما دل على ١٢ عمى فرقا او على كل ما قال للبصير
من الحيوان فلو كان طبعا ان ما دل عليه ليس سالبا على المطلق بل على النقصان عسب لغة لغة
اقول قد ذكرنا الخلاف في ان المعدول كعن البصير يطلق على عدم الملكة كالاعمى او على ما
ليس بقيد على شيء كان وكان ذا طلاق هذا للكاتب فانا نفاهما انصاف ان قولنا الانسان
على ليس بقيد العدم لقيام شيء ما موضوع من شاء ان يصف بذلك الشيء فذهب بعضهم الى ان الموضوع
المذكور هو موضوع سلبي لا الاعمى لا يطلق ١٢ على من كان من شانه ان يكون بصيرا من اسباب ما سوا
وبعضهم الى انه موضوع يقابل ايجابي والاعمى يطلق موجبا وذلك على ١٢ كما الذي ليس من شان جنسه
ان يكون بصيرا لكن من شانه ان يوجد وذلك على ما قدمنا البصر من الحيوانات طبعا كالعقرب في الحلقات
الذين ليس من شانهم ان يكون بصيرا من كل من شانهم ان يستعملها وذلك بالذين يكادون المعدول عما
قبله الملكة مطلقا على الاطلاق فهذه العبارة قالت الذين يحملونه على ما لا يقابل بالجهل مطلقا وجليت
وعلى ما هو منهاج الخلاف ان صبالا وما جعل ما ليس بصير مطلقا والتخصيص ان هذا الذي لا يعقل

بالمعاني بل هو عرض لها يمكن ان يختلف بحسب اللغات والاصطلاحات قوله وانما يلزم
المنطقي ان يبحث ان حرف السلب اذا دخل على الرابط او كان مربوطا بما كيف كان فان القضية تبقى
صادقة كانت او كاذبة وان كان ما لا يمكن ان يعلق ان يحمل او يوضع ويشتمل عليه الحكم بحسب
شانه وان التقل ويصح ايضا ان عن الامكان كان كون عن بصيرا وانما اوجبت ضرورة ما يلزم
المطلق فهذا الموضع وهو ان الفرق بين العدول والسلب بحسب اللفظ وبحسب المعنى انما بحسب اللفظ
يستقيم الربط على السلب وما وضع عنه كما مر وقد مر ان يقولوا او كان مربوطا بما كيف كان وان الاعمى
من العدول انما هو ارتباط حرف السلب بالرابط على الموضوع سواء ما خرج في عن الرابط سلبه
كان لغة العرب او عدم عليها كما في لغة الفرنجة فهو على زعمنا بيناست فانا بحسب المعنى
فان موضوع الموجبة معدولة كانت ان مجعلا عما يكون شيئا ما انما عنه من شانه ان يكون عليه
وموضوع السالبة لا يجب ان يكون كذلك وذلك لان بحسب الذات لا يمكن ان يعتبر لشيء ما يصح
ان يقع عنه كذا المعدوم فانه لا يصح ان يقال انه من شانه ان يكون عن بصير لانه ليس بموجود ولا
يكون حيا وذلك بحسب الصورة لا يجب ان يكون جاريا مجرى واحد ههنا وذلك لاختلاف ان يكون شيئا ما محمولا
لجميع اقسام الشيء عن جالس وشيء منها وذات موضوع السالبة كذلك ان يكون شيئا ما وكذلك ان يكون
عدما سواء كان ممكن الشيوء او ممتنعه فالسالبة اعم شيئا والموجبة موضوع من الموجبة الاجل ذلك يكتب
السالبة البسيطة اعم من الموجبة المعدولة اذ الشيء كان لا جزاء وكذلك السالبة المعدولة من الموجبة
البسيطة والاعتراض التي اوردها الفاضل الشارح على ذكرنا لا يمكن فاذهم في هذا البيان
بل كان معارضا ان يحتج بمنع الاصل عن بصير وكان الاشتغال بما فايدة الى الاطالة
والاسف من ان لا يعرض عنها استاذ الى الفضلا الشراط على ان المطلق والمعدلة
من الشرطات قد يكون معدولة في جملتين دون شرطات دون غيرها مما كانت الشرطات معدولة من
قضايا لا من عدوان وكانت القضايا المتقدمة جملة ومتصلة والواقعة منها في كل مشروطيه
شيء ما سالبة في كل مشروطيه متصلة كانت ومتصلة شرطا ان يكون المتصلة اضافة ان جزء ان اما
يمكن ان يقع على ما ته او يلزم منها ما ته او هو الذي يكون من جملتين او متصلتين ان متصلتين
وبلغة مجعلا الاجزاء هو الذي يكون من جملة ومتصلة او متصلة ومتصلة وكل الاقسام
الثلثة الاخيرة يقوم المتصلة ضرورة على ما مر من مقاسمة في الترتيب الاصلاح حال جزء ما الطبع
يكون لها الفرد المتصلة ستة او هم ولذلك المتصلات ستة ايضا المتصلات هو من جملتين كقولنا
اذا كانت الشمس طالعة فالنهار موجود او من متصلتين كقولنا ان كان اذا كانت الشمس طالعة فالنهار
موجود وكان اذا كان النهار موجودا فالشمس غاربة او من متصلة ومنفصلة كقولنا ان كان اليوم زوجا
وفردا فانه ان كان اذا كانت الشمس طالعة فالنهار موجود او كان اذا كانت الشمس طالعة فالنهار
موجود او من منفصلة ومتصلة كقولنا اما ان يكون اليوم زوجا او فردا فانه ان كان اذا كانت الشمس
طالعة فالنهار موجود او كان اذا كانت الشمس طالعة فالنهار موجود او من جملة ومنفصلة كقولنا
اذا كان الشيء واحدا ونهارنا زوجا وفردا فانه ان كان اذا كانت الشمس طالعة فالنهار موجود
او كان اذا كانت الشمس طالعة فالنهار موجود او من منفصلة ومتصلة كقولنا ان كان اذا كانت الشمس
طالعة فالنهار موجود او كان اذا كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وكان اذا كانت الشمس طالعة فالنهار

مقدم ومن عكسها المنعكسة لشمل المتصلات التي هي من حيث كقولنا [illegible] ان كان لا ح فكلما فرد فهو مثل
متصلين كقولنا اما ان يكون اذا كانت الشمس طالعة فالنهار موجود واما ان يكون ان كانت الشمس طالعة
فالليل موجود ومن منفصلين كقولنا اما ان يكون العدد اما زوجا او فردا واما ان لا يكون اما زوجا او فردا
ولما معنى مساو من [illegible] متصل كقولنا اما ان لا يكون الشمس علة النهار وكلما كان يكون اذا
طلعت الشمس فالنهار موجود ومن [illegible] منفصل كقولنا اما ان يكون الشيء اما [illegible] واما ان يكون
فردا [illegible] ومن متصل ومنفصل كقولنا اما ان يكون اذا كان العدد فردا فهو زوج واما
ان يكون العدد اما فردا او [illegible] لانه [illegible] موجبة مؤلفة من [illegible] ويكون [illegible]
مجهولات موجبات [illegible] سالبة [illegible] كما كان من [illegible]
مؤلفة من [illegible] الاول [illegible] اما اما اي من حمليات او متصلات اي من شرطيات
مؤلفة من حمليات او [illegible] اي من شرطيات مؤلفة من شرطيات مؤلفة من حمليات [illegible] الى ما
لا نهاية له قوله ولك لو قلت ان كان كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فكلما ان يكون
الشمس طالعة فكلما ان لا يكون النهار موجودا [illegible] متصلين متصل ومنفصل ولو قلت اما ان يكون
ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود واما ان لا يكون ان كانت الشمس طالعة فالليل موجود [illegible]
المنفصل من متصلين ولو قلت ان كان هذا العدد [illegible] اما زوج او فرد [illegible] المتصل من حملية
ومنفصلة وعليك ان تعلم [illegible] الاقسام [illegible] من المؤلفات [illegible]
على ارادة [illegible] او [illegible] من متصل كليه [illegible] منفصل [illegible] ومنفصل
[illegible] من متصلين [illegible] والاول [illegible] منفصل [illegible]
ومنفصل [illegible] كما [illegible] ان [illegible] كان كلما كانت
الشمس طالعة فالنهار موجود وكلما ان يكون الشمس طالعة وكلما ان لا يكون النهار موجودا [illegible] لم يكون
منفصلا مؤلفا من الشيء ولازم [illegible] لم يكن [illegible] الشيء [illegible] الازم
[illegible] الذي [illegible] لا [illegible] المنفصل [illegible] ان كان لازم
المنفصل [illegible] ان يكون [illegible] ان كان مساويا واما [illegible] ان يكون [illegible]
هذه المنفصلة [illegible] الا ان المقدم [illegible] لطلوع الشمس لوجود النهار ولكان
لا [illegible] طلوع الشمس الا طلوعها [illegible] طلوع الشمس [illegible] النهار [illegible]
[illegible] من المقدم [illegible] الذي هو [illegible] المقدم [illegible]
الذي هو الاتفاقي [illegible] المنفصلة التي [illegible] الشيء [illegible] الشيء [illegible]
[illegible] طلوع الشمس [illegible] النهار [illegible] الا طلوع
الشمس [illegible] التالي [illegible] المقدم [illegible] العكس [illegible]
[illegible] المقدم [illegible] التالي [illegible] الاتفاق [illegible]
مع [illegible] التالي [illegible] الا [illegible]
منفصلا مؤلفا من الشيء [illegible] التالي [illegible] المنفصلة

لان المقدم [illegible] طلوع الشمس لوجود النهار [illegible] طلوع الشمس [illegible] الطلوع [illegible]
[illegible] لوجود النهار المستلزم للاطلاع [illegible] المقدم [illegible] الذي هو الانفصال
[illegible] المقدم [illegible] الذي هو الاتفاقي المذكور [illegible] التالي [illegible]
[illegible] الشيء [illegible] المقدم [illegible] التالي [illegible] هذا
[illegible] المقدم المتصل الاول [illegible] من [illegible]
المقدم [illegible] المنفصل [illegible] المذكور [illegible]
[illegible] الاول [illegible] المتصل [illegible] منفصل
[illegible] دون [illegible] المقدم [illegible] التالي [illegible] الشيء [illegible]
دون [illegible] المقدم [illegible] التالي [illegible]
[illegible] المقدم [illegible] الله [illegible]
الشيء [illegible] قوله اما ان يكون كلما كانت الشمس
طالعة فالنهار موجود واما ان لا يكون ان كانت الشمس طالعة فالليل [illegible] الشيء
[illegible] قوله والمتصلات [illegible]
[illegible] الاقسام [illegible]
[illegible] المنفصلات [illegible] الثلاث [illegible]
[illegible] العدد
[illegible] قوله [illegible] الاتصال [illegible]
[illegible] المنفصل [illegible] المتصلات [illegible]
[illegible] الاجزاء [illegible] الاجزاء [illegible]
[illegible] الاقسام [illegible]
[illegible] الاجزاء [illegible] الاقسام [illegible]
[illegible] المنفصل [illegible] قال [illegible] الانفصال
[illegible] فان [illegible]
[illegible] الشيء [illegible]
[illegible] الشيخ [illegible] المنفصل [illegible]
[illegible] قوله [illegible]
دون [illegible] الاقسام [illegible] الشيء [illegible] ان يكون
[illegible] الاقسام [illegible]
وان كان [illegible] الانفصال [illegible]
لانه [illegible] الا [illegible]
[illegible] العدد [illegible] المنفصل [illegible]

الواضع الى يسمى حروف العطف
ولا يراد منها الجمع والعطف

اسئالى

وايت لما زيد والجيش مسكن من دونهما ويقول العالم لما ان يجدا فقرا ان جمع المناسب
ان غالب احوالهم هذان العوالان وهذا ما شاهد بالعيان قوله ويجب عليك ان تجري ايمن
المفصل في البصر والاسماع والناطق والعكس جريان الحيوان على ان يكون للفرس كالموضوع والثاني
كالمحمول. هذا لان كل ما شاهد بالمفصلات وهو الاصابع الحيوان ان حكمان جميع وكل
واحد منها المفصل الاصابع من كل يسمى بها ان الناطق في موضوعيتها انه وفي بعض
النسخ ايه الناطق المفصل من كل يسمى بها ان الحيوان في جميع وكل الا العكس ان العكس
لا يصح لانه يلزم ان يكون الفرس ايضا بالطبع اسئالى الاسئالى على العقل ويجعل لها ان كلا منها
خاصة في الجنس تحته. الادوات عرفا الى يدخل الحيوان بها العقل ما الا ان المفرق لها كان يطلق بالقصد
الاول على العقل ان ادخل الحيوان دون الادوات قوله انه وهذا دخل الحيوان لوطء ايضا
معقول ما يكون الانسان متوهما او ما يكون بعض الناس كاتبا مع وكل زيد في الجنس تحت بعضاه
تحت هذا الزمان لجواز ان يقال ان هذا الزمان تجعل الحيوان ان الوصف بالموضوع وكذلك يقال
ان الانسان صاحب العلم كما الالف واللام في الوجه عند قولك ان الجمل مساو بالموضوع وكذلك
يقال ليس الانسان الا يكون الانسان حيوانا او يقال ليس الانسان هو الفرس ويدل على سلب الدلالة
الاول في الامثلين قوله المجمل لا يكون الجسم مرضوضا كالاضاحيين والاعراض العامة
ولا يكون مساويا له لا يقبل ولا تعرض المساواة ولا يكون بعض منه كالحيوان بعض من المساواة وايضا
انما اذا اضيف وقل الفضة دلت على ان العرض من المجمل يعود معنى ولا يجعل الحال مساويا او خاصا
بالموضوع وليس اذا دخل عليها دل على ان ما لا يدخل ليست الجسم قوله ويقول ليس
ليس الانسان الا الناطق معنى ان لفظ معنى ليس الانسان الا الناطق وليس
بعض الانسانية معنى لفظ والناس اجلس يوجد انسان غير ناطق من كل انسان ناطق ويدان
هذه الصيغة تفيد ايضا المساواة في المعنى كما بين الانسان والحيوان الناطق واما المساواة في الدلالة
كما بين الناطق والضاحك قوله ويقول في الشرطيات ايضا كما ان النهار ايضا كان الشمس
طالعة وهذا بعض مع الجزء لا يتصل ولا يتسلم الجزء من وضع يتسلم منه وضع الثاني اقول
ولعل ان يتبادر ولو طبقا بعض الدلالة على المتسلم الثاني كما الدلالة الاولى ان يجوز ان يسلم موضوع
لا يصاح البيان قوله وكذلك يقول ليس يكون النهار موجودا الا والشمس طالعة
يريد به كلما كان النهار موجودا والشمس طالعة فعند هذا القول يصير في الخلف يريد به ان البعض
هاهنا ليس اداة تقتضي كليته قوله ويقول ايضا لا يكون النهار موجودا او يكون
الشمس طالعة وهو قريب من قولك اقول هذه الى هذا القضايا الى يسمى محرفة وهي ما
كان العين ادوات الاتصال والعناد ويكون في قوة الشرطيات ومعناه لا يكون النهار موجودا الا ان يكون
الشمس طالعة وهو من المتصلات وهو قولنا كلما كان النهار موجودا كانت الشمس طالعة من المتصلا
نقض قولنا لما ان لا يكون النهار موجودا او اما ان يكون الشمس طالعة ولا اضر لقولنا لانه لا يكون
لهذا قوله ويقول ايضا لا يكون هذا العود وزيد الدرج وهو في قوله

ثالثه النفي ركان يمنع الجمع ولا يمنع الخلو وهذا يمنع للجانبين اذ الخلو لما يمنع الاجتماع
المفيض قرار وبدله ما لا يساعد يكون لما الغض منه او الم حرض معه عن جميعه ما يمنع الجمع وحل له
للجانب وحل الثاني ولان الشيء لو اجتمع مع بعض غير بعضه لزم منه اجتماع البعض
فان ما هو بعض غير البعض يستلزم البعض وكل ما اجتمل ان يصدق بعضه ولا يصدق هو ما هو
الغض منه اجتمل ان يرتفع معه ولما الثاني ولان الشيء لو ارتفع مع ما هو ما هو غير بعضه لزم منه ارتفاع
البعض فان البعض لما ارتفع ارتفع ما هو ما هو غير بعضه وكل ما اجتمل ان يصدق ما هو لم يصدق بعضه
ولا يصدق هو البعض اجتمل ان يجتمعا مسالة الاولى ان يقول هذا الشيء لما حيوان اولا يس بحيوان
والسر اجتمل غير الاجتماع سوداء بداء او يقول هذا الشيء لما يس بحيوان اولا يس بحيوان اجتمل
من اللاشيء ان يقول بداء الحصول هذا الشيء حصل منها قول لما هذا الشيء لما حيوان ولما يس بحيوان
يجب ان يجتمل لانه لا يكون شيء لما وجود لما ولا يكون غير ما لا يجتمل بعضه يكون قارا وهذا
قبل التفتيش ما يلي معه وسلمه للمانع ان الخاص يمكن ان يكون مع العام وسلم معه
ويجب ان يكون معه او يلزمه ومثال الثاني ان يقول زيد لما ان الجسم لما ليس بحيوان ولما يفرق الجسم مرتين لما
ليس فرسا الى موجود بداء او يقول زيد ما لا يفرق اولا يفرق غير الجسم عن قول عمرو يقول بداء الجمل
بينهما قول زيد لما ان الجسم لما يفرق ما لا الاول دون الجمع لان لا يكون ليس فرسا الى الله غير ان
ويمكن ان يكون فرسا الجسم ولم يفرق بعضه يكون قد اللازم ما لم يلزم البعض ويجب عليه ان العام
يلزم الخاص ويجب عليه لما علم ان السؤال المجتمع الذي مرتان يكمن ولما الاثران قد يسوغان جواب
من قول هذا الشيء ليس بحيوان ولا يكمن ان يرفعه عن نفسه لما ان الصدق بينهما سوال وجوابا كما
او يجيبان ما هذا لما صادق اوذاك ولم تنزعا ما لكذب ما ينفيان لما ان لا يكون شيء لما لا ان لا يكون
جنس الى لما هذا لما كذب اوذاك ولكون الاول ما لقد ما ينفي الجمع لما ان ما ينفي الكل ويحصل من
تاجر بينهما ايساع لاجتماع الوصفين وهو كل الشيء وصفان يسالان ما يسلم وكل السؤالين عن ايساع
منهما يصح من كل شيء يصح عنه وسلم ان كل الوصف من هو في السؤالين منهما يصح من
به اللغة لعدم الفرد وما لا يوجد لما ان يوجد هو الشيء لما شيء ما لما يجيء هو الفرد وما لا يوجد
قد لما يكون الوجود هو الشيء لما يكون العدم وما لا يكون يوجد وهو الوجود وما لا يكون
مدام الوجود وما لا يكون يمكن في الوجود وهذا الشيء لما ان لا يكون يجب ان يكون موجودا
وسالبة كلية الوجود وما لا يكون شيئا من الوجود وهذا الشيء لما ان لا يكون يجب ان يكون موجودا
موجبة كلية الوجود وما لا يكون شيئا من الوجود وهذا الشيء لما ان لا يكون يجب ان يكون موجودا
موجبة وسالبة لا عند ما فيه يصح كل واحد منهما على ما لا يكون موجودا وكل واحد منهما
ولا يمكن ان يكون شيء لا يكون موجودا لان الموجبة لا تسلم لما سالبة جزئية وما تسلم له كل واحد منهما
منهما ويمكن ان يكون شيء لا يكون موجودا لان السالبة يمكن ان لا يكون لا يمكن ان يكون موجودا
لما سالبة لما استعمال عليه لكنه وزيادة قوله ويمكن ان يكون الشيء لما ضاف لغيرها او ورثه
كقولك قوله وهذه المواضع التي سمعتها وضاعوف الضاف لا يراد منها لوجه ولكن ما كان يقول

ثالثه

[illegible] ... بان لا يكون ... [illegible] ... زوج [illegible] ... لا يكون ... [illegible]

[illegible] ... كل ... زوج ... [illegible]

[illegible] ... لا يكون ... [illegible]

[illegible] ... القضية ... [illegible] ... لا يكون زوج ... [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

قال ... [illegible] ... الى شروط القضايا ... [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible] ... اقول ... [illegible] ... العقل ... [illegible] ... القضايا ... [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible] ... الشرطية ... [illegible]

[illegible]

[illegible]

الفصل الرابع في مواد القضايا وجهاتها

قال ... [illegible] ... المحمول في القضية ... [illegible]

[illegible] ... القضية ... [illegible]

[illegible] ... واقول ... [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible] ... قوله ... [illegible]

[illegible]

[illegible] ... القضية ... [illegible]

[illegible] ... الامكان ... [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible] ... قال ... [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible] ... قال ... [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible] ... قوله ... [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

ولا ينعكس اذ قد يحتمل ان يدوم بعض الاوقات ما ليس بضروري كما ذكرنا الضروري ذكر بعض الدوام
وقيد بالاضروري لانه قد يكون الضروري وسمي لاجل ان عنها بالوجود دائما لا شيء منها بالامكان الا بالوجود فقط والعشم
خاصة لان الحاصل اما ضروري او ما ليس بضروري وعن الضروري ما دام او طلق دليم قوله
او الضروري وقد يكون على الاطلاق كقولنا الله تعالى حي وقد يكون على تقدير شرط او الشرط لنا دوام وجود
الذات مثل قولنا الانسان بالضرورة جسم ناطق وليس يعني بهذا ان الانسان لم يزل ولا يزال
جسما ناطقا فان هذا كذب على كل شخص انسان بل نعني به انه ما دام موجود الذات انسانا
هو جسم ناطق لكذلك الحال في كل جزئية يشبهه هذا الايراد وما دام كون الموضوع
موصوفا بالمحمول معمولا لان كل معلول متغير وليس عنه على الاطلاق والا لما دام موجود
الذات بل ما دام ذات الموضوع كما فرق بين هذا وبين الشرط الاول لان الشرط الاول وضع
فيه اصل الاتصاف وهو الانسان وهيهنا وضع الاتصاف بصفة تلحق الذات وهو الجسم كما ان المحمول
له ذات وجود عن علة اما جسم كما في الانسان والسواد كما في الكاتب او محمول كما في الحيوان
معين كالانكسوف او وقت غير معين كالتنفس لما فرغ من بيان الاطلاق
وما يعابه شرع في بيان اقسام الضروري فقسمها الى المشروطة والمطلقة عرف الى كون الحكم فيها بحال
والحال عرف استثناء وشرط وانما قيد الضروري بالدوام لكونه مزيلا لان ما دام لما دام ثم قسم
المشروطة الى ما كون الحكم فيها ما دام وصف الموضوع والى ما دام وصفه الى وصف
معه قائما بدوام كون المحمول محمولا وعرف المطلقة عرف المشروط بانها تحل عن القضية
معين وانما كتب وقت غير معين وهذان مشروطان بانهما خرجا عن القضية فكانه قال والشرط
لنا دوام في القضية وانما صح هذا لان الذات لما تعلق بالموضوع او تعلق المحمول
والمعلق بالموضوع لما دام ذاته ما موصوفا بالموضوع وكذلك المحمول ولا صد لانه ايضا وصف
وليس بد ان تبقى ذات الموضوع وليها لم يحسن وقتا معينا او لا يعتبر فيخرج اقسام الضروري
بستة واحد مطلق مع شرطه واعتبار هذا الاقسام رجاعي الى كان والسلب وانما جعل عكس
مخالف الا فرشرط المحمول عاما كما اذا قلنا ليس بالضرورة كاتب ما دام لم يصح بل ما صح اطلاق
ما دام ليس بكاتب وعينه صحت السلب جزاء من المحمول وكانه القضية متصلة لزومية
والمراد بالكاتب ما هو والموضوع ما تغير عن الوصف كالانسان وعرفانه كالمتحرك والمحمول
الذي يحمل شرط الوصف ضروري بحمل ان يكون ضروريا لها دام الذات تصدقه ويحمل ان لا يكون
ضروريا في بعض اوقاته والاول داخل تحت المشروطة لان الحاصل فيها ما دام الذات
بانه وصف مطلقا مثل الضروري شرط الذات وان قد ما لا ضروري الذات اخص بالقسم الثاني
وصفه وهو المراد عنها بالمشروطة بحسب الوصف الضروري بشرط المحمول لا كلوا عنها تضيقه بعليه
ابدا ما كان ذات ما دامت ذات فانه يكون بالضرورة ما كان كونه ما وهو ضروري ما خرج عن الوصف
لاحقه وسائر الضروريات متفقة على الوجود مجسم اياه واعم الضروري تنع عليها لا التساوي
والعايد في اعتبار هذه الضرورة ان يعلم ان القضية حالية عن سائر الضروريات مع كونها فعلية

قوله

سؤال قولنا الضرورة
الله تعالى عالم

ضروريه وقايه

الجسم

قوله

لان الجسم

ما دام

الوصف
العنواني

معمول

كيف قال هذا وقد جاء
ذات الله تعالى موجودة

قوله

قوله والضروري بالشرط الاول وان كانت بالاعتبار غير الضرورية المطلقة الحق
الملتفت منها الى الشرط فقد تشرك ان ايضا في معنى اشراك الاجنبي والاعم اولى لان الاخص
تحت الاعم اذا اشرط في المشروطة ان لا يكون للذات وجود دائما وما تشرك ان منه هو المراد من
علم بقضية ضرورية ٥ الضروري بالشرط الاول لعين شرط وجود الذات يقع
تقع على ما يكون للذات وجودا دائما وعلى ما لا يكون للذات وجودا دائما والاول بيان من الضروري
المطلقة من الدائمة لان كان يقيد بالدوام باعتبار ذات المشروط بها كان تغاير المسلوبة بالاعتبار
وانما بينا وبان ان الحكم فيها حاصل لم يزل ولا يزال والثاني بيان لها بحسب الدوام والاعتبار
جميعا ثم المشروطة بالشرط الاول ان لم تقيد بالدوام الذات بل بالوقت كما هو مسلوك القشيري
جعل المطلقة عنها فتشرك ان من وجه لتشرك الاخص والاعم وذلك المعنى هو ثبوت الحكم
في جميع اوقات وجود الذات فالاخص هو المطلقة التي تدوم ذاتها والاعم هو المشروطة المذكورة
المحمولة لدوام الذات ولا دوامها وان عندت بالدوام الذات كانت هي والمطلقة تشرك في
معنى ان تغيرها اعم منها لتشرك الاخص تحت الحكم والمعنى المشترك عنه الغير هو الحكم منهما على
المشروطة المحمولة لدوام الذات ولا دوامها وانما يكون ذلك اذا اشرط في المشروطة ان لا يكون
للذات وجودا دائما وعلى التقدير من جعلها مشتركة كان منها في الضروري التي بحسب الذات
مطلقا هو المراد في قولهم بعض ضروراته وهو التي يعابها سواء كان الذات ولكم وجود في بعض
النسخ بدل قولها اذ الشرط والمشروط اي الحكم المشروط وعلى هذا التقدير يصير قوله
ذلك سببا للاعم الذي وقع منه الاخص بان الضروري وقوله ولقائل
سائر ما يعابه شرط الضروري والذي هو وليم من عشر ضروري وهو اخص من المطلق العام الضروري
ان ٥ يعني الاقسام الاربعة الباقية من الضروريات وهي المشروطة بشرط وصف
الموضوع على الوجه الذي لا يشمل الضروري الدائم وبشرط المحمول وشرط الوقت المعين
وبشرط الوقت الغير المعين ومن مع الذي العام الضروري ومن اقسام المطلق العام الضروري
وطاهر ان هذه الضروريات لا تشمل الدوام المطلق التي يكون بحسب الذات لكون ذلك
الدوام شاملا للضروري الدائم فالمطلق العام الضروري ما كان لها ضروري من غير شرط
دوام قائم دوام من غير ضروري وهذا المطلق الخاص هو المطلق العام بالضروري الدائم
وانما سميت هذه الصنف مطلقة لانه قد ذكر في التعليم الاول ان القضايا اما ان مطلقة او
ضرورية او ممكنة وهذه القسمة يدل على ان كل واحد من هذه القضايا اما ان مطلقة وقولنا
من جهة قولنا في ضروريه وقولنا ممكنة وعلى هذه القسمة يكون المطلقة هي العامة والتي
ان يحكم القضية اما ان يكون الحكم فيها بالفعل او بالقوة وهي الامكان وسميا بالفعل يكون ذات
الضرورة او الوصف الحالي فيها ويكون المطلقة بحسب هذه القسمة هي الوصفية فتصير كلا
واشتمل المطلقات في التعليم الاول كانه مناسبة للطرفين في الاعتبارين فلا جرم عدل الاصحاب
لصنف اصلي والمعلم الاول لعده في القضية المطلقة فشا وفرسطس وثامسطيوس ومن

شيئا منهما صادقا على القضية الشاملة للضرورية والامكانية الا ان ... ومن تبعه حملوها على الحالية
الخالية عنهما قوله ولهذا مثل المثال الذي هو دائم غير ضروري بمثل ان يتحرك كل من الاشياء من
الاحياء عليه او سلب عنه ما دام موجودا لم يكن بحسب تلك القضية كما انه يصدق ان
بعض الناس اسود البشرة ما دام موجود الذات وان كان ليس بضروري قوله
لجمهور من المنطقيين المعروفين بالضرورية فالدائم لان كل دائم ضروري فان مالا ضرورة فيه
وان اتفق دوامه جاز ان لا يدوم ... والى ... ممكن
ان يوجد وقد صار كل ضروري دائما ... فالضرورة والدوام متساويان في الكليات كما في
الجزئيات عند هؤلاء كامتناع الشيخ في الانسان الذي يحق ان يكون شيئا ... غير ضروري
فالدائم فيما يعم الصدق على الجزء والعلوم ... من الكليات دون الجزئيات فلذلك لم يتعرضوا لها
اذ لا حاجة الى الفرق والشيخ قد دقق فيها لان النظر في المواد الاعلى للمنطقي والمنطقي من حيث
هو منطقي يلزمه اعتبار كل الاحتمالات من حيث ... ان ... او لم
يتساويا قوله ومن قال ان لا ... من الكليات ... غير ضروري ... لكون
الكليات ... ان ... او سلب ... مثل ما ...
من ... والعرف ... ان ... الشمس
انما ... قوله هو لا ... الحكم ... الا ... ضروري الا لكون كلما
حكموا ان ... لم ... ضروري ... واذا انا
والشيخ ... قوله والقضايا
التي ... المطلقة ... خصصها
به وان كان الامتناع ... قوله هذه هي الاقسام الاربعة المذكورة ... لم يذكر
الدائمة غير الضرورية ... الموجود ... غير ضروري
ودوام ... المطلقة ... الدائمة غير الضرورية ... لم ...
ويجوز ان لا يعقل عن هذا الاعتبار استثناء الى هذا الامكان الامكان ... الاول
سلب ... على ما هو موضوع ... الوضع الاول ... ممكن
... الواجب ... الامكان ... سلب الضرورة في العدم
... الوجود ... الخاص ... الامكان
الاول ... ممتنع ان يكون ...
ممتنع ان لا يكون ... الامكان بالمعنى الاول يصدق ... باسم الامكان
... الواجب ...
المفهوم الاول ... هذا المفهوم ... غير
ما ليس ... الواجب ... هذا المعنى قوله الامكان وضع اولا
بازاء سلب الامتناع فالممكن بذلك المعنى يكون صادقا على الواجب وعلى ... الممتنع

والممتنع على الممتنع الذي يقابله وذلك ان ... في جانب الايجاب ثم ... اذا ... جانب السلب
ان ... على الممتنع وعلى ... الواجب ... الواجب ... الامكان ...
... الواجب والممتنع ... جميعا ...
اسمه ... الاول ... الاطلاق ... الخاص ... كان هذا
الامكان ... الضرورة ... الامكان ... الضرورة ... الا انه
وذلك ... الاعتراض على الشيخ ... الامكان الاول ... سلب
ضرورة ... المعنى الذي ... الامكان ... الا ... المعنى
الذي ... الامكان ... على
الايجاب واما على السلب ... سلب الامتناع ... المعنى ...
الايجاب ... ان يكون ... على السلب ...
الممكن ... ممتنع ان لا يكون ... الايجاب ... السلب ...
الجانب ... السلب ... الانفصال ... سلب الامتناع
... قوله وهذا الممكن ... الوجود الذي لا دوام ... ضرورة ... كان
... سلب الضرورة
عن الجانبين كان ... الضرورات المشروطة قوله ... معنى
... المذكورين ... الحكم غير ضروري ...
كالكسوف ... كالكتابة للانسان قوله هذا معنى
... الامكان ... الضرورة ... الامكان
... الضرورات ... الوقتية ... من المركبات ... على
الممكن بهذا المعنى ... الوسط ... السلب ... بالكتابة
... الطبيعة ... الوجود ... الضرورة ...
... الامكان ... الضرورة ...
حيث الوجود ... الامكان ... الوجود ...
لم ... الخاص ... الاعم ... على ...
... الاخص ... الاعم ...
... السواد ... الاسود ... الاسود ...
على ... الخصوص والعموم ... المعاني ...
المعاني ... قوله ... حينئذ ...
... الضرورة ... اعتبار ...
... العدم ... الضرورة ... الوجود ... لا ...
... الواجب

والممتنع ايضا تحت قسم واجد هو الموجود الذي لا ضرورة ما ينبغي ان يطور الواجب والممتنع ايضا
تحت قسم واجد هو الضرورة فمخالف لتكون الاقسام متساوية ولعل الشيخ قد اطرحها تحت قسم
لجواز اشتراكهما في الوجود لمطلق الواجب والممتنع لاشتراكهما قوله وقد تعالى ممكن
ويفهم منه معنى اخر وهو ان يكون الامكان عرضا لا اعتبار للشيء طالما وصف الشيء فحال عرضا لحال الوجود
من الحالات او سلب لا بحسب الذات الصادق الاستصحاب فاذا كان ذلك المعنى عند ضرورة الوجود
او العدم في امر وقد عرض لهذا المستصحب حكم وهذا معنى رابع للامكان وهو الامكان
الاستصحابي فانما الفرق من الثلثة ان يكون ما بحسب الماضي فالي ما لم يوجد او لم
يعدم فما يكون اما شيء في حال من الوسط الا الطرفين ضرورة ما قال الذي على الاكثر المصنف
لا يكون الا ما بحسب الى المستقبل من الممكن الى الاعم حالها اكون موجودة اخاص وقتها ام لا
كذلك وسمي ان يكون هذا الممكن ممكنا بمعنى الاعم مع تقدم الاستصحاب لان الاولى ان يتابع ك
على ما سبق اذ قد طرفه لضرورة ما كالكسوف فلا يكون ممكنا ضرورا قوله ومن شرط في هذا
ان يكون موجودا في الحال ومشروطا لا سترط وذلك لانه بحسب انه اذا اعتبر موجودا في الحال ضرورة
الوجود والا لعلم انه اذا لم يكن موجودا بل قدر موجودا فعند الحال ضرورة العدم فان لم يضر
هنالم يضر ذلك اقول بعض من اعتبر هذا الامكان بما سبقها ان الانصاف بالوجود
اما كون الضرورة ما دام الممكن لم يوجد بعد شرط وانه عدم فما لم يأت حد ضرورة لم يكن
وصولا الى الحال والشيخ قد علم ان الوجود الحالي ان اضر حال الضرورة وجود او العدم الحال
تحرفا ضرورة العدم فان لم يضر ضرورة العدم فلا يضر ضرورة الوجود حصل وذلك
ان الواجب عنده ان لا يستند الى الوجود الحالي والا الى القديم بما يعتبر على القسم الاستصحابي
اسناد الى الاصل اشرنا في الحاشية الى شيء لذلك فان قراءتها اعلم ان الوجود لا تتبع
الامكان وفي بعض النسخ اعلم ان الوجوب لا تتبع الامكان وكذا في الوجوب بعد قوله كذلك
الاول والموجود الضروري المشروط يصدق عليه الامكان الذاتي والموجود فعلا الذي لا ينافي
العدم فيما ذكر الحال فصلا لا لا يكون موجودا لا عدم له فانه ليس لما كان ممكنا في الحال
مستحيلا ان لا يكون في الاستصحاب فصلا عن ان يكون ضروريا لما ان يكون ممكنا وان لا يكون فيكون
في الاستصحاب اقول المراد بقوله الاول بيان ان الوجود لا ينافي الامكان بذلك
والمراد بالمعاني المذكورة بعد ذلك رفع الشبهة التي يذكرها بقوله وذلك لان الوجود اما
ان يعتبر من حيث يضاف ضرورة ما ذاته او غيره والمعنى ان يعتبر لا من حيث ذلك فالاول ممتنع
عليه والاول ضروري بحسب الامكان الاول تالي يصدق عليه الامكان الذاتي والممكن لا ينافي
الامكان الاستصحابي الذي هو اخص لا كما كان مطلقا الامكان فصلا عما فوقه وذلك لا ينافي
العدم الذي يعارضه اذ لا خلاف في قيامها وكذا ينافي الامكان الذي قد يراد به العدم الذي
يضاف بحسب الامكان الاول ولم يعارضه عليه لان الواجب اذا تعين وعرف بالوجود الذاتي
فلا مانع فيه ان يحمل الامكان عليه لان الكل حسبما علمته لوجود ما مانع فيه مع غيره تحت اسم

الامكان

الامكان لضرورة داعية الى ذلك لا لقصد من قائله وعلى الرواية الثانية فالمراد ان الوجوب
والامكان قائمان بالمحل لا بحسب الاعتبار بل اينما قارن عن الموارد على المراد كالوجوب الذاتي مع الامكان
الاول والوصف بالغير مع الامكان الثاني ويكون على هذه الرواية قوله والموجود في الحال
لا ينافي العدم في ما يأتي كالمستدرك معطوف على الاول قوله واعلم ان الدائم غير
الضروري من حيث الكلية وقد يسلب عن شخص واحد فيما دام وصف ما عن ذاته به وليس كذلك
السلب بضروري وهذا الصنف ان لم يعد قسما جرى مجرى سلبي كان المراد قبلها لا حرفيا
ايجابا وسلبا مخالف قوله ولعلم ان السالبة الضرورية غير سالبة الضرورة والسالبة
الممكنة غير سالبة الامكان والسالبة الوجودية الزمانية دوام غير سالبة الوجود لادوام وهذه
الاشياء وقد اجتمعت معنى ما لكن قد تنقل لها الفظن فكثر بسببها الغلط اقول
القضية الموجبة سميت بما جعل موضوع الجهة هو ما لم الرابطة لانها بيان مستندها كما كان موضوع ادات
السلب ايضا مالها لانها تعتبر في بيان السلب الجهة اذ العارض لم كل الحال ان يكون مستندا على
السلب كما في قولنا الصوم ليس واما ان يكون مسلوبا عنه كما في قولنا ليس بالضرورة والاول يقتضي
ان يكون العضو سالبة حينئذ للجهة والثاني يقتضي ان يكون الجهة مرفوعة وجعل العضو هو ما بازائه
الجهة والسالبة الضرورية هي التي لازم المنتفع وسالبة الصوم ان سلبت ضرورة ايجابيه فهي بلازم
الممكنة العامة السلبية فان سلبت ضرورة سلبيته فهي بلازم الممكنة العامة الايجابية وان سلبتها
معا فهي بلازم الممكنة الخاصة والسالبة الممكنة ان كانت عامة لسلبت على الممكنة الخاصة والمنتفع
فان كانت خاصة كانت موجبتها بلازم سلبتها كما مر ذكره وسالبة لا امكان وان سلبت العام
فهي بلازم الضرورية المعاكسة للممكن بذلك للامكان وان سلبت الخاص فهي بلازم ما يترتب
بين ضرورة الطرفين والسالبة الوجودية الزمانية دوام بلازم سلبتها وسالبة الوجود
لادوام فهي بلازم ما تترتب وسلب دوام الطرفين واما ان كان ان الوجود بلا ضرورة فالسالبة
الوجودية لا بلازم موجبتها بل بستمان ودوام الطرفين الحاصل من الضرورة وسالبة الوجود
الامكان بلازم ما يترتب من ضرورة الايجاب ودوام السلب في سالبة الوجود السلبي بلازم ما يترتب
بين ضرورة السلب ودوام الايجاب اشارة الى ان معنى الكلية الموجبة في المعاني اعلم انا اذا قلنا
كل حيوان ملتنا على ان كلية حيوان او الجسم الكل هو حيوان بالمعنى ان كل واحد واحد مما يوصف
وكان موضوعا فهو العرض للذي هو في الموضوع وكان موصوفا مدركا واما او غير دائم كما ليف
الفق اقول يعني ان الحاصل هو المحض ما ذهبوا من الفرق بينهما وقد تقدم الى ما سيأتي بالموضوع
قال ما سيأتي المحمول وقد ذكر الشيخ في القسم الاول من الكتاب اثنان سلبيان وايجابيه
فالسلبيان هما لا شيء من الانسان بكاتب كلية حتى ولا الجسم الكل اي لا الكل المنطقي فان الكلية في العين
والعقل واتم كذا الكل الطبيعي لانه قد يكون موضوعا وذلك في المهملات وقد يكون محمولا في
الموضوع وذلك في المخصوصات والمحصورات وبيانه انه اذا اخذ مع لاحق محض محض كلي
فقولنا هذا الانسان كان من موضوعا المحض وان اقترن مع لاحق بعض عنوه وقوعه على الكثير

ولعل الاولى ان يقال ان الاول
ان الموجود الخ
الى الوجود اللاضروري
الوجود الخاص
الامكان الاستصحابي
الوجود الخاص
الوجود الخاص

فلا يخلو اما ان ينظر الى تلك الطبيعة من حيث تقع على الكثرة او ينظر الى الكثرة من حيث تلك الطبيعة مقوله

عليها فالاول هو الكل العقلي والثاني ان كان في حاصل الجمع بما هو مقول عليها اي يكون المراد كل واحد

واحد مما يقال عليه ج او موصوف ب كان كليا موجبا او محرزا او موجبا والفاضل الشارح منهم

من الكلي بمعنى الكل بما ورد الفرق بين الكل والكلي بما حاصله ان الكل متقوم بالاجزاء بخلاف الكلي

عليها والكل متقوم بالاجزاء يحمل عليها وان شئت قلت بخصوص والمهملة فقد عرفت ذلك فما هو

مذكور من جوهر قد اورد ايضا الفرق من الكل وكل واحد بان كل واحد من الحكم الكل يحكم على

عشرة واحد من هذا المثال يعد التعريف ومن قولنا كل الصحيح تعدد الحسن

المثال يشمل على عالم كثير لكل اسم والمثال الصحيح ان يقال مثلا كل واحد الناس

يحتمل واحد وليس كل الناس يحتمل فاحد ان الاحكام الاكثر فاولها يعني بكل ج

كل ما يقال له ج وموصوف بانه اما هو طبيعة في نفسها كما في المهملات وذلك الا ان كل انفراده

الماهيات وبما بعد الا انفي وكل واحد ما يوصف ج ما العقلي لا الالفي وخالف الحكم الفاضل التي

بعض العارفين من ذلك بانه فهم منها ان المراد به هو كل ما يصح ان يوصف به سواء كان موصوفا بالفعل

او لم يكن بالالفي وهو بين الوجود والتحقق في الشيء الذي يصح ان يكون انسانا كالنطفة

يقال له انسان وبالنتيجة الالفي بالمزون يوافق في العقل على مطالع المعارض الذهني الموجود

الى البعض والاشتراط في التخصيص بما حاصله انه كما يحكم على كل فرد من الصنفين حكما كذلك

جامعا بالمتخصص فيه ذلك هو ان المراد به ما يوجد منها في الخارج فقط على ما صار اليه

ذلك ويتعين بالالفي به الموصوفات وسواء وصف بدائما او غير دائم بل اعم منهما وهذا الاطلاق

الذي يتناول الدوام واللادوام هو بعينه في المتخصص بالمثال في انه الذي ليس الا في

قضية النوع من احكام الموضوع وان الاحكام المعلقة بمحمول يعينه كما في الموجهات

بحسبه قوله وذلك الشيء موصوف بانه ج من غير بيان انه موصوف به وقت كذا او

حال كذا او دائما وان يمتنع هذا الوصف عن كونه موصوفا به مطلقا هذا هو المعتبر من قولنا

كل ج من غير بيان جهة من الجهات وهذا المعنى يسمى مطلقا عاما مع حصره قوله

شرايط مفهوم الاطلاق العام مع الايجاب الكلي وهو فاحص قوله فان زدنا شيئا اخر

فقد خصصناه ربما يبنيه على بطلان الاطلاق والتوجيه بحسب الاعتبار قوله وذلك

الزيادة مثل ان يقول بالضرورة كل ج ب حين يكون كانا مثلا كل انسان فاحد ما يصف ج دائما

او غير دائم قوله بعد لجانب الموضوع والمراد ههنا الشرط الذي كان شرط الضرورة

بينها على القسمين الجهة التي يوصف بها الموضوع المثال في انه من الجهة التي للمحمول النسبة الى

الموضوع قوله بانه ما دام موجود الذات ثبت بالضرورة وهنا شأن جهة القضية

قوله فان لم يكن شيء كلا فانا لم نشترط ان الضرورة ما دام موصوفا بانه ج بل

اعم من ذلك ... بان الحكم الضروري لما يكون بحسب ذات الموضوع او بحسب وصفه مما او ان قلنا

الانسان بالضرورة انسان يعنينا انه ما دام موجود الذات فانسان حال كونه كاتبا وحال كونه

عن كاتب قوله ومثل ان يقول كل ج ب دائما حتى يكون كانا قلنا كل واحد واحد من ج

على البيان الذي ذكرناه يوصف له ب دائما ما دام موجود الذات من غير ضرورة فاما انه هل يصدق

هذا الحمل الموجب الكل في كل حال او يكون بدوام الكذب اي انه هل يمكن ان يكون ما ليس بضروري موجودا

دائما في كل واحد واحد من كل واحد او لا يمكن هذا الحمل بما ان نوجد ما ليس بضروري على البعض

لا على الكل ومسلم يعتبر السعد لا يكون ولا يقبل الفيض على المنطقي ان البعض منه فيعتبر قد بينا ان التام في العرف

وهو ظاهر بعد فمن يعرض من باب الدوام الى الكلام لا الاطلاق الضروري قوله وليس من

شرط القضية ان يكون بما المنطقي ان يكون صادقا بل ينظر اتفاقا لا يكون كاذبا لكن

ان المنطقي او اطلق نحو كما الكلام فيه بمعنى انه المثال المستوي الصادق والكاذب فلا الصدق

مانع في المستكشف النحوي والاكثر عنه قوله ومثل ان يقول كل ج ب فكل واحد واحد مما يقال

له ج على البيان المذكور فانه يقال له ب لا ما دام موجود الذات بل وقتا بعينه كالكسوف او غير

عينه كالتنفس للانسان او حال كونه مقولا له ج وهو الايدوم مثل قولنا كل متحرك متغير وهذه

اصناف الموجودات قوله او حال كونه مقولا له ج البيان المذكور ما دام حال الموضوع قوله او حال

كونه مقولا له ج وهو الايدوم مساوق الى ان يكون الحكم به اما ما دام الموضوع موصوفا بما وضع معه

ومشروطا ما دام الذات ويعرف من الضروري بحسب الذات لا بحسب الذاتي بحسب الوصف

والفاضل الشارح سمى الاول مشروطا والثاني عرفيا ومن المتناول منها الضرورة الذاتية ولم

يحسب الذات فعلنا وعن المثال الى غيرها ولم يتعرض لاحكامها بحسب الضرورة والدوام

الذاتيين ومن يحصل لك كلام لا يمكن ارادة هذا على الشيء لا يعتبر العرفي منها في التالي الموضوع ولم

يذكر المشروط بالمحمول هذا لان الموصوف به وقتا بعينه والغير عنه يمكن ان يكون كذلك بالضرورة

ويمكن ان يكون كذلك لا بالضرورة والثاني هو المشروط بالمحمول وهو نادر وهو داخل فيما ذكر بعد الوجودي

اللادائم قوله ومثل ان يقول كل واحد واحد مما يقال له ج البيان المذكور فانه يمكن ان يوصف

بـ الامكان العام او الى اصح لا الخاص وعلى طريقة قوم بان الموصوف كل ج ب بالوجود وعن معنا

لعضه هذا معناه كل ج ممكن ان يكون او في الماضي مما يوصف بانه ج ليقل بحمله هو الاول الذي

يحمل الموضوع في القضايا الفعلية كل ما هو ج بالفعل في الحال او في الماضي ولا يكون ما هو حسبه

الفعل وصف ج او ما سيكون ج في المستقبل بل يمكن ان يكون ج و لا ... وهو المذهب الذي ذكره

الحوال الموضوع ثم اذا حكم عليه بانه ب بمطلق يعقل ان دوامه موصوفا بها بل التي يصدق

ذلك وهذا مذهب ضعيف فقد ذكر من شأن المحتمل الاول ودل على ان ما يوصف ج وقتا ما هو بعض فما هو

ج لا كله والوجه لقول بعض الفساد متبين في ابواب القياسات وتطول شرحها قوله وجهة

يكون معلقا كل ج ب بالضرورة هو ما يشتمل على ما يمكن ان ينقلب واولا كل ج ب مثلا الامكان

الاخص معناه كل ج ... في المستقبل يصح ان يكون ب او لا يكون وهذا مذهب

بعض نافع من المذهب الاول وهو القول بان كل ج ب بالضرورة ما يشتمل على الا بعض الماتين

وبالامكان بما يحصر المستقبل لانه يكون الجهة معلقة بسور القضية لا باكتساب المحمول

الى الموضوع في طبيعتها كما ذكرناه وكل ما لا يوجد قضاء وقتا لا يكون فيه سوى الانسان موجود
فتح حينئذ ان يعلل كل حيوان انسان ولا شيء من الحيوان بفرس بالاطلاق ودليل كل يصح ان
يقال وكل الامكان ممكن الاطلاق اذ لا امكان لكلية الحكم لا يكون الانسان مأخوذا الى الحيوان
كذلك قوله ومن هنا يتبين ان مراتب هذا الاعتبار لقضايا وان كان الاول هو المناسب لاسؤال
لا السائل ان يعلم لزوم هذا الاعتبار اذا قدم قضايا فان كان الاول هو المناسب للاسؤال
والعلوم والمحاورات وهو الذي يكسبان عند جميع طباع الامور اشباه الى تحقق الكلية
السالبة من الجهات انما يعلم عند الانسان ما سلف كذلك ان الواجب من الكلية السالبة المطلقة الاطلاق
العام الذي يعضده هذا التصريح بالاطلاق ان يكون السلب سالبا كليا لا يوجد موضوع فالمحمول
بالموضوع الوصف المذكور شاهدا لا عن من الوقت الى حين يكون كما يقال كل واحد واحد فرد فرد من
ح ست عشرة من عشرة ان وقت البين وحال اقول نشير الى ان المغلطة الظاهرة الكائنة
سالبة وقع في قياسها اذا كانت موجبة ان منها بعض سلب المحمول عن جميع افراد الموضوع
من عشرة بوقت ولا بعقد ولا ما قابلها بالجملة بل غالبا هي اعم منها جميعا وعرفا بالعام منها الى فما
شملها العدول نعم كان يقول كل واحد واحد فرد ما هو ست عشرة من عشرة ان وقتا الذي حين
وحاله وذلك لا يصح مستكره قوله لكن الكلام الى نذكر فيما قد حلنا عادة انما على الصور التي
التقى الكل على هذه الصور واستعمل للحصر الكل السالب لفظا يدل على ذلك معين عليا بعض
الاطلاق معدولا بالعدم انه لا شيء من ح ست ويكون بعض ح ست كذلك عندهم انه لا شيء مما هو ح ست بوصف السلب
بانه ست ما دام موصوفا بانه ح وهو سلب عن كل واحد واحد من الموصوفات ح ما دامت متصفة بوصفها
لا الا ان لا يصح له ذلك ما نقال في صحة لغة العدم هيهات حتى يتعذر الاستعمال
بمثال الصرولي وصدقا واحد لغير ضرورة الاطلاق الذي يشترط في المؤلف قوله
اراد ما ان المهمل صحيح السلب للكل مع الاطلاق في المعارف من يعني العرف في العجم
هو سلب المحمول عن جميع افراد الموضوع ما جمع اوقات كونها موصوفة بما وضع موضوعا له بعنهم
الدائم فالدوام فالضروري فالاعم والاعم والاعم حسب الذات وعما عم من الضروري بالمشروط
بالوصف لان الدائم اعم من الضروري لان كل ما هو بالضرورة فهو دائما ولا ينعكس لانه لا يصح ان يقال لا شيء من الانسان بناهم
ما ان يكون بالحكم صادقا على جميع اشياء من وقت ما يكون عشرة ما في جميع اوقات كون ذلك
انسانا ما دام كذلك من غير الذي بين قوله وهذا قد غلط كثير من الناس ايضا من جانب
الكلي الموجب اي ظن بعض الناس ان الموجب المطلق منهم منها ايضا اي ان المحمول يشمل جميع
الاجزاء في جميع اوقات الوصف والشرط حتى ما ظنوا ان صح ان يقال كل انسان ناهم وهل المطلق
ان يبحث عن كل فرد من افراد ما لم الاطلاق العام والدوام بحسب الوصف والدائم
الدائم بحسب الوصف المطلق العام حتى ما الى العرف لان العرف لا يقضي في السالب فالا سهم
على السالب جعلهم وهل الموجب مشابها بها للسالب وهو ما يسميه السابع عن بنا
غالبا قوله لكن السالبة الكلية المطلقة او الاطلاق العام اول الغاطة هو ما سلف

لولا

قولنا كل ح يكون ليس ت او ليس ت في عشرة من عشرة ان وقت وجاز وكل السالب الوجودي
وهو المطلق لا في من كما سلف من قولنا كل ح ست في عشرة ست تقيد بعشرة ضرورة ودليل قوله
هذا الكلام يوهم انه مردود السلب الى الدوام ولو كان كذلك لكان له وجه وهو ان صيغة
الموجبة لما كانت دالة على الاطلاق العام لم تكن صيغة السالبة كذلك فاحتاجوا في السالبة ان جعلوها
مقيدة حتى ان ذهبت الى الموجبة ودليل الاطلاق متعارفا بالمعنى السلب لكن الشرح الاسدية الدليل
على ما صرح به في الشفاء لا يريد بعدم السلب على الربط مع تقدم السور والموضوع عليه كما في قولنا
مثل كل انسان ليس بحجر انما ولا شيء مما هو حجر مما سلف هو قولنا ولم يقل هو قولنا قوله واما في
الضروري فلان الفرق بين الجهتين والفرق بينها ان معنى كل ح ما الضروري ليست بحمل الضروري بل
السلب عند واجبا واحد وقولنا الضروري لا شيء من ح ست بحمل الضروري لكون السلب عاما والحصر
والاستغراق جميعا واحدا الا ان القوة ومكون مع اختلاف المعنى ليس بينهما افتراق فرد الذي هو من حيث
جميع افراده واقع آخر وهل هذا القياس ناقض بالامكان او الوجود بتقدم الموضوع على الجهة
والسلب وبتأخير عنها في الدوام وان كان منها فوق بحسب الاعتبار وذلك لان الاول بمعنى ان
المحمول مسلوب بالضرورة عن كل واحد واحد من الموضوع والثاني بمعنى ان المحمول مسلوب عن احاد
الموضوع باسرها سلبا ضروريا ما دام الاول بعض ما هو على صورة السلب لكل واحد واحد بالتعاقب
وبعض صورة السلب الكلي السلب الكلي الدوام لان الحكم على كل واحد بعض بعض لحكم الكلي والثاني بعض
فعلى صورة السلب الكلي الكلي الفعل وبعلق بكل واحد بعض بعلق بالقوة لانه من الحكم الكلي على كل
واحد بعض وقولي بحيث ان الاصدر مساوم لدلالتهما في جميع امثلة الوضع لولا ما في العرف في الصيغة
المذكورة والعاصد الشائع مال السالب المطلق العام كخلاف الموجب هذا الفرق في الباطن
والمخلفة ولم نعلم ان الضروري انه اذا لضروري لا العقل الا وضع الذي لم اقول لو كان كذلك
لكانا الممكنة بالمطلقة اذ هو معقوله لا وضع الذي ولستكره كما يلزم بحجة بالضروري وظهران العالم
هو العرف لا غير والحق ان الاحكام الذي وهب اليه ليس بموثق في المعين زيادة تأثير وقد حذف
بعض النسخ هنا ان الهدى وفضل الله وهذا بين قوله على فرض صحة خلاف وفاق بين
من اعتبار الجهة ولجعل اعلم ان الاطلاق بالجهة يعارق الاطلاق المحل في المعنى وفي اللزوم ما ذكر وبين
الصدق والاخر مثلا اذا كانت وقت بعض ان لا يكون شيء انسان لا سود صدق فيه كل انسان
بعض حكم الجهة دون حكم المحمول وكذلك لامكان بالجهة انها فانه اذا صدق في وقت فرد الاون مثلا ان
لا لون له الساعة صدق قولنا من لا لون له انها صادق حينئذ بالاطلاق وان كل لون هو الساعة ابيض
لكن بالاطلاق بالجهة وقبل كان مكذبا لا صدق هذا الامكان اذا قدر المحمول بما ليس الامكان ان يحكم
كون كل لون بياض لهذا الوان بالضرورة لا يكون بياضا وكذلك اذا قدر بما ليس فيه حق
الحيوان الا الانسان صدق فيه بحسب الاطلاق بالجهة ان كل حيوان انسان وعلى الامكان ولم يصح
بالامكان اذا حمل المحمول وكيف وقد فرد الفصل ان عند الزمان كانت ملحقة بالاصل بحفظ الشرح
والمراد في هذا الفصل في اعتبار الجهة صدق بحمل الموضوع كل ما هو ح بالفعل قوله الى كان الملتبس

على ما يستفاد من المذهب السخيف المذكور والمذهب الصائب كما مر منه ومن اشباهه الحمل ان يحمل الموضوع
اعم من ذلك وذلك كما هو حق في الوجود او عند العقل على بعض الصور والا سكت عن المذهبين لظهور بطلانه
ظاهرا في بعض الاعتبارات في الدلالة والملزوم فقد سقطت من كلامه انا فوائح الاتقان في كثير من
بعض الاحكام لبعض من الصور ان قلنا فوضح الاحكام عند اوردها انا في هذا الفصل لعشرة
الاولى وهي ان قولنا في موقف الاين عن انسان اسود كل انسان اسود يطلقان بصدق ما اعتبار الاول
ان كل انسان موجود في ذلك الحال اصفر لا يصدق ما لاعتبار الثاني لان بعض ما هو انسان في العقل
او في الوجود في وقت الظرف ليس باصفر فاما هو عند الحكم بالثاني الثاني وهو قولنا كل لون ناصع الا
ان مادة الثاني من الاول ممكنة وهاهنا هذا الثاني صورته ان سلك الاين عن بعض الناس حكم وسلب الناصع
عن بعض الالوان ضروري كالسواد ولذلك جعلنا الثاني مساويا للاختلاف في التي الملك ما لاعتبار من
تمام صلة الوقت المفروض بصدق قولنا ممكن ان يكون كل ما هو لون ماضيا في ذلك الوقت
لا يصدق قولنا كل ما هو لون في العقل ناصع لان بعض الوان كالسواد يمتنع ان يكون بياضا
والمراد الناصع هو قولنا كل حيوان فانسان كالمعنى الثاني بعينه واما الصورة الثانية فتسمى لعين
ايضا من هذين البيانين لان من ذلك الوقت يصدق قولنا كل حيوان موجود في الدار وهو انسان بالصورة
ولا يصدق قولنا كل حيوان يمتنع العقل او ببيانه قولنا كل انسان الا اذا جعل للعقل وضع المذكور
سابقا لطبع الاين فيه وتواطئوا ان هذا الفصل انما حدث من اكثر النسخ لعلم فائدته ولذلك لم ايضا
يورد الفاضل السالح ويضع الى الكاتب اشاره الى البحث الخروجين في الحيوان وانت
تعرف حال الخروج من الكلية وتفسيرها على ما ذكر ظاهر قوله قولنا بعض وقت
يصدق قولنا كل انسان في وقت لانهم لذلك تعلم ان كل بعض ما اذا كان من هذا الصنف
صدق ذلك في كل بعض واذا صدق الايجاب في كل بعض صدق في كل واحد ومن هذا يعلم ايضا ليس
من شرط الايجاب المطلق عموم كل عدد في كل وقت ومعنى ان دليل الوهم الذي ذكره الايجاب اعني ان
الحكم الكلي بعض الدوام بحسب الوصف فلا تستدل على ذلك بان الحكم على العقل لا يوجب ذلك الا ما
والا تعارض مستفاد من هذا الباب واذن اذا كان الحكم على كل بعض وجب ان يكون عن معه
للعلم المذكور بكفر مع ذلك كليا والشرط في ان يكون الحكم كلما هو في هذه العدد لا سمول الا وقات
قوله وكذلك ما ذكر السلب في العلم انه ليس اذا صدق بعض وقت ما بالصورة وجب ان يصح
ذلك صدق على بعض وقت ما لا طلاق العرف الصرف اذ او الامكان ليلا ما العلس وذلك بعد لان بعض الاجسام
ما بالصورة متحرك اي ما دام فلك في ذلك البعض موجودا وبعض ما هو كل موجود عنه ممنوع ان يكون بعضها
بالامكان عن ممنوع ان قوله ممنوع لاعتبار اطلاق العام في السلب فان من شرط على ان
ما سيفيه العرف لنا الظن ان ذلك لاعتبار ليس بصحيح والدليل على ممنوع ما ذكره في اذا كان بعضه
وما قرر الفضل طاب ثراه لنا الى لا نسلم دوران الجهة بل نسلم قولنا ما بالصورة يكون في وقت قولنا
لا يمكن ان لا يكون بالامكان العام الذي هو في وقت قولنا ممتنع ان لا يكون بالصورة لا يكون في وقت
قولنا ليس بممكن ان يكون بالامكان العام الذي هو في وقت قولنا ممتنع ان لا يكون بعضه ما لا ما كل

طبعة متلازمة

متلازمة يقوم بعضها مقام بعض وان الامكان الخاص والاخص وانما الامكان فان مساويه لهما
من حيث الصورة بل لعلهما لان من ذوات الجهة احدهما اعسر عكسا عليها او ليس يجب ان يكون كل
لازم مساويا فان قولنا بالصورة يكون لازمه ممكن ان يكون بالامكان العام لا عكس عليه فانه
ليس اذا كان ممكنا ان يكون وجوديا يكون بالصورة كذلك بل ربما كان ممكنا ايضا ان لا يكون كذلك
بالصورة لا يكون لازمه ممكن ان لا يكون بالامكان العام ايضا من غير العكس ايضا لمثل ذلك
ثم اعلم ان قولنا ممكن ان يكون لما خاص او اخص مما يلزمه ممكن ان لا يكون عن ما يلزمه ومساويه وقولنا
من غير ما يلزمه ولا يلزمه مما يساويه ولا ما هو اعم منهما مثل ممكن ان يكون للعام وممكن ان لا يكون للعام وليس
يجب ان يكون وليس يجب ان لا يكون وليس ممتنع ان يكون وليس ممتنع ان لا يكون وبالجملة ليس
بضروري ان يكون وان لا يكون للموجبات معنا سلام ومعنا ما لزم عن هذا عن عكس من الملازمة ما
طباق تلك للوجوب والامتناع والامكان على ما من وطوان تلك تعامل عن الطبقات وهي هذه

طبعة

الوجوب وما معه
- بالصورة لازم ← ليس بالصورة ملزوم
- ممكن ان لا يكون ← ممكن ان لا يكون
- ممتنع ان لا يكون ← لا ممتنع ان لا يكون

طبعة

الامتناع وما معه
- بالصورة لا يكون ← ليس بالصورة لازما
- لا ممكن ان يكون ← ممكن ان يكون
- ممتنع ان يكون ← لا ممتنع ان يكون

طبعة

الامكان العام وما معه
- ممكن ان يكون ← ممكن ان يكون
- ممكن ان لا يكون ← ممكن ان لا يكون

والامكان في طبقتي الوجوب والامتناع للمعنى العام وفي الباقية المعنى الخاص والفارق الواقع في
كل طبقة مما فوقه وكذلك الواقع في معاكسها وهو قبل كل طبقة ملزم كل واحد من الطبقتين الاخيرتين من غير عكس
عكس وما في الكتاب غني في الشروح وهم وسبب قال السؤال الذي يقول وهو ان الوجوب
ان كان ممكنا ان يكون والممكن ان يكون ممكن ان لا يكون والواجب لا يمكن ان لا يكون وان كان الواجب
لم يكن ممكنا ان يكون وليس ممكن ان يكون وهو ممتنع ان يكون والواجب ممتنع ان يكون ليس بذلك المستقيم
الغايات كلها وان الواجب ممكن للمعنى العام ولا شيء ولكن الممكن ان يعكس لا ممكن ان لا يكون وليس
ممكن بالمعنى الخاص ولا شيء قولنا ليس بممكن بذلك المعنى ان يكون ممتنع لان ما ليس بممكن بذلك
المعنى هو ما هو ضروري لا ما وسلبا وهو مع كونه بينهم لهذا الشك وقد عرفهم ما سيهم على يقول
فيعلمون ولكن اصح لهم في شيء انه ليس بممكن او فرضوه كذلك حسبوا انه بالضرورة ليس وليس على
ذلك وما دام الواقع لانهم لم يذكروا انه ليس يجب عما ليس بممكن بالمعنى الخاص ان يكون ليس
ليس بل ربما كان بالضرورة ليس على ذلك يعلمون كما قال ويعلمون انما فاوضح انه ليس بالضرورة ان
يكون لزم انه ممكن ممتنع وعكس ان الممكن ان لا يكون وليس كذلك وقد علمت ان ذلك فاحد بما كل سبيله
قوله السؤال الذي ذكره فاسقط قوله من المصنف وهو فاعلم باشتراك الاسم
وقد كنبوا ما استعمال لفظ الممكن في العام وفي الخاص في موضع كثيرة بذلك بالنوع الشيع
في اصح لي في منه سماع جميعهم ما وجدوني كلامه وذلك ظاهره وكتبهم الكلام في هذا النوع باحصاء
المواضع التي يحصل فيه وهي اثنان وعشرون المطلقة العامة والضرورية المطلقة والمشروطة الدائمة
الدائمة والضرورية الذاتية السالبة بالضرورة والمشروطة العامة والوجودية اللادائمة والوجودية

لا سلم ان

ليس قولنا ليس

طبعة متلازمة

والمشروطة بالمحمول والتي بحسب وقت معين والتي بحسب وقت غير معين والدائمة المحكوم عليها [illegible]
اللاضرورية والمطلقة الخاصة اعني الوجودية باعتبار اللاضرورة وباعتبار اللادوام والعامة
ولكنه بالنوع لبعض منها [illegible] والمطلقة بحسب السور والعرفية بحسب والممكنة بحسب المطلقة
العرفية على الوجه العام ويقال للوجه الخاص

المبحث الخامس في تناقض القضايا وعكسها

اعلم ان التناقض هو اختلاف قضيتين بالايجاب والسلب على وجه يقتضي لذاته ان يكون احدهما بعينها او بغير عينها صادقة
والاخرى كاذبة بمعنى انه لا يخرج الصدق والكذب عنهما وان لم تتعين [illegible] عند جمهور القدماء
لاختلاف القضيتين [illegible] الاختلاف لذاتهما وقد يكون الاختلاف في الحكم بينهما بالايجاب والسلب او
بالكلية والجزئية او بالجهات [illegible] والاختلاف [illegible] هو الذي بالايجاب
والسلب فان [illegible] الاختلافات راجعة اليه
[illegible] من حيث يكون الحكم في احدهما [illegible] على الوجه
الذي يكون عليه [illegible] الاختلاف لا في الايجاب والسلب [illegible] لا يقتضي
انقسام الصدق والكذب [illegible] الاول [illegible] هذا اليس باسود
فانهما لا يقتسمان [illegible]
[illegible] الاختلاف [illegible] هذا الانسان [illegible] هذا
ليس [illegible] الصدق والكذب [illegible] الدلالة المقتضي الاختلاف
والثاني [illegible] الاختلاف لا يقتضي الحصر
[illegible] الايجاب والسلب [illegible] يكون [illegible]
والاخرى [illegible] الصدق والكذب [illegible]
الامكان [illegible] الاستعمال [illegible] كان او [illegible]
يكون [illegible] الصدق والكذب [illegible]
[illegible] الاستعمال [illegible] النافيين [illegible]
[illegible] القوم [illegible] الاستعمال [illegible] يجب
[illegible] الشرط
التناقض [illegible] التناقض [illegible]
[illegible] لا يخرج الصدق والكذب [illegible] جمهور
القوم [illegible] **قوله** واما يكون التقابل في السلب والايجاب اذا كان
[illegible] السلب [illegible] الصدق [illegible] لا يصدق
[illegible] الايجاب [illegible]
[illegible]
المقابل [illegible] القضية [illegible]

[illegible] المحمول والموضوع [illegible] الشرط
في الاضافة والكلية والجزء والقوة والفعل والمكان والزمان وغير ذلك مما عددناه [illegible]
اقول [illegible] الجمع المذكور في هذا التناقض [illegible] انقسام الصدق
والكذب [illegible] تقابل السلب والايجاب [illegible] الوحدات [illegible]
معنى التقابل [illegible] الصدق والكذب [illegible] المتقابلين [illegible] الاطراف عن التقابل
[illegible] الاطراف عن التناقض [illegible] شرائط التقابل [illegible] شرط [illegible]
[illegible] القضيتين [illegible] القضيتين [illegible] شرائط
[illegible] الثمانية المشهورة [illegible] في الموضوع وفي المحمول [illegible] المقدم
والتالي [illegible] الشروط المذكورة [illegible] في الشرط [illegible]
[illegible] في القوة والفعل [illegible] في المكان والزمان **قوله** [illegible] ما عددناه [illegible]
السور والجهة [illegible] الاختلاف [illegible]
عن التقابل [illegible] **قوله** الفاضل الشارح [illegible] الموضوع والمحمول فان
الاختلاف في الشرط [illegible] الاسود [illegible] السواد [illegible] السواد في
الجزء [illegible] اسود [illegible] الاختلاف في
الموضوع [illegible] الاختلاف في الاضافة [illegible] في القوة والفعل
[illegible] السيف [illegible] بالقوة [illegible] بالفعل [illegible] المكان [illegible]
[illegible] الزمان [illegible]
[illegible] المحمول **اقول** [illegible] الموضوع
[illegible] المحمول [illegible] الاختلاف [illegible] الموضوع
[illegible]
[illegible] الشمس [illegible] الهواء [illegible]
ان كان باردا [illegible] الشمس [illegible] الموضوع [illegible]
الذي هو المحمول [illegible] الشمس [illegible] الهواء [illegible] الشمس
[illegible]
[illegible] الاسود [illegible] السواد [illegible] السواد [illegible]
بالاسود [illegible]
[illegible] الحكم [illegible]
[illegible] الحكم [illegible]
[illegible] القضية **قوله** فان لم [illegible]
[illegible] الكلية [illegible] الايجاب والسلب [illegible]
الصدق والكذب [illegible]

[illegible] الاسماء [illegible]
[illegible]
والسواد [illegible]
[illegible]
[illegible] والسور
[illegible]
كالقضية [illegible]

المقام

من الناس بكاتب او بعض [illegible] مثل الحروسن من مادة الامكان ايضا مثل قولنا بعض الناس كاتب
بعض الناس ليس بكاتب بل التناقض في المحصورات انما يتم بعد الشرايط المذكورة بان يكون احدى
القضيتين كلية والاخرى جزئية اقول [illegible] ان المحصورات المتقابلة مع اختلافهما في الكيفية
ومع حصول الشرايط الثمانية [illegible] الا بعد شرط اخر وهو الاختلاف في الكمية وذلك ان المحصورتين
[illegible] الحروسن [illegible] الامكان [illegible] ذلك الاختلاف [illegible]
الشرايط [illegible] الصدق والكذب [illegible] الوجوب [illegible] الامتناع [illegible]
[illegible] الامكان [illegible] قوله [illegible] الشرايط [illegible]
[illegible] قوله
[illegible] اذا قلنا كل انسان حيوان [illegible] بعض الانسان [illegible]
كل انسان [illegible] كل الناس [illegible] بعض الناس [illegible] القضيتين
[illegible] الصادق [illegible] السالبة [illegible] الكلية
[illegible] بعض [illegible] الناس [illegible]
[illegible] بعض الناس [illegible] الاقسام [illegible]
[illegible] الصادق [illegible] المحصورات [illegible] المواد [illegible]
[illegible] الصادق [illegible] الموجبة [illegible] والسالبة [illegible] الامتناع [illegible]
[illegible] قوله والمناسبات [illegible]

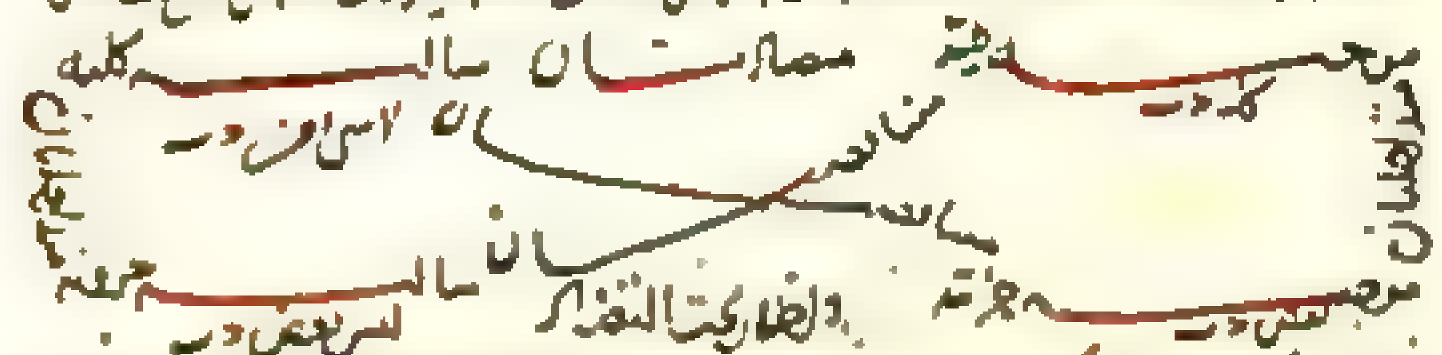

[illegible] الكمية [illegible] الكذب [illegible] الصدق
[illegible] الامكان [illegible] الكلية [illegible]
[illegible] الصدق [illegible] الكذب [illegible] الكيفية [illegible] الكمية [illegible] الواقعتان
[illegible]
[illegible] الصدق [illegible] الكذب [illegible] المواد اشارة [illegible] السالبة [illegible] المطلقات
[illegible] المطلقتين [illegible] الناس [illegible] التحقيق [illegible] المطلقتين
من المطلقات [illegible] الاختلاف في الكمية الكيفية [illegible]
[illegible] الشروط [illegible] كل [illegible]
كل وقت [illegible] الحكم [illegible] كل وقت [illegible]
لم يجب ان يكون [illegible] كل [illegible] بعض [illegible] الصدق [illegible]
وذلك [illegible] الصدق [illegible] على كل واحد اذا

لم يكن في كل وقت [illegible] جمهور المنطقيين [illegible] المطلقتين [illegible] في الكيف والكم [illegible]
[illegible] المطلقات [illegible] في الكيف و الكم
[illegible] الصدق [illegible]
[illegible] الحكم [illegible]
[illegible] كل انسان [illegible] قوله [illegible]
ان يكون [illegible] كل [illegible] بعض [illegible]
[illegible] بعض [illegible]
[illegible] المطلقة [illegible] الدائمة [illegible] في الكيف [illegible] الضرورية [illegible]
لان الاقسام العقلية [illegible] كان [illegible] كان او لم
يكن [illegible] المطلقة العامة [illegible] الاول [illegible] الثاني
والسلبية [illegible] الثاني [illegible] الثالث [illegible] السالبة والسلبية
من الدائمة الموجبة [illegible] المطلقة [illegible] الدائمة [illegible] في الكيف [illegible] نقيضها
[illegible] المطلقة [illegible] الضرورية
[illegible] المطلقة [illegible] الضرورية [illegible]
المحصورات الاربع [illegible] الكليتين [illegible] بعضها [illegible]
[illegible] الدائمة [illegible] الضرورية [illegible]
وذلك لان [illegible] الاطلاق [illegible]
كل [illegible] السلب الكلي [illegible]
المذكورة [illegible] الدائمة [illegible] المطلقة العامة انما
[illegible] الضرورة [illegible] اللاضرورة [illegible] الحكم [illegible]
[illegible] الاطلاق [illegible]
[illegible] المطلقة العامة [illegible] المطلقة [illegible] قوله [illegible]
المطلقتان [illegible] الوجودية [illegible]
اللاضرورة [illegible] اللادوام [illegible] المطلق العام [illegible] الاول [illegible] الثاني [illegible]
الثاني [illegible] الدائم [illegible] المطلق [illegible]
[illegible] المطلق العام [illegible] الوجودية اللاضرورية [illegible] الكل [illegible]
الوجودية اللادائمة [illegible] الجهات [illegible]
ذات [illegible] الموجبة [illegible]
الحكم [illegible] قوله [illegible] كل [illegible]
[illegible] كل [illegible] بعض [illegible]
[illegible] بعض [illegible]

نعيض الوجودي اللادائم والاول ليس بنقيض لما عدم من الوجود من بل انما هو نقيض المكنة لي ص
ولعل السهو انما وقع من الناسخين ويدل على ان الحق هو الاخير انه اورد من نقايض باقي المحصورات
دوام الطرفين لا صرورتهما قوله فاذا فعلنا فيما ليس ولا شيء من ج ت اي على الوجه الذي ذكرنا
كان بيضه المقابل لما يلزمهم من قولنا بعض ج ت دائما لا دائما ت او سلبه انه اذا استقل احكمان كل ج
س فهو ت قد فعلنا ما لا دائما فعلنا ما ليس بعض ج ت دائما او لا دائما ولا يجدي نفعا لانه لا يفيد
او ليس بموجود ها ان لا يجدي نفعا يشمل على الدائمتين المحللتين لا سيما مهما السلب والا كان لا نهما
لا شك لحلان او ليس بموجود ها كالوصف عنه يشمل على الدائمتين المحللتين وقد تم بهذا الموضع
ان الحكم على بعض ج ت سلب الحكم قوله وليس كل بعض ج ت هذا الوجه لا شيء من ج ح انما هو الوجود
ت بل انما كل ج ت دائما او لا شيء من ج ت دائما وبعض ما هذا ليس بعض ج ت اي ليست هذه المعنى في
قولنا كل ج ت انما ذا انما ت وانما ذا انما ليس ت وذلك ظاهر ولا يخفى ان قولنا كل ج ت دائما انما ت لا انما ليس
ت يصدق فرتلك صورتي نقيضيهما ان يكون ايجاب ت على كل ج ت دائما والا فان يكون سلبه عن كل ج
دائما والثاني ان يكون ايجابه على البعض وسلبه عن الباقي فهما ايمين قوله ولا نقيض ان قولنا
ليس الاطلاق شيء من ج ت الذي هو بعض قولنا ما الاطلاق شيء من ج ت هذي بعض قولنا ما الاطلاق
ليس شيء من ج ت لان الاول قد يصدق مع قولنا ما الصدق كل ج ت ولا يصدق معه الثاني بديهان
سلب الاطلاق الذي هو بعض ما الاطلاق ليس هو الاطلاق السلب الذي يحمل ج ت فيسمى الاطلاق فان
كان سلب الاطلاق العام يقع على الضروري فالحق ان سلب الاطلاق الخاص يقع على الضروري بعد
حمل ما على اطلاق السلب لا يقع عليها وقد مر بيان هذه المقدمة في حث قال والسالبة الضرورية التي
بالدوام هي غير سالبة الوجود بالدوام قوله فان لزم ان يكون للمطلق بعضان من جنسها
كان لنا ان نجعل منه ان يكون المطلق بعض ما هو بعض السلب او السلب المطلق وذلك ظاهر لا ان
يكون الكل الموجب المطلق هو الذي ليس انما الحكم في كل واحد منه بل هو في كل زمان كون الموضوع
على ما وصف به وقع معه حمل ما كما ان منهم من ذهب في العنبر انه من السلب المطلق حتى يكون قولنا
كل ج ت انما صدق اذا كان كل واحد من ج ت وفي كل زمان له ج وفي كل وقت حتى اذا كان من ج ت
ما ليس هو في ذلك الزمان او في ذلك الوقت لا يصدق ان هذا القول كاذبا
نعم من اللطائف المعارف في السلب المطلق المفيد على هذا ان المعلم الاول لما تخير من تسعة من القياسات
المطلقة نقايض بعض المطلقات على انها مطلقة وذلك حكم الجمهور وما سافض فيها اطلاق السلب
اراد ان يجعل لذلك محملا يمسك عليه الا ما حمل المطلقة على العرفية وهو ان يكون الحكم دائما في
وصف الموضوع وصفا يكون هذا المطلق بعض المطلق العام فالدائم بعض من المطلق العام من جهة
ان العموم مانع شمول العرفي والدائم كلاهما المطلق لما مر من شمول اللادائم حتى الوصف
كلاهما قوله وهذا انما يصح اذا كان قولنا ليس بعض ج ت على الاطلاق نقيضا لقولنا كل ج ت
وقولنا بعض ج ت على الاطلاق نقيضا للسالبة الكلية هذا موضع كثر ورطة انهان لم اراد به ان
المطلقات العرفية مسافضة كان باطلا فان قولهم لا يجاب حتى الوصف انما نافض قولهم السلب

بحسبه لاحتمال كون الحكم لا دائما بحسبه ايجابا او سلبا وان اراد به ان المطلقة العرفية نافضها المطلقة
العامة او الى ما قبله كان ايضا باطلا لانهما يجتمعان على الصدق بعد كون الحكم عرفيا لا دائما بحسب الذات
موافقا للمطلقة العرفية فان المطلقة العرفية يصدق بعد كونه عرفيا والمطلقة العامة والخاصة المبنى العام
يصدق ان ايضا بعد كونه لا دائما بحسب الذات بل الحق فيما لبعض المطلقة العرفية هو مطلقة عامة
وصفية مخالفة وذلك ان الدوام يقابل الاطلاق العام ولما كان الدوام هنا بحسب الوصف الموضوع
صفيا ان يكون الاطلاق العام ايضا بحسبه لوجوب اتحاد الشرائط في الطرفين كما مر وقد الاطلاق
يشمل الدوام المخالف والدائم كلها بحسب الوصف وهو اخص من الاطلاق العام بحسب الذات
لا يعرف الادوام المخالف قوله لما كان ودشرطنا وان عنا ما بحسبه محرد الاثبات والنفي
ان كان الاطلاق او لا عنا ما عن مجرد الاثبات والنفي وهنا قد لحقه شرط ما وهو الدوام بحسب
الوصف قوله ومع ذلك لا يعوز ما مطلق يصدق بهذا الشرط وقد ذكرنا ان المحصل ما هل هذه
الصناعة من عصر الاطلاق زائس لاعرفا انه يشمل الضروري كما ذهب اليه ناسطيوس وقد من
العام والثاني انه لا شيء كما ذهب اليه الاسكندر ومن تابعه ناسفي الادان من ان كل
واحد من الدائم يمكن ان يحصص على الوجه الذي ذكره ههنا حتى يمشي السافض فر المطلقات
بحسب الدائم جميعا وبيانه ان العرفي يمكن ان يوجد مسادا للضروري ويكون عاما ويمكن ان
يوجد غير متساول لها ويكون خاصا ما مطلق العام العرفي يوافق الدليل الاول والخاص وهو
العرفي الوجودي يوافق الاسكندر قوله لا ليس اذا كان كل حت ليل وقت يكون عنه ج
يكون الضروري ما دام موضوع الذات هو ت وقد عرفت انهم هذا معنى ليس اذا صدق العرفي يمكن
ان يصدق الضروري الذاتي فلا يصدق العرفي لا يصدق الضروري وذلك حين يكون موضوعا ما للعرفي في
الوجود في طرف غير ضروري كما ذهب اليه الاسكندر مع انه سافض في حينه وبعضه هو بعض العرفي
العام مضافا الى الضروري الذاتي المخالف قوله لا نعم الذين سقوطا لا يمكنهم ان يمثلتهم
ولسلم الاشكال بصالحي ولهذا اوهان هذا فيه بقول ونحن ان الجمهور من المطلقين لا يمكنهم الخلاص
عما ذهبوا اليه وهو القول بكون المطلق سافضا للاطلاق وذلك لانهم لا يمكنهم ان يحملوا المطلق
المذكور في التعليم الاول على ما ذهبنا اليه عنا فر جميع المواضع بان مراد المعلم الاول للمطلقات
قوله كل فرس حيوان مسقط وكلام مسقط وما كان محرما فهو لا يمكن حمله على العرفي وكذلك ما استوفا
فان مراد المعلم الاول قد استعمل المطلقة حيث لا يمكن استعمال العرفية هناك فتوهم وان كان بعيدا
ان يجعل قولنا كل ج ت ان لم يقصد فيه قصد زمان بعينه هذا هو الحيلة الباقية لان يحمل المطلقات بحيث
تسافض وهو ان يراد بالموضوع ما يوجد منه في زمان بعينه من الزمان فالناس كما ذهب اليه القوم من تفسير
المطلق وقد ذكرناه قوله لا يعم كل احاد ما هو ج من موجود انه ذلك الزمان وكذلك قولنا
ليس بس ج ت ان من جهات زمان موجود بعينه وصدقه ما لا اضطرار في حين من ذلك الزمان
بعينه بعد سادر كما يجب ان يحفظ هذا ضبط مهمل مع السافض اشارة الى ما ذكرناه من هذا
الاعتبار بعض حرية الحكم وانما يصح السافض بحسب الاعتبار لان الحكم على جهات زمان ما منها

© المعهد

جميعها وبان بعضها ليس ح في تلك الازمان بجنبه فما لا يحتمان على الصدق ولا على الكذب
اقول وهذا ايضا كما مر الى شرطيات وهو كقول ان الازمان مطابقا للحكم عن محمل الان بعينه
الى العشرة يمكن ان يتبع الحكم في بعضها دون بعض بحسب الوقوع والاوقوع معا في تلك الازمان يتعذر قال
معاصرتها الا اذا قلنا كل انسان موجود في نهار هذه الجمعة وهو صايم تلك النهار واذ ما ما قلنا ولما
بعضهم ليس بصايم في تلك النهار فاما اذا قلنا كل انسان موجود في نهار هذه الجمعة وهو مصل فيه فانه
لا ينافض قولنا بعضهم ليس بمصل فيه لانه يمكن ان يكونوا مصلين في بعض اجزائه غير مصلين في البعض
الاخر فيصدق الحكمان معا كما ذكرناه في المطلقات ان يتحد الطرفين بالدوام لا كان ثم ا ع م
قوله وقد مضى هذا القسم انهم ايضا ليس عليهم ان يستعملوا مراعاة هذا الاصل مع ذلك
مع ما يحتاجون اليه ان يعرضوا عن مراعاة شرايطها غنيا [illegible] ومن اراد ذلك فليرجع الى كتاب الشفاء
اقول يريد ان هذا المذهب يتوهم في نسبة الاطلاق لا من كل الفساد يتوجه عليهم من جهتين
احدهما الانه لا يمكنهم استعمال شرائطهم في جميع المواضع مثلا اذا ارادوا العكس في السالبة الكلية المطلقة
وكان المثال قولنا لا واحد من الكاتب بالمتحرك في هذا الزمان بالكل فانه يعكس عندهم
الى قولنا لا واحد من المتحرك بكاتب ولا يستقيم الموضوع على شرطهم فانه يمكن ان لا يكون في
هذا الزمان من يتحرك بل يكون [illegible] ان هذه القضية لا يجوز ان يجعلوها ايضا مطلقة اذ
ليست بضرورية ولا يحكم على بعضهم [illegible] عندهم ان مرادهم لا يستقيم
وثانيهما انهم كما يحتاجون الى لا يعرضوا عن مراعاة شرايطه كثير الفوائد في العلوم وغيرها وذلك
لاعتبار الجهات التي يكون بحسب اسباب المحولات الى الموضوعات وطبايعها وهم حين يجعلون
الجهات متعلقة بالاسوار وهي تمنع من ذلك فما علم ان الفساد في هذا الاعتبار انما هو مع
تقييد الموضوع بالزمان المعين فان حكم الحكم حرفا بالمتعلق بعض ما ان على الموضوع انما او اقيد مجمل
الحكم بزمان بعينه وترك الموضوع مطلقا واتفق على كل ما بيان عليه كانت القضية مطلقة وقسمها صادقة
على الضرورية الوقتية وما عرفها وحينئذ يكون المتناقضان مطلقتين من جنس واحد الا مع
ان القضايا المتناقضة بعينها حسب الجهتين هذه وينبغي ان يكون الزمان كما وصفناه لئلا يمكن
ان يجتمعا على الصدق استاذ الى ما نقض شرايط ذوات الجهات الثلاثة كما قسمنا كرين
كل ذكرنا نقيض الوجود التي تحسب الجملة الاولى ويعتبر هنا بالبعض من ذلك اقول فقد
مثال الاطلاق العام والدوام المجمل الضروري الكلي الذي ما لا يسمع هو القائم مطلقا فانه
مع المقيد الى الكيف وبعض التائبة اللاضرورية هو ذلك ايضا مخصوصة مع ما [illegible] المطلقة معانى الى
التي بحسب الجملة الاولى ان اذا كانت عامة كان نقيضها مطلقة عامة وضعت كلية وان كانت خاصة كان
نقيضها ذلك ايضا تفيها الى ضرورية مع ما قلناه وليس ان بعض الدائمة بمعنى العرفية من ان لا اطلاق في
احدهما بحسب الذات وفي الاخرى بحسب الوصف وهو المراد من قوله ما يعتبر منها قوله ولما
قولنا بالضرورة كل ح ب نقيضه ليس بالضرورة كل ح ب بل يمكن بالامكان الاعم دون الخاص ولي
ان لا يكون بعض ح ب ويلزمه ما ملزم هذا الامكان في هذا الموضع واما قولنا بالضرورة لا شيء من

ح ب فنقيضه ليس بالضرورة لا شيء من ح ب اي بل يمكن ان يكون بعض ح ب وذلك امكان بدون الامكان العام وقولنا
بالضرورة بعض ح ب نقيضه على القياس المذكور يمكن ان لا يكون شيء من ح ب اي لا امكان الاعم وقولنا بالضرورة
ليس بعض ح ب نقيضه على ذلك القياس قولنا يمكن ان يكون كل ح ب اي الامكان الاعم وهذا الامكان
لا يلزم سالبة موجبة والا موجبة سالبة فاحفظ ذلك والاشبه انه سهو الاولين وقولنا يمكن ان يكون كل ح ب
بالامكان الاعم سالبة على سبيل النقيض ليس يمكن ان يكون كل ح ب وليلزمه بالضرورة ليس بعض ح ب
وقد اشتهر تعيين هذه الاقسام على القياس الذي لا يستوفيه وقولنا يمكن ان يكون كل ح ب بالامكان
الخاص سالبة ليس يمكن ان يكون كل ح ب ولا يلزمه انه يمتنع ان يكون ح كل اكثر من لا يوجب انه واجب الايلزم
من باب الضرورة شيء فاحفظ هذا وقولنا يمكن ان لا يكون شيء من ح ب هذا الامكان يقابله ليس يمكن
ان لا يكون شيء من ح ب وكان هذا الى انه يعود بالى العدول ان يكون شيء من ح ب او يمتنع وكانه يقول بالضرورة
بعض ح ب او بالضرورة ليس بعض ح ب وليس بجميع هذين النقيضين عكس الى ان اعبر عنهم
عبارة اي انه يحسن يكون بعض السالبة الممكنة موجبه بما الذي يكون اذ كان من المعلوم ان قولنا يمكن
ان لا يكون في النقيض اي سالبة هذا او انا نقول يمكن ان يكون بعض ح ب هذا الامكان نقيضه فوق لنا
ليس يمكن ان يكون شيء من ح ب اي بل الضرورة ليس ان يكون او ما بالضرورة ان لا يكون وقولنا يمكن
ان لا يكون بعض ح ب نقيضه قولنا ليس يمكن ان لا يكون بعض ح ب اي بالضرورة يكون كل ح ب
او بالضرورة يكون لا شيء من ح ب ممكنا لما كان يعم حال السالبة في ذوات الجهة ويجعل على العدول
اقول الاقسام بحسب الضرورة ثلثة ضرورة الايجاب وضرورة السلب وامكان خاص الامكان
العام سلب احدهما الضرورتين مع الامكان الخاص فالضرورية والممكنة العامة المطلقة متناقضان
هذه بعينه لتلك وتلك بعينه لهذه والممكنة ليس فيها تناقضها بترد وهي الضرورية ولعى الى
جمعهما ان يقضوا ولا ين كما الى في الدوام الذي مر ذكره والشيخ ذكر هذه الاحكام في المحصورات
بالتفصيل والفاظ ظاهرة الا ان في قوله في اخر الفصل وقولنا يمكن ان لا يكون بعض ح ب نقيضه
ليس يمكن ان لا يكون بعض ح ب اي بالضرورة يكون كل ح ب او بالضرورة يكون لا شيء من ح ب
موضع نظر فان الواجب ان يراد به او بالضرورة بعض ح ب وما يقابله ليس ح ب او يعاد بالاحال
بالضرورة كل ح ب هو ما ثبت واما الاليس ح ب ليدوخا منه الاقسام الثلثة كما مر في باب الدوام اشارة
العكس في المطلقات العكس هو ان يجعل المحمول من القضية موضوعا والموضوع محمولا مع حفظ
الكيفية وبقاء الصدق والكذب بحاله هذا رسم للعكس المستوي لما من الحمليات وان جعل
بدل المحمول حكمه وبدل الموضوع حكمه ما عليهما ورسما العكس المستوي مطلقا واشبه المحمول
بجزء من المثال المشهور وهو قولنا لا شيء من اللاحي في الوتد والذي لا ينعكس الى قولنا لا شيء من
الوتد من اللاحي وما يكون بحراه مما لا ينعكس له مطلقا والقضايا التي في ادرها العامة الشايع الاحمل
وهو قوله ان يجعل المحمول الكلية موضوعا والموضوع بكليته محمولا الحاجة اليه فان بعض المحمول
لا يكون محمولا وبعض الموضوع لا يكون موضوعا لشرائط الكلية والحيث في العكس
اصطلاحا ولكن لشرائط فقاء الصدق ايضا ولا ما كان في العكس الا مع الاصل القضية وليس المراد

منه ان الاصل ينفي ان يكون لما دفا والعكس نقيضه بل المراد ان الاصل ينفي ان يكون بحسب كل
صدق لصدق العكس اى يكون وضع الاصل مستلزما لوضع العكس وانما لتشارط الكذب وهو يستدل
لان لسلم لم صدق الملزوم لصدق لازمه لاحتمال لسلزام كذب الملزوم الكذب لازمه فان
استثناء نقيض الملزوم لانتج ومن للمواد الكاذبة ما يصدق عكسها كقولنا كل حيوان انسان فانه
كاذب وعكسه وهو بعض الناطق حيوان صادق فوبان اورد الكذب في الكتاب سهو لعلق فيه
من الناسخين فان اكثر الكتب خالية عنها وقد انتبه بعض شيخ هذا الكتاب ايضا لما عنها وكثير
من المتاخرين لم يتنبهوا لهذا وذكروا لفظ الكذب في مصنفاتهم قوله وقد جرت العادة بان
يبدأ بعكس المسالبة المطلقة الكلية وسن انما نعكسه مثل بعضها والحق انه ليس لها عكس الا
بشئ من الجيل الى معلوم بانه يمكن ان يسلب الفعل عن كل واحد من الناس لا يجب
ان يسلب الانسان عن شئ من الفاضحين فربما كان شئ من الاشياء يسلب الاطلاق عن شئ
لا يكون صحيحا الا نعم ولا يمكن سلب ذلك الشئ عنه اقول يريد ان السالبة الكلية المطلقة
عامة كانت او خاصة لا عكس الا اذا كانت بحسب الحلس المذكور من وسن ذلك بان الشئ
الذي لخاصة معاقبة وقد سلب عنها الاطلاق ذ يمتنع سلبه عنها دائن الاعكاس لا يطرد في
جميع المواد وهذا هو المراد من قولنا لا عكس وذكر العامة الشارح ان بعض الاقراص
العامة انما كذلك بالنسبة الى بعض الناس لا مطلقا وفي التخصيص بالى خص اقول
ولعل الشيخ انما خص البيان بالى خص لكونها اوضح وان كان الموضوع على العامة الذي هو
المقابل للعكس للمطلوب انما يكون كذلك اذا وضع العدم جزءا والا سماع عن التجوز على العدول
المصادر من اوضح منه في المعاندين قوله والحق ان يكون عكسها الملزم الا ان يوجد
المطلقة على انها لو صحت من ذلك الحق كيف من ان يكون ما اذا لم يبق الا شئ من
حدت سلم ان صدق ليس ولا شئ من حد المطلقة والا صدق بعضها وهو ان بعض حد
المطلقة ملتفت ذلك البعض شيئا بعينه ولكن قد يكون ج بعضها حدت معا فيكون شئ مما
هو حد هو حدت وذلك الشئ هو حد المفروض لان العكس لجزوي الموجب ايضا ما لم يعلم بعد ان العكاس
الجزوي الموجب بعد كما قلنا لا شئ مما هو حدت هذا ما ال اقول هذا التجوز بعد ان ورد
في العلوم الاول وانما عرض بعض المطلعين عليها اولا انما مبنية على بيان انعكاس الموجبة الجزوية
بل انما سبب الاعراض كاد كره الشيخ ولو كان بناؤها انعكاس الموجبة الجزوية لكان ذلك السا
في موضعه الاعراض لان البناء على انعكاس السالبة الكلية لما كان بديهيا بل كان سؤال بعض غير
صروري والملف ولن كان موضحا ذكره في القياسات الشرطية فهو قياس من سنبيه انما
ذكره هو بدل عن الباقي في ذلك الموضع لكونه احد مكملا لا نواع لا انها محتاجة الى بيان اورد هناك
وحمل على الاعراض انه مبني على القياس من الشكل الثالث هكذا حدت وهو حدت بعض
حدت والحق انه ليس كذلك لان الحدود ليست مبنية انه ولا بعضها محمولا على بعض الصور
ليبنى قياس فضلا عن ان يكون من الشكل الثالث بل معناه ان الشئ الذي يوصف بحدت

الى براد فه

نعنيه

نعنيه من ذهننا ونفهم منه هو الذي حمل عليه حد ولزم منه ان يكون الشئ الذي يحمل عليه حد بعض
حدت يكون بعض ما هو حدت فليس هذا الا نقض قال موضوع ومحمول الغرض من العنبه
والقياس يبتدئ من هذا لعلم ان ما نفهمه الشئ لا نفيد شيئا لذ يجال هذا التجوز في النسخ
بين انما الحق في بيان انعكاس المطلقات المذكورة لم يحم في حال انعكاس المطلقات عند
احد من المحلسن قوله واما الجواب عنها وبيان ان هذا ليس بمحال اذ احد السلب مطلقا
لا يحتاج الى العلم والحفظ وقد علمت انهما في المطلقة يصدقان كاذبين فيصدق سلب الفعل
بالفعل السلب المطلق عن كل واحد واحد من الناس فانا به قال بعضهم اقول
مسدل عدم اى احدهما ان الخلف يلزم لو كان بعض حدت يناقض لا شئ من حدت المطلقتين
كلتيهما وانما تتعانقان على الصدق فانا نقول انه مجال عن كل الحق ليس بمحال بل ممكن ويمثل بالانسان
والضاحك حيث يقال كل انسان ليس بضاحك مطلقا ويذكر انها عكس الى قولنا كل ضاحك ليس بانسان
وانا نعلم بطلان كل انسان ليس بضاحك مطلقا لانا نعلم بالحس ان كل ضاحك انسان
ممنوع بعض ما هو ضاحك انسان وانا نعلم بالحس ان بعض الانسان ضاحك بالفعل اى انما يلزم لو كان هذا
ممنوع بعض ما هو ضاحك انسان ليس بضاحك كل لكنا نصدق ان معنا قائلا بالفعل اى عن لازم بدون
الف للحكم العامل ابو نصر الفارابي فيما نقل من قولنا بعض حدت ليس بحدت وبعض العكس المطلوب بقوله
لا شئ من حدت الاصل الذي هو عكسه فانع بعض حدت ليس بحدت هذا خلف وليس بحق انه
انما يتم هذا المطلوب الا اذا كانت السالبة بعض حدت ليس بحدت عنوانها كون حدت بحيث يكون كاذبا
الخلف قوله الا ترى انها يكون صادقة وذلك لان الموضوع حدت قد يمكن ان يكون واقعا وصفة يكون حدت
مساويا عنه بالاطلاق فانا نقول كل نام منسبط مطلقا ونقول لا شئ من المنسبط بنام مادام
منسبطا وهذان شيئان قولنا لا شئ من النامي بنام وهو بعض حد الحالف عند فرض هذا
الموضع بعد ان علم ان الصغرى بالمطلقة الوصفية والكبرى العرفية السالبة مع سالبة وصفية
قوله واما على الوجه الثاني من الاطلاق فان السالبة تعكس على
نفسها مدة الحق بعينها انما على الوجه الاول منها فغير ان نقول قولنا لا شئ من حدت
مادام حدت ولكن شئ ما عاما عكس الى قولنا لا شئ من حدت مادام حدت والا نقض بحدت
وبالاعراض بعض حدت وقد كان لا شئ من حدت مادام حدت هذا خلف اقول ان
التعين بعضيا ان يكون بعض لا شئ من حدت مادام حدت هو بعض حدت بالاطلاق العام الوصفي
كما ذكرنا وانما يكون عكسه وهو بعض حدت بعضا لقولنا لا شئ من حدت مادام حدت اذا كان ذلك
العكس ايضا مطلقا كما هو وصفيه لانه ان كان مطلقا بحسب الذات امكن اجتماعها مع لا شئ من
حدت مادام حدت على الصدق كما مر من الحق بينهم على انعكاس الموجبة الجزوية
كلتيهما والاعراض لا تعدا لا ترى انعكاس المطلق لها انما يكون العكس ايضا وصفيه محتاج
الى بيان ثم نقيضه بان نقول انا اذا قلنا بعض حدت بالاطلاق الوصفي كان معناه ان شيئا ما
موصوف بانه حدت وذلك الشئ ما دام موصوفا بانه حدت موصوف بحدت فيكون بعض
الوقت يكون موصوفا بانه حدت وما دام في بعض ما يوصف بانه حدت موصوف بحدت في بعض اوقات اتصافه

بت وصدقه بالجزء اما اذا كان الحرفي وجوديا فانه ينعكس جائيا وقد اختلف في عكسه فقول
الشيخ يوهم انه يقول بانه ينعكس عرفيا عاما لانه قال في الشفا عكسه يجوز ان يكون كالاصل وهذا
يدل على انه يجوز ان يكون ايضا خلاف الاصل اعني يكون ضروريا ونقل هذا المذهب والبيان بطريق
الخلف عن الامام بعيد عن بعيد قوله القاضي السابق صاحب البصاير انه يجب ان يكون كالاصل
بانه لو كان دائما او ضروريا لكان عكس العكس الذي هو كالاصل ايضا دائما او ضروريا وهو باطل
على انهم اهد لحلف وقال من تاخر عنه زمانا انا نقول لا شي من الكاتب بساكن لا دائما بل ما دام
كاتبا والعرفي عكسه لا شي من الساكن بكاتب لا دائما لان بعض الساكن ليس بساكن ما دام ساكنا
فلاجل ذلك كان العكس عرفيا عاما لا للضرورة او الدوام وما ... هذا الحق
العام يجب ان يكون البعض منه عرفيا خاصا اللا بلزم ما اورد صاحب المصابيح قوله في
موضع ان هذا العكس لا كسط الكلية والجزئية مما لم كسط احدهما وصدق الكلية وصدقه بعينه والجزئية
عامة فاما الجزئية وصدقه نصدق في الكلية جزئية اما الانعكاس فلان الاصل بعض ... لعجاج
... ويلزم على ذلك ان الموصوف بت حال اتصافه لا يكون موصوفا بها واما انحطاط
الجزء في البعض فلان الاصل البعض بان يكون ذات ج وكلما اتصف به والا لكان لا اتصافها
بت ايضا دائما وكان لا دائما هذا خلف واما قوله بعض بت ليس ج ... الا يكان
بت دائم السلب عنها وكان لا دائما هذا خلف لتلك الذات عند اتصافها ... ان يوصف ج
لا دائما ولكن ما دامت موصوفة بت وهو المطلوب واما اتصافه بالعموم فلان بت لما امكن ان يكون
محمولا ... على الذات الموصوفة ج احتمل ان يكون اعم منها فيكون شي مما يوصف بت
ولا يحمل عليه تلك الذات اصلا والحق انه يكون تلك الذات ضرورية السلب عن ذلك الشي فلاجل ذلك
لا يصح ان يسلب ج عن كل ما يوصف بت بالوجود بل عن بعضه كما علمت كله مما يشتمل الوجود
والضروري وهو العرفي العام واعلم ان العرفي العام يصدق مع احتمالات كثيرة كان يكون الجهة
ضرورية في الكل او دائمة في الكل او يكون عرفيا في الكل او ضرورية في البعض ودائمة في البعض او
ضرورية في البعض ووجودية في البعض او دائمة في البعض ووجودية في البعض او ضرورية ودائمة
ووجودية ... الاحتمالات فهذا العرفي العام يصدق على ... الاحتمالات ... ان يكون ... في
الكل ... البعض والاصدق مع ... واما على الوجه الثاني من الوجهين ...
ان يقول ... لا شي ... بالزمان المطلق بت ... الزمان ينعكس الى قولنا لا شي من ... في
ذلك الزمان لا ان يشترط بت ان يكون موجودا في ذلك الزمان فانه لو لا يكون لا شي مما يوصف به
بوجود ... كما ذكرنا ... حكم العكس ... ذلك الزمان
... انه لو لم يكن ... لكان بعض بت في ذلك الزمان ... يكون بعض بت في
ذلك الزمان وقد كان لا شي ... في ذلك الزمان بت هذا خلف ... الكلام على ما هو المطلق
هذا الوجه ... قوله واما الحجة التي هي من طريق المباينة التي
استعملها المعلم الاول فلا كما حاج الى ان نذكرها فانها ... عالم ... وقد ...

جالها

جالها بكتاب الشفاء الحجة المجهولة وهي التي اشرنا اليها انما تصحب بعد الاعتراض على الحكم الاولى ...
استعملنا ... الى ... ولو تصدق ... قالوا لا مباين لب وما بين المباين ... انه مباين
له فلا شي من بت واستدل الفاضل الشارح على هذه الالفاظ بان ... مباين المباين هو الشي
نفسه ... ان يكون مباينا وذلك ... اذ اجعل المباين لب هو ج فالمباين له ... يكون
غيره ... المباين المضاف بفتح الباء على انه اسم المفعول والمضاف اليه بكسر الباء
على انه اسم الفاعل ... الفاضل الشارح ... عليهم ... وجه ...
هذه الحجة ما ذكره الشيخ في الشفاء ... المباينة ... الاشتراك ... كالتي بالمكان والتي
بالحد والتي بالسلب والمراد هنا ... السلب ... لب ... فلا يسلب عنه
ت ... المباين ... ما سلب عنه شي ... ان يكون ... عن كل الشي وهذا هو المطلوب
... قوله واما الكلية الموجبة فانها لا يجب ان ينعكس كلية لانه ربما كان المحمول اعم
من الموضوع ... ان ينعكس مطلقة ... فانه ... كان المحمول ... للموضوع
والموضوع ... مثل ... لكن ... الانسان ... لكن ... ذلك
له الحيوان ... بل انما ينعكس المطلقة مطلقة عامة
على الضرورة ... الموجبة ... عكسها ... ان كل ... كان ... ان يكون
مشاء ... في ذلك الحيوان ... والكلية الموجبة ينعكس مثل نفسها
وا قوله الكلية الموجبة من المطلقات تنعكس كلية لاحتمال ان يكون المحمول اعم من الموضوع مطلقة
... الضرورة لاحتمال ان يكون الموضوع ضروريا للمحمول سواء كان المحمول ضروريا له او غير ضروري
بل ينعكس جزئية ... مطلقة عامة لان موضوع الموجبة انما يكون ... الوجه المذكور الا
المطلق ... المحمول ... الموضوع ... العكس ... المحمول بصير
... المحمول ... العكس ... الجهة ... يتصف
الموضوع ... للعكس ... العكس ايضا مطلقة ...
... الشارح ... العكس ... العكس ... الضرورة ...
بيانه قوله فان كان الكلي والجزئي من الموجبات من المطلقات التي لها ... بعض بت
على انها ينعكس جزئية من طريق انه ان لم يكن ... البعض ... فلا شي من ج بت
قيل هذا القيد ... قال صاحب البصاير ... المطلقات التي
لها ... بعض ... الى ان ... المطلقات الموجبة ينعكس الى المطلقة العامة الجزئية الموجبة
والا ... وهو السالبة الدائمة الكلية ... الا ... هذه الا ...
فائدة هذا ... السالبة الدائمة ... الموجبة الجزئية المطلقة ...
... انه يمكن ان ... الموجبة ... الا ... يكون ... قوله
... فائدة هذا القيد ان الشيخ لم ... المطلقات ... السالبة الدائمة الذي لم
... العكس ... صحة ما لم

ذاته كلية وكان عينه انما تطابق السالبة العرفية على ما ذهب اليه فرفريوس السافسطي وقد بين ان السالبة العرفية عكس كنسها اذا كان بكلية ضدا او نقيضا للاصل بحسب ما ذهب اليه ولم تكن الكلام مبنيا على ما تقوم واعلم ان الخلاف انما يفيد العلم بحهة العكس على المعنى لانه مبنى على نفي المطلوب للمعنى فكيف يعتد بمعنى للمطلوب لم يعتد العلم بما يصدق فيه العكس من لوازمه وان اعم منه واعتبر هذا الخلاف فانه يطرد مع وجود الامكان العام للعكس اطراد مع الاطلاق

قوله المطلقات العرفية عكس مطلقة عامية وصفة ما مر والعرفية الوجودية عكس وجوديه كعكسها وذلك لانا اذا اخذنا كل ج ت لا دائما بالفعل ولم نحكم بان كل ما هو ب ج فهو ت لا دائما ودلك لان دوام الاتصاف ج للمستلزم لثبوت ب ج بعض ج ودوام الاتصاف ت هذا ج لم يستلزم ثبوت ب الذي هو ج دائما بل بعض ج او آن ما فانه ت فالعكس مطلق بحسب الوصف ووجودي بحسب الذات وهذه فائدة لا بعض لها الخلاف ابتدا بل انما بعضها الكلية فلذلك لم يتنبه لها المعدودون على الخلاف وانما عد المنبه وقد يمكن ان يمنع الخلاف قوله وان الحق وجوده السالبة ملا عكس لها فانه يمكن ان لا يكون كل ج ت ثم يكون كل ت ليس كل ت مثل ان الحق هو انه ليس بعض الناس بضاحك بالفعل وليس يمكن ان لا يكون شيء ما هو ضاحك بالفعل انسانا قد دان السالبة الوجودية المطلقة انما يكون صادقة وعكسها انما يصدق موجبة كلية ضرورية لا سالبة جزئية ودليل صدق قولنا ليس بعض الناس ضاحكا ما صدق قولنا كل ضاحك بالضرورة انسان وامتناع ان يصدق معه بعض الذي هو السالبة الجزئية فاذن عكسها موجبة وقد ذكر ابن السمح المفصل بين ج وعنده ان السالبة الجزئية اذا كان عكسها وجوديا فانما عكس كنسها وذلك لانا اذا قلنا ليس بعض ت ما دام ت لا دائما ضاحكا ما فانه شيء ما بعض ت الذي هو ب ج وقتين مختلفين فاذن بعض ت هذا دام موجودا ت لا دائما انسان الى عكس الضروريات وانما السالبة الكلية الضرورية فانما عكس مثل عينها فانه اذا كان ما لا شيء من ج ت متساويه عن كل ج ت ممكن ان يوجد بعض ت وفرض ذلك لعكس ذلك وكان بعض ت على بعض ما لا طلاق الذي هو عم الضروريات وغيره وهذا لا يصدق البتة مع السلب الضروري بل يصدق معه محال فما ادى اليه محال وكذلك ان سلم كل ما لا شيء من بعض ج بعض ت ما هو ج قد عادت اداة السالب للخلاف بعينه لبعض المطلوب وكان موجبة جزئية ممكنة عامة وهي

معنى قوله لم يمكن ان يوجد بعض ت ج وكان العكس انما سلم ان بعد فلم يتم الكلام عليها بل فرضها مطلقة وهو معنى قوله وفرض ذلك قائما كان ذلك لان هذا الممكن هو ما لا يلزم عن فرضه وجوده محال وهو عكس المطلقة على ما بينا من قبل فانعكست مطلقة عامة ما بقي الاصل بحسب الكمية والكيف وبقضاء ما حسب لجميع ما يلزم بينها من الممكنات العامة ما انتفى الاصل مطلقا ولم يتم الخلاف وهو معنى قوله بل يصدق معه محال ثم رجع الى المطلوب وقال فلم يكن فرضه ممكنا بمكن لانه افضى الى محال والموصل الى المحال محال وهو المراد من قوله فما افضى اليه محال وقدم كلامه على انه وكان ان عاد الى الكلام على الموجبة الجزئية انما تتأتى بالافتراض ليلا يذهب الوهم الى

بعينها قوله والكلية الموجبة الضرورية عكس على بعضها جزئية موجبة لما بين من حكم المطلق العام لكن لا يجب ان عكس ضروريه فانه يمكن ان يكون عكس الضروريين كما انه يمكن ان يكون ج ت ما لعدم ضرورة ما لا انسان ما ت ما لا انسان ما غير ضروري لزم ت ما لا انسان ما ج ما لا شيء غير ضروري من ما لا شيء فيه بالضرورة بعكسها اذ ربما كان ما لا عم والموجبة الجزئية الضرورية عكس نفسها جزئية ضرورية على ذلك القياس الحق انها عكس جزئية موجبة مطلقة عامة مثل ما مر من المطلقات وبعض المحققين ذهبوا الى انها عكس كعكسها ضرورية والشيخ اراد ان يرد عليهم فاشار اولا الى انها عكس جزئية موجبة مثل ما مر في المطلقات ثم اشتغل بالرد عليهم ولا يجب ان عكس ضروريه وبينه مثال لا انسان ما ت ما لعدم ما ج ما لا شيء من ما لا ت ما لا انسان ما ج ما لا انسان ما ت وهما منهم يعلمون ذلك العكس انما ان يكون ضروريا كالاصل او لا يكون ما ان كان فهو المطلوب وان لم يكن عكس العكس وهو القضية الاولى ان عكس عكسه وهو الضروري لا ان الضروري لما انعكس الى غير ضروري غير الضروري اول ان عكس عكسه وهو غير الضروري بضد الاصل فرد الجميع وذلك خلف وهذا غير صحيح لانه مبني على ان عكس غير الضروري غير ضروري وهو ليس بحق بل الضروري وغير الضروري عكسه الى كل واحد منهما ربما صح الشيخ الى المتناج المطلوب الذي هو ابطال مذهبهم بعلل عكسها اذ لا يمكن الاعم الشامل للضروري واللاضروري قائما مال ذلك لان المطلوب لما كان هو الذي علم من زعمهم انه ضروري وكان البرهان عليه انه يمكن ان يكون ما ليس غير ضروري وبعض المواد ما لو فرض ان يوجد في السمع ما يشملهما معا لاما يثبت برهان لجواز ان لو كان ما لا انه الاطلاق الاعم لكان السمع عرفا اقتضاه برهانه وليس قوله انه الامكان الاعم بمناف لكنه اخص منه وفرض كونه اعم مما صرح به في سائر كتبه وما مستكن في الفاضل الشارح الاحتمال كون العكس ممكنا وهو فرضه ان العكس قد يكون ممكنا لا محال في الوجود كالوفرض ان لا انسان لا ضاحك ما فرضه وجوده ضعيف وذلك لانه مناف للاصل فان الاصل يقتضي سوق الكلام الذي ما ثبت له لا انسانيته بالضرورة ما ان الكلام ثابتا لا يكون انسانا وما شاء الله ان انسان ممن انه جاهل اصلا ما هو الانسان قوله والسالبة الوجودية الضرورية لا عكس لها على ما علمت ومثالها بالضرورة كل حيوان انسان ثم كل انسان حيوان ليس بكل انسان حيوان وذلك ظاهر اشاء الى عكس الممكنات كما انا الغضا ما الممكنة ليس بعكس لها عكس في السلب فانه ليس لقائل ان يمنع ما لا يمكن ان يكون لا شيء من الناس بكتب بحسبان يمكن ولا يمتنع ان لا يكون احد من يكتب انسانا او بعض من يكتب انسانا وكذلك هذا المثال سند لجواز ان الممكن بمعنى ما لا يلزم عن فرضه محال قد كفانا ان سنع عن شيء وذلك الشيء لا يكون ان سنع عنه لانه موصوف بما لا يلزم عن الذي لا بعض له فانعكس عكسا لكن ليس بحسب ان يكون في الممكن بحسب مثل نفسه ولا يسمع الذي يقول ان الشيء اذا كان ممكنا غير ضروري ولم يوصف بكون كذلك لم نأمل المحرك الا الا كيف هو من الممكنات لكون الحيوان الضروري لم لا يضاف الى الكلمات عقوم عنه بل كل اضاف لا امكان عكس في الامكان الاعم فانه اذا كان كل ج ت او بعض ج ت بالامكان بعض ت ج بالامكان الاعم ولا اعلم ليس يمكن ان

يكون شئ من ستة ضالضرورة عمل ما علمت لا شئ من ستة ضالضرورة لا شئ من ستة هذا حلف
وربما قال قايل منا بالكم لا نعكس السالبة الممكنة الخاصة وقوعا موجبة معلول ان السبب في
ذلك انها اعني الموجبة اذا عكست الى الموجبة من بابة الامكان العام ملا كما مر الكنها اذا كانت بلزم
عكسها من الممكن العام لا الممكن ان يعلم مما مر الآيات الى السلب عود الكذب في العكس لكن ذلك ممنوع
لم لجب وقوم يردون للسلب الحرون بالممكن عكسا سيتي العكاس الموجبة الحرون الذين ذهبوا
تجسيما منهم ان ذلك يكون خاصا ايضا ويعود الى السلب وطنهم باطل ودقيقة ما سمعته من
هذا الميال قولنا ممكن ان يكون بعض الناس ليس بعض الحيوان لا يعقل بمكن ان يكون بعض ما هو بعض الحيوان
ليس بانسان وهو سالبة لا يلتفت الى كلام قوم فيه ثم ردّ بعض فحول المتأخرين فقال ان الممكن
العام ينعكس كنفسه وهو ظاهر اذا كان ضروريا فان الضروري العام من جهة ما هو دائم من جهة ما هو
دائم من جهة ما هو دائم ممكن ان يكون ضروريا لان ضروريته ليست الا من جهة ما هو دائم من جهة ما هو
ضروري ثم ذلك الجهة مما يتسامح عليه بانه ضروري لما او لا ملان قولنا من جهة ما هو دائم لم يقيد
المحمول من الاصل بل العكس جميعا وكان يجب ان يجعل جزء من الموضوع فالعكس بعض الحيوان
بعض ما هو دائم من جهة ما هو دائم ممكن ان يكون ضروريا وحينئذ يكون كذبه ظاهرا لان الدائم من جهة
ما هو دائم لا يكون ضروريا ولا شيئا اخر غير الدائم فانا نبين ملان هذا الميال فان كان ضروريا لم يفد
المطلوب لان العكاس للعضيه ممكن وان لا بعض لا عكاسها مطلقا بل عدم انعكاسها في مادة
بعض عدم انعكاسها مطلقا وقولنا قابل ما بالكم لا تعكسون السالبة الممكنة بل ذهب
اساتذة الى ذهب بعض المتاخرين وانتم حكموا بان الكلية منها تعكس جزئية لانها في ضمن
منعكسة موجبة ممكنة جزئية وانا فاحكما منا لا نعكس الى ذلك لان العكس يجب ان يكون بشرائط
تنا والكيف على ما وقع عليه اصطلاح ولعل الاياس ما عكاسيه انما ذهبوا الى ذلك لظنهم ان
عكسها موجبة ممكنة عرفية وقد غلطوا فيه لان الموجبة الممكنة لي تنعكس كذلك جاز نعم
بل عامة ليست موجبتها عرفية ممكنة وقولنا بدخول للسلب الحرون بالممكن العام عكسه
اساتذة ايضا الى بعض مذاهبهم وباقي الفصل عن شرح النهج الساوس

ثم شرع في بيان ما يكون به اقول
لما فرغ عن بيان الاحوال الصورية للقضايا شرع في بيان احوالها المادية وانما فسر كان في قوله
الفتح عنها من حيث يحكم بالقضايا المعتبرة عند القوم عوالفتح عن صور الاقوال المنتجة من القضايا
وموادها وهو اما من جهة تصديق بعضها او بعض اجزائها او من جهة ما يحيل
ما ان يحيل الشبه المصدق من حيث انه ايضا اقناعي للنفس بحكمه القضية قوله اعني
القضايا المستعملة فيما من الاقيسة وغيرها من مجموعها اربعة مسلمات ومظنونات ومخيلات
ومشهورات اقول يعني بكون من الاقيسة ما يستعمل لاستنباط الحق والتمثيلات
ومواد البرهان لقضايا ما ان بعض تصديقها اما ان تأثر عن التصديق او لا بعض احدهما والاول اما
ان يعين تصديقه لجانبها او غير جازم والجازم اما ان يكون لسبب ما فالسبب السبب وما يكون لسبب
هو

هو المسلمات وما يكون لمناسبة السبب هو المشبهات بغيرها وغير الجازم هو المظنونات وما يعمها
المشهورات من باب الدليل والمظنونات من وجه ما بعض تاثر غير التصديق هو المخيلات وما لا بعض
تصديقها ولا تاثر الا يستعمل لغرض الغايتين قوله فالمسلمات اما معتقدات فانا ما حقوه ايها م
وذلك لان السبب لما ان يكون مؤثرا لما نفس للصديق او من خارج فوصف المعتقدات اصنافها بلتيه
الواجب قولها والمشهورات والوهميات وذلك لان الحكم اما ان يعترف فيه المطابقة للخارج او لا يعترف فان
اعتبر وكان مطابقا فطما هو الواجب قولها والا هو الوهميات وان لم يعتبر هو المشهور لتقوله
ما الواجب قولها اولية ومشاهدات وتجربيات وما يعمها من بقية سائر الموارد وقصارا تجاسها
معا وذلك لان العقل اما ان لا يحاج فيه الى شئ غير تصور طرفي الحكم او يحاج والاول هو الاولية
والثاني لا يخلو اما ان يحاج الى ما ينضم اليه ويعينه على الحكم او ينضم الى المحكوم عليه او اليهما معا والاول
هو المشاهدات والثاني لا يخلو اما ان يكون تحصيل ذلك الشئ بالاكتساب او لا يكون وما بالاكتساب
اما ان يكون بالسهولة او لا بالسهولة وما اول هو الحدسيات والثاني ليس من المباحث بل هو العلوم من
المكتسبة وما ليس بالاكتساب منها القضايا التي قياساتها معها وما يحاج فيه الى كلها ما فانا ان يكون
من شانه ان يحصل بالاجتماع وهو المتواترات وانا ان لا يكون وهو المجربات فهذه بتمامها اقسام
وظاهر كلام الشيخ يعطي ان جعلها اربعة اقسام لصدقها الا يحاج فيه العقل الى شئ غير تصور
طرفي الحكم وهو الاولية وما يفتقر فيه الى الحواس وهو المشاهدات والمجربات وما يحاج فيه
ان عبر تصور الطرفين وهو ما ضمن وهو الحدسيات وما يعمها من الحدسيات والمتواترات وانا
ظاهر غير مكتسب وهو القضايا التي قياساتها معها وانا الظاهر المكتسب فليس يقع في المباحث
واعلم ان هذه التقسيمات ليست بذاتية فان الاقسام قد تتداخل باعتبارات كما سيجئ بيانه ولذلك
جعلها الشيخ اصنافا لا انواعا قوله فلنذكر اشرح في ايجاب قولها وانواعها من
هذا الفصل فاما الاولية من هذه القضايا التي يوصف القول الصحيح بانها ولغيرها لا لسبب
لما يرجع منه بانه كلما وقع للقول الصور وحدودها ما لكنه وقع له التصديق ولا يكون التصديق فيه
موقوفا لا على وقوع التصور وانتظام التركيب لم يرد هذا ما هو جعل للكل لانه واضح تصور الحدود
ومنه ما ناقض وانما قلنا التأمل لحضار تصور حدودها لانه اذا لبس التصور البس التصديق بعدا
التفتم لا سوء عن الاذهان المشغولة بامور من التصور اقول الحكم الذي يدل عليه هو انما
يجب اذا امتنع عليه ولا يجب بدون ذلك والحكم اليقيني هو الواجب عن بقيته الذي لا سبب هو الدرك
بحسب هو لنفسه الحكم بمعرفة علته هو يقيني وما لا تعرف علته فليس يقيني سواء كان له علة او لم يكن
قابلا بل يكون من اجزاء القضية ويكون شاهدا عنها والاول هو الحكم الاولي الذي يوصف
العقل الصحيح فليس تصور اجزاء القضية السوء طابع ما كان اجزاء القضية جليه التصور جليه
الارتباط حضورا واضحا للكل وان لم كن كذلك هو واضح لم يكون جليه عنده غير واضح لغيره واذا تبين
العقل الحكم الاولي فقد تصور اجزاء هو انما القضايا الغريزية كما يكون للصبيان والبله وانما
لم يفيض للعقل ما العقايد المضادة للاولية لا يكون لغير المعوام والجهال قوله وانما

المشاهدات وكالمحسوسات وهي القضايا التي انما يستعد القدس بها من الحس مثل حكمنا ان ههنا
الشمس وكوننا مضيئة وحكمنا بان النار حارة وكقضايا من هذا القبيل بهذه المشاهدة فقوى غير الحس
بان لنا ههنا وان لنا خوفا وان لنا غضبا وان لنا شهوة بهذا وما اشبهه وانما قوله [illegible]
احدها ما يجذبه كواسبنا الظاهرة كالحكم بان النار حارة والثاني ما يجذبه كواسبنا الباطنة وهو القضايا
الانسانية بمشاهدة قوى غير الحس الظاهرة والمالكة ما يجذبه نفوسنا لا بالانها قوى كشعورنا بذواتنا
وبافعالنا وذواتنا والاحكام المسببة جميعا منه فان الحس لا يفيد الا ان هذه النار حارة واما الحكم بان كل
نار حارة فحكم عقلي لمعنى المعلول والاحتياج من كون ذلك الحكم والوقوف على علته وهو كرر محرك
المحراب من وجه [illegible] فان المحراب هو قضايا ان الكلام منع مشاهدات بسيطة بكثرة بعضها
بعض فيما كذا منها عقدة قوى لانشك فيه ولبس على المبطل ان يطلب السبب في ذلك فان السبب
وجوب وجوبا او حسنه الجزء قضاء حروبا او قضاء الكتابا او لا ذلك من قضايا سيئة حقيقية
على ما لها المشاهدات وهذا مثل حكمنا بان الضرب المشبع هو لما سعد الجزء [illegible] اذا امتنت النفس
كون الشيء بالاضافة بمضاف الى حال الجسم سعد الجزء [illegible] المحراب عماج الى
امرين احدهما المشاهدة المكررة والثاني القياس الحق وذلك القياس هو ان نعلم ان الوقوع المكرر
على نمط واحد لا يكون اتفاقيا فاذن هو انما يستند الى سبب يعلم من ذلك ان هناك سببا وان لم
يعرف ماهيته ذلك السبب وكلما علم حصول السبب حكم بوجود المسبب مطردا وذلك بان العلم
بنسبة السبب فان لم يعرف ماهية كنوع العلم بوجود المسبب والفرق من الجهتين ما استقبا
ان الجهة معاندة هذا القياس والاستقراء الا ان نعلم ان الجهة دوما يكون كليا وذلك عندما يكون كرار
الوقوع تحت الاحتمال مع اللاوقوع ودوما يكون اكثريا وذلك عندما يرجح طرف الوقوع مع تجويز اللاوقوع
ودوما يكون حكم واحد محربا للنفس عند تكرر قاهر محرب انفعالا عند ذلك وذلك كما ان
المحرب للمتكلم الذي لم يتوال الجهة وهو [illegible] وليس على المبطل ان يطلب الاستقراء في ذلك فان
وجوده انما دل على الغالب في الاطراد فكيف لمن له ان يساوي المسببات الى اسبابها فالمحرب عند المطلع من
البالين وعند الطبيب ليس من البالين من هو مضاف الى حال الهيئة سعد الجزء المشاهدة
اذا كررت مقرونة بشيء ما من الوقوع في زمان بعينه او مكان بعينه او على وجه معين او مع الغير فالحكم
الكلي انما يحصل بعد اسكال الجزئيات والشرائط والاحصار مطلقا عما شاهدناه ذلك كمن شاهد ان كل
مولود ذي ذنب هو اسود وعلم ان حكم ذلك ليس لان حكم ان كل مولود ايما كان هو اسود وسبق
ان عنف من القاء الثاني وهو ما تعاونهما المحرض لما لم يحط فالحاصل ان الجهة سعد الحكم
الكلي معتمدا والعقل المجرد هو الذي يعطيه مطلقا لان الحس هو الذي يعطي جزويا [illegible] وهذا
محرر محرب المحراب الحدسيات وهو قضايا معتمدا لكي مشاهدين من الحس تورث ظنا قال وما الشك
واذ فمن الذهن فلوان جاحدا جحد ذلك لانه لم يتوال لاعتبار الموجب لهو ذلك لحدس او على سبيل
التذكر لم يتأت ان يحقق له ما تحقق عند الجاحد من مثل قضاء ان هو الخمر الشمس لحيات يسكن
النور فيه وبها انما هو قياسية بعض هذه المناسبة للمحراب [illegible] من جاره محرب المحراب

ما الامرين المذكورين ما هي لكرار المشاهدة ومعاونة القياس الا ان السبب في المحراب معلوم السببية
عند معلوم الماهية وفي الحدسيات نعلم ان الجزء ما اعتاد وقوف عليه بالحدس لا الفكر فان المعلوم بالفكر
هو العلم المطرد وليس من المعلوم بالحدس في الغالب وكما كان السبب
عند معلوم في المحراب الامر جهة السببية فقط كان القياس جامعا المعاون لجمع المحراب ما شاء وبعدا والحدسيات
المحدسيات لا يكون كذلك ما اجتمع لجهة حتى اصلاق العيب فما هما ما والحدسيات انما كملف
بالقياس الى ما شيء من المحراب ولا يمكن ما شيء من الغير الحاجبين ولذلك تعدى المبالين [illegible]
وكذلك القضايا التواترية وهي التي يسكن النفس بها بسكون ما يزول معه الشك لكثرة الشهادات ان مع
امكان بحسب زوال الريبة عن وقوع ذلك الشهادات على مستقل بالعادات والتواطؤ وهذا مستند
اعدادا ما يوجد ممكنة موجودة في الموسرين [illegible] مدرسين وعن بما ومن حاول ان يحصر هذه الشهادات في
مبلغ عدد وقعد اجال فان ذلك ليس مضبوطا بعدد موتر العقلان والزمان فيه وانما المرجوع منه الى مبلغ
يقع معه السكون والمنتفي هو الذي منعوا في الشهادات لانه عدد الشهادات وهذا ايضا لا يمكن ان يقنع
جاحدها او يسكت بكلام [illegible] الشهادات لا يكون قوله ورد ويكون كالاقرار في الرجوع عنه
الحصول السكون وزوال الريبة لما يقوى بعض هو اطاة الشهداء وامتناع اجماعهم على الكذب
وبعض الظاهرية من بعض نفاة الحديث ذهبوا الى انه يحصل بشهادة الاربعين من العدالة وقد اشبع عليهم والعلم
ان المتواتران اصاف شهادة على انكار وقياس ذلك ان الذي يدل بالتواتر هو علم حروف من شهادة ان
بحصار العباس وذلك لا يعرف التواتر انما يستند الى الماهية وحكم المتواتران حكم المحسوسات
ولذلك لا يقع في العلوم بالذات [illegible] ولما القضايا التي معها ما شاهدها ما يصادف
شهادة جدير وسطا لكن ذكر الوسط ليس مما يغرب عن الذهن فيخرج عنه الذهن الى طلب بل كالاضطرار
الظاهر عند الوسط بالبال مثل قضايا ان الاثنين نصف الاربعة فقد استقضينا القول في تعديد
اصناف القضايا الواجبة ونحن الان في عداد المعتقدات من جملة المسلمات [illegible] من تسمين
فطرة العباسات والعباس وهو الاتيان بنصف الاربعة ان العاشر عدد وقد استتم الاربعة الاول
ما يساويه وكل ما ينقسم عدد اليه والى ما يساويه فهو نصف ذلك العدد [illegible] واما المشهورات من
الجملة فهي القضايا من الاولية كذلك حاكي بقوله لا لاجل شيء هو اجب فقولها بل لاجل شيء هو مما
ساوعنا للاراء المسماة بالجدل وانما خصصناها باسم المشهورة اذ لا يدل لها سوا الشهرة وهي اراء
لو خلى الانسان وعقله المجرد وسمته وجبه والهروب بقوا يضايا ها وكاعتراف بها وكم يميل
الاستقباء طبيعة الغريزي الحكم الكذب بالجزاف ولم استدع اليها ما في طبيعة الانسان من الرحمة والحياء
والانفة وليجبه وغيرها لكن بعض هذه الانسان طارئة عقليا او وهمية او حسية مثل حكمنا بان سلب مال
ما الانسان قبيح وان الكذب قبيح لا سيما ان يقوم عليه بعض هذه الفضائل فما سبق الى وهم كثير
من الناس وان صرف كثيرا منهم عنه الشرع من قبح وذبح المتواترات انتاعا لما فرغ به من
الوقت فمن يكون هو نزعه كذلك هم اكثر الناس وليس شيء فرغ منه وجبه العقل السليم ولو توهم الانسان
نفسه وانه خلق فجاء العقل ولم يسمع اذا ولم يطع انفعالا نفسانيا او خلقيا لم يقض في امثال

معلق

هذه القضايا شئ بل لمكنه ان يعلم ما هو موقوف عليها وليس كذلك في كل حال فضاء بان الكل اعظم من الجزء
وهذه المشهورات وربما كونها صادقة وربما كاذبة واذا كانت صادقة لم تكن بينة بنفسها
او لم يكن منه الصدق عند العقل الاول مباشرة بان كانت محمولة عليه فانها الصادق عند الكل كذب
غير الشنيع وربما شنع حتى ربما جحد كذب المشهورات لما بين الوجدان وقد تضاد المشهورات
وما يطابق عليها الشرايع الالهية وان خلقنا لك العالمان ولعالم السفليان وهي لما بحسب
الاطلاق لما بحسب اصل صناعة وربما كان المعين في الواجب قبولها كونها مطابقة لما عليه الجل
فالمعتبر المشهورات كون كذا راء عليها مطابقة بعض القضايا اولى باعتبار ومشهور باعتبار والعرف
يكفي بين الاثنين ما ذكرنا الشيخ من ان العقل الصريح الذي لا يغلب عليه شئ غير تصور طرفي الحكم انما يحكم
بالاثنين غير موقوف والاحكم بما يحكم به حكم شنيع بحسب شرع او حدود وسنن لكسائر العقلاء بل الذكر
يتطرق العقل اليها دون الاثنين بان الكذب قد يحسن اذا اشتمل على مصلحة عظيمة والكل لا يستقبح
بالعكس الجزء في حال من الاحوال والشئ لسباب منها كون الشئ حقا جليا كقولنا الضدان
لا يجتمعان ومنها ما يناسب الحق الحال وكاذب يعتقد حق يكون مشهورا مطلقا وصادقا بحسب التقيد
كقولنا حكم الشئ حكم شبيهه فهو حق لا مطلقا وكان منها ما هو شبيه له ومنها كون مشتملا على مصلحة شاملة
للعموم كقولنا العدل حسن وقد يستثنى بعضها الشرايع الغير المكتوبة فان المكتوبة ربما لا تعم الا عدل بك
مما ذكر اشار الشيخ بقوله وما يطابق عليها الشرايع الالهية ومنها كون بعض الاخلاق
والانفعالات ممدوحة كقولنا الذب عن الحريم والجد ايذاء الحيوان لا لغرض صحيح ومنها ما
يكون ممدوحا كقولنا العلم الصناعات كلها متضادان وكونها متضادات والمضادات تتغايران
وشئ كل يجمع فانها اما ان يكون مشهورا عند الكل كقولنا الاحسان الى الاباء حسن او عند الاكثرين
كقولنا السرقة قبيحة او عند طايفة كقولنا المتأخرين محال وهو مشهور عند بعض اهل النظر والاراء
المجردة عن بعضها المصلحة العامة او الخاصة في الفاضل وهي الغرابيان وقد تضاد المشهورات كقولنا
الحسن مرغوب لاعتبار ومرغوب عنه لاعتبار **مؤلف** واما القضايا الوهمية الصرفة فهي ما
كان منها ان الوهم الانسان بعض منها فضاء شديد القوة لانه ليس يقبل عندها ومقابلها بسهولة كان
الوهم سابق للحس فالاحاكم المحسوسات لابطال الوهم ومن المعلوم ان المحسوسات اذا كان لها سابق
واصول كانت هكذا قبل المحسوسات فلم يكن محسوسا ولم يكن وصولها على كون وجود المحسوسات ولم يكن
ان يمتنع ذلك الوجود في الوهم ولهذا ما ان الوهم بسهولة اقوى لا يمتثل في الوهم ولهذا ما يكون القوم
شاهدا للمقدمة في الوصول الى شئ وجود ذلك للجبان فاذا اقدم معا الى السبع يكون الوهم واسع عن
متوقل ما يتشكل موضعه وهذا الضرب من القضايا اقوى من التي من المشهورات التي ليست بأولية
وتكاد تشاكل الاولية ويرد خلف في المشبهات بها وهي احكام النفس في الصور مقدمة على المحسوسات
او لم منها على كذا ما يجب ان لا يكون لها وهل كذا ما يجب ان يكون او ظن في المحسوسات مثل اعداد
المقدمات لا بد من ان يكون بينة الى الملاء اذا انتهى فانه لا بد من كل موجود من ان يكون متشابها الى جسم
جزء وهذه الوجدانيات لا تحاكي السنخ الشريف لها لكانه يكون مشهورة وانما تشكل في شهرتها

الوجدانيات المتبعة في العلوم الحكمية والاباء والمدفوع عن ذلك بعلوم بقسم فرق وهي ذلك بالشذوذ
الوهم على ان يتابعه الوهم والعقل اذا كان في المحسوسات مبنية على منكر وهو قبح انه باطل شنيع
ليس بالمشهور لم يكن ان يكون الاولية والوجدانيات الى لا تزيل الجم من غيرها مشهورة ولا تكون
مقدمة غير ما ضاف المقدمات من هذا القسم **مؤلف** احكام الوهم في المحسوسات حقه بعد العقل
بينا وسط بينها كانه ما ذكر بحسب الهند سيات سريعة الوضوح لا كما وقع فيها اختلاف اراء و
في المعقولات الصرفة اذا حكم باحكام محض المحسوسات التي كانه يكذب العقل بينها وان يعقد بينها
لا منازعة بينها منها ربما لها على صوغ معتبر لعدم ما بينا فتح حكم الوهم ولكان الوهم في
الامتناع عن قبول السبع بعد قبول المدورات في المالف المتصلة من ماها لذاتها واحكام الوهم فيما
هو المسماء بالوجدانيات الصرفة وذلك المعقولات لما لها الوجدانية هي ما لتي المحسوسات اما امور كلية
بعضها وقضاياها وهو معنى قولهم ان الحس موقوف على المحسوسات والحكم عليها على
وجه يصح ان يكون عليه كالحكم بان كل ما من وجود وفي وضع ما يصح ان يكون بعض الموجودات كذلك وعلى وجه
يجب ان يكون في المحسوسات كذلك بان كل محسوس يجب ان يكون ذا وضع او ظن انها كذلك كالحلاء
فانه يظن ان عدم الممانعة بين المحسوسات المتمانعة حلاء **مؤلف** والاكاذيب المدفوع عن ذلك
بقياسهم بقسم فرق وهي ذلك بان الاكاذيب فرع عن القول بالحلاء مثلا الذي يقاوم بقسمه مذهب الخلاء
ما عضيه وهم موقوف على ان ما ذهب الوهم والعقل اذا كان في المحسوسات مبنية مدفوع منكر
يثبت بدعا ذكرناه او لا وهو قبح انه باطل شنيع وذلك ان احكام الوهم مشهورة من اكثر انه اقرب الى
المحسوسات واوقع في ضمائر الجمهور **مؤلف** واما الماخوذات منها معقولات وبينا تقرر لها
فانها المعقولات من جملة الماخوذات التي هي اراء ماخوذة عن اكثر من اهل التحصيل او من تقرر او
امام محسن به الظن واما المقبولات فانها المقدمات الماخوذة بحسب تسليم المخاطب او الى يلزم
قبولها والاقتدار بها في مبادئ العلوم انما من لستكارها وسنتم مصادرات واما من مشاجة ما وجب
فحص وسنتم اصولا موضوعة ولهذه موضع مستقل **اقول** هي انما ان تصادر بها واما ان
لا تصادر بها الحكم بها لغرض ما والاول مقبولات انما عن اكثر انه كاذب في المشاهير ان العقل طبيعيا
او عن بعض كاصول سماوصلا عن اصحابها او عن بني او اقام كالشرايع والسنن او عن حكيم كاحكام
تنسب الى بعض الاطباء او عن شاعر كابيات تقرر وشواهد اذا كون مقبولة من عنوان منسوب الى
مقبول عنه كالامثال السايرة وصل الماخوذات تسلم اما من واحد مرتبة وهي المقبولات او من هو
اون مرتبة وهي الموضوعات في مبادئ العلوم او من هو مقارب وهو الواقع في الجادلات وسيجيء
ما المقدمات الباقي ظاهر **مؤلف** واما المظنونات فهي اما اوايل وهي قضايا وان كان مسلمها الجمع
صاحبها فانها شنع صنايع نفسه فالك الفرق وان كان جزم العقد مصغرة عن معارضها وصف
من جملتها المشهورات كحسنا الربح عند المصوف وهي التي تعارض الوهم مسئولة عن ان تظن
كونها مظنونة او كونها مخالفة للمشهور الثاني للعالم وكان العقل عند عن لها في اول ما تطلع عليها فان
رجعت الى انها عادة ذلك سماوا عن ظنا او كذبا واعني بالظن هنا ميلا مع التقرير مع شعور به

بامكان المقابل ومن هذه المقدمات تتوارد العابل انضر لخاكي طالما او مطلوبا وقد يدخل المقولات في المطلوبات اذا كان الانسان من جهة ميل نفسي يقع هناك تحت شعور بالمقابل وقد ذكرنا في صدر الكتاب ان الظن مطلق ما تردد النفس على الحكم المقابل المطابق للامر المستند الى علته كاستناد المعلول الى علته المطابق ما عن الحمل المركب وهل هذا الحد الذي رجح فيه احد طرفي النفس على الآخر مطلق ما تردد على هذا الوجه من هذه الاقسام وهو المسمى بالظن الصريح والمظنون المذكور ههنا من هذا القبيل اعني في بعض الامور ان كان المستعمل لها قائلا في الحجج الخطابية يصح الجزم معاولا يصح لجواز معا لانها قائمة المرجح ويكون بعضها عن جهة وبعضها عن جهة اخرى ويكون استنادا الى الصادق وقد يكون غيره لكن الاول يعرف بالمشهورات في باب الذي قالمآل هو المسمى بالمظنون ومعاصمان جوازان يكون عن امارة تعتبر في المظنونات بان الصنعة ان كانا مادتان عن الظنونات من حيث تصدق عليها ما يعتبر في المظنونات قامّا القسم المالك وهو الذي يكون للمرجح فيه غير ذلك هو المظنون المطابق وقد دخل فيه الخرصا الآكثره وما بانا سهما من المتواترات والحدسيات اعني غير المنسوبة منها وقد ورد الشرع في مجال القسم الاول حتى لهم انضر احاكي طالما او مطلوبا او المشهور المحض ما بعا بالوجه وهو ان يجاز لاسفر للظالم وان كان ايضا وقد سعا بالحكمان مظنونا بان احسان لا يجاز ملان الذي يرجح احتمال المحض بكلمة المحض المعاملة من طابع جمهر لخاس غاية مظنون من حيث انه سكلم مع الخصوم وهو كذا ثابت بكلمة هم يكون في الحمل او بعضه مظنون ايضا من حيث انه سكلم جمهرا اذ لو كان خاصا لا خرج كلامه **مولـه** وانما المشتبهات هي التي يشبه شيئا ومن الاولى ان نعلمها او المشهورات لا يكون فيها غالبا ما وذلك الاشتباه يكون اما بسبب اللفظ فهو ان يكون اللفظ مفردا احادا او المعنى مجملا وقد يكون المعنى مجملا اما حسب وضع اللفظ نفسه كما يكون في المعين من لفظ المعين ورتما عرض ذلك كما كثيرا في الوزان اذا اقترنا معنى النصر والعذر بمعنى الجود عند العقل وقد يكون بحسب ما عرض للفظ في تركيبا ما في نفس تركيبه كقول الدايل علام حسن السكوت ان كان بحسب الصلاح لا يدل على ان ترك الصلاة خير منها لان ما تدل عليه ما تدل عليه بالمركب وهو ان السكوت احسن من الصلاة وليس في الصلاة خير منها وان كان بحسب الصلاح لا يدل على ان السكوت خير من الصلاة لان ما يعلم الانسان فهو كما يعلم ما هو وضع ان يعلم وما لا يعلم ان الانسان وقد يكون بحسب ما يعرض للفظ من تصرفه وقد يكون هل وجود الخير قد يبنيت او يوضع الخير من حيث ان بطول منها الفروع وكثروا ان كان بحسب المعنى فمثل ما نفع لسبب امام العلس مثل ان يوصى لكل فقيه فيطن ان كل الفقه صالح وكذلك اذا لا خذ لازم الشيء بدل الشيء فيطن ان حكم الاثنين حكم مثل ان يكون الانسان يلزم ان من هم وليس انه مكلف مخاطب من هم ان كل ما له وهم وفيطن انه هو مكلف وكذلك اذا وصف الشيء عارضا وقع منه على سبيل العرض مثل الحكم على السمن بانه مبرد اذا الشبه ما يبرد من جهة كذلك لشباء الخ يشبه هذه وبالجملة كل ما يدرج من الاعضاء ما على انه محال او يجب قصدها لانه مشبه او مناسب لما هو ملك المحال او ترتب عنه هذا من المشتبهات اللفظية والمعنوية وقد تعتبر المحلات التي يشبه الاولى ان يقع في المغالطات والى يشبه المشهورات قد يقع في الاشتباه من جهة ان الشيء قد يكون مشتبها من جهة اللفظية والمعنوية وقد اللفظية منه هو ان يكون حسب ما هو الذي لا يدل عنه كالصار نفسا والعارضة لمن خانع

كالاجام وامّا المركب في تركيبه الذي يمكن ان يحمل على معنى او على وجود المركب وهذه منظر المركب عن مركب او عن المركب مركبا وقد يكون الشيء صنا ملتبسا لهذا ان يكون المعنى مجملا حسب هذا هو اللفظ المفرد وهو مثل الطاهر كالعين وهو كالنور وتارة يكون حسب المركب وهو القسم الرابع وهو مثل ما يختلف سبب حذف العوارض التي لعلها يحذف لما كان شبيها كقولنا علام حسن السكوت ان كان العلام يمكن ان يكون وصفا الى حسن ويمكن ان يكون وصفا بوجه من الوجوه عن الفعل عند العمر يكن الا ليس كذلك هو حسب اصلاح دلال الصلاح والعلما يكون بحسب تصريف اللفظ وهو القسم الثالث من البيت المذكور وانشار بقوله وهو يكون على وجه الضرر ما في الاقسام قامّا المعنوي فهو يكون جمعيا بحسب ما ذكر في المغالطات بسبب وهو قسم الى ما سوء في الفضا المفرد والى ما سوء في المركب والاول منه اولها ابهام الكسر كقولنا كل اسمر فليخاف ان ابن اسمر فيا سوء فيضا والحمل على قولنا الشيء لم يوجد مطلقا لكونه موجودا بالقوة مطلقا وبالفعل بعض ما يوجد لانه مكان الذات وهو كون ما يوضع لانه الشيء او ملزومه او عارضه او معروضه بدل ما يوجد لانه الموضوع بدل قولنا كل من هو مكلف ان يصلي مكلف ان يصلي ومعروضه بدل ما يوجد لانه مقابل المحمول بدل قولنا المستعين يبرد لانه مقابل المسخن وبعض هذا بمثل المسخن ان سرى وان بعد وصف ما وقع منه على سبيل العرض اذ اشبه المبرد بالذات من هذه المبرد الى ما صار منها والشبه انضر من هذه اللفظة على اسن وما يعها الى هنا ذكرها هاهنا المولف وهو جمع المسايل ما سئل ورفع ما ليس بعلة علة والمصادرة على المطلوب وسوء السليقة بسبب ذكرها **مولـه** وبالجملة كل ما يدرج من الفضا على انه محال او يجب قصدها لانه مشبه او مناسب لما هو ملك المحال او ترتب منه هذا من المشتبهات اللفظية **مولـه** وامّا المخيلات هي بعضها على انها قول مؤثر في النفس تاثرا عجيبا من بسط او ما ان او على ما تن القبض وتمام الكلام منه بقدر ما يحتاج اليه في هذا العلم هو لما ان كما في النفس ان العسل من شانه ان يحدث في النفس بسبب محاكاته للمرة فتاباه النفس وتشمئز عنه واكثر الناس يقدمون ويحجمون عما تعلمه وتحاذرونه اقداما واحجاما صادرا عن هذا النوع من حركة النفس لا على سبيل الروية والظن والمصدقات من الاوليات وكذلك المشهورات قد يعرض فيها التخيلات من حركة النفس او بعضها ولسهولة النفس لقبوله وقبضها عليها لكونها اولية ومشهورة ما صار وتخيل ما عتبار وليس كذلك في جميع التخيلات ان يكون كائنة كالامر في المشهورات وما ذكرنا ان الواجب هو ان يكون لا محالة كاذبا وبالجملة الحسن المحرك من القول ما علم بالتجربة منه انه الموقع هيئة او في صدقه او وقع شهرته او حسن محاكاته لكنها قد كشف اسم المخيلات ما كون تاثيره في المحاكاة وما كان النفس عن الصادق لحاجة عن الصدق **اقول** الناس للتحسين والمدح منهم للصدق ولذلك حال الشيخ والكبار الناس يقدمون ويحجمون على ما تعلمونه وحاذرونه اقداما واحجاما صادرا عن هذا النوع والاجلا ما تعد الاشعار في الحروب وعند مواجهة والاستعطاف وعند حزنا والحسار انما تصف الاشياء مع الفاظها وهو لحون هيئة وانما تصف المعنى بقط وهو لحون صدقه او شهرته وانما تصف الصدق او الكذب وهو حسن المحاكاة وان شيت كرر ذلك النفس منه هو الصادق الحاجة عن الصدق والمحاكاة الجيدة وتكون بحسب المطابقة وقد تكون ن

بتحسين الشئ وقد يكون بتقبيحه **قوله** تدبر وتقول ان اسم التسليم سال على اقوال القضايا من
حيث يوضع وضعا ويحكم بها كما يكون ما كان من مما كان التسليم من المعقل الاول ومما كان من اتفاق
الجمهور ومما كان من العقل لحكم **اقوله** مشير التسليم انه حال القضية حيث توضع وضعا
وهذا الوضع هو بالمعنى الاعم من التسليم كما ذكرناه في اول الكتاب وظهر منه انه ليس على ما ذهب اليه الفاضل
الشارح من ان الوضع هو تسليم الجمهور والتسليم هو تسليم الخصم

البحث السابع

ومنه
الشروع في التركيب الثاني الذي للحجة التركيب الاول للقضايا والثاني لما يتركب منها الا ملول
باحكامها في الحجة **استاء** الى القياس والاستقراء والتمثيل اصناف ما يحتج به من اثبات شئ
لا مرجوع منه الى القبول والتسليم او منه مرجوع اليه لكنه لم يرجع اليه ثلثة احدها القياس والثاني
الاستقراء وما معه والثالث التمثيل وما معه **اقوله** كل حجة فانما تتالف من قضايا وتنتهي الى المطلوب
بحصول تلك ولا يمكن ان يكون كل قضية مطلوبة بحجة والا التسلسل او دار فلا بد من الانتهاء الى القضايا
ليس من شانها ان تكون مطلوبة بل هي المبادي للمطالب ثم الى ما يرجع منها الى القبول والتسليم كما
عددناه في النوع المتقدم من الاوليات وما ذكرنا معها او عند المصنف كما في المتواترات
وما يجري مجراها وتسليما اما حقيقيا كما في الذائعات او عند خصم كما في المسلمات في باب الجدل
وحينئذ قد يكون كل ذلك على الاطلاق كالاوليات المشهورة وقد يكون بحسب اعتبار ما كما الذائعات
الصرفة التي تكون باعتبار الشهرة مقبولة مسلمة في المعاني التي باعتبار الاعتبار وما في حكمها
الحق غير مقبول ولا مسلم بل محتاج الى ما يحكم بكونها مستحقة اما للقبول والتسليم او للرد والمنع
وذلك باعتبار مسائل في العلوم والاملف عند الاعتبار الثاني الى كونها مقبولة مسلمة بالاعتبار الاول
لان كل ما هو مطلوب بحجة فهو اما شئ لا مرجوع فيه الى القبول والتسليم او فيه مرجوع اليه لكنه لم يرجع
اليه وكل حجة فانما هي حجة بالقياس الى شئ هو ذلك فاصناف الحجة ثلثة وذلك لان الحجة والمطلوب لا يخلوا
ان يكون بينهما تناسب ما ضرورة والا امتنع استلزام احدهما الاخر وذلك التناسب يكون اما باشتمال الحجة
على المطلوب او بعكس ذلك وان كان بالاشتمال فلا يخلوا اما ان يكون الحجة مشتملة على المطلوب وهو القياس
او بالعكس وهو الاستقراء وان لم يكن بالاشتمال فلا بد من ان يشتملا على امر متناسبان وهو التمثيل وانما
قال واصناف الحجة ولم يقل انواعها لان الحجة الواحد قد يكون قياسا باعتبار واستقراء باعتبار
كالقياس المقسم الذي هو الاستقراء التام ويكون نوع من التمثيل بكون المقدمة برهانا ويكون ذكر المبادي
فيه حشو لكن الاستقراء والتمثيل اذا اطلقا لم يقعا غالبا الا على ما يجري مجرى القياس في افادة اليقين
وما مع الاستقراء الذي ذكره الشيخ هو ما يلحق بالاستقراء ويشبهه كالانتقال في المحاورات العلمية وذلك
لان الاستقراء الذي يستوفي الاقسام حقيقة اعني التام قد يقع في البراهين والذي يقع فيه الاستيفاء
ويوجد فيه انه مستوف بحسب الظن فقد يقع في الجدل وما عدا ذلك فانما يحتمل انه يشتمل على اكثر الاقسام
والذي فيه الاستيفاء ونحوه ليس مع الاستقراء بل يلحق به من يشتمل على سائر الصناعات وما مع التمثيل كالقياس
الفراسي وكالتمثيلات التي تكون في الخطابيات اذ هي تشتمل على الحكم بكثير الظن والاصل الشارح
مشتو ما مع الاستقراء بالاستقراء التام وهو يشتمل فيه وما مع التمثيل بالاستدلال بكيد لنون وهو التمثيل

حاشية: ما ذكره هو ... كما سيأتي ... فيه الشارح

نقضه **قوله** واما الاستقراء فهو الحكم على كلي بما وجد في جزئياته الكثيرة مثل حكمنا بان كل حيوان
يحرك عند المضغ فكه الاسفل استقراء للناس والدواب والطيور والاستقراء غير موجب للعلم الصحيح
فانه ربما كان ما لم يستقر بخلاف ما استقرئ مثل التمساح في مثالنا بل ربما كان المخالف فيما لم يطلب كالا
حكم جميع ما سواه **القياس** والاستقراء يتعاكسان ويتعادلان الاصغر والاوسط فالقياس ان يقول كل انسان
وفرس وطائر حيوان وكل حيوان يحرك فكه الاسفل والاستقراء ان يقول كل حيوان فاما انسان او فرس
او طائر وكل ما يحرك فكه الاسفل فالحال يقع فيه من جهة الصورة لا استقراء المشتمل فعل للحصر تام وغير
تام فمن الاسم يتبع مطلقا على الناقص وهو الذي يسمى الشيخ وهو المفيد عند الظن ليس من البرهان وهذا
وان يحمل المشترك على الطرفين الاسم الا ان النقض وما في الكتاب ظاهر **قوله** واما التمثيل فهو الذي
يعرفه اهل زماننا بالقياس وهو ان يحاول الحكم على شئ بحكم موجود في شبيهه وهو حكم على جزوي بمثل
ما في جزوي يماثله بوافقه في معنى جامع واهل زماننا يسمون المحكوم عليه فرعا والشبيه اصلا وما يشترك فيه
معنى وعلة وهذا القسم ضعيف والاول ان يكون هو معنى لجامع هو السبب او العلامة لكون الحكم في المسمى اصلا
اقوله بعض المتكلمين والفقهاء يسمون التمثيل قياسا المتكلمون من قبل قولهم السماء محدث
لكونه مشكلا كالبيت ويسمون البيت وما يقوم مقامه شاهدا والسماء غائبا والمشكل معنى جامعا
والحدوث حكما ولا بد في التمثيل التام من هذه الاربعة والفقهاء لا كالقوم تمثيلا في الاصطلاحات والادارة والتمثيل
الى صورة القياس هكذا السماء متشكل وكل متشكل فهو محدث كالبيت يكون التمثيل من حيث الكبرى
واوردوا انواع التمثيل كما قالوا في الجامع ثم قالوا المشتمل على الجامع عدمه في وجودها ما كان الجامع فيه علة الحكم
ويثبتون تعليلها تارة بالطرد والعكس وهو الملازمة وجودا وعدما وهو مع انه يقتضي كون كل الصور متساوية
على النقض لا يجدي بطائل لان الملازم لو وقع لما دفع في ثبوت الحكم في الفرع منازع فيه وتارة بالتقسيم
والسبر وهو ان يقال تعليل الحكم اما بكون البيت متشكلا او بكونه كذا او كذا ثم يسبر بلا من وجد منها للاشياء
من الاقسام الا كونه متشكلا فيتعلل به وهم مطالبون ان لا يكون في محلا وانما بحصر الاقسام وبالمنافاة
بالسبر في التقرير وبكون التساوي او نوقضا وانما يمكن ولو سلم الحصر فلا يلزم التقرير لانه ايضا لان الجامع ربما
يكون علة للحكم في الاصل لكونه اصلا دون الفرع او ربما انقسم الى معنى يكون اصله علة للحكم في الجامع
دون الثاني وقد يحصل اصله بالاول ثم ان صح كون الجامع علة في الفرع لا كان الاستدلال به برهانا والتمثيل
بالاصل حشوا او موضع لتسهيل التمثيل الخطابي ثم الشيخ يسمي الخطابة اعتبارا والمتضمنة بين عقلي برهانا
قوله واما القياس فهو العمدة فهو قول مولف من اقوال اذا سلم ما اورد فيه من القضايا لزم عنه
لذاته قول آخر **القياس** قد يكون بالفعل وقد يكون بالقوة فيه فيكون الجامع العقلي المسموع بحسب
بالقياس الى المسموع والذهني بالذهني وقد يوجد المثال حسبما لمجنس بالاستدلال وانما التساوي وجد ما هو كذلك
والقول الاول هو الذي يلزم عنه قول كالقضية المستلزمة لعكسها لعكس فيها من القياس وهو المولف من اقوال
وليس من شرط القياس ان يكون ما اورد فيه مسلما بالتسليم بالشيخ بل من شرطه كونه بحيث اذا سلم ما اورد
فيه لزم عنه الشيخ بان الموردة من المولف لا يكون مسلما العقل اللازم انما شيخ الاقوال الصادقة
دون الكاذبة كما هو مذكور في باب العكس وقوله لزم عنه يشمل الالزام لذاته كما في القياسات الكاملة والملزم

لزوم ما هو من كافر هو هو ليس لزوم بعد انما لا يستلزم القول بالنفي الاضافي قولا لم يصرح به أن
يكون بعض ما في قول النفي المكرر مما يكون مما قال المحسن انما الاقوال التي يلزم منها قول مشروط اصغار
قول النفي وكلا سان في مباحث الشاه واه قلنا التي يلزم عند اقول لكون بعضها وفي قول النفي وكلا لو قلنا
المجسم ممكن وقلنا الممكن محدث فالجسم لستر بقديم وانما لزم منها دكل كون الباري منها وفي قولنا الممكن ليس
بقديم ولا حادث في هذا الجسم ان بعضان بعضان معاني قول النفي بعض لبعض طرارا وتاديم متدا النفي ان في لنا
ة السكل الاول بعضا لا شيء من المجسم بحيوان وكل حيوان جسم ليس بعض الباري اذلم يلزم منه قول لكون المجسم فيه
موصوفا مع انه يلزم منه قول النفي وهو قول بعض الجسم ليس بمجسم وبادع قيد الاضطرار ان بعض
الاقوال لا يلزم منها قول في بعض للموارد دون بعض كما اذا قلنا قولنا لا شيء من الغير بانسان ما ثم قولنا
وكل انسان ناطق وبارة بقولنا وكل انسان حيوان فانه يلزم عن الاول لا شيء من الغير بناطق والمنع
عن الباري مشكل لكن لا يكون ذلك اللازم صحيحا وفرق بين ما يلزم عنها قول لا يرضا صحيحا وبين ما يلزم
عنها قول صحيح لكن المراد بالاول ان في قياسه ما يلزم عنها قول ممكن لكن لا يرضا صحيحا وقولنا
حافلا وفي القضايا ان في هذا الشيء الذي يسمى قياسا او استقراء او تمثيلا سمت جميع موادها للموضوع
قضيتها صارت حرفا سان او جزء اجزاء هذا بين يسمى موادها الذاتية ما لا يتصور الخلو عنها الا ازالة الاوسط
الذي لا يركب القضية من اول منها يسمى صغرى وما ثانيا لكن كاجة وكل سة يلزم منه كلاج او كل واحد
من قولنا كل ست وكل سة متحركة وكل متحركة حادث ولما كان آسمع والمركب من الحادث حادثا على ان
ما مثلنا به حتى لزم منه هذه النتيجة هو العباس وليس من شرطه ان يكون مسلم الفضايا حتى يكون قياسا
بل من شرطه ان يكون بحيث اذا سلمت مقدماته لزم عنها قول لخ وهذا شرط في قياسيته فقط فانه يعد كاذبا
عند راعد التسليم ويكون القول قياسا لانه بحيث لو سلم ما فيه على ما هو واجبه كان يلزم منه قول لا محالة
والنوع طاعن كما ان كل قضايا هذه التي يسمى مقدمة الذاتية التي سمى بعد التحليل لان المقدمة وان تسهل
كل الضاء لتعلمه وفائدة كبرى لم يحترز لكون من خواصه غير الذاتية ما لا يتوقف بعد التحليل على الصورة
كالتابعة فانها جزء مفرد للسبب فجمع وكل ليست بعد التحليل الى وجود الذاتية التابعة بعد التحليل الى اجزاء
القضية وانما سميت حدودا لانها منتهى حدود التي المذكورة في الرياضيات وهي اركان التي يقع
الشبهة فيها استثناء خاصة التي العباس وانما حققناه عن على سمى اقترانيا واستثنائيا
فالاقتراني هو الذي لا يوجد فيه التصريح باحد طرفي المتصل الذي فيه السبب بل انما يكون منه العدد متلا
فالاربعة في المثال المذكور كما ان الاستثنائي هو الذي يوجد فيه التصريح بذكر مسلم وذلك كان كان عبد الله
فيها هو لا يظلم لكنه غني فهو لا يظلم فوجود في العباس احد طرفي المتصل الذي فيه السبب وهو
السبب بعينها وشل هو لكن ان كانت عدد لكم فهي لا تغير النفي تغيرا شديدا كما يغير النفي
يغيرا شديدا صحيح انما ليست كم فهي تحتمل العباس احد طرفي العدد الذي فيها التي وهي بعينها
السبب وهذه انما كل مركبا من شرطان ما فيه وبعد يكون من شرطان ما فيه وبعد ويكون مركبا منها والتي
يكون من شرطان ما فيه وبعد يكون من متصلان ما فيه وبعد ويكون مركبا منها
فاما غاية المطلوب فانهم انما تنتهي الكليات فقط وحسبوا ان الشرطان لا يكون تاما الا استثنا
بينة

فقط وليس كذلك في الحمليات بل ضابطها تنتهي بعض هذه القرانيات الشرطية التي هي قرب الى الاستثنائي ولهذه
علوفا الطبع بعض هذه الاستثنائيات بعد ذكر بعض الاقوال الى بعض للقياسين وقياس المخالف وبصر
في هذا المحض على هذا القدر اقول المطلوب هو القياس الى ما خالف اما من حمليات
او شرطيات وبعض الشرطيات الاستثنائيات لانهم لم يعدوا الشرطيات الاقترانية فان المورد
العليم الاول من الحمليات الصرفة الاستثنائيات الموسومة الشرطيات لاغير فلما وقع الشيخ
لاحراج الشرطيات الاقترانية من القوة الى الفعل يعني ان القياس انما ينتهي الى القضية
الاقترانية والاستثنائية وبارة الفضل ظاهره استثنائية فاضة الى القياس الاقتراني
القياس الاقتراني موصوف شيء شيء كل واحد منها لجزء او وسط مثل ما كان في مثالنا السالف ح وموضوعه
فيه الكل والمحمول منه شيء شيء كل واحد منها لجزء او وسط مثل ما كان في مثالنا ح وموضوعه وموضوع النتيجة
انما تحصل بارتباط هذين الطرفين حتى الما وكل ح آو ما صار منها في النتيجة موضوعا او موضوعا مثل
ح الذي كان في مثالنا ما نتيجة موضوعا ومحمولا فيها او تاليا مثل آ في مثالنا فانه نتيجة ح اكبس
ح والمحمول منه في النتيجة موضوعا صغرى والذي منها صار كبرى وتاليها الكبرى وتاليها نتيجة
وهيئة السالف بكيفية وضع ليكون وسطا عند المحمول الطرفين نتيجة كلا وما كان في هذا الاقترانيات
سمي نتيجة قياسا هذا الفضل مسلم على ذكر المصطلحين ح وهو طاهر ح وسط سمي اوسطا لانه
واسطة بين جزئي المطلوب سميا متغايرين بحكم الكل ح الجاري ما كان منه اكبر لكونه كليا وهو ستا
ة وكل الرتبة والفاضل الشارح اورد هنا اشكالين ح اولا اذا ما آ مساويا لت وت مساويا
آ ح آ مساويا لس وآ والمذكور هنا لس صدق المحمول على ما جاز بعدم صدق احدهما وعدم صدق الآخر
وكذلك اذا ما الدال في الخط والخط في السيف والسيف ما اذا ما الانسان حيوان
والحيوان جنس تكرر ايضا مع ما لم يسم تالسة واجيب عن هذا ان الحيوان الذي هو الجنس ليس
هو الذي يقال على انسان وفرس لان ح اول يشترط لاشيء والثاني مشترط شيء فاذن المعنى مختلف وهو
صغيرة الحيوان الذي هو الجنس لو لم يكن معقولا على الانسان وغيره لم يكن جنسا فالقضايا الكلم
تلزم الحيوان شرط لاشيء من الحمار بمكتف على جنسا وايضا ما ذكرنا ولهذا شابين في الوجود
يكتفي بوقوع الفصل وايضا يلزم منه ان يكون جزء الذي هو الجنس ما على شابين في الوجود
على الجزء الذي هو الجنس على ما ذكرنا من شيء في جميع ذلك على الشيء ما لم شابين يكون المجموع
ان الحيوان الذي يحمل عليه الجنس هو المحمول على الانسان شرطان يكون ايضا محمولا على عينه والذي
يقال على الانسان هو المحمول على بعض ما ذكر من وزن واقول الجواب عن اشكال الاول
اما اذا ما آ مساويا لت وت مساويا لآ فما مساويا لس وآ موضوع صغرى المقدمة الثانية على ت
الذي هو جزء من احد جزئي الفضية الاولى فكانه في الفضية الثانية ويكون ح كما اذا قلنا ان ما مقتول
بالسيف والسيف الجديد فزيد مقتول بالجديد فهذه الفضية هي الفضية الاولى بعينها والسيف
قد حذف هنا وانتم تعلمه فما هو معقول على هم لا كلوا اما ان يكون من مفهوم المقول بالسيف ومفهوم

هذا هو الذي يسمى شرط ان لا يكون بعض ما يكون شيء

واذا لم يكن هذا هو كون ح

هذا هو الذي يسمى شرط ان لا يكون في الخارج

المعمول بالحديد بغير بعض ان يكون احدهما محمولا على الآخر او لا يكون منهما مغايرا اصلا بل هما
بمنزلة القطن مثلا ويجوز ان يكون احدهما على الآخر كما ان قولنا زيد مضروب بالسيف والسيف
الحديد قد يقال على ما يصح صوغه وقد يقال على المصوغ بالسيف فالمضروب بالسيف هو المضروب بالحديد
وعلى التقدير الثاني لا يكون زيد كما قلنا شاذا لانه اذا كان قولنا زيد مضروب بالحديد الذي طلسناه مبنيا
هو بعينه قولنا زيد مضروب بالسيف الذي طلسناه مع قصد ما بكن بينهما فرق لان محمولهما اسمان مترادفان
الا ان احدهما مشتمل على جزء هو لفظ ما والثاني مشتمل على جزء هو ما يقوم مقامه وكل اللفظ والمراد
عندنا شيء واحد وبين على هذا المثال المذكورين وما كبر من جواهر الا ان المثال انما يتشبه الاول اذا قلنا
منه ما الذي فيما هو في البيت وموصل مرفوع كما ان الذي في البيت ما فيه هو مذكور في الدار
وكلما هو فيها هو في البيت فهو في البيت على ما بيناه فيما بعد وفي امثلة البيان بان الجواب الاول
وهو ان الحيوان الذي هو لكبش عمر الذي هو المقول على الانسان حتى لكن ليس بين وجه التغاير بان
احدهما شرط لا شيء والثاني لا بشرط شيء فان كلمة ما لا شرط شيء لان شرط الشيء لغة هو ما لابد منه
شانه ان يدخل في مفهوم المحمول عند تصوره وذلك محال في الثاني فان احدهما ما فوض مع شيء او ان
لم يكن احد ذلك الشيء شرطا في مفهومه لتحصل في الخارج فيمتنع ان يوجد مع شيء وان جاز ان يوجد مع شيء
وتبيانه ان الحيوان المقول على الانسان ليس بقائم ولا قاعد اذ يمكن حمله على زيد كما يمكن حمله على
الانسان فالذي هو الحيوان هو من حيث هو جنس هو جنس هو هو بعينه من الاول ومن معنى العموم العارض
له فهو لا يحمل من حيث هو جنس على شيء كما هو مكنه وفرق من ما يصح لان تعرض له ما يصير نوعا ومن
ما لا تعرض له ذلك فالمحمول هو الاول والجنس هو الثاني وما اجاب به قبل سبيل السلك هو المحمول
ولكن ينبغي ان يفهم من المحمول على الانسان شرطا ان يكون ايضا محمولا على غيره انه مشروط بذلك فمن
ضرورته جنسا لان كونه محمولا على الانسان ومن المحمول على الانسان مقوما انه محمول بالاشرط اصلا لا
مشروطا انه محمول عليه فقط وما اجوب ان يقال الحيوان الذي هو لكبش هو المحمول على الانسان على ما
من حيث هو كذلك والذي محمول على الانسان هو المحمول عليه لا مع قيد فيقال فهو هذا الحيوان عين موجود هذا
الموضع الا ان الشارح طالما اورد مقدرا منا ان يحتج عما هو لحق فيه استيان الى اصناف الافرادات
الحليه اما القسم الموجب ان كون احد الاوسط اما محمولا على الاصغر من صوغ ما لذاكر هو اما ان يعكس ذلك
وامامحمولا عليها جميعا والثاني من صوغ هما حينئذ لكنه كما ان القسم الاول من صوغ الشكل الاول قد
وجد كاملا فاصلا جدا حتى كون ما سيتضوه به المنتج بينه مفتقرا الى احاج الى حجة كذلك وصال الذي هو
عكسه بعد الفن الطبع كما ان بانه قياسه فاسيغ عنه الى كلفة شاقة مضاعفة والاكاد يسبق
الى الذهن من الطبع قياسيته وقصد التمثيل الماد ان كان لم يكونا بينين قياسيتها من الا قياسه
قريبين من الطبع لكان الطبع العجيج شطر القياسيتها على ان من ذلك اوكاد يبان ذلك ويسبق
الى الذهن من تقييم على ظليه قياسيته من قرب لهذا اضاد بها قبول والعكس الاول الطبع وصار
الاشكال الاول انه الحليه الملتفت الى الاسقاط ولا اسيغ منا شيء من حسرتين وانما من صنا الاسن
مقتطف سنشرح لك اولا المتدرون مسموها الا ما يكون الاوسط محمولا لان الاصغر للذي هو

موضوع ان كليف قال ما يكون من الاجناء والا ما يكون موضوعا منها فاخرجت القسمة الاستقال الطلب ولم
يعتبروا الاقسام الاول الى يستمين فلم يخرج الشكل التابع من قسمتهم وقالما خرول لما سهوا الذلك
اصدروا لهم ان التابع قد حذف لسعد عن الطبع وذلك لان الاول هو المرتب على الطبيعي
والتابع مخالف له في وضعه فيه جميعا اخذ بعد حذف الطبع فاذا كان غرضنا فهم سار الشكل الاخرين
بعكس احد المقدمتين يرجعها الى الشكل الاول وجدنا بيان التابع منها الى العكس الذي هو متمم جميعا
حكموا انه سهل على كلفة شاقة مضاعفة واعلم ان الشكل الاخرين وان كانا مردودين الى الاول
بعكس احد المقدمتين فليسا بحيث يكون الاول مغنيا عنهما وذلك لان المقدمتين ما لم يكونا في وضع طبيعي
بعيد العكس غير ممكن ان يكون الجسم منقسم قالما ليست بمنقسمة ان عكسها ليس بمقول عند الطبع وذلك
القول فانا نعلم ان ما لم يقع في الشكل الاول من الاشكال بعيد لا يمكن ان يكلف بردها الى الشكل الاول
وان كان ذلك كذلك للشكل التابع ايضا غنيا لا يحقق مقتضاه انما في الضروب التي يوتد تقلب
المقدمتين الى الشكل الاول فان من الطالب جميعا ان العاشر منتم الى الكابل والعشرة كابل وان الكابل
الاول للمقدمتين الطالب جميعا ان العاشر منتم الى الكابل والعشرة كابل وان الكابل للمقدمتين
ما كانت ضروب الشكل الاول لا غير وهو منتم للغيا من ستة المقاييس قولنا ولا شيء من
شيء عن جزئي وذلك لان ما سلب عن الكل فان يمكن ان يكون موجودا منها ويمكن ان لا يكون على الاطلاق
الا كان ولا السالبة موضعه وقد عاش بها الناس بعد نظر المتفلسفون وقد حكموا بالقول المطلق ان
العاشر لا يعقد من سالبتين والشيخ قد صحق لانعقاد في بعض الصور وهو ان يكون السالبة في احد
المقدمتين في وقت الموجبة والموجبة الاخرى كلية ان كانت موجبة او كانت موجبة بعض ايجابا
كما يصدق سلبا صدق اصغر في الاوسط ويكون كبراه كلية سالبة حكمنا ان الاصغر لغير جميع ما تحت
الاوسط اولا المحمول ان لا يمكن الوقوع في كل موضوع الا ما يمكن بحسبها يكون
ستة عشر في كل شكل لكن بعضها منتج ويكون بينا وبعضها لا منتج وسنتم بيانها واذا اعتبرت الحيوان
في مقدمتي الضرب المنتج حصل ضروب من الخلطان عددها ما حصل من ضرب عدد ذلك الحيوان في
وكل شكل شرائط فان منتج هي اسباب الانتاج وبعدانا اسباب العقم للشكل الاول شرطان الاول
كون الصغرى موجبة او حكم الموجبة ان يكون سالبة جزئية موضوعه اما مساوية لها كموضوع الموجبة
الا دائمة فسالبتها اقوم منها كالموجبة الا ضروريه فسالبتها الا دائمة فان هذه السوالب قد منع بعض
ذلك الموضوع ويكون السالبة من نتاج الموضوع وقال الشيخ ان يكون جزءا من موضوعه او في
حكمها ان كانت ممكنة ان عمل عاما فيكون حكما وطبعه والحكم لا كما يجاوزه بالفعل الا ان الكلب
الصرف لا سيما في فصل الصغرى هو شرط الفعل وهو حكم الشيخ هنا به فان فصل الصغرى
من الاوسط واعلم ان هنا مقتضى مطرح وذلك ان فصل هذا العاشر انما هو لان الدار يكون صغراه وقد الموجبة
لا يكون صغرى الدائمة لا لغيبة وقد اعترض هذا القيد وجد العاشر والحق عنان السلب والكاذب في
لسار هذه القضايا الا يكون في العنان فقط وهو يكون ربط محمولا انما على موضوعها فان قيس الاصغر

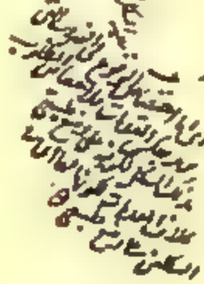

بالامكان المحتمل للطرفين اى الوجود المشتمل عليها من غير منع لسلب البتة لما تقدم للاجناب
اللعطين وهذا الشرط هو الاول بعينه وقول الاصفر فى الاوسط الذى نعلم ان الحكم الواقع على
الاوسط شامل للاصغر كما تقدم وقولنا لما علم ان ذلك الحكم على جميع ما تحت من الاوسط ام
لا مان كل ما هو من تحته كان الحكم المتوان على الانسان يقع على الفرس ويقع على الحجر وما اشار اليه
عنه وقوله الباقى كون الكبرى كلية وهذا الشرط طلقه ماخوذ لتحكم الواقع على الاوسط ان الاصغر الذى هو
جميع ما تحت فى الاوسط ولولا علم ان المراد الذى وقع عليه الحكم من الاوسط هو الاصغر لم
مان كل ما هو من تحته كان الحكم بالانسان على بعض الحيوان يقع على الناطق
وما دل الدليل منه وقد ظهر مما تقرر ان حكم النتيجة فى الصورة الاولى الذى هو ايجاب
الكبرى مشروط بكون الصغرى عليه لان الاصغر اذا كان مندرجا تحت الاوسط العقل كان الحكم عليه حكما
على الاصغر بالحكم كان **قوله** وقوله اليه آسيه منه لا ساح هذا الشرط اعنى ايجاب
الصغرى وكلية الكبرى سواء اريع بقوله عشر المذكورة وان الاجناب الحاصلة من الكلية الايجابية
والكلية السالبة والجزئية السالبة مضروب كل منهن فى نفسه اربعة وان القرائن الجزئية الموجبة
عقيمة لفقد احد الشرطين اى كلية احداهما او ايجاب الصغرى فوجه عقمها مستلزم لسالبتها وجه تنا
كانت القرائن الجزئية السالبة ثمانى وجميع هذه القرائن منه لا ساح لهذا الشكل ما ذكرنا **قوله**
مانه اذا كان كل ج موت هو ما لكل ت هو الصورة او غير الصورة آكان ج انما آتى على كل الجسم
هذا هو الصغر الاول وهو موجبة كلية تابعة للكبرى فى الصورتين لا الاصورة **قوله** وكذلك
اذا اخذت بالصورة الاخرى من سا اربعة الصورتين فصل ج محمولا لحكم الاجانب وهذا هو الصغر الثانى
وهو سالبة كلية كذلك **قوله** وكذلك اذا اخذت بعض ت ج حكم على ت اى حكم كان من حمل او اجناب
معان يكون هذا الكل ت خارجا لكل البعض من ج الذى هو ت فيه فيكون مرتبة العاشر من الاربع
وهذان الصغران صغرا ما هو موجبة جزئية او شالة وهما السالبة والثالث والرابع والسالب
موجبة جزئية او الرابع سالبة جزئية وهذه الصور الاربعة هى التى تجب الخصوصات الاربع **قوله**
وذلك اذا كان كل ت بالفعل كذا مان اذا كان كل ت من الامكان ليس يجب ان يتعدى الحكم
من ت الى ج تعديا بينا معناه ان اسقاط هذا القرائن وكون السيج تابعا للكبرى فى الجهات المذكورة انما
تكون بينا اذا كان الاصغر خاليا بالفعل فى الاوسط وذلك يكون فى الصورتين الفعليتين وجه كانت ان
سالبة فلما اوجبه فعليه لما اذا كانت الصغرى من الامكان ليس يتعدى الحكم من الاوسط الى الاصغر
تعديا بينا بل انما يتعداه بالفعل فقط وكما ان ذلك يجرى فى اقتران هذا الشكل كذلك يجرى اذا كانت
الصغرى فعلية وغيرها فلما اذا كانت ممكنة او الصغرى الى كون الحكم فيها بالفعل لما ان الملفوع كذلك
ايضا بالفعل او مع كينونة فعليه ولكن غير ضرورية او مع كونه من تلك الاصناف بحيث
الى السان وكان مرعى المطلوب ساقنا الى الف الدوال على الاصناف الفعلية من الشكل الرابع فخذ
وليس هذه زمان وضوح تلك الاشكال فلما حفظ كثيرة وسوء فهم عقول الشيخ عن ذلك الطرف هو هذا الكلام
وبيانها بيانا تاما **قوله** لكنه ان كان الحكم على ت بامكان كان ذلك لامكان الامكان وهو ت

من ان يعلم البعض انه امكان فان ما يمكن ان يكون عند الطبع الحكم بانه ممكن هذا بيان الاختلاط
الاول وهو الاختلاط من ممكنين وقد اكتفى فيه بان البعض يعلم مسهولة ان ما يمكن ان يكون يكون ممكنا
وذلك لان الشيخ يميل الى ان هذا الاختلاط كاف عن محاج الى زيادة شان وبيان وذلك ان المهل ملوما
لا يلتفت من فرض وجوده ويمان فاذا فرض بيان ما الذى يمكن ان يكون ممكنا ان يكون ان يكون آ
سلاخرج من الامكان الاول الى الوجود وقد سقط الامكان الاول وصار ج هو ما يمكن ان يكون آ
بحسب ذلك البعض ثم اذا فرض فرد آخر ان موجود آ فقد سقط الامكان الثانى ايضا وكان ج
بالوجود آمنا عن ان يزول عن مجال وكل ما يصير بالبعض موصوفا من غير ان يعم مجال هو ممكن فاذا لم يمكن
ان يكون آ والوجه فى ان هذا الحكم ليس بموجود فى البين وهو تصور الوجود فيه انما يحصل فيه من
العكاس قولنا كل ما ليس بممكن يمتنع ان يكون ممكنا وهو اول فى الاذهان بعكس البعض الى قولنا
وكل ما لا يمتنع ان يكون ممكنا فهو ممكن وهو المطلوب **قوله** لكنه اذا كان كل ت آ بالامكان يقتضى
الخاص وكل ت آ بالاطلاق جاز ان يكون كل ج آ بالفعل وجاز ان يكون بالفعة فكان لا يجب ما فيهما
من الامكان العام وهذا بيان لاختلاط الثانى وهو الاختلاط من ممكن ومطلق وسيع ممكنا وذلك
ان الممكن اذا فرض موجودا صار الاختلاط من مطلقين ويكون ما يجب منه لا يلزم منه محال فاذن هو
ممكن كالامكان سيح مطلقا لان الحكم على الاصغر انما لا يكون بالفعل لاحد كونه اوسطا بالفعل وهو
انما لا يصح الى الفعل ابدا واذا اخذ كل انسان كان ت بالامكان وكل كاتب ما شر للقلم بالاطلاق ولا
يلزم منه كون كل انسان ما شرا للقلم بالاطلاق بل بالامكان وانما يكون بالفعل كقولنا كل انسان
كاتب بالامكان وكل كاتب محرك بالاطلاق فكل انسان محرك ايضا بالاطلاق لا بالامكان العام وهو ظاهر
الشيخ وكان الواجب ما يعمهما من الامكان العام لا سيما ان عمل على ندرة يعم الصورتين وغير الصورتين
بحسب الاصطلاح لا سيما ان كان على جامع الفعل والقوة وهو العام بحسب اللغة وذلك ان الممكن قد يقع
على ما يخرج الى الفعل كالصورتين وقد يقع على ما لم يخرج الى الفعل بل هو بالقوة بعد كالاسعاى على
ما قررنا ما احتلاطا اذا كان من ممكن القوة المحضة ومطلق كانت النتيجة ممكنة بالامكان شاملا لهما
ولا يجب ان يكون القوة المحضة كما اذا اخذ ما يمكن ان يكون ولا يكون بالامكان العام ملوما وكل ما يكون
للقلم صح ان يقال انه ما شر للقلم بالامكان لا بالقوة المحضة لانه زال ما شر القلم بالفعل غير زائل الكاتبة التى هى
بالقوة بعد بالامكان شامل للفعل والقوة فما فقد هو المناسب وقد صرح به الشيخ فى شرح هذا الكتاب
وانما ان حمل الامكان العام على جامع الصورتين والاصورتين وحمل الاطلاق فى قولنا وكل ت آ
بالاطلاق انما حمل الاطلاق العام كما ذهب اليه الفاضل التابع كان صادقا الا انه لا يكون مناسبا للبيان
الذى نحن فيه ولا يكون العقل بان ما شر الفعل والقوة هو الامكان العام صحيحا فان الامكان الخاص
انضافه بعضهما من جهل الضرورة **قوله** فان كان كل ت آ الصورتين فالقرآن السيج يكون صورتين او
غير صورتين وجه ما فانه معلوم لان ج اذا صارت صار محكوما عليه ان آ محكوما عليه بالصورتين
وعين ذلك بانه انما يزول عنه البتة ما دام موصوفا بالذات والا كان زائلا عنه لا دائما سقط ولو كان
الحاكم عليه بانه آ عند ما يكون ت لا عند ما يكون ت كان هو لما كل ت آ الصورتين كان زائلا عن ما علمه

لان معناه كل موصوف بانه ت دائما او غير دائم فانه موصوف بالضرورة انه آنا دام موصوفا الذات
كان ت اولم يكن وهذا معان للاخلاط الثالث وهو اخلاط من ممكن وضروري وقد زعم محمد
المطعني انه مع ممكنا والشيخ بين انه مع ضروريا وظاهر ظاهر ولي اصل معان الممكن اذا اوصف
موجودا فاما خلاط من مطلق وضروري وكانه السبج ضروريه كلما دت وكل ما كان ضروريا فهو في
جميع الاوقات ضروري فاذن كانه السبج بسل فوضعا انه ضروريه لا اوسع في هذا القياس لم تفد
كونها ضروريه بنفس ما ضر لافاده العلم به وقد صدر هذا ضروريه والكبرى لغير الضروريه ان كانت
مع الصغرى تعلس مع فعليه وان كانت احدهما او كلاهما ممكنه مع فكه وانكبرى الجملة لها مع محمله
فعليه او غير فعليه بعض الشارح سفي ان يكون رابعه للكبرى كالى اصله من صغرى فعليه مع اي كبرى الفوت
شرط ان لا يكون وصفه وبعضها سفي ان يكون رابعه للصغرى كالى اصله من ممكنه ومطلقه عامتين او خاصتين
وبعضها سفي ان يكون كلاهما كالى اصله من ممكنه ومطلقه احدهما عامة والاخرى خاصة ان السبج في
الاشكال كالصغرى وفي العموم والخصوص كالكبرى وفي الشارح الصغرى الممكنة مع عزها من منع
نظر وهو انا ان حكمنا على كل ت ان حكم كان بانه آ اوليس بآ فان مرادنا ان ذلك الحكم واقع على كل
ما هو ت بالفعل لا على كل ما يمكن ان يكون ت كما قدرنا من مثل ان كان كل ت في الصغرى ممكن ان
يكون ت وانا نصر شيء منه ت ولا في وقت فرد الاوقات صدق ان يكون ت دائم السلب عن كل فرد منه
من غير ضرورة فان الحكم على كل ت لا ساوله بوجه انه وصفه ممكن ان يكون الحكم عليه مخالفا على ت
وذلك لان ما يمكن ان يكون ت محمل ان يصف ت بالفعل وان لا يصف ت تداما من غير
ضرورة ويكون القسم الاول حكما انما ضروريا حسب الذات او وصفا ضروريا بدليل ان يكون القسم الثاني حكما
مناقضا لذلك الحكم والملزوم منه حكما على كل ما هو بالفعل ت ان يصدق ذلك الحكم ما هو لا الامكان ت
ولا يكون بالفعل ابدا وهذا الاستدلال انما يلزم على القول بجواز وجود حكم دائم غير ضروري على ما ذهب
عند فرع الاصحاب للموصين الى هذا الاستدلال فزاد خلط الممكن بالضروري ما نقض فوضعا كل ما ليس بضروري
بحسب الذات يمتنع ان يكون ضروريا بحسبه وهو ضروري الى قولنا كل ما لا يمتنع ان يكون ضروريا فهو ضروري
بالضرورة على طريق عكس النقيض ط كل الصغرى اذا كانه ممكنة او مطلقة بتعدق فيها
السالبة حان ان يكون سالبة وسع لان الممكن المعتني سالبة لازم موجبه ا ولـ ويدان الصغرى
السالبة اذا استلزمت موجبه سع فانها سع ايضا سالبة الموجبة بعد ما وليس هذا كما ر المادة كما
سنحققه البيان لان المذكور هناك كان خاصا بالفعليات وهنا قد حكم على الوجه الشامل للفعل والعمل
لان الحكم العام لا يمتنع ما لا يعد ان سالبة الصغرى الممكنة مع عزها وهذا ما خالفه فيه الجمهور
وقد عد شرحه حيث قال فلنا فان سالبة بعد نظر سنشرح لك ط ويكون اول السبج
ما كنتها وهنها سالبة للكبرى في كل موضع من هذا السكل ما اذا كانه الصغرى ممكنة
خاصة والكبرى موجبة فان السبج ممكنة خاصة او الصغرى مطلقة خاصة او الكبرى موجبة ضرورية
فان النبي موجبة ضروريه الا في شيء ما كبع ولا شيء ما ما ل من ان السبج مع بعض المتدس
ما كل شيء بل في الكفة والكبيه وعلى الاستثنا المذكور ا ولـ ذهب قوم من المطعنين
ان

صيرورة بعض الوجود في بعض ما دام الموضوع موصوفا بما وصف به لم يعلم منه قياس صادق المقدمات
لان الكبرى يكون كاذبة لانا اذا اخذنا كل وقت بالضرورة مع ما وكل ما هو بهذا الوصف ما دام موصوفا
لا دائما حكمنا بان كل ما هو كذلك انما وصف به وقتا ما لا دائما وهذا اخلاف المصنف على ان يكون
الكبرى اعم من جهة ومن الضرورة حتى يصدق بعضه بان تقضي الكبرى ضرورية لا شيء الكبرى وهذا ايضا
استثناء وانما يكون ضروريا لان كذا ضروري آ فتدبر آ المصنف **اقول** المراد ان المحمول
الضروري ثبوته للكبرى بالعرض انما هو ثبوته لا ممكن بان يصدق قولنا صادقا ان بقول كل ممكن محمول
على كل موضوع كذا دائما بل بنا فلم يكن كذلك لجاز ان للكبرى بعض ما دام الاكبر بحسب وصف الاوسط لا دائما
ذاته فيلزم منه لا دوام وصف الاوسط ايضا بحسب ذاته لان الوصف لو كان دائما للذات دائما
للوصف فيلزم ان يكون الاكبر ايضا دائما للذات فان الدائم للدائم دائم لكنه فرض لا دائما بحسب الذات
هذا اخلف مطلقا ان الكبرى في هذا القياس بعض ان كل ما يصدق عليه انه ممكن فان هذا الوصف يكون لا دائما
والصغرى المشتملة على ان الاكبر وصف ما هو محمول دائما بعض ان بعض ما هو ممكن هذا الوصف له
يكون دائما وهذا لم نقض بالاول فان لا نسلم منها فياس صادق المقدمات والتعليل التصحيح لكون
هذا القياس ليس بقياس صريح وقوع السائل فيها وانما التعليل بكون الكبرى كاذبة بعضه قوله
الشيخ حتى لجاز ان الكبرى كون كاذبة يستقيم ايضا على وجه وهو ان الصغرى ما وصف بل الكبرى على انها
صادقة فهم انتج الكبرى صادقة على امتناع الكاذبة لان المنافي ما فرض صادقا يكون لا محالة كاذبا
وقد صرح الشيخ في بعض كتبه بهذا الوجه وذهب اليه صاحب الملخص وهو ان التعليل بمعنى ان
يكون انما كذب الكبرى لهذا انما بالحقيقة لا وجب الذي يخرج القياس عن ان يكون قياسا وذلك لانا ان
جعلنا اللادوام من الكبرى جزء الذي بالصغر عن بعض القضية كل محمول لا دائما فهو مستغنى بالكل الكبرى
كانه بل يكون قياسا برأسه لحملنا ليس شيئا وذلك لان هذا التقدير يخرج اللادوام عن ان يكون جهة
وقضية من ان يكون عرفيه وذلك خلف وهذا التقدير ان هذا القياس ليس بقياس لانه
ليس بمنتج **قوله** بل يجب ان يكون الكبرى اعم اي اذا كانت الكبرى عرفية مطلقة محمله للدوام
لا للادوام والا لجاز ان يحمل الصغرى الضرورية على الدوام لكن احداهما على الصدق وجب
بعض ما فرض من موضوع دوام وصف ما **قوله** الشيخ وصدقها ان بعضها يكون ضروريا لانه لم يعتبر
الوقت منها من الضرورة والدوام فانا اعتبارنا الوقت بعض يكون ما سيجيء ضروريا اذا كانت الكبرى
ضرورية بحسب الوصف دائما اذا كانت دائمة بحسب الوقت قال **قوله** وهذا ايضا لاستثناء وذلك لان
السيجيء كما لف الكبرى في الحمل فانتج لاستثنى وصفيرة وسنفي ان الحق بما سيجيء لفا وهو ان يكون الكبرى
وصفها وصغيرة فان ما سيجيء لا يكون وصفيه وذلك لان الوصف اذا اخذ مع الذات من حيث هو مقيد
بالسيجيء كما اذا اخذ الكل محمول متعدد دائما محمولا كل متعدد جسم او حيوان كل انسان ما دام وكل ما دام ساكن
ما دام ناميا فان السيجيء منها لا يكون وصفيه انما اذا كانا موصوفين بالسيجيء يكون وصفيه مشتملا على السبب
الباقي من هذين المانعين لا يكون بالسيجيء بل بالكبرى وذلك لان كانت نتيجة وفي مواضع
كثيرة يحسب اغلاط المحاذي المذكورة الا ان جميعها يدفع الى هذه المواضع الملتبسة ومن ضبط هذه الاصول

الى

الثاني اعلم ان الحق في هذا الشكل هو انه لا قياس منه عن مطلقتين بالاطلاق العام ولا عن ممكنتين ولا
عن خاصتين ولا قياس منه عن مطلقتين من جنس او سالبتين ولا عن ممكنتين كذلك بل
انما الخلاف او لا في المطلقتين اذا اختلفتا بالسلب والايجاب فان الجمهور يطلقون انه وريكون منها
قياس وكثير من محققي المنطقيين الصغرى ان الخلاف منها بعينه وذلك لان قياسا من منها بعينه
هذا الشكل **اقول** هذا الشكل لا يمنع الا فاني في الصغرى بالجهة لان الانسان والحيوان مشتركان
في حمل الحيوان عليهما وسلب الحجر عنهما ولا يجب ذلك حمل احدهما على الفرس والانسان والناطق ايضا
مشتركان في كل الحمل والسلب بعضهما ولا يجب سلب احدهما عن الفرس وذلك لان ما شاء المتابعة وغير
المتابعة قد يسلك فان كل علما او سلب عنها جميعا شيء اخص منهما بشرط الا يجاب ان يحمل فيمكن ان يحمل
لا يصح حملهما على شيء اصلا وحتى يجب عنه سائر الطرفين والعدد كما سلبنا والجمهور يطلقون ان هذا الاختلاف
هو اختلاف في الايجاب والسلب بحكمهم ان الشرط في انتاج هذا الشكل هو اختلاف المقدمتين من
الكيف والحق ان المختلفتين من الكيف هو محققان على الصدق كما في المطلقتين فالمكنتان والتي لزم من
فصلا منها سائر الطرفين ما دون الاختلاف في الكيف كيف كان لا يمكن في حصول هذا الشرط ومحال هذا الشكل في
ومحاج هذا الشكل في لا يحاج الا شرط واحد وهو كون الكبرى كلية وذلك لان حصول الشرط الاول
مع حرونة الكبرى لا بعض لا المباينة من لا صغرى وبعض ما كبرى ولا يعلم حال منها ملاقاة في البعض الآخر
ام لا ما دون لا يمكن ان يسلب ما كبرى ما صغرى كما اذا اخذنا ما هو وعلى الغراب وسلبناه عن بعض
الحيوانات او عن بعض الناس فانه لا يلزم منه سلب الحيوان عن الغراب ولا حمل ما انسان عليه واذا
تقرر هذه الاصول يحصل المطلوب فنقول ان المطلقتين والعددية ان قد يجيء في هذا الشكل
شرط الاختلاف في الكيف ومن الشيخ ان الحق انه لا قياس في هذا الشكل عنها واعني الممكنتين بسيطة
ولا المخلوطة بعضها بعض انما مع الاوقاف في الكيف بنا الاوقاف والمانع الاختلاف منه فنها بينه
قوله وذلك لان الشيء الواحد بل الشيء المحمول احدهما على الآخر قد يصح شيء يحمل عليها وعليها
بالايجاب المطلق وسلب السلب المطلق وقد يجب سلب عنها عن كل واحد منهما جزء ان المعنى الواحد
او حيوان مثلا احدهما محمول على الانسان ولا يجب شيء منهما ان يكون الشيء مسلوبا عن نفسه او احد
الشيئين مسلوبا عن الآخر وقد يعرض جميع هذا الشيئين المسلوب احدهما عن الآخر ولا يجب ذلك ان
يكون احدهما محمولا على ما يحمل عليه الآخر اذا ما دام كما سلب ولا الايجاب ملازم يجب الشيء الواحد كما
الانسان قد يوجد شيء كما انسان يحمل عليه وسلب عنها الايجاب والسلب المطلق بمعنى لا انسان كما
الانسان ليس بساكن والشيآن المحمول احدهما على الآخر كما الانسان والحيوان قد يوجد شيء كما الساكن
يحمل عليها وسلب عنها الايجاب والسلب المطلق بمعنى لا انسان ساكن كما الحيوان ليس بساكن او لا انسان
ليس بساكن الحيوان ساكن وقد يجب سلب احدهما عن كل واحد من جزئيات المعنى الواحد بمعنى كل واحد
من الناس ساكن لا واحد من الناس ساكن او حيوان مثلا محمول احدهما على كل واحد من كل واحد
من الناس وكل واحد من الحيوانات ولا يجب شيء من ذلك ان يكون الانسان مسلوبا عن نفسه ان

الحيوان مسلوبا عن الانسان فقد بعض جمع هذا الشيء بالمسلوب احدهما عن ما فيه كالانسان
والفرس وكذلك حال بعض الانسان شاكل بالعدم ليس بساكن او بعض العكس او بعض كل واحد منهما
ساكن الاول صدق من ما فيه ساكن ولا موجبة لكن ان يكون احدهما محمولا على الاخر بلا لزوم فرق بعد سلب
قابل ما بالزوم موجبة فان ليس ما لم يلف فرد المطلقان والوجودان فقابس والفاصد السابع مسلوب
الشيء الواجد الحري الوجود كرد والشيء المحمول احدهما على ما فيه بعض من هذا الانسان وهذا الباطل
وضبطه ان الجزوي من حيث هو جزوي لا يحمل على جزوي بحمل الاول اللفظ قوله والذي يجوز به
الاستباح عن المطلقين المختلفي الكيف وكليتهما كقولنا كل شيء لا يعدم من المطلق العام والموجود
العام لان العدم هكذا ان العكس وبعضا لا يتعكسان من السلب الى المخالف اسعال البعض عشر لاط البعض
منها الاصح اقول الحايون ان الاقران من مطلقتين مختلفي الكيف مدبح يحتجون من شان
الاباح بان بعكس للسالبة ورد السكل الى الاول وهو معنى قولهم ان سوالب المطلقان معكس وبالمخالف
وهو مفهوم من اقتران كل دست وناشي فرانك ان لم يصدق لا شيء من آ ما صدق بعض د آ وبعضه
الباكبرى شيء من ما الاول ليس بعض دت وهو نقيض المصور وهذا اسي على ان المطلقان سالفان وقد
سنا ان المطلقان لا معكس حوالبهما وانما لا سالفين فرجعنا ما ذن قد بطل احتجاجهم قوله
بل انما معقد في هذا السكل من المطلقات ما شان من قولنا من ما فيه سالبة اذا كانت سالبتها
بين شرطها ان معكس ولعلها بعض من ما وقد علمت ان السالبة المطلقة السالبة كذلك نعم ان كان
بالفعل في مطلقة ما ومن ضرورة شيء ما من مطلقة عامة ومن ضروبه والشرط ان مخالف المقدمتان من الكيف
ويكون باكبرى كليه نقول العباس في هذا السكل انما معقد من مختلفان المقدمة شرط ان يكون السالبة بحيث
معكس بان يكون لها نقيض مزما ما كالمطلقان المعكسة وهي العرفية العامة والوجودية والضرورية
فانها صح مبسوطة ومحلوطة لكن صاحب العام والوجود ليس الضرورية في هذا القضاء اما ما بين الشرط
لاختلاف الكيف بوكلية الكبرى واعلم ان هذا القول عن ملخص وذلك لان بعض ورد والمطلق اذا اختلطا
وكانت السالبة مطلقة فانها سيان انضاع كون السالبة غير معكسة كما سنذكره بعد قوله والحكم في
الجهة للسالبة هذا هو المشهور عند اصحاب الطاهر من ورد ان الاسم ممنوع لا صاح في هذا السكل بعكس السالبة
ورد السكل الى تاويل باجراء الصغرى السالبة في السكل الاول الكبرى ويكون الجهة هنا كما كان على من جعلهم ما بعد الكبرى بمنكس
هنا ما بعد السالبة وسمنع الشيخ ان جميع المخالف مرضروبه وغيرها كون امام ضروبه سوا كانت الضرورية
مناصرة جيه او سالبة قوله والضرب الاول منها هو مثل قولك كل دست وناشي من آت فلاشي من
د آ لما عكس لكبرى فنصير لاشي من ست آ وبعض السما الصغرى فيكون الضرب الثاني من السكل الاول
ويكون العينة في الجهة للكبرى والثاني منعاسل قولك لا سي من دت وكل ات ملاسي من د آ لما عكس
الصغرى وكعلما كون جميع ملاشي من آ دم بعكس السجود ويكون العدم للسالبة الضاف الجهة ما بين
مطلقة فاعكس الى المطلق من والثالث منها مثل قولك لبعض دت ملاسي من ات فليس لبعض
د آ سنه ما عرفت والرابع منها مثل قولك ليس لبعض دت وكل ات سج فليس لبعض د آ والا لكان كل د آ
وكان كل ات وكل دت وكان ليس لبعض دت هذا خلف واما ان غير المخالف لكبرى الضرب الذي هو من د
ليس

ليس ت بكون لاشي من دت وكل ات ملاشي من د آ وبعض د آ لا كل ه آ ومن هنا علم ان العبرة للسالبة
في الجهة وليس يمكن في هذا الضرب ان سمنع بالعكس لان الصغرى سالبة جزوية لا معكس الكبرى معكس جزوية
فلا يلتيم منها ومن الصغرى قياس فانه لا قياس من جزيئتين اقول اعتبار الشرط المذكور من الشيخ
احمالان الكيف وكلية الكبرى بعض ان يكون الضرب المنجه اربعة من جميع الستة عشر لا عشرة لان الكبرى بالموجبة
لا عشرة الا بالسالبة من كلية جزوية والكبرى السالبة لا عشرة لا من حسن كلية وضرورية وعرفية منع وسع سوالب
فالشيخ منع ان الضرب الاول معكس الكبرى ورد السكل الى الاول بما قال ان العبرة في الجهة للكبرى بعض بسبب
الاغلب ان المخالفة تاخذ من الضرب الثاني معكس الصغرى ويجعل الصغرى كبرى والكبرى صغرى
فيبقى معكس المطلوب في الاول بما معكس السجود لحصل السجود المطلوب بما قال ويكون العدم للسالبة لانضاف الجهة
لانها تصير كبرى السكل الاول بما وان كانت مطلقة فاعكس السالبة المطلق من المطلق سوا كان كانت السالبة
عرفية عامة كانت السجود الضاف عرفية عامة لانها معكس كعكسها وان كانت عرفية وجودية كانت السجود ما
معكس لها وهو العرفية العامة كما سبق ذكره وفي الضرب الثالث بما من الاول ولم يمكن قال التابع بالعكس
لان السالبة لجزئية لا معكس وان الموجبة الكلية معكس جزوية والاقياس من جزئيتين بوضوح وانما الى المخالف
والاخر فلان انتاج المخالف قال انضاف بعض السجود الى الكبرى فانتفى بعض الصغرى او ما منع ان يصدق
مع الصغرى اذا كانت الجهتان عرضيتين ووجد بكل قال جميع الصدق المخالف هكذا ان ما الاقتران ضرب
قال ليس بعض من د آ الذي ليس ست وهو ما د آ فبعض لم فبعضان لضاف الاسي من دت والعالم بعض د آ
والقضية الاولى هنا لكون عكسها صغرى بالقياس لانها قال ان الجاهل بعين الاشخص الموضوع وشدة
الاسم وبعض موضوع وان ان كلية لكنه لا بعد نسبة المحمول الى الموضوع وبعد لا اسم لا يوثق في
المعنى بم حصل من اقتران القضية الثانية من الجاهل بعين الصرف الثاني من هذا السكل وهو ما وافق السالبة
في الجهة وحصل من اقتران القضية الثانية من السجود بالفعل في هذا الضرب الرابع من السكل الاول وهو ضع
ما حيث لكل الجهة بعينها وذلك لان هذا المخالف كان من السكل الاول ليس ما لف قياسي على الخصم
ان الصغرى لا تشمل على حمل وضع بل على اسم من تراد فيه ليس قول له وانما اوردت على هيئة قياسية
لان الشيء بعض للاذهان من جهة بعض الموضوع في القضية الاولى لا الاذهان سي لم يكن معلوما ما وذلك
يعلم هذا القياس وان الاقرار بصغرى لا شمل على مقدمة جزوية محصل في جميع هذا النوع السالبة
كما كانت في السكل الاول الكبرى قوله هذا ظاهر ليس في المقدمتان ممكن ان يصدق ممكن ان مطلق
وكان من الجنس الذي لا معكس بما ان اورد ما من ضع انعقاد القياس عن مطلقتين عن ذلك الجنس بوضع منع
انعقاد القياس عن هذا الخليط اقول لما فرغ من بيان ما انعقاد الكائنة من المطلقات الضرورية
بسيطة ومخلطة وقد كان ما المطلقات اصح بسيطة ما اراد ان سق هنا حكم اخلاطها المطلقات الضرورية
وبدا بالمطلقات قد كران القياس من ما المطلقات العامة المعكسة لا سفر بعض لكل السالم الذي
سين به امتناع انعقاد من المطلقات العامة المعكسة فان لحكم فيها لا لمخالف الا الاعتبار قوله وان
كان من طلبتين الذي سلمه سان ان المطلق سالبة فقد سقط القياس من اذا روعت الشرائط فان كانت
الكبرى كلية سالبة من باب المطلق المذكور وكان ما المخالف من جميعا او ما سالبة اصح العكس الى السكل الاول او المخالف

ناخ وقد بعض البيع او بالاضافة ناخ ولكن يأتي البيع هو الذي عرفناه في المسئلة الاولى **اقول**
واما الاحلاط من الممكنة والمطلقة المنعكسة فلا كلام واما ان كون المطلقة سالبة موجبة والاول لا كلام انها
ان تبع الكبرى او فوق الصغرى فان كانت الكبرى مطلقة سالبة فانها تبع ممكنة عامة سواء كانت الممكنة عامة
او خاصة وسواء كانت المطلقة عرفية عامة او وجودية فان كانت الممكنة خاصة سواء كانت موجبة او سالبة
مسالة كل وقت ما بعد الامكان بين وقتي مرات ما لا اطلاق المنعكس العام او الوجود وما سواها فانعكس
الكبرى الى المطلقة المنعكسة العامة يسبح من المسئلة الاولى لاسيما من وقت آما الامكان العام او كرها وهو المطلوب
واما المخالف ان يقول ان لم يكن لاسيما من وقت آما الامكان العام او كرها وهذا مطلوب واما المخالف بان
يقول ان لم يكن لاسيما في بعض وقت آما الضرورة ولاسيما في وقت ما الاطلاق المنعكس فليس
بعض وقت ما الضرورة وكان كل وقت ما الامكان الخاص فان كانت الكبرى موجبة منعكسة لم يمنع الى
اخر ان عنى بالمخالف ان يقول ان بعض البيع كما فهم الماسا من قول المصنف كما مر ذكره في المسئلة الاولى فهو
عمل تام وان عنى بعض البيع فقد تكلم لسان سواء كانت الصغرى جزئية او مهملة لجواز ان لا يصدق الا في بعض
هنا ما ان الكبرى منعكسة اللهم الا ان يحمل على ما اذا تكون الممكن موجودا بالفعل معه بحيث يكون مطلقا
كبرى سالبة منعكسة ثم يرد البيع الى ما مر وان كانت الصغرى مطلقة سالبة والكبرى ممكن عامة
موجبة وحكم هذا الاخران سنذكر بعد هذا الكلام **مسئلة** ان لم يكن سالبة بل من جنسه
كما ان دائما لم يكن قد تبين مما مر في المصدر لا فاضح الدهنا معناه وان لم تكن الكبرى سالبة مطلقة عامة
موجبة اما مطلقة او ممكنة لم يكن ذلك السالب صادقا فانه قد بينا ان الممكنة الخاصة سواء كانت موجبة
لم يكن الصغرى الا كذلك والسالب منها معنى قد انما فانه قد بينا ان الاشي من وقت ما الامكان لا كما
ات ما الاطلاق لم يكن الزوال المسئلة الاولى بالعكس ان الصغرى ممكنة عامة والكبرى منعكسة موجبة اذا فلما لا
من وقت ما الاطلاق وكل ات ما الامكان او كل وقت ما الاطلاق ولاشي من ات ما الامكان بالاشي
واجب مع الكبرى لاشي من آ ما الامكان وهو غير منعكسة فالبيع غير حاصل فانعكست الكبرى الى الاول والصغرى
سالبة ان موجودة فالبيع على جميع التقديرات غير حاصل لا يكون بيانا شيء منها بالخلف لان امران بعض
البيع وهو بعض ما آ الضرورة وكل واحد من المقدمتين لا مع ما بينا من ان الضرورة فلذلك حكم الشيخ
بانها لا يكون ابتداء وزعم صاحب الشفاء ان قولنا الصغرى الوجودية السالبة الكبرى المطلقة مع موجبة
جزئية ممكنة خاصة وهو ما عمل عليه عامة المتأخرين كما سنبينه ان منعكسة مع الكبرى مع المسئلة
الاولى ممكنة خاصة سالبة وسنعكس موجبة انما ادعاه مال بالشيخ اذ انا الصغرى غير عرفية عامة لانها
على تقدير كونها ضرورية مع الكبرى الممكنة ضرورية سالبة يكون البيع محمل الطرفين وقد بينا فيما سلف
بعد ما ان الحمل لا واحد من الكاتب سالم لا دائما بل دائما وكل فرس ناهم بالامكان ولا شيء
بعض الكاتب بالامكان فمن قولنا المصنف الذي استناد الشيخ ولم يذكره بعد فعل هذا يكون المدعى
محصلين فيه الوجود الذي لا ضرورة فيه فكان ايجاد الحكم فيه غير لازم ان يكون الشيء قد يكون ليه
وقد يجب ان لا يكون والاخر فيكون ما هو قد ما دام موصوفا فكل فرس فانه يجوز ان يكون احد الحدين من مطلقة
عامة الوصف وسالبة الحكم بعكسه ان يكون احدهما مطلقة ووصفه وسالبة غير عرفية عامة او وجودية وسلم
ان

ان يحملنا في ان كان في المطلقة محمل للدوام والا ان لم يكن محمل لم يصح احملنا فيه او انقلبنا فانهما
سيان مطلقة وصفه لو صح بقاء الوصف ولكن مشروطا ان يكون الكبرى هي العرفية وضابطه ان نقول
كما يقدر كون الكاتب جالسا فرسا او اواكاسا فرسا او خلوا الجالس فرسا الكاتب فرسا او ما خلوا عنهم الجالس قد
لا نعرف بدا ان فرسا بعض جلوسه او فان جلوسه والكاتب كما فرسا في جميع اوقات كتابته صح ان الجالس قد لا يكون كاتبا
في بعض اوقات جلوسه فانا ان جالسا الذي يصح ملاصح ان الكاتب قد لا يكون جالسا في بعض اوقات كتابته
او ما يقدر كان الوصف الذي يصح مع ما سافر في بعض اوقات او ما يقدر كلوا عن الوصف الاخر فانه قد كلوا عن
وكل الوصف بهذا قد رون انا الذي يسلم ما قدر كلوا عن الوصف الاخر او ما يقدر كلوا عن الوصف الاخر فانه قد يكلوا عن
لا حمال المسلم ما يقدر الوصف الاخر صح جواز الامكان لان ما الاول في بعض ما فانه قد يكلوا عن الوصف الاخر
العصيل انا ما مر من ان احلاط المطلقات بالمطلقة قد استثناه الشيخ من ان احلاط المطلقات بالممكنات
كما ما شرحنا في الكتاب في هذا الاحلاط واعلم ان الشيخ وضع هذا الاحلاط على مذهب اليعمور والمعنى
ان المحلاط من الممكن والمشروط بالوصف منع مشروطين احدهما وقوع المشروط بالوصف كبرى القياس
كما اذا قلنا كل انسان متحرك بالامكان ولاشي من الساكن بمتحرك ما دام ساكنا فانه ما دام ساكنا
بالامكان لان الصغرى بعض جواز اتصاف الاصغر بما ناف الاكبر يلزم منه جواز خلو عنه عند الاتصاف
بما ناف ونكذا اذا قلنا لاشي من الانسان بساكن بالامكان وكل ناهم ساكن ما دام ناما فان الصغرى بعض
جواز خلو الاصغر عما يلزم الاكبر يلزم منه جواز خلو عنه فان الملزوم يرتفع عند ارتفاع اللازم انا اذا
رفع المشروط بالوصف فرد الصغرى فانه لا يصح لا نقول كل كاتب فانه بالامكان ما دام كاتبا وكل انسان فانه
بالامكان ولكن نقول كل كاتب ناهم ما دام كاتبا وكل انسان ناهم بالامكان لاشي من الانسان بكاتب
الانسان من الكاتب وذلك لان المستلزم لما يمكن ان كلوا عن الاكبر فالملزوم ما كذلك ان يصح مع الاكبر
هنا هو وصف الوصف ذاته وهذا لا وصاف لا شيء فانه قد الموصوف بها والشرط الاحتراز بكبرى
الجهتان بحسب الامكان اعتبارها على الصدق ان يكون ما ذا ما الممكن ما كون لحكم منه بحسب الوصف ضروريا
وما ذا ما المطلق ما كون لحكم منه بحسب الوصف ما دام ما فانا ضروريا ما دام ما فانا ضروريا ما دام ما فانا ضروريا
على الصدق حتى كون الحكم ذا ما بحسب الوصف غير ضروري والا يلزم ضروري الصدق ما دام ما فانا ضروريا
قد ضمن الاول من هذين الشرطين ولم يذكر الثاني فاذا يصدر هذان الشرطان مقدمتي المحلاط من
الممكن والمطلق المنعكس مع المطلق المنعكس غير المنعكس سواء كانت المطلقة المنعكسة موجبة ان
سالبة وسواء تبين ما نذر الى الشكل الاول او الى الثاني ولم يتبين وشيء من ذلك وهذا خالم يذكره
الشيخ **واقول** ايضا اذا كانت الكبرى وصفية او عرفية فانها تبع مطلقة عامة سالبة مع الى الصغرى
العفة وكل لا شيء البيان الموجبة ما عض عند الكبرى عمل ما مر في الشكل الاول فاذن يصدق بعضها
هنا ابدا سالبة اذا لم يكن ان يصدق قولنا بعض ما آ دام ما مع قولنا لاشي من ات ما دام ما آ
لا دائما مع لان جسمان يصدق دائما مع بعضه وهو قولنا لاشي من آ دام ما مع بركة احد مهم **مسئلة**
وجب ان يتبين على هذا احلاط الصغرى والبيع اذا كان على هذا الصورة اذا كانت السالبة ضرورية
والموجبة غير ضرورية فانه تبع وبين العكس الخلف كما مر في المطلقة المنعكسة انما اذا كانت الموجبة ضرورية

Marginal Persian/Arabic notes throughout

والسابه عن صروبه فانه مع ايضا ولكن من الجانب دون العكس **قوله** اعلم ان في هذا
الخلط بيانا عما شان وذلك انه اذا كانت المؤلف من عكس حرف وصورتان او من صورتين وصورة وكل
والكبرى كلهم الناس سواء كانا موجبتين معا او سالبتين معا فانه يلزم عن الخلط انتاج الاصغر او العكس
كليه معلمة تاما كما مر اما اذا اختلفا فانه يلزم اذا كان ت تحت الصغرى ت على كل ما فارغ عن صروبه
وكان ت على كل ما هو ح عن صروبه اما المفروض ح عن صروبه وكان آ على كل ما هو ح عن صروبه
آ ان ت صروبه على بعض ما هو ح او المفروض منه سالبة لطبيعة آ لا على بعض ما هو ح لكن عكس
سواء كان بعد هذا الاختلاف اتفاق في الكمية الا كما بينه او الكمية السلبية وكذلك البعض من ح التي تحت
ت اذ لو كان ان كانت الصغرى حروفه ونعلم ان السجع دائما يكون صروفه السلب وهذا ظاهر انه اقول
معناه ان الصغرى اذا اختلط بغير الصروبين اما دائما بين الذاتي من جزئي المطلوب فلا ينتج
الصروبي السالب فان بعض المفروضات في الكتب فضلا عن ان يكلفنا عنها انتاج بعد ان الاختلاف
نقيضا بان المذكور ق اقتاضا بعد ان الاختلاف فلا يعلم انه اذا كان ح الاصغر تحت بعض ت الاولى
على كل ما ليس بغير صروبي او تساوي غير صروبي حتى يكون الحكم ت على كل ح لا الصروفة او على المفروض
من ح بعض على بعضه لا الصروفة وكان آ الاكبر كذلك فاذا يكون الحكم ت على كل آ الصروفة فانا نكون كل
ح او بعض المفروض منه مباين للاكبر الذي هو آ الصروفة لا يكون داخلا في الصغرى لا لكن كل حتى
لكون لا شيء من ح آ او ليس بعض ح آ الصروفة وهو السجع سواء كان الحكم ان كان او ان اما ليس كما
سنا قولنا كل انسان او بعض الحيوانات متحرك بالصروفة وكل فلك متحرك بالصروفة او ساكن كما قولنا
لا شيء من الناس او ليس بعض الحيوانات ساكنا لا بالصروفة ولا شيء من الفلك بساكن بالصروفة فانهما
سيان لا شيء من الناس او ليس بعض الحيوانات بفلك بالصروفة وهذا المفروض بعض الصروفة
المنبعة من هذا الاختلاط وقد بين بجراه تاليه وهو معنى قولنا سيان ثم في هذا الخلط ان في هذا
وهذا ما نقل لعهدة عنه **الشكل الثالث قوله** الشرط ان يكون قرائن هذا الشكل جميعا ان يكون
الصغرى موجبة او في حكمها كما تعلمه وهذا كلي ايضا كان قرائنه جميعا ان يكون
البينة شرطي زمان ناجمها انما بحسب جزئه لا لكيف منها كل ما كل او لا شيء من كل انسان حيوان كل انسان
ناطق لم يلزم ان يكون كل حيوان ناطقا فلزم ان يكون بعضه ناطقا ان يكون الصغرى **اقول**
لهذا الشكل انصافي بالاشراط شرطان احدهما كون الصغرى موجبة او في حكم الموجبة ليكون سالبته
لذاتها موجبة كما مر في الشكل الاول ودلك لان الصغرى اذا كان سالبة فانها للاوسط الاكبر بان حكم الفلاسفة
الذي لان الاوسط منه حكم الاوسط من بالاه الاكبر وبينا مناقضته وانما اذا كان بينا الاوسط بالسلب
كالغراب مثلا للانسان مثلا بعلم ان الاكبر المحمول على الاوسط مثل بالاقتران او ساكنا للناطق
وذلك لان المسلوب عنه كالصدق بان ق للجزء الصغرى والشرط الثاني بان يكون الحد الوسط كليه وذلك
بكون متحد الحكم من الاوسط بينة دون الحكم بالاكبر ان الصغرى منها ان كانت حرفية فقد لحصل
ان يحكم الحكم عليه من الاوسط بالمتشخص كما يقول بعض الحيوان انسان بعضه ومن الاحكام
كقولنا بعضه انسان وبعضه ناطق وهذان الشرطان لا يختصان بل ان يتبعان عن الممكنة

وذلك لان الصغرى المرجبة الكلية تعرّى كل واحد من الصغريات الاربع والمرجبة لجزئيه تعرّى الكلتين
منها ممكنتين لجميع بينة لا جميع الاحوال وذلك لان الاصغر المحمول قبل الاوسط محمول ان يكون لا شيء منه
على الانسان بعضه لا يكون ولا ناطق ولا ساكنا كالفرس والانسان الذين يكان فلا انما بينه
للاوسط بينا ان هذا الشكل لم يكن كما ولذلك قال الشيخ ولزم ان يكون بعضه ناطقا هو عكس
الصغرى لانه حينئذ تصير الاوسط الى الشكل الاول كما ملا ينا **قوله** فاجعل هذا لكي صيارا ذا المركبات
من كليتين ذاتا اذا كانا لكبرى جزئيه لم ينعقل عكس للصغرى ناتجا اذا ممكنة صار جزئيه فاذا اوتيته
بالاخرى كان الاقتران من جزوين ولم ينتج ولم يجز ان يعكس لكبرى لم السجع كما علمت ان الصغرى
الصغرى صيارا للرد الى الشكل الاول بان هذا الشكل انما خالف الاول بوضع المحمول في الصغرى
كان الامر خالفه بوضع المحمول في الكبرى وكانا لكبرى كلية في هذا الشكل وعكس الصغرى جزئيا فاذا ان
الى الاول ولو ان الشيخ ما جعل هذا معيارا فانا كنا كما ان كلما كان اصور من حمله في المركبات
من كليتين ذاتا اذا كانا لكبرى جزئيه فانه عكس للصغرى ناتجا عكس جزوه ولا عكس جزوين
بد من ان يعكس لكبرى ويجعل صغرى حتى يرد الى الاول ثم عكس السجع مثاله كل ت وبعض ت آ بينا
ت آ لان الكبرى عكس الى بعض آ ت وضم مع الصغرى على هذا الصغرى الباقية في الشكل الاول بعض ح
وعكس الى بعض ح **قوله** واعلم ان العقم في بعض المخلوط هو الى بعض في الشكل الاول بينا على
قياس ما ذكرناه انما هو الكبرى بانها من عكس معكوسه وذلك ظاهر واما من عكس الكبرى
من ذلك لا فرق بان بعض بعض ت الذي هو آخر يكون ح آ ممكنة ح آ معا وحينئذ كل ت وكل
ت كل دت وبعض ب آ وضع بعض بعض ح آ والجملة ما فوقه حمله قولنا كل ح آ الذي صوبه بعض
ت آ **اقول** حمات المقدمتان مع ما فرقتا بحما كما من كلا من والباقية لم يكون لا لان ولا لكبرى
وما بالامكان كما في سجع الاقتران من ممكنة ومطلقة كما من في الشكل الاول كما انا قوانين الصغرى لا
كلية الصغرى ممكنة كما فرقه ما منا لو كانت ممكنة حاصله لكانت السجع ايضا كما فرقه ما بالامكان وعاليس بالامكان
كان سجع الاقتران من مطلقة وضرورية ايضا في كل الشكل ما منا انا قوانين الكبرى لا بالامكان بل لان الكبرى
موجبة بكلا الجهة والجهة المحفوظ هي الباقية لا بالامكان ومعناه ان الاقتران بالجهة المحفوظ هي لعنان
التي تعتبر في الشكل الاول ان يكون بالجهة للكبرى باقية فانا ان هذا الشكل كما ما سبط الاول وذلك
انما تكون لكبرى انما منا من عكس حمله ظاهر واما منا من نفس لا ساح عكس الكبرى بالاكبر
سان جهة السجع لا لانا نعلم عكس السجع والجهة وما الاسف وعدا العكس بحفوظ من كل الاقتران ما بين
من ان السجع كالكبرى ما الاقتران ورد كل بالكون تابع المرجبة الاقتران صغرى لحمله فقولنا كل ت وبعض
ت آ وكل ما بعض للبعض من ت الذي هو آ فانا البعض وصغيرة تحصل منه بضيان لحمله كل دت
والباقية كل آ وسالبة تشتمل على اسفر مرادنا من كل ذكرنا والباقية هي الكبرى بعينها وجهتها لكل الجهة
انما صارت كلية لم يصغيا الاول ان الصغرى القياس سجع عمل عليه الشكل الاول كل دت وكون الجهة
عند صغرى القياس بعمام بصغير عن السجع ان البعض الباقية لحصل منها الصغرى الاول من هذا
الشكل كسجع ما بعض للكبرى **قوله** والذي يحاول الحكم لحمل الصغرى بانهم يحسبون ان الصغرى بعض

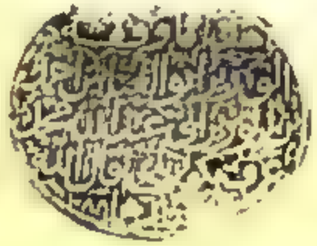

كبرى عند عكس الكبرى فيكون الحكم فيه بما ينعكس فيكون الجهة بعد العكس جهة الاصل وانما يعلمون بسبب انهم يحسبون ان العكس يحفظ الجهات وانه علمه خلطاء **اقول** الظاهرون من المطلقين يحملون جهة نتيجة الاقتران من كل سن موجهتين تابعة للاشرف منهما وذلك عكس الاخس وانه رد الى الشكل الاول بيان في الاحتياج الى عكس النتيجة عكسوها وكانوا يرون ان العكس يحفظ الجهة وان كانت احدى المقدمتين سالبة جعلوا النتيجة تابعة لها لان السالبة تكون في الاول لا الكبرى وان كانت الكبرى جزوية فهذا الضرب الذي يلزم فيه جعلوها تابعة للصغرى لان الموجبة لا تصير كبرى الا بالعكس وذلك لاعتقادهم ان الجهة في الشكل الاول تابعة للكبرى وان الشيخ رد عليهم في هذا الموضع بان هذا البيان محتاج الى عكس النتيجة والعكس ربما لا يحفظ الجهات كما مر بيانه **قوله** ورد بقوله الا انه يتبع العكس في ذلك حيث يكون الكبرى جزوية سالبة فانها لا تنعكس والصغرى اما ينعكس جزوية فلا يقترن قياس بل انما يتبين بطريق الخلف او طريق الافتراض اما طريق الخلف فان يقول انه ان لم يكن ليس بعض ج آ فكل ج آ وكان بالضرورة كل ب ج وكان ليس كل ب آ هذا خلف واما طريق الافتراض فان يقول ليكن البعض الذي هو ب وليس آ د فيكون لا شيء من د آ ثم نضم الى صغرى فنعكس الى الحجاب بما توجبه الكبرى ايضا قد يبين جهته ضروب من النتيجة المذكورة بالعكس وتقليب المقدمات فان ضرب الثاني هو الذي صغراه موجبة كلية وكبراه سالبة جزوية وهو لا يمكن ان يبين ذلك لان الصغرى ينعكس جزوية فيصير كالاقتران من جزويتين والكبرى لا ينعكس اصلا فيتعين ان يبين بالخلف او بالافتراض كما ذكره وقد يمكن ان يبين سائر الضروب ايضا وهو بالاقتران الصغرى بنقيض النتيجة اما النتيجة فما يضاده او ينافي الكبرى ويظهر الخلف والافتراض هو الذي يذكر بعضه كما قال بانه يدل بعض والاعتبار الجهة بالكبرى كما مر **قوله** فيكون هذا انه اذا ثبت آ من كل سن بوجه بخص آ من بعض ج والصغرى جزوية آ من بعض والكبرى جزوية عم من كل سن والكبرى سالبة آ من جزوية بوجه مخصوص وكلية سالبة كبرى آ من كله موجبة صغرى وجزوية سالبة كبرى وهي بمنزلة ونحوه **اقول** لما فرغ من احكام الشكل عند ضروبه والترتيب الذي ذكره من حيث يتقدم الايجاب على السلب في الشيخ وذهب جمهور ومن بعدهم بتقديم الكلية على الجزوية فجعلوا ثاني الضروب ما جعله الشيخ رابعا وهو يستقيم واعلم ان هذا الشرط كان في الشكل الاول لان حكمه لضروب ان الصغرى الفعلية لا تنافي الكبرى بالعرضية الواقعة هاهنا والمراد بكل ما يتناول الصغرى انسان ونحو ذلك مما يتعلق [illegible] بل ما دام كاتبا والثاني ان العرض الاخص [illegible] مطلقة وهو كلما يقول كل كاتب متحرك الاصابع ما دام كاتبا ولا يقول بعض المتحرك الاصابع متحرك الاصابع ما دام كاتبا بل في بعض اوقات يقظته ونحو ذلك على ما ان لا يشمل علما الكتاب من احكام المختلطات في الاشكال الثلثة واضفنا اليه ما امكن ان يضاف اليها ما ليس فيه وهو من الشكل الرابع لانه ليس مذكورا في الكتاب والاستقصاء التام في هذه المباحث يستدعي كلاما ابسط من هذا وهو يليق بموضع لا يلزم فيه متابعة كلام [illegible]

النهج الثامن

في القياسات الشرطية وفي توابع القياس **اشارة** الى اقترانات الشرطيات ما ذكرنا بعض منه ويكمل في القياس منها من الطبع منها فقد لا يتبين ما صح ذلك في كتاب الشفاء وعنه **اقول** شرطية كالمقدمات اما ان يكون مؤلفة من المتصلات او من المنفصلات او منهما مثل ان يكون من المتصلات والحمليات او من المنفصلات والحمليات والشيخ لما اقتصر في هذا الكتاب على ايراد البعض مما هو قريب من الطبع لم يورد المؤلفة من المنفصلات وما بين المتصلات والمنفصلات جميعا لكونها بعيدة عن الطبع واورد ما هو اقرب منه المتصلات معولا على الشفاء في ذلك المتصلات كلها اما لزومية واما اتفاقية فاللزومية اما في نفس الامر بحسب الطبع واما بحسب اللفظ فالاول كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود والثاني كقولنا ان كان الانسان حمارا فهو ناهق وقال في الشفاء ليس يكفي من حيث اللفظ اللازم اللفظي بحسب ذلك اللفظ والمباحث هاهنا انما يكون بحسب المتصلات في الكيف والكم كان في الحمليات وبحسب ما يختصها في اللزوم والاتفاق فالاستصحابية الشاملة للزوم الصادق المقدم والاتفاق ما اتفق اذا اتفق فيهما وذلك لان الكلية الموجبة بعينها المصاحبة الدائمة والكلية السالبة بعينها المصاحبة على الدوام والجزوية المصاحبة او تعميمها في التشخص الايجاب بصدق مع الكلية الموافقة لها في الكيف والسلب الجزوية الايجابية بصدق مع المصاحبتين الدائمة والاتفاقية وهي هاهنا بعينها للسلبية الكلية الجزوية السالبة يصدق مع عدم المصاحبة التامة والاتفاقية وهي هاهنا بعينها للايجابية الكلية فاما اللزومية فبيانه الاعمالية المخالفة الشاملة للزوم الموافقة فاما كان الطرفين لان اللزوم هاهنا هو الضرورة في الحمليات فالاحوال بها الامكان العام وهي سالبة اللزوم لا الى اللزوم السلبي وتسمى السالبة اللزومية وما الاتفاقية المحضة فيما يختص بكون الا انها اللزومية الموافقة او الاستصحابات وهي الموجبة المذكورة فيها فتبقى سالبة الاتفاق وتسمى السالبة الاتفاقية واما العكس فاما اللزومية السالبة الكلية ينعكس كنفسها على قياس الضروريات لانه لو جاز ان يستلزم المقدم وما لم يمتنع انعكاس بعضه في الحال فانه حكم الاصل واما الاتفاقية فالسالبة الكلية لا ينعكس اذا اشترط فيه صدق المقدم كما في الحال لا انا نقول ليس البتة اذا كان الناطق حيوانا فالحمار ناطق لا يمكن ان يقال ليس البتة اذا كان الحمار ناطقا فالناطق حيوان لان وضع الحمار ناطقا ممتنع والممتنع لم يشترط ذلك فيه وربما يستعمل الاستصحابات عليها واما الموجبات جميعا فينعكس جزوية الا الصادقة بالكلية السالبة فينعكس كنفسها على الوجه المذكور ويكون العكس لها مضادا او مناقضا للاصل سلبيا لتخلف الشرائط الجزوية لا ينعكس لانا نقول قد لا يكون اذا كان زيد يتكلم فهو ساكت ولا يمكن ان يقال قد لا يكون اذا كان زيد ساكتا فهو يتكلم واما المنفصلات فقد يناقض بشرط الاختلاف في الكيف والكم وارتفاع عنادها في طبيعتها ان عنادها كان لزوم التصديق ولا عكس لها لان اجزاءها ربما لا تكون اكثر من اثنين ولا امتياز بالطبع بينها اما اردنا تقديمه وهو ما اشار اليه الشيخ في النهج الثالث بقوله ومحل ذلك كله امر المقدم والمستعمل التصديق والايجاب والسلب والتناقض والعكس يجري في الحمليات ورجع الى الشرح **قوله** ونقول ان المتصلات قد يتألف منها اشكال كالاشكال الحمليات فيشترك في تالي او مقدم ويتعلق بتالي او مقدم كما انه في الحمليات يشترك في موضوع او محمول او يفترق بمحمول او موضوع والاحكام تلك الاحكام هناك في الشكل الاول كلما كان ا ب فج د وكلما كان ج د فه ز ينتج كلما كان ا ب فه ز ومثال الشكل الثاني كلما كان ا ب فج د وليس البتة اذا كان ه ز فج د ينتج وليس البتة اذا كان ا ب فه ز ويتبين

[illegible]

اما بالعكس او بالخلف فعلى ما تقدم في الضرب الاخير منه بالاقتران وهما معنى الجال الذي يكون
بينات وليس حدة ولكن هو عند ما يكون ح ط منفصلة منه فصلان احدهما اقل من المتوسط اذا كان ح ط قريبة
والباقية قد يكون اذا كان ات ح ط وتولف الاشكال الاربعة المذكورة ان معنى قولنا حسب ما تقتضيه مسئلة السكل الثالث
فلما كان ح د مائة وكلما كان ح د مرتين كان ب د مائتين اذا كان ات مرتين والسبب بالعكس في الخلف الاقتران
بشيئا لعدم وغير اللزوم بيان فلما نفع في الخلف لانها لا تنتج في الاكبر بالاقتران على ما تكتسب باللزوم ما
اللفظية لاستعمل في الاقترانات الجدلية او الخلف كما يقال على من ادعى ان ما ليس بزوج فهو كل كان الاثنان
فرد احد هو فهو كلما كان الاثنان عدد هو فهو زوج وكلما كان الاثنان فرد اهو فهو زوج ما هنا لا فهذا سوك
الالزام او المعرض فانه عرض على القول بما صاح هذا الصنف كما في عدم انتاج عدم الصغرى
وملازمة الكبرى على الاقتران وجد كما في هذا المثال وليعلم ان انتاجها عام الصدق ليس بشرط
في انعقاد القياس من المتصلات قوله وقد تقع الشركة من جملتي متصلة مثل وكل الاثنان عدد
وكل عدد اما زوج واما فرد وليس في هذا الحكم فرق هذا ما سلف مثاله وكذلك قد يشترك متصلة مع
حملية مثل وكلما كان زيد انسانا فهو حيوان وليكن ات واما ان يكون ح د واما ان يكون د ح وكل ات هو
ح د وكل د ح فكل ات هو ح وليس في هذا الحكم فرق هذا ما سلف مثاله وكذلك قد يشترك السكل الثاني
الشركة منه للحملية مع جميع اضرار المتصلة ولا يكون نتاجها من الطبع واذا كان كذلك فالحملية قد تقع صغرى
وقد تقع كبرى والاول ان كان على هيئة السكل الاول صغرى كانت الحملية موجبة والمتصلة موجبة كلية
عند ما فقط ليجمع كلما الاجزاء ويكون النتيجة اربعة ضروب مثال الاول كلما كان ات وكلما كان ح ات
واما ح د مع متصلة كلية موجبة الاجزاء كليهما وهي اما كلما كان ا فاما ب واما ج ومثال الثاني كلما كان ات
ولا شيء من ت ا فاما ب مع متصلة كلية سالبة الاجزاء كليهما وكلية نتاجها الضرب الثاني من السكل الثاني
فان كان هيئة السكل الثاني صغرى كانت المتصلة كلية موجبة اجزاءها كلها محالفة لكيف
للصغرى ومع متصلة سالبة الاجزاء كقولنا في الضرب الاول كلما كان ات وكلما كان ا فاما ب
فاما لا شيء من ا ب ولا شيء من ا ج والضرب الثاني لا شيء من ب ا وكلما كان ات فاما
لا شيء من ا ب او لا شيء من ا ج وعلى هذا القياس يجري على هيئة السكل الثالث فعلى قياسها كقولنا
كلما كان ات وكلما كان ا ب فاما ب ج مع متصلة موجبة كبرى
صغرى ان تكون جزئية عدد اجزاءها متصلة ما ان يكون مشتركة في المحمول او لا يكون فان
كانت وكان اجزاء المتصلة مشتركة في الموضوع نتج مع حملية وتكون النتيجة في الثالث
وتعقد على هيئة اشكال الثلثة مثال الضرب الاول من السكل الاول كلما كان ات فاما ب او ج وكل د ا
وكل ا ب وكل ا ج مثال الضرب الثاني كلما كان ات فاما ب او ج ولا شيء من ب ولا من ج ما
ومثال الضرب الثالث كلما كان ات فاما ب او ج ولا شيء من ب ولا من ج ما فليس من ا ت
الهام المسمى العباس المنتج ومثال الضرب الاول من السكل الثالث كلما كان ات فاما ب او ج ولا شيء من ا ب
ولا شيء من ا ج والسكل الثالث معه عن الطبع لانتاج ضروبه لكن ما ان لم يكن انتاجها مشتركا في المحمول
فقد تنتج متصلة غير صغرى كقولنا دائما ات فاما ب او ج وكل ب د وكل ج د فدائما ات فاما

الشكل الاول
الشكل الثالث

وزمان هذه المباحث الاستقصاء ونستدرك كلاما ابسط قوله وقد تقترن الشرطية المنفصلة
مع الحملية فاقترانها يكون من ذلك الى الطبع ان يكون الحملية مشاركا الى المنفصلة المرجعة مثل ما ان شركة
الحمليات يكون السبب منفصلة مؤلفة من اجزاء ما ذكر المقدم بعينه والمتباينة الثالث الذي كان مقترنا
بالحملية والحملية مثالها ان كان ات فكل د ح وكل ح ه يلزم منه انه ان كان ات فكل د ه وعلى ان
يقع على ثلاثة اقسام تتألف الحملية من هذه الاقترانات اما ان تقع صغرى او كبرى وعلى التقديرين مشاركا
المنفصلة اما في مقدمها او تاليها من اقترانات اربعة اقسام وسيأتي بيان ذلك الطبع الاول ما الذي تقع
وهو ان يكون الحملية كبرى ومشاركة للمنفصلة في التالي والمنفصلة موجبة وجميع منفصلة مؤلفة من
والسبب الذي يكون من اقتران التالي لو فرض موجبة الحملية مثال الضرب الاول من السكل الاول
ان كان ات فكل د ح وكل ح ه فان كان ات فكل د ه ومثال الضرب الاول من السكل الثاني ان
كان ات فكل د ح ولا شيء من ه ح فان كان ات فلا شيء من د ه وعلى هذا القياس فاما الاول فوضع
هذا الاقتران لان قياس الحلف يحتاج اليه على ما بيناه في الاقتران الثاني ان يكون الحملية صغرى ومشاركا
ايضا في التالي والمنفصلة موجبة كقولنا كلما كان ات وان كان ح ه وكل ب ات فاما ان كان ب ح وكل د ب
وباقي الاقترانات يعرف الطبع قوله وقد تقع مثل هذا السالف من منفصلتين مشاركا احدهما
تالي الاخرى اذا كان ذلك التالي منفصلا ايضا ويكون قياسه على هذا القياس واما تتميم القول في
الاقترانات الشرطية بالملتقى المختصرات السالفات المذكورة فقد كانت من الشرطيات الموافقة
من الحمليتين فاما الشرطيات المؤلفة من شرطيتين بالعضا بالعقد سنذكر بحسب السالف وهذا النوع
الذي اشار اليه الشيخ من ذلك القسم وهو كون من اقترانين منفصلتين اولاهما هي الصغرى من
من قضيتين احديهما وهي التالي منفصلة والقضية الاخرى وهي الكبرى منفصلة من جملتين وسيجان
منفصلة كالصغرى مثالها ان كان ات فكلما كان د ح فهو ك وكل ك ان كان ات فكلما
كان د ح فما وهذا الاقتران ايضا تقع على ما هو لانواع كالذي نشأ منه فاما ان
واما اورد الشيخ هذا الصنف لان السالف من المتصلتين الذي بين ما الاقتران المنفصلة انما
يحمل اليه اشارة الى ما بين المشاورة انه انما عرف من احكام المعدلتين لشيء واحد وكل
القياس على خلاف هذا مثل قولنا ح مساوية ت مساوية ك وت مساوية ح فما مساوية ك فقد اسقط من
ان مساوية المساوي مساوية وعدد القياس على جملته من صور الشركة في جميع الاوسط الى وقوع
الشركة في بعضه هذا القياس لما شاء كثير كما شمل على المماثلة والمشابهة وغيرهما في كثير من
الانسان من اللطف والطعم من الغاصب فالانسان من الغاصب كذلك الشيء في الشيء
والشيء على الشيء على الشيء وما يجري مجراها وهو عشرة الاشكال الاحدود المذكورة في القياس المنتج
هذه الصيغة وذلك لان الحد من محمول الصغرى جعل موضوعا في الكبرى فالاوسط ليس مشتركا
موضوعا ولا محمولا عن جهة الى وقوع الشركة في بعض الاوسط ولذلك لم يسغ ان يسمى باسم ويجعل كالجامع
فانوما صح الحد في اثنائه وهو ممكن ان يعد من القياسات المؤلفة وممكن ان يعد في المركبة وبيانه ان
قولنا آ مساوية ت فضية موضوعها آ ومحمولها مساوية ت ولما كان مساوية ت محمولا على ت من القضية

الشكل الاول
الشكل الثالث

الاخر لا يمكن ان يقام مقامه كما ذكرناه في النوع السابع وبعد تصور قولنا مساو لمساو آخر لا عرفنا قولنا
مساوية وفي حكمه فان جعلناه قوة في الفضة كاسم مترادف كان قولنا آمساوية وقولنا آ
مساو لمساو آخر في الذهن مضمونا واحدا ويصدق ان الثاني هو الاول فقولنا ومساو من
المساوين آخر مساو آخر معناه ان آمساوية آخر ويكون هذا القياس هذا الاعتبار مفردا واما ان جعلنا ما
اسمين مستقلين لهذا ما يحملان على الاخر حتى لا يكون العنصران المذكوران في الذهن مضمونا واحدا
فالمعاني من قولنا آمساوية والمساوان لمساوية آخر هو مساو آخر معناه آمساوية آخر وبعضا
لهم نصف اليها الكبرى المذكورة وهو قولنا ومساوان للمساوين آخر مساو آخر معناه آمساوية آخر وبعضا
الاعتبار يكون هذا القياس مركبا من قياسين فاذن كان قولنا آمساوية على العموم الاول من
صغرى القياسين الاول بعضها وقولنا مساوية آخر ليس محمولا للقياسين المذكورين حكم ما للباء البيز
صغرى من احد صغرى القياسين وبهتم الذي اسس وبالجملة مقولنا ومساويان للمساوين مساو هو كبرى
مجذوفة وتاما اورد الشيخ قبل الاشتغال بالاستثناء ليعلم انه غرضه بيان ما ينبغي كان او مركبا
فانه لما عرف الاقتران او مركبة ميز اقتران اسس وكمل للقياسين وبركبه من جوامع القياس
الى العاشر الشرطية الاستثنائية لما كانت الاستثنائية هي ما يكون احد طرفي النسبة مذكورا فيها
ولم يكن ان يكون عدمه بعينها ملازما له يكون جزاء لهذا عدمه والمذهب الى يكون جزء ما بعض
شرطية ويكون احد جزئي عدمي هذا القياس شرطية ويكون النقيض مشتملا على رفع ما بعض رفع
الجزء الذي هو النسبة او رفعه جزء الشرطية ليكون هو الجزء الاخر وهو قضية اخرى فرفعه بالباء
الاستثنائية ويكون تارة حال كونه جزء الشرطية وتارة حال كونه جزء مستثناة وهي منزلة الاوسط
المكرر في ما اقترانية لان الباقي بعد حذفه هو الذي هو النسبة بالقياس الاستثنائي مركب من
شرطية واستثناء **قوله** والعاشر الاستثنائية اما ان يرفع فيها مقدم وتستثنى
نقائض مقدمها ليسع عين الباقي مثلا ان يقول ما ان كان النهار طالعا فالشمس طالعة لكنه ليس
ان كان كذلك فهي او بعض منها ليسع بعض المقدم مثلا ان يقول وكلما كان الكواكب ليست بحيث
ليست بطالعة او ترفع عن الافق **قوله** المقدم الذي يرفع في الاستثنائية لا يكون تارة الذي هو كل
وصفها الذي موجبة وهي سبع استثناء عين مقدمها عن الباقي واستثناء بعض الباقي بعض مقدمها
لان رفع المقدم يوجب رفع اللازم ورفع اللازم يوجب رفع المقدم ولا يرفع عن ذلك ان لا استثناء
عين الباقي ولا استثناء بعض المقدم وذلك لان الباقي حينما يكون اعم من المقدم فلا المقدم من رفعه
او من رفع ما هو اخص منه ثنى والسالبة كقولنا ليس البتة ان كان زيد ليس فهو ساكن سبع باستثناء
عين كل جزء نقيض الاخر كقولنا لكنه ليس فهو ليست ساكنة لكن هو ساكنة لا يمكن الا بمنع الاستثناء
النقيض شارة وذلك لكون هذه المتصلة مركبة قولنا كلما كان زيد ليس فهو ليست ساكنة والشيخ
قد اعترض على الموجبة لان السالبة ترفع بها لكنه ان الموجبة ما وضع فيها متصلة
حقيقية وتستثنى عين ما يبقى منها سبع بعض ما سوى ما مثل ان هذا العدد اما ثلاثة او اربعة
زايد لكنه ليس ثلاثة او تستثنى بعض ما سوى منها سبع عين ما تقول اجد اكان او كثيرا

مثل انه ليس ثلاثة فهو اما اربعة او اقل ما ذكر في مستوفى الاستثناء آين مسلم وتم وبعضا او يرفع فيها
منفصلة حقيقية فاما ان يكون جانبا مع بعض ما لا يجامع الاستثناء العين لعين الآخر مثل ولم اما
ان يكون هذا في الماء واما ان لا يعرق لكنه يعرق فهو في الماء لكنه ليس يعرق فانه لم
اما ان لا يكون هذا صوتا واما ان لا يكون بناء لكنه صوت فليس بناء لكنه بناء فليس بصوت
واما ان يكون المنفصلة من الجنس الذي يعرض له مثل الجمع وقطع وكذلك ان يرفع الاجزاء فعا وقوم بها
الغير الباقية الانفصال او العكس فيه انما يسع منها استثناء العين يكون البتة بعض الباقي فعا واما لو لكن
لما ان يكون هذا صوتا واما ان يكون بناء او صلب فرفعا هذا ليس بناء **قوله** المنفصلة الحقيقية
المنفصلة الحقيقية مع بعض كل جزء وبعض الباقي لكونها مانعة الجمع وبعض كل جزء بعض الباقي لكونها مانعة
الخلو وسميت ذات الجزئين يكون جملة وسبع ذات الاجزاء الكثيرة او اصلها استثناء بعض جزء وارفع
عن يكون منفصلة من اثنين الثانية من الاجزاء فاذا اصلها استثناء عين جزء وارفع اما ان يكون منفصلة
من نقيض الثانية او حملها بعد ها مثل كل واحد منها على فرد آخر منها والمنفصلة الغير الحقيقية
ان كانت مانعة الجمع فقط فهي سبع بالعين دون البعض وان كانت مانعة الخلو فقط فهي سبع بالبعض دون
العين وجميع ذكر طاهر تامة وهي العاشرات كما بلغه عن السان والمنفصلة السالبة الجمع اصلها
لاصلها استثناء على الجزء عن مستثنى **اشارة** القياس الحملي ما يكون من مركب من قياسين احدهما
والاخر استثنائي صادقة قولنا ان لم يكن قولنا ليس كل ج ب صادقا فقولنا كل ج ب صادق وكل ب آ
فكل ما هو معدوم عنه لا سكوتها او ثبت لهما سبق فيه ان لم يكن قولنا ليس كل ج ب صادقا فكل
ج ب آ ما هو معدوم عنه البتة وستي بعض المباني وهو ما سوى كل ليس كل ج ب آ سبع بعض المقدم وهو
انه ليس لبعض قولنا ليس كل ج ب صادق بل هو صادق **قوله** العلم الاول اورد عاس الكلف
في العاشرات الشرطية وقد سبق في العلم الاول شرطية غير الاستثنائية ولذلك سماها لعامة المتعلمين
في العاشرات الشرطية على الاطلاق وظن الشيخ ان ما قرانية الشرطية كانت هي المركبة من متصلة
الى الغاية لصال مجردا منها حسن ظنه بالعلم الاول لما اراد المعاندون بجعل هذا القياس دليلا على ما
المذكور عسر ذلك عليهم واصلحوا فيه كل الاصلاح وقال سقوط عليه الى الشيخ انه مركب من قياسين احدهما
لغير ان ينزل الاخر استثنائي من متصلة لنا الاقتراني مركب من متصلة تعلم مشاركها في الساق وكلب متقدم
المتصلة هو نقيض المطلوب عز من نتيجها ما تقدم من ذلك وهو وضع بعض المطلوب على ما سبق العلم من
عز مساواة بعض المطلوب على ما سبق مسبق من متصلتين احدهما مقدم المقدم المذكور في القياس الاقتراني
المذكور وهو ما ضم بالعلم سقوط عليه وقال الاستثنائي هو نقيض المتصلة التي هي جملة القياس الاول وستي
منه بعض الجزء الذي هو نقيض لحكم المسوق عليه ليسع بعض مقدمها الذي هو بعض المطلوب عز حتى يكون السبب
كون المطلوب حقا وظاهرا انه كما يحتاج الى مقدمتين احداهما ما جعلناه كبرى القياس الاقتراني والثانية هي
لحكم المسوق عليه في هذا القياس الذي هو بعض المطلوب وهو قولنا المقدم الاول كل ب آ والثانية هي
والمطلوب هو المبارز المذكور منه ليس كل ج ب وبعضه كل ج ب والمقدمة الاولى كل ب آ والثانية لحكم
المسوق عليه ليس كل ج ب آ وهو قولنا في السبب ليس ليس قولنا ليس كل ج ب صادقا فابارهو صادق وان

كما ان العدد اما ثلاثة او اربعة واما ما زاد
واما ناقص فكذلك هذا الدليل اما ان
يكون زايدا واما ناقصا او
صحيحا لكنه تام على حد دليل ليس
صحيحا لكنه ناقص

ليس علم يكن قولنا ليس كل ح ب الذي وصفناه الا ما دقا لم قولنا ليس كل ح ب الذي ادعينا صادقا عاما
وهذا وجه صحيح لا شبهة فيه الا ان راي بعض المتاخرين علم يسبق عليه ودلك انا اولا ملازم المقدم الاول عقد
هذا القياس من الاستثناءات بعد التحليل بحيث يكون مركبا من الاقتراني والاستثنائي فكيف تعد اهما
ثم ليس هنا ما ثانيا ان الاقترانات التي فيهما لم يكن مركون من كان يكشف بذكر المركب من عند دليل القياس ثم ان
الشيخ افضل النوع العزيز للمتقن المعروف بالقاسي بعد اشتغاله بان هذا القياس مركب
لقياس من حيث ما ينتج نقيض المطلوب وكما ح ان مانع لعدم اما الى الحلم منتج مثلا المطلوب
هو ليس كل ح ب والحكم المنتج هو كل ب آ وعدم المتصل هو كل ح ب ففعل لما كان كل ب آ وكان كل
كل ح ب فكل ح آ وذلك يكون هذا المقدم مع لحلم المنتج منتج المحال ثم مستثنى نقيض المحال بقولنا
ولكن ليس كل ح آ فينتج فليس كل ح ب فهذا اربع تحليلات على ما ان الخلف هو اثبات المطلوب
بابطال لازم نقيضه المستلزم لابطال نقيضه المستلزم لاثباته وهذا لا يحتاج فيه الى المقدمة المثال
الثاني مثلا اذا كان المطلوب لا شيء من ح ب بالاطلاق العام وكانت المقدمة المنتجة هي كل ب آ دائما
ملزمنا دائما بعض ح ب فعلنا لو لم يكن المطلوب حقا لكان نقيضه بعض ح ب دائما لكنه ثابت نقيض المقدمة المذكورة
الغير بين لان شيئا من المطلوب حق والخلف اسم للشيء الرديء والمحال وذلك يجري في القياس به وهذا
التفسير لشموله ما لا يشمل به لا انه ياتي بالمطلوب من خلفه اي من ورائه الذي هو نقيضه وهذا ما ذكره الشيخ
في موضع الضد وهو مقابل المستقيم بالقياس المستقيم يتوجه الى اثبات المطلوب اولا من غير تعرض لما
يناسبه المطلوب بل يتشرط فيه تسليم المقدمات وما كان في حكم التسليم والمطلوب فيه لا يكون مفروضا
اولا ولكن الخلف لا يتوجه الى اثبات المطلوب اولا بل الى ابطال نقيضه ويستعمل فيه ما ينافي المطلوب ولا يشترط
فيه التسليم بل يكون المقدمات يحتمل تسليمه او لا ويكون المطلوب فيه مفروضا اولا ثم يتوصل الى نقيضه
وعكس القياس يشتمل الخلف لانه ايضا سعيد من ابطال نقيض ما ادعى بل قياس واحد من نقيض النتيجة واحد
المقدمتين الاخرى فيقابله في الخلف بانه لا يشترط اعتبار يكون بعضه قياسا بل لا يخرج ما يقابل مقدمة فيه
بل يمكن ان ينتهي ولكن فيه لا يحتاج ما هو ظاهر بالعناد ولا يستعمل فيه الا المقابل بالمناقض في سبيل
في العكس مقابل المضادة واختلاف العكس لا ينتج في العلم الا عند ادراك الخلف المستقيم والخلف في المطالب
التي لا يخص بعد اليقين بعض المطلوب لانه مبني على نقيض المطلوب وبذلك يستعمل في تعيينه الا اذا سبق
هذا اللفظ ان يوضح ان المطلوب حقا لا يطلبه هو وقد يتخلف عليه انه ثم ولي عليه الاخرى المشتري
الذي وضع صادقا ولم يدل على انه هو المطلوب بنفسه او شيء من لوازمه للمنعكس ان هو المنعكس كما
هو في اثبات جهات العكس ومناتج القياسات المختلطة وهذا هو منشا التشاكل التي يورد على قياس
الخلف وهو اليقين ويكون لمعاينة حالي الاثبات خاصا على من المطلوب اذا كان المطلوب حقا ودون يقتضيها
لا القدح فيه او المعرفة للحال **قوله** فلما كان المستقيم تجعل كيف يرجع الى الخلف لتحليل كيف يرجع اليه
فقد بحث لهذا ملاحظة لتحليل ما يعود من الثاني فيه لحلمه ولسنا نحتاج اليه لان وما ان يعلل الغد نقيض
النتيجة المحال وتقترنه مع المقدمة الصادقة التي لا شك انها ينتج نقيض المقدم المحال على حال اما
لان المستقيم لتحليل الى الخلف هو لا ينقض في بيان مناتج القياسات الغير البينة للشكل الخمسة يكون

بالضافة نقيض النتيجة المطلوب اثباتها الى نقيض المقدمة ويكون هو المستدل على هيئة احد الشكلين الاخرين
لينتج ما يقابل المقدمة الاخرى ويكن من المنع عليها ويكون النتيجة الاوسط ان ذلك لا يحتاج ليس المقدم
المستدل في الاشكال الثلاثة الشيخ المذكور سواء ان وضع نقيض النتيجة موضع بالحلف فالنتيجة حقا قائد كلف
الى المستقيم فعل خلاف ذلك وهو ان يضاف نقيض النتيجة المحال التي العقيم الممنوع عليها الى المقدمة المسلمة
لينتج المطلوب على هيئة احد الاشكال مثال النتيجة المحال كانت في المثال المتقدم كل ح آ وقد حصل من اضافته
نقيض المطلوب وهو كل ح ب الى المقدمة المسلمة وهي كل ب آ على هيئة الضرب الاول من الشكل الاول
ونقيض المحال ليس كل ح آ فاذا اضيف الى المقدمة المسلمة وهي كل ب آ انتج من الضرب الرابع من
الشكل الثاني على الاستقامة ليس كل ح ب وهو الذي كان المطلوب في الخلف فلما كانت النتيجة المحال في
المثال المتقدم في الخلف مردود الى المستقيم بالحفظ الى ما سعد من المثال المذكور في اول القياس
الذي حللنا الخلف اليه ومن لحلم المسلم **قوله** ولسنا نحتاج اليه لان ما نحتاج في نفسه
الخلف الى نحو كيفية ارتداد المستقيم اليه لا ارتداده الى المستقيم واعلم ان المطلوب لما كان ونحوه
فالخلف لا يستعمل الا على نحو قياس يكون احدي مقدمتيه سالبة جزئية وهو الرابع الثاني والخامس الثالث
واذا كان مهملا كليا فلا يستعمل الا على نحو قياس يكون احدي مقدمتيه موجبة جزئية وهو الثالث والرابع
والثالث الثاني والخامس من الثالث فعليه نقيض اذا كان محمولا فقيدا وليكف الى المستقيم بما يكن الخلف
على هيئة الشكل الاول ووضع نقيض المطلوب في صغرى قياس الخلف فقياس المستقيم يكون على هيئة الشكل الثاني
والاقعد هيئة الشكل الثالث ووضع نقيض النتيجة المحال في صغرى او كبرى وان
كان الخلف على هيئة الشكل الثاني ووضع نقيض المطلوب في الصغرى فالذي يكون على هيئة الشكل الاول والا فعلى
هيئة الشكل الثالث ووضع نقيض النتيجة المحال في الصغرى وان كان الخلف على هيئة الشكل الثالث ووضع
نقيض المطلوب في الصغرى فالذي على هيئة الشكل الثاني والا فعلى هيئة الشكل الاول ووضع نقيض النتيجة
المحال في الكبرى ونقيض ذكر الامتحان وفيه بيان تحليل للعلوم

البحث التاسع

البرهانية **استناد** الى اصناف القياسات من جهة مواد ها واتفقا على الحد من
القياسات البرهانية مؤلفة من المقدمات الواجبة قبولها ان كانت يقينية يستنتج منها الضروري ان
على نحو صنعة منها او حكمية يستنتج منها الممكن والجدلية مؤلفة من المشهورات والمسلمات كانت واجبة ان
حكمية او غير لا والخطابية مؤلفة من المظنونات والمقبولات التي ليست مشهورة وما يشبهها كيف
كانت ولو محسنة والشعرية مؤلفة من المخيلات من حيث انها مخيلة وان بين القياس ما انها من المحال
بل ربما يكون المصدق بلا مانع من ذلك وبوجه الاولى ان لا يسلب الاحوال منها الا البرهانية والجدلية
يمكنه الكبرى والخطابية يمكنه حيث او لا ميل عنها والاقرع والشعر يكاد يتعرف ليس الاعتبار بذلك
والا اشار اليه صاحب المطلق والقياس السوفسطائية ما ينتهي الى مشتق المشبهة ودماتكها في ذلك
المتقنة الحقيقة على سبيل التغليط فان كان المشبه الواجبات وكل مستقاها اسم صاحب
سوفسطائيا وان كان المشهورات سمي صاحبه مشاغبا فان اريا والمشاغب بان اريا المجدلي
والسوفسطائي بازاء الحكيم **اقول** لما فرغ من بيان احوال الصورية للقياسات وما يتبعها

تأثيرا
ثم شرع في بيان القضايا التي يؤلف منها القياس بحسب الجهات أصناف وذلك لانا قد عرفنا مما تقدم انها اما
عن اعتقاد التحصيل او التحسين او الظن بقدر يعتقد لما تقدم اما جازما او غير جازم ولكن اللازم اما ان
يعتبر فيه كونه حقا او لا يعتبر وما يعتبر فيه ذلك يكون اما حقا او لا يكون فالمفيد للتصديق الجازم الحق
هو البرهان والتصديق الجازم غير الحق هو السفسطة والتصديق الذي لا يعتبر فيه كونه
حقا او غير حق بل يعتبر فيه عموم الاعتراف هو الجدل ان كان كذلك والا فهو الشعر السفسطة
تحت صدقه والمفيد للتصديق الغير الجازم هو الخطابة والتخييل من التصديق هو الشعر
اما القياسات البرهانية فهي المؤلفة من القضايا الواجب قبولها وهي التي يكون التصديق بها ضروريا
سواء كانت في انفسها ضرورية او ممكنة فان كونها ضرورية القبول غير كونها ضرورية في انفسها ان
كانت ضرورية في انفسها كانت ضرورية محسوسة لا يزول حكمها فان كانت ممكنة في انفسها كانت
ممكنة في انفسها ضرورية القبول فالجملة فالقياسات البرهانية يعني بها ما يفيد اليقين
اليقين واما القياسات الجدلية فهي المؤلفة من المشهورات ومن المسلمات من المعتبر فيها اعتبار
المتسلم من المخاطب وللجدل اما جيد وخاطئ اما وتسمى تلك الدلائل رياضية وغايته من ينتفع بها الزام وانما
ينال به من ينتفع بها وغايته ان يلزم بها الحجة بعلة ان يستعملها او يمنع من المشهورات
المعلمة او المسلمة وكان ان يعرض في السابل بما يتسلم من الخصم مشهورا كان او غير مشهور
وكان هو ان الجدل يستعمل ومتسلمات يتصورها ايضا ما يسمح بحسب التسليم والتسليم قياسا كان
او استقراء وغاية الجدل الالزام او العناد التنفيق جائز ويقع الاصناف الثلاثة العقلية
اعني الواجب والممكن والممتنع فيها واما القياسات الخطابية فهي المؤلفة من المظنونات والمقبولات
والمشهورات في بادي الرأي الشبيهة بالمشهورات الحقيقية كانت اولية او مشتركة كلها ما يتصور
وكان هو ان يصدق بها بحسب الظن الغالب يتصورها ايضا ما يسمح بحسب الظن الغالب سواء
كان قياسا او استقراء او تمثيلا ومن القضايا التي كان ترويجها كالمرجحات في السلك الذي يشترط
ان يظن انها منتجة بحسب المواد والصور وغايتها الاقناع واما القياسات الشعرية فهي
المؤلفة من المخيلات المخيلة من حيث هي مخيلة سواء كانت صادقة او كاذبة وسواء كانت صادقة في انفسها
او لم تكن وهي التي لها تاثير بالتخيل في النفس مما يمنعها من الاقدام او غيرها مع ان مجرد
الصدق لا يتضمن ذلك التاثير والوزن ايضا يستعمل لاعانة التخييل لا تقاومه التي يعتبر المنطقي
كانوا لا يعتبرون الوزن في حد الشعر ويقصرون على التخييل والمحدثون يعتبرون مع الوزن والجمهور لا
يعتبرون فيه الا الوزن والقافية فهو حسن الاقسام لمقصد المنطق بحسب المادة واما المغالطات فهي
بحسب ذلك الا انها تكون بحسب المشابهة التي لا تصور الحقيقة وتسمى المغالطة صناعة
ولذلك لا تدخل في الاقسام لان ... في المنطق تنقسمان الى هذه الاقسام يعتبر بها
اما الوجوب والامكان واما الصدق والكذب لان الاول يخرج بحال البرهان بالقياس الى الواجبات
والجدل عن الممكنات الاكثرية والخطابة عن الممكنات المتساوية والتي لا ميل فيها الى احد الطرفين والاكثرية ويقع
لصدقه انما على سبيل الندرة والشعر عن الممتنعات ويكون المغالطة بحسب هذا القسم من الممكنات
الاقلية

الاقلية التي يظن انها اكثرية او دائمة واما الثاني فان حال البرهان بالقياس الى الصادقات والجدل
بالقياس الى الصدق والخطابة بالقياس الى الصدق والكذب والمغالطة بالقياس الى الكذب والشعر
من الكاذبات واعتبر الشيخ في ايراد الاقسام الاول لان الناظرين فيه كانوا اكثر عددا واقرب
الى المقصد وقد علم بان القول بذلك اجل من ان يستوي الى البرهان لا استصلاح لغاية الحق
ونفع الطالب من هو غير متبحر ليس في وجه تعليم المعلم الاول الذي بسطوا بسببه في مواضع كثيرة
حسن ذكره ومنها القياسات المغالطية هي المؤلفة من المشبهات والمشبهات بالمسائل الاولية والوهميات
ايضا كذلك بمشاركتها القياسات الامتحانية والقياسات المغالطية في المواد والمقياسة بالغايات والمشبهة
منها الواجب بحولها يسمى بالسفسطة المقابلة للفلسفة والمشهورات في المشاغبة المقابلة للجدل وغايتها
التمويه والمشبه بالمظنونات والمخيلات عن سمعه لانما ان لم يقع بها الكلام في جملتها ان لا
طلا اعتبار بها ولما كانت منافع البرهان والسفسطة مقابلة لكل واحد من حواصل المنطق العلوم بحسب
الايقاع وان البرهان يفيد اليقين كونه لا تضرب للمصالح المعلومة واما السفسطة فالغرض من جهة السموم
المحترز عنها وكانت منافع البقية انما يختص بالاشتراك في المصالح المدنية اقتصر الشيخ في هذا المختصر
على ما تهادون الباقية اشارة الى القياسات والمطالب البرهانية كان المطالب في العلوم قد
يكون حكما ضروريا بحكم بعد يمكن عن الامكان بحكم وقد يكون غير واجب وغير ضروري مطلق كما هو في
حالات المقالات الكائنة او الفلسفية او وكل حين يعني عدمه يعني بالمرهن منه الضرورية من
الضروري وعدم الضروري من عدم الضروري خلطا او وضعي اقول ذهب الجمهور الى ان
مقدمات البرهان ونتائجه لا يكون الا ضرورية بما سبق ذكره وذهب بعضهم الى ان الممكنات ايضا
قد يقع فيها واستدل الشيخ بان حال النتائج اولا انما يستدل به على حال المقدمات اما الاول فهو
ان المطالب في العلوم كما قد يكون ضرورية وهي كما في الزوال والمنطق وكقولنا لا انقسام عند التناهي
للجسم قد يكون ايضا غير ضروري وذلك اذا كان المطلوب هو الامكان والحكم يقتضي وصفه يكون ممكنا
كالاجسام ويكون رعونة اذا كان المطلوب هو وجود الحكم او عدمه والوجود يكون اما اكثريا كوجود
اللحية للرجل ومشابهته كالاذكار والحيوان او اقلية كوجود الاصبع الزائدة للانسان اكثري الوجود
اكثري العدم منه ولهذا فرق الاكثري المتناول للموجب والسالب ويكون الوجود في هذا الاعتبار
اكثريا واما متساويا او المتساوي بالمطلق والاقل باعتبار الوجود فكل ما يكون ظنيا لتوجد
الوجود عليها فالمطالب العلمية اما ضرورية واما وجودية اكثرية وهذا بحسب الغالب لهذا الاعتبار
ذهب الى ان البرهان لا يستعمل الا الضروريات او الممكنات الاكثرية واما النقص ففيه ان الممكن
اذا كان لا امكان منه جهة للاقلي باعتبار الوجود وكذلك المتساوي فقد يكون ايضا مطالب للبرهان
فاذ ظهر هذا فالمطالب بحسب التقسيم الذي اما ضرورية واما ممكنة واما وجودية والشيخ لم يورد للضروريات
مثالا لاتفاق الجمهور على وقوعها في البرهان والا الممكنات لكونها باعتبار كالضروريات ومثل في
الوجوديات بحالات الاتصالات الكائنة الا انها فان المطلوب لا يكون الامكان وجودها فكلما
لا يعتبر وجودها ودوامها بل ادامة الكون الى موجود وبينها ما يقع في الوجود بالضرورة ثم

اي الضروريات والممكنات الاكثرية

م اذا اسفاح من بيان حال المطلوب الى الاستدلال على احوال المقدمات وهو ان كل جنس من المطالب
بعضه معلوم بنفسه وبعضه معلوم بالبرهان فما كون جميع المقدمات معلومة بنفسه وغنية عن الصور التي
تفيد العلم لكون لنا حاجة اليها عند الصورة الاولى وبعضها معلوما بالبرهان فان قيل
السلم حكمتم بان الصور في المطالب او اكثرها مع الكثرة الصورة لكل واحد من المطالب
فالحق مع صورة واحدة لا يجوز ان يستغنى الذهن للمطلب الصورة بها فانا نجد كثيرا من الناس
مجردة عن العناية وقد اشتغلوا بالمطالب وحصلوا العلم بها قلنا ان الذهن لا يمكن ان يلاحظ
كل المطالب الصورة وذلك لان وجود العلم للانسان لو كان امرا موجودا بالفعل لكونه ملاحظا لكان
لكم عليه البطلان حال زوال العلم كما وما لا يكون هذا الاقران سمى الذهن ايضا الحكم بوجود العلم
الكلي وان سمى الناس الاستغناء عن الحس حال الكل هذا مستغنا عن العلم والعمل الحكم بقينا
اذا اسند الى علم الموجب اما المقارنة لكل واحد من الاسباب مع كونه ملاحظا وملزوما مركبا اما علم
كونه ملاحظا حكما بعد الحكم بكونه ملاحظا لا يكون هذا الافران علم الذهن الموجب ان يكون ملاحظا علم
الصور عن كونه ملاحظا كان الحكم في الصور عن كل انسان بانه ملاحظ بعينا المطالب لكن العلم
باعتبار ما شيء مولما كل انسان وله طبيعة ظاهرة عليه كونه ملاحظا في بعض الاوقات وكان عند عدمه
لا وجوده ناذن عن الصور وهو عن جميع الصور لا يمنع ضرورة في البرهان لنا الصور في اجماع
هذه الصور لا يمنع ان يسبق بعض الصور منها من غلبة من جميع ذلك ان العاملين المطالب
البرهانية لا يكون صورة واحدة بل يكون عشر صور منها من الامكان والوجوبات باضدادها وذلك هو الواجب
شعاع الذهن على المعاني عند ما لا يمنع ان يقول انه لا يستعمل للذهن الا الصور التي
اذا الامكان لا يكون بدون عشر هذا بل اذا اراد ان يمنع صدق الكل على الاقل وسعمل في كل باب
ملتبس بها فانا مال عن ان يحصل الا بان على وجه يعمل فيها الماخرون وهو انهم قالوا ان المطلوب الصورة
متنع في البرهان من الصور باسرها وفي عن البرهان تدسيع عن الصور باسرها ولم يردوا عن هذا اوادا
ان يصدق مقدمات البرهان وجميعها او اطلاقها صدق صورة واحدة اقول حكم العلم
الاول ان البرهان قياس مولف من مقدمات يقينية لمطلوب يقيني وشرط اليقيني ان يكون لحكم به ضروريا لا نزول
ومنهم اكثر من عشر من ذلك ان المرض لا يستغل من المقدمات الصورة كما مر ذكرهم ما ضادوا في اسباب
العلوم الطبيعية وما عليها مستغنون عن الصور وان من لها طامع كونهم بين ظنية او ضعيفة ذلك فاذي
هم اليه ضما المذكور الى القول انه لا يستغل الا الصور وان اقل الامكان لا كثيرة وذلك لا يسع ان ذلك عن صحيح
ان المرض مطلقا النفي وكل حكم ضروريا كان او غير ضروري يسع كل حكم ما ناسبه ويلتبس به لانه انما
يصدق صحيح ما صدق به عند ما كان لا يسع بالصورة الى الاول وهذه صدق ما ضمن معلقة بالقضية
عند الى مر وهذا بعضهم ان شيخ اول كلامه يحصد ما ذكر سمى العلم الاول على وجه نقل من بعض رسالة
انه كمال اقد معين لهذا ان كمال الصور في كل الى من جهة بعض مقدمات البرهان وما بحثها وانما
حتى الصور وان معنا ان الذهن لان المرض يسع الصور في جملة وعشر من اعلى بر الضاف ما يصح
وما يسع من غير ما ان يمكن ان الذي ان يحمل الصورة على الى بعض تصدق جميع المقدمات والسباع

اليقينية

الفتنة وهي الضرورة البينة الانتاج الحكم بوجه تم واذا ميل في كتب البرهان الضرورية ميزاد به
تابع الضروري للضرورة في كتب العلوم وما يكون ضروريا ما دليل الموضوع موصوفا ما وصف به لا
الضروري الصرف وقد يستعمل في مقدمات البرهان بالمجاز لان الذات هل الوصف الطين اللذين يستند
عليهما الذات في المقدمات اقول قد كان شرائط مقدمات البرهان خمسة اولها ان يكون اقدم
من نتائجها بالطبع ليكون عللا لها فاعلمها ان يكون اقدم منها عند العقل ليكون اعرف منها ليكون
عللا للتصديق بها فالعقل ان يكون مناسبة لنسبتها وذلك بان يكون محمولا ذاتيا لموضوعها بالحد
المعين المذكورين في النوع الاول اعني الذاتي المقوم والعرض الذاتي بان العرض لا عند العلم بما
انه سبب والعقل ان يكون ضروريا لان بحسب الذات بما بحسب الوصف ان يكون مطلقا عن منتاولة
لها وذلك لان المحمول على شيء بحسب ذاته وهو المحمول بالمناسب يلزم ضروري من زوال المرضوع
عما هو عليه حال كونه موضوعا وزوالا لا نزول وذلك لان ما سلم ان ما حمل عليه بسبب ما لا يسلب عنه
نزول ما قال بنوعيه وذلك الشيء قال ما حمل عليه بسبب ما لا يسلب عنه بسبب ما يسلب عنه كالفصل وهي
لا نزول ملا لعدمها ذلك على الحمار ما دام موجودا ما دام حيوانا ولا نزول ما دام ناطقا او الموت اذا حمل
على الاسود ما دام موجودا ما دام شفافا ولا نزول ما دام ابيض فالضروري بحسب الذات لا يستعمل
الزوال بنزول المرضوع عما هو عليه حال كونه موضوعا والمسوط ما يكون المرضوع محل ما يضع مسلم لجميع
رفاسمها ان يكون كلمة وهي هنا ان يكون محمولا على جميع الاشياء من وفي جميع الازمنة حالا او لما ان لا يكون
بحسب الذات عن الموضوع فان المحمول بحسب الذات لا يعارضه كالحيوان على الناس لا يكون محمولا لا على
جميع ما هو حيوان بالفعل على بعضه لا يكون حيوانا على كل شيء ولا يعلم ان الاخرين من هذه الشروط بحسب
بالمطالب الضرورية والكلية والمتصل الشيخ هنا على كل شرطين من هذه لتحسبه ما الالتباس والتابع
وذلك لان الاول يحقق برهان اللم ومستدركه مع الثاني عند ذكر اقسام البرهان ولما بين هذه
الفتن ان الشرطين المذكورين وذلك لان الحمل على جميع الاشياء من هو حصر الغيض وكونه في جميع الاوقات
ضروري فحكم المذكور وكونه اولا ضروري لكونه ذاتيا المعنى الثاني على البعض الموضوع مطلقا
كانت في المطالب هان الدائمة المطلقة لا مطلقة لا سلب ووجود ذلك وجود موضوع ما دام ذاته فيه وانما
مطلقا الدائمة بالمعنى الاخص اقول وذلك في النوع الاول ان الشيء يحمل ان يحمل عنه ان عن الذهن
خاليا عن عشرا ما هو ذاتي مقوم له وسمى كل اسمى المعنى الشيء مع الجمل موضوعا ما دون لا يكون المقوم
مطلوبا البسيط الى المكون من كلهم اقل الظاهر غير ليس بعض ما منهم ذهنون الى ان الجنس يجب ان تصدق
على الموضوع وما بينا كونه ذاتيا في جواب ما هو لنوع جنسيته وقد ظهر ذلم من ضابطهم في المطالب
البرهانية من اعراض الذاتية المذكورة ما بين اللين كون اللعن او الحد هو هذا الحد المطالب
العلمية مع ان لكل من جنس لها ايضا فاعلم ان يقول ان الجسم محمول على الانسان لانه محمول على الحيوان
وهذا ان حمل ذاتي بالانسان علم لجسميته الاول ان القسم انما عرف في اول الامر من حيث
ما هيتنا ما من حيث انها تقتضي ان يصرف من الجسم ويصدق عليها انه جسم وليس هذا المطلوب لانه لحد اللزوم

اي على سبيل الوجوب الذاتي على سبيل العرض لا الامر الوجوب

ليس بجنس له من حيث هو هذا المفهوم بل هو جنس للماهية المسماة بالجنس التي لم تحصل في العقل الا
بعد العلم بكونه جوهرا وكذلك القول في الصورة وما يجري مجراه [illegible] بان المطلوب ليس هو اثبات
الجسم للانسان بل هو العلم بثبوته له وانما يلوح العلم عند [illegible] الحيوان من وسطا منها البال واذا
ثبت ان المطلوب لا يكون دائما مقوما فقد ظهر ان [illegible] المقدمتين لا يمكن ان يكونا مقومين [illegible]
انما يكونان على احد المذاهب التي ذكرناها في النهج الاول وهذا باب العلوم وموضوعاتها [illegible]
بعض النسخ اشارة الى الموضوعات والمبادي والمسائل في العلوم ولكل واحد من العلوم شي او
اشيا متناسبة تبحث عن لواحقه او عن لواحقها اي الاحوال من الاعراض الذاتية له ويسمى الشي موضوع
ذلك العلم مثل المقادير للهندسة اقول موضوع العلم هو الذي يبحث في ذلك العلم عن لواحقه والشي
الواحد يكون موضوعا للعلم اما على الاطلاق كالعدد للحساب واما لا على الاطلاق بل من جهة ما يعرض
له عارض اما ذاتي له كالجسم الطبيعي من حيث يتغير للعلم الطبيعي او غريب كالكرة المتحركة [illegible] والاشياء
الكثيرة قد يكون موضوعات لعلم واحد بشرط ان يكون متناسبة ووجه التناسب ان يتشارك اما في ذاتي
كالخط والسطح والجسم اذا جعلت موضوعات الهندسة فانها تتشارك في الجنس اعني الكم المتصل
القار الذات واما في عرضي كبدن الانسان واجزائه واغذيته والادوية وما يشبهها اذا
جعلت موضوعات علم الطب فانها تتشارك في كونها منسوبة الى الصحة التي هي الغاية في ذلك العلم وانما
يسمى هذا الشي او الاشياء موضوع العلم لان موضوعات جميع مباحث ذلك العلم تكون راجعة اليه
بان يكون هو نفسه كقولنا العدد اما زوج او فرد او يكون جزءا منه [illegible] او جزئيا تحته
[illegible] او عرضا ذاتيا له كقولنا الفرد اما اول او مركب وانما يبحث
العلم عن لواحق موضوع العلم اي عن اعراضه الذاتية التي مر ذكرها في النهج الاول من محمولات
جميع مسائل العلم التي يكون اثباتها لموضوعاتها هو المطالب فيه قوله ولكل علم مبادي ومسائل
فالمبادي هي الحدود والمقدمات التي منها تؤلف قياساته وهذه المقدمات اما واجبة القبول واما مسلمة
على سبيل حسن الظن بالمعلم تصدر في العلوم واما مسلمة في الوقت الى ان تبين وفي نفس المتعلم
تشكك فيها [illegible] والحدود مثل الحدود التي تورد لموضوع الصناعة واجزائه وجزئياته ان كانت له وحدود اعراضه
الذاتية وهذه ايضا تصدر في العلوم وقد تجمع المسلمات على سبيل حسن الظن والحدود باسم الوضع وتسمى
ايضا [illegible] المسلمات [illegible] باسم الاصل الموضوع والمسلمات على الوجه الثاني تسمى مصادرات واذا
كان لعلم ما اصول موضوعة فلا بد من تصديرها وتصدير العلم بها واما الواجبة قبولها فعن تصديرها المستغنى
لكنها ربما خصصت بالصناعة تصديرها في جملة المقدمات فكل اصل موضوع في علم ما فان البرهان عليه
في علم اخر اقول المطلوب من الاشارة [illegible] العلم [illegible]
[illegible] موضوع العلم [illegible] الجسم [illegible]
[illegible] البسيط
[illegible]
[illegible] العلم [illegible]

علما ما كالاعراض الذاتية فحدود القسم الاول حدود بحسب الماهيات وحدود القسم الثاني اذا كان
موجودا ما هو حدود بحسب الاسماء ويمكن ان يصير بعد التصديق بالوجود حدودا بحسب الماهيات
واما التصديقات فهي المقدمات التي منها تؤلف قياسات العلم وتنقسم الى بينة يجب تسليمها وتسمى
القضايا المتعارفة وهي المبادي على الاطلاق والى غير بينة يجب تسليمها ليبتنى عليها ومن شانها ان
تبين في علم اخر وهي مبادي بالقياس الى العلم المبني عليها ومسائل بالقياس الى العلم الاخر
وهي ان كان تسليمها مع مسامحة ما وعلى سبيل حسن الظن بالمعلم سميت اصولا موضوعة وان كانت
مع استنكار وتشكك فيها سميت مصادرات وقد يكون المقدمة الواحدة اصلا موضوعا عند شخص
ومصادرة عند اخر ويسمى الحدود والواجب تسليمها [illegible] ايضا وهي قد توضع في افتتاح العلوم
كما في الهندسة وقد تخلط بمسائلها كما في الطبيعيات والاولى تقديمها على [illegible] العلم
اذا [illegible] المسائل [illegible] العلم [illegible] كلام الشيخ ان الحدود
والاصول الموضوعة هي التي يتصدر بها دون المصادرات [illegible] الحق ان [illegible]
التصدير [illegible] واما الواجب قبولها [illegible] العام
في جميع العلوم كقولنا الشي الواحد [illegible] اما ثابتا او منفيا [illegible] كقولنا الاشياء
المساوية لشي واحد متساوية [illegible] العلوم
يجب ان يخص بالعلم [illegible] كما يقال في
الهندسة المقدار [illegible] الموضوع الذي هو الشي [illegible]
هو المقدار [illegible] صارت القضية العامة خاصة بالهندسة
[illegible] المقادير المساوية لمقدار واحد
متساوية [illegible] خصيصا فان
المساواة [illegible] المسائل [illegible] العلم عليها
[illegible] القبول يسمى [illegible]
الحدود [illegible] في العلم وهي التي تسمى مصادرات
[illegible] الى ان يبين [illegible] القضايا [illegible]
[illegible] موضوع الصناعة [illegible]
اقول [illegible] القبول [illegible] على سبيل حسن
الظن [illegible] القضايا [illegible]
[illegible]
[illegible] البرهان [illegible] العلم [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]

وما لـ الثاني علم الاكبر المحرك تحت علم الاكر وقد يجتمع الوجهان فربما يصير مكون اولى باسم الموضوع
تحت مثل علم المناظر تحت علم الهندسة وربما كان موضوع علم ما جزئيا تحت موضوع علم اعلى لكنه ينظر اليه من
حيث اعراض خاصة لموضوع ذلك العلم ويكون انما موضوعا لعلم جزئي تحت علم الحساب
اقول العلوم انما تتناسب وتتمايز تحت موضوعاتها لا لكل ما ان يكون شيء موضوعا لها عموم
وخصوص او لا يكون ما لم ان يكون على وجه الخصوص او لا يكون والذي يكون على وجه الخصوص هو الذي يكون العموم
والخصوص بامر ذاتي وهو ان يكون العام جنسا للخاص كالمقدار والمسلم العلمي الذي احدهما موضوع الهندسة
والثاني موضوع الحساب والعلم العام من الذي يكون هذه الصفة يكون تحت العام وصفا له والذي ليس
على وجه الخصوص هو الذي لا يكون بالعموم والخصوص بامر ذاتي وسمي ان كان الموضوع منها شيئا
واحدا لكن عرض ذلك الشيء في العام مطلقا وفي الخاص مقيدا اعني خاصة كالاكر مطلقا ومقيدا بالمحرك
الذي هو موضوع علم الحيل وكالمقدار الذي هو موضوع الهندسة والعدد الذي هو موضوع علم
الخاص كالموجود والمقدار الذي اذا كان الموضوع الهندسة الاولى والعدد الذي موضوع الهندسة
الخاص هو الذي يكون على هذه الوجه وكذلك الموجود لكنه لا يكون جزءا منه وقد يجتمع الوجهان
اي الذي بحسب الخصوص والذي ليس بحسب ذلك ويكون احدهما خاصا بالوجه الاول ان ينظر علما ما موضوع
تحت العام بزيادة ما قيد به وهو صلة علم المناظر فان موضوعه كم متصل موضوع علم الهندسة بالوجه
وذلك ان موضوعه المخطوط المتصل وهو سطح مخروط النور المنصر بالبصر والمخطوط المفروض في
سطح مخروط هو نوع من المقادير وكذلك يكون العلم الباحث عنها تحت الهندسة وجزءا منه وهو مطلق
اسم منصر بالنور المنصر بالبصر والعلم الباحث عنها مع هذا القيد يكون في الطبقة الاولى ويكون
جزءا منه فان العلم المناظر اخذ بالمعنى الذي تحت هو داخل في المعنى الاول تحت الهندسة فهو اول
بالوجه ما يكون موضوعه ما هو المتصل بصفة كون اسم الموضوع تحتها نوعا تحت الشكل الذي
متصل وعلى الذي يعرض له ما لم يكن من الموضوعات عموم وخصوص ما هو ان يكون الموضوع شيئا
واحدا كالفلك تحت فلكيين كالجرم العالم فانه من حيث الشكل موضوع لهيئة من حيث الطبيعة
موضوعه للسماوي العالم من الطبيعي فلكي وبعض اي الذي بعض المسايل منها الموضوع والمحمول واضافتها
بالرأس كالقول بان الارض مستديرة وهي في وسط السماء وانما ان لا يكون الموضوع شيئا واحدا
بل يكون شيئين مختلفين لا كلوا ما ان يكون منهما مشاركا في المعنى الذي به يكون كل الطبيعي واضافة
ما ان يكون موضوعها الشيء الذي في الحد الانساني كالحيوان مختلفين والذي يقع لبعض مسايلها
اي الذي في الموضوع وان لم يكن منهما مشاركا ما ما ان يكون ما يحدث ما ان يكون العلمان متباينين في الرتبة
كالهندسة والحساب واما ان لا يكون كذلك بل كلوا ما ان يكون موضوع احدهما ما ان لا يعرض ذاتيا يخص
بالارض او الارض ما ان يوضع ويكون العلم الباحث عنه مرتبة تحت ما يعرض موضوعا لذلك العلم
الباحث عن الاخر بذكر كالمتصل ما ان يكون موضوع الموسيقى هو النغم من حيث يعرض لها
المالفة والبعد عن النغم المخالف يكون جزءا من العلم الطبيعي لكنه يجب في المتوسط منهما من حيث يعرض
لها ان يستعين بالحساب ويكون من حيث يكون النسب اذا كانت مجردة ان تبحث عنها في علم الحساب

للاكر

على المعنى الأول أكثر منه على الثاني اشاره الى برهان لم ذكر برهان ان ان لم كذا الاوسط ان كان هو السبب في نفس الامر لوجود الحكم وهو بسبب اجزاء السبب بعضها الى بعض كان البرهان برهان لم لانه يعطي السبب في التصديق بالحكم وبعطي السبب في وجود الحكم فهو مطلق بسبب الوجود وان لم كذلك بل كان سببا للتصديق بوجوده فقط فهو انى لانه لا يعطي السبب في الوجود بل في التصديق ولم يعطه انى بالوجود هو المسمى برهان ان لانه دال على ان هذه النتيجة لم تتبين لنا بسبب ما كان الاوسط في برهان ان مع انه ليس بعلة لنسبة محمول السبع هو معلول لنسبة محمول السبع لكنها اعرف عندنا منها ليلا ما ان لم كذا ان كان كسوف القمر موجودا فالارض متوسطة بين الشمس والقمر لكن الكسوف القمري موجود وما دام الان متوسطة واعلم ان الاستثناء كان لهذا الاوسط وقد سمى الموسط بالكسوف الذي هو معلول الموسط وهذا الذكر هو برهان لم ان كون الامر العكس من الكسوف برهان موسط الارض وانت عليك ان تقيس قياسا جليا من المسلمين كذا وشكر لكن لهذا الصنف محمودا وهذا من اغاليط مشهورة من غالطة وهي من نقيضة المعلول منها المشهورة اقول الخ الخالا وسط في البرهان لا بد ان يكون على الوصول الى التصديق الذي هذا المطلوب بعد العقل فلا يلزم لكن البرهان بهذا ما عاد لكل المطلوب هذا جلب ثم انه لا كلوا انه ان يكون مع ذلك علم اينيا لوجود ذلك الحكم في الخارج او لا يكون فان كان فالبرهان هو المسمى برهان لم والا فهو البرهان المسمى برهان ان وهو كلوا الذي ان يكون الاوسط فيه معلولا لوجود الحكم في الخارج او لا يكون فالاول يسمى جليلا والثاني لا فظ اسم والذلل يسار كل برهان لم فيه الحدود هي الذي من موضع الاوسط والاكبر في السبب والحق البرهان هو برهان لم لانه يعطي السبب في الوجود والعلم جميعا من السبب والعلم بالسبب الا من الخارج وبعطي العلم بالعلم بالعين بحصوله اذا كان السبب في الخارج مستدعيا لتحقيق الوجود الا ما شذ مذكور في البرهان والواضح من البرهان يكون سببا والمقدم فيه يكون البرهان هو برهان ان ومقدم هذا البرهان انما قدم في الخارج انما الفرق عندنا وليست ما قدم في الطبع وانما عرفنا بهذا البيان لان العلم بالعلم والايقين هو البرهان لم يعطي علم اليقين على الاطلاق وبرهان ان لا يعطي علم في الوجود لكنه يعطي يقينه بالعلة والشيخ او رقليدس لهذا استثنا بين والاخراقيون جعل يمكن ان يتمثل بهما في برهان لم وفي التنبيه باحلال الوضع لست الاسماء بهذا الحدود في الاوسط الارض وظاهر مشهور وليست الافراد بعينها لان المراد من حمل الجنس ان كان هو الوان الحدود الفاشية في الاعضاء البرهان لم لقوة كل حد منها على ما هو المعلوم ليست على العلم المشترك بل بها معلولا على واحد وهو الصفار المعتمة جامع البرودة بعينها تكون البرهان من الحدود المذكورة في الكتاب ضرب من برهان ان غير الذلل ان كان المراد من حمل الغنم على الصفار المعتمة جامع البرودة على وجه يتم العلم بعلة لها اي بعد كان المال يحيى وان كان في حال الدليل ان من العناية قوله وما علم لم الا سوا وكل ان لا اوسط علة لوجود الاكبر مطلقا او معلول له مطلقا وكل ما لا علة له او معلول لوجود الاكبر من لا صفة هذا ما ينبغي ان نعلم منه على بيان نعلم انه كثيرا ما يكون

الاوسط

الاوسط معلولا للاكبر لكنه علة لوجود الاكبر في الاصغر اقول وجود الاكبر مطلقا عين وجود الاكبر في الاصغر فالعلم بوجود الاكبر في الثاني وعلة الاول غير علة الثاني والاوسط علة في برهان لم ومعلول في الدليل الثاني دون الاول واعلم ان الطاهر من المطلبين قد فعلوا عن هذا الفرق فالشيخ ان وضع الحال فيه وما ذكرنا من ان الاوسط يمكن ان يكون مع كونه علة لوجود الاكبر في الاصغر معلولا للاكبر كان ان جبر له الثاني على وجود الحد الاوسط مع انه معلول للثاني ويكون هذا البرهان برهان لم ومن قولنا العالم مؤلف وكل مؤلف فله صانع الذلل لا يمكن ان يكون الاوسط مع كونه معلولا لوجود الاكبر الاصغر علة لوجود الاكبر لانه يلزم من ذلك عدم وجود الاكبر في الاصغر على وجود مطلقا وهو محال واعلم ان علة وجود الاكبر ما يكون علة لوجود الاصغر من حيث انه كذلك والاوسط ما يكون علة لوجود الاول للاصغر كالمحسوف الذي لابن صدا الارض القمر علة لوجود الارض في القمر والثاني ان يكون علة الاكبر علة ليقين وجود كالصفار المعتمة جامع العروق الذي هو علة لعلم الجنبا انما وجد في بدن زيد قامت في هذه الموضوعة علما مستقرا ان اشاره الى المطالب الثلاثة المطالب اما ان مطلب على السبب وجود مطلقا او موجود اي كذا ان الطالب به مطلب اصطلاح الشيخ اقول المطالب العلمية منحصرة الى اصول ومنازع والاصول هي الكلية التي لا بد منها والا نعلم عنها علما ان مسمى بالمهايات والمنازع هي الجزئية التي هنا مدرجة في بعض الموضوع ويمكن ان نعلم عنها ما هايات مدلولا انها ملتهبة بالفوسة وهي مطالب عقل وما ولم لان كل واحد منها مشتمل على مطلبين ووجدان انها الاربعة وانحصرت انها مطالب اي تضاد انها ان المتعدد وما ما واي ان الشيء المتعدد وهو هل ولم مطلب هل شامل على بسيط يكون المعدوم عنه محمولا كقولنا هل زيد موجود وعلى مركب كون المعدوم فيه كقولنا هل زيد موجود في الدار قوله وشيء مطلب ما هو الشيء وقد يطلب بها هية ذات الشيء وقد يطلب بها هية مفهوم الاسم المشتق اقول ذات الشيء حقيقته والاطلاق على غير الموجود والمراد ان الطالب ما الاول هو السايل عما هو وكان صناعي المعقول موجودا ما هو كما عدم وكما وقد شيع لي وجود لحقيقته موجودا وتمام الرسوم مقامها على وجه التوسع اي حينئذ الاصطلاح الطالب ما الثاني هو السايل عن ما هية مفهوم الاسم كقولنا ما الملك وانما ما يسأل عن مفهوم الاسم لان السوال لا يكون بعد الوجود بل هو السايل عن مصدر ما دل عليه الاسم بجميع ما دخل في ذلك المفهوم والذي دل الاسم عليها بالمطابقة والمعنى كان الجواب حد الحقيقي الاسم لان حصة ما تشتمل على شيء خارج عن المفهوم دال عليه بالالتزام على استدلال النحو كان يسمى بحسب الاسم قوله ولا نعلم مطلب ما الشيء عما يطلب على الشيء اذا لم يكن ما دل عليه الاسم المشهور حدا للمطلب مفهوما وكيف كان فان المطلوب قد يشرح الاسم وفي بعض النسخ اذا لم يكن ما دل عليه الاسم المشتق حدا للمطلب مفهوما اقول المراد ان مطلب ما الذي مطلب شرح الاسم كيف ان عدم عمل مطلبي هل وهو هو اذا لم يكن ما دل عليه الاسم المشتق حدا لنفسه وهذا المطلب ليس منه عن شيعة فان المعدوم عمل مطلبي هل الذي مطلب به مرجع الاسم الذي لا نفهم حدا دون الاتحاد دون الاتحاد بعد بكلام او اذا لم يكن ما دل الاسم المشتق من المطلب الخارج عن ما هية الموضوع او الذي

لا يكون تناوله حدا معنويا للمطلب يعني السؤال عنه قرائن احوال دلت لان مدلول الاسم اذا كان حدا
واحدا وربما يكون بحسب الذوات المجملة كانت كثيرة ذات تحصل فاذا كان المدلول مع كونه حدا من
معينا ما كان تحصل تلك الذوات التي هو حدها ايضا معلوما فلا يكون السؤال حال التسمية حينئذ
فارغا وحينئذ لا يكون السؤال عما حل على موضوعه كذلك كان ما ان المطلوب عنه صرح الاسم او كيف
كان الى ان ما المطلوب في السؤال بالنظر الى هذه الامور هو على مطلق حل هو شرح الاسم وانما
بالدوام الاخير فيكون معنا هكذا اذا لم يكن مدلول الاسم الذي استعمل على انه حدا للمطلب هو مجموع
اللفظين واحدا خاصا بالمجموع ويكون هو لما حدا للمطلب بهذه الدوام بعضا على المعروف المستعمل
وقولنا معينا بحسب الامكان واما الظن بان هذه الدوام معتبرة للاول وكلاما معنى فان واضح
كان عندنا اذا لم يكن الاسم المستعمل حدا ما المطلب معينا ما بحسب الامكان مستغنى عن المعاني
التي اوردناها وذكرنا وضوح **بقي** ما اوضح للشيء وجود صار وذكر بعضهم حدا للذاجار وسما
ان كان عنهم كوز معنا طاهرا من خمار اما اذا اطلعا على حدار مزبول بها المطلب المتساوي الاضلاع انه
شكل بسيط ملتئ محاط بستة وبكان حدا بحسب الاسم ثم اذا صار السكل الاول عند كبار المهندسين صار
هو الاول بعينه حدا بحسب الذات **قوله** وسما مطلبا لي شيء المطلب به عن الشيء عما
هذا وفي بعض النسخ ومنا مطلبا لي شيء السين وهو ايضا صالح وفي اصول المنكرين والمطلب منه بمعنى
السؤال عما هذا **اقول** وقد يكون عن شيء بما هو عنه اذا وجد كان ما هو عنه بعينه وهو المراد
هنا الاول وبعد لا بعد هذا المطلب هنا لا صوريا ان مطلبا بمعنى عنه اذا وجد شامل على جميع الذوات
ممن كانت او غير ممن وقد بعد منا لانه بعد الجواب عما هو في حال الشروع بتعيين المطلب عنه كل واحد
من محققات المعاني بالفصول فلا تقوم عنه حينئذ مقامه **قوله** ومنا مطلبا لي الشيء
كانه سؤال عما هو لكما لا وسطا اذا كان بالحد في حصول التصديق لحوال على ما هو او سؤال عن
ماهية السبب اذا كان بالعرض ليس هو حصول التصديق بذلك فيكف كان ما مطلب بسبب
ما تعين الامر والامكن فان هذا المطالب بعد على ما المراد بها الحد او العلل **اقول**
مطلب لم مطلب العلم اما في التصديق فقط كما سبق لم هذا الكل ذو اجزاء اما في الوجود كما سبق لم
كذا المغناطيس يجذب الحديد وهنا كلمة وهي ان المطالب كما ذكرها المنكرون فللمعلمين ايضا ان يقولوها
ان يقولوا اصولها اسن مطلبا للتصور ومطلبا للتصديق ويقولوا الفائدة فيها وعلى هذا العلم يمكن
ان يقولوا مطلب لم في مطلب ما حتى يكون الامران هو مطلبي ما وعلى هذا فقولنا الشيء الى ذلك
مقوله وكانه سؤال عما هو لكما لا وسطا او في ما هيته السبب ومطلب لم رابع لمطلب هل في المراد لقولنا
بالعلل وكانه سؤال على الجملة بحسب ان حمل فعل لم يؤت ما الفعل وكانه ان لم يحسن العلم بما انه
يتضمن لحكم بالكمال فانه بالفعل ومطلب للعلم فقط **قوله** وفي المطالب ايضا كيف الشيء كوان الشيء
ومن الشيء وهي مطالب حروفية وليست الامور بل يراد عن ان العدد ما يعني عنها كثيرا
مطلب هل المركب اذا لم يكن بالكيف في الاين والمتى ولم يعلم يستدل الموضوع المطلوب حاله
لم يكن الشيء مطلبا لي كم وفي بعض النسخ الصغرى ان المعنى في قوله لانها مطلب على ما جزم به

هذا الكتاب وقف لله تعالى على طلبة العلم الشريف بالمدرسة الحسينية بالقاهرة

بالقياس الى المطالب المذكورة ولا يلزم فائدة ما ان ما لا يكفيه المثلا الاسمية يكفي ولذلك حال حين ان بعد
ما الاصول ومعنى هنا مطلبا على الموكل اذا كان المسؤول عنه معلوما عاهيته ومجهولا بانسبة الى الموضوع
متى هل اذا سؤدهل هو في الذارهل هو الان **قوله** ان لم يعطى لوكلم يعلم وكل المطلب مقام
هذا وكان مطلبا خاصا عند مطلبا ان مطلبا اذا عرف الاصول يعلم منها ما يعلم ان يكونه
له فرار بكان يعرف وقت هو وصفه لا يكون كل واحد من هذه المطالب مطلبا خاصا عند مطلبا

النهج العاشر

من العلامات المغالطة اعلم ان الغلط قد يقع اما لسبب العاس
وهو ان يكون المذهن ما ليس بعاس في صورته وهو ان لا يكون على صورة مشكل صنع او يكون عاسا
صورته لكنه صنع عن المطلوب اذ وضع فيه ما ليس بعاس علم او لا يكون عاسا بحسب ما ذهن اذا ان بحث اذا
اعتبر الواجب عن ما هو في اصل امر صورته واذا اسلم ما فيه على النحو الذي هو كان عاسا ولكنه غير واجب
سلمه فاذا ذهن عرفه شابه احوال الاوسط ما المذهن وحوال الطرفين فيما صنع السبب لم يكن سلمه
ملم يكن عاسا واجب القبول وان كان عاسا في صورته وقد عرفت الحق بما وضع ما السبب بعلم علم
هذا القبيل والمصادرة على المطلوب الاول من هذا القبيل وذلك اذا كان حد ان من حدود العاس
هو الاسمان الحدود الواجب ان يكونا معلومي المعاني فاذا اراد عرفه العاس صورته ثم ما اشبه اليه
من احوال ما لم يتنبه خطا من قبل الجهل بالعاس في وضع ما ليس بعلم علم ومن المصادرة على المطلوب
الاول **اقول** الغلط يقع لسببين جميعا اما الى العاس فاما الى الخواص الى هو المعروفات
ثم الحدود والشرح بدا بالقسم الاول فقال ان الغلط قد يقع اما السبب العاس واما الى صورة العاس
الى ان تمام الكلام في القسم الاول لم الذي يقع الى المذهب يكون لسبب يقع اما الى صورة العاس
واما الى ما ده وبدا بالقسم الاول فقال وهو ان يكون المذهن شيئا ليس بعاس في صورته لم الذي يقع
الى الصورة يكون اما بحسب نسبة بعض المقدمات الى البعض او بحسب نسبتها الى المطلوب
نسبة بعض المقدمات الى البعض هو ان لا يكون على صورة شكل منتج وقد اشار المصنف بقوله وهو ان لا يكون
على شكل شكل منتج والذي يكون بحسب نسبة المقدمات الى المطلوب فلا يخلو اما ان يكون السبب هو ان
المقدمات لم يلزم منها قول اصلا او لزم منها لكن لازم لغير هذا المطلوب والاول هو المصادرة على المطلوب
ولم يذكره الشيخ هنا لانه كما يجيء اشار الى ان الغلط من القسم الثاني وشكل مشروحه فالثاني هو وضع
ما ليس بعلة علة لان وضع العاس الذي انتج المطلوب لنتاج امر وضع ما ليس بعلم للمطلوب بمكان علة
ان القياس على السبب والعلة انما يقوله او يكون عاسا في صورته لكنه صنع عن المطلوب او وضع فيه
ما ليس بعلة علة وانما الذي يجيء الى ما ذكر العاس هو ان يكون العاس مشتملا على مقدمات لو وضعت
بحسب ما سلم لما كان منها على هيئة عاس ولو وضع على هذه العاس صنع عن ان يكون مسلما الا شار
نفسه او لا يكون عاسا بحسب ما ذكرنا في قوله وان كان قياسا في صورته ومثاله ان يقول كل انسان
ناطق وكل حجر ناطق لكن الحجر ليس بانسان فكل حجر ليس بناطق فكل ان العاس انما سقط
بحسب الصورة من جهة الحدود لما مع ان العقد الذي هو قولنا كل حجر ناطق في المذهن من جهتين
او وضع منها جميعا لكن احداهما بالصغرى كقولنا الصغرى وضع منها بعض كقولنا الكبرى لان حذف

الغلط ملطا ما هذه الخ الى فى اول الفصل قوله الغلط وقع اما السبب فى القياس وهذا القسم هو ان يكون الغلط لسبب من الاسباب اوراد وفى ايضا ما الى هنا لم يرد فى نسخ المتن وسقط من الناسخ لان امر السبب لغلط اما ان يكون الشئ الذى هو صدد اللفظ المفرد او فى هيئته او فى هيئة الاضافة به من جانب او من التركيب المحتمل لمعنيين او فى وجود التركيب وعدمه بحسب المراد عنه مركبا فاشار الى القسم الاول قال التابع وهو ما سبب الكون فى اللفظ المفرد والمركب بقوله فانه يقع الغلط بسببه الخ اى يقع الالتباس على سامعه الالفاظ على مسامعنا او كل تركيب عرفا ما علمت لك فى النوع السابع واورد لذكر مثالا وهو استعمال الذهن من الاذهان معينى لغظ كلى حالتى الاطلاق على الجمع وعلى كل واحد الى الاخر وهو معنى قولهم مثل ما يقع بسببه الاشتراك اى قولهم ولا سيما ان من الكلى ومن كل واحد من الاجزاء فرقا وهذا المثال هو مثال الكلى فى اللفظ المفرد واما حضه بالايراد لانه موضع يلتبس على بعض اهل النظر وسيجئ ما هو فى المثال المذكور من التفريق بان الكلى مثل ما احاط معنى والكل واحد الواحد فالواحد على سبيل البدل مشروطين لاحدهما ان يكون مع الماهية وعدمه والمكان لا سيما واحد عند حاضر ومشار بقولنا كان للاشتراك ما سبق بعد من اللفظ ان يكون ذا الصنع صادقا فيظن انه اذا ذكر فى بعض النسخ لفظ مفرد كان صادقا الى قوله واما مفرد الى القسم الخامس واورد له مثالين احدهما انه اذا علمنا ان امر القيس شاعر فذلك لان المحمول فى الاول هو قولنا كان شاعرا على سبيل الاجتماع فيظن انه بجميع جمل كل واحد من لفظ كان شاعرا على سبيل البدل واما فى الجمع الاول ان لفظ كان فيها بعض جزء المحمول والمجموع نقيضة الحكم كونه فى الزمان الماضى شاعرا والاصح الثانى ان افراد لفظ كان يدل على انها اخبرت لفظ الا لها الاكل بما ناظر المحض والمحمول هو الشاعر بخصوصه لا الذى من قولنا كان شاعرا ومن قولنا هو شاعر على هذا التقدير وعلم منه حمل الشاعر على امرؤ القيس الذى ليس موجودا الان لان المتكلم لا يصدر اصلا فضلا عن ان يصدر شاعرا والمثال الثانى انا اذا علمنا ان لجسم ما صح وزوال صح فيظن انه صح قولنا لجسم زمع لجسم مركب من اجزاء ما بين انا اذا علمنا العسل حلو والصفر صح فيصح قولنا العسل حلو العسل اصفر واسار بقوله وربما كان الاشتراك على العكس من هذا القسم السابق وهو ان يظن انه اذا علمنا ان امرؤ القيس شاعر جيد وصح عليه ان يكون شاعرا وصفر شاعرين صح ايضا على تقدير كونه شاعرا وصفر اول الدهر قال وهذا ايضا مما سبب ما يكون الغلط فيه سببا للخفى من وجود وذلك الامر هو اهمال التوابع لمحمل الذى يحمل عليه ان لحمد المطلق اذا حمل على المحمود فى الساعة عند اهل ما صح المحمول وكان بحمول المحمود المطلق على الموجود بالفعل وهو الذى المذكور قوله لكنه هنا يكون بسبب كما لفظ وذلك لان هذا الغلط انما حدث من قولنا هو شاعر جيد وليس من شرط القضايا التوابع لمحمل ان يذكر شئ من تركيب لغظ مقدمه قوله وهو ما الغلط مما سبب اللفظ لمان ال ٤ اقسام المذكورة الا انه لم يذكر من ذلك الا الاربعة وسيشير الى الثمان والثالث الذى ذكر هنا قوله وربما يقع الغلط بسبب الخ اى ربما يقع بسبب اتمام العكس وسيجئ لذكرها

عين الصغرى واثبت فى اليمين لكبرى ما دفن لحد صورة القياس فلم يكن الاوسط مشتركا والقياس المعقد منها حسب الصورة لا يكون قياسا واصح القول بحسب المادة وهذا كان السبب فى هذا القسم من جهة المادة قوله ويعرف الغلط منها اى من هذين القياسين المركبين قوله ووضع ما ليس بعلة علة يعرف من هذا القسم ما المطلوب الاول من هذا القبيل اى قد يقع الغلط فيه من جهة ما ان المكلف لا من جهة المادة فى ايهام المصادرة على المطلوب الاول بعد قوله وذلك اذا كان حدان من حدود القياسين الى قوله فانا لو اجدنا ان يكونا مختلفى المعانى بالمصادرة على المطلوب انما تحتمل على حدين مترادفين كما مر ولزم منه ان يكون احدى المقدمتين خالية عن الوضع والمحال وهى التى يحوضها اعاد المناقشة بعينها بان يكون المكلف غير عنده وان حدى المعية وان يكون احد حدى السبب هو الاوسط مثلا كل انسان بشر وكل مستوطن وكل انسان ناطق وكل ما هو بشر فهو ناطق ينتج ان كل مستوطن ناطق وهذا مما يقع فى قياسين مركبة بعض مقدماته السبب والمعلومة المعلوم معا والى هذا اشار بقوله ويجب ان يوضع ما ليس بعلة علة فى المطلوب الاول فى الاغلاط التى تعلق بالمادة وليس كذلك فان الحد الاوسط منها ليس بعلة لانهما تدلان على حكم عن مسلم بلان العامة لا تشك فيهما مثل الانسان مع الشيء اقام موجود وليست اول فما يجب لكنها هو ما يحب وهو وضع ما ليس بعلة علة او فى وجود وحكم لكنها اول فما يحب وهو المصادرة على المطلوب والحال هذا راجع الى الصورة دون المادة ولذلك هو لا من مباحث كتاب القياس وانما ذكر هنا لمناسبة الغلط المتعلقة بالمكلف القياس وقد قلنا انما الاربعة اقسام منها متعلقة بالقياس وهى اغلاط المتعلقة بالمكلف والمادة وشركان فى ان لكل منهما سببا وهو التكليف واما ان تتعلق بالقياس وهى اغلاط المتعلقة بالصورة والمادة وشركان فى ان لكل منهما سببا وهو وضع ما ليس بعلة علة فى المطلوب من جهة ما ان المكلف لا من جهة المادة فى ايهام المصادرة على المطلوب الاول قوله هذا اما ان لا يقع الغلط فى كون القياس فاسدا او اعم البتول لكن سبب فى الموزانة بعده وقد علمت ان وقوع الغلط سبب لاشتراك فى معنى من الالفاظ مثل مشاطنا او كل تركيبا على ما قد علمت وقد علمت ان وقوع سبب لاشتراك من لفظ الجمع الى اللفظ كل فاجيب بالعكس بجعل ما يكون الكل بدل احدا ما للكل وما يكون للكل كانا للكل واحد لا سيما فى ان من الكل ومن كل واحد من الاجزاء فرقا وانما كان الاشتراك على سبيل البدل حتى لا يظن ان لفظ ان يكون اذا لصنع صادقا فيظن انه اذا صح ان يقول ان امرؤ القيس كان شاعرا صح ان امرؤ القيس كان معا وشاعرا معا وكل واحد منهما على البدل وايضا انه اذا صح ان لجسم زمع وعرف احدهما صح انه زمع وعرف معا وانما كان الاشتراك بالعكس من هذا وهو انه اذا صح ان امرؤ القيس شاعر جيد بمعنى على الاطلاق وكيف يشتبه انه شاعر جيد اى فى الشاعرية وهذا ايضا مما سبب ما يكون الغلط فيه سببا للخفى من وجود لكثرة من اللفظ وهو مما الغلط مما سبب اللفظ اقول لما فرغ عن بيان القسم الاول وهو ان يكون سبب الغلط راجعا الى المكلف شرع بقوله هذا فى بيان القسم الثانى بقوله فاما ان لا يكون

بالغير من مكان ما لذات واحد اللاحق للشئ مكان الشئ واخذ ما بالغير مكان ما بالعقل وقال
توابع لمحل المذكور وقد عرفت ذلك **اقول** يريد بالقسم الثاني من الاغلاط المتعلقة افراد المتقدمان
وهو الذي يكون السبب فيه معنويا وقد وقع الغلط بسبب المعنى عطف على قوله بانه وقع الغلط بسبب
لشركة في مفهوم الالفاظ واعلم ان الاغلاط المعنوية لا يتصور ان يقع فيها الحدود التي هي المركبات
كلها فيه صدر الكتاب حاذين هي انما تقع في المالف المالف يكون لفظا في القضايا اقترانا او يكون
من القضايا او الذي من القضايا لا ذاتا قياسيا كما فاعرفه قياسيا والواقع في المالف القياسي قد مر
ذكرها انما الذي يقع في القضايا اقترانا هي المعلقة بالمتغايرات هي التي اريد ان يذكر هنا وهي بالجملة لا
عينها لان المالف لا يقع لها من حيث هي كذلك اصلا لان حكم عليه وللاحكام لا يتحققان لذلك بها الغلط في الاول لا يصور الا ان يكون الموضوع شيئا ما حمل المحكوم به والمحكوم عليه والسبب في ذلك ان اسام العكس ذات المعاني فلا يمكن ان يكون المحمول منها مثل ما شئت ان يكون جزءا من القضية شاء من عرضها او عوارضها ولا يكون كذلك على ما شاء مثالها او فصل وجنس اخر عن الجنس الذي تحته والاول مثل احدها العرض مكان ما الذات وذلك لان الحكم متعلق بالذات ما شئت ان يكون جزءا من القضية والعرض لعرضها وعلى قضيته والثاني هو سوء اختيار المحل بان لا يكون منها كما ينبغي مطلقا وقد مر في مباحث الالفاظ مستوفى واحد وهو الواقع من القضايا الا المالف منها قياسا من وهو المسمى بمنع المسايل ومسلم وان ما ذكره الشيخ انه غير معلول العامين والعود الى الشيخ معلول لما ذكر الشيخ والغلط المعنوي الجزء منه لشيء الاول اسام العكس والثاني احدها العرض مكان ما الذات واحدها المركبات في السلم كالمالف لاطلاق الشيء ومكانه وهو مركب احدها العرض مكان ما الذات كما مر في النوع السالبة والثالث احدها الفرد مكان ما النوع وعكسه كذلك بحراه والى آخر ما اقال توابع لمحل والامور المعلقة بالمحمول كالامتزاج بالبطء والجمع والسرور وغير ذلك مما عد اقسام الحكم في القضية وهذا في المعنى في جملة سواء اعتبار المحل وانما اردفها الشيخ هكذا لانه في هذا المختصر لم يوجب لسان الحصر على ما مر مرارا كذلك **قوله** ومحمد اصناف المعاني ما يعرض والشيء الى اللفظ معنوي او ركب في نفسه او هيئته وتصريفه وفي بعض النسخ المكتوبة ومركب الغير وهو المعنى في اسام العكس واحدها العرض مكان ما الذات بعد ارفضا الواضح وافعال توابع لمحل وعرضها ليس على ما ينبغي والمصادر على المطلوب الاول كتعريف العامين وهو الجمل بتناسبه **اقول** لما ذكر لسبب الغلط فاد الى هذا اليسير الصنفان الاخيران هما القسم الثاني من الغلط المعنوي التام ذكرها ما عرض بقوله او هيئته بتصريفه ولم يذكر في المتن بسبب ما ذكر فيما مر وهو احدها العرض مكان ما الفعل وقد ذكر القضايا هذا انه لا يعرض لسان الحصر **قوله** وان شئت قلت لشباه الاعراض في البناء والتشاء السكل الاجنبي من باب الالفاظ المتطيه بعد ذلك راجع الى القسم الثالث من المتطيه **قوله** وهي التي تقع لغلط المعنى وهو ما يحمل الغلط بها راعى اجزاء القياس معانيها الالفاظ وراعاها بتوابعها ولم يحمل هذا ما ذكر في المتن او ذكر في المتن او ذكر في المتن والمعجم

وانما ذكر الاصل في مقابلة

وراعى شكل القياس فيه ثم علم اصناف القضايا التي تعرض لها هم عرض لكل قسم منها بيان سبب
ما يعرض على قسمه فاورد ما يعرض الغلط اولا فاول لان يجب الحكم بعلمها وكل ما يسبق لما خلق له
اقول الغلط اعني ما يطلق عليه بوجه ان عرف الاصول المذكورة واحكامها امن من الغلط
فان سبب الغلط ما الاخلال بواحد من بعض شرايط الصحة ولسبب الغلط
يقول ملخص وهو انه اذا لاحظ المتوجه محمد ما يحمل الغلط امن من الغلط الذهنية وما تتوجه من الوقوع
في الغلط بالجملة فاذكر لك اصناف الغلط وحصرة المعنى من الشرايط المعتبرة في الاغلاط اللفظية واذا
راعى الضرب الثاني من القسم الثاني من الغلط المعنى فاذكر لك اصناف المغايرات واذا لم يخل سكوت
من المعدد من السبب امن من الغلط المعلن بصورته واذا عرفت ان المغايرات هي اصناف
المذكورة في البحث السالبة عرفت ان شرايط امن من الغلط المتعلق هو انه من ان يغلط لقد لقايه
هذه الشرايط وبكمال المعاون الاعتقاد كل واحد منها وهذا ليس بمسعود الا على العلوم العظيمة ليس
اعاذنا الله من الاغلاط في جميع المطالب بالنبي واله اجمعين الصواب

وعليه المرجع والمآب

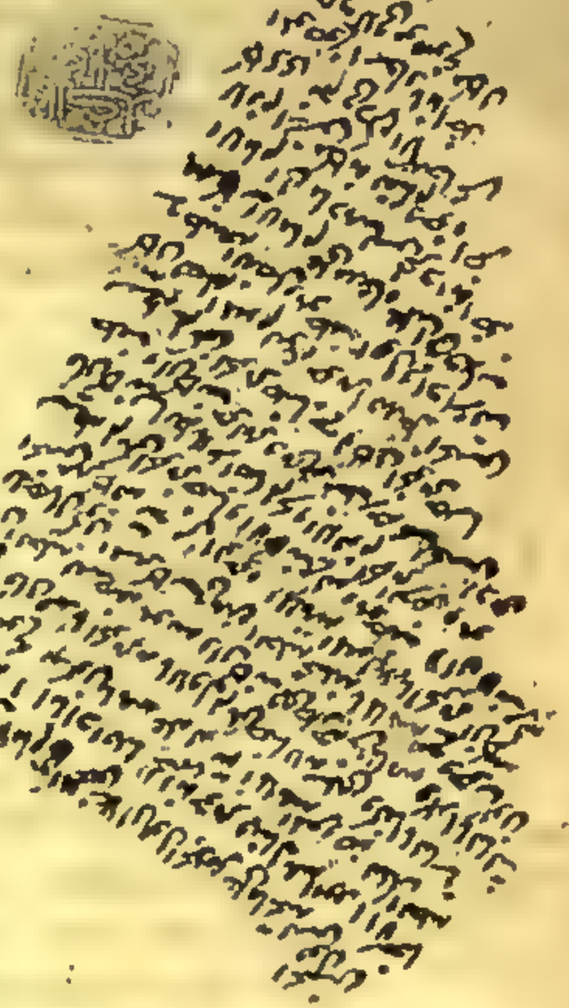

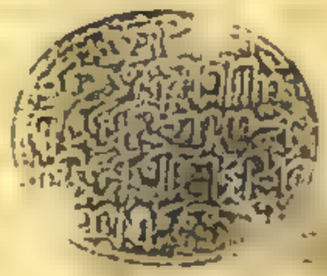

قال الشيخ هذه اشارات الى اصول وقسمان على جمل تشبه تمام
تيسر ذكره ولا ينفع بالاصح حيث تقصر عليه والتكلان على التوفيق وانا اصيد من صيني والكرة
التماسي ان فضل ما يشتمل عليه هذه الاجزاء اكمل الفضل على من لا يحيط بما اشترطه في اخر
هذه الاشارات ● ان هذين النوعين من الحكمة النظرية اعني الطبيعي والالهي لا غنى لهما عن
التعلق شديد بن وانشاء عليهما اذ الوهم معارض العقل في قاضيه بالباطل فيشا كل الحق من بينهما
ولذلك كانت مسايلهما معارك لاراء المتعالم ومصادم الاهواء المتقابلة لا يرجى ان تطابق عليها
اهل زمان ولا يكاد يصلح عليها نوع الانسان والناظر فيهما محتاج الى مزيد تحرير للمعقول
وتمييز من الذهن وتصفية للفكر وتدريب للنظر وانقطاع عن الشوايب الجسية وانفصال عن
الوسايس العادية فان تيسر للانسان استيفاء ذلك فاز فوزا عظيما والا فقد حشر حشرانا مبينا
لان الفايز بهما مترق الى مراتب الحكماء المحققين الذين هم افاضل الناس والمقاربين بهما نازل في
منازل المتفلسفة المتعلمين الذين هم اراذل الخلق ولذلك رضي الشيخ بحفظ هذا القسم من كلامه
كل الحفظ ولعمري كان يضن به كما ان الضن لا يحسن والعصمة عن الخطاء والتوفيق
واشترط على نفسه ان لا اقترض لذكر ما عنده منها الا جده محالفا لما عنده فان التقرير غير الرد
والمغاير غير المنقد والله المستعان وعليه التكلان ● النمط الاول في بعض هيولى
الاجسام قال الفاضل الشارح المحقق الطريق الواضح والنمط صرف من البسط واما وصمهم
ابواب المتن بالنمط والباب هذين بالنمطين لان المطلب علم يتوصل منه الى سايل العلوم
وكانت ابوابه امهاجا وهذه مقصودة بذاتها وكانت امهاتها قال ● الجوهر يطلق على
الموجود لا في موضوع وعلى جملة الشيء وذاته والشيء الموجود لا في موضوع والشيء جوهر اذا هي
مركبة من اجزاء لا تتجزى امهن المادة والصورة واعلم ان هذا اللفظ مشتمل على مباحث بعضها
طبيعية وبعضها فلسفية وذلك لان المعلم الاول ابتدا وفي تعليمه بالطبيعيات التي هي اقدم بالنسبة
الينا ثم ختم بالفلسفيات التي هي اقدم في الوجود وبالعكس الى حيث لا امر متدرجا
من العلوم من بسايط المحسوسات الى المعقولات ومن المعقولات وكان موضوع الطبيعيات
الجسم الطبيعي المتالف من المادة والصورة فصارت مباحث المادة والصورة التي ينتفي عليها العلم
مصادرات فيه رسايل من الفلسفة الاولى وكانت اضافية من الفلسفة الباحثة عنها منفية على
مسايل اخر من طبيعية كتلك الجزء الذي لا يتجزى ونحوه بما بعد ذكر الشيخ اراد ان يبدي بالطبيعيات
اضافة وكان مشترطا ان يرتع فيها هذين الجزءين من اعد العلوم الى سلف المتنبيه لتجرد المتعلم فلو
ان يعتقد الاجزاء المعلقة باثنين المادة والصورة والجوهر اما اولا واولى مقصدها انه ان تبين
ما ينتفي تلك الاجزاء عليه من المسايل الطبيعية تبلها وجب عليه ان يعتقد الكلام في الجزء
الذي لا يتجزى لانه اجزاء ما حمل البحث عنها حيث الذي لا ينتفي على سبيل ينتفي هو العالم الجزئي وصار هذا
النمط لهذا السبب مشتملا على مباحث مختلطة من العلمين وقبل الخوض في المقصود نقول
الجسم ينال بالاستدلال على الطبيعي المعلوم وجوده بالضرورة وهو الجوهر الذي يمكن ان يفرض

فيه الابعاد الثلثة اعني الطول والعرض والعمق وعلى التعليمي وهو الكم المتصل الذي لا يقبل الابعاد المثلثة
والمراد ههنا هو الاول فانه موضوع العلم الطبيعي وقد زيف الفاضل الشارح جعل المذكور اثنا او اثنين
الجوهر ليس جنسا لما تحته والحال ما ذكر على سايل ركيكة وانا نبين ان الجسم ليس بمركب
كان موجودا لكان عرضا لان كل ما فرضنا جسما ولم نفرضه محلا اصلا فرضنا الجسم محلا له الى غير النهاية
وايضا يلزم ان يكون الجسم مفتقرا في الوجود الى محل وانه باطل فكون الجوهر جسما في نفسه
بان يكون مكان الجوهر الموجود لا في موضوع وباطل كونه جسما وهو لان ما يلزم للجوهر لا شك
انه ان لزم الجنس لا محالة جسما فهو ان انه ابطل كونه جسما والبعد الابعاد فضلا وهو ليست بفصل
لانها لا تحمل على الجسم بل الفصل هو العامل للابعاد المحمول على الجسم وهو متى ما تعين اشتغل ما من
شانه ان يقبل الابعاد وعلى هذا التعريف يقال الجسم ما كان له ابعاد ثلثة او ما كان له امتداد ثلثة
محدثة كالحيوان او عن محدثة كالسرير او لا عن ولا محدثة كالماء او لا يكون له شيء من هذه الامتدادات
الامكانية بالفعل فيه او لا يكون وعلى التعريفين فانا ان نكون متناهية او غير متناهية
قال منها لهذا لان اربع اولها كون الجسم متالفا من اجزاء لا تتجزى متناهية وهو ذهب اليه
من هو من القدماء والاكثر المتكلمين من الجبائية وانا نبين كونه متالفا من اجزاء لا تتجزى متناهية وهو
ما الزمه بعض القدماء والنظام من متكلمي المعتزلة والنبات كونه غير متالف من اجزاء بالفعل لكنه
قابل لانقسامات متناهية وهو مذهب الجاحظ محيي للشهرستاني في كتاب اسماه بالمناهج والبيانات
هذا ما قاله الشارح في كتابه الموسوم بالجوهر الفرد وانا بينا كونه غير متالف من اجزاء بالفعل
لكنه قابل لانقسامات غير متناهية وهو ما ذهب اليه جمهور الحكماء ويريد الشيخ ان يثبته وانما الجسم
المؤلف فسيجيء القول فيه انشاء الله تعالى ● ثم قال شارح ما قاله الفاضل الشارح
ان الشيخ يريد بالوهم في هذا الكتاب المذهب الباطل او السوال الباطل وذكر ان العقل هو
يعترض له العلماء بقبل معارضة الوهم اياه فتسمية الراي الباطل بالوهم تسمية المسبب باسم السبب
مجازا وعندنا انه سمي الفصل المشتمل على حكم محتاج الى اثباته الى برهان بالاشارة والفصل المشتمل على
حكم كلي في اثباته محدث الموضوع والمحمول عن اللواحق لا النظر فيها سبقة من البراهين بالتنبيه
ولما ازال من هذا الفصل ابطال الدليل الاول من الاربعة المذكورة يعبر عنه بالوهم وعن ابطاله
بالاشارة قوله من الناس من يظن ان كل جسم ذو فصول نقول كل جسم ذو فصول
تعني بالجسم هو الطبيعي المذكور والفصول هي التي اذا انضم الى مفصل وصل الجسم عندها هي
مواضع ما يعيا منها عند تشبيث الجزء الممكن ان مفصل الجسم عندها تشبيها بفصول الحيوان وسماها
باسمها قوله ثم منعه الجزاء عن اجسام تتالف منها الاجسام وذكر ان كل جزء
لا يقبل الانقسام لكسر او انقطاع او انمحاق فرضا ان الدافع منها في وسط التركيب تجذب الطرفين
عن التماس ● ذكر للاجزاء لحكمائنا اربعة ادلة انما اقتصر باجسام والظاهر ان
الاجسام تتالف منها لا الفعل لانقسام اما لا لانقسام اصلا او لانقسام بعد ان الواقع في وسط
التركيب منها يجذب طرفيه من الناس وهذه احكام مستفيدة من اصحاب هذا الراي اورد اولا

المفهوم من المكان او الحيز المذكور معلوما عند مخاطبه الى مكان اشار اليه بقوله هكذا او حيزا هكذا او ما
شبهت تسمية لبيانه فتش في العبارة والمعنى ان الطرف لا يجوز ان يداخل الوسط والا بد من بيان شغل في
الوسط قوله فيلاقي غيرها بالقيد والقيد الذي يليه دون القيد والتوهم للمداخلة اي فيلاقي الطرف
حال العقود من الوسط غيرها بالقيد حال المماسة مثل العقود والقيد الذي يليه حال المماسة قبل العقود
دون القيد المتوهم حال العقود للمداخلة والمراد ما بين مغايرة الملاقي في الحالين من الجانبين وانه لتحقق
بسمة الوسط بهذين وكان ان يفهم من قوله فيلاقي غيرها بالقيد انه ملاقي حال العقود من الوسط مثل تمام
المداخلة غيرها بالقيد حال المماسة قبل العقود والقيد الذي يليه حال العقود غيرها ملاقي عند تمام
المداخلة وهو الملاقاة المتوهم للمداخلة ودكر بعض بسمة الوسط ملاقاة تمام والفاضل التابع قيده
على هذا الوصف غلط عنه بان هذا البيان انما هو لبرهان اقوله هذا البعض يقتضي ان
يكون للعقود الذي هو حين كونها اولا وهو حال المماسة وسطا وهو الحال الذي بعد المماسة وقبل
تمام المداخلة وآخرا وهو حال تمام المداخلة وهذا انما يصح على راي نفاة الجزء وهو ان كون الحركة
منقسمة في ذاتها قابلة للانقسامات وانها مبنية على قبول الجزء لا يصح على راي مثبتيه بان المتحرك
لا يمكن ان يلاقي بالحركة الواحدة عندهم شيئا منقسما بالكون للعقود في الجزء الاول وسطا ثم يصوت
بجانبه ملحوق ما خر من ذا دل هذا الكلام على العقد الثاني لا يكون اقتضائيا بل يكون مشملا على
مصادرة على المطلوب قوله والتوهم للمداخلة يوجب ان يكون ملاقي الوسط ملاقيا
للآخر الطرف ملاقاة الوسط له وان لا ينقسم في الوضع اذ لا قراع عن اي هذين محيد لا يكون ترتيب
وسط وطرف ولا ازدياد حجم بان كان شيء من ذلك لم يكن ما يكون عند توهم المداخلة من الملاقاة بالاسر
بل بقي قراع لا منقسم ما يتلاقى اذ المداخلة انما تقتضي ان يكون الطرف الملاقي للوسط بعينه الملاقي
الوسط ملاقيا للطرف الآخر وانما ملاقاتان بالاسر وعند توهم ارتفاع الوضع من المتداخلين
والوضع هنا هو كون الشيء حيث نشار اليه اشارة حسية وذلك لان ارتفاع الجسمين احدهما لا يكون
بعينه اشارة الى الآخر اذ لا قراع عن لقاء وعلى هذا التقدير لا يكون ترتيب وسط وطرف اي
هذا القدر ينافي الحكم الذي ابرع المذكور للحيز ولا ازدياد حجم اي ينافي الحكم الثاني ان كان
شيء من ذلك او ان كان احد الحكمين المذكورين صحيحا لم يكن الملاقاة بالاسر وعند توهم نفي الحكم
الثالث وهو تقسم الحيز المماسل ان يكون المداخلة ينافي احكام الثلثة المذكورة حسنا ويندفع هذا الكلام
ان القول بالاجزاء يستلزم القول باحد ثلثة اشياء اما امتناع ملاقاتهما الكل او البعض
وذلك مستلزم القول باحد ثلثة اشياء اما امتناع تألف الجسم منها او عدم امتزاجها في
الوضع او تجزيها وهذه محال فالقول بما يجاب عنه وهذا الجواب والداخل الشارح الدرس ان
متبنى برهان اوهامهم لها وهو ان الحركة موجودة عن قاره وتنقسم الى ما مضى وحال يستقبل
وما مضى موجود وحال الحال والا لكان وجوده لما كانت الحركة موجودة وهو ان المنقسم لم يكن جميعه
موجودا لكونه عن قار وذلك لان المنقسم لا ينقسم وانما ينقطع المعمول من المسافة وانما ينقسم ما في
الحال من الحركة وهذا ان جزء لا يتجزى ويدخل هذا الشكل عند بعض ابطال المقادير على ما مبين

وهم واشارة ربما يقال هذا التأليف لكن من اجزاء غير متناهية
يرد ابطال الاحمال الثاني المنسوب الى النظام بوجه من وجهين الاول ما ذكره المذكور وهو لازم
وقفوا على حجج نفاة الجزء ولم يقدروا على ردها اذ عنوا لها وحكموا بان الجسم يعتسم انتصافات
لا تناهي لكنهم لم يقدروا على ما هو موجود في الشيء بالقوة ومن ما هو موجود فيه بالفعل فظنوا ان كل
ما يمكن في الجسم من الانتصافات التي لا تناهي فهو حاصل فيه بالفعل فحكموا بانتهائه الى الاجزاء
التي لا تتجزأ وهذا الحكم يعكس عكس النقيض الى ان كل ما لا يكون حاصلا في الجسم من انتصافات
غير متناهية لا يمكن ان يحصل فيه ثم اقول موجود في الجسم وان الكثرة انما تتألف من الاحاد وان
الواحد من حيث هو واحد لا ينقسم فاذن قد حصل من اقوالهم مقدمتان هما ان الجسم يشتمل على اشياء
غير منقسمة وكل ما يشتمل عليه الجسم ولا يكون منقسما فانه لا يقبل القسمة وينتج فالجسم يشتمل على اشياء لا تقبل
القسمة وهذا هو القول بالجواهر الذين لا يتجزأون وقد الزمهم فان لم يصرحوا به الا ان القائلين بهم يقولون
باجزاء متناهية وهو لازم يصير الى لا تناهي هؤلاء كذا وان يقولوا هذا لازم لكن هو من
اجزاء غير متناهية قيل وقد ناظر الغزالي فيما الزم المحب اول اصحاب هذا المذهب
وهو وقوع قطع مسافة محدودة في زمان غير متناه او تكليفوا القول بالطفرة وقد الزمهم ايضا
وهو كون المتحرك على الا تناهي غير متناه في الحجم جوزوا تداخل الاجزاء وقد الزم هو ايضا
المذهب الاول تجزؤ الجزء الفرد من موكزا لرحا عند حركة البعيد وقطعه مسافة مساوية للجزء
الذي يلي الكوة الغربي ابطأ وعنه او يكلفوا القول بسكون البطيء لعدم اذعنه حركة السريع وقد لزمهم
من ذلك القول بامكان الرحا عند الحركة فاستقم الشيع بين الغريقين بالطفرة ويكون الرحا
على ما هو المشهور قوله ولا يعلم ان كل كثرة كانت متناهية او غير متناهية فان الواحد
والمتناهي موجودان فيها قال الفاضل الشارح الكثرة تقع بالاشتراك على العدد نفسه وعلى
ما يكون بالقياس الى قليلها كثرة والاولى من قوله انكم قائلون من قوله المضاف والواحد
على التقدير من موجود فيها انا المتناهي ان اراد به المتناهي في المقدار فلا يكون موجودا في كل
كثرة لان الكثرة تقع على العدد ايضا وان اراد به المتناهي في العدد فلا يكون موجودا في كل
كثرة اضافة لان الاثنين ليسا كثرة اضافية فاذن سقط ان يحاذيا الكثرة على الاضافية حتى يستقيم
الكلام اقول لعل هذا لتوجيه لفظه للعلم الغائب اذا المقصود واضح قوله فان
كان كل متناه نوعا من اجاد ليس بعدد من حجم الواحد لم يكن تاليفها مفيدا
لعدد اصلا على حسب العادة بقدره كل عدد متناه من الكثرة اذا احد مولفا فلا قائل ان لا يكون
حجم ذلك المجموع ازيد من حجم الواحد او يكون وهذان قسمان واشار الى ابطال القسم
الاول بان العالم على ذلك التقدير لا يكون قابلا لمزيد العدد وذلك لان الحجم لا يزداد ثم قال بل عسى
العدد ان يقبل عما ه لا يفيد العدد اصلا ولم يقل بل العدد قال الفاضل الشارح وذلك لوقوع الظن
بانه تعين زيادة العدد وان لم يكن بعين زيادة المقدار وفي التعرض لهذا نظر فانه ان اجزاء

اذا كان مقدارها متساويا بالمقدار الواجد فيها يكون في الغير الواجد حينئذ يستحيل ان يقع الامتياز منها
بقبس الجهة ارتسى من لوازم ما اذا لاختلف الحجم والاشي من اللوازم المتساوي النسبة الى جميعها
واذا لا امتياز اصلا لا تعدد الا ان الشيخ لما لم يكن مما جا الى هذا البيان لم يلزم ما لمعنى والاتيان
بل بنى الامر على المرور قوله عدم الامتياز في الوضع لا يستلزم عدم الامتياز بالعوارض
فان النقط التي هي اطراف اضاف اطراف الخط مع عدم امتيازها في الوضع وتخالفها
لعوارضها الخارجة حسب ما ذانها المخالفة المختلفة وكون موجوده سوى الامتياز الحس بذلك
ان البعد من لوازم المقادير والمقادير يكون متقابلة ويكون وضعية وعند المداخل يرتفع المقابلة
الوضعية دون العقلي فيرتفع التعدد الوضعي دون العقلي فلذلك حكم الشيخ بارتفاع التعدد عما سبيل
التجويز قوله وان كان لكثرة متناهية منها حجم فوق حجم الواحد واما كثرة الاضافات
فيمتنع جمع الجهات حتى كان تحم في كل جهة فكان جسما هذا هو القسم الثاني من القسمين المذكورين
قال اذ كان مولفا من كثرة متناهية جسما ذا طول وعرض وعمق وذلك ممكن على تقدير ازدياد الحجم
ما زاد ياد الاجزاء واما ثانيا فبانا ضافة بعض الاجزاء الى البعض في الجهات الملتقة حتى يصير المولف طويلا
عريضا عميقا فيكون جسما وقوله كان تحم في كل جهة فكان جسما اي حصل حجم في كل جهة فحصل
جسم وانما قال ذلك لان الجسم انما يطلق على المتصل في الجهات الثلث والحجم يطلق على ما يكون له امتداد
ما مع ان يدخل فيه الفرد الذي لا يقبل القسمة بالكلية والاولى ان يضمر المتن لفظة وذلك ان قال
والممكن الاضافات متناهية من عرفها جمع الجهات ولعل هذه الكلمة يستطرد من علم الشيخ او الناسخ
او حذفها الشيخ لدلالة الكلام عليها قوله ليس على هذا الاضافات لحياة لان الهاء في قوله
واما كثرة الاضافات منها لا تقوم الى الكثرة بل تعود الى الاجاد التي يعود اليها الضمير في قوله منها
والمالف من الاجاد انما حصل الاضافات منها في الجهات لا ان يتوهم ان المالف الكثرة في جسم ثم
حصل الالف من الجهات الاخر الى هناك الكثرة وكان الفاضل يقيس الاضافة الى النسبة ويفهم من امكان
الاضافات لامكان النسبة من الجسم الحاصل من الكثرة المتناهية ومن المولف من غير المتناهية في
جميع الجهات وذلك بعيد عن الصواب لعلها بعد ذلك حتى كان كل جسم في كل جسم فان النسبة انما تكون بعد
صيرورة ما جسما لا قبلها والصعب ان نفسه اضافة بعض بعض لم اجزاء الى بعض كما ذهبنا اليه والعلم
ان الشيخ لو انتبه على هذا القدر لكفاه ومن مناقضة العالمين بان كل جسم سالف فالا يتناهي وذلك
لان الجسم الذي لا تالف قد قال انه متناهي لكنه لم يمنع ذلك بل يقدر بيان ان الاجسام المتناهية المقادير
لا تالف فالا متناهي اصلا قوله كان نسبة حجم الى حجم الذي احاد غير متناهية نسبة متناهي
العدد الى متناهي العدد هذا قال لعله ان كان لكثرة متناهية منها حجم الى قوله كان جسم والجمع متصل
شرطيه وذهب الفاضل الشارح الى ان قوله فكان جسم كان نسبة حجم الى حجم الذي احاد الى قوله كان
متناهي العدد فقيه قاعدة موضوعها الجسم ومحمولها قضية لحقيقي هي قوله كان نسبة حجم منها
العدد وعلقه كان تابعة للمجموع قال للمعنى المذكور وما طيرنا ذكرناه وقد مر الكلام ان يعلم ان
كان حجم الاجزاء المتناهية ازيد من حجم واحد منها حصل من التضاف الجهات جسم كان نسبة ذلك الجسم

الى جسم احتر متناهي القدر واعلم انه لم يتعرض الشيخ في المؤلف من اجزاء المتناهية ومن
غير اجسام الابعاد اذ صيّر جسما فلك لان البسيط لا تقع بين ما لا يكون من نوع واحد كالجسم
والسطح او الخط فلا تقع له من المؤلف عن غير المتناهية من جسم الحمان وذلك بقدر عن الصواب
قوله فلك ساز دياد الحجم بحسب ازدياد المآليف والعظم مكون بسبب آحاد المتناهية الى آحاد الغير
المتناهية بسبب متناه الى متناه هذا خلف محال هذا استثناء لنقيض تالي الشرطية المذكورة وبين
به اساج بعض المدقم وصورة القياس هكذا لو كان الجسم مؤلفا من اشياء لكان حجم المؤلف
من عدد متناهي من جملة ما لا اشياء انما ازيد من حجم الواحد ليس بازيد منه والتالي باطل
لانه لا يفيد زيادة المقدار والاول ايضا باطل لانه لو كان حقا لكان نسبة حجم المؤلف من عدد
متناهي من اجزاء الملث الى حجم الجسم المؤلف من لا اشياء هي متناهي الى متناه كنسبة احد اجزاء
الى اجزاء متناهية الى متناه كنسبة متناه الى غير متناه وهذا خلف محال فليس الاول حقا
واما بطلان الملازمة فظاهر المقدم وهو كون الجسم مؤلفا من لا اشياء هي بنسبة النقطة اذ لا
الشرطية الجسم لا كون ان يكون مؤلفا من مفاصل غير متناهية وانه ليس يجب ان يكون لكل جسم مفا
متناهية الى الاسفل فقد وجب ان لا يكون جسم ليس لامتداد مفاصل لما ثبت امتناع
كون الجسم مؤلفا من اجزاء لا تتجزى سوا كانت متناهية او غير متناهية بيّنت ان جمع استقامات
الممكنة ليست حاصلة في الجسم المؤلف بل يجب ان بعض اجسام غير منقسم بالفعل مع كونه قابلا
للانقسام هذا هو المطلوب في هذا الفصل وسماه تنبيها لعدم احتياج منه الى برهان تاين
على ما تقدم واما الاولان فالفصلة الاولى مهملة وهي ان الجسم لا كون مؤلفا ولم يقل كل جسم
لان الحاكم بالبرهان في الفصل الثاني هو ان اجسام المتناهية لا اقدار لا كون ان يكون متناهية منه فلما
ثبت الاشارة هنا وجود جسم غير متناهي القدر لجاز وقوع مفاصل غير متناهية منه فلما
لم يمتنع امتناع وجوده تعذر الحكم بذلك كلما ولم يحكم ايضا حرزا للملابين ثم كذب الكلية فاعلمها
وسيصير الحكم بعدم بان امتناع وجود جسم غير متناهي القدر كليا مالي الفاضل التاج الله
انه قال في الفصلة الاولى لا كون ان يكون الذي هو من نوع قولنا يجب ان لا يكون وفي الثانية ليس
يجب ان يكون وذلك لان تركب الجسم من اجزاء غير متناهية ممتنع ان يكون وهي المتناهية ممكن
ان لا يكون والحرم حكما ما لا اولى بالامتناع وفي الثانية بالامكان اقول انه لم يتأمل في الماس
لا يجب تركب الجسم من اجزاء متناهية مطلقا بل حال لا يجب تركبه من اجزاء المتناهية الى الاصغر
ويدل عليه قوله الى الاسفل وبيان امتناع تركبه منها كان الذاهب اذا سار بقول فرضا
العقيم ايضا يجب ان لا يكون والصواب ان يقال انه لما قال انها الفصل الثاني وهي الماس من
لكا ويقول هذا الماليف فكانه قال وهي الماس من قولنا هذا الماليف ثم لما ابطله اورد
هنا السؤال وكان وجه الحكم بانه لا يجوز لما قال في الفصل الاول من الماس من غير بيان كل جسم
وهنا صلى ان نزعم انه يجب لما ابطله اورد هنا نقضه وهو الحكم بانه لا يجب وبالجملة ان الفصلة
الاولى مهملة كما مرّ والثانية جزئية لان قوله ليس يجب ان يكون لكل جسم مفاصل قولنا ليس يجب

ان يكون لبعض الاجسام كذلك حصل الاثنان منهما جزئيا وهو قولنا فقد اوجب لامكان وجود جسم وذلك
يكفيه بحسب غرضه هنا وذكر الفاضل التالي عليه سوالا وهو ان امتناع حصول لا امتناعات
تلك لا شاهي بالعقل يعطي الحكم بوجود جسم لا يكون لا مقدار مع هذا صل على سبيل الوجوب فلم
قال الشيخ فقد اوجب امكان وجود جسم ولم يقل فقد اوجب وجود جسم واجاب عنه بان هذا
الامكان يحمل ان يكون عاما وان خاصا ان كان خاصا فقوله صحيح لذلك لان الممتنع هو حصول
جميع الامتناعات اما حصول كل واحد منها فليس بواجب ولا ممتنع واذن ليس من الوجود
جسم معين يجب ان يكون عديم المفاصل الا الماتع خارجي كما لذلك اقول ولا اظن
انه لما سلب الوجوب عن كون الجسم مركبا عن الاجزاء الزمه امكان كونه غير مركب ولذلك قال
الامكان مع بل هو دون بنسبة كما مر عند الجسم الجسم فلم يقال الجسم ما شاء للفاعل
عليها ذهب اليه الذي ان اعترض عن محسوس من ما بطل ذلك حتى كون الجسم متصلا في نفس
الامر كما هو عند الجسم مع لكنه ليس مما لا يتفصل بوجه بل يجب ان يكون قابلا للانفصال
ووقوع المفاصل اما بالفكل وقطع واما بالختلاف عرضين قارين معه كما في البلقة واما بوهم وفرض
ان لمنع الفكل لشبهة ان الجسم الذي حكمنا بكونه عديم الانفصال ليس مما لا يتفصل بل يجب ان
يكون قابلا للانفصال لما مر في الفصل الاول واسباب وقوع المفاصل الاولى غير الثلثة المذكورة
في الكتاب لان لا انفصال اما ان يكون وجوديا اي امر قار او لا يكون والثاني يكون لتنافي الحارج او
في الوهم مثال الاول ما بالفكل والقطع ومثال الثاني ما باختلاف عرضين وصاف الثالث
ما بالوهم مذهب البيس اذا لم يكن الحق من اجاز الانقسام الى غير النهاية وهذا باين لاهل التحصيل منه اطناب
والمستبصر يشده القدر الذي مر لما ابطل احد الشقين من الاربعة المذكورة بقي احد الشقين
ناشار هنا الى بطلان احدهما بقوله وجب ان يكون احد وجوه القسمة لا سيما الى غير النهاية
وهو من الرابع الذي هو مذهب المهندسين من الحكماء ووجه القسمة هو الثلثة المذكورة واما
قال لا سيما القسمة لان البرهان المفاكن من الفصل الاول لا يفيد الا القسمة الى غير النهاية
فيفيد ان هذا الحكم يزع على ما تقدم قوله وهذا باين اي مسئلة الجزء الذي لا يتجزى وما يتبعه
من مباحث الحركة والزمان فان لهل العلم قد اطنبوا الكلام فيها والمستصر يشده القدر الذي مر
لا جواب عن هذه الكلمات وفي بعض النسخ القدر الذي اوردناه تنبيه ايك ستعلم ايضا خاصة من
حال لعيان المعايير تقسيم بعد ما يبين ان الحركة على ما ذكر ان الحركة كذلك وانه لا شاهي فيما لا يقسم
حركة والزمان قد حصل من المباحث المذكورة ان الجسم الطبيعي منقسم في تقسيم بالفعل للقسمة الى
غير النهاية ولزم من ذلك كون الكمية العامة بالجسم الطبيعي التي هي الجسم التعليمي الذي يدل على غاية
للطبيعي تبدله في الجسم الواحد بحسب تبدل اشكاله ايضا كذلك ولزم من ذلك كون السطوح التي
بها تتعين اجسام والخطوط التي نهايتها السطوح ايضا كذلك وكذلك جميع ذلك اعني اجسام التعليمية
والسطوح والخطوط بمعنى مقادير والشيخ نبه على جميع ذلك تقريبا بقوله من جال اجتمال

المتصل الغير القار كالحركة والزمان حكم المتصل القار وذلك لتناهيها في العقل فان الحركة
في مسافة تنقسم بانصافها وكذلك زمان الحركة ينقسم بانصافها فاذن لا حركة هو لقوة من اجزاء ولا
جزء من الزمان ويتبين من ذلك ان منتهى الحركة هو الزمان الذي يماس ومستقبل وحال لا نعني بان الحال
حد مشترك هو نهاية الماضي وبداية المستقبل والحدود المشتركة ليست من المقادير لكون اجزائها الا
النصف تسليشا بل هي حدود ان مغايرة لما هي حدود بالنوع فاذن قد ظهر مما ذكر في الحد المذكور
كل اثبات الجزء اسان قد علمت ان للجسم مقدارا ما متصلا ⑤ المقصود من هذا
الفصل اثبات الهيولى للجسم فالمقدار بحسب اللغة هو الكم بحسب الاصطلاح هو الكم المنفصل
الذي يتناول الجسم والسطح والخط والعدد اسم لمشترك ما من السطوح والبارز الذي يحيط بالرقة القوام
فالثخن يدل بالاشتراك على ما هو وخشونة من السطوح وهو فصل للجسم التعليمي وعلى ما قابل الرقة
من الاجسام والمراد ههنا المعنى الاول والاتصال يدل على معنيين احدهما صفة لشيء لا باعتبار ما
هو هو كونه بحيث يمكن ان يفرض له اجزاء تشترك في الحدود والمتصل بهذا المعنى يطلق على محل
الكم وعلى الصورة الجسمية للجسم التعليمي بعد حمل الاتصال للجسم التعليمي عند ما يطلق المتصل على
الصورة الجسمية اتصال اضافي وقد يحمل لفظ الصوغ اتصال اشتقادي بالمجاز وقد يحمل الجسم
بحسب ذلك متصل وما هي صفة لشيء تقابله عين ما هو صفة لشيء آخر وقد تكون المقادير متكثرة كالعدد
الذي هو مقدار اخير وقد يحمل لذلك المقدار او متصل بالمعنى الثاني لهذا المعنى بالمعنى الثاني كون الجسم بحيث يحمل
حركة جسم اخير وقد يحمل لذلك الجسم انه متصل بالمعنى الثاني لهذا المعنى وهو اسم كان بحسب اللغة للذي بالقياس
الى الغير فنقل بحسب الاصطلاح الى الاول ولما تقدم هذا نقول المقدار في قولنا الشيء مقدارا
فنحن مستدلون على ان محل المقدار يلزم ان يكون متصلا والذي يدل على ان هذا المقدار هو الجسم التعليمي المتصل
على ما هو فصل الكم المتصل حسب ما يكون المتحيز عليه الجسم التعليمي لانه كمية متصلة بحسب ما قدم
في التحيز لانه اشرنا هناك الى ان المتحيز يعتقد فيه شيئان الجسم والامتداد بانصافه وتقدم ما عرف
به ما قال الشارح الاول ان المقدار الذي هو المتصل اعني الجسم التعليمي هو غير الجسم الطبيعي كما مر وذلك لان
يتبدل من الجسم الواحد بتبدل اصطلاحات كالشمع الذي يجعل ما كرة ومكعبا مثلا وهو لا يعارض
الطبيعي بل يكون معنى قول الشيخ قد علمت ان للجسم الطبيعي مقدارا ما هو الجسم التعليمي فانما قال قد علمت
وذلك مع ان اثبات الجسم التعليمي غير بذكوره في الكتاب لانه استدل بالبرهان على كون الجسم متصلا في نفسه
كما هو عند الشيخ كونه ذا كمية وذا ثخانة ليتراءى غير متناقض عنه والاحتاج الى برهان ان يضع هذه
المعاني اعني كون الجسم ذا كمية وثخانة واتصال هو كونه ذا جسم تعليمي فاذن قد علمت ثبوت ذلك
للجسم فان قيل لم يعرف ان للجسمية شيئا مغايرا لهذه الامور وانه ما لم يعرف مغايرته لها لم يمكن
اثباتها له قلنا كونه موجودا لان الموضوع اعني جوهريته ان فرض شيء له وهو مغاير لهذه الامور
فكذلك شأنه من شأنه ان يكون ذا جسم تعليمي اذ غير جوهريته وهو فصل الذي يحصل به جوهريته كما اذا
قوله وانه قد عرض له الاتصال والانكار الاتصال اعم من الامكان كما مر ذكره فالـ

اتصال

الفاضل الشارح المحقق زبدة المتقدمين لخص الحكم عن ادلائل واصولـ هذا غير مستقيم لان الادلة
قد تعرض لها الانفصال احد معانيه اعني الزمن والاجل فذكل شتاء لها حكم البرهان على ما مجيء
بيانه فالصواب ان يقال انه جعل الحكم جزءيا لان بعض الاجسام من القليليات وغيرها غير منفصل
لا تكون غير بارز للاتصال بل لعدم الاتصال الحاجز منه ولعدم اعتبار اتصاله بالعدم وذلك
واجب لامتناع حصول جميع الاتصالات الممكنة منه على ما مر قولـه وتعلم ان المتصل بذاته
غير القابل للانفصال والاتصال متولا لكون هو بعينه الموصوف بالامرين ⑤ ⑤ يريد
بالمتصل بذاته ههنا الصورة الجسمية وعنى بها ما من شأنها الاتصال اذ اتصالها هو كونها بحيث يلزم بها
الجسم التعليمي وعرفت ذلك بما مر اذ الذي هو من الشيء حال كونها مركوزة ومكعبا واسطوانيا ونحو ذلك
والدليل على ان اسم المتصل قد يطلق على هذه الصورة قولـ الشيخ في الشفاء فصل ما ان المقادير
اعراض هذه العبارة امنا الجسم الذي هو الكم فهو مقدار المتصل الذي هو الجسم بمعنى الصورة فلو
حمل المتصل بذاته ههنا على الجسم التعليمي الذي هو المقدار لكان البرهان على اثبات الهيولى لحاله
الا ان الحق كما ذكرناه ويريد بالقابل للاتصال والانفصال الهيولى وانما قيد المتصل بالذات
لان المكان ايضا متصل ولكن بعرض الصورة وانما قيد القابل للاتصال والانفصال بالمتصل
بالقوة ومن حيث المعنى الذي يحمل عليها ويكون بعينه هو الموصوف بهما وهو المكان لا غير ويقال المجاز
ومن حيث الشرط الذي نطوا عليه احترز به عن نحو الهيولى فانها وان كانت موصوفة بالطارئ كالصورة التي
سنذكرها هي موصوفة بالانفصال عند طريان الانفصال ولا تكون هي بعينها موصوفة بالاتصال بان الاتصال
لا يقبل الانفصال ولا الانفصال لانه لو قبل الاتصال لكان الشيء قابلا لعدمه وان قبل الانفصال لكان
الشيء قابلا للقسمة قولـه فاذن نوع هذا القبول غير وجود المقبول بالفعل وغير هيئته
وصورته اعني نوع الشيء من حيث امكان وجوده ووجوده مختلفان فالمغايرة بين قوة الاتصال وقبل
وجوده اي من حيث هو قابل للاتصال ومن حيث وجود الاتصال المنافي للاتصال ظاهرة والموصوف بتلك القوة
ليس هو الاتصال على ما سبق بيانه شيء غير ما يقال قابل للاتصال والانفصال وهو الهيولى والمقبول
ههنا هو الصورة الجسمية وهيئته الكل الحاصل لوجودها وصورته الجسم التعليمي اللازم لها فانه كالصورة
للصورة الجسمية وهذا اضافة قبل ان الشيخ اما اراد بالمتصل هذا انه الصورة الجسمية وزاد المقدار
قال الفاضل الشارح قولـه فاذن نوع هذا القبول غير وجود والمقبول سيجيء لما سيذكر
بالقوة وذلك انه وكان بعض الاجسام محدثا له الاتصال مستمرا ان يضاف اليه وكل ما حدث
فقبل حدوثه حاصلة قبل حدوثه وكل ما هو حاصل قبل الشيء هو غيره فكل الشيء حتى يتخ فاذن قوة
قبول الشيء غير وجود ذلك المقبول وانما اقتضى هذا القول المقدمة الاولى لوضوح الباقيتين ثم قال
وانما قال المكان لانه يمكن ان يعاند السيجيء لانا ان قلنا الجسم المتصل قد يعرض له ان يتصل ولا يقبل ذلك
الاتصال من كل وجه ليس محال الاتصال فلا يلزم من شيء الا يكون غير صحيح ان لا يتصل لعدم الاتصال
عام من شأنه ان يتصل والامور المعدومة لا يستدعي محلا انما يلزم من ذلك مغايرة قوة الاتصال
لمتصل الاتصال بذكر المكان ثم بيان انها شوقته بانها من الامور المضافة التي يستدعي محلا حتى اذا

بينا ان ذلك المحل ليس هو الاتصال بشئ اخر هو المقبول **اقول** في هذا الكلام موضع نظر لان اعدام الملكات ليست اعداما صرفة فمن يستدعي محالا ياسره كالملكات والاتصال لما كان عدم الانفصال عما من شانه ان يصدر عن ما زال وقد اثبت مجملا وهو الذي من شانه ان يصدر والحق ان مراد الشيخ من كونه جايزة وقوع الاتصال للانفصال انه كلامه هو او حال لما لا يصدر بالفعل لا يحتاج الى الفاعل ليكون البرهان كلما وانما السبب على وجود الفاعل للانفصال قبل طروه وبعد او لا سواء ان يوهم الاستدلال بوجود الاتصال على وجود الفاعل له انما فيما يحتاج المرء في صدوره الى فاعل وهو ممنوع **قوله** وذلك لغير ما هو ان المتصل بذاته اما ان يرتفع عند الانفصال بالعدم وهو ضعيف وعند عود الاتصال يعود مثله موجودا ۵ المتصل بذاته ما دام موجودا لذاته فهو واحد واحد متصل ثم اذا طرء الانفصال زال ذلك الاتصال الواحد المتعين بالعدم وذلك المتصل وحدث اتصالان اخران بالتبعض ومتصلان لان كلا منهما عند الانفصال قد عدم ووجد غيره وعند عود الاتصال يعود مثله موجودا او لا يعود هو بعينه لان لعان المعدوم محسوسة بل الشيء الذي بعينه فوق الاتصال الباقي في الاحوال جميعا هو عن المتصل بذاته وهو المقبول والمحصل هذا البرهان ان يقول لما ثبت ان الجسم لا يكون متصلا ما لم يقبل الاتصال ما لم يقبل الانفصال لانه متصل بقبول الاتصال حاصله لان حال الاتصال يقتضي الاتصال لذاته بالانفصال على وجه يكون حال كونه متصلا انما هو موصوفا بالاتصال ما دام للجسم شيء هو موضوع لهما وهو الجسم كما سبق الى اوهام المتكلمين المشككين في وجود الخلاء وذلك لان ذلك الشيء اما ان يكون من ذاته عن متصل والاستمرار حتى يمكن ان يكون موصوفا بالاتصال والانفصال معا لا يكون من حيث ذاته بحيث تعرض منه الابعاد والا يكون حسما البتة بل هو المسمى بالمكان والا بد من اضافة شيء ما معتبر بذاته الى حتى يصير جسما وذلك الشيء هو الصون والمجموع هو الجسم الذي هو في نفسه متصل وقابل بذاته للانفصال والذي يحول المتصل عرضا على ما طلبناه يتبين ان كون الجسم متصلا لنفسه لغيره ان مقوم للجسم والجوهر لا يقوم بالعرض وايضا ما دام كذلك الفاضلان ارتج وفتح كقولهم لو كان وجود الجسم بعد وجوده متصلا لا بد ان يكون محوجا الى مادة توجد في الحال التي كان يوجد فيها متصلا لا بد ام المادة الاولى محوجا الى مادة اخرى وتسلسل الى غير نهاية وذلك لان المادة الموجودة في الحال التي عن موصوفة بمقدار ووضع والا لم توجد وانما تصف بهما عند تفاوت الكون والفاضلة ان ارتج عارضا لشيء ما فانه يحوج على قول الهيولى وهو ان الهيولى على تقدير تسليمها ان كانت معنى قائما على سبيل السؤال كان وجود الجسم بهما معا المتكلم هو بالجملة الاول من الجسمية وايضا لا حاجة الى الهيولى لغرض واتباعا على مسلك التبعية وان

كان صفة للجسمية ولم يكن الجسمية كما لهما وان لم يكن مغيرة لمسمى حلول الجسمية المختصة بهما بالبهيمة وهذه الحجة عرضة على اقسام غير معتبرة فان بعضا لا يجري على سبيل الحلول في الغير لا يجب ان يكون محدثا لا ابدا وبعضا غير مستلزم لحلول الغير فيه كما لا يلزم من ذلك كونه صفة لذلك الغير **وهم ونسبه** او لعلك تقول ان هذا ان لزم فانما يلزم مما اصل الملك والعصير وليس كل جسم مما بحسب كذلك ۵ هذا هو الوهم وتقريره ان يقال انكم استدللتم بامكان وجود الاتصال والانفصال بالفعل في بعض الاجسام على كونه معاريا للقابل وذلك لا يقتضي وجوب كون جميع الاجسام معارية للقابل فان منها ما لا يصدر الكم والعصير ما بالفعل كالحجر وغيره من الاجسام الصلبة الصغيرة فان كان ما بالامكان بحسب التوهم **قوله** فان خطر هذا ما لك فاعلم ان طبيعة الاستداد للجسمانية في نفسها واحدة ۵ هذا من الشبه المزيفة لذلك الوهم وهو بتذكير مفهوم الاستداد الجسماني الذي هو الصوني للجسمية المتصلة بذاتها الى الاستقرار هو شيء ما عند وجود الاتصال او في الجملة وان لا في الجميع بمعنى ان كون كل واحد من جسم محيط طرفه غير الملاقاة والحس القبول للاتصال والوهم ما يوجب لتصادر وجود هذا الحكم على هذا الاستداد او منع الحكم بكون شيء من الاجسام عرضة لما يقبل العصير والوصل العارض لوجود او الوهم لوجود ذلك المساوي للجميع في هذا المعنى وليس لغيرنا ان نعلن هذا المعنى بكون بعضها بالكاد بعضها عصيرا وما يجري مجراه واعلم ان الاستداد المذكور يمكن ان يوصف حيث هو عام وكلي جسما كان او نوعا وقد يمكن ان يوصف حيث هو خاص وقوي وقد يمكن ان يوصف من غير اعتبار شيء من ذلك كما سيشار اليه في البحث الاول وانما يكون اذا اخذ وصف موجودا في الجسم لا بما هو موجود فانه يشير لبعض ذلك واشار اليه بقوله طبيعة استداد فان الطبيعة يطلق على الماخوذ كذلك كما مر للاسكل في ان الجسم من حيث هو طبيعة شيء واحد في نفسه مغاير لسائر الطبائع **قوله** وما لها من التفرغ عن العابد ما او الحاجة اليه ما به ۵ وذلك لان الشيء الماخوذ من حيث هو هو لا يمكن ان يكلف الحكم عليه بالامور المعاملة ما فان كلف بقدر لكلف لكونه خاطيا وامر بعض الاحلاف **قوله** واذا عرف بعض القوى الى محلها احتاجا الى ما تقوم منه عرف ان طبيعتها غير مستغنية عما تقوم منه بل كانت طبيعتها تقوم بذاتها حتى كان لها ذات كانت لها تلك الطبيعة ۵ اي اذا صار بعض القوى الى محلها وهو ان كان طريان الاحتياج عليها او لامتناع وجودها الا بمحل فانكونها محتاجة الى المادة بهذا المعنى لا يوجب كون الطبيعة محتاجا الى العابد حتى كانت طبيعتها مستغنية عن العابد لكانت مستغنية حتى كانت **قوله** لانها طبيعة نوعية مجعلة كذلك بالجاعل عندنا دون الفصول ۵ قد بينا ان الطبيعة كون ما باعتبار ان كان وبالقياس الى نوعها هو الطبيعة الموجودة لا بعينها لانها ليست موقوفة على ما تضاف اليها محمولا اياها او كلا لانها مقولة على كل ما اندرج تحت الكلية والعصورة وعن هذا ان اذا النوعية مجعلة وانما قال **قوله** نوعية ولم يقل نوع لانها انما تصير نوعا بانضياف معنى العموم الى ما من وجودها لا يكون نوعا بل يكون نوعية وانما ذكر لفظ انها بالنوع

Scanned by CamScanner

المذكورة في كتاب ابليدس اشكال الغاصوص والمكتسم من خالف ذلك وذكر لها اقسام كثيرة
لم لا نايده في ايرادها وانما الجأه هذا المذهب عن بعضه مذهب شيخنا ابن سينا حيث
وقوع كونوا الاستقام الوهمي عليها وجه تعلقه بهذا الموضع ان الجسم المذكور متى تقسم
كون كل قسم منه قابلا للاستقام الوهمي ولكن ليس يلزم ان يكون كل قابل للاستقام الوهمي قابلا
للانفكاك وكانت الجسم المذكور في اثبات القبول مبنيا على كونه ممتدا وقابلا للاستقام والانفكاك
فاذن لو كانت البسائط غير قابلة للانفكاك بل انما تحصل بالتماس وتحصل بزوال التماس لكان
اثبات المكان بالجسم المذكور مستقيما على هذا المذهب هو هذا المذهب وهو امتداد الجسماني الواحد
الذي ذكره الشيخ هو الذي سميه ابن سينا المذهب حسما مبسوطا واذا علمت ان خطر هذا
يا ايها الناظر ان تعلم ان القسمة الوهمية والذهنية او الواقعة بحسب اختلاف عرضين قارين كالسواد والبياض
في البلغم وعرضين كاختلاف محاورين وموازيين او مماسين عدت التنفيذية ما يكون بطباع
كل واحد من هاشر بطباع مباين لطباع الحامل المواقف ومما يصح من كل اشر منها يصح بزاشر
اخر بين فيصح اذن من المتماسين مع اتصال الرافع للانفكاك التنفيذية ما لا يكاد ما يصح بين المتصلين يصح بين المتماسين
من ما لا يكاد الرافع للاتصال ما يصح من المماسة ثم هذا هو البين المزيل لهذا الوهم
وهو باعتبار الثامن المذكور في طباع بعض المسايط توهمهم ورد بان الطبيعة المتمانعة انما
بعض حيث كانت متباينة واحدها غير مختلف فالجزء الواحد الوهمي من حيثما الطبيعة بعضي ما
بعضه سائر اجزاءه وما بعضه الكل وما بعضه الحامل عن الكل المواقف له فان الطبيعة
لا شركة الجمع منها بحسب من ذلك مساوي جميع هذه الابعاد فان الامتناع عن وصول الاجسام
والاجسام او من جواز نفوذها او لاول ظاهر الفساد فالثاني حق فان يمكن ان يعلل البعض بمنع
قبول ذلك وسبق منا ما يدفعه على ان الانواع اذا كانت وقد ذهبنا الى القول به فالكل كما البعض
هنا هو امكان طريان العدم والوصول على الاجسام المفروضة من حيث طبيعتها المنفعة
وذلك بكمالها في اثبات للماء والشيخ في بعض المواضع المفروضة والى ما خلاف عرضي بالذكر
ان اصحاب المذهب كونوا منها على ذلك البسايط كالاثير الفلكي وستم الى ما خلاف عرضي
الى ما يكون بسيط عرضين قارين الى ما يكون بسيط عرضي اضافيين واراد ما الثاني
في نفسه والاضافي بالموضوع بحسب قياسه الى غيره فاعلم ان بسط القول بذكر هذه الاقسام
ان المنع ما كونوا منهم من ان كل واحد من هذه تحدث التنفيذية في المستوم ويكون بعد
البسيط طباع كل واحد من ذلك الاثنين وطباع محل هما اصل البسيط وطباع ما الخارج منهما
يوابعها في النوع والماهية غير مختلف فيها بعضه واما حال طباع كل واحد من طبعه كل
واحد ان الطباع اعم من الطبيعة وذلك لان الطباع يقال بالصدر الصفة الذاتية والطبيعة
والطبيعة قد تكون بالصدر عنها الحركة والسكون منها هو منه اولا وبالذات من غير ارادة وشعور وذكر ابنه
يلزم منه ان يكون حكم المتماسين من حيث الاتصال حكم المنفصلين وحكم المنفصلين من حيث الانفكاك
حكم المتماسين وهذا النهم الامر عائق ما الخارج من طبيعة ممتدة اولازم او زايد وهو ما اشرنا

وقف الاصول مع كون الطبيعة النوعية لا تحاد كذلك لان الشيء الذي يختلف بالفصول وهو الجنس كالحيوان
مثلا لا يكون منقسما بانقسام الصورة التي كالناطق وهو عند تحصيل منفصل كالناطق لا يكون منقسما
في سائر الصور لها وكان هذا الكلام جوابا عن ايراد بعض المحكم المذكور وهو ان يقال كما كان الحيوان انه
منقسم للتحرك في الانسان دون فرسه من سائر الحيوانات علم لا يكون امتداد الجسماني منقسما
ليوجد القابل منه بقبول الانفكاك دون غيره من الاجسام فاجاب عنه بان امتداد الجسماني الموجود ليس له
طبيعة نوعية محصلة مختلفة بالماهيات عنها فان ما ان بعض شايا منقسم مع جميع الحاجات دون
جميع الاحوال مخالف الحيوانات التي هي طبيعة جنسية عن محصلة ومن لا يمكن ان بعض شايا من حيث هي
عن محصلة ثم اذا انضمت شيء الى انضاف الماء وحصل من موجودها الحصار ان بعض شايا مع ذلك
الشيء الغير الجامع فيما لم يبعضه موضوع لا ضايع عنه لا يكون ذلك الحصار بعينه الذي كان قبل
لورود السكل او لاء ان الجسمية طبيعة واحدة ما هيتها غير معلومة وبيان اشراك في اصول الابعاد
الذي هو معلوم لازم لها واشراك في لازم لا يبعض بيان اشراك في الملزوم ما ان وما بعض بالوجود
الذي بعض من الواجب كونه عن الماهية وفي الممكن لا يبعض ذلك وما انما ان الحكم كذلك بعض الجسمانية
في محل لا يبعض وصوب الى اول لا يبعض صحته فاذن ممكن ان لا كل منه البعض ما عن غالجواب عن
الاول ان الاحتياج الى الحامل انما بعضه الامتداد من حيث كونه منفصلا بذاته ما مالا للاتصال
والمعتمد بذاته لا يعضد هذا القدر يعلوم بشركة وبعض الحكم وعنه كذا به فلا حاجة بنا الى ما قدره
خالا نعلم وعن المناقضة ان الوجود ليس من الطباع المبنية والتوهمية على ما سبق بيانه وعن الثاني
ان الطبيعة المذكورة بعض وصور الجلول لما مر لا امكان المحل لعدم الحلول والسكوك التي
اوردها على كون الطبيعة المنتسمة بعضه بشيء في بعض الصور دون غيرها فلان المزعمة معلقة
بسوء اعتبار الكلمات وتحمل عبارات ما لكرياه فلا فايدة بالتطويل بالاعادة وهم وتنبيه
لعلك بقول بين الامتداد الجسماني الواحد بالاتصال السهلة انما يتصور من اجسام
بسيطة لا اتصال منها للاستقام الا الذي يقع بحسب الفروض وتساوي هام وما شبهها وقد ذكرنا
في صدر الكتاب ان الاجسام لها معدودة وانما مولفة وذكرنا المذاهب في الاجسام المعدودة بحسب
الاحوال الاربعة وفي حكم المولفة معدودة من المذاهب المعدودة بهذا الموضع من الاجسام المولفة منها
مذهب ينسب الى بعض القدماء كذهب الطيس وهو قولهم ان الاجسام المتماهية البسيطة
بسايط على الاطلاق بل انما هي مولفة من بسايط متفاوتة بها الطبع في غايات الصلابة والغلظ
البسايط انما كون بالاولى والاولى التي تنتظم الجسم البسيط الواحد منها الاستقسم فكالاصلاد معتقدة
للجهة المذكورة بقادير هي في الصغر والكبر فاسكانها محلولة وذلك ما زعم بعضهم ان فادير هي متساوية
وهو مالي الشيخ ابو البركات البغدادي في شرح عند القول بالتمارض وعدا وذكر الفاضل الناصح
ان ذهب الطيس ذهب الى ان لكل البسايط كرية الشكل وفيه نظر لان الشيخ حكى في الفص المالكي
من طبيعيات الشفا انهم يقولون انها غير متناهية العدد فانا نفرضها صغارا واحدا بالطبع وانما
تصدر عنها افعال مختلفة لاجل الاشكال المختلفة وذكر ان بعضهم جعل اشكال الاجسام الخمسة

بقيه من ان بعض الاجسام يمتنع عن قبول الفصل والوصل بسبب خارج من طبيعة الامتداد فمعاذ
لم يكون لا ازما كان في الفلك ويرد ايضا الا كان في الاجسام الصغيرة الصلبة مثلا كان جواب لسؤال منهم
هكذا اليس جزء الفلك متصلا عندكم بالجزء الاخر منه مثلا ومتصلا ان العنصر ولا يكون في اتصال
الجزء منه والمنفصل العنصر مع اشتراك الجميع في مفهوم الامتداد فلم لا يكون ذلك لامتناع ذلك في
البسايط المذكور مثلا لم انما ذهب الى ذلك لا لمانع هو ان الصوره الفلكيه اعني النوعيه امر
مقارن للامتداد الجسمي مانع اياه عن قبول الانفصال والانفصال الغير فانه من قسم البسايط
متميزه الطبائع فاذن لا مانع لها من حيث هي عن الانفصال والاتصال ~~وذلك~~ ولعل هذا
القايل قال لان طبيعتها كان لا انقسمه بالفعل والانفصال من الشيء عن نوع تلك الطبيعه بل
يكون نوعه في شخصه معناه ان كل نوع مادي متعلق بما يمنع عن الانفصال بحسب الطبيعه فمن
المحتمل ان يوجد الشيء مع الوجود الا يمكن الوجود منه الا شخص واحد وهذا معنى ان نوعه
في شخصه وذلك لانه لو وجد منه شخصان لكانا متساويين في الماهيه وكان كل واحد منهما قابلا للانفصال
الانفكاك الحاصل بينهما مع وجود المانع عنه هذا خلف وهذا الحكم كان مع في العلوم الطبيعيه ثم
انجر الكلام الى ان ذكره انما جعل هذه الشبهه وعرض للفاضل ان الحق بان حمل الشيء على مضمونه على
ان الاجسام متساويه في الماهيه وهو ممنوع لما ذكر من ...ذلك يفهم منه ان الشيخ بنى حجته
على ما سلم من كون البسايط متساويه في الطبع واعترض ايضا بان الامتدادات الجسميه غير
باقيه عند الانفصال ومنه عند الاتصال من امور متخصصه ولعلها يمنع الماهيه المشتركه عن حملها
وجوابه انا سلمنا ان وقوع الاختلاف بسبب المانع ممكن لكن يعاود اعتراضات اخر في تحريك
هذه في ~~...~~ كل نوع يحتمل ان يكون له الشيء من كثير منافيه عن ذلك على انه طبيعي فانه
لا يوجد الا شيء من المحتمل ان يكون لذلك النوع النفسيه الا كم لعرض بل يكون نوعه في شخصه
اي لا يوجد ذلك النوع الا شخصا واحدا وكيف يوجد الشيء وكونه الا شيء من ذلك النوع والعايق
عنه لانه طبيعي هذا العقد لا يوجد في بعض النسخ ويوجد في بعضها مترجما بالاشاره وفي
بعضها بالتنبيه وفي بعضها بلا ترجمه ويشبه انه كان حاشيه فاشتبه على المتن سهوا وذلك لانه
لعل المسئله المذكوره معنا ظاهر بهاء قال الفاضل الشارح في شرح كل ماهيه لنا ان يكون هي
تصورها مانعا عن الشركه واوفق لانها ليس منها الاشخص باحدها ولا يكون واولى يكون شخص الشخص
الذي يدخل منها في الوجود زايدا على الماهيه لكن المنازعات كان ان لا يلزم كون منها الا شخص
واحد لا اشكال ولا اسلم المخلفه من وجود هذه القسم بل ان الماهيه المعقوله لا يكون
تصورها مانعا عن الشركه الا اذا اقترن بالماهيه غيرها اصطلح اعلم ~~...~~ اليس لذ
بان تكون المقدار من حيث هو مقدار والصوره الجرميه من حيث تكون جرميه معا بشرط اتفق معه
وتكون جرميه فيه ويكون ذلك هيولا او مساويه في القسم المقدار والصوره جرميه لكن
هذه هي الهيولى الاولى ونحن لا نستبعد ان لا يحصل في بعض الاشياء تنوع المقدار من غير دون
ماهيه اكبر او اصغر منه لو وجد ممتنع وجود الخلاء بالكليه بعينه على الفاضل الشارح

هذه المسئله تتفرع على اثبات الهيولى الاولى بكن في بيان مقومات الجسم المعقود في هذا النمط سيما
مذهبنا والمشهور عند الجمهور ان العظيم لا يصير صغيرا الا اذا كان احزاؤه متفرقه فيتدرج ان يحلل
بعض الاجزاء ومقدار للصغير لا يصير عظيما الا بالعكس وعلى هذين الحكمين عندهم مشهور هنا
فالشيخ ازال ذلك الاستبعاد بان كون الهيولى هو جوهر في نفسها وكون المقادير اليها متساويه
البته فان ذلك يصير يجوز تبدل المقادير عليها بعضها العظيم صغيرا والعكس وهذا الابعد العظم
الحاصل في المكاثف لان هيولى الفلك انما هي الصغير مع امتناعها عن الحلول في مقدار الصغير
بسبب مقارنتها لهذا النحو من الاستعداد ولذلك قال الشيخ والاستعداد يحتمل عن الفلك
بقوله الا ينصص في بعض الاشياء ويجوز في بعض الشيء يعد قوله والصوره جرميه او لكن عن الهيولى
الاول بعدها بالاول لان بيانه كان مركب يكون هيولاه وان كانت حيثما ~~استثنا~~ يجب ان يكون عرفنا
عندكم انه المقدار بعد من هذا ان خلا وان جاز وجود الى غير النهايه هذه مسئله تناهي الابعاد وهي احد
المقاصد في العلم الطبيعي وهي من انفع المباحث في المسائل بل هي من مسئله اثبات تجدد الجهات كاسيأتي
بعد وهي انفع في العلوم الطبيعيات ومنها مسئله بيان امتناع انفكاك الصوره وما ... المقدار
عن الهيولى وهي من علم ما بعد الطبيعه ولسان هذه المسئله اوردها هنا وقد دل بقوله يجب ان
يكون معرفا عندكم على انها احد المطالب الجليله قال الفاضل الشارح لما بين الشيخ ان الجسم
مركب من الهيولى والصوره اراد بعد ذلك ان يبين امتناع انفكاك الصوره عن الهيولى ببرهان صورته
هذه كل جسم متناه وكل متناه متشكل فالجسميه لا تنفك عن التشكل والتشكل لا يحصل الا مع الماده
فالجسميه لا تنفك عن الماده وهذه الحجه تقول عليها ان الطول في ان الابعاد لا تعارض المقادير فلان الشيخ حكى
هنا عن الفضلا الثاني من ... البعد الشفاف انه ليس يجوز ان يكون بعد قائم لا في ماده لانه اما ان
يكون متناهيا او غير متناه والثاني باطل لان وجود بعد غير متناه محال واذا كان متناهيا فانحصاره
في حد محدود وشكل محدد ليس الا لانفعال عرض له من خارج لا لمقتضى طبيعته فان يقبل الصوره
الا الماده انما تكون قابله لا عن مفارقه وهذا احد الحجج ما قال يعني المسئله اعني اثبات تناهي الابعاد
مبنيه على اربع مقدمات الاول ان الابعاد الغير المتناهيه لو لم يكن عنده يصح ان يخرج من نقطه واحده
امتدادان غير متناهيين لا نهاية البعد بينهما يتزايد كما في ضلعي مثلث الى غير النهايه والثاني انه
يمكن ان يوجد بينهما ابعاد متزايده بقدر واحد من الزيادات مثلا يكون البعد الاول ذراعا والثاني
زايدا عليه بمقدار ذراع والثالث زايدا على الثاني ايضا بمقدار ذراع وعلى هذا ارض ان يكون
الزيادات بمقدار واحد الى البعد المتزايد منهما المشتمل على تلك الزيادات غير متناه في الطول
الا ترى انا اذا انفقنا خطا وجعلنا احد نصفيه املا وزدنا عليه نصف النصف الاخر نصف النصف
الباقي وهلم جرا الى غير النهايه وهذا لغير يتم بحسب الفرض بسبب احتمال كل مقدار للانقسام
الغير المتناهيه كانت الزيادات التي يمكن ضمها الى الاصل غير متناهيه والاصل متزايد الا الى نهايه
مع انه لا ينتهي الى مساواة المجموع الاول المنصف منه ان هذه الزيادات اذا كانت متناقص لا يلزم
من كونها غير متناهيه ان يصير المزيد عليه غير متناه اما اذا كانت بقدر واحد وكانت غير متناهيه فالمطلوب

حاصل فلما كان المذكور موجودا في الزايد اختار الشيخ المثل الذي لا ماني حصول الزايد المساوي لمحذور
ان يفترض من امتدادين هذه الابعاد المتزايدة تقديرا اجماليا غير التمام ليكون ممتاز الامكان
زيادات على اول ابعاد ذوات بعد فرض غير متناهي التتابع ان كل زيادة توجد ما امتناع المزيد عليه قد توجد
زيادة اخرى وكذا بعدا خرى وجدت جميع الزيادات التي دونه موجودة فيه وترجع الى المثل بقول اما
قد الملازمة فلصدق المقدم بقولنا ان جاز وجوده لان المحال عندهم ممتنع الوجود والممتنع لا يصح
ان يكون متناهيا بل يصح ان يقال لو لم يتصف وجوده لكان متناهيا قوله والا لامكن الخ بيان
عدم تناهي بين منذا واحد لانا نزيل المقدم منها بزيادة قوله وبين الخ بيان المقدمة الاولى قوله
ومن الجائز ان يفترض بينها هذه الابعاد الغير المتناهية فيكون هناك لامكان زيادات على اول ابعاد
يفترض غير متناهية اشارة الى المقدمة الثانية قوله وذلك لان كل زمان توجد ما امتناع المزيد عليه قد يوجد
بعد فيه اشارة الى المقدمة الثالثة قوله وآية زيادات امكنت الخ قوله اشارة الى ان ثم مشروعا تركب الخ
قوله ان يكون هناك بعد يشمل على جميع ذلك الممكن اشارة الى ان كل زيادات امكنت يمكن
وجودها فانما يمكن ان يشمل عليها بعد متمم هذه النقضة بقوله والا يكون لامكان وقوع ابعاد
اخر قوله ويحتمل ان يكون قوله وآية زيادات امكنت متعلقا بما جعله مقدما وهو ان وآية
زيادات امكنت اذا اخذت معا انما تكون موجودة مع المزيد عليه في واحد يكون قوله
يمكن ان يكون هناك بعد يشمل على جميع ذلك الممكن قضية مهملة بقوله لان كل زيادة فيكون هذا الفاء
هو الذي للام ويكون عقد بر الكلام لان كل واحدة من الزيادات وكل مجموع منها موجود في
بعد فاذن يمكن ان يوجد بعد يشمل على مجموع الزيادات الممكنة الغير المتناهية وعلى الوجه الذي
فسره الشارح لا يكون للام التعليل بل قوله لان معدوم الا ايجاد لتقدان يقال ما لم تركب
البرهان ان يقال انما ان يكون هناك بعد واحد يشمل على الزيادات الغير المتناهية او لا يكون والثاني
باطل لانه لا يخلو اما ان يوجد من الامتدادين بعد لا يوجد فوقه بعد اخر او لا يوجد والاول يوجب
انقطاعها مع فرض اللامتناهي وهو باطل والثاني يعني ان لا يكون هناك زيادة الا وهي حاصلة في
بعد اخر فاذن وصدق على كل زيادة انها حاصلة في بعد فاذن وصدق على كل واحدة انها حاصلة في
غيره وصدق على المجموع انه حصل في بعد فاذن وجب ان يفترض من الامتدادين بعد يشمل على
الزيادات الغير المتناهية مع كونه محصورا بين حاصرين هذا خلف وهتان القول بلازمتها بالبرهان
يعود الى انتظام كلما باطل مالي جميع هذه المقدمات جلية بالتأمل وقوله لما ما
كان كل واحدة من تلك الزيادات كما حصل من بعد وجب ان يكون الكل حاصلا فيه فبرهان للمطالبة
ان طالبت عليه بالدليل وهذه المقدمة ان امكن اثباتها بالبرهان استمر الدعوى والا توقف
انتظام بحيث يكون الكل حاصلا في بعد معلوما لا يكون كل واحد حاصلا في بعد فقط بل يجب ان لا يكون كل بعد
وكل مجموع يمكن ان يوصف حاصلا في بعد قوله والحاصل ان رجع ما جعل قوله وآية زيادات امكنت
غير متعلق بالمقدمة الثانية حصل له من صنعه المذكور وتعليل البرهان على ما ذكر بتغيير معتد به غير جليه

وانما على الوجه الذي فسرناه فليس كذلك لانه اذا امتنع حصول كل مجموع موجود في بعد وكان مجموع
الزيادات الغير المتناهية مجموعا موجودا وجب حصوله ايضا في بعد قال ثم لما كان هذه النقيضة
تعني العلم بوجود بعد يشتمل على جميع الزيادات غير ممتنع قد اثبتناه بما حاصله وهو قوله
والا لامكن امكان وقوع الابعاد التي حد ليس للتمايد عليه امكان قال المراد منه بيان المحال الذي
يلزم من عدم بعد يشتمل على جميع الزيادات بالمعنى انه لو لم يوجد بعد يشتمل على تلك الزيادات
لوجب ان يكون هناك بعد لا يحصر ما فيه من الزيادات في بعد اخر ويصدق للامكان ذلك البعد فوقف
ذلك البعد يمكن ان يكون ابعاد الغير المتناهية منها محدود واحد معين لا يمكن ان يوجد ما هو ازيد منه
قوله فيكون اما ممكن وجود المثل على محدود من جملة غير المحدود الذي هو القول يعني
يلزم من ذلك لا يوجد بعد مشتمل على عدد محصور متناه من جملة ابعاد الغير المتناهية التي هي
موجودة بالفعل قوله مصداق البعد من الامتدادين محدود او الزايد عند هذا لا يحاوره في
العظم اذا كان لا امكان لابعاد اخر يفترض منها ما هو وجب ان ينتهي البعد منها الى بعد لا يوجد
ما هو اعظم منه قوله وهناك ينقطع لا محالة الامتدادان ولا امتدادان بعد اذ اانتهى الى بعد
لا يوجد اعظم منه فقد وجب انقطاعها قوله والا امكنت الزيادة على اكثر ما يمكن وهو
ذلك المحدود ومن جملة غير المحدود وذلك محال اذ ان لم ينقطع الامتدادان فقد يوجد بعد اعظم
مما فرض انه اعظم الابعاد وحينئذ يوجد بعد يشتمل على اكثر من الجملة المتناهية التي فرضنا انه لا يمكن
الاشتمال على اكثر منها وهو محال بقوله وهو ذلك المحدود اذ ما يمكن هو ذلك المحدود بحسب الفرض
الاول مال مطلوبه من جواز ذلك انه لو لم يصر بعد واحد مشتملا على الزيادات الغير المتناهية لزم انقطاع
الامتدادين مع فرضها غير متناهيين والشيخ لم يصرح به اعتمادا على فهم المتعلم قوله
فحينئذ يمكن ان يكون هناك امكان ان يوجد بعد من الامتدادين لا يمكن عنه ذلك الزيادات الموجودة
بعد نهايته فيكون ما لا يتناهى محصورا بين حاصرين هذا محال ومعناه ظاهر مالي قوله فان قيل
الحجة مبنية على فرض بعد هو اخر الابعاد وذلك لا يمكن لجواز فرض امتدادين اذ لين كانا غير
متناهيين لكان لا بعد الا وفوقه بعد ولا بعد هو اخر الابعاد فاذن ولقائل منع على مقدمة لا يمكن
اثباتها الا بعد اثبات المطلوب بقوله لانا اذا فرضنا الابعاد غير متناهية لم يمكن ان
يشار الى بعد واجد يكون مشتملا على تلك الزيادات الغير المتناهية ولكن ذلك لا ينافي قولنا
القول بكونها غير متناهين يؤدي الى القول بكونها متناهين فيكون حقا وذلك لا ما نقول انا
ان يكون بعد مشتمل على جميع الزيادات او لا يكون فان كان وجب ان لا يكون بعد اخر فوقه لانه لو
كان بعد فوقه لما كان هو مشتملا على ذينك البعد الذي هو فوقه فلم يكن مشتملا على جميع الزيادات
فان لم يكن هناك بعد يشتمل على جميع تلك الزيادات كان في تلك الزيادات بعد غير مشتمل عليه
والذي هو غير مشتمل عليه وجب ان يكون ابعاد اذ لو لم يكن اخر الابعاد لكان فوقه بعد
اخر والكان ذلك الفوقاني مشتملا عليه وقد فرضناه غير مشتمل عليه هذا خلف وعلمت ان البرهان
المذكور هو كذلك لهذه الحجة اقول هذا الضم الاخير الذي فرض فيه البعد غير مشتمل على الجميع

ف
لا يسلم انا نسلم حصول كل مجموع موجود متناه في بعد فما حصول المتناهي بالابعاد لا يكفي

ف
او نحصر زيادة كل بعد على بعد اخر ملزم بعد مشتمل على الزيادات وهو ممنوع انما

ف
انما يلزم انا لو سلمنا حصول المجموع على الزيادات الحاصلة

منفصلة غير واجبة اللزوم فان تطرق خلل الى هذا الكلام فانما يكون منه وقد ذكر هذا الفاضل
وجوها عتراضات شرف الدين محمود المسعودي هذا المعنى بعبارة لغرر وهو ان كل واحد من
الزمان والمغر المتناهيين انما ان يكون حاصلا في بعد اخر فوقه او لا يكون فان لم يكن كل ان
حاصلا في بعد اخر كانت هناك زيادات غير موجودة في بعد اخر فلا يكون عوق تلك الزيادة بعد المغر
اذ لو كان لكانت موجودة فيه حينئذ قد اعطوا وكانا متناهيين وان كان كل زيادة منهما حاصلة
في المغر فانما ان يكون الكل حاصلا في بعد او لا يكون وعلى ان لا يكون لانا قدرنا ان البعد العاشر
مثلا لغير منهز يادة وعلى الناسخ فقط بل هو عبارة عن البعد الاول مع مجموع تلك الزيادات الى
البعد العاشر وظاهر ان تلك الزيادات بأسرها موجودة في بعد واحد وكل محال وحين
الاول ان وكل البعد عن متساوية مع كونه مجموعا من حاصرين المتناهيين ان البعد المشتمل على جميع الزيادات
ان كان فوقه بعد اخر فهو غير مشتمل على الجميع لانه لا يشتمل على ما هو فوقه وان لم يكن فوقه بعد
اخر فقد انقطع الامتداد فالقول بالنهاية الامتداد من بعض الى اقسام كلها بالطول والعرض
من غير ان يراد ان ما الى المنتهى المذكور اعني وجود بعد مشتمل عليه بعد اخر صلة لازما هنا لعدم
حصول جميع الزيادات في بعد هنا لعدم حصول كل زيادة موجودة بعد هذا المنتهى والحجة
اللزوم محال تلك قد تقدم لتباس بعضها في استلزام كون كل زيادة حاصلة في بعد لكون
الكل حاصلا في بعد على ما مر وذكره هذا ما يمكن ان تعالج به هذا الموضع وانما اقتضينا كلام
الفاضل الشارح لانه بذل المجهود فيه **قوله** وقد يستبان استحالة ذلك من وجوه لغرك
يستعان فيها بالحركة او لا يستعان ولكن نذكر واحدة كفاية **ة** الوجه الذي يستعان فيه بالحركة
هو المبني قال مر مركز وكتب من مركزها قطر ضوا الخط عن متناه بحيث ان مساحته بعد الموازاة
لحركة الكوة فيلزم ان يوجد في الخط اول نقطة مساحتها القطر وسيتحمل ان يوجد بوجود نقطة
مساحتها قبل كل نقطة فيلزم الجليد **ة** الوجه الذي لا يستعان فيه بالحركة هو المبني على تطبيق خط
غير متناه من احد جهتيه دون مساحة مثل ما مر بعد ان ينفصل من الجهة التي تتناهى منها قدر
ما منه وبيان امتناع تساويهما لامتناع كون الجزء مساويا للكل وامتناع التفاوت في الجهة التي
تناهيا منها لفرض التطبيق فيلزم الخلف من حيث ما هي في الجهة التي كما عرفت متناهيين
متساويا متشهورا ان **اشاره** فقد بان لك ان امتداد الجسم الذي يلزمه الساهم يلزمه الشكل
اعني في الوجود وتبرهن امتناع انفكاك الصورة الجسمية عن الهيولى امتنع او الالزوم الشكل
للصورة متوسط الساهم برهن عليه اما ان الاول فعنوان الشكل ان يحل في بعد فيه لانه
ما احاط بحد او حدود ولكنه اذا تحقق كان ما هيته من الكيفيات المختصة بالكمات والحق في هذا
الموضع هو العناية وكان اللازم من الشكل هو هيئة شيء يحيط به نهاية واحدة او اكثر من واحدة
من جهة احاطتها به فان الغرض المتناهي يلزمه ان يكون ذا شكل وامتداد الجسم الذي متناه متوذو
شكل وهذا معنى قوله فقد بان لك ان امتداد الجسم الذي يلزمه المتناهي فيلزمه الشكل وقابل
قوله اعني في الوجود ان امتداد لا يستلزم الشكل من حيث ما هيته لانه يمكن ان يتصور غير متناه

وجسم

وحينئذ لا يكون ذا شكل بل انما يستلزمه من حيث انه في الوجود لا ينفك عن شكل ما الوجود تناهيه
قوله فلا يخلو اما ان يكون هذا اللازم يلزمه لذاته وبنفسه بغير نفسه او لحقه ويلزمه لواحق
نفسه عن سبب تأعل موضوعه او يلزمه بسبب الجاعل والاول الى ان ينتهي الى مالا فاعل له
الشارح تمسك لجمهور ان محال لزوم الشكل للجسم اما ان يكون لجسميته او لما يكون حالا فيها او لما يكون
محلا لها اولما لا يكون حالا ولا محلا لذي جسمه متحيز وثالث الاقسام ساقط لظهوره وهو
بان المحال ان كان لازما كان حكمه حكم نفس الجسمية من امضاء ما يقتضيه الجسمية فان لم يكن لازما
فيستحيل ان يكون جاعلا لوجود ما هو لازم اعني الشكل وما في الاقسام مذكور **اقول** كلام
الشيخ مشعر بان الاقسام ثلثة ووجه ان محال لزوم الشكل للجسمية اما ان يكون من حيث هي ومفرده
نفسها عن المادة وما يكسوها او لا يكون كذلك بل يكون بعد داخلة المادة ولو اخذها في ذلك اللزوم
والاول اما ان يكون لنفس الجسمية او لشيء غيرها وهما القسمان اللذان فقد اللزوم فيهما ما تقرر
الاعداد تقسيم هذه ثلثة اقسام لان الرابع لها وظهر منه ان توسع المصنف وجذف احد الاقسام
فما لا حاجة اليه ولا هو مطابق للمتن **قوله** ولو لزمه مقترنا بنفسه عن تقسيم لتشاركت
الاجسام في مقادير الامتداد ان تساوي السابع والشكل وكان الجزء المفروض من هذا اليه
مما يلزمها كلية **ة** هذا اول الاقسام وهو ان يكون الشكل قد لازم الامتداد عن بعضه
حال كونه مقترنا عن المادة وما يكسوها من اللواحق كالانفصال والوصال سائر ما كنا
فيه الى المال من لا تعالان وقد من بيانه هذا القسم يلزم التشابه اولا في بعض المقادير
وذلك لان الاجسام انما كان تسميتها بالمتصل والمنفصل والكائن والكيفاف
بالمعاني المتضادة لذلك وبالجملة سميت لتفاعلان المأخوذ عن هذا هم فما شيع المعاني وهو
الساهم والشكلان واما مال هيان الساهم لان الساهم لا انفصال فيه
والفرق من هذا ان الساهم والشكل هو الفرق من البسيط والمركب وذلك ان هيئة
الساهم امر يعرض للشيء لساهم والشكل هو اعتبار الشيء مع ذلك العارض ثم مال وحينئذ
يجب ان يلزم كل جزء مفروض من امتداد ما يلزم الكل من المقدار وتوابعه فيكون فرض الطول
والكثرة منه واجبا اذ لو فرض اقل قليل من امتداد وكان الموجود من المقدار ما لو فرض اكثر
كثرة منه فاذن لا يكون الجزء لا الكلية ولا الطول ولا الكثرة والغرض بيان امتناع فرض الكلية
والحرف من هذا ظاهر بيان وضعها بالفرض مسلم منعها لامكان ان يكون موضعها كما من حيث الفرض
ولزم المحال من جهة يشابه لهما فالغرض رد ذلك لان اختلاف الكل والجزء فرع على
المغايرة والمغايرة في امتداد لا يتصور الا بعد ورود المادة فالحاصل ان المحال اللازم في هذا
القسم شيء واحد وهو عدم المغايرة من الاجسام وانما عبر الشيخ عنه بلوازمه للايضاح
والفاضل الشارح توهم الامتداد والجسمانية في هذا القسم متغايرا فجمع العوارض المادية كالبساطة
والتركيب وقبول الانقسام والانسام والكلية والحرفية مفعولا عن الغير والغير فاعلا فيه
عمل ما صور عليه من الوجود والا انما اسقط اسم المادة منه وحرم اللفظ به فوقع فيه وتبين

قوله الشيخ ان اللازم لهذا الفصم لئن كان احد هما شبيها بالمعاد يرقا لمعانى مشابه لاشكال او
مشابها بالجزء والكل فرضناهما على ان كل واحد منهما محال براسهم ثم لعمرى فى لاعتراض على كلب
واحد يسأل لكان الاحالة انما ترد الى الفروض المذكوره واطمت منه ما لا يحمله
الناظر منه على سوء فهم فاليحاشاه عن ذلك واذ كان مسئاد جميع الاعتراضات ظاهرا فدرناه فلا
نرى ايرادها هاهنا ولنلزمه ذلك بسببت فاعل هو ثور وهو مفروض بسببه لكان المعاد الجسمانى
فاعلا فى بعضه من غير هيولاه للفصل والوصل وكان ليس فى بعضه فوات الاتصال وعدم بانت ليسجاب هذا
هذا هو الفصم الثانى من الملتمة وهو ان يكون الشكل قد لزم من اعتماد الجسمانى بسببت فاعل
مباين للاعتماد هو ثوريته والاعتماد مفرد بسببه عن المادة وعما توجبه المادة من اللواحق وقد
بين بسناد هذا الفصم يلزم كون الاعتماد الجسمانى فى بعضه من غير هيولاه فاعلا للفصل والوصل
لان المعاد هو نوع الجسم لا بعضه ثم انفصال بعضها عن بعض واتصال بعضها ببعض وذلك من
لوازم المادة المستلزمة لوجودها كما مر والحال لا يمكن ان يحصل من احوالها ان المقارنة للشكل
عن فاعلها فى الاعتماد اذ لا يعقل كون شئ ما فاعلا لان يجعل وكون شئ ما فاعلا لان يجعل المادة
كذا وحصولها بصفة كذا ينافيا وقد فرضنا معتمد اعتمادا هذا خلف وما اورده الفاضل الكشاح
عنا زعمان كون الجسم قابلا للاشكال لا يستلزم كونه قابلا للانفصال والوصل لان شكلا قد يكلف
من غير انفصال الجسم كاشكال الشمع المبتدا بحسب الشكالات الحاصلة ليس بقادح فى الغرض لان
الشمع لم يجعل لزوم المحال منظورا على لزوم الفصل والوصل بل على لزوم الانفعال بدليل
قوله وكان لو فى بنيته قوة الانفعال ومعلوم ان اشكال الشمع لا يمكن ان يتبدل الا بعد امكان
انتفاعها فاعلم انه انما لزم المحال فى الشمع لاول جميع الوجوه العايدة الى الفاعل والى القابل
جميعا وفى هذا الفصم الوجه العايد الى القابل فقط قوله فبقى انه يشاركه من الخاتم
اى لما ظهر بسناد الفصم الى بعض كون هذا الفصم حقا ويوجد فى بعض النسخ بعده فللهيولى اذن
ما فى وجودها لا بد للصورة فى وجودها منه كالساعى والشكل وهذا سهو البرهان المذكور وقد
بينه احتياج الصورة الجسمية فى وجودها مشخصا الى الهيولى لانها هيئة فاذن عن لا يشكل من
الهيولى وذلك هو المطلوب اقول لعلك تقول وهذا ايضا يلزمك فى اشياء احسن
فان الجزء المفروض من الفلك ليس له شكل الفلك ثم نقول ان الشكل للفلك متمم طباعه من طبيع
الجزء وطبع الكل واحد هذا شئ ترد على ما ابطلت به الفصم الاول من الملتمة المذكورة فى الفصل
المتقدم وتقريره انكم تلتزمون لا كون ان يكون سببت لزوم الشكل للاعتماد المفرد عن العالم هو نفس
الاعتماد لان الاعتماد لما كانت له طبيعة واحدة وجب ان يكون ما يعرضه تلك الطبيعة واحدا فيلزم
منه ان يكون شكل الكل والجزء واحد ثم انكم معترفون بان شكل الجزء المفروض من الفلك لا يمكن
ان يكون كشكل الكل مع انكم تذهبون الى ان الشكل للفلك متمم طباعه الذى هو فى الجزء والكل واحد
فان زعم لخلاف الشكل فى الفلك فمن لوازم اختلاف بعضه لم لا يكون كذلك فى الاعتماد
المذكور بعينه وهذا ايضا اشارة الى ما ورد فى الفصل المتقدم من ان مقدار

لا يلزمه ما يلزم كليته وبنى بعوله لشارك الفرض على ان هذا الاشكال ليس فى الفلك وحده بل فى
جميع البسايط اذا كما لف لاحكام الجزء فى الكل صنفا كالارض المخالفة لبعض اجزايها فى توسط
الاجرام وقيد الجزء بالمفروض لان البسيط انما يتاخر وجود جزء منه خلاف المركب ويكون
تجزيه لاحد الاسباب المذكوره فاذن وجب نسبته الى السبب ولما كان الغرض اعم الاشياء
خصه بالذكر قوله ويقول لك قد يوجد ان يفرق من الصورتين ما يعقل لزوم المحال
المذكور من احدهما دون الاخرى ويقدر محالا ان الفلك لو مات قد عرض له سيما الكلية
والجزوية وما علل وجود حصول المقدار والشكل بعد انصرامها كلا فان منع ذلك السيما عينا ان يكون
لما تفرض لجزء البعد وهو شك لك لا سبيل الى ان يكون الجزء كالكل ما دام الجزء جزءا والكل كلا
وما ان الاعتماد المفرد عن المادة ما يتصور له جزء ولا كل يضاف عن صار عنوا نصفها بل لا يتصور
منه اختلاف والاغاير حاذن ليتبع حكمه حكم الفلك وما يجرى مجراه قوله ان الشكل حصل
للفلك عن طبيعة متمم او جنس لهيولاه الفلك الجزئية ولم يكن ذلك لها عن يتسبب او عن جزء متسبب فلها
وجب لها ذلك وجب ما يجاب ذلك السبب ان لا يكون ما يفرض بعد ذلك جزءا اما الكلية
فلكون جزء المفروض حصول صورة للكل معناه ان الشكل حصل للفلك عن طبيعة متمم
او جنس لهيولاه الفلك الصورة الجسمية المعينة المختصة ذلك الشكل المعين الذى لزمها ولم يكن
الشكل لها عن غير هيولاه ولا لاكل الصورة الجسمية المعينة ولم يرد بملك النوع الصورة النوعية للفلك
والمعنى اسم لمبدا ما يعقل من شئ فى غيره من حيث هو غيره والطبيعة تطلق على معان تناسبه
والمراد هنا هو الذات بعينه او ما يصدر عنه الفعل لذاته والطبيعى قد يطلق على ذات الشئ الذى
يصدر عنه المعنى عن غيره مع ما له فلما وجب لهيولى الفلك ذلك لاقتدار الشكل وجب
بالحرى ذلك السبب المذكور الموجب لتلك الصورة والشكل البتة ان لا يكون صورة الكل ولا شكله
لما كون المفروض بعد حصول صورة الكل جزء الا وقد وجد ذلك لكونه بالفرض جزء الكل بعد حصول
صورة الكل اذ لو كانت الصورة المذكورة البتة لاقتدار المعنى الشكل المعين لا جسما الا يكون
للجزء الحاوى بدنا الكل مثلها لكونه جزءا حاويا بعد الكل وقد اضاف الشيخ هذا المعنى بعضا بكون
لعطف صورة الكل لصدرها محذوفة لدلالة الحصول معناها المقدر عليه ولا يخفى ما فيه لان قوله
لا يكون معناه لا يكون الجزء صورة للكل بعد حصول صورة الكل بعد واضح وبقى بعضها بكون لعطف
صورة الكل وكون فاعل تقول لا يكون عبرا لعود الى العطف لك فى قوله لما وجب لها ذلك
يعنى الشكل المعين وكرر وكون فاعل يكون هو ما فى قوله لما كان وكون على هذا
المقدر ما هو موصول بمعنى الذى قوله هذا الى عن عارض ما نع وسيجى عباره ما تعلق
لك الصورة وعلمها وتحرايها اى هذا الى الشكل عن عارض وهو حتى الكل والجزء المفروض
احد ما الى الاطلاق ومانع وهو كون الجزء جزءا مفروضا بعد حصول الكل بان هذا المعنى هو المانع له
عن قبول ما يقتضيه الشيء المذكور وسيجى تعاقبها المانع الحايل بالصورة الجسمية الحايلة اياها المتخيرة
منها لطرو ان لا انفصال عليها قوله وان المقدار الواقع لم يكن عدما حتى يوجب شيئا
الاشكال

الطبعة

[illegible]

الا طبيعة المقابلة وكذلك الطبيعة من حيث هي لم تعتبر كلا ولا جزءا بعينه بشرط الغير [illegible]
على الامر [illegible] بل لا يكون ان يسمى شيئا بعينا [illegible] الكلية والجزئية فليس
[illegible] ان يقال ههنا [illegible] بحسب المكان [illegible] او صلوح [illegible]
[illegible] مع ذلك ان [illegible] ما هو كالجزء [illegible] الكلية والجزئية اصلا

[illegible]

بغير نهاية لامتناع وجوده بحسب هذا الفرض مع هذا سان لامتناع القسم الأول والفرق بينه وبين قطيع
انا سان لامتناع وسان هذا الامكان هنا لان الهيولى سبب الصورة كانت شرط متعلقة بالموضع الذي
حصلت فيه مع الصورة فلا يمكن ان يعرى ذلك الموضع عن حصولها فيه اما الامكان لان الصورة انما
تحصل هناك ودلك لان الهيولى لم يمكن هناك ولا موضع لغير ثم اشار بقوله لا يمكن ان يعرى الى
قطيع من الوجود وهو ان يكون الهيولى في موضع بحيث لها ان تعرى هناك لخروج الهواء مثلا عن
الطبيعي فان صورة الهواء اسبحت لما فيه وضعها هناك او كان في موضع لها فيه هناك لخروج
الهواء ايضا اخرج بالقسر عن موضعها الى الموضع الطبيعي للماء فعرض لها موضع هناك لم يسبق
صورة اخرى لسبب ولخروج صورة الماء عادت بها هناك فحصلت للهيولى ثم الصورة اللاحقة بها في
موضع خاص لكون ذلك الموضع اول مكان ولونه كانت حاصلة قبل هذا الكون بحسب الصورة السابقة
وهذا هو العارضة لها ثم اشار بقوله واما ليس يمكن عنه لانها تجري بحسب هذا الفرض
الى الفرض المذكور **بطلب** وليس يمكن ايضا ان يكون الصورة غيبت لها وضع محفوظا
الوضاع الجزء التي تكون الاجزاء كلي واحد مثلا كاجزاء ولا يخرج كما يمكن ان يعرى في الوضع الذي
ذكرناه من تخصص وضع جزئي بسبب كون الصورة وهذا يمكن وضع جزئي لكون تخصص الصورة من
الطبيعية من ذلك الموضع كالجزء من الهواء بعين ماء ويكون موضوعا الطبيعي مخصص بحسب وضعه
الاول وهو الذي يمكن طبيعي للماء فاذا كان موضوعا لهذا الصابر ماء وهو هواء وانما لا يمكن هذا
فيما اذا جعلنا قاعدة **وهذا** سان لامتناع القسم الثاني وهو ان يحصل للهيولى وضع ما فان تخلف
الصورة بالهيولى وسان الفرق بينه وبين قطيع في الوجود فانا سان لامتناع هذين سنادين يسبقنا
الى جميع المواضع التي يسعنا الصورة التي تخلف عنها اذا كون سنادية النسبة الى جميع
بنسبة وبحسب الصورة وحسنه يستحيل حصولها في بعضها وهو المراد من قوله **وليس** يمكن ايضا ان
ان الصورة غيبت لها وضعا محفوظا من الاوضاع الجزوية التي تكون لاجزاء كلي واحد مثلا كاجزاء
الارض وانما قيدنا هذا القسم بهذا القيد لدلالة قول الصورة النوعية التي هي ان الصورة الجسمية
على ما استدركوها انما يعين بعين الموضع لكون كل صورة نوعية مستعينة لجزء مخصوص من دون غيره ولذلك
ان تلك الطبيعي لجزاء كثيرة وحصول الهيولى مع الصورة من اجزاءها دون غيرها بعض اقوله والاجزاء هذا
خرج الفرض بالقيد المذكور ثم اشار بقوله لم يمكن ان يعرى في الوجه الذي ذكرناه الى قطيع في الوجود
وذلك الوجه هو المحال الاول الذي كان الوضع السابق لكل جزء لا عارضا بحسب الصورة السابقة
عن مزاج من الهواء الذي كان في موضعه الطبيعي صار ماء ونقصد الموضع الطبيعي للماء حصول
الصورة المائية فيه واما لم يتصدى جزء اخر مسامتا لجزء الذي عاد جزء الى الموضع الثاني
الى الموضع الاول لا يخص ذلك الموضع الجزئي بسبب الوضع السابق وهو معنى قوله بسبب
لحوق الصورة وحسنه وضع جزء اي بسبب لحوق الصورة حال بعد وضع جزء من هناك وهو
مشيان اصلها الصورة المائية وهو سبب لقصد الموضع المائي بطلبها والمائية الوضع السابق
وهو سبب لتخصص الموضع الجزئي منه بالقصد ثم اشار بقوله واما لا يمكن هذا ايضا لانا جعلنا

مجردة الى الفرق بينهما وانما لا يطل القسمان طهر امتناع الفرض الاول وهو حلول الصورة الجسمية
في الهيولى المجردة فمن زعم ان حلول الصورة في الهيولى لكون الهيولى على استعداد بان يكون
حلول اللاحقة عقيب زوال سابقة فاعلم ان اسادا المطرين سنديان ايراد المعارضة بهما
وذلك لان الحكم بامتناع حلول الصورة في الهيولى المجردة لاقتضائها الحصول في موضع مع عدم
اولوية اصالة المواضع به يمكن ان يعارض بما يكون الذي هو حلول صورة جديدة في الهيولى وانما كان
بعض لا محالة الحصول بامتناع موضع ما لوجه من تخصص احد المواضع بها لوجه في تخصص الهيولى المجردة
به ثم ان اوجب ما ان المخصص وهو الوضع السابق حاصلا ثم وعن حاصلا هناك عوض ان الصورة
الكائنة الحادثة بسبب الحصول في احد اجزاء الماء انما الطبيعي لا عنه مع ان سببها الى الحكم والحصول
بالوضع من تخصيصها احدهما هو الوضع في تخصص الهيولى المجردة باحد الاحياز الممكنة بحسب ان الوضع
السابق ايضا عند تخصص الذي يجري بعينه بذلك وهنا اذ ليس وضع سابق فلا تخصص وقد
يلوح من كلام الفاضل الشارح ان اول الاسكالين هو ان الجسم العنصري الاسم انما نا حاجة
الصورة النوعية بعينها مع دوام انصافه بها لما كان ان الهيولى اذا انصفت بالجسمية مهما
وان كانت عن حاصلة الحصول وعن عنه لكنها تحمل في احد الاحياز واحياز عنه تكون كل صورة
نوعية مسبوقة باحرى بعدم الهيولى في الصورة الاخيرة والهيولى لما كانت عن الصور ليست كذلك
تطهر الفرق اقول هذا اسكال ما ليس في الكتاب منه عين ولا اثر وانما اسكل بكون
انصاف الهيولى وحال كونها ماء وضاف معانقة بعض اجزاء تخصصها باحد الاوضاع الممكنة
عند حلول الصورة فيها ليس شيئا لان الهيولى الموصوفة بذلك ما دامت ان تخصصت بان وضع
فيها عن محروق وان لم تخصص بشيء من الاوضاع الى حين ما وضاع واحد **بذلك**
فاحدس عن هذا ان الهيولى لا تجرد عن الصورة الجسمية وان كنيه الجسمانية وقد سمعت الجواب عنه
ذكر الفاضل الشارح ان الجهل امتناع امكان الهيولى عن الصورة كانت بها حالة لا امكان انما
ان يكون مشارا اليها الا يمكن ان ابطل ما ورد ثم اضاف ابطال البيان في القسم المعدم بانها عند
انتهائها الصورة انما ان تخصص بكل الاوضاع او لا في شيء منها او في حيز معين وكل منها عوض اللضمير
الاول وهنا الظهور مستند ما بد استقر على ابطال الثالث والاخير وذلك امر بالحدس المطلوب ولم يصح
مشوبة مطلقا لانه موقوف على البيان لعناد العنصر بالمذكور في **واقول** وعلى ان يكون
الوجه في ذكر الحدس ان امتناع انفكاك الهيولى المجردة بالصورة لا يدل بالذات على امتناع تجرد الهيولى
عن الصورة بل يدل على بيان الهيولى المجردة عن معينة بالصور ابدا وعكس وعكس النقيض الى ان
الهيولى المعينة بالصور عن تجردها اي لا تكون مجردة اصلا وهيولى الاجسام هي المقترنة بالصور من
لا تجرد عن الصورة الجسمية **بنبيه** والهيولى قد لا تخلو انصافها عن صور الفرض **فاقول** ما
الصورة النوعية وهي التي يكلف هنا الاجسام انصافها فاعلم ان سلف الفاضل الشارح المحقق
لا كانوا انما تعارفون وبالها لا تنافي الهيولى لانعارون عند الصور معا بدليل ان واحدة بعطر لا يجب
لن يعارض تلك الواحدة ايضا ذا بالبدة تنافيا وتعاندون وقت فالشيخ اورد هنا لعطم

قال المصنف الفعل المضارع جوزته الحكم لعلم ان الحكم الكلي معارضه المقبول بما قارنه من الصور
النوعيه غير واجب وان كان امتناع الانفكاك غير جمع بذكر الصور واجبا قوله ثم كيف
ولا بد من ان يكون امتناع صوره توجب امتناع قبول سائر الاعراض والسكر مسهولا او يعسر ان مع
صوره توجب امتناع قبول ملك وكذا وكذا غير معضل الجرمية ٥ اي وكيف كان قبول المقبول ممتنع عديم
امتناع حامله الجسم عن اضداد صوره بلغه لضعفها قبول الاعكال والاسام والسكر الباقي لها بسهولة
اللازم للاجسام الرطبه من العضرباب وامتناع قبول جمع وذلك يعسر وهو اللازم للاجسام اليابسه
من العضرباب وامتناع امتناع عن صوره ذلك وهو اللازم للملكات وهذه الصور لخلفه غير قابله
لاذاتها فانها انما جبت بعلل يتصفها والامكان ان يتصفها الجرمية المتأهبه من جميع الاجسام لكونها
مخالفه ولا القبول لان الفاعل لا يكون ما بالفعل كما شرف في علم ما بور الطبيعة فعلمنا ان
امور مخالفه اضافه غير القبول والصوره وجب ان يكون ذلك امورا معانده لها لان المعارض يتساوى
بستدال جميع الاجسام وجب ان يكون متعلقه بالقبول لا بعضها ما يعارض الامور المعاليه
كسهوله قبول النضد والوضع وعسر وجب ان يكون صورا لا اعراضا لان الجسم يمتنع ان يحصل
من عنان يكون منضودا بالوضع هذه الصور قوله وذلك لانه لما من اسبعاق مكان خاص
او وضع خاص منضدين وذلك غير منضد الجرمية العامه المشتركه كما مر وانما الجسم يمتنع ان يحلوا
الان اما الوضع ويمتنع ان يكون في جسم لا مكنه او وضع جسم لا او وضع ماذن جسمية بعض ان يكون
له امكان او وضع غير منضدين ثم ان كل جسم كما ان يختص بمكان او وضع خاص
على ما مجر لا لمحظ الباين ماذن لا كان الكل جسم قابلا لشغل مكان خاص او وضع خاص
منضدين وذلك لصور غير الجسمية العامه المشتركه كما مر وانما الجسم غير المكان وحصول الوضع فيسما
لو بلا نضيا الحكم حين وان الجسم المحيط بالكل ليس عندنا في مكان وهو لا في اوضاع مخصوصه
واعلم ان الصور كيف ما اعتبارا انها قابلها فالمعضيه للكيفيات كسهوله قبول اللامكان وغيره
تكون مناسبه للكيف والمعضيه لاشتغال ما يكفه مناسبه للاين وهكذا في باقي ما عراض
وذكر بعض ذلك معارضه لملك ما اعراض ان كون الجسم بحيث يسبق اليها هو غير حصوله في ذلك كما
وذا صح ذلك وهو ان بعض ما جسام مخروطي ما عراض ما ان يكون المعضي لسهوله سكلا
الما اولى الى مكانه الطبيعي ووضعه الطبيعي ما في عندهم او اصحاب ما يكفه
والاضافة السابع اورد عليه سكوكا كثيره منها ان لنسا دان لملاق ما عراض الى الصور المحمله
بعض لمنسا دالصور ايضا الى غير ما من ما صور المحلفه ما ان اسند لملاق الصور في العضرباب
الى لملاق لسفعا وان غير ما دونها للسكر بحسب الصور السابقه وفي الملاق الى لملاق
قوا بانا ان الملاصات دليل بلم لا كد لسا دلملاق ما عراض المتأخر غير موضوعا لصور
والجواب عنه ما مر من ان معارضه الاعراض وسا دها وامتناع حصول الجسم معها عن ملك الى
المبادي وسائر ما حوال المذكوره ما ان يمنعه سكا بالمبادي تقدم وضوح ما عدم ما لكيفيات
فللمضايقه في التشبيه الا انه سقط ان يمنعه الها بحصار ما جسام انواعا وصدور ما عنها

الاكون وليست الاسعد آدان تقوا ذكر ذلك في منها ان الملك لا يحتاج الى هذه الصور فان اعراضه
لا يزول وذلك ان هذه الصور لو فرضت للملك لكانت لازمه ايضا لا محاله ويكون لزومها انما لجسميه
او لما يكون حالا فيها او لما يكون محالا لها لا جائز ان يكون حالا او لا محالا وابطل لاحتمام الاكونه لما يكون
محالا مما لم يلزم الجسم سببا للاعراض اللازمه من غير توسط الصور وايضا جميع الجواهر لا يحتاج
اليها لجواز ان يكون بعض ملك الصور اعداما للبعض كالمضيه لصوره القبول لمضيه سهوله فان
من الجائز ان يكون صوره القبول عدما لسهوله وجدانا لعدم كونه عدميا والجواب
ان لسلزام الجسميه المطلقه لهذه الصور في الملك عن معقول لكونها مشتركه وكذلك الجسميه المختصه
بالملك لان سببيه اختصاصها بالملك هو هذه الصور لا غير وان قول يلزم من هذه الصور
الجسميه غير معقول بل الواجب ان يعكس لان الجسميه لا يصلح صوره الملك وخصص توسط الجسميه
المذكوره لانها بلين لها لا انها صوره الملك لا يخفى وانما لسا دها الى المحل على ما ذكر غير معقول لا سباع
كون المحال فاعلا وانما قبول بعض الصور المضرنه اعداما غير معقول لان سائر اعراض المذكوره
ليست بعدميه لما لا يخفى على ما طن وانما الفائده بفعل ما مر من فواضعها وسائر الصور
لا يصدر عن سائر ما جسام ومنها المعارضه اولا ان هذه الصور محتاجه الى الجسميه فالجسميه لا كانت
محاله لها لزم الدور والا لم يكن الصون موقوفا على الجسميه فان لم يكن صورا وثبت بذلك ان القول
بكون ملك الصور مصادا ولا عراض محلفه غير متهيه بعضها من ان يكون وبعضها من ان
الاين وذلك من شهايرا لابواب من غير ان يصير البعض توسيط البعض ساقض القول
بان الكثير لا يصدر عن الواحد والجواب عن الاول ان الصور ليس من شرطها ان يقوم
بل من شرطها ان يقوم القول وهذه الصور يقوم مها من غير دور على ما سيأتي بيانه وعن الثاني
ان الكثير كون ان يصدر عن الواحد بالقاصد لا مصام لصور وشروط محلفه الى هذه الصور بعض الباشر
ما الغير بحسب ذاتها فان الباشر غير الجبر بحسب الملك وحفظ الاين مشروط الكون في مكانها والصور
الى بشرط حزوعن عنه وهكذا في البواقي وهذا جاعل ملك السكوك على قواعد الشيخ من غير الاحتمال
الذي اوجبه هذا الفاضل اشارة واعلم انه لا يكفي ان يقال ان الصور لبي بل حتى يعين صوره
عرضيه فانه لو لم يجب الشيء بالمذكور بل يحتاج فيها الى ملاحظه لصفاتها الى عيان كون الصوره من
جمله عدد ما ما يجب من القدرة والسكل ٥ قد اشار الشيخ ما مر الى ان الصون الجسميه
محتاجه في بعضها الى القبول لكونها عن سكل الصور عن الشاغر والسكل ومحتاجه فيها الها
فاراد ان يبين في هذا الفصل انها جميعا محتاجه الى القبول فيحتاج الى الشارة الى غير القبول
لولا لها لكانت لا قدار على الاستدلال مستقيمه اذ كانت القبول فيها غير الملك فيه وذلك
الفاضل الشارح ان هذا الكلام يصلح جوابا عن سوال مذكور على دليلين خاصين فلهما انه لما استدل
على ان الصون لا سكل عن القبول بان قال لو لزم للمقدار والسكل فاما الصون او الفاعل او المحل
قال لزم بها نه للمحل بكان لقايل ان قول العضرباب عن محلفه من المراد لم يجب ليتوا هما في المقدار
والسكل وايضا انه لما استدل على اثبات الصور الموجبه لملاق الكثيف بكان لقايل ان قول

لو كان لا اختصاص بكل لمعنه لاجل صوغ لكان لا اختصاص بكل صوغ لاجل صوغ لفوات ثم لما كان
الجواب عنها واحدا اجاب الخزه الى هنا والجواب صوان اسباب لا اصلان ولا اختصاصات من
الامور السابقة المعدة للامور اللاحقة بقوله لا يكفي اضافة وجود العامل حتى يعين صوغ جزئيا اي
حتى يشخص عامة وكان الصوغ كما جاج الى العلل من ازالة الوجود دون الماهية والمثبت به المذكور هو شاهد
المقدار ازالة المسكل لا اشاهد الكل ولا الجزء ان الكل والجزء لا كبيان تحداج وجود للعامل العالم لا العالم
بل كما جاج نما لما لف اقوالهم ان لبطل الغناصر المحلفة لا المقدار ولا اسكال الى معناك اي الى مسمى ما
وكل انها لا كما جاج الى علل الماهية بل كما جاج الى علل تعدد معارف وانضمامها من
الغناصر الكلية قوله وزوال صفة من جاج وكان سفران نقول ولا زوال محلفة من جاج لان
سميت المحلفات سفران يكون محلفا لا سفن لكنه اراد ما سواء ان ما نافعه وهو الى يكون
وجودها غير دليم ولا اكثر من ان ما شيء ص من حيث لا تتماثل كما جاج الى علل عند وجودها النضم
ما ضمانها الى سائر العلل علا لا تتماثل ويريد بالمعان وما سواء المعدة من جاج العلل
الفاعلية وهو القدر السالفة وما سواء ما ارضيه الى هو الصوغ السابقة والمعدات الكمية والتواسل
الخارجية ان جميع ذلك علل فاعلية لتشخص الصوغ واما الى العامل من جاء ما بليه بقوله وهذا
سر تطلع منه على اسرار الغض من قال الفاضل الشارح كون كل سابق علة معدة للاحق سفر
عظيم يطلع منه على اسرار الغض وذلك ان لا يكون للكواكب بداية وغاية وانه لا بد من حركة
ستر عليه لا بداية لها ولا غاية لتكون تلك الحركة سببا لحصول ما استعدادات المحلفة من المان
وهذا السر يعينه هو الجواب عن السوال المذكور اقول ومن ذلك ما اشار اليه لوجود مبدأ
قديم يفيض وجود هذه الحوادث عند حصول ما استعدادات ولوجود جسم محرك الحركة المتصلة
على الدوام وبالجملة الاسباب الى ينتظم انتظامها امور العالم على ما هو عليه ليس بامر وهو
وتنبيه واعلم ان الهيول معتبرة فان تقوم الفعل الى عانية الصوغ بانها ان كون الصوغ
هو العلة المطلقة الاولية لتقوم الهيول او كون الصوغ الة او واسطة لتتم لفن يتقوم الهيول بها
مطلقا او كون شريكة لتقوم بانضمامها جميعا تقوم الهيول او كون الهيول تحدد عن الصوغ ولا
الصوغ محدد عن الهيول وليس لضمانها اول بل كون بقاء ما به الاخر من الغير بكسب بل
كون حسب ما تقتضيه جاء عند تعدم كل واحد منهما مع تلاشي الاخر وبرهان كون الهيول
بالصوغ مدركا لا الاقسام المحلية لمسن ما هو الحق منها ما اقول الفاضل الشارح بكل الاقسام
ان حال ما ثبت للان بها فانما ان كون الهيول محاجة الى الصوغ من حيث كسر او الصوغ محاجة
الى الهيول من حيث كسر او كون كل واحد منهما محاجة الى الاخر او لا كون ولا واحد منهما محاجة
الى الاخر بعدد ان بعد اقسام قالا ول منها على ثلثة اقسام فان الصوغ كون للهيول
اقا علة مطلقا او بغير امينا او لا علة ولا جزء علة بل كون الهو واسطة للعلة فخرج من هذا
ان ما اقسام ستة والحق من جملتها عند الشيخ ولا صوغ وهو ان الصوغ جزء العلة للهيول
واقول العلان عند التحقيق لا تقتضيه الا العلة الموجبة وكون لقابليتها معلولها

لو خرج من معلولها لم يكف الفيض من حيث هو من تلك العلة معلولا ما الكل واحد منهما لا غرض على
ما سيان بيانه وكل شيء ليس لغرض علة موجبة للاخر ولا معد ولا ارابط منهما الاستناد
الى ما الذي كذلك فلا يكون لاحدهما الاخر ويمكن عرض وجود احدهما معدة واعتراض لكن الجمهور
لا يعطون لذلك ويظنون ان العلان من شيئين ليس لاحدهما علة للاخر انما يكون من غرض الفيض
الارتباط منهما الذي يحصل من ذلك بالمقابلة بين وجود كل منها فلذا فانتج لم يعرض لذلك
او لا بل يتم وجه العلان الى مسمى باحدهما ان يكون لكون احدهما علة للاخر والعلان ان لا يكون
لذلك والاول كان محلا للوجه الذي ذكر من اقتضاء التابع لكن العلة القابلية لا تكون علة
موجبة لهن لا يكون مقتضية للعلان من حيث القبول ولما استحال ان يكون العامل عاملا استحال
ان يكون القبول مقتضية للعلان الذي هنا ومن الصوغ هو عرض الوجه لذلك لم يقتض
الشيخ الاستناد العلان الى علية القبول بل طلب وجه العلان من جانب الصوغ وعلتها وقسم هذا
القسم الى اقسام الثلثة التي ذكرها الفاضل الشارح وقسم الثاني وهو ان لا يكون احد
العلان بين علة للاخر فنبه على ان مار بطنة المجموع هذا القسم بالقسم الثاني هو ان الحق ان هذا القسم
هو ان يكون العلان لارتباط بينهما شرعا العلان من حالة لهما وكذا القسم الرابع والسادس
والتسعة وهو عرض هذا القسم الرابع المذكور في الكتاب ثم قسم القسم التابع ايضا بحسب احوال
العقل الى قسمين بان ذلك الحالة تعم كل واحد منهما اما مع غيره او لا فهذه هي اقسام من
الممكنة بحسب ما ذكره الشيخ ومراد الشارح من قوله ان الهيول معدة فان يعلم
ان اقتضاء الصوغ فوايد منها انه انما حال من ان يقوم لمعرفة انها معدة فيه الصوغ وجودها الا ان
نفاضيها كما مر وبينها انه باكر يقتضي بالقول لمعرفة انها معدة في الوجود الى الفعل لا الاثر
ومنها انه حال الى عانية الصوغ لتعرف انها علة من حيث ما الاثر ذاتها ذات المعلول لا الاثر
كالبارئ تعالى والعالم حال وعلى فوايد عانية الصوغ سكر لبطل وعدان المعانية حالها فانهم
يعتبرون الشيء النسبة الى الغرض والاقوال الاضافية صاحبة عن الذوات ما دون للمعاريان الى تعانية
الهيول للصوغ وعانية الصوغ للهيول صاحبان عنها ما لا صح ان يحال الهيول معدة الى
عانية الصوغ بل العان الصحيح ان يحال الهيول معدة في وجودها الفعل الى ذات الصوغ
اعتبار انتزاعي صدق بحسبه ان يكون معانية للصوغ والاعتبار يكون الى ذات الصوغ وهو المعانية
حكم بقدر وجود الهيول اقول محتمل ان يكون مراد الشيخ وذلك ان ما انه وقع في عانية تق سبع
ما ذكر حال بحال ان الشيخ لم يذهب الى ان ذات الهيول معدة الى المعانية الصوغ فيها
بل ذهب الى ان اضافتها الفعل اي تقتضيها معدة المعانية الشيء كون محاجا الى تقانه
بصفتها الى ما تقانه وهو كالعلة المحاجة في تقانها العليا الى وجودها انتاجها عنها
والالتزام في كل ما ذكر منها على ما ذكر اقول وهذه القضية بعين ان الهيول معدة
بما صانها الى عانية الصوغ معدة الى الحق لان الذي هو عانية الصوغ لا الذي هو الهيول على الهيول
لا الذي هو الصوغ عند القدر لا يكون وبيان ان الهيول معدة الى الصوغ لا يصح ان لا يكون

لا جدوى ما ذكر فيه بل يكونان متضايفين مع ان كان ولا بد من الاضافة فيمكن ان يكون
الاضافة من جانب الصورة قال وسيأتي ابطال هذا القول قوله اما ما لزم المتقابلين
فليس انه ليس على ما ينبغي لان كل واحد منهما ما لزم لصاحبه فاذا الاضافة في كلا
الاضافة من جانب الصورة مطلقا قد سبق ان لا يعتد بالملازمة اذا كان الملزوم لا يصح
قال والعدم من لوازم الواسطة ان كان الواسطة لا يكون موجودة
الا اذا كان موقوفا على موسطها والموسط قد يكون موجبا كالعلم الحادث قوله
الا لما ذكرنا هو ان الفاعل من شأنه ان يستتبع الاثر بواسطة فالواسطة هو معلول يفتقر
حدوثه الى الطرفين فاحد الطرفين معلول والمتأخر علة بعيدة والواسطة علة قريبة قال
وقوله او يكون لا الهيولى عدما عن الصورة ولا الصورة عدما عن الهيولى الى قوله لسانا ال
القسم الاخيرين من الستة التي يمكن ان يتمسك بها من لم يذهب الى الصدام وهو ان يقال
لما ثبت اللازم وليس بين الصدام بالعلية او في اللغة والعرف واللسان بقوله وليس الصدام الا ان
يكون معنى احدهما عدم ما في الآخر بعكسه بل الكفى ان يكون احتياج احدهما الى الهيولى او الاستعداد
في الحامل على السواء قوله لكان من حق ذلك ان يكون من حق السبعة الخ مستقيما
على تقدير الاستغناء عن الحامل ومعنى بل لا طريق الا ذكره ويكون قوله
او يكون لا الهيولى عدما عن الصورة الى قوله يكفي اشارة الى القسم الاخير على ما يظنه الجمهور
قوله بل يكون بسبب مانع في تشبيه على ما هو الحق فلكل قسم لذلك القسم الى قسمة مالك ثم
هنا شكان لاحد الاول انه ما ذكر ان تمام احد الصدام ما لا في الآخر ليس اولى من العكس وحل
اللهم ان يكون مستند صالح لتمام كل واحد منهما مع الاخر او ما لا في الآخر وذلك غير لازم لاحد الصدام
تمام كل واحد منهما ما لا في الآخر بل يجوز ان يكون احدهما ما لا في الآخر دون العكس
على ان لقائل ان يقول ان ما ذكر من ان الوجود من لوازم الوجود الخاص ان
اراد بقوله كل واحد منهما الاخر استغناء كل واحد منهما عن الآخر لا يصح لان وجود
القسم كون الهيولى متحدة وهذا الوجود لا يحصل في كل القسم فان لم يوجد فيه ذلك لم يكن في كل
القسم مركبا فعلى التقدير الاول بعض اقسام منافي لوجود القسم وعلى التقدير الثاني
بعض اقسام مجذوف قوله السكل اما اول صريحا فظنه الجمهور وقد صرح اشارة الى انه
وسيأتي بيانه بقول البسيط في السكل الثاني عند وجود ما استغناء عن احد ضدين منافي لان منهما
اشاره لما ذهب الى ان الصور التي يعانق الهيولى الكل ليس بمركب بل انما هي علل مطلقة للوجود
الواحد المتصل لهيولاها وهو الاتم او متوسطات مطلقة بل لا بد في اقتناص هذه من ان يكون على
احد القسمين الباقيين قوله صور العناصر يعانق الهيولى الاول اما الجسمية فلكون
عليها الذي اذا اطراد الى الجسمية التي كانت فيها بالفعل وصارت جسمية كذلك وان
النوعية فلكون الكون والفساد على ما سيأتي وان الصور الكمالية فلانها وفيها
اصالة الجسمية فلامتناع الخرق والالتئام عليها وان النوعية فلامتناع الكون

والفساد عليها والمراد في هذا الفصل ان صور العناصر لا يمكن ان تكون علة مطلقة ولا الات ومتوسطات
مطلقة للهيولى وذلك لان صور عدم المعلول عند انعدام العلل والالات والمتوسطات المطلقة
لكن الهيولى لا تعدم عند انعدام الصور المذكورة لانها مستمرة الوجود ولما كان القسمان الاولان
من الاربعة المذكورة في الفصل المتقدم باطلين تعين ان يكون
على احد القسمين الباقيين من الاربعة المذكورة في الفصل المتقدم قوله وهنا سر لفظ السيد
هو ان هذا البرهان على وجود المدار لا لكان ناف عند الهيولى الصورة بل شرط لدوام الوجود
مفارق بعض وجود الهيولى عندها بقاء ما عنها من الصور وذلك لان الهيولى لما امتنع
وجودها مجردة عن الصور تشخصت بها اي الصورة قد تتعدم وتتقوم الهيولى
انما تحتاج الى الصورة من حيث هي صورة ما لا من حيث هي صورة معينة اي من حيث طبيعتها النوعية
الموجودة لا من حيث خصوصيات مشاخصها ولما لم تكن الصورة من حيث هي صورة ما واحدة بالعدد
فلم يكن ان تكون من حيث هي كذلك علة للهيولى الواحدة بالعدد دائما اذ ذاتها ان المعلول الواحد
بالعدد يحتاج الى علة واحدة بالعدد فعلم ان هيولى ما شاء الله للهيولى واحدا بالعدد
دائم الوجود بقاء الصورة من حيث هي صورة ما لا بد منه بقطع منها للهيولى علة واحدة بالعدد دائمة
مستمرة الوجود دهرا وما تشبثه ذلك المعد المستمر الوجود الهيولى بالصورة المتقابلة بعض
يمسك مستقبلا بعد ما فات معاقبه برهان واحد منها وتقسم لقرن بدلها فطريقة الكلام الى اثبات
هذا المبدأ المفارق سيوفر هذا الموضع اشاره بحيث ان تعلم ان لجملة الصور الجسمية
وما يحصها ليس شيء منها سببا للقوام الهيولى مطلقا برهان ذلك ان الصور الجسمية
من الصور النوعية سواء كانت عنصرية او فلكية مكانا لها او محلا لها او محلا ما فانها لا تكون علة مطلقة
ولا سابقا مطلقا لوجود الهيولى قال الفاضل الشارح المحقق المذكور هنا بيانه على وفق ما
الاول ان المتأخر عن المتأخر عن الشيء يجب ان يكون متأخرا عن الشيء سواء كان المتأخر بالذات
او بالزمان وهذا معنى قولنا بيانه الثاني ان الشيء الذي يكون مع المتأخر عنه بالذات يجب ايضا ان
يكون متأخرا عن المتأخر ولا نسلم لسقوط هذه المقدمة فيما شاء الله من الحظ الثاني
من هذا الكتاب من ان محدد الجهات معدم بالوجود على اجسام المستقيمة الحركة قال
ان محدد الجهات معدم على الجهات وهي اجسام المستقيمة الحركة او معدومة على المعدم
على المعدم ولسنا نسلمها ايضا وبالحظ السادس من هذا الكتاب حيث سيأتي ان الخلاء لو كان
موجودا على الوجه الذي هو موضع عدم الملاء لكان معدوما على عدم الملاء ثم نقول هناك ان الفلك
الحادي الذي هو موضع العقل المعدم على الفلك المحدد معدوم على الفلك الجاذب فخرج منه ان
مانع القتل بالذات لا يجب ان يكون على رتبة البعد كما زعمه الفرد ومسكل اقول
المعية مطلق على الملازمين الذين يتعلق احدهما بالآخر اما من حيث الصدور او من حيث الوجود
كالجسمية المتناهية والمستدير في الوجود وكالجسم المستقيم الحركة والجهة التي يحوي معها ذلك الجسم
اعني الوجود وكوجود الملاء والخلاء على تقدير تحقق الخلاء اعني ما لا دون في الصور

المتن قوله وان كانت شيا بين انها مطلق السفيها الوجود ومعناه لو كانت الصورة علة مطلقة لوجود الهيولى وقوامها لكانت سابقة بالوجود عليها الهيولى اقول وفيه اشارة الى ما ذكرناه وهو ان المسابقة بالوجود هي المستفهم قوله ولكانت الاشياء التي هي علل لماهية الصورة ولكونها موجودة مخصلة الوجود سابقة ايضا بالوجود على معناه ان الصورة لو كانت علة مطلقة لها لكانت سابقة بالوجود عليها الهيولى ولكانت الاشياء التي هي علل لماهية الصورة وسلسلتها التي هي علل لوجودها مكونة جميعها سابقة بالوجود ايضا على الهيولى لان السابق على السابق سابق قوله حتى يكون بعضها مكونا عن وجود الصورة ووجود الهيولى وعن بعض النسخ حتى يكون بعضها مكونا للصورة ووجود وعن وجود الهيولى ومعناه على اولى الروايتين ظاهر وعلى الثانية ان علة الصورة تقتضي بعدم علل ما هيتها ووجودها جميعا حتى تحصل للصورة وجود مغاير لوجود الهيولى فان العلة المفيدة على معلولها مغايرة له فانظر كيف قرن الشيخ هنا بين علل ماهية الصورة وعلل صفتها فان كلا منها يقتضي بعدم تحصل الهيولى وعن الصفة كالعرض عنه قوله على انها معلولة من حيث ما لا ماهية لذاته فان العلة فان كان ايضا الغير من حيث هو كذلك المعلولية فانه فان الذي ان ايم المعلولة بسبب كل شيء منهما دليل قال في الوجود ما لفظه الفاضل الشارح اعلم انه يجب علينا ان نفسر هذا الموضع اولا بيين احتياج الحجة المذكورة في هذه الاشارة اليه ثانيا فانه متى تبين لك ان اذا اسقطنا هذا القيد من الدليلين وضم ما قبله الى ما بعده فانه تتم هذه الحجة وعلى هذا التقدير فما يكون ذكره في اثناء الحجة لغوا اما التفسير فهو ان المراد من قوله على انها معلولة من حيث ما لا ماهية لذاته فان العلة هو ان الهيولى لو كانت معلولة للصورة كانت غير المعلولة الا ان لا يكون ما بينه عن العلة فان للمعلول قد يكون مباينا عن العلة مثل العالم مع البارئ تعالى وقد يكون مخالفا لها مثل مسئلتنا هذه فان الهيولى على تقدير ان تكون معلولة للصورة لم يكن مباينة عنها بل كانت مخالفة لها فانه ليس يمتنع ان يكون الشيء علة لان يوجد شيء ويكون صفته بكل العلة بعض ما يصير حاله في ذلك المعلول ويكون الصورة علة لوجود الهيولى ويكون ايضا علة لحكم ما وهو صيرورتها حالة في ذلك المحل قوله فان كان ايضا الغير من حيث هو كذلك المعلولية لماهيته فان اللازم المعلولية فتسمان فالمراد من قوله الهيولى وان لم يكن غير من حيث هو كذلك المعلولية لماهية الصورة الا انه لا يجب ان يكون مباينا عنه وان الصورة لان المعلول لان المباينة لا يلزم ان يكون معلولا ان لماهية العلة مثل الذاتية للمكنة وربما يكون معلولا لوجود العلة مثل مسئلتنا هذه اقول ان الشيخ لما ذهب الى ان الهيولى معلولة لوجود الصورة الذي نزل عن سماء الهيولى وليس مراده انها بعينها فانه يلزم ان المعلولة مستمان ان المعلولا المباينة ربما يكون معلولا ان لا بعينه بل يكون معلولا لوجود بل نقول ان المعلولا ان بحسب الجسمية الفعلية مستمان مقارنة للعلل ومباينة لها كما ذكره ايضا هذا الفاضل على هذا وكل واحد من الجسم حاصل بوجود وذلك لانه قال في الشفاء في الفصل الرابع من مباينة الاثبات من اصل هذا الموضع بعد العباد كوزان يكون بعض اسباب وجود الشيء مما يكون عنه وجود شيء يكون مغايرا

وقد يطلق على المصاحبين بالاتفاق كما علمت انهما صادران عن علة واحدة بحسب امرين واعتبارين فيهما لا يكون لاحدهما الاخر علة عن ذلك كالفلك والعقل المذكورين والاسكل ان وقوع اسم الجنس في الموضعين ليس بمعنى واحد بل على الاشتراك فلو سلكت المغالطة انا لا نسلم ان الجسمية لا سكل عن الناطق والاسكل ظاهر انها لا يوصدان بمتباعين بجسمية وسلمنا ان الجسمية لا يمكن ان يكون علة لهما فيها او عن صاحب عن الجسمية وما لا يكون صاحبا عن الشيء فهو ان صاحب الشيء لا يكون معدوما عليه بمعنى ان الناطق والاسكل انما ان يكونا نفس الجسمية او معها والقابل ان يقول الاسكل هي ما احاط الحدود والجسم صاحب عن الجدود المحاط عن المقدار لا يكون هنا ما ان المقدار والمقدار صاحب عن الجسم والجسم صاحب عن الجسمية الى هي جزء له فالاسكل صاحب عن الجسمية بهذه المراتب فكيف ان يقال انه معدوم عليها بالعلية والغلط في اللسان الاول هو ان لو سلم ان الجسمية علة لهما فانا لا نسلم ان كل صاحب عنها فانا لا يكون علة للشيء لا يكون معدوما عليه بالعلية والمعدوم بالعلة اعم من المعدوم المطلق ولا نسلم ان كل ما هو من شرائط الوجود للمسمية وان لم يكن معدوما عليها بالعلية لكنها معدومة عليها بالطبع لعدم الوجود مع عدم اجزاء الماهية المركبة عليها وخواص تلك الماهية وغيرها من اللوازم فان لم يكن من شرائط الوجود علة للشيء من تلك العوارض بعد الماهية عن ماهية الصورة ولكن ذكرنا ان الصورة من حيث الماهية لا سلق بالناطق والاسكل بل انما الاسكل عنها من حيث الوجود وقطعنا عنا ان الصور المستحفظة مجانبة في تشخصها للمواد لا يوجد ان كل شيء في تشخصه الى مادة فهو صاحب عن مادته وهذا القدر يكفينا في هذا الموضع والزائد ان الناطق والاسكل من توابع المادة وتقريره قد مر في بحث الموضوع واذا عرفت هذه الموازين فنقول الهيولى معدومة على الناطق والاسكل وما ناسقه فان كل المسمى اما وجود ان معدوما الهيولى معدومة عليه المعدوم على الجسمية او على ما يتبع الصورة وهو المقدار من فالهيولى يلزم ان تكون معدومة على الصورة فلو كانت الصورة علة او واسطة مطلقة في وجودها لزم ان تكون معدومة عليها وهذا محال ولقائل ان يقول عندكم ان الصورة شريكة علة الهيولى من غير مذهبكم معدومة عليها والى هذا ان الذين قد ابطلتم به كون الصورة علة مطلقة قائم بعينه في كونها شريكة العلة اقول قد مر ان الصورة انما هي شريكة العلة من حيث كونها صورة ما لا من حيث كونها صورة مستحفظة فهي من حيث كونها صورة ما لا سقة في وجود الهيولى لما وجدنا ها علة مطلقة للهيولى لوجب ان تكون صورة مستحفظة لان الصورة من حيث هي صورة ما لا يكون ان تكون علة مطلقة للهيولى المعينة كما مر وقد يتبع ان يصير الصورة مستحفظة بعلل وجود الهيولى فانها من العالم لبعض ما سبق على موضعها وسيان لهذا المعنى زيادة شرح ولنرجع الى تفسير الكلام

ان يكون الشئ معلولا للوجود ومقارنا له في الوجود بل قد يكون الشئ معلولا لما هيته ومقارنا للوجود
كالفردية للثلاثة وليس ههنا كذلك فان الهيولى ليست معلولة لماهية الصورة مطلقا فانه يقوله
فان كان ناقصا ليس من لوازم المعلول لماهيته على ان المعلول المعارن لا يمكن ان يكون معلولا لنفس
الماهية من حيث الصورة بل يكون معلولا لعلة يكون الماهية جزءا منها او شرطا لها كما ذهبنا اليه ههنا
فيكون معنى كلامه فان كان وجود الهيولى ليست من لوازم المعلول لذات الصورة وان لم تكن معلولة
معارنة بل يصح عدم الصورة مع الوجود عليه مع انها لما توقف المعلولان ما امتنع ان يكون غير مباينة
ولم يكن شئ من جنس هذا الكلام مذكورا امامه من الكتاب اشار الى ان كان وجود الصفة من المعلول
لنفس المعارنة والمباينة فرقا الذي ذكر لكي يصح قوله فان اللازم المعلول فيمتنع كل قسم منهما
داخل في الوجود ولما فرغ من هذا السائل عما هو المهم من هذا البيان ان هذا الكلام
ليس لمعذور الا ان يحاول عن هذا الفاضل فان الذي ذكره يتوقف به لانه توكيد لما وسن جنسه الجاري
في هذه المسئلة قوله ولكن قد علم ان السائل من الصورة الى الاسم الصورة الجرمية
من هذه يشبه الاسم او معها ما قال الفاضل الشارح معناه فامتنع في المعذرة التالية قوله
وقد بين ان الهيولى ستت لذيك قال في معناه فامتنع في المعذرة التابعة قوله نقيض الهيولى
سنبيا بين لسياق ثانيه ان معنى قوله وجود الصورة الشاملة بتمامها وجود الهيولى وهذا معنى قول
الفاضل انه ليس للصورة ان يكون علة للهيولى او اسقط على سبيل الاطلاق وهذا معنى ان الخلق وقد بينه بقوله
ما معهم وجود الصورة ان السائل كما ما قام ثم وجود الصورة لا ما هيتها فما هو مباين
فاعدمه وجود الصورة كما ذهبنا اليه في الباقر طاهين وهم وبيله اذ لقد يقول لو كانت
الهيولى محلا السائل فيكون مستورا للصورة وجودا وصارت الهيولى علة للصورة في الوجود وسائغ
ان يكون جواب الامام بعض هو ما ذهبنا اليه فان مستورا للصورة وجودا ارتضينا بالاحتمال الثاني
الثاني وجود شئ يوجد الصورة بما او عدم يلحقه فاورد هذا محاج الى الكلام الخصام والله
الفاضل الشارح هذا سوال على الفصل الثاني بقوله ان الصورة لا يستوران يكون وجودا
السائل ان الصورة الجرمية ان يكون الهيولى لازما لها ما لها الهيولى يلزم
ما ذكره ليس كل ما لقاح الشئ فيجب ان يكون علة للشئ ما يكون وقد لا يكون وتخصيص القول
فيه يستدعي بعيدا لا حاجة بنا اليه قائلا وليس ان يقول لعل ان الصورة محاجة الى الهيولى لم لا
تعول ان ملك وجود الهيولى الصورة شريكا لعلة الهيولى لانه يلزم من الشئ ليكون الصورة متاخرة
بعضه ما قال ان ملك ان الصورة لا محاج الى الهيولى لم يكن الهيولى متقدمة بوجه ما على الصورة
وعلى تحقيق السابقة اقول انه يذهب الى ان الصورة من حيث هي صورة يكون موجودة على
الهيولى وسيكون جعلها ومن حيث هي مستعدة محصلة لمن يلبسها يكون متاخرة عن الهيولى لان الهيولى
هو السبب الفاعل لتحصيلها وعملها وهذا هو المراد من قوله ان لم تقض يكون ما محاجا اليه
ان ان مستورا للصورة وجودا ان لم تتاخر عن العلة الموجبة للصورة ولا انها العلة الفاعلة لتحصيلها و
بل قضينا بالاجمال انها محتاج السائل وجود شئ توجب الصورة بها او عدم ايها اي قضينا ان الصورة

لذاتها وبعض اسباب وجود الشئ يبان لذاته فان الفعل ليس منفصلا عن محله وهذا تمام الكلام من
وجود التسعة جميعا هذا ما ذكره ان السفا ويظهر منه انه اراد بقوله فاما فان اللوازم المعلولة
فتسعة ان ذلك يكون العقل قالا اراد بقوله وكل قسم منها داخل في الوجود ان الكلام في وجود
التسعة جميعا ان لم يصح بل قد ما سان ان الشئ لما كان هذا الفصل زائدا هذه الحجة
فالذي عندي ان الحجة التي يريد الشيخ ان يذكرها ههنا لا تعلق لها بهذا الكلام اصلا بل لم يتم ما
قبل هذا الكلام الى هاهنا لتصح الحجة بل هذا الكلام انما يصح جوابا عن كلام يصح ان يستدل به
على ان الصورة لست علة للهيولى وذلك الكلام هو ان حال الصورة اذا كانت هذه في الهيولى
وانها محتاج الى المحل والصورة محتاج الى الهيولى مستحيل ان يكون الصورة علة لها لاستحالة الدور
بيان هذا المستدل لم لا يجوز ان يكون الصورة علة لوجود الهيولى مع انه قد حصل هناك الهيولى
لا لان الصورة تكون محتاجا الى الهيولى بل لان الهيولى بعد وجودها تصير علة لشئ صفة للصورة
وهي حين وجودها حالة منها او لان الصورة علة لحلولها في الهيولى وتكون ايضا وفي الشئ هذا
الحكم نفسه مشروطا بوجود الهيولى فتكون الهيولى مع كونها محلا للصورة معلولة لوجود الصورة
الا انها لا تكون مباينة عنها ان العلة عند الكلام يصح جوابا عن هذا السند لان دليل الشيخ انما اورد
على هذا الذي فسح لانه لما قال الصورة لو كانت علة لوجود الهيولى لكانت علة لشئ والشئ من علل الصورة
كالقابل ايضا على الهيولى حتى تكون بعد ذلك غير وجود الصورة وجود الهيولى يستحيل ان يكون
له عينا اذا كانت الهيولى محلا للصورة فان هذا حاصل كما ان هذا يصح الذي يدعي ان الهيولى
للصورة مثلا يكفيها ان يدخل حال الصورة في المحل والمحاج الى الشئ لا يكون علة لذلك الشئ وهذا لا يصح
هذا الاعتراض ههنا وكما سنزيه ضعف هذا الكلام مع انه عاد وذلك الى يتم الحجة التي
اعدها هذا لما عيدي من هذا الموضع اقول هذا الكلام لا مناسب ما ذكره الشيخ
في هذا الموضع بل الواجب ان يعلم ان الشيخ لما ذكر ان الصورة لو قدر انها علة مطلقة للهيولى
لوجب ان يكون الصورة مستجمعا جميع علل ماهيتها وجودها وبعضها سابقة بالوجود
على الهيولى حتى يكون وجود تلك الصورة الموجود المحصل التي يصح وجود الهيولى لها
موجودا لها او حتى يكون وجود تلك الصورة وجودا محصلا التي يصح صيرورة الهيولى المعلولة بحسب
البداية جسما اشار قبل ذلك الى ان هذا السند لم يتم فلم يتم فهذا
الموضع وان الهيولى لو كان لا تنفك معلولة للصورة فمن جهة مباينة عن الصورة وان المعلول المعارن
لا يتاخر عن وجود العلة المستجمعة لا يمكن جميع العلل التي يصح وجوده لان العلة اذا استجمعت وجود
جميع ما تعارن وجودها يكتفي بسبق على ما تعارن وجودها وانما اشار الى ذلك بقوله على انها
معلولة من حيث ما لا تباين ذاته ذات العلة اي مع انها معلولة عن ما تباينه الذات عن ذات العلة
مطلقا نعم لو قدر انها تعدم الصورة مع وجودها على الهيولى مع ان هذا التقدير عن صحيح للزم منه
محال ظاهر وذلك هو الحال الذي ساق البرهان اليه وهو كون الهيولى معدة على سبيل ما ذكرت
فثبت ان الشيخ لم يستدل ان ما ذكر من كون معلولا لما هيته لا لان وجود لا يتقدم

علة ليس انها معلول معارن

الاستعمال

ا والعلل لا تكون فيطلا

عاج الى الهيولى فى وجود التابعى والمشكل الذى نشخص ويحصل الصورة مهما ان مهما من صورة
لكون الهيولى مبايلها ما دون غيرها عن الهيولى بصورته صح ذكر الشئ وعلل الصورة المتصفة بالكل النسبى
من حيث اتصافها به لا مطلق الصورة من حيث هى صورة ثم بلحضن فانبه هذا الى الكلام المتصدر وحين
بيان كيفية احتياج ايصورها الى الاغراض عن ما الزم الذى ذكرناه فقلنا **استشكال** انا نعلم ان
الصورة للجوهر نعم اذا عارضت المادة فان لم يعقب بدل لم يبق المادة صورة ويعقب للبدل يصح للمادة
لا محالة بالبدل وليس تواجب ان تقول ويتم البدل ايضا بالهيولى على ان يكون الهيولى قامت
فاقامت لان الذى يتم صورة بعض ايصورة امتا لزمان وامتا بالذات وبالجملة لا يمكن ان يتم الا واحدة
اقول مرجع ان كيفية يحتاج الصورة المتصرة على الهيولى والاحتياج يلزم الصورة على ما من حيث
هى صورة على الهيولى على ما ذكره الذى وما **الياعل** الشائع لما اطلق يكون الصورة على مطلق
اورد ليبسط للقول اراد ان يطلق المتسم المانى فى اقسام الاربعة الى صدر بها المان ما وعدان ما لكن
الصورة محاجة الى الهيولى وهذا القصد يشمل على ان الصورة التى يمكن زوالها عن المادة
ليست بحاجة فى الوجود وعن الهيولى ومقتضى هما ان الصورة التى هى هذه اذا زالت عن المادة فان لم
يحصل عقيبها فى المادة صورة اخرى يكون بدلا عنها لم يبق المادة صورة اصلا لما مر من ان الهيولى
لا تخلو اما عن الصور واذا كان كذلك فالشئ الذى يعقب الصورة الزائلة بالصورة التى هى ثم معتم لما ذكر ان
حافظ الوجود المادة هو واسطة وذكر البدل لم انه لا يلزم من صدق قولنا ان ثم ذكر المعقب حفظ وجود
المادة ما ذكر البدل يصدق ان يقول ان ثم حفظ وذكر البدل سكر الهيولى لان الشئ عالم من صدق ذكر حافظا
لوجود غيره ولو كانت الهيولى معتبة للصورة لما من تقومه او كلام نصر فيه ذكر البدل وعدمه سيان
ان الصورة معتبة للهيولى فيلزم ان يكون وجود كل واحد منها سابقة على وجود الاخر وهو حتى يقول
وبالجملة لا يمكن ان تتم الا واحدة **مالك** ولقائل ان يقول هذا القصد كما سابق للماضى لان قسم ثانى
ان الصورة مستعقبة على الهيولى ولما كانت كذلك لم يستقل ان يعدم الهيولى على الصورة وقد كانت الجملة
المذكورة على امتناع كون الصورة معتبة للهيولى مبنية على ان الهيولى معتقبة بصورة ما على الصورة وسبق
لغرض بعدان قوله معقب البدل متم لاى الله للمان بالدليل المتسر كمذكر على ما طلاق ان الجسم لا يمكن
عن ان ما شكل ما وقدار ما واذا كان كذلك فمن زال ان معين او شكل معين او مقدار معين
فلا بد ان يحصل ان ما لقدر وشكل لقدر ومقدار لقدر لكون بدلا لما مضى لا لزم ان يكون هذا القدر
ضد المقدر المان فنعلم ان معقب للبدل لا بد ان يكون متمما المان مذكر للبدل بل ان صح ولكن لكان
انما يصح فى بعض الاشياء بالبرهان **اقول** لما مر فى هذا القصد من ان عدم الصورة على
الهيولى اشار الى ان المسلك لا يستقيم الا متى اله الذى ولان الهيولى لو كانت معتبة للصورة لكانت
معتبة معتبة فيلزم وجود الصورة انما بالذات او بالزمان وهو محال والمعتبة هو الذى
اورد وهما ان يستقيم الا ان يكون الصورة علة مطلقة للهيولى فاشار الى ما يقوله على انها معلولة من حيث
ما لا من ذاته ذات العلة كما سبق ذكره ما ذكر فى قصد من ذكر لم يستقيم الا ان يكون كل واحد منها علة
للاخر من مطلقة لا متى اى يقام كل واحد منها من غير تلقى من ان جعل الصورة من حيث هى صورة

سابقة على الهيولى وشركة لعلتها الفاعلية ولم يحمل الهيولى من حيث هى هيولى سابقة على الصورة
بان الهيولى من حيث هى هيولى بالقوة محضة فلان الصورة لا يمكن ان تصير فاعلا ومعطيا للوجود وانما
العلل الاول الذى اورد الشارح صحيحا ما ذكرناه صار ما ذكره بعدهم اصدرها على ما لا يخفى وانما
السكاكى لما لم يلتفت ولم يدر ولان استباع الهيولى للجسم عن ما انما يتصف باحتياج الجسم لان كل به
جسما بل من حيث هو شخص اى ان من حيث هو ان ما لا من حيث هو ان معين ومن حيث
هو ان ما لحاج الى الجسم من حيث هو جسم ما فمن حيث هو ان معين حاج الى الجسم معين ولا
يلزم من ان لا يكون هذا الاعراض صورا ان يقدر على انه طرأ ان الشئ ثبت وجود الصورة
بانه يتم المان ما وهذا مهور من باب تقديم العكس فان كل صورة يتم ولس كل متم صورة
بل المتم البدل هو الصورة انما هو هو يتم صورة من محل ما وقته وهذه اعراض اقامت لغرض
لا انها اقامت لجسما مستقيمة لان جسميتها بل فى جسمانيتها العارضة لجسميتها والمذكور
مشخصات الجسم فاذن المتمم منها ليس مشخصا وانما قولنا لعلمنا ان معقب البدل لا يجب
ان يكون متما المان ما ذكر البدل فليس بنتج لما ذكره لان الذى ذكره لم يستلزم ان يكون معقب البدل
مقوما للجسم المشخص بالاين ونحوه بل الاين ونحوه امان ما بالصورة **استشارة** ليس يمكن ان يكون
شيئان كل واحد منهما تام بمعنى ان كل واحد منهما مستغن بالوجود عن الاخر وعن بقيته
مرجعان استباع القسم الرابع من اقسام الاربعة المذكورة فى الكتاب وهو ان يكون هناك شئ
اخر يتم كل واحد من الهيولى والصورة امتا بالاخر او مع الاخر بما سبب الذى المذكور فى
القصد المستقيم وبداء ما يكون امامة كل واحد منهما بالاخر لانه اوضح مسندا واولان المان بالنوع
اليه ايضا ولعل الكاتب ظن ان هذا القسم هو الذى جعله السكاكى ما لثا من اقسام الاربعة
الشارح ورد عليه **وقوله** ولا يجوز ان يكون شئ كل واحد منهما قائما مع قطع الاعتبار عن
الاخر ان لم يتعلق ذلك احد منهما بالاخر جاز ان يقوم كل واحد منهما وان لم يكن مع الاخر وان يتعلق
ذات كل واحد منهما بالاخر فلان كل واحد منهما ما شئ فى ان يتم وجود وكل ما قام بان
بطلانه **وهذا** ان الذى يكون الامامة منع منه بعد الفاضل الشارح عن القسم الثالث من اقسام
الاربعة الى اورد هما هو ويكون كل واحد منهما غير محتاج الى الاخر وبيان هذا القسم هو ان
ذات كل واحد من الشئ الذى هو من حيث الكل لا يتوقف ان يتعلق بالاخر من حيث وجود
الاخر بل يجوز ان يكون كل واحد منهما غنيا عن الاخر وجب صحة وجود كل واحد منهما مع عدم
الاخر وانتم ما وكم عليه حجة بل ما زدتم الا اعانة الذى هو هذا الاحتمال لو لم يكن لم يتمال من

هذا ما صح الخ
وجد ازمنة
انصاف كل واحد
يتعلق كل منها بالاخر بمعنى انه
لا يوجد احدهما الا بوجود الاخر
وكل الاخر حسب ما يقتضيه
حسب ما يليق ان ○

الموجود ان لكان كما حرنا ابطالا الى البرهان بكيف ذان لم يكن الامر الموجود ان لا اضافات لا يوجد
الجماع انه ليس لو احد منا حاجا الى الغير لان احد من اضافات لو لها حاجت الى الغير لها حاجت بعضها
فلا كون فيها والتالي من احتياج الغير بها الذي هو فان فلم هذا الملازم لا يعقل الا ان لا اضافات فليت
وعدم الكفاية من الاضافات معقوله الى منه قال الجواب ان المفهوم من كون الشيء غنيا عن غيره ليس الا عدم
وجود مع عدم الفيد كون الغير بحيث يعقل عدم ان الذي هو المعنى بالاستقلال الجماع سمعت عن كما حرنا الى البرهان
وانما اعيد كره العبارة لقد ير بسبع الانتباه للبطل وقال المتقدمان ليس كل واحد من منهما غنيا
عن الاخر كما ظنت هذا الفاضل ولا احتياج منهما دايرا كما الدائرة بل ما ذا ان اذا شيء ما كنت كل واحد منهما
صفته نسبية الاخر وذلك الصفة هي التي يسميها حرفا حقيقيا فان كل واحد منهما حرف لا فرد بل
صفته ملكا الى ذات الاخر بهذا لا يكون وكلام اذا اخذ المضاف صفة على ما هو المضاف
المشهور حدثت حلان كل واحد منهما حاجة لا في كما بل ان بعضها الى صفة الا الى كما بل الى بعضها
الغير المحاج الى احد هما دليل نظر ان الاحتياج منهما حاصل لا يكون في الحقيقة كذلك بل ان ليس الملازم
بينهما على وجه الاحتياج لاحدهما الى صفة على ما ظنه ولا على سبيل الدور وظهر من ذلك ان المعتبر الى
يكون من المضافين ليست من جنس ما تقدم هذا ملازم حيث عليه معنا هو صفة تحقيقا معا وحاكم
الجيول ان العدو مناسب هذا الى الى من وجه وهو فعل كل واحد منهما الا لا فرد من غير دور وروى الفيه
من وجه وهكذا لصوره الا تم ذا من الجيول وانا لم يكن بعلمها تعلق المضاف لان المضافين
لا يمكن ان يعدا مفردين كما انها ولا يكن يصح من تعقل الصورة الين يردها الى ان ذات الهيول
هم ان المضايف يعرض لها ان يقعا معقولها كما في سايرا نواع المضاف المشهور قوله فبين انها انما
يكون المعلوم حاجة واحدا ان الهيول الى الصورة لا يكون في حد ذاته المعلول والمعين سواء سمعت
فيما مران الملازم سقيم الى ما يكون المعلوم فيه لاحد الملازمين مغربا الغرض فيكن قال ما يكون لكل
واحد منها بالاخر فاذا بطل القسم الاخير بقي الاول وهو المراد سمعت الشيخ الى بلغة اقسام وهو كون
الصورة علة الهيول واسطة لشركة للعلم وذا بطل منها ايضا قسمين وبقي واحد وهو كون منها شركة
للعلم قوله والصورة الى اسبد لعدم ما يخيف ان يقال كيف هو انما خص الفاسد في الكاينة
بالذكر لان بطلان الهيول في الكاينة مستلزم لفساد الصورة لان الهيول الباقية في جميع الاحوال العدمية المتقدم
وهي ما حتى سار الفضل العالي لهذا الفضل وهذا ما شاركه شار الغرض العلية والعدم على
الهيول من حيث هو هو لا من حيث هو صورة معينة فانها من يكن الحيثية مسمعة الوجود كالهيول
اقول انما يمكن ان يكون ذلك على احد اقسام الباقي وهو ان يكون الهيول موجودا من حيث
انها تكون معين تعقل للصورة اذا حضر وجود الهيول قلنا لا انطباق اقسام المحتملة سابقا واحدا
وهو ان يكون الصورة جزء العلة بمعنى انه حق مصرح به في هذا الفصل كما شار بقوله وكل الى ما ان حيث
طلبه في الفضل السابق وبين الشي الذي يشار كل الصورة في العلية فما هو وهو الباقي منها سميتا
اصلا ان سميناه اصلا لانه المستمر الوجود المسبوق لوجود العلم على ما مر وانما لانه الذي يعمد
اصل وجود الهيول من حيث كونه بالقوة وان الصورة لا تعقل الا حاصل وذلك الوجود المستفاد

منه

منها الى الفعل وتبقيته وهو كما ذكرنا موجود ثابت دايم الوجود مفارق عن المادة وغيرها متعلق
بها عين الجسمانية فانا لا يعاد بعض المجالات المذكورة وقد سمع عن الاشارة الى بيان صفاته
وان الغير معقولية الصور هو السبب الذي بعض تعقيب الصور وسميا معنى لانه يفيد بواسطة
الصور المتقابلة تعقل الهيول لا اصل صدورها هو نعت السبب الاصل فان ما هية الهيول المستمر الوجود
وقد ذهب الفاضل الشارح الى ان ذلك الغير هو الحركة السرمدية التي هي الهيول الاستعدادية
المتقابلة للهيول الصور المتجددة المتقضية وانول اقول انها العلت بكاينة تعقيب الصور لان صور
الاستعداد الاخير من وجود الشيء فان الهيول المعدة ليست عن الهيول الموجودة بل كما حققنا هو دخل الى
بعض لاصل وجود الصورة كما ذكره الفاضل في كلامه ربما احتاج اليه زهو السبب الاصل بعينه على
ما سيبان بيانا وان الهيول الفاقية من حالها بطبيعته او مستوفية بوجودها ما يجب من القدر والسكل
على ما من في العلم العاشر لوجود الصورة التي هي من مجموع ذلك والغير ان حمل على الصور يسمى
ان يحمل عليها باسرها وصدق يكون السبب الاصل ايضا داخلا في الغير من حيث انه ايضا ان
يحمل الغير على طبيعة الصور من حيث هي صورة وتكون بتقدير الكلام هكذا هذا من سبب اصل وهو
من حيث تحصل وجود عن السبب الاصل بتعقيب الصور ليكون فاعل التعقيب هو السبب الاصل
والعلة سماه اصلا للجعل انه على ان جميع ما يوجد منها بالتوسط والباقي بتوسط الغير هو الصور
وهذا اصل في العلية مطلقا وعلى التقدير من جعل يصح اذا اجتمع وجود الهيول بذلك الفعل
اجماع السبب الاصل والصورة من حيث هو الصورة لان الحال الباقي التقدير هي مجموعهما وهو مستمر
الوجود على ما مر فان الصورة العاقبة بشركة للسبب الاصل في ما فيه الهيول مما يشارك به الصورة
الثانية وهي على الملاك صورها غير الباقي كان ما الصورة من حيث هو الاصل الى التوالية قوله
ويستفاد مما الصورة من شخصية عرضها الصورة على وجه كما ان هذا كلام تحقيق هذا المجمل على
الفاضل الشارح لما من كمنه تعلق وجود الهيول بوجود الصورة اراد ان يشير الى كيفية تشخص كل
واحد منهما لا اخر فرام ان منه شيا ودلك انا قد بينا فيما مضى ان كل نوع كما ان يكون له امتياز
كثيره تذكر النوع انما تشخص بالمادة تشخص تلك المادة ان كانت مادة لغير لزم التسلسل وان عم
الشيخ هنا ان كل واحد منها اعني الهيول والصورة تشخص الاخر بهذا الاسنف الدور لانا
نجعل ذات كل واحد منها علة التشخص بالغير ولنا ان نقول ان تشخص كل واحد منهما بذات
الاخر هو انضمام ذات كل واحد منهما الى ذات الاخر متوقف على تشخص كل واحد منهما فان المطلق
عن وجود وما ليس بموجود لا يمكن ان يكون مبدأ لشيء فلكي ان يمنع هذه المقدمة بان
انضمام الوجود الى الماهية لا يتوقف على وجود كل واحد منهما موجودا لكنا نعني اقول
تشخص الهيول بذات الصورة معقول بان الهيول انما تقوم هذه الهيول بعينها لا جل هذه الصورة
لا من حيث انها هذه الصورة بل من حيث انها صورة ما كما مر وانما تشخص الصورة بذات الهيول
ليس معقولا لجواز ان الصورة ان هذه الصورة لم تقم هذه الصورة بعينها لا جل الهيول من حيث
انها هيول ثانيا ان هذه الصورة لا تقبل مفارقة هذه الهيول وسيلتها من حيث هي هيول

لا صلاحها للموجود

ومعروضه الهيولى الاولى بالقوة

لا سحالة انضمام الوجود الى الماهية الموجودة

والصورة الشخص

الى الهيولى المحاط الى الصورة

إذا الت وجب ان يعقبها بدل ويعقب البدل بتيمم ما وقتا بالبدل وهذا الاستدراك
بل مناهنا مال الغابل لا يكون ناعلا وهذا السان كان ناعا لها الا ان شيخ العالم لم يذكر
في العضريات هذا السان العام وانما تصر على السان الخاص بها امر بالتامل هنا وفيه
ان المحال منها واحد والتوليد وساوت الحال منها ايضا مشى لض وهو ان لستعداد
العبول لقبول الصور في الكمان لازم لذاتها مستفاد من مبدعها وفي العضريات على
لازم لها بل مستفاد من بعض الاجسام التي تختلف المتجدد الى الحارقة الا ان سان لمى بينها لاختلاف
هذا الخلاف تنبيه الجسم منه بسيط وهو قطع والبسيط منه يخط وهو قطع
والخط منه متصل منافي البسيطة نوع لض من عرضها وهو السطح فالجسم هو مقدار ذو وضع له
ابعاد ثلثة والبسيط هو مقدار ذو وضع له بعدان فقط والخط مقدار ذو وضع هو طول لا عرض
والنقطة هي ان وضع لا جزء لها والصور الجسمية لذاتها يسلزم الجسم التعليمي ولذلك ربما
لشبه احدهما بالاخر كما مرّ والجسم التعليمي يسلزم البسيط والبسيط الخط والخط النقطة لا ذاتها لا سلازم
بل باعتبار التلاصق ولذلك اصلت مباحث المعادن مباحث اجسام ولما كانت مباحث الجسم
التعليمي اقدم في المباحث الماضية بالعرض رتبت المباحث الباقية ما ورد هذا الفصل بعد
ذكر المباحث مشلا علمت واعلم ان الجسم وقولنا الجسم منه بسيط هو التعليمي لانه مالذات
موضوع البسيط والجسم الطبيعي انما يصير موضوعه بوسط التعليمي وقد ان يقولنا الجسم منه
بسيط اشار البسيط اولا وكيفيته للجسم بانها وذلك لان انها التي انما تكون عند انقطاع
امتداد ما فقد في جهة فاذا كان الجسم ذا امتداد ذا ثلثة وانها الواحد منه في جهة من جهات
هو واحد بعضها تاشر للمانعين وقابل الجسم منه من شانه ان يكون ذا امتداد وفي نقطة وهو
المستمر بالسيط وهكذا القول في انها البسيط بالخط وانما الخط ذو امتداد واحد فحسب وفي جهة
منه منعها الا امتداد له اصلا ولكن قابل لان هذه المعاني دوات اوضاع شتى ما مما كذلك
والشيء ذو الوضع الذي لا امتداد له اصلا هي النقطة بالخط منه بالبسيط وهي ليست مقدار القدم
الامتداد ومنها مال الفاضل التابع انما لم يذكر منها بالجسم هو البسيط لكل بان منه بسيط
لان البسيط كل البناء من المضاف المستعمل وما منها منابه لذكر البناء فاذن القول بان البسيط
منابه الجسم غلط بل هو الذي يرادف الجسم والقول البعض بعضهم ان هناك ثلثة لعله
اقلها منها هيا السطح الذي هو المقدار المتصل ذو البعدين وثانيها عنه الجسم بمعنى بعاده واعطاه
واصابه الا العدم المطلق وبالبناء اضافة تعارضه الى الجسم وانما يشتمل على سوت اول للجسم
بثبوت المباني له او هو فيه ان يسلم الاول وانما المباني واذا الثالث عرضه للاول كان
المجموع سطحا مضافا الى ذي السطح والاعتبر عروضه للباني كان منابه مضافا الى ذي البناء
والجسم بلغة السطح الذي حث سقوم جسميته ملزم حث يلزمه السابع بعد كونه
جسما بالكونه ذا سطح والكونه متاهيا امر مدخل في المفهوم جسما ولذلك لم يمكن بوجه ان يتصور

خلاف العبول فانها تعلل بان كون جنس العبول وان لم يكن عين العبول فاذن شخص الصورة بالعبول
يكون من حث هو عين العبول لا من حث هو مطلقا والبيان ان ذات العبول هو حقيقة العابلية لصورة او
فكيف يصير علة فاعلا للشخص من حث هو شخص فبان لان كون له اشي من شانه كون المعنى اي شخص
بالامكان استعدادي ما من حث هو بالقوة للشخص يصير النوع لاجلها كذلك لا من حث هو فاعل لذلك بل
الفاعل هو ما عرض للكيف لها كان وضع وسان وهي وكما لها المسماة بالمقولات تظهران
تشخص الصورة يكون بالعبول المعينة ومن حث هو بالقوة للشخصية تشخص العبول بالصورة
المطلقة من حث هو فاعل للشخصية وسقط الذي وهذه المسلة من غوامض هذا العلم ولنا قول
الفاضل الشارح الشيء المطلق عن موجود وليس بمعدوم ويكون كذلك ممكنا ان يوجد وبلا
متوسط الاطلاق والتقييد ممكنا ان يوجد مشروطا بالاول كما مرّ ذكره والاول موجود في الخارج
والعقل كما اليه نذهب هنا والثاني معدوم فيهما العبول فاذن ليس يصح ان يعال انه غير
موجود لعدم اتصافه بالوجود الى الماهية فغير صحيح ايضا لانها امران عقليان ولا
يصح الحال بهما الى الخارج فيصير من حث هو فاعلا بالامور العقلية من حث هو عقلي
وتنبيه اذا علمت ان العلل كان كل واحد منها يرفع مرتبة من مراتب رفع وكل واحد منها كالاول
في التقدم والتاخير والذي يحصل من هذا اصل تعقيبه وهو ان العلم كما يتبدل المناخ اذا ارتفعت
المعاون كذلك المناخ وانما المعاون عليس اذا رفع رفع العلم عليس رفع وكله المناخ
هو الذي يرفع حركة بدل كان كان فعيل يكون انما لمكان رفعي لان العلم وحركة بدل كان كانت بعينها
وما العني لرفعي مع الزمان ورفع العلم معتقم على رفع المعاون بالذات كما في اخواتها وهو
علمت ان الملازم من رفع العلم رفع المعلول بالذات كما في اخواتها وهو
بل رفع احدهما بالذات اقدم من رفع الاخر وذلك لعدم العلم على العدم كما كان في حالة
الوجود اذ كان العلة ما وجد معها اقدم من كان المعلول ووجود العلة اقدم من وجود
المعلول تنبيه يجب ان يتعلق من نفسك ويعلم ان الحال فيما لا تغاير صورته فيه من هذه
هذه الحال في الجسم الذي لا تغاير صورته هو الكمان ما مرها وسان ان حالها في هذه الصورة
حاله العضريات ان تعلق كل واحد من العبول بالصورة الناس ساكنا فانا ان يكون
من لها بنوع من الوجود السواء وهو باطل ساقا للدور او لعدم اللازم وانما ان يكون من حالها
ذلك بعد زمان يكون المتاخر انه هو العبول لان العلة لا تكون فاعلا الا ذاتها هو الصورة وهو ان
يكون علة او لسطة والاول باطل بما مرّ من ان اول مشركة لسبب اصل يكون
مجموعها علة للعبول تالي الفاضل الشارح ثلاثة اوجه من الكلام في الكمان والعضريات
الاشي الاول وهذا وانما بينا في العضريات ان العبول ليست هي المتاخر اليه بان علمنا ان الصورة

حسما عنه وساه الى ان من لم استماع ما سنوره نه قال الفاضل الشارح مراده ان السطح
والسافح من لماهية الجسم للامكان اما لامكان تصور الجسم عن تصور ما هو جسم غير
ستاه قال الشئ لا تصور الا بعد تصور لوازمه لم لم يعرض عليه ما لا تصور الجسم وكفاح في تصوره
تالفه من الهندسي والصور الى الجهة ولم يكن كذلك لكون تصوره قبل تصور لوازمه ما نقض ممكنا بالرجوع
وبعد تصور لوازمه ما لم يمكن ساجدا ومشاله عليها او لكون تصور السي عن تصور لوازمه بالرجوع اليه وكيف
ما دارت لم تنقض علم لا لكون صلة في السطح والسافح اقول والجواب عنه ان الجواز التي العقل
اعني الجنس والفصل غير لازم من الوجود للخارج الصوري والمادي والجسم تصوريا جزاء العقلية
معللا بالجهة لجواز الوجود ان كانت ساوي الفرد مشتملا على جزئه بان كان ابعاد المأخوذة
من هذا الجسم تدل على صورته والتقول المأخوذ فيه تدل على مادته والسافح لا يعقل
كونها جزئين عقليين اذ ما لم يشا محمد لم يعقل الجسم من الشئ انها كما يجوز في الوجود
وذلك لان السطح يلزم الجسم سيما السافح المعلق وطرفه والخط كذلك لم يكن كذلك لم يعقل ان
تصور كون غير السطح وغير السافح جزئين عقليين لكونها مما لم يعقل من انها انفصالت
كذا لا لامكان تصوره كذلك يصوره ما واعلم ان الشئ كما سيتقدم يجوز العقل والجواز الوجود
قد سيتقدم تعلقه كالماء والصورة وصفة النوع عن الجنس بالفصل والجسم لا تصور بالسطح
والخط عن حد المعاني انا الاولين بالماهية وانا مراجعين بالماهية السيالة وهذا ان السطح لا يعقل
الجسم وبالعكس انما معتبرا عقلا لزم حيث يلزم السافح انه مشهور ان السطح يلزم الجسم
بواسطة السافح وهو يعقل بكون عروض السافح للجسم قبل عروض السطح له وهذا باطل لانا
بينا ان المتأخر اضافة عارضة للسطح والعارض متأخر عن المعروض فيكون عروض السطح
للجسم قبل عروض السطح له هم قال السيد بكر ان كان ان المتأخر للسافح عن السطح ممكن لا يكون
سببا لتقوم السطح للجسم كالاوسط برهان اللم اذا كان معلولا للاكبر وعلة لتقوم الاصغر
وأقول انا قوله المتأخر اضافة عارضة للسطح ممنوع كون المتأخر مرتبة المعاني الخفيفة
ولو سلمنا نقض الحكم عن ترتيبا بما مر في المضاف المشهور بان فلم لم يجز ان يكون احد المتأخرين
مع السطح معللا بذلك بالاعتبار مشاهدة وبالمتأخر معللا بذلك بالاعتبار وحقيقة وكيف ساغ
له ان يجعل اضافة العارض الاعم عرضه سببا لعروض ذلك العارض للاخص مع ان ذلك لا اضافة
لا تتصل بالاعم العرضي بالطرف الاخر كما مر في محله ولا يمكن ان يدعى
ما اصطفاه من قوله الى قوله الطرف الاخر لانا نقول ان ذلك لا اضافة
ما نام يعرض لها ما اضافة ما اعتبار من قوله هذا الشبهة قوله وكنا السطح كسطح الكرة
من غير اعتبار كونه او طرفا لا محيط فانا المجوزة العطبان والمنطقة فما يعرض عند الحاله
والخط كمحيط الدائرة فقد يوجد لا محيط برهان لزوم الخط للسطح والنقطة للخط لبعض
بواسطة السافح وانها لا يعرضان لها ما لم يعرض عند السافح بمكان يعرف او لا الالفاظ التي
استعملها في هذا الموضع معدل الكرة جسم محيطه سطح واحد من اجزاء الخط مثلث يكون جسم الخطوط

الخارجة منها الى ذلك السطح متساوية والدائرة سطح مستوي محيط به خط واحد في داخله نقطة
يكون جميع الخطوط الخارجة منها الى ذلك الخط متساوية وتلك النقطة هي مركز الدائرة والخط المستقيم المار
بالمركز المنتهي في الجانبين الى المحيط تقطع الدائرة بنصفين اذا انطوت الكرة بسطح مستو حدث فيها
مستدير من السطح من محيط دائرة على سطح الكرة واذا فرضت الكرة متحركة حركة وضعية مستديرة
حدث عليها فكان لا يمكن ان لا تقطع بها تلك الدائرة بقطبيها والمحور والمنطقة هي اعظم الدوائر على سطح
الكرة التي يتساوى ابعاد جميع النقط التي وقعت عليها من القطبين وقد يتبين من ذلك ان الخط والنقطة
انما يعرضان بملاحظة امتداد واحد او امرين انما النقطة والمركز قوله فاما المركز فعندما
تتقاطع الخطوط عند حركة ما دارة او الفرض وقيل ذكر في حد المحيط نقطة في الوسط كذا حد النقطة
وسائر ما لا يتناهى فانه لا وسط لها بل مواضيع ما جرا من المعاني بعد وقوع ما ليس بوسط
بينهن حركة او تجزية واذا سمعت في حد الدائرة في داخلها نقطة فمعناه بناء ان يفرض سهما نقطة
كما يقولون الجسم هو المتنعم في جميع الاقطار ومعناه بناء ان يستمد فيها قوله وبيان الدائرة لا تصير مركزا
موجودا منها الا باحد بلغة لشارح احدى القاطع والثاني الحركة والمالكت الفرض فان قاطع او طار
انما يكون على نقطة هي المركز وحركة الدائرة اذا تعقق سكون نقطة واحدة من الحركة في الخيال المحاذية هي المركز
واذا الفرض نظاهر ربما قبل عرض هذا الامر نوجد مركز في وسط الدائرة كوجود وسط في مثلثها
ان لا ان موضع النقطة في المثلث متغير الفرض قبل الفرض على وجه لا يمكن وقوعها الفرض في غير
ذلك الموضع بكذلك قال المركز هم وكران وقوع القصد في المعاني انما يكون بالفرض والنقطة لا تخرج الى
الفعل الا بسبب عارض او الفرض كما ذكره سابقا واما قول الفاضل الشارح لا سكن ان اشكال يصور
هذه السطح حاصل في الدائرة بالفعل قبل القاطع والحاكة والفرض هم ان المركز غير ممكن الحصول الا
بالفرض معين وهذا الاشكال يوجب استاذ ذلك الموضع عن سائر المواضع ما ذن المركز الفائض موجود
قبل هذه الاصول وهكذا القول في سائر النقط ما ذن يكون النقط غير المتناهية موجودة بالفعل ويلزم
من ذلك الاستتمام عن السافح بالفعل او القول بان اختلاف الاعراض لا يوجب الاستتمام ما ذن
الحركة ايضا لا توجب الاستتمام والجواب ان هذا الكلام فرض والفرض لا يرفع امتناعه مع شئ
سواه بل يرفع بان الفرض في الدائرة ان لم يعرض فيها شئ لم يلبث فيها شئ ما دام كذلك وهذا لا يختص
بالدائرة بل في الواحد المتناهي لا مستقر وكل موضع جزء او هو عنان في بعضها عن
سائر الاجزاء الخط الا انها مما يعرض والفرض لا مع ان يعقل انها لا تقبله وان لم يعرض لان بعض
المتصف فرض فضلا عن التلفظ قوله واعلم من هذا ان الجسم قبل السطح في الوجود والسطح
قبل الخط والخط قبل النقطة وقد خفي هذا الفعل الحصيل واما الذي يعالج بالعكس من هذا ان النقطة
محركة تفعل الخط ثم السطح ثم الجسم بهذا التفهيم والتصوير والتحيل لا ترى ان النقطة اذا
فرضت محركة فقد فرض لها ما سحة كل لحظة مقدارا ما خط او سطح تكيف شكلا ذلك بعين حركتها
افاد ههنا ان هذه الامور كيف تترتب في الوجود وان الذي يعالج كالة لتفهيم المتدرج شيئا شيئا حتى
يرتعد تحصيل ما تقدم الالفاظ التي ذكرها في الشرح تنبيه ما اسهل ما بيانا ان كل تعامل ان الابعاد

المسمانية جميعا يمنع عن التداخل فانه لا يسع جسم في جسم ولا يقبله حيز ... ان ذلك للابعاد لا
للهيولى ولا لسائر الصور والاعراض ٥ قوله بيان لامتناع تداخل الابعاد الجسمانية وكانه
يناقش في كون هذا الحكم اوليا ... وما بعدها من المصنف بخلاف المسائل المتقدمة وانما
اورده في المباحث هنا لتعلقه بالمقادير ولبيان نفي الخلاء ... واستشهاده بان الجسم الاصغر في جسم
واقف ... [illegible] ... الكتب المتقدمة هذا الحكم الاولي ... التعليم وبالمثال به
فان من توقف ذهنه فيه حكم اولى ينبه عليه بالاستقراء ولذلك يقول فان ذلك للابعاد لا للهيولى
ولا لسائر الصور والاعراض فانه انما ينبه على ان الهيولى وسائر الصور والاعراض لا حجم لها
في العظم الا بالعرض والابعاد الجسمانية هي المخصوصة بالعظم بالذات ولا شك في ان عظم مجموعهما
ما اعظم من احدهما فان الكل اعظم من جزئه والقول بالتداخل يقتضي كون الكل مساويا للجزء

واعلم ان النقطة لا حصة لها في العظم فلذلك لا تمانع عن الاجتماع المانع للامتياز الوضعي على سبيل ...
والخطوط حكمها من حيث الطول حكم الاجسام ومن حيث العرض والعمق حكم النقطة والسطوح ايضا
حكمها من حيث الطول والعرض حكم الاجسام ومن حيث العمق حكم النقطة ولذلك ينطبق الخطوط والسطوح
بعضها على بعض بحيث يرتفع عنها الامتياز الوضعي ... هذا الحكم يشترك فيه المقادير باسرها
فيبطل بان يقول ... **إشارة** الى حكم الاجسام في اوضاعها ... [illegible]
... [illegible] ...
... [illegible] ...
... [illegible] ...
ذلك ... [illegible] ... فان كان لا جسم ٥ قوله ابطال الخلاء ...
... [illegible] ...
بالمحصول ... [illegible] ... الخلاء ...
... [illegible] ... **وافول** هذا تعريف الخلاء الذي يكون من الاجسام ...
الذي ... [illegible] ... وقد ابطل هذا القسم مذهب ...
الاول ... [illegible] ... الخلاء ... الا شيء المحض
لا يمكن ان ... [illegible] ... الخلاء الذي ... الاجسام ...
... [illegible] ...
... [illegible] ... الجسم فاذا كان الخلاء عندهم ليس ...
... [illegible] ... الفرقة الاولى وان كان ... الفرقة الثانية ...
ان البعد ... [illegible] ... الابعاد الجسمية لا تتداخل ... وهو
... [illegible] ... الاجسام ... بالاخلاء ٥
قوله ابطال المذهب الثاني وانما ... [illegible] ...
... [illegible] ... ان البعد المفرد لا يقوم بلا مادة وهو ... في باب اثبات الهيولى

فالثابتة ان الابعاد الجسمية لا تتداخل وهو ما ذكره في فصل ... الى الحكم ...
... [illegible] ...
... [illegible] ...
... [illegible] ...
... [illegible] ...
سلكت الاجسام ... [illegible] ... للاجسام بعد ...
ثم ... [illegible] ... بالتقسيم ...
إشارة ... [illegible] ...
... [illegible] ...
... [illegible] ... **قوله** ... [illegible] ...
... [illegible] ...
... [illegible] ...
... [illegible] ...
واستدل الشيخ على وجودها ... [illegible] ... المتحرك ...
... [illegible] ... **إشارة** اعلم انه لما كانت الجهة
... [illegible] ...
... [illegible] ...
... [illegible] ...
... [illegible] ...
... [illegible] ...
... [illegible] ... **إشارة** لما كانت الجهة ...
... [illegible] ...
... [illegible] ...
... [illegible] ...
... [illegible] ...
... [illegible] ...
... [illegible] ... الطبيعية ٥ قوله
بيان ... [illegible] ...
... [illegible] ...
... [illegible] ...
... [illegible] ...

يقول انه قسم الحركة المطلقة على شيء ينتهي الى حركته اليه وحركته عنه اي حركة قدرت وحركة بعدي هذه
العشرة ما ضبط العباسي الى الاقسام من جهة الحركة انما هي العباسي الى ما قسمتم فيها بعضها قطع لان
هناك لا يكون قسم اخر بعد الحركة لعدم وابراد قسمة الا ما ضبط العباسي الى ما لا قسم في جهان
ان الشيء غير منقسم مقادير على المطلوب والجواب ان الحركة في الشيء المنقسم لا هي الا كمية
اتناعن جهة قلنا الى جهة وهو الفسمان الاولان والاخيران يكون جهة الحركة عن المسافة التي
تقطع بالحركة وهو محال فاذا الفسم خاصة وهم وتسعة لعدك يقول ليس من شرط ما اليه
الحركة ان يوجد بعد تحرك المنقسم من السواد الى الساض ولم يوجد الساض بعد فان لجعل هذا
سواد وهمك فاعلم ان الامر ليس هنا قول وانما هو ما سلكت به عن غرضك لان الغرض انما الذي
فلان المبدل الى الجهة لست بجعل الجهة غايتي حتى يحصل هذا الحركة بل انما هي حتى ملوقة اي الذي
منه الحركة لا يجعل لها عند تمام الحركة حالا من الوجود فالقسم لم يكن بعد الحركة ولعل الاخر
فلان الجهة لو كان يحصل الحركة لها وجود كان وجودها وجود في وضع ليس لوجود معقول
وضع له وذلك غير صحيح على ان الحق عدد الفسم فعليه بناء ما يتلو لهذا الفسم من الكلام ٩ الوهم
هو مسلك من مسالك العباسي اللذين اثبتنا بهما وجود الجهة وهو قولنا المحرك لا يقطع ما
ليس بموجود وبعد ما الشك ان تحركه تعليمي له وهو الذي في الكف تمثلا كما لحركة من السواد الى الساض
انما يقطع ما ليس بموجود ما دام يقطعه عنه بشيء اجزاء بالكمية
لبعض فاذا كان وجود الجهة هو ان لا يقطع ما ليس بموجود ما دام يقطعه يحصل البعض ٩
وهذا الوهم الفسم فاذا كان الامر هكذا فيه ان المسيبة هو ان لا يقطع ما ليس بموجود ورد لك بان الجهد الى
يحصل بالحركة في الجهد يكون موجودا ذات وضع وهذا قولنا ما ما سبسنا الا ان يمنع كون الجهة
موجودة ولبث وضع وهذا الجواب جدلي غير برهاني ولذلك قال على ان الحق هو الغرف

النمط الثاني في الجهان واجناسها الاولى والثانية

الاحسام منقسم باقسام الجهات
الاسقام عليها وتحديدها وهو اجناسها الاول يا ايها الاسدي عليها بل يحصل بها وهو اجناسها
الاسم لست لاسم ٩ اعلم ان العباس ينقسم الى الجهان لا سبيل سهل عدد الفوق والسفل ويشير الى
ان الجهان سندل بالغرض سهل الجهة والشمال ويشير الى ان ما يكون الغرض
قلنا الواقع بالطبع فلا سبيل لكن كان ذلك ٩ برهانه ان جسم محدود الجهان محيط بالاجسام وجهان الجهة
تعول عدد الغرض بتقدير ذلك بما كانت الاستدارات التي تمر سقط وتعقم بعضها على بعض على ذوايا
متساوية عن ابعاد الجسم ثلثة للغرض وكان لكل امتداد طرفان كانت الجهان هذا الاعتبار ستة امتداد
منها هي الامتداد الاول يسميها الانسان باعتبار طرفيه حتى هو قائم بالفوق والتي هي الوقوف
منها هي ما سبست الطبع والتي تحاذيها والامتداد الغرض يسميها بالاعسار عن يمين
قائمته باليمين والشمال اليمين هي التي هي اقوى بحسب الافعال والشمال ما يحاذيها والامتداد طرفا الامتداد
الباقي ويسميها بالامام عن يمين قائمته القدام فالخلف والقدام هي التي تحاذيها بالطبع والخلف هي التي
سائر الجهات والاحسام حتى الملك على هذا السنن وهذا بالامام عن غير الجسد هو تمام

بعض الامتداد ان على بعض سنة ان لم يعتبر لك كانت الجهات التي هي الجهان الامتداد ان عن متحاذيه
عشرة ما كان من ضمان من جسم ذي فصل العباسي الى نقطة واحدة وهي الخاصة الشايع الحكم بان الجهات
ستة مشهور والسبب فيه فان الكم لا جهة لها بالقول بل لها عبان الامتداد ٩ قوله
وهذا صحيح ثم قال ما ذا بالبعض المنقسم من قائما المضاف يعني عدد ما ذا عدد وهو النقطة
والخطية والسطح ان سمينا كل جزء منها عددا فالخطية والسطح ان لم يعتبر النقطة مثلا المائة عدد ما له
ثلثة اقول هذه تشبيه كلام ما تقدم وبيانه ان المقدر هنا ان الجهة طرف للامتداد واضلاع
المائة ليست اطرافا للامتداد بل الامتداد ذات غير الاطراف للسطح ولرجوع الى المقصود وهو ان الجهات
الستة منقسم الى الانبذال بالغرض وهو الفوق والسفل وكل ما يتبدل به وهو ما بين الجهات وذلك
لان المتوسط بين المتقابلين سلما يكون المشترك فيه لعدم الخلف فلو كان منهما لكان ذلك منهما اذا نسبته الى
الغرض تبدل الجسم بعضا ما كان فيه فلو وما كان منهما له والعكس فيه تبدل الغرض وليس
الفوق والسفل كذلك فان الجسم لو صار منكوسا لا يصير بالسفل اسفله فوقا وما يلي السفل صار
كما سفله من كنت وبعد من فوق وكان الفوق والتحت هما الفاضل الشايع حمل الغرض عن
ان يصير الجهات القوم صعيفة والصعيف قوي بعين الفسم شمالا اقوى والسمال يمنا وهكذا في العدام
والخلف هذا الاول يرضى بما فيه وهذا عند الوقوع وقوله الغرض يتبدل لان بالغرض
ان يحصل الاعتبار بالذاهبين والقدام فان قدم يحضر على طرف قطع الارض يصير ان يكون ما يلي اليمين
اعسر ما يلي هذا ٩ السلان ان جعل الاعتبار بما الغرض من السمال وما قابله ٩ قوله
ليس للمراد ما عتبار الذاهبين والقدام ما يلي راس الشخص وقدمه فانا نقول ان ذلك يعدل بالاساس بل
المراد ما يلي الذاهب بالقدام بالطبع وعلى هذا الاكون الطرف سلما من وطن الارض هو الذي يلي القدام
بالطبع وبعد ايضا قوله وشبانا شبه ذلك بالعدل الاخر ويستر لبيان ان المشترك فيه منهما والجانب الغوف
شبا الاشبيه ما الاسنان الذي يستر جانبه الذي يطعن منه فوق حركته منهما وكما ان يفسد ان يكون بالقدام
فالخلف لانه ذكر الفوق والسفل والعين والشمال ولم يذكر هما وما استبهان اليمين والشمال ليستدلا
بالغرض لان الشيء لما قد اليمين والشمال بقوله فيما يلينا فتفسير قوله وما شابهه ذكر بالعدل الاول
لان اتصاف العدل بذلك ما تكون مستفيدة بالاسنان وانما الاربعة الباقية للعدل على وجه
الشبه المذكور فوسط سمايه شبه قدامه وما يلي جلوسه وان صدر طبيعيه علوه وسافر سفله ورد لك
شيء لا سقوط فيه فايده ما بين النوع مستمد الجهان الى ما الطبع وما الغرض ما ٩ قوله
عما الغرض اي ولعلي وزعمه لان الامور الذهنية لا تضبط ٩ قوله ثم من المحال ان يفرض موضع
الجهة فرضا ان ولا امتناع به انه ليس حد من الجسم جهة من الجهات ولا يكون جهة من الجهات
ان يقع بشر شايع عند الامام انه يكون جسما ان حكميا ان والمحدد الواحد من حيث هو واحد لكن فانما فرض
فيه حدود اجدان انه من حدوده ما يليه دون كل امتداد يحصل جهتان وسمه طرفان وعلى ان الجهات ستة
بالطبع فوق وسفل وقدام وخلف ان فانا ان نمنع كسم واحد لا من حيث كونه واحدا
وقلنا ان نمنع كسمين والقدر كسمين فانا ان يكون واحد من محيط كرة فيجاوزه ان يكون موضع الجسمين

متباينين فاذا كان احدهما محيطا والآخر محاطا به دخل المحاط به في ذلك المحاط بالفرض ولم يكن المحيط
وحده محدودا من الاصداد بالغرب الذين يحدد ما خاطبته والبعد الذين يحدد مركز سواء كان حشوه اجزاء
متصلة او منفصلة خلاء او ملأ اذا كان على الوجه الاخير يحدد به حمله الغرب واذا جعل البعد علم يجب ان يجعل
البعد عنه ليس يجب ان يكون محدودا حتى نعينا عالم يكن محيطا ولم يكن الثاني اولى بان يعين منه في محاذاته
دون العكس ههنا الا لمانع يجب ان يكون لاجله من يعين الجهة ويكون جسمانيا ويعود الكلام عند فرضه واضمار
فرضه حتى التسلسل في الجهة ويحدد بها انما تتم بجسم واحد لكن ليس انه على طبعه كيف اتفق بل من
حيث هو محال ما هو حيثه لغيره من صعد ونزل وعالم يكن الجسم محيطا يحدد به الغرب ولم يحدد به ما يحاله
تنبيه بقي ههنا شيء وهو ان الكاتب ان اصل وضع ذات الجهة ان يكون الجسم المحدد به الغرب
يكون بعض حدوده الفاصلة بين شيء يحاذيه حلاء او ملاء او بين شيء يخالفه في الاول محال لان العدم لا يحد
بعض الحدود المفروضة فيه بان يكون جسم من شأنه ان يحاذيه والا لكان الحد وهميا محضا ويكون
المحدد بالطبع وانتفى فاذن الثاني هو ان يكون ذلك الغير شيئا يخالف ما استناد به
وذلك الشيء لا يخلو اما ان يكون جسما او لا يكون فان وضع ههنا الجسم واحد يحد الجهتين معا لان
جسما ان يحدد كل واحد منهما وان لا يكون الجسم الواحد يحد الا من حيث هو واحد او لا من حيث هو
واحد فان انقسم لم يحد الا ما يليه بالقوة ولا يحد ما بعد عنه بالفعل وان لم ينقسم لم يحد الا ما يليه
ان يحد جهتين معا والجسم الواحد من حيث هو واحد ان حده ما يليه بالقوة فلا يمكن ان يحد ما بعد لان
البعد عنه ليس بمحدود واذا بطل هذا القسم تعين ان يكون المحدد اما جسما واحدا لا من حيث هو واحد واما
جسمان من شأنهما ان يتقابلا فان لم يكونا جسمين من شأنهما ان يتقابلا وجب ان يكونا على مسلك احاطة
احدهما بالاخر او على مسلك المماسة والاول يقتضي وضعا لما حاط فان الحد هما بالقوة دون ان المحيط بعد كان
ما حد هما متباينين بالقوة الذي يحدد ما خاطبته والبعد الذي يحدد ما بعد حد من محيط وهو مركب وهذا
القسم راجع الى ما كان المحدد جسما واحدا لا من حيث هو واحد وان كان على المماسة
فانه باطل لما تبين ان كل واحد من الجسمين لا يحد ما الا الذي يليه منه لا الذي بعد والبعد عنه فاذن
لا يحد الجهتين معا بكل واحد منهما وبقي ان المحدد يحد الجسمين معا والمماس لكل واحد منهما
حال الاستقامة يحسب عرض الامتداد الذي يحاذيه منه وهو نوع الاثر عنه فرجع من ذلك الجهات وعلى بعد
مغير منه دون مباين لابعاد المكان ليس باول من يعتقد من جهة لغرض وعلى بعد لغرض فلا يمكن ان الناقوع من
كل جهة وعلى كل بعد من ذلك ممكن بحسب العدد ان تمتنع طائفة موثوق بعددها وصفاتها بحيث ان كل جسم منها
ذا وضع والكلام في بعض جهات بعد من بعض دون بعض وعلى بعد معين منها كالكلام فيها فان على
هذين صار وضعا ذا مستقيم وكما بطل هذا القسم تعين ان يحد بالجهة جسم واحد لا من حيث هو
واحد او من حيث هو واحد لا على سبيل المماسة بل من حيث هو محاط ونفرض الحال المرصودة ليحدد من مماس كما مر فاذن يحدد
الجهات جسم واحد محيط بالاجسام وذوات الجهات (اسئلة) كل جسم من شأنه ان يحاذي من وضعه
الطبيعي وعاوده يكون من وضعه الطبيعي جهة والجهة لا يسبق الا بمعاوده يوضع اليه وهو في الحال الذي هو جهة

فنحن لن نكون تحدد جهة من وضعه الطبيعي بتسبيق جسم عنه هو عليه لما هو قبل هذا المفارق او معه فان ذلك
الجسم لم يتقدم في جهته الوجود على هذا بعكسه او على ضرب آخر (اقول) وبعد ان امتناع الحركة
المستديرة على محدد الجهات بعد ان يعدم على الاجسام التي يكون تلك الحركة عليها ويقدر ان كل جسم ليس من شأنه
طبيعيا ولا عاديا ان لا يكون في جهة من وضعه ومعاودته اليه فانا ان نكون من شأنه ان يكون في جهة
هذا الذي لا يكون الحركة الا فيه عليه والذي هو الذي يكون مفارقا موضعه بالقسر وصائرا اليه
بالطبع ويكون هو في الذي هو ذا جهة من كل هذا الا على ما ذكرناه وعلى هذا الجسم لا محالة ان تحدد جهة من وضعه الطبيعي
ان جهته يجب ان يعد عند وصول منه وعند لا وصول منه لا جل حتى يصح منه ان يكون حيث عنه مفارقا
وطلب معاودته او يجب ان يكون ذلك البعد وصف جسم لقصد ذلك الجسم للاقرب هو على جهة هذا الجسم الذي
مفارق المرضع ومعاود له وهذا الجسم لا يمكن ان لا يوصف بعد ما على الجهة لانه لا صورة ان يكون عن كان جهة
حال المفارقة والمعاودة والجهة لم توجد بعد فهو اذا متاخر عن الجهة وانما مع الجهة معية استتباع لا معا كما
عنينا فاول الجسم الذي هو على الجهة معدوم على هذا الجسم لانه معدوم عليا ما معدوما وعلى ما متاخر عنه
وما هو معه اعني الجهة والمعدوم على المعدوم معدوم وعلى المع ايضا معدوم كما مر فهو ان ان الصورة
ليست على المبدل فهو معدوم على الاطلاق بصرف المتقدم انما على الطبع هذا ما في الكتاب
وظهر منه ان الجسم المحدد للجهات لا يجوز ان يعارض موضعه الطبيعي منه الحركة ما عينه فان مثل الاجسام
محدد الجهات لا يجوز عليه الحركة لان الحركة مستدعية جهة والجهات انما تحدد به للقاء فما العائد وبقيه الحركة
بان يكون من الموضع الطبيعي اليه فلما الجهات لا يمكن ان لا يكون بعضا طبيعيا لبعض الاجسام وبعضها
عنه طبيعي والى جهة الى ان المحدد وهو لما انه الجهات بالطبع لا انها كيف كان وبالجملة كان ان الاجسام
على تأخر الاستداد ان كانا فان ذات الجهات التي هي حيث طبع الاستداد لذات فانها لهذا السبب
حضر بالطبع من الجهات بالبطء والعاود وانما الفرض ان نعلم ان بعدهم محدد الجهات على ذوات الجهة
محدد ان يكون بالعلية لا من حيث كون ذوات الجهة اجساما فان الجسم لا محالة ان يكون على ما عليه لجسم لغير
كما بحيث انه لا من حيث هو ذوات جهات عين يكون على هذا الوصف اللازم لها فكون ان يكون بالطبع
فان رفع المحدد من حيث هو محدد وسوجد رفع ذوات الجهة من حيث ارتفاع الجهة وارتفع ذوات الجهة
لا يجب رفع المحدد من حيث هو محدد وبهذا لم يلزم الشيخ ههنا ما لزم الشيخ ههنا لكن ان
ان وجود الجهة بوجود ما ارتفع عن وجود الاجسام وذات الجهة على هذا فان يكون موجودا على ما علمت ام لا
وذكر الفاضل الشارح ان ما ذكره في السليمي وهو ان الخلاء ليس على الجهات لما لا يكون
وذلك لان عدم المفارق لوجود ذات الجهة فان ما تأخر وجودها عن وجود الجهة ما تأخر عدم الخلاء
ايضا عنه فما تأخر عن الشيء لم يكن معه فاذن عدم الخلاء لم يوجد الجهة لا لوجب ان يكون
الخلاء ممكنا فانه ممنوع لغيره وهو محال (تذييل) ان يكون الجسم المحدد للجهات اما على
الاطلاق بحيث ليس له موضع لا يفارقه او ان كان له وضع طبيعي فانه كان ليس بحيث
على الاطلاق بحيث لم يكن له موضع لا يفارقه او ان يكون محدد الجهات بذاته غير في جهة
سواء كان بحيث الخلاء معقول من موضع المرضع والمكان او سواء كان متناهيا فان وسواء عند الشيخ عبارتان

من السطح الباطن للجسم محيط بالجسم فى المكان وماسه من كل السطح والوضع طبعا الاشارة الى على مكان مثلثه
كما مر والمراد هنا ما فوق من المقعرات وهو صفة تعرض للجسم بسبب تغير بعض اجزايه الى البعض والى الاشياء
خارجة الوضع عن كل الجسم اما حاصرة عنه او داخلة فيه كالدسام فانه هيئة عارضة للاسنان بحسب انتصابه
وهو تغير بعض اجزاء الى البعض بحسب كون واحد منها مرئيا من جملة مرئيات وهو يستدعى اجزاء الى اشياء
الى جهته ولو لاهذا الاعتبار لكان الانكسار ايضا قياما فاذا تقرر هذا فنقول هذا الجسم يسمى الى
محيط على الاطلاق غير محاط والى ما عداه وجميع محاط قياسا الى ما تحته والا فكل ما ان القسم الاول لا موضع له اصلا
وله وضع وكل بحسب بعض اجزاءه الى البعض بحسب الاشارة الذاتية عنه والى ما يحسب الاشارة الى ما
عنه فلان القسم الثانى على المواضع والوضع الاشارات جميعا واذ تبين هذا وقد تبين مما مضى ان
محدود الجهات محيط بذوات الجهة تنوعا لان الذى ان يكون محيطا على الاطلاق ويكون حكمه فى الموضع الوضع
ما وكما ما وان كان يكون محيطا لا على الاطلاق فى محيط خاص ذات الجهة ومحاطا بالجسم ويكون لا محالة كذلك وضع
الا انه يجب ان لا يعارف موضوعا لما سنذكر ان المحدود الاول ان كان موضوعا ويليه ثانى قوله
ولعله لا يكون المحدود الاول الا القسم الاول ان كان الاعتبار الثانى موضوعيا محدودا الاول موضوعا يسمى محدودا موضع
الثانى وموضعه هو بعد محدود لكل جهات ما يحاذيه المسقعر معناه لعل الاشارة بقسمه جهات المحدود الاول
لا يكون هذا المحيط المطلق عن كان الجسم الثانى محدودا محاطا بالاول يسمى محدودا موضوعه ليس كان محدود
محدودا وهو محاط بما يحدده يجب ان يحدد الاول من موضع هذا الثانى وموضعه هو بعد ما الثانى جهات الحركات
المستقعر وانما يحدد على التكمل لان فرضه كحد الجهات كيف كان وهو حاصل على ما حددنا ان يكون المحدود
شاملا واحدا على ما يتبين ان يكون شيئا ما اذ لكل محيط به فان كان داخلا فى جسمه هو ان
المحدود الاول الذى هو بعد يجب ان لا يكون محيطا على الاطلاق ليس له موضع على ما فرض هو ذلك
لان المحاط الذى له موضع مسمى وكذا ان كان محدودا من موضوعه مستقرا على موضوعه لا يكون
ان يكون هو مستقرا على موضوعه الخاص به وانما بعد يجد مرئيا يجوز ان يضر محدود المرئى موضوعه فى حين
ويكون هو المحدود الاول صار يجب ان يكون بتبدل محدود داخل ما دون المحدود الاول هو المحيط المطلق فلما كان
الشئ عن محل الى هذا السابق لم يصح به رأسا فقد ورد صدور القسم الثانى فى قوله ان كان للقسم الثانى
وجود بقوله محدود الاول موضوعا نبيها على ان وصفه لا يكون الا لذلك ولورود هذا المعنى يوصف محدود
به موضع الثانى لانه مال المتعلم الى الاعتقاد ان كان ذلك المراد لا تقوله ورد وضعه بحيث ان يكون الوضع
الذى هو المعقولة الان وضع المال بحسب الاشارة الى ما عنه انما محدود الاول ويجب ان يكون معنى الحين
لعمول الثانى فى ما هنا المعنى لا كصول للجسم الذى له موضع الا كصوله فى المرئى فيه والعاصر السابع
صعب السكاكى ان المحدود الاول هو المحيط الاول حيث انه كاف فى كصوله حتى الذى بعد المحدود هو
المحاط فى الحد يكون الوضع على ما مر وعليه شكان والظاهر ان هذا سبيع لو كان الاول مستقرا على ما قال
حتى لما اذا اصبح الجهة على ما مستقرا على العلم ثم اصبحا اقدم فانها سنذكر الى ما فيه ان قدم لكن
الشئ سيبين فى الحفظ السابع ان ما فى الارض ما تقدم من محدبه والا لكان ما فى الارض ما فى الحد
لا يكون الحاوى اول الذى هو من المحدود وثانيها ان المحيط كالمحدود بما عظم على ما مر بعد من الحدود

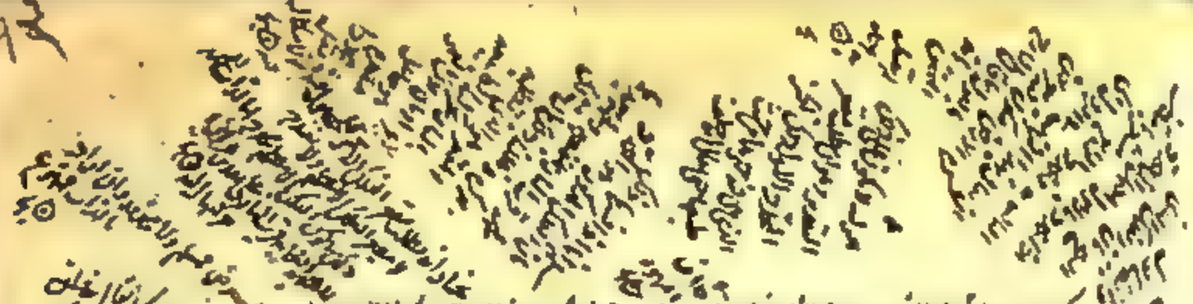

لا يكون محدود الجهات بالغا صح ان الماء خلا فانا ان يطلع عن الكل بالفعل ويتعين بكل للقسم الاول
بالفعل لا الكان الماء فى حد ما ابدا بالعشق والمال بعض ان يكون بكل القسم هو المحدود المقعر الذى يطلبه
الماء مالا الاجل عدم الكل تشكل الشئ فى كلامه ولولا الكل للمال لكان لمسمار المحدود الى
المحيط المطلق اول لا يكون فانه لزم ان يكون بعضا ما فى على الاجزاء وكل بعض الكل شئ واما انا ملقى هذا
الشك لم احكم بكل ما اولا وجه انا قوله انا نقض الجميع على المحاط فى حين ما سيبان له عان الجسم
واما السكل المال فليس بمقارد انا او لا لانه يجوز ان يكون محدود جهة الهواء هو الماء ومحدود الماء هو الهواء
وهو فاسد لعلة ما يأتى وانا ثانيا لان العضو لا يطلب ما هو الجسم الطبيعى مال يطلب ما هو مكانه الكلى
فى جهة من الجهات سواء كان ممكنا مشتملا على ما فى كل الجهة كالارض او لم يكن كما فى العناصر ولذلك
كانت الجهات بالطبع اشرف والا لكنه الطبيعى اكمل وليس يجب من كون الكل هو المعقول الذى هو مكان
الماء ان يكون عقله المحدود والعرف ما ذكرنا او ان ضبط بعضى كما يتبين على حين الماء وبعده
فى ذلك الجسم حكم جزئيا ما به ذاهبت الى هذا العرف لا لقولنا به ذاهبت عن هذا العرف الا ما تعلمه وقوله
ليس بذلك الجسم هو المحدود بطبيعة العرف وانا لو لم الحصر المطلق عند الكل عند العرف على ما مالاف
فليس المراد انه يطلب ان يكون بعد جميع الاجسام بل على الاطلاق بل العرف والعاصر السابع
اراد المتن ان هذا الموضع هكذا ان كان للمستقيم الثانى محدود هو الاول موضوعه وبعد موضع الثانى
وموضعه هو بعد محدود لكل جهات الحركة المستقيمة وسمة ما ان المحدود ان كان عن الكل بحيث لا محاط يسبح
بالاعظم موضع المحاط الاول لكل الجوانب يسمى محدودا موضوعه هو بعد محدود لكل الجهات
على الترتيب جهات الحركة المستقيمة لكل بعض ان يكون الثانى محدود الثانى موضع الثانى الماء فى المكان
قوله ويكون الاول تاما كان ان يكون موجودا فى نهاية الابداع اى خلص المحدود الاول ان يكون
تاما ورتبت الابداع موجودا هو ان يكون الوضائط منه بين المنشأ والاول تتالى كل اول فانه من سائر الاجسام
وبينه وبين انه ان يكون اوفى محاطا البعد فى كل وجه كما به لا المذهب فى كل اصناف ما وقفه البعد فى انه
فلا المذهب لكان الماء الذى هو على ما مستدرك فى الحفظ السابع من الواصل التاسع وكما اشتمام العدم وبين
ان يعدم السكل حاصل لشئ الزمان تقطع ولا ما العلم ما سيبان كان ان يكن محدود الجهات صابر الاجسام
فلا يكون لها الطبع وشكل ان يكون موجودا انما الشرط انه لقطع او ما لزمه كما مر قوله ويكون
مشتبه بسبب بعض ما عرض له لقراءة ويكون مستدرا المحدود الاول ان يكون محدود العناصر الاجسام محاطه
او مشابه لان اعتاص كل جسم منها ان يكون فى حدود الشئ الذى فوقه دون جهة بعض اشياع ما تحت
الجهة من اقراء المعدة عليه فلم مرد بكل يعدم الجهة على محدودها فان يعدم يسبط ليس لها لقراءة الا الارض
ولكنه ان يكون موجودا بكل جهات المعدة بعضها الى بعض وجميعها الى المركز وهو المال يكون الى وضع
بسببها من منه لانها ان اصلا فى بعض جهات لقراءة ادنى الى المركز من بعض فلزم من تعاضد الجهات
بجهة ربعد غير جهة البعد بوين اصلاف جهات لقراءة المحدود فلزم من ذلك ان يكون بعض الجهة على محدودها
هذا اصلاف الشئ لقراءة الشئ من الوضع هذا ان يكون محدود الجهات مستدرا الشكل استان
المجسم البسيط هو الذى طبيعته ليس فيه تركيب صورة وطبائع ما يوجد ان حال السابع من الاجسام

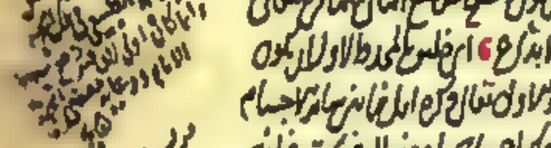

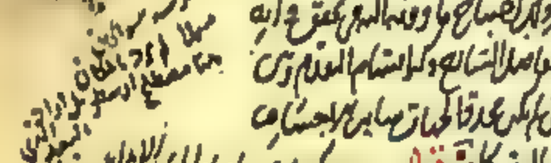

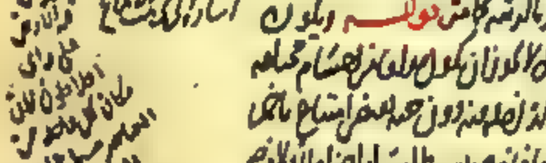

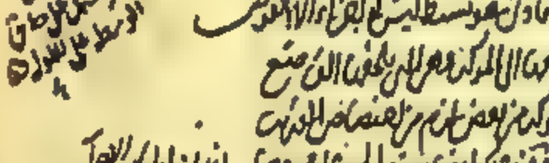

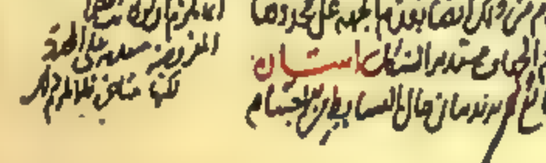

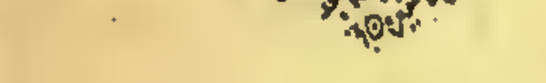

وعن قد ذكرنا في عدّ معاني الطبيعة ما قد ذكرنا بعض ذلك الذي يحسن بنا ان نعيده هنا ان ما يقال انها مبدأ
اول لكون ما تكون عنه وسكونه بالذات لا بالعرض من حيث هو هو اما المبدأ الفاعلي وصرح بالحركة او انها
الاربعة عدا الاخيرة والوضعية لا لكونها مبادئ للسكون فانها ليست كذلك بل لكونها مبادئ
للحركة والسكون معا بل مع انضمام شرطين سواهما عدم المانع وحصول ما به تكون
ما تكون فيه وما الاول عن التفوس والارضية فانها تكون مبادئ للحركة فقط هو ظاهر
مبادئ لاسم الطبع والكيفيات وكون سقط الميل من الطبيعة والجسم عند الخروج لكن هذا
مبدأ اول لكونه عنه لها وما قد تقدم بالذات احد معنيين احدهما ما به اول حال المحرك وهو انها قوى
لا عن تخيل ما سيرا ما جعل بذاتها على ما يصدر عنها ان لم يكن مانع وبانتفائها ما به ان
انها تحرك الجسم المتحرك بذاتها لا عن روية مانع وبانتفائها ما به ان ينتهي الى المتحرك وهو
الى المحرك وهو انها تحرك الشيء الذي ليس متحركا بالعرض بحصول من بانه تحرك من حيث هو صنع
بالقرض هذا الطبيعة بهذا المعنى تقارب الطبع الذي نحن الاجسام حتى الفلك وانما اراد في هذا التعريف
قوله على نحو واحد من غير ان يختلف بحسب المعنى المذكور بانتفاء الشرط الذي
انما على نحو واحد او لا على نحو واحد وكلاهما باطل او من غير ان يختلف بمبدأ الحركة على نحو واحد من
حيث هو واحد وان كان يختلف بحسب الموضوع وهذا باطل ايضا فان الشيء الواحد من
حيث هو واحد يستحيل ان يكون فاعلا وقابلا بالشيء الطبيعة اذا اعتبرت بالنسبة الى الفعل الصادر من حيث هو
طبيعة بل من حيث هو مرتض والجيشيتان تتضمان المعاني بقول الشيخ الجسم البسيط هو
الذي طبيعته واحدة في تعريف البسيط ويعني بالطبيعة هاهنا الاجسام اي هو الشيء الذي يكون المبدأ
المذكور فيه واحدا بالذات الاضافي عنه واحد وذلك لان الطبيعة الواحدة قد يكثر افعالها
باعتبار ان محلها كذلك من هذا القبيل وذا قوله ليس بينه مركبة هو ظاهر وطباع اي الامور
مختلفة من اشياء مختلفة لكل واحد منها نوع وطبيعة نوعية تركب من جملتها شيء واحد بالعدد فان مثل هذا
فاعل البسيط يكون طبيعة الاجزاء الكل جميعا شيئا واحدا قوله والطبيعة الواحدة
تقتضي من الامكنة اشكالا وسايرها لان الجسم ان لم يمنعه اي شيء عن محله ٥ هنا الزام لانكم
ان تقول الجسم من حيث هو هو ليس له الا مكان واحد والكيف واحد فكذلك طبيعة الجسم
لا بد ان تقتضي من كل نوع شيئا ما على ان هذا القسم للمثال لهذا القسم ان الطبيعة الواحدة تقتضي
من كل جنس منها شيئا واحدا افعل نوعه واحدا على ما يضاف الا وقات والاحوال الا ان
منعها مانع عن ذلك قوله بالجسم البسيط الذي قيل عنه مختلف هذه سبيل لقوله
الجسم البسيط له طبيعة واحدة والطبيعة الواحدة بعضها عنها مختلف والعاصل الشارح

قال هذا الحكم ليس بمنجلها الاحتمال ان يكون البسيط نوع حيوانية يصدر عنها التباين محله لكن
لما كان الغرض ان البسيط للعضو ليس نوع انواع حيوانية كان الصادر عن العلل لشيء محله صنع هذا
الحكم اقول وضع المعنى منع للمذكور بما ورد هذا الاحتمال لان قولنا القوة الحيوانية يصدر
عنها الشيء محله منع منع كبرى القياس المذكور وهو ان الطبيعة الواحدة لا يصدر عنها الشيء مختلفة
ان القوة الحيوانية ليست بطبيعة بل هي قوة والمعنى منع صغرى القياس المذكور وهو قولنا الجسم
البسيط له طبيعة واحدة منع ان الجسم البسيط لا يكون له نوع حيوانية لشيء انك تعلم ان الجسم
اذا فعل بطباعه ولم يعرض له من مانع ما تأثر به لم يكن له بد من وضع معين وشكل معين فان كان
طباعه هذا استحال ذلك ٥ وبيان ان الجسم لا بد له من وضع وشكل طبيعيين وان منه طبيعة
بعض ذلك وانما خص البيان بهما لان احدهما وهو الوضع مختلف للاجسام والثاني وهو الشكل
مشابه وشاركه في الخلاف المذكور ويمكن ان تجعل هذا البيان لاجلها لان الاول ظاهر
ان من الاجسام ما لا يقبل الشكل الكروي كالمخروط والمكعب وغيرهما ولا يخفى ان الجسم
لا موضع له ما لم يكن له شكل ما اذ لا يتصور ان يكون الجسم لا شكل له ولا يخفى ان الشكل
والطباع متقابلان والمتقابلان لا يجتمعان على محل واحد من جهة واحدة في زمان واحد
بالجسم موضعا او شكلا مستديرا كالنار والهواء المحدب من الماء وان كان ما يقوم به الثاني
بكيفية ما لكن لا بد من وضع معين وشكل معين لان المطلق منها بعض الامر المشترك
من الجمع وانما المعين فانما بعض الطبيعة الخاصة المطلوب اثباتها وفي بعض النسخ لم يكن له بد من
وضع معين على بعض ما هو الغالب الذي بجسم شيء بعض لقوله الى بعض
لانه الذي هو المقولة التي تعرض شيء بسبب اجزاء الجسم الغير الجسم كما علم الفاضل الشارح على ذلك
لانه ما لم يتعين شيء من جهاته وعلى هذا الوجه يكون الحمل كلما ان محدد الجهات بعضه الاين
ذكر الشكل يعني عرفه الوضع بحسب ما تبين البراهين وانه هيئة تعرض الجسم بسبب تعين
وانما الوضع المعين المالك وهو كون الجسم بحيث تحل اجزاء الجسم المحيط منه بعض اجزاء بعض الجسم المحيط الجاهلة
الصيرورة عليها بعضهم وليس قوله متعلق بالطباع المحلقة باذن لان وجه حمل الوضع عليها دون الشكل المعين
ثم ما ذكر باذن في طباع الجسم مبدأ استحالة ذلك وذلك لان وجود العارض الشيء يدل على وجود
شيء يعرض ذلك العارض والشيء باذن لها قارا او غير قار وفي هذا الموضع لا يمكن ان يكون قارا
لانا نعني بخلو الجسم عنه ارتفاعه عن الجسم وزواله عن محله لان عدم هذا العارض باذن الشيء
عن طباع بعد يكون انما امر اشر كما فيه من الاجسام كالصورة الجسمية او العلم مختلفة كشكل كل واحد منها
بعض الاجسام والاول بعض ان مشترك الجمع في اقتضاء الموضع المعين ليس كذلك باذن في امر اجنبي مختلف
عنه خارج عن الجسم وهو طباع الاجسام باذن في طباع الجسم شيء تعود مبدأ استحالة الموضع المعين
والشكل المعين فانما ان مبدأ استحالة لكل ما يحل مبدأ زوال كل ومبدأ وجود لكل لان المحمول
في الموضع المعين والشكل المعين وما نزلها العشر كما ذكرنا لكن الجسم يكون بحيث تعود الى
ما تقتضيه طباعه منها بعد زوال العشر ولو كان الطباع عدم الحمل او وجودها لذكر ذلك عند ذكرها لكنه

ان اراد به ان البسيط المدعى بما يعرض السبب ملاحظة هذا المعلول وان اراد به الجواب عن منع الكبرى فلا يخفى ان ما ذكره غير مبني على تسليم الكبرى بل على ان ما ذكره من الكبرى مسلم

لما كان جواز الاستيجاب كان في جميع الاحوال المستوعبة قوله وللبسيط مكان واحد بالعين
طبيعة واحدة كل ما عينه العالم منه اما مطلقا او بحسب مكانا ما او بعض وضع فيه او استوت
الجهات عنه بحيث كل جسم له مكان واحد 6 اما فرع من ان كل جسم بعض وضع وكل مكان بحسب
الطبيعة على اجمال مشروح في المعطيات وهاهنا الموضوع والمحمول اما ان الجسم كما هو بسيط او اما مركب والبسيط
لا يمكن ان يعرض له الا مكان واحد اما مطلقا فلما بين في البسيط واما بحسب وضع فلان كل مكان بحسب
والشكل الذي يعرض يجب به التشكل بعض مكان فلكان في الجوهر حيز مكان الكل والمركب فلا مكان
يعرض بعض احد ابداع آخر بعض هذا الابداع والا مكان عرض مستقل ابداع قبل المركب بطلبه
المركب اذ لو جعل بعض وجود ولو في الحالة الابداعية وهو محال فاضا الوطلب الطبيعة بطران التركيب
عليه ذلك المكان المفروض لبعض خلو مكانه الاول وهو محال فاضا اذا كان المركب لا بعض له
وجود الاجسام والاصطلاح بتسمية المكان زايد عن مكان الذي يطلبه اما بحسب المكان عن المكان البسيط
بعضا فلان لم يعرض الشيء لذاته لعلل لمكنتها وفكك وجه تعينها وبعد تره ان المركب لنا ان يكون
احد طرفيه فاضلا على الباقي او الطرفان او لا يكون كذلك الاول اما ان يكون مبدأ الى المكيلتين في
جهة واحدة كالمادة اذا فاضت صلبا غالبة على الباقية وصفة كذلك وهو المراد بقولنا عند بحسب طلب المكان
او لا يكون والمركب كان بحسب عن البسيط لتنافي احكام وكان القسم الاول كما صنعه العالم في المركب
مطلقا وكان القسم الثاني كما صنعه العالم منه بحسب كما به او لا غالب فيه مطلقا لكن فيه غالبا لا عينا
المركب وكان القسم الثالث هو الذي لا غالب منه بحسب كما به او لا غالب فيه مطلقا لكن فيه غالبا لا عينا
ما الفق وجوده فيه وتكون تلك غلبة ضمنا بحسب المكان الذي يعرض له طلب فان ذلك
بعض بقاؤه كما لحديدة التي تحذ بها قطع مستاوي بحسب المغناطيسية عن جوانبها وفي بعض النسخ او لتساوي
المحاذيات عنه لمكانه ان الحديد في المستاوي من قبل المغناطيس متساويان بركتا على وجه يكون كل جزء منهما
على مكانه قائما مستقيما قال وبعضه كل جزء لمكانه ان لم يكن مانع من ذلك وانما ان يركبا على وجه يكون كل جزء منهما
يال مكان جاذبه قائما ذان ويتقاضان الضرورة مساويان والوضع مركبان المركب انما يكون ذا
تساوي المحاذيات عن المركبة والدولة الاولى لصحة لان خاصة الجزء من حيث هو جزء ان يكون له مكان خاص
من جميع وذلك لانقسام الجسم الى ابعد انقسام وكل واحد بسيط وبالغ مركبة وبعض كل واحد منها بحسب الطبع
الى المركب بطلبان كل جسم من حيثانه ان يكون في مكان ما لا صدا انما حذف القيد المذكور لدلالة
الكلام عليه قوله ويكون في المكان الذي يعرض البسيط مستديرا والا لاختلفت اجزاؤه في
ماء وواحد من جزء واحد 6 قلت فرع من تعريف المكان مشروع في الشكل وما يقتضي على البسيط
الذي يكون مكانه يستدعيه الكون وهو الطبع لذلك وهو صدا لطبع وكون الفاعل واحدا فالمعلول
يكون ما شأنه الفاعل الاول صدر الفاعل الاول محمولا ولم يذكر لاستدلال المركبات لانها مختلفة اصلا في
انواع النسب والمكان فالكلام في ذلك مستدرك بحسب ما حتى المركب لكن يرد بان يقال ان كان المراد
المحلة للبسيط بطبعه الذي هو اصلا فلا يعرف لكن لها مكان لمنتهى الى الشرف الى وطبيعة وان صح
قلنا عدل المعلول الاول المحلة لكن يكون محلة اتصال المنتهى به لا يجب ان يكون مشابهة لان العلات

لزم ان القوة المحركة تفعل فعلا بسيطا لان المحرك فاعل واحد كثير بالاتصال يحسب الاجسام التي
كالات لها التي تتم فاعلين مشتركين في الافعال بسبب الجسم له في حال تحريكه قبل حين كل
به ويحس به المانع والممنوع يمكن من المنع الا انه ضعف ذلك فيه وفي بعض السبع وان تمكن من المنع الا
فيما يضعف ذلك فيه ٥ يريد ان الميل وسائر اعراضها في الميل في جسم المكلول اعداد ومحل
الجسم انما تكون بتوسطه وتستعد باجناسه الى ذلك ان الحركة لا تعلو عن حد ما من السرعة والبطؤ لان
كل حركة انما تقع في شيء ما بحسب المتحرك منه مسافة كان ما وعنها وفي زمان ما وقد تمكن ان
المسافة يوجد ما اول من ذلك الزمان يمكن في الحركة اسرع عن الاول او ما كثر منه يمكن في ايطاء منها فان
الحركة لا تعلو عن حد ما من البطؤ والسرعة والمراد من السرعة والبطؤ هو شيء واحد بالذات وهو كيفية
قابلة للشد والضعف فانها كما ان ما الاضافة الغارضة لها فانها مدار سرعة بالقياس الى شيء ما من جنسه
بطؤ القياس الى الغير وما كانت الحركة متعلقة الافعال كان عن هذه الكيفية وكانت الطبيعة التي عن هذه الحركة
شيئا لا تقبل الشد والضعف كانت نسبة جميع الحركات الحاملة بالشد والضعف اليها واحدة وكان
حد وجود حركة معينة منها دون ما فوقها متعلقا بالاول وله فانضبط الاقدار الشديدة والضعيفة بحسب
اختلاف الجسم في الطبيعة فان الكم اعني الكبر والصغر والكيف اعني الثقل والخفة والعلو والضغط اعني ان مزاج
الاجزاء واستقامتها وعدولها عن ذلك مما يحسن ما تخرج عنه كما ان ما فيها الحركة من رقة القوام وغلظه وذلك
الامر هو الميل بما هو مضاف بحسب الحركة وهذا الامر محسوس من الحركة بما يتحسب المانع ويوجد في جسم
الحركة كما يحدث الانسان من الذي المستقر فيه اذا حبسه بيده فكما يجد من ثقل الماء وكما يجد من اسفله
الهواء فانه يشير الى ما يعرض لقوله الجسم له في حال تحريكه الميل على ما يوجد عليه لكونه محسوسا
بل اشار الى كونه محسوسا بقوله وكما يحس المانع فاشار الى كونه مانعا بالتشديد من الصعود ليتولد من عمل
من المنع الا ما يضعف ذلك فيه لان ما يحس من قوة المانع وانما مانعا لقوله لا تقبل ان يكون
قوله وان تمكن من المنع اشارة الى ان لقائل ان يعترض بعدم الحركة وذلك ظاهر لان عدم
مقاومة تلك كقوله الا ما يضعف ذلك فيه اشارة الى انه قابل للشد والضعف قوله
فيكون مزاجها هو الذي حدث منه مزاج نوع يسبق المنقوع عن طباعه الى ان يزول عنه واسقاته
ابطال الحدان العارضة التي تستعد الاجسام المائية والمنقوع عن طباعه الى ان تزول عنه واسقاته
هذا السبب القديم الذي كره بوجهان ان يستعمل الا الشاء ما يمنع ان يزول عن طباع الموكل وينتقل الى ما
يحدثه الطبيعة كميل الحجر عند هبوطه وقال ما كان نفس كميل الماء عند ترك الارض وميل
الهواء عند اذابة الاجسام الحارة عنه وغيرها مما يرتفع من الجسم فيه كميل الجسم عند
ابعاده عن الوسط وما يخالف اجسامهم وقوله لا الاشاع عن ذلك يحسب الامور الذاتية وغيرها
فالاختلاف الذاتي هو الذي يكون بحسب نوع المادة الطبائع وصفاتها وهذا يكون لاشياء بحسب الطبع
كالحجر العظيم الكثير منها عن قول الشيخ وما اضيف اليها اشاعا وما عداها ذا الاختلاف يكون بالاسباب
العارضة وذلك كالتي اضيفت اليها اشاعا انها العدم تمكن الماء من فيه كالريح الصفيح او لعدم تمكنه
من نوع المانع كالسمنة او لعلة اليبس كما يعرض الدواء المولع مسهلا كالدبيثة او لغير ذلك مما كان

الميل هو الشد المقدر الذي كونه كان من الممنع ان تكون الجسم حركة ممتنعة بها الذاتي لان الحركة الواحدة
بعضها بعض الاقصد ما ولم يوجد عدم البعض الاخر فكما القصد والحركة كان الحاصل منها ما لم يوجد
وعندها الكل الا بعد من المقصد من فوات ممنع ان بعض الشيء شيئا وعدمه فوات كان من الممنع ان يوجد مثلا
محالان من جسم واحد بالفعل بل اذا كان يجمع في الجسم حركتان احديهما بالذاتي والاخرى بالعرض كحركة
التقوس في سفينة سيبسم بالذاتي وحركة السفينة بالعرض كما ان كحركة ان يوجد مثلان يكون بحيث انسان يمشي
فانه كسر تقدم وهو ميل بالذات ويغرق فيه الماء وهو ميل بالعرض الذي هو انسان بالذات واذا
طرأ على جسم من هذا طبع بالعرض يسمى تقاوم السببان اعني القاسر والطبيعي ان غلب القاسر
وصارت الطبيعة مغلوبة حدث ميل مستدر ويطل الطبيعي بما حاصلا ما لم يزل الى حده والطبيعية مقاومة
اقتضاء مثلا ما لا يقدر الطبيعي بحسب ذلك واحد الميل القسري من ما معاصر وقوع الطبيعي في كل ذياك
الى ان تقاوم الطبيعي الباقي من الميل القسري صغر الجسم عدم الميل مع كذا والطبيعة ميلا مشتدا بما
بما ان الضعف الباقي فيها وشدة الميل مزال الضعف فيكون لا امر من قوة الطبيعي والميل القسري
قد ما من الاجزاء الحالة من الكيفية في المضاف فاوقعه وكل معقول مواقف الشيء وقد يكون من
طباعه اشارة الى الميل الطبيعي والقسري وقد يحدث فيه مزاج فيزم اشارة الى القسري
وقوله بطل المنقوع عن طباعه الى ان يزول معوداته اسارة الى امتناع اجتماع الميلين وابطال
القسري وعود حدة الى القسري كما شاهد في الحوائل التي صعود وهبوطه ومثل في كل بالماء
وقوله بطل الحدان العارضة الى تستعد الاجسام المائية وكيفية المقاوم المذكور فانه كما الجسم في الماء
حاملة ان يكون بابدا فكيف يكون كيفية متوسطة من عاتق الحدان العارضة والمزوجة الذاتية تارة ابطال
الحدين وتسخن حرارة ابطال الحد الى الحد يسخن عدد الماء تارة متوسطة سفارا لا تسخن بالسبب
فاعل الحدان العارضة والطبيعة المبدد كذلك عنها لا يجتمع في الجسم ميلان بل يكون ابدا ذا جاز من الميل
القسري الشديد والطبيعي الشديد تارة يسخن بالميل المنسوب الى القسري تارة المنسوب الى الطبيعي وبان
عدد ما مقاوم وكل يحسب فاعل الميل القسري والطبيعي وكان فعل الطبيعي الباقي عند وجود
العرض الذي يقتضيه هو الرد الى حفظ وعند وجود مقاوم كالحرارة افنائه وعند الملق منهما
ايجاد البرودة كذلك فعل الطبيعي في الجسم ما دام مغاوما لجزء عند وجود الميل المنسوب عن حفظه
وعند وجود ميل غريب كالقذف افناء وعند حلول الجسم عن الميل بالذات فالميل الطبيعي هذا ما شيء
ان يعرض لشيء من الاشكال التي ورد في هذا الموضع كالمماس والاصباح المبلل لان الحدان
المتضادان اللذان ربما فوق بعضهما بعضا من الصعود وكان صعود حبل على خلاف طرفاه
يقوى من مساواة شيء قوله فانما كون الميل الطبيعي الى ان جسم متوخاها الطبع
لما كانت الجواب بالطبع لما فوق لما كان عن الميل الطبيعي لما شاق في النوى وهو الخفة والمشاق عن
السفل وهو الثقل وما بينهما ان يكون الجسم الطبيعي في مكانه الطبيعي وجهات
حركاتها قوله فاذا كان الجسم الطبيعي وجزء الطبيعي في مكانه وهو غير ميل لانه انما يميل
طبيعيا اليه لانه؟ لما كان الميل الطبيعي الى حدا ما فاذا وصل عنده انقطع عن المكان الطبيعي وهو حار

غير طبيعي كالحركة يجب ابقاء العرض عند العود اليه وهو حال السكون بالطبع فان الذي يميل الى المكان
الطبيعي يحسب ان يظل ميله الى ان يكمل له مثل حجمه فاذن هو عديم الميل واعترض الفاضل الشارح مثل
ذلك بان الحجر اذا وضع المدكنة وهو على الارض فقد حس ميله واجاب عنه بانه انما يكون في مكانه
الطبيعي حين يكون في مركز العالم والحق في ذلك ان المكان الطبيعي للارض ليس هو مركز العالم الذي هو
بعضها وشيء من اجزاء الارض في المكان الطبيعي مركز ما فان مكانها الطبيعي هو كونها تحت سطح
مركزها على مركز العالم والحجر المقصود عند الفاضل ما دام متصلا هو لبعض من مكانه الطبيعي لان مكانه
ليس جزءا من ذلك المكان واذا صار منفصلا بالفعل اعني صار مكانه جزءا من مكانها وقوله
وكان الميل الطبيعي انما يكون لاجل منع تفرق الجسم عن مقر الميل القسري وكانت الحركة بالميل القسري اقوى واسرع
لان وكد الملس اعني القسري وقويه ومن امتناع اجتماعهما ومن حال الطبيعي منهما اذا اذا ان يمس حالهما
عند تعارض السببين فاشار الى هذا الخلاف الذاتي للذكور هنا مما مر من الكلام عليه واشار بقوله
وكانت الحركة بالميل القسري اقوى وابطأ الى الحال التي هي عند تعاون السببين كما تزنا اسنان
الجسم الذي لا ميل له بالفعل وله بالقوة سواء كان مركبا بالجملة او بسيطا كل مستديرا او الا فلا مثل كل مستديرا
في زمان مسافة فانه يتحرك على مثلاثي تلك المسافة في ضعف ذلك الزمان وعلى مثل نصف تلك المسافة في
نصف ذلك الزمان وعلى مثل الضعف من ذلك الميل بعشر مرات ذلك الزمان على مثل تلك المسافة
الاولى بسبب زمانين في الميل الاول وعديم الميل يكون في مثل زمان عديم الميل يتحرك
بالعشر مثل مسافته يكون هو كذا مستور من حاشية فقد حس ميله واما حال كل من
السرعة والبطء هنا على ما قال ان الجسم الذي لا ميل له كما العشرة الاكوام عدا ميلا ما لم يقطع
وقتا الحوض فيه بعد ذلك زمان الحركة لابد لها من مقابلة لتلك مسافة وزمان وحد بين من السرعة
والبطء سواء هنا اذا انفق لكل واحد من هذه الثلثة واصل الباقيان متقدم بعض من الحمالات
تناسب فاوسانه بالتفصيل ان المحرك اما ان يحرك الاول من السرعة والبطء بقطع مسافة طويلة في
زمان طويل بقدر معين فيكون نسبة المسافة الى المسافة كنسبة الزمان الى الزمان وكل المتساوي
والمحرك في المسافة الواحدة بقطعها اما اسرع في زمان اقصر وكذا ابطأ في زمان اطول فاما ان
نسبة السرعة الى البطء كنسبة الزمان الاقصر الى الزمان الطويل والمحرك في الزمان الواحد يقطع كل اسرع
مسافة اطول وكذا ابطأ مسافة اقصر فتكون نسبة السرعة الى البطء كنسبة المسافة الطويلة الى القصيرة
وعلى هذا فكان الطول في المسافة والقصر في الزمان فاذا السرعة وعلى عكسها فاذا والبطء واعلم
انه لا يمكن ان زمان ان الحركة بسرعة مستدعي شيئا من الزمان والمسافة بسرعة للسرعة والبطء مستدعي
شيئا اقل لانا نبين ان الحركة بسرعة ان لا يوجد الا على جزء ما منها فيه وفرض عن موجود زمانا لا يوجد له الا مستدعي
شيئا اصلا والحركة بسرعة الى مسافة وفي مسافة في البطء
للقبلين لها بحسب الملائمة وسمع عنها الميل بحسبه وعن الذي يحصل لحركة السريعة او البطيئة
قاسرة للمسافة التي هي بعدا وهي طبيعيا او مستديرا يصلح الى ما يكون وحالها كما اذا لا شعور به ما لملائمة
وعنها فيه بحسب انها ركاكة وحصل في غير زمان لو امكن او الم يمكن فيما احتاج الى ما كان اعتيادا

يعضها وما لا يرد بها او لا يصور ذلك الا عند تجاوز من المحرك ويقع فيما يعرض عنها وذلك لان
الطبيعة لا تصور فيها من حيث هذا تعارض والقاسر اذا فرض على المقدم ما يمكن ان يكون لا يبقيها
لتسيبه تعارض والميل في ذاته مختلف فالتعارض الذي يتعين للميل وما يتبعه اعني الكيف
المذكور من السرعة والبطء يكون بشيء الضا ما خارج عن المحرك او في خارج وهو الذي يسمونه المعاوق
اما الذي من خارج فانه مثل كما حلاق يقوم ما يحركه كالهواء والماء والريح والعلاوة واما الذي
ليس من خارج فهو لا يمكن ان يعاوق الحركة الطبيعة لان ذات الشيء لا تقتضي شيئا يعرض ما يعرض له
عن اقتضائه ذلك بل هو الذي يعاوق السرعة وهو الطبيعي والنفس للسان مما عند الميل القاسر
فاذن للزم من ارتفاع هذين المعاوقين اعني الخارجي والذي في الطبيعي ارتفاع السرعة والبطء من الحركة
ولزم منه ارتفاع الحركة لاجل ذلك استدلت الحكماء بامتناع الخلاء على امتناع عدم
معاوق خارجي لسببين فاشار الى الاختلاف الذاتي للذكور هنا مما مر من الكلام عليه واشار بقوله
طبيعي الى الاجسام التي يكون ان يتحرك مستديرا وهو مسلمنا هنا وجه الاستدلال في المبلغين ان اختلاف
المعاوق لما كان مقتضيا لاختلاف السرعة والبطء كان للمعاوق العديم بالذات السرعة والكثرة بازاء
البطء وكان نسبة المعاوق الى المعاوق في العلة والكثرة كنسبة المسافة الى المسافة فمنها قال المكافي اعني
العلة في احدهما بازاء الكثرة في الاخر وكنسبة الزمان الى الزمان على التساوي اعني العلة بازاء العلة
والكثرة بازاء الكثرة اذا ثبت ذلك فلنفرض محركا عديم المعاوقة يقطع مسافة ما في زمان ولنفرض مع
معاوق فيها يبطئها ويكون لا محالة من زمان اكثر وما لتمام معاوقة الاول من الاولى فيما بينهما الزمانين
هو لا محالة يبطئها ان زمان مساو لزمان علم المعاوقة فيلزم من ذلك الخلف لتساوي ضعف المعاوقة
وعدمها الا ان يجوز حركة عديم المعاوقة لا في زمان بل في آن لا يقسم وهو ما نفاه الحكماء بهذا
بقدر ما صدهم عن هذا الباب ولنفرض على ذلك ما نقل من المعاوق من كالشيء الى الرافع الهواء كان
دفع بما دكه الفاضل الشارح وهو ان المحرك يقسمها تستدعي زمانا ما وتسمية المعاوقة بزمانا مثلهما
واجتماع المعاوقة وتحتم ما صدها فاذن تمانا فاذن زمان يقسم المحرك عن مخالف في جميع الاحوال انما يخالف
زمان المعاوقة بحسب ما تمانا وكثرتها ومخالف زمان المحرك هذا اضاف ما مر تحرك الجسم لا يلزم على
ذلك ان الخلف لا الى ما لا نهاية كما ذكروا واقول المحرك يقسمها لا يمكن ان يستدعي زمانا لا نهاية له وهذا
لا يصح من السرعة والبطء في زمان كانت اذا فرض موجودها في نصف ذلك الزمان او في ضعفه
كانت لا محالة ابطأ واسرع من المفروض ضعفه وكانت مع حذف من السرعة في البطء بحيث فرضناها لا يصح
منها هذا اطلق وانما صح الى المتبرقا لما ذكرنا من ان الجسم الذي لا ميل له بالفعل لا يمكن ان يتحرك
لا يمكن ان يتحرك بالسرعة والبرهان قائم ان امكن ان يتحرك مع عدم ميله الذي هو الاولى في المتحرك
مسافة ما في زمان والمحرك مثلا في ذلك المسافة جسم الف فيه مبدأ ميل ومعاوقة ما يطاهر انه يحركها
في زمان اطول ولكن جسم ما الف فيه مبدأ ميل ومعاوقة اول على نسبة ليقضي ان تقطع في ذلك الزمان
عين ذلك المحرك مسافة اطول من المسافة الاولى على نسبة زمان ذي الميل الاول وعدم الميل لان مع
نصف الزمان يكون نسبة المسافة النصف الى المسافة الطويلة كنسبة الميل المعبر بالنصف الى الضعيف فيكون في مثل

تذكير البلد بعقبه ثم لما فرغ من ذكرها وأتى على حكمها الأول وتقديره بحسبها في الكتاب
ان زمان المسير يجب ان يكون ذات كل جسم هي المتصلة لان يكون له موضع الوضع وتشكل الوضع ههنا
ليس بمعنى القول بل المعنى المذكور وانما قال موضع الوضع لتكون الحكم كلما وتم يوجد وضع الشكل البطل
او لانه يعم الاجسام كلها قال وذلك لان من الجائز ان يخص محدث لاجسام كل جسم في ابتداء وجوده
مكان او وضع وشكل على سبيل الاتفاق والاجتماع فانه يجوز ان الجسم عنها كان ان
المحدث او مصلح ذلك الجسم او نوعه ونظام الاجسام كلها ثم صار ذلك المكان او الشكل بعد
الحصول اولى بالجسم للوجوب الذي ما سوى بعد وجوده كما مر في المثل ثم لما سئل عن هذا الحدوث
كما استدل منها الا بسبب فاما ان كان عليه الى الوضع او شكل خصه الفاعل به وذلك كما يعرض لكل واحد
لغير بسبب غير ذاته وهو ما سبب انتقال الارض وحصوله في موضعه على ما هو عليه فان كان
ذلك معنى فانا لا نسلم ولم يكن قابلا للحصر ابدا لما امكن لاحد ان يعلم ان الارض
ثم ان ذلك المدلل من خلاف احوالها لا شك في امكان طبس وعدم كونها بالاجسام بعينه
طبعها فاما لا يجوز ان يكون ما كان ذلك بسبب الامكان المطلق فان لم يكن لكل جسم
طبيعة مهوة عنك عنه لاجسام المذكورة مطلقا بل بحسب الامور المذكورة لكان السكان
عند السبب والوضع والبنية على الجواز ان كل شيء قد يكون وقد لا يكون مما الحكم فيه من جانب
بحسب ما هنالك وهو الوضع وجب ان كل جسم كذلك وقد علمنا ان الوضع بعينه وشكل معين
ان يحكم بانه لزم بعينها فانما ما لكل جسم وليس هذا الجسم مطلقا لكان الحكم كلما على التشكيك
وقد قال ان كل جسم له مكان الموضع وانه ضروري الوضع لان الموضع يحلف باختلاف الاجسام وليس
ثم لزم بعينه بم قال واما المحدث فقد خصه بالوجود لكان ان يقع السكان به الكل فانه
لم يخص الجسم بمكان دون مكان الا لتوجيه وضع انما الى الجسم كما سبق ووجه ما لبعض الاجسام
والاشكال دون غيرها من طبعه فانما الى المحدث لداع مخصص فانما الى غرضه كما بان قال الاول هو
المطلوب والثاني فالباطل لان اللوازم الغير الراشد طبعا وقطع النظر عنها واشار الى ذلك بان
ان الاتفاق ليس علما بطن انه لا يستند الى سبب بل هو الذي يستند الى سبب غير معلوم بعد وجوده
ولا سبيل له فيستند الى الاتفاق ويستعمل ان كل ممكن فله سبب [اشارة] الجسم اذا ان جاز
عليه جائز عند جميعه من طباعه مخصوصة علمها من الامور الامكانية والعلم حاصل والقدر المشترك بينها من
طباعه الاتفاق واذا كانت عند الحال من الوضع والوضع لكن مما سبق عنها بحسب اختيار القطع وكان
منها لان الجسم لا كلوا اما ان تحدث بحسب طبعه او الجسم لم يكن ذا الواجبة بحسب طبعه لا ممكنة
ان تنتقل عند زوال غير الواجبة انما كصار الجسم بحسب ذلك بالطبيعة بعضها وذلك مما لا حال ما لله للتدبير
قال الزوال الى نظر الى طباع الجسم وليست بدايلها النظر الى علتها ما دامت باقية غير زائلة عن الصدر والزوال
فاذا كانت الى الوضع والوضع عنده لكن اسبال الجسم عنها باختيار طبعه ولكن ان يرتفع ما سبق
عن ذلك الوضع والوضع وكان عن ذلك الجسم عند اميال الكل الجهة المذكورة واعلم ان حصول كلتا
الاحسام من هو اصفها الطبيعية واجبة لعدل بعضها الاصول باسقالها عنها عن ثمن واما جزء ياف

زمان عديم الحل يحرك حل مسافة فان وضع وهذه المحرك يكون نسبة الزمان الى الزمان كنسبة المسافة الى
المسافة يلزم الخلف وأما الحال حسبت الزمان مسندكره من تعدد اعرض للعاصر الشارح لعدم ذلك
بان نسبته اثر الموتر الصغير الى اثر الكبير وما لا يكون كنسبتها مالـ بان يقدر في الجسم تنقسم بانقسامها
قلنا لعل القوة الموتر انما تحصل عند اجتماع الاجزاء الا يتوقع عليها كل منها عند الحركة وأما ان
ذلك محل احتراج الحركة العشرة الى عاوق فقد قال الصانع كل احتياج الطبيعية الى قاعلها ما ذكروه
بعشرة م مالـ ويلزم منه ان يكون في الاجسام الطبيعية ما لا يتبلس من الدين يعوق كل واحد منها
الاخر م مالـ فان لم يعاوقا القوام كما فرض هنا لم يلزم كما فيه في العشرة م مالـ
ويلزم من ذلك ايضا ان يكون في الفلك ايضا معاوق لانه يستحيل في الجمع والزم منه على الاب والجواب
عن الاول ان من القوى الجسمانية ما تحل في آحادها وتنقسم بانقسامها بحيث يدرك الجزء الكل منها ذلك
كالصور في الطبائع ومنها ما تحل في جملة منها ولا تنقسم بانقسام الجملة كالقوة الجاذبة فان الجزء من
الحديد لا يكون جذابا وما كان هو من الصنف الاول ولم يلزم فرضا لمنع عن الثاني بسبب الصغر
عن قارد لانه سبب مانع خارجي وقد اشترط في الفرض المذكور عدم الموانع الخارجية وعن الثاني انا
حكمنا باحتياج الحركة الطبيعية ايضا الى معاوق فلم يلزم من الجواب المذكور ان يكون ما المعاوق داخل الجسم
المتحرك هو محال من الطبيعة كما مر بيانه هناك فان زعم ان لا معنى لمعاوقة القوام كما فيه هناك لكان في
العشرة بل الان الجزء بعضها قائم مع فرض الفساد في القوام وأما الفلك فلا لان مما ذكر من
ميلها عن الفرض تنكيس يجب ان من ذكر هنا انه ليس زمان لا ينقسم حتى يكون ان وقع فيه جزء كله
مما لا ميل له ولا يكون له نسبة الى زمان جزء كله ذي ميل؟ لو كان زمان لا ينقسم لما كان لوال الزمان المنقسم
نسبة كما لا نسبة للنقطة الى الخط وحينئذ ان كان حركة عديم الحل واقعة فيه لم تكن ذي ميل في الزمان
المنقسم لما مت هذا الجزء لا ما ينبغي على التناسب وهم وحل واعلم ان الجسم ليس
ملزم ان يكون له موضع او وضع ولا شكل من جواز ان يكون جسم من الاجسام اعني ما فرضناه جوهرا
من محدثه او اعني ليس من اسباب خالقه لا يتغير من تعاورها اياه وضع او شكل بما اراد به كما يعرض
لكل صادر ان يصير كما شاء محدثه طبعا محدود ان كان الصادر بسبب غير انها فان كان يكون من انها
ثم لا شكل مع اصالة فيها من مكان طبيعي جزئي بحيث لا يكون في الكل شيء منها كما مر عنها المكان
مطلق كان لم يكن طبيعيا او سكونه فان لم يكن ليستحيل مطلقا وكذلك الكلام في الشكل لكن يجب ان
تعلم ولا ان كل شيء قد يمكن غير ضبط عن الخواص الغير المقومة لا مستاوين وجوده فانه فرض
كل جسم كرة لا يلزم على ذلك وضع وشكل قلت المحدث فانه لم يخص ذات الجسم عند المحدث بمكان
دون مكان ولا استحقاق بوضعها من طبعه او لداع مخصص انها فان كان لا استحقاق على ذلك
ذلك فان كان لداع عزيت عن الاستحقاق بنواحد الخواص الغير المقومة وقد نقضها على
الجسم فان كان التفاوت الاتفاق لا خلق قريب ويستعمل ان الاتفاق يستند الى اسباب غير معلومة
قد مر بيان ان الجسم بعض الطبع موضوعا ومشكلا معينا وهذا الذي عم بسكك وفي كل ذي امتنا
نعزم الى هذا الموضع لانه لما ذكر استحقاق الجسم للوضع والشكل اراد ان يذكر الامور الطبيعية منها

العناصر محصولة في اماكنها المخروطة فيه لعجب ولذلك كان لتعالى عنها مكانا بل وافق الوضع المعنى
المقول للمكان غير العجب فزال الاشكال عنه فتمكن وهذا اصل معتمد فيه ينبغي ان يعتنى عليه ما سلف **انسان**
الجسم الحدود المحاذات ليس بعض اجزائه اولى بما هو عليه من الوضع والى ما ذا ما من بعض الاماكن
شيء منه ذلك الشيء ما هو عنه بعد والنقلة هنا حايزة فاليمين من ظهر عن والعجب ليكن بحسب ما كون
هناك بعد الوضع دون الموضع ودون ذلك على الاستدارة بعضه يميل مستدير **ح** برهان شيء محيط
مستدير الحدود والجهات مماثل لمستدير بعض لاجزائه الى بعض لانه قد تعرض فيما عرض ما مثل على المتساوي ان يكون
لحدود الجهات لاقا بالفعل ومماثل اولى بما هو عليه من الوضع والى ما ذا ما هو عليه من الاماكن
ممكن لبعضها الى بعض بحسب مسند اجزائه الى ما هو فاصل منه وهو معنى ذاتها فالجزء ان هذا
الوضع انما يعرض عن انه غير ما دام ليس لعجب بحسب طباعه فمن بعلم لما مضى والنقلة عنها ان
فاليمين من ظهر عن والعجب هو المستدير لا المستقيم واعلم ان وجود ميل مستدير من جرم بسيط
يدل على امتناع صدور ما يعود من عز وذلك بحسب الطبع فقط ولا يمكن ان يعود عن الحركة المستديرة ومن
خارج الا وجود ميل مستقيم او مركب منهما ومتى وجد عند المحدود وجود مبدأ الميل وعند ما العائق فلا ان
على وجود ذلك الميل بالفعل المستلزم لوجود ما لكه الا ان الشيخ لم يعرض لذلك وهذا الموضع
ويشبه ان يعرض من وضع اليمين **ح** والناصر للشيخ اورد هنا حجة من يعتقد ان تحدد الجهات
بسيط لان المركب يصح عليه الانحلال وكل ما يصح عليه الحركة المستديرة يصح عليه الانحلال ليس
بمركب تحدد الجهات لا يصح عليه الانحلال ثم اضاف الى هذا الصغرى فقال وكل بسيط يصح عليه
الحركة المستديرة لشاهد بعض اجزائه الى بعض بالعجب وكل ما يصح عليه الحركة المستديرة يصح عليه
عاد ذلك ان الاماكن لتلك يكون بحسب ان الشيء فقط والثاني ان يكون بحسب حصول الجهات
لا يصح وجود الحركة المستديرة لان الامكان لتحرك للبعض لبعض حصول الجهات لاجزائه بعضها
معلوم لان العلم به متوقف على العلم بان عند مبدأ ميل مستدير ما فرض انه ان العناصر بسيطة
ما ذا يجب ان يحدث عن الاستدارة واعتبر من انها ان الاجزاء التي يعود الملك عليها كما يكون اجزاء
التي لا يعود عليها بالاستقامة فلو لزم من شاء ان يحدث في حركة عليه لزم في حركته تحرك كائنة
مختلفة عن مساويه لان يكون لها ميول لمستقيمة مختلفة وكل واحد من ذلك يوجب في بعض
ويعدمها في بعض من الصور المذكورة **والجواب** عن الاول ان الامكان بحسب
ذلك الشيء لكن في هذا المطلوب لان مع ذلك الامكان لا يلزم الطبع عن المواضع العزيزة ممكن لذلك
الحركة المستديرة لبعض لوجود والمدى بالطبع وعن الثاني ان العناصر ليس فيها ميل مستدير طبيعي وان
عزيز عنها وجود والميل المستقيم فيها وطبيعة الحركة المستقيمة من تحدد الجهات مستولم تحت
صاحب كتاب ان من الحركة المستديرة تأتي الخصم المواضع وهذين لان الحركة المستقيمة بسيط
ملتقى حركة من الحركة المستديرة فيه وعليه فالميل البسيط ملتقى اثنان وستون وكل واحد منها يوجد
الثالث ان العناصر لو لم تكن لاوضاع العالم بان يتعذر على الفلك من ضايرها بحيث ان يكون بحسب
مختص ما مال حركة اذ المحرك بسيط فهذا احكم من هذا العقل وان لم يعرف وجه التخصيص

بالتفصيل وكما ورد منه كما على وضع ما حكم بوجود ذلك المخصص بالجملة وحكم بان ذلك المخصص يجب
ان يكون مباينا عن الاجسام وعن سائر الاوضاع لاستحالة وجود حركة مستديرة في جسم قابل
تنبيه واعلم ان هذا الدليل لا يتم يكون بحسب حال الاجزاء بعضها عند بعض بل بحسب نسبته
اسائل شيء من جانب والى شيء من جانب اخر فاذا كان ذلك الجسم اقبل ليس فيه تحدد جهته وفي ضعه
لمحدود من جانب محيط بقوان يكون بحسب جسم من اخر **ح** معنى ما ذكرناه مرارا وهو ان الوضع المبدل
بان من هو **تنبيه** واعلم ان مدل السنة عند المحرك ومدل الساكن والمحرك ان يكون
يكون عند ساكن **ح** مدل سنة محدد الجهات يكون عند المحرك كمدلك من الاطلاق المحرك كمدلك على ان يكون
محدد الجهات ساكنا على الاطلاق وكذلك على تقدير كونه متحركا ولكن لا على الاطلاق بل مشروطا بان لا
يشرع مرة الحركة او الطبع ما لم يكن لنا اذا قلنا فلان الجسم ملاق يكون عند الساكن كالارض على ان يكون
كون محدد الجهات متحركا على الاطلاق لا يكون عند ساكنا البتة ولما ثبت ان كل محرك محدد الجهات
ما دون مدل منسبته لا يجب عند متحرك على الاطلاق بل بحسب شروط ما ذكرت على الاطلاق **انسان** الجسم
القابل يكون في الفساد يكون له قبل ما ان يفسد الجسم اخر يكون عنده مكان وبعد مكان لاستحقاق كل
جسم مكانا بحسبه ويكون احد المكانين خارجا عن الاخر بان كان حصول الجزء الذي منه في مكان غريب
لحسبه الجزء الاخر من صلا مستقيما الى المكان الذي بحسبه ان كان في المكان الذي بحسبه فقد كان راجع
مبدل ليس عند الجزء ما هذا المكان فانه فرجه جزء من مكان هذا المكان الطبع قابل للنقل من مكانه
من ما فانه مدل مستقيم وكل كائن وفاسد فله مدل مستقيم **ح** وبرهان ان كل ما يكون فانه يكون عن
فقد مبدأ مبدل مستقيم لا يكون في الفساد وما حاذى جزء من جزء ان كان الجزء من هذا مدل الصور المعلمة بالنوع
عن الهيولى الواحدة وسيجيء ان انا نهما في جزء بان العناصر وبقدر المطلوب ان الجسم الذي لا يكون
في الفساد يكون قبل الفساد في عالم الكون نوعا لكل نوع بسيط ينقض مكانا خاصا بحسب
طبيعة النوع بعد ما مثل كيف ان بعض بسطات يحملها ان بالنوع مكانا كما واحدا وعلى هذا المثال بناء
هذا المطلوب بعض ما مثل الجسم المقتضي للميول المختلفة ظاهر فان الميل البسيط يكون اما في المكان الطبيعي
او في الوضع المطلوب مع ملاءمة المكان الطبيعي وما قابل الوجه الكلي فان هذا المثال بحال الطبائع
المتماثلة لا بعض من حيث هو هو كما مثل وايضا ان الشيء عن ذلك عن فرضه الاستقامة كل جسم
مكانا خاصا بحسبه ويكون احد المكانين خارجا عن الاخر ويعود الى تقرير المطلوب بعد ولم ما هذا
الكائن لا محالة فالمكان يكون بحسب الصورة الثانية التي هي المكانية فمكان قريب لا يكون من مكانها
الطبيعي في السدس الاول. بلزم ان يصير طبيعيا الكائن فيه بعد مكانه الطبيعي في السدس الثاني
بلزم انه ما كان من هذا المكان مبدل ليس هذه الصورة بحسب صورته الاولى الباقية وهو خلاف الجسم
الذي مكانه هذا المكان وانه فرد ذكرته قبل فرجه من مكانه بالعشر حتى حصل في مكانه
هذا ما ذن للجسم الممكن في هذا المكان بالطبع مائل بحركة عن مكانه ويلزم من ذلك ان يكون فيه مبدل
مستقيم لا الكيف بحركة عنه وامامان في هذا المكان مائل للنقل ولم يعلل هذا الممكن لان هذا
الممكن من حيث هو هو لم يستحل بل النقل مبدأ يكون ما هو من حيث هو هو وقد مان ان كل كائن

وقد تبين فيما تقدم ان ميل مستقيم دوم وسطه لان مشكك وملتقى مكون وكل لمكون بجزئين الجسم الذى
اسفل على صورتها مكون فلو حدث تحت بينهما ان مع خالج مكانه فان التحق ليس هو المكان بل الجار
الوهم هذا ان ما تم ان جسم الاسفل على كل كائن وذا صعد وذلك ليس بواجب لان المكون يمكن ان
يقع على وجه لا محالة مثال الاسفل وهذا ان يكون الجسم الكائن بميل مكون نهايته ملتقى النوع الذى هذا منه
فقد يكون كالخوص ما قاربا الماس لسطح الهواء فانه اذا صار معتدلا بالهواء ولا محالة الى ان يستقر
قائما على ما ان على الارض هو الذى يكون من مكان محاور ومكان للصوف ومحاور الشئ هذه هو
لم يكن جسم فذلك المكان ولان اسفاله اليه راجع بتخلخل ذلك ان على مكان الارض انما طبيعى
للكائن ان يقر طبيعى والقسمة متردده والسان للذاهب بعينه عليها فانه اشاك الجسم الذى فى طباعه
ميل مستدير مستعمل ان يكون فى طباعه ميل مستقيم لان الطبيعى الواحد لا يعطى بوجها الا شئ واحد فاعله
وقد بان ايضا ان المحدد للجهات لا بعد ان يقال انه منه لموضوع الطبيعى والميل مستقيم فيه فمن قال ان جوهر ما
صانعه بالابداع للشئ فما يكون عن جسم بعضه اليه ان يستند اليه جسم يكون عنه لان كان لا يكون بد ميلان
يقع قدام قاليه فلهذا فانه لا يكون ولا يتمثل لاستحالة ذلك فى جسم لا يستحق الهواء المولى ان يضاده
هذه الاسئلة مستدلة على سلف لها كلها قائمة جدوية فالاول ان الجسم البسيط يمتنع ان يجمع
فى طباعه ميلان مستدير ومستقيم وبرهانه فاسمى وهو ان الجسم البسيط الذى فى طباعه ميل مستقيم
وعنه بعضهم لبعض هذا المرضع وهو قوله لان الطبيعى الواحد لا يعطى توجيها الى شئ لان
بالحركة المستقيمة وصرفا عنه اى بالمستدير وعلم سوال مشهور وهو ان الجسم الذى فى طباعه ميل مستقيم
قد يبطئ حركة عند الوصول الى مكانه وقد يسقط السكون عند وصوله فمنه ما لا يكون ان يسقط
مستقيما عند احدى حالتيه وملا مستديرا عند الحالة الاخرى وذلك ان الطبيعى الواحد انما الا يعطى
امرين متضادين اذا كان بسبب اقسام من عقد بعضى والجواب ان يقال ان الطبيعى الواحد يمكن ان يعطى
شيئين واحدا لمجتمعة كبعض الطبيعى الواحد وذلك الشئ هو استدعاء المكان الطبيعى فقط فان مكان
عنه حاصل لذلك الا مستدعا مستقيم حركة تحصله فان كان حاصلا من عنه مستقيم سكونا ما معناه ان يقع
لا مستقيم حركة مستديرة والحركة المستديرة هو اغير
مغاير لاستدعاء المكان الطبيعى اذ قد مر ان استدعاء من صاحبه وقد يوجد معه وايضا فان الاجسام
مكان طبيعى يطلبه المحرك على الاستقامة وليس فى الاوضاع وضع طبيعى يطلبه المحرك على الاستدارة
ولان استدارة الصدر الحركة حال الطبيعى كخلاف حالة ظاهرة ولان ليس هذا ما شاء واحدا واما
المسئلة الخامسة فهى ان محدد الجهات لا ميل مستقيم فيه وذلك لانه لو كان فيه ميلا مستقيما لامتنع
ان يكون له ميل مستقيم والثانى انه لا مبدأ ومعاقبة فيه لموضوعه ولانه انما قيل فى قوله وبرهان ايضا
على ان الاستدلال هذا الطريق يستدعى ان يكون كل ميل مستقيم ما مبدأ اى لا شئ لاعلى سبيل الكون
الاول ان ايجاد محدد الجهات من جوهر ما يكون على سبيل ما مبدأ اى لاشئ لاعلى سبيل الكون
من شئ والثانية انه لا يستدل الشئ لكون فيه وذلك لامتناع الكون والفساد عليهم فالم
فلان كان كل كون فلفساد معه عدم فالبدء فيه لا الفاعل فيه ان الكون والفساد يطلقان باشتراك الاسم

الاسم فى الحدوث والفناء ايضا اى قبل الوجود بعد العدم والعدم بعد الوجود من غير ان يكون هناك
هيولى على الوجود وبعده من غير ان يمنع هذا الموضع اطلاق الكون والفساد بهذا المعنى على
محدد الجهات بل يمنع من اطلاقهما المعنى الاول الثالث انه لا يكون الحرف والالسام عليه وذلك لانهما
يستدعيان حركة سماوية اعنى الاستقامية واشار الى ذلك بقوله وهذا الاسم وقوله الاجسام على
قوله الميل مستقيم فيه لا الى قوله لا يكون والا يستند مثال امتناع الحرف الاسطوانى امتناع الكون والفساد
من حيث الاصطلاح الذى بينه انه لا يكون عليه الحركة الكلية لانها لا تمر جزءا الا بعد حركة الجزء على جميع
واشار الى ذلك بقوله لان الماء هو الذى يزيد الطبيعى الجسم بسبب فضل القوة التى فيه على ما مر فيه
والذى يعلل عنده وكذلك المحاذى والمكاثف فانهما يعدمان جوهر الجسم عن مكانه او تخليه عن بعضه
الخامسة انه لا يكون عليه الحركة المستقيمة واشار اليه بقوله لا يتمثل مع مبين لقوله لا يتمثل
الجزء الذى يمكن لهذا الموضع ان يكون الهواء بينه لان سائر ما سواه لان حاجز فلا يمثل امتناع
سائر الاشياء لان لا تتبين بها امتناع الحركة المستقيمة من ظاهر النظر فانه تصور على ذلك فاعرض فانه يحتاج فيه
الى بيان ابسط لانه ذاهل عن كلامه بالعرض والغرض من ابداء هذه المسائل المنسبة على ان مجدد
الجهات لا يكون عليه من اصناف الحركات الا الحركة الوضعية وبين التضاد ذلك ايضا ان الحركة لا تليه
المستقيمة اقدم من الحركة التى بين هى الذين هما الكون والفساد بحسب الصور النوعية والحرف والالتيام
بحسب الصور الجسمية عند الناس سماوا اقدم من الحركة فى الكم والحركة فى الكيف لان امتناع وجوده
المستقيمة مسلم امتناع وجود كل واحد منهن وقد مر قبل ان الوضعية المستديرة اقدم من
المستقيمة فلان صح ان اقدم الحركات كلها هى الوضعية المستديرة واعلم ان جميع الاحكام المذكورة باسته
لما وجب هناك الحركة المستديرة من الثنايا بان كان لم سوى فرض التى لذلك تنبيه الاجسام التى
قبلها كما سافنى فيه كذا القول فى الجواهر والتذمر وفضل طعوم ورواح كثيرة
كلام فى الاجسام المطلقة والاجرام الفلكية اراد ان يتكلم ايضا على الفضيلة فبدا بالصانع الاقوال
الكتب الاربع التى تقول فى تفعل هذه الاجسام سماوا لانوجد خالية عن اضدادها وهى اوابد
الملوسات وسلم الفضل للنبيه لانه احال سائر ذلك على الاستقراء واعتبار الصدق
بالحس والعقل وقوله الاجسام الى قبلنا اى العنصريات وقوله ثم قلنا ان ذلك بالاعتبار
والاستقراء وقوله بقوى منه كذا العقل بالقوى قد مرانها مبادى التغيرات وهى بحسب ما هيتها
قد تكون صورا وقد تكون كيفيات والمراد هنا الكيفيات وتسميها كذا العقل هو ان كل موضوع فانها
مقولة للعقل بان العاقل منها هو موضوعاتها بالقوى المهيئة كذا العقل كقولنا بصير هو موصوف منها
مقولة للناس فى شئ الف منى عبد الله هو والقوى المهيئة كذا الافعال كقولنا بصير هو موصوف منها مقولا
للناس فى شئ الف منى عبد الله هو والقوى المهيئة كذا الانفعال كقولنا بصير هو موصوف منها مقولا
ان الحرارة كيفية من قسمها احداث الحقة والتحلل وجمع المنى استان وتعريق المحللة بان يرق الجسم
دون البسايط والبرودة كيفية من قسمها ان تعقل وما لائم هذه الافعال ودفع المنى فى الشتاء
من الكتاب ان المجسمة سماوا لا كذا ان تعرف ما الاقوال المشار اليها ان تعرفها لا يمكن ان يشتمل

الاعلى لضاف ان لاستعداد لان مقبلها لا يدل شيء منها على ما هيأتها بالجمع من الاعداد في نفس
ما بعد الاحساس ما دون ذلك هو الجمع وآلة الذبح بعد هو فعل الشيخ في القانون بانه كيفية نفسانية
هذا الطعم تحدث من الانفعال تعرف بالكيفية لان العدد مستعار بالوضع صفة المقدار والجسم كل واحد
بالمقدار ويحس بالحاسة كالوضع القابل قامت التحدير فعال هو متردد للعضو بحسب تصور هو الذبح
الى الحاسة قوة الجس والحركة اليه بارادة ان من اجسامها لفظ ان جوهر هي والاستعداد الفعل للنفسانية وجعل
من نوع العضو كذلك الاندفاع اثر الفعل النفساني وظاهر ان هذه الكيفية فعلية وان الذبح يتعلق
بما ينفعل عن البرودة المفيضة طرد الذبح منها ما بعان للحرارة والبرودة فانما عضتها لما ذكر لا جمع
بل انما تنفعل عن الحالة التي تضيف الى الحرارة والبرودة ربما تنفعل النفاس بسايرها تشبهها على ان قوة الطعوم قد
والعفاصة فانها تحدث من نايل الحار والبارد والمتوسط منها والكثيف واللطيف والمتوسط بينهما
بحسب ما ذكرها ان الممكنة منها على ما هو المشهور مركبة للطبخ وان الذوابح مكتفية بحسب الامزجة
حضرها ولذلك لم تتعرض لها لكنها جميعا فعليتان لانفعال مستقر الذوق والشم عنها والعلم
بطبايع الممزجات يحتمل استدلال الجمع الى الكيفيات الاول وانما مالك الشيخ وفصل طعوم وذباح
كثيرة ولم يعلل فصل الطعوم والذوابح لان العاصرة من الطعوم اكثر عاصرة الذوق وقيد
الذوابح بالكثرة لانها تغير مختصة بعلة وتعرض جيدة كما الانفعال السريع والبطيء مثل الرطوبة
والسعة والنفس والصلابة واللزوجة والهشاشة؟ مستم الانفعال الى الذبح والبطيء لبلا يشكل بالصلابة
ولشابهها فانها وان الانفعال لانها ليست فانها لا تنفعل وصف قبل عن انها تنفعل بطيئا والرطوبة
قد يسرعها الشيء بانها كيفية بعض سهولة التفرق والاتصال والشكل والسهولة بما ظاهر ليس
ذلك بعرضها لانه لو اراد التعريف لذكر الحرارة والبرودة بل السبب في ان الجمهور يعتبرون
الرطوبة بالبلة ولذلك لا يطلقون الرطب على الهواء ويطلقون على الماء وكون السهولة بحسب ذلك
عرضا بعاف وقد طال التعثر لهذا العلم وذكر الشيخ في الشفاء ان البلة هي الرطوبة الغريبة الجارية
على ظاهر الجسم كالان الانتفاع عن هي الغريبة الفائتة الى باطنه والخفاف عدم البلة فيها من تمامه ان يقال
وكما ذكر البلة والخفاف في هذا الموضع لانه لا بد هنا ان يعرض للحس ولذلك امر ما لما مان لا
يشغل بايراد البيانات التاسية والمناقضات الاعتبارية وانما اللين فعال بالقوة كيفية تقتضي
سهولة التفرق الى الباطن وكون الشيء بحاق لم فيه سيال مستقل عن وضعه ولا يمنعه كما الاعوذ
بسهولة وانما كون سهولة الغمز من الرطوبة وتناضله من السهولة والصلابة بما ظاهر وفي
العاصر للمنابع قيل اللين ما يتمثل تحت الاصبع سلما عنان لعود بلثة لعدها الحكم والنائل
السكلر والمالك ليستعد او سهولة الانغمار وليس ما اللين ما ليس بضرس وكذلك فعل الصلب هو الذي
لا يتمثل وهما كل لعود بلثة اصلا الاول عدم الانغمار والثاني بقاء الشكل والمالك المقاومة وليس
الصلابة هي المقاومة لان الهواء المنفوخ في الزق يقاومنا ولكن ليس بصلب وان للصلابة هي ما تستعد
الشديد كوا الانفعال وضع حاصل التحت الى ان اللين والصلابة كيفيتان تلون الجسم بهما

الحاشية

مستعد الانفعال وتعدد من الشكل الجامد وهذا هو الذي ذكره الشيخ في بعض الرطوبة واليبس فانه
لا فرق منهما لحسن نفسه والفرق الرطوبة والسهولة تشتركان من حيث انها ما هيا الى الكمال
الملايمة والصلابة واللين لا تشتركان بل الى الحسيات بل الى الكمالات الاستوائية والاستعدادية
لكون محسوسة من حيث هي استعدادات والشيخ انما ذكر انها من بعض ما هو المعقول ما هيتها بعد تصور
جميعها وانما الرطوبة والسهولة فانهما لكونهما محسوسين بل ذكر معقولي انها طبيعة الانتفاع الاستعداد بهما
وسنجاري ما هما وقد صرح في الشفاء بان الرطوبة ليست عن سهولة السكلر لانها غير اضافية وسهولة
السكلر اضافية فانها انما يقتضي ما هما صدر عن المعنى والمضاف اسم الشيء الذي بتركيب معنى ما لا يطلق
على بعض ما هو معنى ما هو اطلاق الاسم على المستعد للاستواء الانفعال مع وجود القوام عن السيال والعلم
العفن سهولة عن استعداد او قبول التفرق والانفصال سهولة لمعنى اللين عند الشيخ ليس هو معنى
الرطوبة عمل ما ذكر هذا الفاضل وانما اللزوجة فعل الشيخ كيفية بعض سهولة السكلر مع عسر
العفن والشيء ما تمد متصلا وحد من هذه لعنزع الرطب الكثير بالمابس المتبلل والسلاسة
والهشاشة اسمان لمعنى واحد ظاهرا ان بعض الابعد يسمى الى الرطوبة والسهولة وهما بعضان
كون الشيء هذا هو انفعال ما قولنا ثم اذا ما ملت فاصرت الماء وصدها فتفرق عن جميع
العفر العفالة الى الحرارة والبرودة والمتوسطة الذي يستمد ما العاصر الى الجار ويستتبع الماء
الى البارد واعني هذا الكل يحدث في كل ما يعينا او اعنيه ان جسما بوصفها ليس منها ما كون
والالون منه والاطعم او جملة منتميا الى الحرارة او البرودة مثل الذبح او الجمود وكذلك الحار
فانها هو المعنى الانفعال ان ما التعفن عليه من الاجسام العالم التي لها رطوبة او سهولة انما الفا
ان يسهل عنها وانها لها ومستطعا وتزلها للشكل عن غيرها فيه ويكون رطبا او يبوسة ما يكون
ما يبسة والفا التي لا يمكن منها وكل اصلا فعنها من الاجسام والهشاشة ما شبه ذلك فقد يعرض عنه
جسم جسم او يعرض الى غاش ما تمام الكثافة اللين الصلابة واللزوجة والهشاشة وغير ذلك الاجسام
العنصرية قد تحلل عن الكثافة البصرية والمسمومة والمذوقة والسنخ فان كل الاجسام
الغواصين الاربعة لهذه المحسوسات اما يكون متوسط جسم كالهواء والماء لا يمكن ان يتوسط المتوسط بين
نفسه وغيره لان كل واحد من هذه الجواس لا تدرك المتوسط الذي هو متوسط لها بل تدرك غالبا ما يقابلها
من وكل الاجسام لا كلواحد من الملموسة لانها لا تدرك الا هو متوسط وايضا قد تحلوا الكثافة عن كل المشاكل
وكل واحد من اللين لا تدرك من الملموسات الا بايل المحسوسات ثم الغامل وكما يتقدم ان انها لا
تحلوا بحسب عن الملموسة بانها عضتها لعنزع الحرارة والبرودة والمتوسط منها وهما الفعل والفاعل عن
الرطوبة والسعة وما متوسطها وهو الانفعال والبابية اما ان تحلو هذه الاجسام عنها وانما ان يتحلى
عند الاعتبار الى جزء الجسم بما لا تدرك بحسب هذه الكثافات او البلة الملموسات وغير التي هما تفاعل
الاجسام العنصرية وتنفعل بعضها عن بعض وتتولد بعض المركبات والغالط الكاذب ظاهرة والمراد من
قوله انا الذي لا يمكن منها وكل اصلا هو الكثيف؟ تنبيه فالجسم البالغ من الجبران يطبعها البارد
والبالغ في البرودة يطبعها الماء والبالغ في الكثافة هو الهواء والبالغ في الجمود هو الارض؟ اراد

بسط الحرارة المتضيفة للنضوج واللطف وان الجمود يعمل ما يعمله البرد

سلب حرارة فاعلة على جهة الانفعال وهو لعنه تنظيف

ان يشير الى ان الغامر لما بعد وتصعد وما كان لهما بعد كونهما اجساما طبيعية اعتباران منها انتهاء
المركبات ومنها انها اركان تحصل منها جميع العالم الاكوان والفساد وبالاعتبار الاول تكلم عن احوالها بحسب
ما يجري بينها من الفعل والانفعال للاشارة الى انها اسباب للمركبات ويستدل بذلك على ان لها بالاعتبار الثاني بحث
عن احوالها وبحسبها امكنها المتنوعة وما يجري بينها ويستدل بذلك على ان لها بالاعتبار الثالث بحث
بالاعتبار الاول وقد جاء في ذلك كلام الشيخ الفاضل ابي نصر الفارابي رحمه الله وفي بعض نسخ بعون الله
المسائل بهذه العبارة والجسم لتسديد الحران مطبوخ هذا النار والتسديد الرد الى تطبيع هذا الماء والمارد
هو الهواء والمشهور ما الافعال الارض مفعول فيه وفي بعض نسخ ان كلا من هذه الاجسام
لا ينفك عن بعض ما تفعله الارض فيه وان كان الجمهور يحسب الكيفيات الاربع الحاصلة
الاول والثاني للهواء والسبعة للنار على ما صرح به الشيخ في الشفاء وكان المراد تحديد في هذا الموضع ذكر الكلام على
المشاهدة والاحكام التي اندفع لاجل التعرض في البحث للتعرض على الاستدلال ما لا شبهة لهم من هذه
الكيفيات وان وجد التعلق في السمع للذي هو اشد تعاديا من البصر للنار والماء اظهر
والاسعاف في الماء الظهور تبينها باستدلال كل واحد من هذه الثلاثة على ما يليه بقوله الماء
في الحران هو الذي يكون الحران محسوسة شديدة وتضعف الصور المشرقة والورد والقضة في صبغه تدل على مساواته
ليعلم ان هذا القول عن النار غامضا وكذلك في اللمسة الارض فانما تعرف عن الرطوبة
واليبوسة بالمبوان والمحمود للوقوع النازح من مفهوم الاولى دون الاخيرتين ثم ان المراد بهذه الواحد
ما لا يضاد الشارح وانما ان يطبع في النار وانما الماء لا في الهواء وكان ارض لان عن الناس من ذهبت
الى ان صورة النار والماء في الحران والبرودة ولم يذهبوا الى ان صورة الهواء والارض على الرطوبة
واليبوسة ما زال الى ذلك او اشباهه به ولم يخرج اليه هنا مالـ انما اختار هذا الترتيب اولا لتقديم
الكيفيتين الفعليتين على الانفعاليتين ولتقدم الاشرف من كل جنس على الاخس مالـ وجه
الاحكام منها الاختلاف فيما ان بعض الموجود من جنس هو الماء لا يكون في غاية الحران
ورد عليهم الشيخ بان وجود الفوم المسخن للماء الغالب لها في غاية المواضع وجاء ثم والسخونة الشديدة
موجودة في الماء بوجه ما وقد وقع كثير منهم الشيخ ابن البركات من المناخرين الى ان الارض ليرد
من الماء لا انها اكثف كان الاجسام يرد الماء لقرطبة صوره الى المسام والتفاته بالاعضاء
كان الماء اسخن من الناس مع ان الجسم الناس اشد تعاديا من البصر للماء ان كان هو الباعث
هو الماء لا غير ان كان ملموسه البشكل الاول فقط هو المنتج عن الارض كما الماء اول ومن الكرة ان كان
الكف ان تواما وليس ملموسه البشكل الاول فقط هو المنتج عن الارض كما الماء اول ومن الكرة ان كان
البناء على الوجدان الظاهر لا شك ان احس اجزاء من المطر الاول هو الماء وابرد منها هو الماء
كما شهد عليه ان هذا الهواء ولم يبان لهم في ذلك من ان هذا الاقتباس للمستدل ولكن لم يعرض عنه
هنا والطف القول فيه في الشفاء قوله والهواء بالقياس الى الماء حار والطف يشبه بالماء اذا
سخن والطف لما منع من تعريف الاعراض بالكيفيات الظاهرة وتعيينها الاولى بيان انها في الكيفيات

الجنبية ايضا وهي ملتبسة حران الهواء وبرودة الارض ويبوسة النار وقد ان رطوبة الماء تظاهر اكبر وتسمى
وقد ان الرجل المذكور فانه ان اذا نكن بحران الهواء وقد ما ان والهواء بالقياس الى الماء حار وبالقياس الى النار
انجار مطلقا لانه بالقياس الى النار ليس بحار اذا كان بالمائع في الحران هو النار وقد يمكن ان يقول
بالقياس الى الارض لانه لم يسخن لقوة استعدادها الفعلية ويستدل على حران الهواء بان الماء يستعمله اذا
سخن ويلطف في تحلل ويشبه به تجوزه وتفاعله عن جنبه لانه يعرف بانه ان ذلك لا يكون تشبيها والبخار
هو الحار بمعنى ما هو كثير محلطا بالهواء ووجه الاستدلال ان الحران بعض الحق واللطافة والبرودة
تضعف المتفاعل الكائنة في المتحرك بحران ما هو اضعف واللطف وما هو ابرد وهذا انفعال اكثف لو لم يكن
الهواء اسخن من الماء لم يكن اقبل اللطف منه لكنه اضعف واللطف وهو اسخن قوله والارض اذا
خليت تطبائعها لم تسخن بعلة مرفق وهذا الاستدلال على برودة الارض وهو ظاهر للمتوسط
هو اشهر العلوم ان حم المسخن السفلي كالدراج الحار وغيرها قوله واذا حصرت الماء وفارقتها
سخونتها كون منها اجسام صلبة ان ضيقت فيها التي ابن الصابئ مردانان عنها النار واستدل
عليه بالصابغة فانها تفاعل فان عنها سواد من اجسامها بتباين فيها السخونة وصارت لا تستعمل النار برودة
على جوهرها كما تقدم في بطء لانه انضاد قد ذكر بعض اقوالها انها تتولد من الارض والارضة المنصوبة
عن الارض المحبسة في السباخ والدخان هو المتصل الملابس من الارض كالدخان الذي هو المتصل الرطب
وهذا جزاء ان ضيق صفار الكثيف حران وتفاعل عن الجلد وفارقت الهواء وهذا الظهر وليست الصابغة
وابن الدايل الشارح ان الصواعق عالما جدا الشيخ حشه الحريدان والتي من سحاب والجمر ان
ملوكانت سخونتها النار لما اصلحت هذا الاصلاح لم كانت عادتها الارض والاحجار الشبيهة بمواد
هذه الاجسام من معادنها قوله عند تحلل الفوم لذلك لم تستعمل الماء حتى سخن فيها الهواء ولا
الماء حتى سخن فيها الهواء ولا الهواء حتى سخن فيها الماء لما بين كيفيات هذه الاجسام انتج منها
تباين صورها فان البيطار يصدر عنه الاشي واحد فاصلاف الاباريل على تباين صادرها لم يستند
الى ما كدها بحيث يقتضي فاسدها فضاؤها الاكمة المتحركة على ما يشاهد هذا الاصلاف الصور وهو لمه هذا
الاصلاف ليس بامر لكن لما كان اصلاف لا يمكنه واضحا واصلاف الصور غير واضح كان طريق
الاستدلال به على ذلك اقضى فانما اثبت ادناها الاكمة المتحركة اختلاف صورها الطبيعية الا ان الاستدلال
به على ما هو اوضح الاولى على اصلاف الاكمة والمراد حاصل من الفاعل صيرها الطبيعي الا ان الاستدلال
الشيخ افضى سماها ملتبسة من صعود الماء من حيز الهواء ونزول الماء وثقل
هبوط الارض من حيز الماء وصعود الماء من حيز الارض وسماها ظاهرا من هبوط الهواء من حيز الماء
وهذا خبز قوله وذلك في الاطراف الطبي المعلل الطبيعي مزداد شدة ما وتباعد الجسم الكائنة الطبيعية
قد ما وذلك ان الماء يرتفع فوق ذلك مستقر عما فوقه فلذلك يكون طبقة الكائنة الطبيعية والجمر
عن العنصر في الاطراف الطبي تنبيه من ان الهواء ربما طفا فوق الماء الصقيل فوق الماء الماء جمهور
كتبه مقالة الطبيعة كذا ان الاكبر يكون اقتدر عليه واسرع طفوا والعنبر يكون بالضد من هذا فالكبر
الحار لم كان الخ لما كان الجمر ناضجا من الفضل المتقدم المتمثل على الاستدلال باختلاف الاكمة

على تباين الصور مبنية على اختلاف الفصول الطبيعية فذلك لم نشهد الآن في جزئيات العناصر دون كليتها
وكان من المحتمل ان نقال جزئيات العناصر لا تميل الى امكنتها الكلية بالطبع بل بالقسر انما تتحرك
مما تحرك اليها او تدفع مما تحرك عنها كان من الواجب ابطال هذا الاحتمال فالذي يبطله ان الجزء الطبيعي
للجسم الكبير يكون اسرع منه للصغير والعشرة بخلافها وذلك لان الاكبر اقوى طبعا فهو اشد ميلا
فاقل مطاوعة للقاسر وقد شهد بان الكبير من جزئيات العناصر يتحرك الى امكنتها اسرع من
اذن انما تحرك بالطبع لا بالقسر والشيخ حضر جانبه ان الطائي من العناصر ليس طبعه لصوق ما تحته
اياه مجمعا عليه بقلا اياه لان قوما ذهبوا الى ان العناصر كلها طائية لمركز العالم لكن الاثقل يسبق الاخف
فيضغطه ويدفعه الى فوق ولذلك يطفو الاخف فوقه فاحتاجوا عليهم بمنع خلو الطائي من اصلا
للذكوه وقد كان يمانعه خاصا بالهواء والماء اشار الى الماقيه بقوله وكذلك في الجزء الذي يليه
فتبرد الاناء بالجد يتكثر فيه فوق من الهواء كلما لفظته مدة الى حد تشبث ولا يكون لمس الاصابع موضع الشيخ
ولا يكون خروج الماء والهواء دفعة واحدة للشيخ فيوازن هواء المستاء بناء وكذلك قد يلون ويكون
ثقل الجبال منصرفا الى ضغط الهواء بعد ما لم يستوف انتهاض موضع لفظ ولا انعقد من بخار منضغط
هم من ذلك السحاب ضبط تلك الهم يقضي بها بعود ٦ وبعد ان ثبت الكون والفساد في العناصر والاستدلال
به على الله الكلي في الجسم معقول بعد ان جسام بصورها لا تقع في زمان لان الصور لا اشد ولا
تضعف بل تقع في آن وتسمى بسادا وكونا كما مر للفرق انما تكيفها مما تقع في زمان لانها اشد تضعف
وتسمى باسمي الفساد والكون انما تقع من جسم يفسد بعد ما ويكون في آن لان ما كان من العناصر
ازيعه وكان من الممكن ان يعرض هذا التغير من كل واحد منها من الملتقى الماقيه كانت انواع الكون
والفساد اثنى عشر الى حاصل من ضرب الاربعة من الملتقى في الاثنين منها او لا هو فما يكون من عنصر
متجاورين لاحال مسمى الطرفين فان الاطراف لا تكون من الاطراف الا بعد ان تكون ما او سائطا اعني
لا يكون الهواء من الارض الا بعد ان يكون ماء صفته يكون ذلك لما يكون بالحقيقة يكون من العناصر
للماء وقد يقع منها ملتقى ازدواج فان احدها من الماء والهواء والثاني من الهواء والماء وهو الثالث
بين الارض والماء وشمل كل ما زدواج ما هو من متجاورين لا يكون من الفساد فاذن الانواع الاربع
منه وهي بسائط وله بعد من الماقيه مركب من بسيطين وهو ما يكون الهواء من الارض ويكون الماء من الماء
وعكسها ما ثالثان مركبان من ملتقى بسائط وما يكون من الارض من الماء وعكسه فالشيخ بدأ بالازدواج
الذي من الهواء والماء لان الكون والفساد فيها اظهر من الماقيه وهو كما ذكر يشتمل على ثلاثين
احدها ما يكون الهواء من الماء والثاني عكسه وكان الاول مشهورا لتنوع المساعدة فان الصبا الاكثر
من الاحسام التي طبعه قبل ما ثر الجوان فيها كما قد مضى سبب ذلك ظاهر فان فعل الحر فيها
اخذ ما يليه فلما نعم وقبل اخذ هواء ثانيه ايضا لم تكن فيه لان الهواء لا يسعد من الماء بل حدثت فيه الاصفلت
بالعلياء وجزء تلك من هذا النوع لم يذكره الشيخ وايضا سوف يذكر واحد من النوع المتعاسر
مكون من بابه كون الهيول مشتركة وهو يدل على ما فاز وجود النوع الاخير الذي ذكره ان مقصد الشيخ من هذا
الازدواج عمل بنوع واحد وهو بيان يكون الهواء ماء فاستشهد عليه بشيء اكثر ما الذي الحادث

عليه ظهور الاناء اذا برد بالجد ما شاكله يسوء تدبر الاناء بالجد من غير كمية تدبر من الهواء وذلك كان الذي
الذي يوجد هناك ان ما ان يكون من الهواء وهو المطلوب وان ان لا يكون منه بل انما ان يجتمع من البخار
المطيف به على ما ذهب اليه منكرو ان يكون والعشاء من الهواء والماء كالشيخ لي الركان وقد ما او تتبع
فرأى اخلاه والاول باطل لان الهواء المطيف بالاناء لا يمكن ان يستمد عما ليس اكثر من الماء بعضوصا في
الصيف فان الجزء الماء يتمان كان ما قبل يقتضيا عدما القرط حوله هواء ولا يجاوره للاناء وعلى
تقدير ان يكون هناك ما يلزم احد بلغة لنشأ انما فاذ ذلك اجزاء اذا قوا تردد ثانية فذكر بعد تجيئه من
الاناء من بعد اخر يستطع جمود الاناء مع كون الاناء على الاول فانما تقضيا يكون جمود كلت
مرة انقض فاكان قبلها فانما تقابل غير جمودها يكون من كل جمودين زمان الطول فما بين جمودين
قبلها وذلك عند ان يجتمع الاجزاء التي تكون في هواء البعد من الاناء البين ان ذلك بعد جدا لان
ذلك لا يجزا بالصعوبة مع حدوث هواء اياها لا يتمكن من جزء حجم كثير من الهواء وكذلك الوجود كلف
جمع ذلك لا يتأتى حدوث الذي مرة بعد اخرى على وتيرة واحدة بشرط ان يجيء من الاناء ما حدث عليه
ويكون الاناء على حاله من البرد فاشار الشيخ الى ذلك بقوله كذلك لعظم هذا الى ان يشتبه ويعمل على ذلك ان
كانت برودة المصفية لفساد الهواء المحيط بالاناء من جهة ان يصير كذلك الهواء ماء ولا يمكن ان يسمى
الماء جمدا وبعضه هو الثلج ويضيف ايضا ماء الى ان يجري الماء جريانا ضالا واذا ليس كذلك يعلم انه
حدث من اجزاء الماء ليلة البرد واجب عنه ان جرم الاناء لصلابته لا يمكن ان الكثافات الغير مسبوقا
وهذا الكيف يحفظ الكيفية نظيرا واذا الح عليها البرد الحقيقة لشدة بكثافة هواء ما شد بكثف جميع
ولذلك زمانا يوجد الاواني الزجاجية المتملئة على الماء يعان بالحان اسخن من ذلك الماء ان بالاناء الملاكلة
لشدة برد بسبب الهواء المطيف به واما السرعة بكثافة الكثافات الغير مكمل الهواء المطيف به طاعن
من برودته الشديدة سريعا لا يسبب الهواء انما دام على سطح الماء انما اذا انجمد منه واصل الهواء
بالسطح عاد ال العشاء والماء فهذا ان يعلل الذي يترشح حائل الاناء وهو ايضا باطل لان بعض
ان الذي يوجد من هذا ان يكون منه ماء بل يسيب وجود الجد الذي لم يتخلل بعد والماء ان ذلك
بعيد ان لا يوجد الذي الا في موضع الترشح لكن ليس الحكم بانه لا يوجد الا في موضع الترشح ضعيفا لليوجد
فانه يوجد ويوجد ذلك الموضع واشار الشيخ الى هذا الوجه بقوله ولا يكون ليس يتراءى موضع الترشح
مثل فيضعل انه لم يمنع وجود الذي عن الترشح جعل من خواصه يكون من الترشح بان هذا الصعب بعد
هذا العارض والعاشر ان الماء اذا كان بخارا وجب ان يوجد الترشح اضعاف ما سبق ان يكون الترشح
اكثر لان الحار اللطيف ما يحمل الترشح لرقته وليس كذلك واشار الى ذكر ايضا بقوله ولا يكون
عن الماء الجار وهو اللطيف ما يحمل الترشح وانما ابطل الوجه حرج بالسبق الى قوله ان هواء ذلك الاستحالة
ماء والاستمداد الباقي السحاب المتولد من قلل الجبال يغير من جهة الهواء من استباق الهواء السحاب
الى ذلك الموضع من موضع اخر والمن للغمام الذي وجوده ثم يزول ذلك السحاب على الحث بعود الصيف ثم
تولد مرة اخرى وهو المراد بقوله ولذلك ما يكون ذلك في قلل الجبال يصرف الصيف هواها الى ما يجب ثم
يعود ويزيد الصر البرد الشديد وهو من اللغة على ما ان صاحب الصحاح ورد ضرب الثلج ما الثلج

قد يحكى لنر شاهين ذلك بجبال طبرستان وطوس وغيرها وقد شاهد اهل المشارق الجبلية امثال ذلك
كثيرا هذا مان الاذن وربع الاول وما عرض من الفاضل المشائخ مع ذلك بان تبريد الاناء للهواء ليس بأعظم
من تبريده الاناء من الجديد اياه وهم المشائين فرالماء يصح الى عمق السمع عن مسافة اشهر وذلك بعض
اعلاب اكل الهواء ماء وايضا لو كان اعلاب الهواء ماء البرد بعد نزول المطر بقليل بل المطر ان عقيب الهواء
وما كان قبله وبعض المتكلمين اورد من دوام المطر ما ذكر بانه يستمر النبع والمطر ان عقيب الهواء
والجواب بان هذا الاعتراض ليس بشيء نافع عن ذلك لانا لم ندع ان السبب في ذلك اي برودة هو
ولا انا مدعون ان شرط سيلان الماء ان يكون باردا بل انا ما نعلم ذلك حتى هو وانما ندعي حصر الاسباب
المرجحة لكون الماء سائلا وبالجملة فالنقض لعدم الكون والفساد عند حصول برودة قابلة لهما او غيرها
امكان وجود الكون والفساد ومشاهدة بعض حصولها مع ذلك من شاهد وقاعدة علم بالجملة
ان للكون والفساد سببا موجبا هو البرودة مثلا مجال ان حصلت بالفعل ولم يحصل الكون والفساد
حكم بفقدان شرط او وجود مانع ما لجواز ان لم يعين منهما بالتفصيل مان بالجمل بعد ذلك لا قدح في
على ما كان وجود وما تعلمه وقد يخلق النار بالمفاخات من غير ان يتقدم النبع فرالاذن وربع
الاول لتشعل النار في دهن من الهواء والنار اذا صيرت قبة الماء هواء وطارت لان الشعل الذي يعقبه
هبوط الهواء على ما شاهد والاستقراء جار محسوسه والذلك لم يذكره في النبع وانما عكسه جنل المراد
من عدمه وقد يخلق الماء بالمفاخات من غير ان يتقدم ذلك بالجواح النبع على الكل وسند الطرق التي
يفضل منها الهواء الجديد كما يشاهد من نزاول ذلك قوله وقد يكون الاجساد الصلبة المجربة مما
سيالة تعرف ذلك اصبي بالجيل كما قد تجمد مياه جارية تشرب جمان صلبة عند الاربعة وقابلة للاستحالة
بعضها الى بعض فلما هو قول بشركة وهذا هو الازدواج الثالث وهو من الماء والهواء يوجد ابتداء بصيرورة
الارض بخارا وقد يكون الاجساد الصلبة المجربة منها سيالة تعرف ذلك اصبي بالجيل عند طلاء
الاكسير بكون ذلك بتصييرها املاحا اذا ما بالاحراق او السحق مع ما كمرمحر بالاملاح كالنوشادر ثم
اذابتها بالماء كما شاهد في مراجعة الماء ما ضيا لتزيبا المحترقة كيف يصير حلوا ويذوب الماء ويجمد هو
الاجسام الذي يحسن مطلقا منهم وقد لا يكون كما اشارنا الى فكسبعة لا توجد مياه جارية تشرب
جمان صلبة وذلك مشاهد في بعض المياه التي تعقد جمدا بوجود حرفها من غير ابطاء وانما وذلك هذا
العكس كالذي نظيره لانه اذا وجود الماء العاصر بالبها وكم يسافر في الابل وصار بالحكم الاول لا نهما
من ازدواج واحد مع انواع المطلوب من الجمع وهو كون العناصر قابلة لان يحمل بعضها الى بعض والماء
بالاسلى الهضاء المصطلح عليها الغير بالحكمة الكسفة والسوائل الذي وكلام الفاضل المشائخ من
اعضه قد يوهم بعض الصبيان ان هذه العبارات المشافهة تحمل ان يكون ما سمى الهواء من الكسفة سيالا الهواء الذي
صار ماء لسيالة من جواز ان الماء الذي هو هواء من جوهره لكنه يكيف بكيفية المانع هذا الاحتمال لانه ثبت
الكون في الفساد والمبرهن شيء ما نه بعض الامور المحسوسة وعلى تقدير محمل ان يكون العناصر صحيحها
حسما واحدا مسكيفا بمدد الكيفيات ومع ذلك فقد الكيفيات التي لسمى الماء العنصري مع زوال السبب
المقرب لها عادل ما حدث صورة مسمى بالهواء ومنه ما ذكره من ان الماء يتكون من الهواء

المتاخمة بناء عن موجود مالـ ان فاعل الشايع انما سمى الفصل الاشارة والبسيط لان المركبات
بيان جيد لما كان بالبرهان والبسيط هو انما استعفاف بالمركبات الاعزاء او تشكل الفاصل
الشايع من حيث الهواء وعدم الاحساس والممتنل ان الجماد اذا وضعا بدنا محدد لم يسبقا شغله الليث
بقدر لان الجرح منفصل من كل الارض بالميل فيه موجود والفول والهواء مثل كلها فالميل فيه ليس
الا بالقوة لانا المفصول منه كما كون من الفوق للتفوح عنا الماء مفتوح ميلا الى الفول وكس هو لتستعاله
اضا بقا الاجزاء النارية في بدن الانسان مع كونها مجموع فيها الاجزاء الارضية والمايية ليس فوس لانه
بالنظر الى ما تحفظ ليس يعيد على ما سياتي فاما كان وجود النار في المركبات انما لاجل ان تحل الارض
بالعشر والاناسيوس ما كان لا تكون من غير ها لان المولد الحي لو تطفى النار لفعول المايية لصعوبة
من استعداد الفبول بعد ابضا ليس على ما يجب لان المولد كاسخان الينتمس بقدرها اذا صار عالبا على
سايرا الاجزاء حيث لا استعداد لفبول النار بتاتا **بسبب** هذه تكلن منها ما كان بسيطا جزء نفع
على بسيط حملة وهذا بحسب خلو حملة بحسب المعدنيات والنبات والحيوان لجناسها وانواعها
وبدوان يكون تولد المركبات من هذه الاصول الاربعة كلها كان ملتئم صورة لا يفسد له وتستمر عليها
ودون صورة هي تستعفانه وتحليله اصول الفاعل الحركة اراديته لها تستمر بنا ودون صورة من بيس
غايته وتاليه وصول الفابل للمثل وحساسة وتحركه اراديته لها تستمر حتى ان جميع هذه الصور كالاول
تكون الكل منتظم الى نوع هو صورة كالاسنانيه وهو اول شيء يكتسبه المادة من كمال
وهو كمال ثاني لنوع من النوع وهذا الكمال اول هذه الصور كالاول تحملها الاثار تصدر عن الحيوان ما
يصدر عن النبات وعن النبات ما يصدر عن المعدن من غير عكس وكل واحد من هذه الثلثة جنس الانواع
لا يحصر بعضها تحت نوع يحصل كل نوع مع اصنافه وكل صنف على اشتى من الاحصاء كيف
لا شتباهها ان من الانواع والاصناف الا شتى من ولس هذا الاختلاف مستبعا لقبول
الاول والبسيط المحمله ما نهاية كمال ولا استعداد المبدء الفاعل بانه كاستبعاد وجود احد من الذات
متساوية الى النهاية الى جميع المادة ان هذا ان مستعد صورة محمله وامور المحمله في القبول هذا الصور المسمية
هي هذه الصور الاربع النوعية التي لاستعدادها المركبات كلها من الاختلاف لا يمكن مستعدا هذه الصور
البتة لان الاختلاف الذي يكون بسببها لا يزيد على اربعة فلا يمكن لقوة الفاعل التركيب فيما تعرض
عدا التركيب والتركيب يحلف اختلاف فيما يعرض الاستعفاف عن العلة الكثيرة فيما بين بعضها الى بعض
فصلا لا ينزل ولا يحلف ما لعرض عن هذا التركيب اختلاف في ذلك لا يحمله ملك الاختلاف غير المتناهية
هو اسباب اختلاف المركبات بعضها بعضا شان ما لا استعفاف عن الاربعة وقد يكون كل منها محل
اشارة الى المركبات التي فيها وقد يكون منها ما يبقى الاختلاف الذي عن هذا التركيب وقد يقع
فيما حمل مستحملة اشارة الى اختلاف التركيب لاختلاف الذي عن هذا الاستعفاف فيما بين بعضها الى بعض
وقد يكون كون حملة فيما اشارة الى الاستعفاف ما يقع هذه الاختلافات وقوة لقبول
الصور المحمله هي منها الفاعل وهي الحمله جعل الله الفاعل الذي يجسم يستعد الاول والنبات والحيوان
الى الكمالات المختصة بكل واحد منها بما في ملك الحمالات التي هي الصور النوعية وقوله

بحسب الجمادات والنبات والحيوان لجناسها وانواعها اشارة الى ان المركبات الذي كون من كل جنس من
مزايج جنس اعرض من جوهر لا يحمل ذلك الجنس الذي وزعها وهو مشتمل على ما هو جزء الذي هو من
الحقيقة وكذلك المزايج التي من عرض الامزجة الضعيفة والصفيقة على الامزجة الشخصية وهذه الامزجة كلها
تكون بحسب التركيب المخالف الواقع بعض الاستعفاف الى بعض في المقادير **وقوله** في الكلام الجمع
من هذه صور متفرقة منها سبعة كمنها في المحسوسة وهي شاملة للكيفية والكيفيات الصور مثل
ما يعرض للماء ان يسخن او ان يحلف عليه الجمود والميعان وهاتان محفوظة وتلك الصور مع الماء محفوظة
فانها ثابتة لا تشد ولا تضعف والكيفيات المنفعة عنها مثل الذي يرد تلك الصور مقومان للقبول
على ما علمت والكيفيات اعراض والاعراض كما كانت لو بعض تلك الاقوال الصور من الاعراض
سبب ذلك ان بعض من الصور التي هي الكالات الاولى والكيفيات التي هي من الكالات الثانية وانما الصالح
الى ذلك يكون الامزجة من الكالات الثانية الصادرة عن الكالات الاولى بعلل بالكل والكل من حيث
صور تضعف اي صور تضعف بعض ذلك الكل من حيث هو هو على ما بين في الخط الاول منها شبوت كيفيات
المحسوسة والمستدل على بعضها بعض سلسلة تجتمع اثنتان وثلثة الخط الاول من هذه وانما الكيفية
والمحفوظ الصور مثل ما يعرض للماء ان يسخن وهذا شد الكيفية الفعلية او ان يحلف عليه الجمود
والميعان وهذا شد الكيفية المعاكسة وهاتان محفوظة وهي صورة النوعية فاذن المبتدء الغير المحفوظة
في الاحوال وقوله الفاعل الشايع ان الماء لا يسخن ما لم يحمى الهواء والارض
بقدر ذلك الميعان والجمود وهذا ان حكم بذلك مطلقا فغير مسلم وان قيد الحكم بحال بساطتها فمسلم ولكن لا
يفدح فيما هو الشيء لان المسلم لهم التي كيفية ما حال البساطة لا حال المسلم اليها حال التركيب
وقوله الشيء وزيادة الكيفية يدل على انهم لم يدركوا كما شاملا للجمع من جميع الاحوال الجيدة
الباقية وهي اعم من الاول **فقوله** وتلك الصور مع امنها محفوظة فانها ثابتة لا تشد ولا تضعف
والكيفيات المنفعة عنها بالخلاف وذلك ان انسانا لا يكون اشد انسانية من غيره فان كان استعداد
جزئي من الفوايل العاصل الشايع الذليل على ان الصور لا تشد ولا تضعف ان الفدر المعتبر في
المقوم ان زال فقد بطل المقوم ولا يكون ذلك اضافة الصورة بل بطلانها فان لم تزل بل زال ما
ذلك لم يكن لا شد او ذا نزل في عوان فهم مما **قوله** وهذا الدليل عينها هم في الكيفيات لان الفدر
المعتبر في نوعية الكيفية ان قال فقد بطل الكيفية وان لم تزل فلم يكن الزايد معتبرا منها فان جمع الازمان
فقد بطلت احدى القدمين وان لم يجمع فقد بطلت **قوله** وايضا معنى الاشتداد هو اقتضاء
المحل الواحد الثابت الى حال فيه غير قابل بتبدل نوعيته او ليس هناك موجد صاعدا فيان ما ان يوجد صاعدا
فان لم يحتمل كون ما صدر من كل آن موسطا من صدر من آخر يحتمل ذلك فان وجد صاعدا
على ذلك المحل المقوم ودام حتى هو فوق ملك الاخذ وان الى غاية ما وهو محال الضعف هو ذلك المعنى
بعينه الا انه صدر حتى هو مضروف عما عن ملك الغاية بالاخذ في الشدة والضعف هو المحل لا
المحل للجوهر المقوم ولا شك ان مثل هذا المحل يكون فرضا المقوم المحل دون كل واحد من ملك الصور بانسان
وانما المحل الذي يتبدل هو تا المحل المقوم يتبدل وهو الصورة ولا تتصور منها الشدة ولا الضعف

١٠٥

بالامتناع فيدل على شيء واحد بعينه يكون هو مؤديا الى البدن ولا امتناع في وجود حالة متوسطة بين كيفيتين الشيء
هو هو ومن انه هو ليس هو والحق الثالثة وهو اعم من ان [illegible] يشمل ما الفرق بين الصورة والاعراض
محسوسة المعاني [illegible] ... ان يكون [illegible] الصور والكيفيات اعراض او اعراض
كانت لما كان [illegible] الاعراض الصور من الاعراض **قوله** وايضا فان حركاتها الطبع وسكونها
بالطبع منبعثة من تلك القوى الطبيعية الخفية [illegible] ان الطبيعة هي مبدا اول للحركات
والسكونات التي تكون بالطبع وذلك في هذا اللفظ ان الكيفيات المشتدة والضعيفة التي تكون الاستعداد
والضعف هي انما انواع الحركات منبعثة من الصور النوعية [illegible] ان الصور النوعية هي الطباع
بعينها للذات [illegible] كونها مبادي للحركات والسكونات طباع [illegible] ويكون مبادي للهيولى
صورا [illegible] **قوله** واذا امتزجت العناصر [illegible]
واما الامتزاج قال الشيخ في الشفا [illegible]
الشابطة اذا امتزجت فانفعل بعضها من بعض [illegible] الى ان [illegible] صورها [illegible]
صورتها الخاصة وليست حينئذ صورة [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible] **قوله** [illegible] المتضادة [illegible]
[illegible] المزاج
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible] الكيفية
الصالح [illegible] الكيفيات [illegible]
[illegible] الكيفيات [illegible] الصور [illegible]
[illegible] الكيفية
[illegible] المزاج [illegible]
[illegible] المتضادة المستعدة
[illegible] الفاضل الشارح [illegible] الشيء
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]

وفي بعض النسخ [illegible] الى الاطراف [illegible]
من اجزاء [illegible] الجزء
[illegible] الكاتب [illegible] قال الفاضل الشارح امر المزاج مبني على [illegible] والشيخ
لم [illegible] **اقول** [illegible] الهواء
[illegible] الارض [illegible]
قال [illegible] ان الصورة انما تفعل [illegible] الكيفيات الفعلية [illegible] الصور
فاعلة والكيفيات منفعلة [illegible] الصور [illegible]
لا [illegible] الكيفيات [illegible] الكيفيات الفعلية منفعلة والجواب [illegible]
[illegible]
الصور فاعلة [illegible] الكيفيات [illegible] الصورة [illegible]
[illegible]
[illegible] الماء [illegible]
[illegible] الصورة [illegible]
[illegible] الماء [illegible]
[illegible] الكيفية [illegible] الصورة [illegible]
[illegible] الماء البارد [illegible]
[illegible] الصورة [illegible] الكيفية [illegible]
[illegible] الكيفية **وهم وتنبيه** [illegible]
[illegible] الصورة [illegible]
[illegible] القول بالمزاج [illegible] الكيفية
[illegible] المزاج [illegible]
[illegible]
[illegible] الكيفية [illegible] الصورة [illegible]
ان الاركان الاربعة [illegible] الطبائع [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible] المزاج

استعمل بالمسه على بناء هذين المذهبين فان القول بالمزاج لا يمكن مع القول بها وقد تم الدال
الاجنبي لانه انسب بالممكن فنقول لا انه صحيح وهو ظاهر مما استعمل بالمسه على بناء ان واستدل على
ذلك بحسنا صوبين بالمشاهدات **قوله** فان قلت هذا كذلك فاشرح حال المحلول والمحلل والمحصور
حين يحصر من غير وصول نار فتفتيش البيه عند الاول لسند لا انه وهو الاستدلال بكون المستوي به حين
الحركة العنيفة فاشتعل عليها احد العناصر الملتهبة بما فيه من حصول نار عنه فيمكن نفوذها في
المشتعل فالمحلول هو الشيء اليابس الصلب الذي بانسبة مثله بانسبة عنيه كحشيش يابس وان
المحلول سيما [illegible] به حتى يانه رهن فاشتعل عليه لانه صور والمحلل هو الذي يحصل فيه العشر
[illegible] للكهوا الذي بالملاح التي عليهم ينتفخ الهوا الى نوع من الرحول [illegible] لا يستحيل الا بالم وذلك
لان المستوي به يستلزم التحليل فالحركة الشديدة المنقضة لرقة التي لم يعهد المستوي به افضل المحصور
هو الجسم الرطب كالماء ونحوه الذي يحرك تحريكا شديدا بانه يستحيل ايضا **قوله** فاشرح حال
المستحيل من شيء بحسب [illegible] فيطلع الاشتعال ان نفوذها يستحيل بالعشونة على هيئة بواسطة
وهذا الاسناد الثاني وهو ان [illegible] المتشابهين اذا اشتعل في اماكن [illegible] ان يستحيل
الجسم كالذي [illegible] يحصل في [illegible] الشمال [illegible] والمشابهات [illegible]
كالحريق فلو كان المستحيل [illegible] النار ونشرها في المزاج [illegible] ان يستحيل الشيء [illegible] على
نسبة [illegible] وليس الامر كذلك **قوله** وهكذا [illegible]
[illegible] العشر اذا كان لا [illegible]
[illegible] حتى يحلف مكانه [illegible] فاعلم ان [illegible] النار [illegible]
[illegible] المذهب ان [illegible]
[illegible] كذلك **قوله** واشرح حال
القائم [illegible] وهذا الاسناد الرابع وهو ان [illegible] اذا [illegible]
[illegible] النار [illegible]
من [illegible] النار [illegible] الماء [illegible]
[illegible] **قوله** [illegible]
وهذا الاسناد الخامس وهو ان [illegible]
[illegible] **وقوله** الفاضل الشارح ان الجسم البارد [illegible]
مردود لانه [illegible] **وهم وتنبيه** [illegible]
[illegible] هو القول بالكمون
والبروز [illegible] ان يكون النار [illegible] البارد [illegible]
الفاضل الشارح [illegible] بالطبع [illegible]
والماحق [illegible] **قوله** فهل يمكن ان [illegible] جميع النار
المنفصل [illegible] في ظاهر الجسم وباطنه [illegible] جميع

جرم

جرم الزجاج الذائب عند استشفاف البصر فلو لم يكن [illegible] الا الباقي [illegible] لكان
لا يمكن ان [illegible] الاجزاء الارضية والاسطقس [illegible] لكان هناك يكون
[illegible] الكلام [illegible] طويل [illegible] على بناء هذا المذهب بان
النار [illegible] الظاهر [illegible]
ان يكون [illegible] في الزجاج
الذائب [illegible] اذ هو [illegible]
لا يمنع البصر [illegible] الا النارية [illegible]
لا يمنع [illegible] الارض والسماوي [illegible]
يمكن ان [illegible] الاشتعال [illegible]
من [illegible] الكلام [illegible] هذا المذهب [illegible]
[illegible] الكلام [illegible]
[illegible] الفاضل الشارح [illegible]
النار [illegible]
[illegible]
[illegible] الجواب [illegible] النارية التي في [illegible]
انما [illegible]
نكتة اعلم ان [illegible] النار [illegible] اذا [illegible]
بالضوء [illegible]
[illegible] ان النار [illegible]
النار [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible] النار [illegible] البصر
[illegible] **قوله**
[illegible] الكبير
[illegible] النار [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible] الذي هو
[illegible] **قوله** [illegible] هذا
ان النار [illegible] **قوله** [illegible] والحركة

لصفاته الذاتيه فان فاعل السواد هو الذى يفعل لونا واما من لم يفعل شيئا من الصفات فهو لذاته لا يفعل فاعل
فليس معنى ما انه ليست بفعل فاعل للشئ بل انها انما صدرت عن فاعل الشئ موسوما ذات الشئ
وليست بفعل فاعل حينئذ فان بعض الصفات يحاج معها الى غيرها والعقرب من اعضاء على اولى
وادوم حاصل من اعتدال المزاج من اجزاء الانسان فان المحاسن الطبيعيه متدرجة من التعدل الاعضاء جلد ما اصابع
اعدل الاعضاء لا يمكن كونه على اعدل المزاج من الاعضاء من حيث هو لعضو ليست لغيره
من الاعضاء الا يمكن كونه على اعدل المزاج من الاعضاء من حيث هو لعضو ليست لغيره
المعتدل قبول الصورة الحيوانيه فضلا عن الاعضاء التى ليست الاعضاء من حيث هى معلقة بها النفس اولا واولى المزاج
الى عدد ثم الجزاء الغليظة والخشنة منها من الناس ومن اول حتى يحال العضو من حيث هو بمنزلة بين
المزاج صنف حاصل من الاول والمزاج الحاصل من الثانى الضعيف والثانى عن الاول والمزاج الثانى
عن الغليظ هو القلب ثم الى الضعيف منها هو الكبد والى الغليظ هو العضو يصير من الاول والمزاج الثانى
هذا الذى ذكرنا الى اعضاء عضو اعتدل هو العضو حاجاتها من افعالها المهمة الى ان يصير
الى جلد الانملة وهو يتم بجميع ذلك التشخص عن التفصيل المذكور فى كتب الطب هذا واما الباقى من
تحقيق الباطن فى كتبهم ولكن من لم يجعل الله له نورا فما له من نور

الفرط الثالث

فى النفس الارضيه والسماويه انما فصل النفس الى الارضيه والسماويه لانها لا تنفع عليها على
واجد نقد لنا انها فى معنى المشترك قولنا كل ما زال لجسم طبيعى اما الكمال الاول فقد مر
بيانه فان الجسم هنا بمعنى الجنس الماده فانها الطبيعى خاصة بل الصفاتى والمعنى الذى يضاف
الى كل يسمى النفس الارضيه والنبات والحيوانيه والانسانيه هو ان يقول قولنا
لجسم طبيعى الذى حيث هو الموضوع ومعناه كونه ذا الآلات يمكن ان يصدر عنه متوسطها وعن متوسطها
من افاعيل الجنس التى هى الغذاء والنمو والتوليد وادراك والحركة الارادية والنطق والمعنى الذى
يضاف الى كل يسمى النفس السماويه هو ان يقول قولنا الجسم طبيعى الذى هو كل يتوان
يفعلا كلما خاصا بالعقل تنبيه ارجع الى نفسك وتامل هل ما ادعيناه بل ادعى بالعقل
لعالك عرفها ممتنع بنظر الشئ او طنه صحيح هل تعقل عن وجود ذاتك ولا تثبت نفسك ما عندك
ان هذا يكون المنبه حتى تنال اليام ويفيه والسكران فى سكره لا يعزب ذاته عن ذاته وان لم يثبت بعقله
لذاته فى ذكره ولو ثبت بعد ذاك قد خلقت اول خلقها صحيحة الهيئة والعقل ويفرض خلو من الوضع
والهيئة لاستعمال اجزاءها والاتصال باعضاءها بل هى متفرجة وخلقها كما هو الطين وبعد ما
قد علمت عن كل شئ الا عن شوق اينتها وبرهان ينبه على وجود النفس الانسانيه هو ان الانسان
الكامل بالادراك وهو كامله الذى يتمثل ادراكه انما هو الحواس الظاهرة كالانام وانما الحواس الباطنه
والظاهرة جميعا كالسكران فشرط ان يكون بالغا وذلك وطنه صحيح لا يعقل عن وجود ذاته ما زال
اضاحا بعد فى حال الانسان لا يدرك منها شيئا عن ذاته وهو ان يقول انه خلق ناقصا والخلق حين لا يكون
له كمال اصلا لشرط كونه صحيح العقل لنفسه لذاته وكونه صحيح الهيئة لا يتوقف عليه مرض ما يدرك حالا
لذاته عن ذاته وكونه بحيث لا يصل الى له لما يدرك حاله صحيحا تاما هى والا تلامس لعضاء لا يحس

الى يكون هنا الشيب لميتى انه ناقصة شقيت وطن ما نقصت المخدل اليابس المتصور لاكتساب الجراف
اعنى الدخان المرتفع من سراج ما دام ما دام الى ان اليابس اكثر خطا للكيفية الفعليه ما شيد افراط
بما الذكى فاذا بلغ الجفى الاقصى الحار باليفل بلبوب عن جاوز الماء والارض وحى الطف اكثر منهما وقربه
من الابتر استعمال طرفه العالى ما الابهم دهنى الاشتعال فنا الى الحق وزاى ما اشتعال ممتنع اعلم ان سمت
الذهاب الى طرفه سراج وهو المسمى الشهاب نادا اسمى الى الاجزاء الارضيه نارا صرفه صار فى غير
صورته لعدم الاستضاءة نظر انها لطيفة وليس بذلك يطفى قوله ولعل ذلك من اسباب طفوها
احيانا عندما وهو كما اذا القماش مثلا فى هوى شمع صارت النار فيه شعاعه لغلبتها فان السبع يستعار
هم يطفى قوله والاشبه ان اكرا لسبب فى ذلك عند المنتهى الى النهاية هو ان انفصال الكثافة عن ضعيفه
دفعا الذى لا قوت النار على لا تمالكون اقوى على احالة الارضيه بالتمام نارا ولم يتم ما لكون دخانا
بعاوة فى النار الضعيفه وذلك لان النار عند ما تكون من اكثر ضعيفه لا خاطبة اضدادها تماما يستحيل هو
وبعضه نارا ضعيفه فيها دخانا ما يم من حال الى حالها الى الارضيه بحسب ضعيفها وصفيها قوله وهذه
الكلمة عن مناسبة بحسب النوع للغرض فمناسبة بحسب الجنس الكلام فى المركبات وسببها من
المزاج وابطال المذاهب المخالفة لذلك وهذا الذى انما سبة من حيث تعلقه بالمزاج والى كيف
ومناسبة من حيث تعلقه بالغايات التى هى اصول الكيف والمزاج فكان مناسبا بحسب الجنس دون
النوع وكان الاصوب ان يقول وهذه الكلمة عن مناسبة بحسب الصوغ ومناسبة بحسب المآل والغرض
من ايراد هذه الكلمة هو ان كون النار المحيط بسايرا لعناصر عن مزيجه من بسائطها

تنبيه اعلم ان حكم الصانع بناء فعل ما صولام خلق منها المزجه شتى واعتدل كل مزاج لنوع
يصل كخروج الامر من الاعتدال الاخرج الانواع عن الكمال ويصل فرد تمام من الاعتدال الممكن
مزاج الانسان لتشوكره وقسم الفاطنه لسع قد لاحظ فى هذا الفصل عبارة الشيخ الفاضل
ان يضر الفارابى فانه قال فى المختصر المرسوم بعيون المسايل هذه العبارة حكما البالغ قال فى
البقاء لانه خلق الاصول واظهر منها الامزجه المعتدلة بعض كل مزاج صنف من الانواع وجعل
كل مزاج كان ابعد عن الاعتدال سبب كل نوع كان ابعد عن الكمال وجعل النوع الادنى من
الاعتدال مزاج النبات حتى يصح لصول النفس النامية الاصول هى الاستقصات الاربع والمزاج
الامزجه عن الاعتدال هو مزاج ادنى المعادن الى الغاصر واما ما قال فى مبادى الاعتدال
الممكن لان الاعتدال المحض عندنا ليس بموجود وفرض ليسوكره وقسم الفاطنه لسنوان
الطبيعة مبنية على تعديل النفس اذ جعل منتهى المزاج بسبب الطاير بالوكن فاعلم ان الكسار
بضاف الكثافة واستقرارها عما كيفية متوسطة بينهما الى هذا الواحد وسببها
سعى ان يصف عليها صورة او نفسا محفظة وكلما كان الكسار اتم كان النبيه اكمل والنفس
العابضة هذا الكثيفة واعنى بقولى الواحد لئلا يعترض قولى النوع واحد كل مزاج لنوع من كل
مزاج انما يستعد لقبول صورة لذاته لا يحمل غيره واستشهد بقوله فى الفرق بين ان وجود المحدث
بالفاعل وكونه مسبوقا بالعدم ليس لفعل الفاعل بل لذاته ولقول موجد الشئ هو الموجد

ندركا لذاته وقد لا عن بعض اعضائه وبان ادراك المركب لا يستلزم ادراك البعض الا بالكل واحد
منها عند المركب وكان الانسان في الفرض المذكور غافلا عما يعرض له تعلم ان المدرك هو الشيء
البدل حلوله فراد الى ان يمكن ان يتخيل عنها المدرك لذاته حالة الادراك لكونها غير حاضرة لها الادراك وكونه
مدركا لذاته وطعن في كلام المدرك بالحس بجنس من لا حاشية الحيس من قوله كذا يعني المعمل والمن هو

وهم وتنبيه ولعلك بعقول ما اثبتم ان بوسط من فعل يجب ان يكون لكل فعل تبتة في
الفرض المذكور بالضرورة او فرق لك قول اعتبار الفرض المذكور جعلنا لك هذا فرق لك ما اقتضت بالامر
الاتم فان فعلك لما اثبتته فعلا مطلقا يجب ان تثبت منه فاعلا مطلقا الخاصا بعود اليك بعينها فان اثبتته
فعلا لك فلم تثبته منه ذاتك بل اثبتت منه فاعلا مطلقا حرمن معلوم معلك فرجت هو فعلك لهذه تثبتت في العلم بعلة لا اول
من ان يكون هو لا به فعلك وتثبتته لا بانك ما شيا الى بعض صورها قد يكون بعلمها كافيا في برهان لم وجد
يكون معلولا لها كالحركة الذاتية وهم الانسان لا ذاته بالنسبة الى الفاعل ذاته بعلة ما في وجوده لا ظهر من وجود
علة ما في ذهبت بعضاء مذهبا الى اثباته معلولا له الى هي افعاله وانا ان كان القوى تثبت فاعلها
فانا رها فالشيخ اراد بهذا الكلام بعضه خاص هذا الموضع وهو ان الانسان في الفرض المذكور
كان فاعلا لا عن افعاله الى ضع ادراك ذاته ووضح هام وهو ان العقل ان اقتضى من حيث هو عقل بنا من غير احتياج
فاعلية منه لا دليل على فاعل فاعلية غير معلل فلا يمكن ان يستدل بالانسان منه على فاعل معين هو ذاته وان
استدل بذلك عليه فبالحري الاستدلال بالعقل عن الفاعل استدلالا على ما يفض الانسان الى معرفته وان الفاعل
هو باذن ان اثبات الانسان نفسه بوسط فعلها محال والاصل للشيخ كما علم الشيخ في هذه الصور
الى الفلاسفة وهام اعضاء يجب عليه ان ذكرت الانسان ليست هي الصناعة وهذا الانسان عالم بتوته كان
كان فاعلا لا عن جميع اعضائه فالفعل ومعاين مالا يتم علوم وداية معاينة الاعضاء وهذا هو الذي يقتضيه
الشيخ بعينهم عارضهان الانسان بعلم ذاته المخصوصة والاخطر بالبال بعضو اليس الى العقول بها كل
فعلوم بعد ذلك في هذا الموضع بعد هذا الكلام **اقول** ليشعر عن هذا الكلام ان اراد ما شا الفرض الشيخ ان العقل
ان اراد ما ذات الانسان المدرك المحركة بالعضاء وان اراد ما شا الفرض الشيخ ان العقل صار وسيلة ان يعلم
ان هذا الاصل يعطي قدر ما من ان يجعل هذا الشكل هذا هو الذي اشكل في الموضع بعد الى الجهال **انسان**
هو ذا سمي كل انسان شيء من جسمه التي لغيره فاعرف عن نزع جسمه الذي بعانقه كشال حركة من جسمه حركة بان
عن حركته **مريد** بان ذات نفس الانسان عن جسمه والنزع بعد عنها الا ان عبد المسمى البعض ما جعل
الفرض هو العقل الذي تثبت بصورة ما نزاع وتوا هما بعد قبل المحض عنها ان صور المركب فيه فقوم هو او
وكجعل شا ما عن المواد من حيث كذلك بعانق المعقول منه من حيث بعد وعنها انقال بكلمة انه
عن قوله وطباع في انقال العلامة عنها حفظ هو ذا في الحفيظ من استعمال المثال بكلمة انه
المتابعة الى الاشكال الاعلاف صولها الى المكنها المعانقة والصور الى بعد تصرف فعلها على هذا القدر
معه فيه وعنها الانقال المتابعة الى عنها جمع الجزء الفرض من استعمال وانا عنها الى هو ذا في
وصد عنا من وجه العوذة ما الغاء والتوليد والصور الى بعد عنها عنه الانقال مع الحفظ المذكور

باعضائه بل ان هو اطلق بفتح الطاء وسكون اللام اي عن خمس من كلمة عن مه من جزا بردتعال يوم
طلق وليلة طلقة اذا لم يكن فيه حر ولا قر او اشيء يؤذي وانما سمي طلقا لان الهواء طلقا ليلا عكس
خارج عن جسده ايضا فالانسان ان مثل الحال المذكور يعقل عن كل شيء كما عضائه الظاهرة والباطنة
وكونه جسما ذا ابعاد وكواسه وقواه وتركا لانشا الى بعضه حيوانا الاعن شوف ذاته فقط
فاذن لدليل على ان كان غير الاطلاق وان غيرها هو ادراك الانسان نفسه فظاهر ان مثل هذا
الادراك لا يمكن ان يكون كذا لك سم اوشبه بجد وبرهان وقول الافضل للشارح ان الشيخ لم
يبين ان هذه القضية اوليه او برهانية ثم حكم عليها بما يرها نبه ثم تحلم في قائمة البرهان ظاهر بين
توزيعه لها اهيئة خبط كلها لا فايدة في الاشتغال بها **تنبيه** باذا تقول ان جسد وقبله وبوع ذاتك
وما المدرك من فانك ما ترى المدرك اجد مشاعر كل مشاعره ام هو لك وقوة عن مشاعر كل وما شابهها
فان كان هو لك وقوة عن مشاعر كل اصوسط المدرك ام بغير وسط ما آظهر لك بعض من
نزد ذلك جسد الى وسط فانه لا وسط صح ان تدرك ذاتك من غير احتياج الى قوة الفرض قال الى وسط
صح ان يكون مشاعر كل او بيا فلك بلا وسط غير ارطن **مريد** السبب على ان الانسان لا ادرك بنفسه
الا بقوة عن بنفسه لا بوسط شيء لفرض ذلك ما التبس من المدرك عند الفرض المذكور بل من جميع
احوال ان ادراك ما هو وكذلك المدرك وبدار ما المدرك وبنفسه الى الشاعر والظاهرة والى الباطنة كالعقل
بقوة وبنفسه الباطنة الى ما المدرك بوسط وبغير وسط وقال ما المدرك بنفسه او بقوة شيء الفرض عن وبين ان
الادراك في الفرض المذكور لم يكن بقوة الفرض ولا بوسط شيء الفرض لان المدرك في ذلك الفرض كان
غايلا عن افعاله بقوة ان يكون ادراك بالمنة عن الفاعل او الباطنة بلا وسط وعلى وجه الاضعف معاينة
بين المدرك والمدرك بالبتة **تنبيه** اتخصيل ان المدرك بنفسه اهو ما يدرك بعض منها بك
لا ما لك ان المسلم عند وتقول عليك بكيف انت انت او هو ما تدركه بنفسك ايضا وليس تمامن ظواهر
اعضائك لا ما ان جالها فاسلفت رفع ذلك فقد كان في الوجه ما ادل من الفرض ما عقلنا لك ما ادع الفاعل
فتبين انه ليس هو ادراك حينئذ عضو من اعضائك بكيد او دماغ وكيف يحتج عليك بعضو منها بالكشح
والمدرك بجملة من حيث هي جملة وذلك كاف في الوجه ما ادل من الفرض ما عقلنا لك ما ادع الفاعل
عن هذه الاشياء التي قد ادركها وانت مدرك لذاتك والى الاجزاء منها ضرورة ثم ان يكون ادراك
قد ادراك ليس من عداد ما تدركه حشا بوجه من الوجوه ولا خاشم الحيس ما سندكره **مريد** ان
ان عنى بالانسان ليست بحيثيته فنحن عن المدرك وسلمنا ان يكون ما ادراك محسوسا او غير محسوس
وان كان محسوسا فما خارج من البدن او كل وان كان جزءا فما شيء من ظواهر اعضائه ان شيء
من هذا ظهر وهذه اربعة اقسام ثم ابطلنا ان يكون المدرك شيئا من ظواهر البدن من حيث لعضائه ان
الانسان لو اسقط من ظواهر بدنه لكان هو هو ولكان مدركا لذاته والمان ان ظواهر البدن كالمدرك
الا ما لك ان هذا الفرض المذكور لم يكن بعض الفرض ولا شيء الفرض لان المدرك في ذلك الفرض كان
غايلا عن افعاله بقوة ان يكون ادراك بالمنة عن الفاعل او الباطنة بلا وسط وعلى وجه الاضعف معاينة
بين المدرك والمدرك بالبتة **تنبيه** اتخصيل ان المدرك بنفسه اهو ما يدرك بعض منها بك
لا ما لك ان المسلم عند وتقول عليك بكيف انت انت او هو ما تدركه بنفسك ايضا وليس تمامن ظواهر
اعضائك لا ما ان جالها فاسلفت رفع ذلك فقد كان في الوجه ما ادل من الفرض ما عقلنا لك ما ادع الفاعل
فتبين انه ليس هو ادراك حينئذ عضو من اعضائك بكيد او دماغ وكيف يحتج عليك بعضو منها بالكشح
والمدرك بجملة من حيث هي جملة وذلك كاف في الوجه ما ادل من الفرض ما عقلنا لك ما ادع الفاعل
عن هذه الاشياء التي قد ادركها وانت مدرك لذاتك والى الاجزاء منها ضرورة ثم ان يكون ادراك
قد ادراك ليس من عداد ما تدركه حشا بوجه من الوجوه ولا خاشم الحيس ما سندكره **مريد** ان
ان عنى بالانسان ليست بحيثيته فنحن عن المدرك وسلمنا ان يكون ما ادراك محسوسا او غير محسوس
وان كان محسوسا فما خارج من البدن او كل وان كان جزءا فما شيء من ظواهر اعضائه ان شيء
من هذا ظهر وهذه اربعة اقسام ثم ابطلنا ان يكون المدرك شيئا من ظواهر البدن من حيث لعضائه ان
الانسان لو اسقط من ظواهر بدنه لكان هو هو ولكان مدركا لذاته والمان ان ظواهر البدن كالمدرك
الا ما لك ان هذا الفرض المذكور لم يكن بعض الفرض ولا شيء الفرض لان المدرك في ذلك الفرض كان

بعد الاجتماع ثم شاهد على ان حدث بعد ذلك للمزلج ميل الى شئ فحفظ الاستقصاء بالعشر مجتمعة لسق المزلج
موجود دار الاقتران بحسب طبيعتها فانعدم المزلج بالمزلج المستمر الوجود محاج الى الجامع وحافظ
احدهما سبب حدوثه والثاني سبب بقائه وما سوى ذلك من علل الاتمام المنعدم مع المزلج وهذا هو المراد
من قولهم وكيف وهذا الاتمام وحافظه ميل الاتمام مكتف لا يكون قبل ما بعده الى آخر وهذا الاتمام
وحافظه كذلك من قبل الاتمام المستمر الوجود وكيف لا يكون قبل المزلج الباقي الذي هو الاتمام
وهذا الاتمام متداعي الاتصال عند الوقوف الجامع اولي فيه وهو من الامراض المنعكسة مثلا ان عدم
بالوقوف الارتفاع المعادل عند الربيع الاول وهذا الاستدلال موكد للذي قبله باعتبار المشاهدة فاذن
هذا شئ هو الجامع وليس بحافظ للمزلج وهو الشئ الذي صار المركب منه انسانا قوله فاصل الفوق الرفع والموت
المدبر كرة الحي وليس بحافظ للمزلج شئ اقل من ان يسمى بالنفس وهذا هو الحق الذي يعترف من
اجوابذكك ثم من بعدك هذا سبب لما تقدم فانما صرح بتسميته بالنفس لان الاسطاع وقع على ان
مبدأ هذه الافعال هو النفس ولما سبق كونه بصوره وكان كل صوره جسم هو اصرح بانه جوهر فقال
وهذا هو الجسم الذي يتصرف في اجزاء بدنك كما تقدم في بدنك فانما كان يتصرف في اجزاء البدن اقدم من
تصرفه في البدن لانه متعلق اول بتعلقه بالروح منها الاعضاء التي هي اصلية فيهم بسبب الاعضاء المتشابهة
التي هي مبادئ الافعال الخوابنية والنباتية هي الاعضاء المؤونة الباقية وهذه وتلك يتصرف فيها
جميع البدن وانما اضاف الشيخ هذه الافعال المنسوبة الى النفس للاستدلال المذكور الجوهر وادراك
بعض هذه الكل في البعض الثاني لهذا البعض وليذكر البطن الان ما هيته عند الباقي ان من انما
وقع الى الاستدلال بالمزلج لا بالعضد لانا اذا قلنا بذكر ان النفس لما تستعمل المزلج على ما ذهب اليه
بعض الناس بذكر ان المزلج نفسه محاج الى النفس فكيف يكون هو النفس وهو واضح هذا الذي ضع سؤال
مشاهد وهو ان قال انكم علمتم ان المركب يستعمل القوى صورها من هذا الحيث اختلفت المخالفة
وكيف يمكن ان يتم هذا الاستدلال على ان الموجود ان النفس الذي هو صورة للحيوان جامعة لا يستغني
والجامعة للاستغناء يجب ان يكون موجودة عند المزلج وهذا ما بعض قائل ان الفاضل الشارح عن
ذلك بانا لا نجد اجزاء البطنة تفتش الوالدين بل انه سوء مزلج في بدن يفتش تمام الى ان يستعمل لقوله
يفتش ثم انا صبب بعد صورتها حافظ لم وجامعة لسائر اجزاء بطريق ايراد القراء وقوله
فارسالنا المثل على الجوهر مثيل المشعوذ واعلم ان الجامع لذلك لا غنا صر عن الحافظ والذكر لاجتماع
ولما كتب بعضنا الى الشيخ وطالبه بالحد على ان الجامع للغنا جيوفي بدون الاثنين هو الحافظ فقال
الشيخ كتبت بعض على الليس فان الجامع لاجزاء بدن الميت هو يفتش الوالدين والحافظ للذكر لاجتماع
اولا الغنا المعروف لذلك البدن مع بقية الحافظ لذلك الغنا لست فوق ولا دونه فانه من
جميع الاعضاء بل هو فوق متقدم بحسب الاستعداد لقبول النفس الحافظ لذلك الجنين وبالجملة فان ذلك الحافظ
تبقى وتصرف للصور الى ان تحصل تمام الاستعداد لقبول النفس الحافظ لذلك الجنين فهذا
ما قال هذا الفاضل عنه قوله وذلك الشيء في الفضل الحافظ لذلك الجنين اولى من علم
النفس في الشيء فالنفس الى الكل حيوان هو جامعة لمستغنى بدنه وهو لغناه وهو كيفما على ان

نفس بنباتيه وهما الافعال الحيوانية التي هي الحس والحركة والصور التي يصدر عنها هذان الفعلان
مع الافعال النباتية والحفظ المذكور بعض حواشيه قال النفس الانسانية فهي التي يصدر عنها الافعال
المشابهة لكلها مع الحفظ المذكور بعض حواشيه فالشيخ يريد في هذا الفصل ان يستدل بعض هذه الافعال على
وجود النفس الانسانية من حيث هي تشترك في صورها مع الحيوان من حيث هي ذاتها المدركة لبعضها فانها من حيث
هي هكذا لا يمكن ان تثبت افعالها العامة فانها بعض وهذا ظاهر الافعال المذكورة وهو الحركة بالارادة والحس
فاستدل بالحركة بالارادة المخالفة اولا وذلك لانها بعض وهذا لا يمكن ان يكون بعضا الا جسمية
الانسان لانها من حيث هي لبعض انسان كالغاصبين والبخاريات لا يمكن ان يكون بعضا المزلج
لان المزلج بعض حركة المركب الى مكان بعينه حال القيام فلذا طلب ان يكون اصلح او يكون في
مكان الوقوف حتى ينتهي على ما تقدم وبالجملة لا يتصور حركة كان محلها في مكان محلها لكن يتصور
عن محلها بل هو فاعل مانع الانسان كيف لو قدر حركته في جهة الحركة كما اذا اصعد الانسان الى حيث
ما نم يريد الوقوف ومزلج صدره لغلبة التعلق منه بعض السفل فتقول الفاضل الشارح بسبب حال الحركة
في قوله ما بعد كثرة احوال حركته في جهة حركته بالسرعة والبطوء قال ردكل من هذين الفعلين ما ان المزلج
مانع كون الحركة سريعة كالانسان اذا اراد ان يرفع قدميه بجهة الحركة لا ان يجعل الوقوف وقدميه اعجل الا يكون
محركا بالحركة سريعة قوله والاظهر انه يرد حال الحركة وقت المانع الواقع منها في جهة الحركة
ان يقصد الانسان جهة والمزلج لقوة ميلان ذلك لا يكون الا في حال الحركة كما ذكرناه وتستدل بهذا قوله
بل من نفس حركته الى حيث حال لان النفس حركها الى الوقوف والمزلج الى سفل يشتركان في حركة منهما
قوله الركضة لا تركب فرسا فانه لا يكون بعض طبيعي بعض كل حركة من جهة يريد النفس ومن
حركة فرسا بل تلك الجهة حدثت من اجتماع القوتين فان النفس مثلا اذا احدث حركة الى جهة
وعارضها مانع اضعفته عن تلك المانع حالا الى جهة اخرى بتلك الحركة فاذا وقع على جسم صلب
منع صلابته وايضا عند تحرك النفس الى فوق والمزلج الى اسفل لا يكون المانع منهما من نفس
الحركة بل في جسمها فان المانع في بعض الحركة يكون اما من يريدها النفس والاضعفه المزلج كان حال
الحركة عن المكان الطبيعي او تضعفها المزلج والا يريدها النفس كان في حال الهوى قوله وكذلك
يدرك غير جسميته فانه مزلج جسميته الذي يمنع عن ادراك الشبيه في بعض عند لقاء الضد بكيف
يتلمس ويحس قوله وهذا الاستدلال ما الذي ما نافيا يعني مبتدأ ولا كوزان يكون مبتداه الجسمية
المشتركة والا المزلج ما نعة كيفما الاماش غانوا فقها في النوع يمنع المدرك عن ادراكه اذ ادراك انما
يحصل بانفعال المدرك على ما يستطيع ان يتحمل فالغنا ملاسق هنا موصول يكيف يلمس المدرك بيت
وهو عن موجود قوله وان المزلج واقع فيه من اضداد متشاركة الى الانفعال انما يجب بها
على الاتمام والاستزلاج فيه عن مانع الشاهد من المزلج وكيف يجعل الاتمام وحافظ قبل الاتمام
مكيف لا يكون جعل ما بعده وهذا الاتمام كما على الجامع الحافظ او عدم ابتداء الى الانفعال وهذا استدلال
بوجود المزلج بعضه وبما على وجود النفس وهو ان المزلج كما من انما ذكرت من استغنى بعضا
من حيث هو المزلج مسار فعال الانفعال لاختلاف صورها الى التي منها وهو محاج اولا الى شئ يحفظها بالاستمرار حتى لا يزيل
المعدة المادة تقول
النفس المختص بالبدن الاول المعد لاستعمال
تقدمه على المزلج اللهم الا ان يراد ان الاعداد يكون بالشروط وهو
المزلج لا يكون

يصلح بعضهما كون بدنا لها وهو حافظ لهذا البدن على النظام الذي هيئ بحسب قبول النوع من النفوس والاشكال
عالف ما ذهب اليه الفاضل الشارح هنا وما علم عن الشيخ في رسالته ايضا ان كانت نفس الام
مدبرة للمزاج المركب فكيف توصف النار بعد موتها بالمزاجية وانما يجري امثال هذا من علي غير طريق
تعلقها اذا لم تكن حينئذ وان كانت للنوع المصور منذ ان كانت المصور من المزاج الخاص الذي تكون
ممن له الآلات لها لكن حينئذ للنوع صار حدوث النفس الى هو محدودها وكيف يعقل ان يكون الشيء
ليس من شانها ان يفعل من غير مستعمل الها وما يقتضيه القواعد الكلية التي افادها الشيخ وغيره
هو ان نفس الانسان مع كونها للنوع لها كذلك لها تعلقا خاصا وتدبيرا معينا لها للنوع المولد ما في
المني وتجعلها مستعدة لقبول فيض منها بعد اعداد المادة لصدور هذا النوع منها لا لغيره بملاك النوع
فيبقى ملاك النوع كون صورة حافظة لمزاج البدن كما لصورة المعدن ان المعتبر ان المادة كالاخ المزاج حسب
لستعداد ان يكسبها مثل الذي يصير مستعدا لقبول نفس الكل يصدر عنه مع حفظ المادة الافعال
النباتية ويحدث للغذاء ان يضيفها الى ملك المادة بتتميمها واصلاحها ما دامت مزاجا ما فيصير بملك الصورة
مصدرا لما كان يصدر عنها لهذه الافاعيل وهكذا الى ان يصير مستعدة لقبول نفس الكل يصدر عنها
مع جميع ما تقدم الافعال الحيوانية اضافية يصدر عنها ملك الافعال الاضافية يتم البدن ويكامل الى ان يصير
مستعدا لقبول نفس ناطقة يصدر عنها مع جميع ما تقدم النطق وسائر ما في البدن من الى ان يكمل ويصير
وقد شبهوا ملك النفوس بالنواتية الها من هذا حدوثها الى البسكالها نفسا مجردة كما ان قد حدثت في فحم
من نار وشعلة محاورة لم تشد فان الفحم ملك للجمر ان يستعد ان يصير بالجمر يستعد ان يشعل نارا
تشبه بالنار المحاورة لبداءة الجمر الحاصلة في الفحم كملك الصورة التي اوقعته في النوع لشدادها كمثل الاعمال
المتواشجة لنشوها ناريا كالناطقة وطائفتان كل ما يتناسخ بصدر عنه مثل ما صدر عن المتقدم
وزمان يجمع فيها النفوس كشيء واحد منوع من جنس ما غير المنفصل الى جنس من الكمال واسم النفس
واقع على الكمالات الاخيرة التي هي اصلان مراتبها نفس للكل بالمولود وسنن من ذلك الى الجامع
للاجزاء الغذائية الفاعلة في المنيين هو نفس ابوين وهو عنصرها فطرة والجامع للاجزاء المضافة
العما الكائن نفس البدن والى الغذائي العمر والحافظ للمزاج هو نفس المولود وبقول الشيخ انها واحد
بهذا الاعتبار وهو ان الحال عن غير ما فوطا بالاعتبار الاول وبالجملة العنصر هيئة على المعدوك
الغني ان يكون الجامع والحافظ شيئا او اشياء واحدا حاصلا لان المزاج محاج الى شيء الغرض
النفس سواء كانت نفس البدن او بعضا العنصر اشارة هذا الجزء مدرك والمدرك من
انه عند الحنفية ويدان من الجنس الذي اثبته في الفصل المتقدم بالحركة والادراك في جنس
المزاج هو شيء واحد بعينه هو ملك الذات المدركة بعينها المذكورة في الفصول المتقدمة في شبه
الى كمالها وتابعه البدن وسنن ان كان واحد منها مفعولا من الاجزاء طبعا عند الجنين
فيكون واحدا ذلك الشيء الذي يصير عنه الحركة الارادية من انسان هو الذي يدرك عنه وذلك يتبين
وهو الذي اذا اصابه زمن او عدم تداعى به الى الاستكمال وذلك يحوج من قال وهو انه على الخصوص
وذلك لانه يعلم بقينا انه يحرك ما ادرك ويدرك ما شاء حركه وبعقله وان من احال بعض ما قلت انيا

ولو عمر مئاية سنة وزوال هذا حلول عاجل بسويعات فما حد البدن في الاشكال والاحوال وانما
لستدل على وجود النفس في الفصل المتقدم بالحركة الارادية وفي الافعال النباتية لنتبين ذلك ان ملك
النفس مراتب فالك الاشكال في صدور هذين الفعلين عنك وسنك في صدور الافعال النباتية عنك
البيان هذين كل نوع من البيان **قوله** وله فروع من قوى منبثة في اعضائك **اقول** وذلك لان النفس
واحدة لا تنقسم بانقسام البدن الا بمقابلة الاشياء لشيء والغضب على شيء والذهن لشيء والحزن لاخر
وهي من حيث كون مشتغلة لا كون بعضها بالعكس والاشغال باحدها وتاركة عن الاشتغال بالاخر
فاذن هي هذه الاشياء بعد بعضها بحسب الافعال المتقابلة ملك الاشياء من حيث هي هي فالك
العنوان قوى ومن حيث هي لا تقبل انفعالها بل تفعل اذا استعملت النفس فروع لها اما ان تبقى
بالبدن **قوله** فاذا احسست شيئا من اعضائك شما او ذمقت او استمتعت او غضبت الغضب
العلامة منه ومن هذا الفروع هيئة منه المدرك اذا عاد ما مثل حالة وخلق يمكنان من هذا الجنس
المذبور ملك الملكات **اقول** هذا ما لنفعه اثر النفس هي البدن وهو ان كمال في النفس هي مبدأ
الافعال التي ذكرها وهي كمالات الحسية النباتية ومبدأ لها اما ادراكية هي نفعه الذي اذا ادرك
او عنت النفس لها فصارت النفس بكل قوة اسمها باثر احق يكون ملك الكيفية منها وتصير طبيعة الزوال
فصارت ملكة والمناسب ان ذكر الفعل عاما وفاعل **قوله** كما يقع بالعكس فانه كما تتدرب
بعد من هيئة ما على ملاءمة من ذلك الهيئة اثرا الى الفروع ثم ان الاعضاء انطبعت اذا استعملت
في جانب الله عز وجل وتكررت من غير فتور فيها تعشق جلالك وتعشق عشقا **اقول** وهذا ان كيفية باثر البدن
من النفس وهو ظاهر هذا من وقع العشق. هذان نوعان من القوى والحسية **قوله**
وهذا ان كيفية الاحوال قد تكون انفعالية وقد تكون اصيلة وكذا هذين البيانان لما كان نفس
الناس عسر الانتهاء الى الشروع الى المدرك الى استشاطة عضلة من نفس بعض **اقول** وهذا اشارة الى ان التهاب من الغضب
ان هذين البيانين المذكورين قد يكونان بتبعية الشدة والضعف وتخلف الناس بحسبها فهذا ان الملكات
فالملكات وذلك لاختلاف الاحوال التي هي منهم وامزجتهم وبحسب ذلك الشدة والضعف سفاهون في
اخلاقهم الفاضلة والرذيلة ويكون بعضهم اشد واضعف لسوداوية الغضب وبعضهم للشهوة وكذلك
في سائر ما **اقول** ادراك الشيء هذان يكون حصته ممتلئة عن المدرك سببا لقدرتها ما به يدرك تاما
ان يكون ملك الحصة عن حصته الشيء الجامع عن المدرك اذا ادرك يكون حصته ما لا يصير بالفعل
الجاري مثل كثير من اشكال الهندسية التي لا علمنا واليه صنف في الهندسة
ما لا يحقق اخلاقا ويكون مثال حصته ترسما في ان المدرك عن بيانه له وهو الباقي لما فتح
من اثبات النفس لا ادان من الاحوال ما هو اقاعدة وهو اقاعدة ومدركة وذكر الاشتغال
الادراك من هذا الفصل **قوله** الفاضل الشارح اقاوم ان الحركة ان الهيئة الشعور
باطلون او مدرج عنه فهو خلاف من الشعور والاحاد ذلك ذهب بعضهم ان كان فيه طبيعي ان يكون
حلول بعض الحيوانات كالاصداف وما اشبهها عن الحركة **اقول** ويمكن ان يقال ان الصاح
الحيوان الى الادراك الاحاد الحركة حتى يحدث كل الملام وعن عدم الام والذلك لم يكن الساق شعورا كما الحق انه

موسسه فيدا للدراسات
الطبعة الاولى ١٤٣٢
السنين وحدها سرمجي
فيها وبدايا المدرك ادى
الوسع
الموسوعة بمكتبة النظام ش

الادراك صورة وعقل عن المبدع الاضافة سوى المضافين يلزمه ان لا يكون ما ليس موجودا
الخارج مدركا وان لا يكون ادراك ما حصلا البتة لان قبل هذا يكون الصورة الذهنية الحاصلة
مطابقا لما فان فيهم من ذهب الى ان الادراك عبارة عن التعريف والاسئلة الى التعريف هو ان
موجود مدرك للحاصل عن المدرك فيقع الفوم فيما ذكرناه فاعلم ان ما ذكره الشيخ ليس تعريفا للادراك
وذلك كما يشاهد عن مراده وكيف يكون ذلك تعريفا للادراك مثلا انه جعل الحاصل
لما هو بعينه عن المعنى المسمى بالادراك الذي يشترك بينه وبين الاحساس والتخيل والتوهم والعقل وان كان
ذلك لا يجدي نفعا فيما نحن فيه من التعريف فان الباحث عن حقيقة الادراك لا يعرف
كنه لها ما يوجد من تغير الاشياء الواقعي المقولة على الاشياء المختلفة والمختصة كالحركة مثلا البعض منها
هل هو تغير الاشياء من مكان الى مكان او اعم من ذلك ومن تغيرها الى ما تتعلق بها ايضا فيها
كثير من الناظرين في العلوم من علم النفس والادراك المحسوس بالحواس والمعقول الذي بالعقل انهما ان
المدرك للجزئيات من الانفس وشيعتهم يقولون ان النفس لا تدرك الجزئيات وطولوا الكلام في
ذلك بما لا طائل تحته واضافوا تشيعهم وكان على ما ذكرنا من عدم الاطلاع على حقيقة
احتجاج الفاضل الشارح لهذا الموضع ان الصورة الذهنية ان لم تكن مطابقة للخارج كانت
جهلا وان كانت مطابقة فلا فائدة لتصور الخارج بعد علمنا لا يكون الادراك حاصلا بينه
وبينه فان الصورة المماثلة لا تكون موجودة بعينها كما انه لا طائل تحت الالفاظ الخارجة عن الاجزام القائمة
عنادا وان كان مستبعدا لكنه لا يلزم ان يكون صورة السماء الذهنية مساوية للسماء غير مستوية للجوانب
ان ذهب الى ذلك فاعلم انا نقول ان الصورة المدركة في جسم غايب عن المدرك ليست بمستوية
بمقابل ما موضوع ذكر من الى الآخر الطاهر وليس كذلك القول بان صورة السماء المنطبعة من الجزء
الادراكي مساوية للسماء بالجنبات ان يلزم ان يطابق ويماثل الجسم الذي هو الادراك او في النوع المدركة
الحاصلة منه الادراك بالحقيقة فان بعض ذلك ما ذكرناه او الاحسان ان يكون المطبوع اصغر من الغير
السماء وذلك غير مانع من المساواة بحسب الصورة فان الكبر والصغر من الاشياء نسبتان من الصورة
الاضافية وما لم يكن ذلك مما لا يجوز الاستعداد الذي ادعاه لا سيما بطلانه على ان هذا الاستبعاد ليس
بوارد على القول بان الادراك انما يكون بصورة مطابقة لما عداه كما في الباب بانه يرد على القايلين بان الابصار
انما يكون بانطباع صورة في الرطوبة الجليدية والمحل يكون بانطباع صورة في الآلة الجسمانية المبصرة عنه
المحل الا ترى ان هذا وارد ما ذكرناه في الجسمانية والعقلية لان المصنف المذكور من القايلين بالاشتراع
اعلم ان ما ذهب اليه الشيخ لم يكن في القول بان الصورة المحلة منطبعة في النفس لولا ان هذا
الحق خارج عما في الكتاب لاوردنا الكلام عليه لكن لما وقع في هذا الفند بعض المعترضين رضينا بان
ان لزم من قول الشيخ ان تكون الصورة الذهنية ما قالوا لزم فيما يكون موجودا انما المحسوسة في الادراك

انه لا يلزم احد هما على الآخر من جهة ما لان كل واحد مبدأ بطلان مساوية من الجهة التي
الوجهان عدم الادراك على الوجه الذي اشرنا عنه لانه قد يكون مطلوبا بالذات كالرؤية والحركة
لا يكون البتة مطلوبا الا لغيرها وقد علمت ما هو معقول الشيء المدرك اما ان يكون ذاتا او لا يكون بان
كان ذاتيا او لا يكون بان كان ما ذكرنا من حصة الممتاز عن صورة من بعض حصصها الخارجة ابتداء
ما على الوجه المفصل في الفصل الثاني لهذا الفصل وان كان عارضا فاما ان يكون ذلك العارض
عبارة عن حصة مماثلة مساوية للامر الذي يقال عليه كذا عند كذا او لا يحضر منتصبا عند نفسه ان
مماثلة الادراك بعرض له اضافتان لا تتناهيان الى ما ادراك والمدرك الى الشيء المدرك والاجل ذلك
اصلح ان يقال ما يراد وكل الشيء هو المدرك والمراد وكل في الادراك وهو لك عند المدرك
والاجل عروض هذه الاضافة كان للمدرك والمدرك ايضا مضافا بعرض الادراك يستلزم الادراك
بالوجه الادراك بعرض الربط بذات المدرك وللتنبيه على الضمير يعني التعريف نحو شاهد في
ما يدرك وعقل قولهم شاهد ما حق وعوان يعال المشاهدة نوع من الادراك اي ادرك عيان من الادراك
فان صح انه ادراك ما هذه الحضور فقط قيل الحضور عن كاف عيان الحاضر عند الحس الذي لا يلتفت
النفس اليه لا يكون مدركا والجواب ان الادراك ليس هو كون الشيء حاضرا عند الحس بل طلب
كونه حاضرا عند المدرك بالحضور عند الحس لان يكون حاضرا مدركا من النفس لكن
بواسطة الحس وكلام الشيخ دال عليه واعلم ان الحضور عند الحس ليس هو الحصول في نفس
الحس بل يجوز ان يكون ايضا الحصول في آلة الحس متصلا بها الحس كما في الادراك الحسي لكن
المتمثل عند المدرك هو نفس حصة ما وانما قلنا ان هي من كون عن الحصة الموجودة في الخارج بل من
انما يصح منه هو من الخارج ان كان الادراك مستفادا من الخارج ان يكون حصل عند المدرك ابتداء
سواء كانت تلك الحصة مستفادة منها او لم يكن على ما ذكرنا في الحصة الخارجية هو حصول تلك
الصورة الذهنية عند المدرك والمستدل على ذلك بعد تسليم ان يكون تلك الحصة التي المتمثل نفس
حصة الشيء الخارجي فيما ذا الاول او يكون مثالا حصة مرتسمة من قابلت للمدرك فيما ان له
وعدم ابطال القسم الاول على ذلك القسم الثاني فعلى تقدير ان يكون حصة الاوصول له
الفعل في الخارج الى ما يحصل كمن في مثال الهندسة مثلا في الكرة المحيط بالمثلث قاعدة مخروطية
بل كثير من المفروضات الى لا يمكن ان يكون في الهندسة كالفرض في علم المتوسطين بين الخلف
يكون تلك الحصة بما لا تحقق لها اصلا او تحقق لها في الخارج ولما كانت قابلة للمدرك فيلزم انها موجودة
ان لم يكن ما عند المدرك وهذا لا يساعده بطلان القسم الاول تحقق ان ثانيا وتلك هو
الباقي والمطلوب في وجه او يكون مثال حصة هو الصورة المنتزعة من الشيء الموجود الى الخارج الى
الانتزاع الذي ذكرناه كان في الخارج لكان ما عند انسان ما قاله الشيخ والعلم ان العلم اصلا في
ماهيته ادراك اصلا بعضيا وطولوا الكلام فيها لا الحاجة الى ذلك لا يستند وضوحه منهم من جعل
الاضافة العارضة للمدرك الى المدرك بعض الادراك لستر فيه بعض السكوك الى مورده فعل كون

باعتبار لفظ وليس بكاف في الايجاد لانه بعض يقتضي الموجد على الموجد بالذات وهنا وهو الصوت
محصلا للحاس او في المقيد وتجاوز ان يكون في الحس المشترك او في ملتقى العصبتين وكان يقتضي الحصول
اذا كان الكلام في الحواس ما شاهدوا ان الادراك ليس هو حصول الصورة في المدرك فقط بل حصولا في المدرك
لحصولها في محالها هذا الادراك لا يحصل في الحس المشترك ولا في ملتقى العصبتين بل النفس بواسطة هاتين
الآلتين عند حصول الصورة في المذكورين ما وقع هنا وهو الظاهر ان المبصر هو زيد للبصر هو زيد
في الواقع والقول بانه مجاز لشبهه بعض الشبه في الاولين والجواب ان المبصر هو زيد لا شك
ولا نزاع فيه لكن الابصار هو حصول شبحه في الحدقة والعلم عن المعلوم وهو ادراكه هو عين هذا
هذا الاعتراض وكرر مجرد ما قال عارض المعترض بما قاله وهو ان الادراك كيف يكون
صورة في ذهنه مطابقة لها في الواقع والشعور بالمطابقة لما يكون بعد الشعور وما في الواقع وهو ان
ان المطابقة غير الشعور بها وانما الشرط هو الاول دون الثاني وبهذا جعل هذا الاعتراض على ما ذكره
الشيخ وان صوبناه قد نقضنا عليها بايراد الانحصار على ما فهمناه وفهمنا في من بعد لكن بما اخذت
الفطانة بعده كما قال الشيخ في صدر الكتاب **بقيته** الشيء لا يكون محسوسا عند ما شاهد
ما يكون متعلقا عند حضوره بمثل صورته في الباطن كما ان الذي ابصر زيدا اذا غاب عن بصره قام
يكون معقولا عند ما تصوره من زيد ما معنى هذا ان المعلوم هو ايضا الموجود وهو عند ما يكون محسوسا
يكون موجودا عند ما شاهد هو ان الادراك ليس هو حصول الصورة في الآلة فقط بل حصولا في المدرك
لحصولها في آلته هذا الادراك لا يحصل في الحس المشترك ولا في ملتقى العصبتين بل النفس بواسطة هاتين
الآلتين عند حصول الصورة في المذكورين ما وقع هنا وهو الظاهر ان المبصر هو زيد للبصر هو زيد
في الواقع والقول بانه مجاز لشبهه بعض الشبه في الاولين والجواب ان المبصر هو زيد لا شك
ولا نزاع فيه لكن الابصار هو حصول شبحه في الحدقة والعلم عن المعلوم وهو ادراكه هو عين هذا
هذا الاعتراض وكرر مجرد ما قال عارض المعترض بما قاله وهو ان الادراك كيف يكون
صورة في ذهنه مطابقة لها في الواقع والشعور بالمطابقة لما يكون بعد الشعور وما في الواقع وهو ان
ان المطابقة غير الشعور بها وانما الشرط هو الاول دون الثاني وبهذا جعل هذا الاعتراض على ما ذكره
الشيخ وان صوبناه قد نقضنا عليها بايراد الانحصار على ما فهمناه وفهمنا في من بعد لكن بما اخذت
الفطانة بعده كما قال الشيخ في صدر الكتاب **بقيته** الشيء لا يكون محسوسا عند ما شاهد
ما يكون متعلقا عند حضوره بمثل صورته في الباطن كما ان الذي ابصر زيدا اذا غاب عن بصره قام
يكون معقولا عند ما تصوره من زيد ما معنى هذا ان المعلوم هو ايضا الموجود وهو عند ما يكون محسوسا
يكون موجودا عند ما شاهد هو ان الادراك ليس هو حصول الصورة في الآلة فقط بل حصولا في المدرك
لحصولها في آلته هذا الادراك لا يحصل في الحس المشترك ولا في ملتقى العصبتين بل النفس بواسطة هاتين
الآلتين عند حصول الصورة في المذكورين ما وقع هنا وهو الظاهر ان المبصر هو زيد للبصر هو زيد
في الواقع والقول بانه مجاز لشبهه بعض الشبه في الاولين والجواب ان المبصر هو زيد لا شك
ولا نزاع فيه لكن الابصار هو حصول شبحه في الحدقة والعلم عن المعلوم وهو ادراكه هو عين هذا
هذا الاعتراض وكرر مجرد ما قال عارض المعترض بما قاله وهو ان الادراك كيف يكون
صورة في ذهنه مطابقة لها في الواقع والشعور بالمطابقة لما يكون بعد الشعور وما في الواقع وهو ان
ان المطابقة غير الشعور بها وانما الشرط هو الاول دون الثاني وبهذا جعل هذا الاعتراض على ما ذكره
الشيخ وان صوبناه قد نقضنا عليها بايراد الانحصار على ما فهمناه وفهمنا في من بعد لكن بما اخذت
الفطانة بعده كما قال الشيخ في صدر الكتاب **بقيته** الشيء لا يكون محسوسا عند ما شاهد
ما يكون متعلقا عند حضوره بمثل صورته في الباطن كما ان الذي ابصر زيدا اذا غاب عن بصره قام

الا اذا كانت موجودة فيجب ان يكون ادراكها اضافة للمدرك اليها والجواب ان الادراك معنى
انما يضاف اضافة الى الحس او العقل فاذا دلت قاعدته من موضع على كونه امرا غير مضاف في نفسه
لا الاضافة علم قطعا انه ليس معنى الاضافة اينما كان معناها وهو حصول الاستدارة والحمرة في الصوت
المدرك يقتضي صيرورتها مستديرة محمرة والجواب ان الاستدارة ان كانت ذاتية كانت ذاتية في موضع
ولا محال يكون محلها ذا وضع مصحح للحمرة والذي هو محلها مستدير ايضا من حيث هو محلها والا لم تدرك
ان يصير المدرك كالذي يكون في المحل الذي هو مستدير او ان كانت كلية لم يكن ذاتية لموضع ولا يصح ان يصير
محلها مستديرا او امتا الحمرة فانها لا يقتضي كون محلها حارا الا اذا كان المحال هو جسما او
خاليا من حد ما من شانه ان ينفعل عنها ولا يلزم من ذلك ان يصير بها المقابل لها اذ يلزم جسما ان
من جسمانيته ان يحلها حارة فضلا عن ان يجعل المدرك الذي يكون في المحل الذي هو حار او ما عن اضافات
التي هو ذو اضافة كل واحد من الاشياء الكائنة الحمرة هي محمرة هو استعمال هذا بعض بطريق شرح
الكتاب بالبيان فهو منه وانما الذي جاء بقي تسليم ان اشتراط الادراك الى حصول صورة في المدرك على انه
امر مغاير لذلك الحصول انما هو لو كان ادراك السواد عبارة عن حصوله لشيء فقط لكان الجسم
الاسود مدركا والجواب ان حصول الشيء للشيء ينفع ما اشتراك فيه والذي به هو ان يكون لحصول
الجوهر للجوهر والعرض لحصول العرض للعرض والجوهر للجوهر والعرض للمادي ان الجسم وعكسها وان كان
الادراك معللا قائلهم لكن المراد من هذا القول تعريفنا للادراك لم نعترض لسانا الا اساهل التعريل
لقائل الحصول بانه حصول صورة ما للمدرك الشيء على الاطلاق ولما لم يكن هذا الحصول محل جهول الغرض
لموضعه لم يجب ان يكون الاسود مدركا للسواد ومنها فيه وايضا لو جب انا اذا تصورنا موجودا
ليس بجسم ولا عاما في جسم واعتقدنا حلول السواد فينا ان نقطع بكونه عالما به والجواب ان الاعتقاد
حلول السواد فينا ان يكون على سبيل حلوله في الاجسام مع جهل وشك كان يكون على سبيل حلوله
في المحراب مع معنى كونه عالما به والا فاين سمعنا الالفاظ المترادفة فيها من حيث ما بعد
العلم بان الله تعالى ليس بجسم ولا حال فيه ونشكك في انه هل يعلم ذاته وهل يعلم كونه عالما لغيره
ام لا ومدلول كل عبارة ان كون الشيء عالما بشيء فما بين حصول ذلك الشيء له والجواب ان ذلك انما
يقع اذا لم يحض ان ذاته بما يوجب حصول ذلك الشيء له ما ان ما بين الحصول مخالفة فاذا
حققنا مجرده وجدنا ان كون الشيء محرقا انما هو لما لذات بعض اجزائه بعض اجزاء ما يحرق بها
لم يشكك في ذلك وهنا فاذا كان العقل ذاته بحيث يلزم من كونه عالما بعلم ما يعلمه
انا ان يكون عالما بذاته وعند يكون ايضا هو ذاته بحيث يلزم من كونه عالما بعلم ما يعلمه
وانا ان لا يكون هو عالما بذاته وايضا يلزم منه ان لا يكون ايضا عالما بذاته نقض فانا وهذا ان لم يقر ايضا
المعترض والجواب عنه ان علمنا بذاته هو ذاته ما هو ذات الذي به صار عالما بعلم ما يعلمه
الاول هو ان لا نسلم ان ذاته بما يوجب حصول ذلك الشيء له بل قد يكون الشيء
بعض ما به الشيء كما ان ذات الشيء هو الشيء وقد يكون بعض لعضو ما هو
عالما نفسه والجواب ان هذا ان لم يكن ذاته كافية في الحصول فاضافة ما الى المعلوم

الاول وكل طبيعة كالانسانية فاذا اخذت من حيث هي هي فيجب ان لا تمتنع على الكثرة وان لا يمتنع ان تحمل على
واحد فانما تختلف في تلك الاشخاص بعوارض غريبة لاحقة لا لاجل اختلاف تلك المعاني ولا لاجل ما هي
من تلك المعاني من حيث ماهيتها فالمعنى الذي يختلف المعاني بحملها عن ما تخصها من المادة اولا
لان لها الاماكن ... الاضافية ولا الى الوضعية الاضافية بعضها الى ما بينه مخصصة المادة من اسبابه
المادة من الاحوال المذكورة كالاين والكيف والكم فاما الصورة الحسية فمنتزعة من المادة انتزاعا ناقصا
مخصوصا بالمادة والخيالية منتزعة انتزاعا اكثر تماما والعقلية منتزعة انتزاعا تاما وعبارة الكتاب ظاهرة
وانما مثل بالابصار لانه اجلى انواع الاحساس والفاضل الشارح فسر الغواشي الغريبة عن الماهية
بجميع العوارض المفارقة ولوازم الوجود والماهية ولوازم الماهية كالزوجية للاثنين لا يكون غريبة
عن الماهية وانما لا يكون بحيث يمكن ان تزال عنها فما لا يكون مثل هذا الغواشي عنه ما يكون
الشيء محسوسا فقط بل عندما يكون معقولا ايضا وقد اورد في هذا الموضع سؤالا وهو ان الصورة
العقلية من حيث حلولها في نفس جزئية حلول العرض في الموضوع تكون جزئية ويكون مقترنا بعوارض
وحلولها في تلك النفس ومقارنتها الصفات تلك النفس عوارض غريبة [illegible] وهذا ما نقض
قولهم العقل يقدر على انتزاع صورة مجردة عن العوارض الغريبة وايضا تلك الصورة التي في نفس
زيد مثلا لا يمكن ان يكون جزءا من ماهية الاشخاص الموجودة في الخارج قبل زيد وبعده فاذن
تلك الصورة ليست بمجردة ... ثم اجاب بان الانسانية المنتزعة [illegible] الموجودة في الاشخاص
[illegible] عن اللواحق فالعلم المتعلق بها من حيث هو علم كلي مجرد وان تعلقه كذلك لا لاجل
العلم في ذاته كذلك بالنسبة الى هذه النسبة سماه المنطقيون كليا لا لعقولنا فهذا [illegible] المعلم والمتأخرين
اذ لم يشعروا على اغراضهم ظنوا ان في العقل صورة مجردة كلية وليس الامر على ما ظنوه بل الحكم
بما ذكرناه واقول الانسانية التي في زيد انسانية بعينها التي في عمرو فالانسانية المشار اليها
[illegible] من حيث هي متساوية لها ليست [illegible] في كل [illegible] الموجود [illegible]
[illegible] الكل [illegible] العقل [illegible] الكلية [illegible]
صورة واحدة [illegible] من حيث [illegible] كلية ومعنى [illegible]
ان الانسانية المدركة [illegible] الصورة التي [illegible] ولان [illegible]
[illegible] من [illegible] الى ان [illegible]
حصل في عقله تلك الصورة بعينها [illegible] تلك الطبيعة [illegible]
[illegible] عن اللواحق المادية [illegible]
باللواحق الذهنية [illegible]
[illegible] الاعتبار [illegible] الصورة [illegible] الفاضل [illegible]
الطبيعة الانسانية التي [illegible] كلية [illegible]
[illegible]
[illegible] قوله وانما هو [illegible]

والذي [illegible] ولذلك ما هو بريء في ماهيته عن المادة فهو معقول لذاته ليس يحتاج الى عمل يعمل به حتى يمكن ان
يعقل فانما [illegible] الشيء الذي لا يتعلق بالمادة اصلا [illegible] فليس يمكن ان يجرده
شيء عن [illegible] بل انما يلحقه ما يلحقه من ماهيته عن ماهيته وهذا
تصريح بان لوازم الماهية ليست من الغواشي الغريبة [illegible] لا الماهية فهو معقول
بذاته لانه لا يحتاج الى تجريد فان لم يعقل كان ذلك من جهة القوة العاقلة لا من جهة الشيء في نفسه
معقول غير محتاج الى عمل [illegible] يحتاج الى [illegible]
[illegible] المعقول [illegible] وكل الشيء
من شأنه ان يكون عاقلا لذاته [illegible]
[illegible] الموجودات [illegible] من شأنه ان يكون عاقلا [illegible]
ان يكون معقولا لذاته [illegible]
[illegible] القسم [illegible]
[illegible] ان يكون عاقلا [illegible]
[illegible] المراد من المادة [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible] اقول هذا الجواب [illegible]
[illegible] الصورة المعقولة [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible] استان [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]

والمدرك قد يدرك اما ما يمكن ان يدرك بالحواس الظاهرة وهو ما يسمى صورا او امثالا او ما لا يمكن ان
يسمى بهذان وهو المعنية بقولنا انا نحفظ المدركات من غير تصرف لنمكن المدرك من المعاودة
الى ادراكها واما ما يتصرف فيها او المعينة بالحفظ بعينه اما المدرك الصور فاما المدرك المعاني
فقد تقدم في الاولى مدرك الصور وتسمى حسا مشتركا لانها تدرك جميع الحسوسات الظاهرة
بالذات اليها والباسنة مصيفتها بالحفظ وتسمى خيالا او مصورة والمالكة المتصرفة في الحفظ كالذي
وتسمى متخيلة ومفكرة باعتبارين والثالثة مدرك المعاني وتسمى وهما وحافظة والخامسة
معينتها بالحفظ وتسمى حافظة او ذاكرة وانما سميت للحس مدركة وان كانت المدركة منها اخص
فقط لان مدركة الكائن الفاسد لا تنحفظها وانتهاء التي بشرح الحس المشترك لما استقر للحس
الظاهر فان الترتيب التعليمي ان يرتقي المتعلم عما هو اظهر عنده للحس الى ما هو ادق بالتدريج

قوله البيت قد يبصر النقطة النازل خطا مستقيما والنقطة الذاهبة سطرها خطا
مستديرا كله على سبيل المشاهدة لا على سبيل تخيل او تذكر وانت تعلم ان البصر انما يدرك فيه صور
الحاليات والمتحيلات النازل والمستدير كالنقطة لا كالخط فقد يقال ان في بعض قواك التي هيئة ما ادركته
او لا فاضل منها هيئة بالبصر لي من بعد كل نوع يدل البصر المباشر من البصر كالمشاهدة
وعندها عطف الحس المشترك عند ذكرها وعند كل نوع يحفظ مثل الحسوسات بوجود العين به جمعه
منها وبهاتين القوتين يمكنك ان تحكم ان هذا اللون غير هذا الطعم فان لصاحب هذا اللون هذا
الطعم فان الفاضي عندنا لا امر يحتاج ان يحضر المقضي عليها حتى يدرك فيقال هذا ان
اثنان الحس المشترك والخيال رتد استدلال على وجود كل واحد منهما من وجه اسهل وجوبا معا
بالشركة اما الاستدلال على الحس المشترك من قولنا البيت قد يبصر النقطة النازل
الى موضع البصر كالمشاهدة والحافظة ان الموجود في الخارج كالنقطة والمرائي خطا
والنقطة المتحركة ترتسم في البصر عند وصولها الى المكان ما لم تحدث تحجبها المعاينة عنها وزوال عنه
سوال المعاينة والمعاينة انما تحصل في آن يحيط زمانان لحصول لها فيهما كون الحكم عن ان
فلولا شيء غير البصر يرتسم فيه ذلك النقط وتبقى عليه بقصد الارتسامات المتتالية في
البصر فيتصل بعضها ببعض لكن ذلك فليس بخط فان نقول هذا نقط ارتسم البصر
مشاهدة فانا نقول عند عطف الحس المشترك عند ذكرها ما شاره الى خاصيته لقوله
النقط وهو الى اجلها البيت المشتمل قائما ذكرها هنا التعريف القوة بما وسنورد الحجة على
اثباتها واعترض المعاصر المتتابع على هذا الاستدلال بان لم لا يجوز ان يكون ذلك لتعاقب
الارتسامات في الهواء بان يكون كل تشكل جديد شيء من الهواء الوصول النقط اليه فانه كلما
قبل ذلك التشكل السابق منفصل المشكلات ونقش خطا وليس هذا اولى فانا نقول لان
القول بما هذه مما ليس في الخارج مستقيما بعد العالم بالكلية ولا يجوز ان يكون ذلك في البصر
والعلم بان البصر لا يرتسم فيه الا صورة المعاينة ليس بيقيني والبحث لا يفيده والجواب عن
الاول ان فناء التشكل السابق عند تشكل بعده بعض الحالات بان التشكل انما حدث في الهواء

نهاية المحيط المجسم المتحرك فيه وفناء النهايات على الجهات جزوح المتحرك عنها بعض احاطته
النهايات بالحالة وعن الثاني ان القول بذلك اولى بان يسند الى السفسطة والجواب من القول
بوجود ما لا يدرك بحال وعن الثالث ان نقول عنه لانه مع كونه مشتملا على القول بما هذه ما البين
الخالي قول بما هذه ما لا تقابله البصر المحكوم في حكمها بقابلة واما قوله التشبيه وعدل في
حفظ مثل المحسوسات فقد العسى بجمعها منها ما شارة الى الخيال والمسند الى ما وجوده بالمشاهدة
الباطنة وهو ظاهر بما قوله الفاضل المتابع ولنسند لوا عليها في اخيال المشترك من وجهين
احدهما ان المدرك خارج والغائب يعاينها الحافظة والجواب ان الاول لا يعدو عنه الآن والمثال هو
ان الماء يقبل الاشكال ولا يحفظها والجمد ضيعه وهو ظاهر ان الخيال الذي هو الحافظ يجب ان يعلم
الصور حتى يمكن ان يحفظها وايضا انها معارضة للحس المشترك للمدرك الاشياء مخالفة والنفس
التي يفعل بها الا مخالفة وقوله اجماع العقول والحفظ في شيء لا يدل على وجوده مصدقا
فانهم يجوزون اجماعهم في حس وان لا يتفق ذلك كالاضر وانما افترقا في موضع بدل على الفرق
المصدرين بالمعارضة بالحس المشترك والنفس ليست كذلك لان الاول لو صدر بصدوره الكثير اذا
كان الصادر بالعقد الاول شاء وان صدائم سكنه بعضدان او كانت وجوه الصدور ان جميعهم
فالصادر عن الحس المشترك هو استباق الصور المائية عند غيبة المادة بقصد يستتبتا
للالوان والاصوات والطعوم وغيرها بصدران وذلك بانتظام تلك الصور الجزئية وذلك
كالابصار الذي يفعله ادراك اللون مع انه يصدر عن المصدر من يكون اللون مشتملا عليها والنفس
فانما سكنه فيه لملكة وجوه الصدور ان عنها مثلا والمثال انها صنعة فان صورة الحكم في
صنعة الاسفيرة تورث مثلها في صورة الخزانة وقوله ليس الامر على ظاهره بل المقاصد مما سبق
من الشكل الثالث منع حكما جزئيا مناقضا للحكم الكلي بان كل ما يقبل شكلا ما فهو ما يحفظ فان ذلك
مدلول على مقابلة القوة في الصورة مثلا وجه الثاني ان استحضار الصور والذهول عنها
من غير نسيان والنسيان يوجب بغاية الغفلة فان استحضار حصول الصور في القوة بين
والذهول حصولها في بعض فقط حاله الذهول بعض القول بان ادراك ليس هو حصول الصورة
المدرك بل امر وراءه وعلى ذلك التقدير يحتمل ان يكون الصورة حاصلة في الحس المشترك دايما وانتباهه
موقوف على حصول ذلك امر وايضا القوة العاقلة ليست لها حافظة مع انها تستحضر بعد الغفلة
من غير نسيان وتنسى ما لم يكن حافظها العقل الفعال بل هو حافظ الحس المشترك ايضا
والجواب عنه ما مر وهو ان الادراك حصول الصورة للمدرك لحصولها في آلة والصورة حالة
الذهول عن جاعلة المدرك كان لها حاصلة في آلة والعقل الفعال لمثل المعقولات فيه
والسماع مثل المحسوسات فيه بعيد لان يكون حافظا للصور المعقولة دون المحسوسة وايضا
قوله الشيء وساتر للعوارض يمكن ان يعلم ان هذا اللون غير هذا الطعم فاستدلال مشترك على
وجود مدلولها وهو ما ان النفس المدرك المحسوسات لا تصور جسما منه وبقوته انها لا
تدرك بحس واحد من الحواس الظاهرة فضلا عن واحد من الحس المشترك فاذن الحافظ عن يحكم

على ابيض مثلا انه ذو حلاوة من قوة تدرك البياض والحلاوة معا بمعنى انه لا بد ان يكون مستجمع المحسوسات
الى تلك القوة بعينه واحد وايضا كان النفس لا تقدر على هذا الحكم الا بقوة تدرك المجموع بانهما
لا تقدر على ذلك الا بقوة حافظة للمجموع والا لم يحضر صورة كل واحد من البياض والحلاوة عند
ادراك الاخرى والمقارنات التي لم تعتبر الفاضل الشارح الحكم على زيد بانه انسان وهو حكم
كلي على جزئي فلا بد ان يكون مدركا ويلزم منه ان يكون النفس هي التي تدرك الكليات وتدركه
الجزئيات والجواب انها تدركها لكن لا بذاتها بل بالات [illegible] والذي يدل على
ابطال القول بالحس المشترك علم بالضرورة انا ادركنا طعوما ان الذائق الحس هو الدماغ ولا جاز
ولكن [illegible] العقل او الكبد واذا ابصرنا شيئا او لمسنا [illegible] مرتين احدهما بالعين
والاخر بالدماغ والذي يدل على ابطال القول بالخيال ان انطباع ما يراه الانسان طول عمره في
جزء من الدماغ [illegible] احتلاط الصور وانطباع كل الصور في جزء هو في غاية الصغر والجواب
عن الاول انا ايضا نعرف ان محل القوة من الذوق محل الذوق وتعلق ان محل الذوق
ليس هو [illegible] والباقي [illegible] قوله
وايضا فان الحيوانات الناطقة وغير الناطقة تدرك في المحسوسات الجزئية معاني جزئية غير محسوسة
والمتادية من طرق الحواس مثل ادراك الشاة معنى في الذئب غير محسوس وادراك الكبش معنى
في النعجة غير محسوس ادراكا جزئيا تحكم به كما تحكم الحس بما تشاهده فعندك قوة هذا شانها
وايضا فعندك وعند كثير من الحيوانات العجم قوة تحفظ هذه المعاني بعد حكم الحاكم بها غير الحافظة
للصورة هذا بيان اثبات الوهم والحافظة اما الوهم فهو قوة يدرك الحيوان بها معاني جزئية
لم تتادى من الحواس اليها كادراك العداوة والصداقة والموافقة والمخالفة من شيء من جزئية
وادراك تلك المعاني ويدل على وجود قوة تدركها ولو لم تكن قابلة من الحواس تدل على مغايرتها لقوى
للنفس الحافظة وربما يستدل على ذلك بان الانسان ربما كان [illegible] الامن منه
كالموتى وربما يرى [illegible] واما الحافظة فاننا [illegible] السابر القوى كما
مر وفي الكتاب ظاهر واما قول الفاضل الشارح العداوة معنى وليس [illegible]
[illegible] كلية [illegible] جزئية [illegible] العداوة الكلية
وايضا الاستيناس الذي [illegible] بعينه جزئي [illegible] العقل وكذا
مثله قوله ولكل قوة من هذه القوى الاحساسية خاصة واسم خاص فالاولى هي
المسماة بالحس المشترك وبنطاسيا والتها الروح المصبوب في مبادي عصب الحس لا سيما في مقدم
الدماغ والثانية المسماة بالمصورة والخيال والتها الروح المصبوب في البطن المقدم لا سيما
في الجانب الاخير ذكر الشيخ ان الة الحامل لقوة الشم زائدتان شبيهتان بحلمتي الثدي نابتتان
من مقدم الدماغ [illegible] الة اللمس والحامل لقوة الابصار
الروح الاول من الارواح [illegible] الاعصاب النابتة من الدماغ [illegible]
[illegible] الذوق هو الشعبة النابتة من الزوج الثالث الذي منبته

الجزء المشترك بين مقدم الدماغ ومؤخره لان قاعدة الدماغ يتشعب هذه الشعبة في
[illegible] الانسان والحامل لقوة الشم هو القسم الاول من قسمي الزوج الرابع [illegible]
[illegible] الزوج الثالث ومنبت هذا القسم الحقيقي هو الحد المقدم من الدماغ والحامل لقوة اللمس
سائر الاعصاب [illegible] عصبة الحواس [illegible]
الدماغ ومبدأ اعصاب اللمس هو النخاع [illegible] الذي مبدأه الدماغ [illegible]
ولاجل ذلك قال الشيخ ان الة الحس المشترك هي الروح المصبوب في مبادي عصب الحس لا سيما
في مقدم الدماغ [illegible] الحس المشترك كوارث [illegible] خمسة
انما قال الروح المصبوب في البطن المقدم هو الة الحس المشترك والخيال الا ان [illegible] مقدم
البطن بالحس المشترك [illegible] بالخيال [illegible] ادراكات الحسية من
الحواس بواسطة الارواح التي في الاعصاب [illegible] الروح المصبوب في البطن
المقدم والفاضل الشارح [illegible] المحسوسة في الاعصاب الى الة
الحس المشترك [illegible] الشيخ [illegible]
[illegible] النفس بواسطة الروح المصبوب الى كل حس [illegible] بواسطة الروح الذي هو مبدأ
[illegible] اعصاب اللمس [illegible] الاعصاب
[illegible] الكيفيات [illegible]
[illegible] الارواح [illegible]
للاحساس [illegible] كلام الشيخ ظاهر قوله والثالثة الوهم والتها الدماغ كله لكن الاخص
بها هو التجويف الاوسط قال الشيخ في الشفاء في فصل القوى المسماة بالوهم هي الرئيسة
الحاكمة في الحيوان حكما ليس فصلا كالحكم العقلي ولكن حكما تخيليا مقرونا بالجزئية وبالصورة الحسية
وعنه يصدر اكثر الافعال الحيوانية [illegible] الدماغ كلها [illegible]
لاكثر الافعال المتعلقة بالروح الدماغي في الحيوان واختصاصه بالتجويف الاوسط [illegible]
[illegible] قوله [illegible]
[illegible] الصور المأخوذة عن الحس والمعاني المدركة بالوهم [illegible]
ايضا الصور بالمعاني [illegible] العقل [illegible] الوهم
[illegible] الاوسط [illegible] الوهم [illegible]
[illegible] ان الوهم متصرف [illegible] المدركات [illegible] المتصرف [illegible]
قال الفاضل الشارح [illegible] ان الشيء الواحد مدركا ومتصرفا وان لم
يكن [illegible] متصرف [illegible] الشكلين [illegible]
[illegible] الوهم [illegible] مدرك ومتصرف [illegible]
والجواب عن الاول ان هذه القوة [illegible]
اذ لا يجب ان يكون كل حاضر متصرف فيه مدركا [illegible] الشيء الواحد يمكن ان يكون مدركا

آلتين

وبعضها فانين وجبين محلها لحن بها لحسب ذاته وهو لا خرج بحسب الله او كلاهما بحسب الله التين

قوله والباقية من القوى هي الذاكرة وسلطانها هو جزء الروح الذي في وسط البطن الاخير وهو البطن الخامسة وهي حافظة المعاني ومعنية للوهم المحفظ لشبيهاتها ومن ذاكرة فان الذكر لا تتم الا بهما قال الفاضل الشارح حفظ المعاني معتبر لاسترجاعها بعد الغيبة عنها وان وجبان يسند كل فعل الى قوة وجبان يكون القوى متباينة وهذا ما ذكره في القانون

واقول ان الشيخ ذكر في القانون هذه العبارة وهناك موضع نظر لسنوح في انه جعل القوة الحافظة والمذكرة راجعة لما غاير الحفظ من مجرد وتابع الوهم وهو واحد ام قوتان ولكن ليس ذلك قانونا لان الطبيب منهما عالم بكل العبارة مطلقا وقال في الشفاء وهذه القوة تسمى الحافظة تسمى ايضا مذكرة وتكون حافظة لصيانتها ما فيها ومذكرة لسرعة استعدادها للاستيقاظ والصور بما مستعدة اياها او افقدت وذكرا اذا فعل الوهم وذكرا اذا فعل العقل بقوته المتصلة بجعل ما يعرض واحدا واحدا بعد الصور الى الخيال وهذا يدل على انها مجرد الذاكرة ولكن باعتبار اخر والحق ان الذكر هو الحفظ المحض فانه مركب من ادراك الشيء اولا وكل من وقت لغيره وحفظ على ما صرح به الشيخ في لفظ هذا النمط والاسترجاع طلب بذكر الملاحظة بالفكر فاذن الذاكرة ليست من نوع بسيط بل هو عند افعال مركب من افعال قوتين مدركة وحافظة وههنا بحث لفظي وهو ان الفاضل الشارح ذكر ان الشيخ ذكر في الفصل الاول من المقالة التابعة من الكلام في النفس وبشبه ان يكون القوة الواهمة هي بعينها المدركة المحللة قال المذكرة وهي بعينها الحافظة ويكون بناتها حافظة ذاكرة كما انها فاعلة ومدركة ومذكرة ومحللة ما تقول في الصور والمعاني ومذكرة ما ستثنى الله عليها انا الحافظة فهي قوة حيوانية تدرك صورة الغائب وذلك بعد حكم الحاضر ادراكا ثانيا وهذا ظاهر من قوله في الفصل الثاني من المقالة الثالثة من الفن الثالث من الجوان

واقول ويدل على اضطرابه في امر هذه القوى ايضا قوله في اول كلامه هذا فصلا به هذه القوة المركبة من الصورة والصورة من المعنى ومن المعنى والمعنى هي كما سنتها القوة الواهمة والموضع لا من حيث هي حكم بل من حيث تعمل لتصل الى الحكم وقد جعل مكانها وسط الدماغ ليكون لها ايضا من هذا المعنى والصورة وهذا حكم صريح بان حاصل المتصرفة والتي سميت عضوا نجد معه بيانا ان القوة الواحدة بالاسم الواحد لا تفعل فعلين مختلفين بالذات صدورا فعليين مختلفين مثل الادراك والتصرف عن مصدر هو جسم واحد بل الشيء الواحد بالشخص من حيث هو واحد لا يفعل فعلين مختلفين بالذات وهذا شيء لا يمكن ان يذهب على مثل الشيخ بالذات ليس ان من قوله الواهمة هي بعينها المدركة والمحللة والمذكرة ان جميعها بالذات واحدة وكيف والمدرك الى هي الحافظ على ما ذكره من قبل لا شك من انها الخازنة الى هو وضعها موضع الدماغ وليست بالاعتبار هي الواهمة بالذات بل مراد الشيخ من ذلك ان المبدأ الذي منه كان الفعل المختلف بالذكر والحفظ هو الدماغ كان جنسا للجنسين من الباطنة ولذلك جعله رئيسا حاكما على القوى المجوانية

قوله واما هدى الناس الى القضية بان هذه من الالات ان الفساد اذا اخص بعضو اثرت الافة فيه هذا اسند الى فعل بالطبع على كون هذه من اعضاء مواضع هذه القوى الطبيعية

لا سيما من المدرك في الحافظ لا سيما في الاشياء التي الوهم انما عنى هذا التمييز ان الحكم بالقوى على الاطباء مشتغل بالبطن المقدم وكذلك البطن الاوسط المسمى بالدودي وذكر انه البطن الاخير قال الفاضل الشارح هذه الجملة الدال على كون هذه القوى في هذه الاعضاء انما يحتمل ان تكون مفارقة او تامة بعضو لكن وانما تحل افعالها باختلال هذه المواضع لانها الا انها ما ان افعال العاقلة تحل باختلال الدماغ واقول ان الشيخ لم يثبت هذا الاسناد الا الا كونها الات هذه القوى ولم يعرض لكونها ما مبا الارواح المحصورة في هذه الاعضاء او مشى الى ذلك لانه بحث اخر

قوله ثم اعضاء الواجب في حكم الصانع تعالى ان يعدم الافضل للجوان وهو جزء الانبض للزوان يتعجب المصرف منها حكما وابتر جاعا للمثل المنحصة عن الجانبين عند الوسط عظيم

فائدة هذا الدليل لبعض الاعضاء المذكورة هذه القوى محفوظ من العالم فانها عند معرفة منافع الاعضاء على ما ذكر في الطبيعي والطب ومنه ينبغي على العالم بالهيئة المنضمة لهذا المركب اللطيف ومن سنة الاشياح الجبانية الجلد دون الجسيم ونسبة المتنازعة الوهمية الى المزوج دون النفس الى العقل استعانة لطيفة ومعناه ظاهر والفاضل الشارح الاستدلال بكون الحس للظاهر في موضع الدماس والذوق جعل وضعه كون الحس المشترك والحال هنا في حكم الصانع مع انه خطابي غير مستقيم لان السمع واللمس في وسط الدماس والذوق في وسيط فليس جعل الحس المشترك والحال في معنى يكون الابصار والشم هناك اولى من ان يجعل في موضع من اصناح الحيوان الى اللمس اكثر واقول ان الشيخ وان ذكر قبل هذا ان الة الحس المشترك هو الروح المصوب في مقدم الدماغ لكنه في هذا الموضع لم يعتد بكون الحس المشترك هناك بكون الحس الظاهر هناك ضروريا بل ذكر ما يدل التنبيه واضعا ان سلمنا انه عمل بذلك لكن في قول هذا الفاضل ان السمع في موضع الدماغ نظر لان الشيخ ذكر في الفصل الثالث من المقالة الثانية من الفن الثالث من الحيوان من الشعاع ومن العيان وليس موضع الدماغ لان اكثر عصب الحس المضاف الدرز الاصر والسمع ليس منه لان الحس طبيعي والتخيل الى عهد المقدم اول ما ذكر في الفصل الذي قبله وقد ذكر انه يستقيم الاول من الروح لي يحس من الاعصاب الذاهبة هذه العاقبة وهذا القسم منبثة بالحقيقة من الجزء المؤخر من الدماغ وهو حيث السمع ومن حكايته كلامه واذا كان حال العصب السمع الماضي عن الذوق في هذا فذلك ما الذوق واما اللمس فلا كان اكثر اعصابه ما يعينه للمتبع المذكور في كتب الشرع لم يكن يعلم موضع الدماغ الذي يعلقه ومن هذا وذي يعلق الحواس الظاهرة موضع الدماغ الذي هو على ما اطلاق والحق الذي ما وجدنا الفاضل الشارح عن ان النفس هي المدركة على ما ادركه الكائن بانها حافظة معنى للمدركات على بعض رضم منا الفصل من غايته عن الغاية لانهم معترفون بذلك ثم انهم ينسبون الى انها مدركة للحقيقة لان الذات والمحسوسات بالاولى وكذلك سائر الافعال التابعة من المتعلقة وانما نظير هذا التصدق في نقل النفس الاستنباه على سبيل التصنيف وهو ان النفس كما سنتها التي لها ان تفعل جوهرها قوي وكذا الات وهو ذكر القوى التي يفيض امتناع عنها وانما مال على سبيل التصنيف لان القوى المجوانية المذكورة كانت متنافية بالذوات لكونها مبادئ افعال

مختلف فكان تفضلها على سبيل المثل بيع وهبة عن مباينة بالذات لكونها متعلقة بذات واحدة
بعدوة انما تختلف بحسب امر اعتباري اي هو المقابلة الى ملك الذات عوارض فكانها اضافات
او الى الات المذكورة هنا في الكلام الثاني وهي افعال هذه القوى قوله من قولها
فانها بحسب حاجتها الى تدبير البدن وهو القوة التي يخص باسم العقل العملي وهو الذي يستنبط
الواجب فيما يجب ان يعمل من الامور الانسانية حتى فيه ليتوصل بها الى اغراض اختيارية
من مقدمات اوليه وذايعة وتجربية وباستعانة بالعقل النظري من آرائه الكلية الى ان يسهل
به الى الجزوي فقوى النفس منتهية بالعضو الاول الى ما يكون باعتبار ما تؤثر فيه البدن الموضوع
لتصرفاتها مكملا بايها ما تؤثر الحيوان بازاء ما يكون باعتبار ما تؤثر فيها فان قواها تستكمله وتوجد
بحسب استعداداتها وتسمى لاول عقلا عمليا والثاني عقلا نظريا والعقل بطلق على هذه
القوى باشتراك الاسم او بنسبة بعض الشيء بداءة بالاول لانها اظهر فالشروع في الغرض يحتاج الى
الذي يخص بالانسان لانه اتم بادراك ما ينبغي ان يعمل من كل باب وهو ادراك راي كلي
يستنبط من مقدمات كلية اوليه او كسبية وذايعة او ظنية يحكم بها العقل النظري ويستعملها
العقل العملي في تحصيل ذلك الذاتي الكلي من غير ان يخص بخير ذاتي دون غيره والعقل العملي
ينعين بالنظر في ذلك ثم انه يعمل من ذلك باستعمال مقدمات جزوية او محسوسة به الى الذاتي
الجزوي الحاصل بعد بحسبه ويحصل عمله فعاليا في مادته قوله وهي قواها
فانها بحسب حاجتها الى تكميل جوهرها عقلا بالفعل فاولاها التي لاستعدادها لها كمن
المعقل لان وفر اسمها اتم فعلا هيئي اولي هي المشكاة وما يليها التي من شانها ان تحصل لها
عند حصول المعقل الاول لها صناعيا وهما الكتاب الثواني اما بالفكر وهي التجربة
والاستنباط ان كانت خفية او بالحدس ان كانت ايضا ان كانت التي من شانها ان تحصل لها
وهي الزجاجة والشريفة بالقوة منها قوة قدسية تكاد زيتها تضيء ولو لم تمسسه نار ثم تحصل لها نور ذلك قوة
وكمال اما الكمال فان يحصل لها المعقول الاول بالفعل بحيث لها ان تعقل بما شاءت متى شاءت
وهو نور على نور ويقال انها الكتاب وهو المصباح وهذا الكمال يسمى عقلا مستفادا او هذه الملكة تسمى
عقلا بالفعل والذي يخرج من الملكة الى العقل التام ومن الهيولاني ايضا الى الملكة تسمى العقل
الفعال وهو النار ره وهذه اشارة الى قوى النفس النظرية بحسب مراتبها في الاستكمال وتلك
المراتب يستعمل ان يكون باعتبار كونها كاملة بالقوة وان يكون باعتبار كونها كاملة بالفعل
والقوة محلقا ايضا بحسب المتقدم والمتصف فبدأها كما يكون للعقل من نوع الكاملة وسطها
كما يكون للامر المبتدء للعلم ومنتهاها كما يكون للعلم الذي لا يكتب ولا يمكن ان يكتسب في
شيء فقوة النفس باعتبار كونها اولى يسمى عقلا هيولانيا لانها تشبيها اياها حينئذ بالهيولى الاولى
الخالية عن جميع الصور المتعلقة لتوهمها وهي حاصلة لجميع اشخاص النوع في زمان ما
فطرتهم وقوتها المناسبة للمرتبة التي بعدها يسمى عقلا بالملكة وهي ما يكون عند حصول المعقولات

الاولى التي هي العلوم الاولية بحسب الاستعداد لتحصيل المعقولات الثواني التي هي العلوم
المكتسبة وهو اكثر الناس يحاول في تحصيلها منهم من يحصلها بسهولة ومنهم من يحصلها بصعوبة
حركة فكرية شاقة في طلب المعقولات الثواني وهو من اصحاب الفكر ومنهم من يظفر بها من غير حركة
اما مع صفو ذكاء وثاقب وهو من اصحاب الحدس وسكر مرات الصفين وصاحب المرتبة
الاخيرة وهو قدسية سمي انسانيا فاقتضاء المناسبة للمرتبة الاخيرة يسمى عقلا بالفعل
وهو ما يكون عنده اقدر على استحضار المعقولات الثواني كمال لها وهو المسمى بالعقل
المستفاد لانه استفاد من عقل فعال فزيادة الناس بحسب ما عند من هذا العقل الهيولاني الى العقل
المستفاد فان كل ما يخرج من قوة الى فعل فانما يخرجها عنها بما هو بالفعل فعقل الناس في استفادة
المعقولات الى العقل الفعال بحسب ابصار المتوسطات التي هي شاهدة الاولى الى المسمى في بعض
نسخ وجد هكذا فان كانت التي هي ذكر يسمى عقلا الملكة مع الواو والعاطفة والفاصلة
الشارح لذلك جعل العقل بالملكة مقابلا للعقل بالفعل والعقل القوة القدسية وذلك ممنوع
وستعرف سائر تتبع الشيخ وفي بعض نسخ هذا السهو هو وجود الواو والمذكور الفاصلة من قوله
او بالحدس من بعد ايضا وبين قوله ان كانت التي هي زائدة الخفيا الساقطون خطا والقدر
اقتضاء الكلام بين قوله الا الملكة هو الا القوة ان كانت التي هي عطف على قوله بعضها الا كتساب
الثواني لان المسمى هو العقل المتوسط بين الهيولاني والذي بالفعل فاذا تقرر هذا يعلم قوله
لما كانت الاشارات المذكورة في التمثيل المورد في التنزيل لنور الله تعالى وهو قوله عز وجل
من حاصل الله نور السموات والارض مثل نوره كمشكاة فيها مصباح المصباح في زجاجة
الزجاجة كانها كوكب دري توقد من شجرة مباركة زيتونة لا شرقية ولا غربية يكاد زيتها
يضيء ولو لم تمسسه نار نور على نور يهدي الله لنوره من يشاء ويضرب الله الامثال للناس بكل
مطابقة لهذه المراتب وقد قيل ان المخبر عن عرفان نفسه فقد عرف ربه يفسر الشيخ تلك
الاشارات بحسب المراتب وقد كانت المشكاة تشبيها بالعقل الهيولاني لان لكونها محلا في قبول
النور لاعلى الاطلاق السطوح والثقب تشبيها للكلية لكونها مستعدة لان يفيض قابلها للنور
نفسيا قابلا للنور ان يقبل النور بالقوة القريبة بالفعل لكونها مستعدة لان يفيض قابلها للنور
بذاتها لكن بعد حركة كثيرة وثقب والزجاجة بالحدس لكونها اوفر حالا في كمال البداهة والذي يكاد
زيتها يضيء ولو لم تمسسها نار بالقوة القريبة لانها تكاد تعقل بالعقل ولو لم يكن شيء يخرجها
الى العقل ونور على نور بالعقل المستفاد فان العقل المعقول لنور المعقول لنور والمشبه المقابل لها نور
اخر فالمصباح بالعقل بالفعل لانه يزداد من خزانة المصباح الى نور بكسبه والنار بالعقل الفعال
لان المصباح مشتعل منها والفاضل للشارح حوالة ان ذلك العقل المستفاد على العقل بالفعل
من حيث الكلية لا لحصول ما به حصولها بالفعل للعقل المستفاد مستغنية في الوجود عن حصول القوة
المسماة بالعقل بالفعل واعلم ان ذلك وان كان بحسب الوجود كما ذكر لكن العقل المستفاد هو
الغاية القصوى وهو الذي يسر المطلوب الذي يخدمه ما سواه من العقل بالقوة والعقل بالفعل

ان ما ذكر من العقل المستفاد لا يحصل الا بعد حصول العقل بالفعل وهو حاصل بالفعل من حيث ان ما ذكر من العقل بالفعل حاصل بالفعل وهو حاصل بالفعل من حيث ان ما ذكر من العقل بالفعل حاصل بالفعل

تنبيه لعلك متهيأ الان ان تعرف الفرق بين الحركة والجدين فاسمع لنا الحركة هي خروج
ما بالقوة من المعاني مستعينة بالعمل من حيث انه مطلب بها الجدين الاوسط والاخير من حيث
يصانه الى العلم بالمجهول حاله الفقد استعرضنا اللحوق في الباطن والجدين جراه فرعا ما ذات وضعا
الى المطلوب وذلك انه لما كان الجدين يحملان الجدين الاوسط الذهن فقط انما عنيت طلبت
وشوق من حيث هو كذلك ما بين الشيئين يحركه ويحمل معه ما هو وسط له او في حكمه انما ذكرت طلبت
ان النفس تنتقل من المعلومات سواء الى المباينة انما الحكم او الجدين اراد ان يعبر بها التنبيه على ان
الفرق بينهما خفي فلم يعرف الحكم ان النفس مستعينة بالعمل من اكثر امر اشار الى ان الحكم
يكون في الجزئيات اكثر لانها ان الكليات تكون مستعينة بالتفكر وهما سواء ان لا اعتناء كما سيأتي
وصفه استعرضنا اللحوق في الباطن اشارة الى الصور والمعاني المحروسة في الخيال والذاكرة
وصفه بما جرى مجراه اشارة الى الصور المعقولة فالحكم حركة في المعاني من المطالب تطلب جميع
تلك المطالب كالحدود الوسطى وغيرها فرعا ما ذات وضعا اذا ما ذات حركة لان من الحدود
الوسطى ما يحتمل المطالب وانما الجدين فقط فلهذا عنيت الالتفات الى المطالب الحدود الوسطى
دفعة ومحتمل المطالب في النفس مع الحدود الوسطى كذلك من حيث انها الحركة المذكورة سواء كان
مع شوق او لم يكن وانما اتبع بقولنا ان يحمل الجدين او سطا دفعا الى الوهم الحكم الاول وهو
ومحمل معه ما هو وسطا له الى عدة الحركة الباقية وهو او في حكمه اشارة الى ما يحمل مع المطلوب
من العلوم المتصلة بالحكم الجدين او الامكان الابتناء والامكانة فانا ان الحكم المبتت
لا يكون مؤديا الى علم واجل وكل رتبة لا تسمى حكما عند الحكم المذكور في الفصل المعقود
وانما سمي حركة وعدها وهذا هو الفرق الصحيح بين الحكم والجدين للسؤلين في هذا
الموضع الفاضل الشائع حصل الحركة الباقية بسركة منها وحض اولى بالحكم من الجدين وقال
الجدين ان يقع الجدين او سطا في الذهن اولا يمكن ذلك بالنظر الى المطلوب ثم سمته الى ما تقدم
شوق يتعلق بالمطلوب على الشعور بالاوسط الذي لا يقترن بمنافاة عنه وذلك
حيث تحمل مع المطالب على التناقض للصحيح ايضا ولعلك متهيأ لان تقول
الفرق الذي بينه وبين الامكان وجود ما فاسمع البيت يعلم ان الجدين وجودا ان الناس فيه
مراتب وفي الحكم منهم غبي لا يعرف علم الحكم بزيادة ومنهم من لم يطمئن الى ان ما يستمع الحكم
ومنهم من هو اثقف من ذلك وله اصابة في المعقولات بالجدين وذلك القافية عنيت بها
الجمع بل ربما قلت دونها الكثرة وكما انك تجد جانب النعمان منها الى عدم الجدين فانيق
ان الجانب الذي على الذباب ممكن امتناعه الى غنى عن الكتاب والبيان عن الاعلم والحكم
سان لامكان وجود الفرق الجسمية ويتبين ان الجدين والحكم مرتبتان في الباقية الى
المطلوب بحسب الكيف وانكما بحسب الكم فلسرعة الباقية وبطئها انما بحسب الكم بالكثرة
عددها وقلتها اول يكون في الحكم الكثرة لاشتمالها على الحركة والثاني يكون في الجدين الكثرة
للخروج عن الحركة وكان الجدين اينما يكون لقرب من النفس ولبعد المراتب جدا التفاوت وكما

ليس جسمانيا بل يقول انا نجد في المعقل ان تطبع صاحبه الذي اعني ما يدخل عنه يستعاد
لكن الذي هو المراد بالمعقل ان كان ليس بجسم ولا منقسم فليس منه شيء كالمصرف وشيء
كالخزانة ولا يصلح ان يكون هو كالمصرف وشيء من الجسم وقواه كالخزانة لان المعقل ان لا يرسم
في جسم اشار الى احوال القوة العاقلة فاعلم هذا فانه وقوله ستران هنا شيئا
خارجا عن جوهر نائبة الصور المعقولة بالذات؟ نعم ولكن قد اتضح الجوهر العاقل كما اراد الخ
من جوهر نائبا بينه لذاتها بالذات تاما مال عن جوهر نائم يعقل من جسمنا لان الجامع من
الجسم لا يكون مفارقا وقوله اذ هو جوهر عقلي بالفعل اشارة الى ان ارتسام المعقولات
بالفعل فيه انما كان لانه جوهر فعلي بالفعل لان الجسم لم يمكن ان يرتسم فيه لانه جوهر عن فعلي
والنفس لم يمكن ان يرتسم فيها لانها جوهر عقلي لا بالفعل بل بالقوة وقوله اذ اقد مع
من يقومنا ومنها يفصل ما ارتسم فيه فيها الصور العقلية الحاصلة بذلك للاستعداد الحاص
لاحكام خاصة؟ اشارة الى خصوص بعض الصور المرتسمة فيها ان نصر للنفس هذه لها دون
سائر هذه الاحكام لنخاصم في جوهر الاستعداد الحاصل من ادراك الحواس السابقة للجوهر
لادراك الكليات او ادراك احاد الخيال المناسبة المناقبة الى المدرك الكلي وقوله ولذا القرب
النفس هيئة الى مايل العالم المجرد اذ اقال صورة الحس اعني المتمثل الذي كان او لا كان بالمرآة
التي كانت تحاذي مقابلتها القدس عند اعراضها عنها الجانب الحسي او الى شيء الغرض من امور
القدس اشارة الى احوال الذهول وسببه وتمثل بالمرآة لان من الجسم ما يقبل شيئا
بالنفس المستفيضة من المحركات وقوله وهذا انما يكون ايضا اذا كان سبب عدم الاتصال
اشارة الى السبب الذي هو كالف حالة الذهول للانسان وذلك لان الانسان من القوى
الجسمانية انما كان لزوال الصورة عن اي واحد منها لا يمكن ان يزول شيء من المعقل المعقول
فسبب الاحلاف هنا ان الذهول انما يكون مع كون النفس ذات هيئة يمكن معها من الاتصال
بالعقل الفعال فهذا هو ما اختص بالمعقل لان المرتسم فيه وذلك الجسم هو ملكة الاتصال
والبيان زوال يدرك للملكة هنا واعتراضات الفاضل الشارح مكررة قد سبق الاشارة اليها
والى اصلها الا فيما يسمى هذا الكلام دليل وجود ستر يفيض العلوم على النفس ولم يدل على كون
ذلك المسبب محرز فاعلما ان كل واحد من شيء الاجسام يكون موصوفا بذلك الاثر كالعقل الفعال
ايضا الذي هو عندهم عقل حادث لا الواهب الصور والمعادين في عدم اتحاده بها وادى الحواس
عنان المحل المذكور دلت على بحريته وميلها الى الرجحان على ان كل بحر فعاقل بما ان ملاحظ النفس
للمعقول لان بعد الذهول عنها مشاهدة اياها فاعلم بما عاقل كل منها موصوف بالفعل هنا هو حافظ
لها اشارة هذا الاتصال هيئة قوية بعيدة عن العقل الهيولاني وقوة كاسبة عن العقل
بالملكة وقوة مانعة الاستعداد لها ان تقبل النفس الى حد الاشراق حتى شاهد عقلا ممكنة وهي المسماة
بالعقل بالفعل؟ لما ظهر ان العلم الفاعلي لحصول صور المعقول لان في النفس عن العقل العالي
قابلا لما يليه عن النفس يستوفا ان يحصل لها ملكة الاتصال اراد ان يشير الى العلة الموجدة لهذه

الملكة في النفس التي هي استعدادها القبول تلك الصور لا كما ان الاستعداد انما يدرك شيئا شيئا
حتى تم فاذن يمكن ان يكون علمنا لصاحبه كذلك بل انه وقت مزدكر قوى النفس المترتبة المتجردة التي هي
العقل الهيولاني والعقل بالملكة والعقل بالفعل فاشار هنا الى ان العلة البعيدة هي اولى معاونة في
الاستعداد العام الانساني والموسطة هي العالية وهي كاسبة الاتصال لانها هي العلم بالمعقول لان
الاول التي هي مبادئ المعقول انه العالية والعقد هي الفائضة وهي المعنية بالملكة المذكورة فانها هي الاستعداد
تماما ومشيئة النفس التي بحسب حصول الصورة معها قوله وهذا الدال على ان العقل بالملكة متوسط
من العقل الهيولاني والعقل بالفعل لانه لما كان المدرك والقوة القريبة استاذ كثرة تصرف النفس
في الخيالات المحسوسة وفي المثل المعنوية التي في الصور فالذاكرة ما سمي ادراك القوة الواهمة والمفكرة
تلمس النفس لاستعدادها لتحويل جردها عن الجواهر العاقلة لما سبقها ما سنها معقوق تلك مشيئا على
الحال وتاملها وهذه التصرفات من المحصلات للاستعداد التام لصورة صورة وقد تقدم هذا التخصيص
من فعل المعنى عقل؟ انما ذكر حصول اتصال العقل بالفعال في الفصل الماضي على سبيل الاحتمال فاراد
ان يبين ويفصل كيف حصول فيه هذا الفصل وهو على وجهين احدهما ان يكون تصرف النفس في الخيالات
المجتمعة كخيال زيد وعمرو في المثل المعنوية كمثال هذه الصداقة وبكل الصداقة التي في الصورة والذاكرة
اعلم ان تذكرها النفس وتصرف منها ما انها فان النفس اذا تذكرت الخزانة والتصرف فيها باعتبار
ما سمي ادراك القوة الواهمة المدركة للخزانة منها المسمى بالقوة المفكرة المتصرفة منها ما انها في الخيال
وباستخدام الحس المشترك مع ذلك في الخيالات يمكن النفس بتلك التصرفات اعني العقل في اشياء
الجزئية استعدادا لقبول صورة الانسان وصورة الصداقة المجردة عن العوارض المادية على
الوجه المذكور فهو الاعن العقل الفعال المستفيض منها المناسبة كما من كل كل وجزء ما يحقق كل منها على
الحال وتاملها فانا اذا اجبنا بالخزانة بقولنا الكلمات وهذه التصرفات في الخزانة ان تلك
الصور لا سعلى عن الخزانة الى النفس بل ترسم منها عن العقل الفعال فالوجه الثاني ان يعتبر هذا الى
معنى فعلي كما جزاء الحد والرسم وكتصور الملزوم وما شبه ذلك فمعنى فعلي كصور المحدود والمرسوم
فالثاني زهذه هال التصورات المستفادة والتصرفات على انها صبا واعتراضات الفاضل
الشارح عليه ذلك انما كانت ظاهرة الساقط عند العامل منها اعرضنا عنها مخافة التطويل اشارة
ان اشتبهت الان ان سفح لك ان المعنى المعقول لا يرتسم في منقسم ولا في ضوء ما سمع مرة ان
ان النفس الناطقة والعالمة كل جوهر عاقل مجرد ليس بجسم ولا جسماني وما هو ليس في شيء ما
الفاضل الشارح اراد هذه المسئلة كان بالنمط المترجم بالنمط المذكور فاراد ان ذلك المعنى
هنا يرهان واحد لذكر وذكر سائر الرابعين من النمط المذكور قوله انه اراد في هذا النمط
ان يحث عن ماهية النفس وكلا سابقين ولا انها جوهر مفارق الوجود عن الجسم والجسمانيات
ثم اثبت لها كالا ان تصدر عنها ذا سامن غير توسط الروكالا ان تصدر عنها بتوسط الالات اراد
بالنمط النجد بان يحث عن حالها بعد النجد عن البدن حتى هل لها كمال تفاضل به كالانها الذاتية ولم يعرض
لسان لامتناع كونها جسما او جسمانية بل بالغ في اتضاح الدقائق من الكلام الذاتية العالية منها

والكالات البدنه الزايله فعلما نزوال البدن فوقع لبعضهم ادراك النفليين في البحث عن هذه الكالات
من غير قصد على اسمع ذكره ولم يوردوا كذكر الشايع هنا شيا وفاحب ان يبين ذلك قوله
اعلم ان الشيء عن المنقسم قد يعارنه اشياء كثيره لا يجب لها ان يصير منقسما في الوضع وذلك اذا
لم يكن كثرتها كثره بما منقسم في الوضع كاجزاء البلنه كغير الشيء المنقسم الى كثره محله الوضع لا يجوز
ان يعارنه شيء غير منقسم ٦ اشارة الى عميته لفعل كلي وهو الحال فد يكون عنه البعض انقسامه
انقسام المحل وقد يكون بحسب بعض لا الاول وهو الحال الذي لا ينقسم الى اجزاء متباينه في الوضع كالسواد
والحركة فانهما لا ينقسمان بانقسامهما الا بعرض ان عرض انقسام المحل الى اجزاء اسود وغير متحرك
والى جزء كذلك اسود وانما ان عرض الحال الذي ينقسم الى اجزاء متباينه في الوضع كالبلنه فانها
تنقسم الى عرضه متباينه في المحل والوضع واشار الشيخ الى هذا بقوله للمنقسم لقوله الشيء غير
المنقسم بوساطته اشاره الى قوله كاجزاء البلنه والمحل الحاصل يكون بحسب بعض انقسامه
انقسام الحال وقد يكون بحسب بعض لا الاول وهو المحل المنقسم الى اجزاء عرضه متباينه في الوضع كالجسم
المنقسم الى جنسه وفصله او الى مادته وصورته والمحل الذي لا ينقسم الى اجزاء متباينه في الوضع وكل
ما يكون له الحال من حيث هو ذلك المحل لا من حيث هو فرق طبيعي لغوي او كالحط فان النقطة لا ينقسم
بانقسام الخط انما لا يكون من حيث هو خط بل من حيث هو كالسطح فان السطح لا يكون من حيث هو
سطح بل من حيث هو ذو نهايه واحده او اكثر وكالجسم فان الجسم الحاوي لا يكون من حيث هو
جسم بل من حيث هو ذو جسم لغير محل ينقسم بانقسامه وكالاجزاء فان الوضع لا يكون من حيث هو
من مجموع والمكان هو المحل الذي كل فيه شيء من حيث هو ذلك الشيء القابل للقسمة كالجسم
الذي كل فيه السماء او احد كرته او المقدار له كاشارة الشيخ الى القسم الاخير بقوله كل شيء
المنقسم الكثرة محله الوضع لا كان ما عداه من غير منقسم واما العرض فخرج كل القسم الاول لان
الحال صار لا يعارنه المحل المنقسم من حيث هو ذلك المحل فليس معها شيء هذه المعارنه بل انما تقع
عليها اسم المعارنه لا بعض ولا كل قوله وان المعقول ان معاني غير منقسمه لا في الاذهان لكانت
المعقولات انما ينقسم من حيث ما لها غير متباينه العقل مع ذلك بانه لا يذهل كل كثره متباينه ان
غير متباينه من كل وجه كان المعقول من ذلك واحدا بالعقل لا معقول من حيث هو
تاما لعقل من حيث لا ينقسم بما منقسم في الوضع وكل جسم وكل ما هو في الجسم منقسم
لما منع عن عنده الامر المذكور شرع في بيان انه يجب ان لا يكون المعقولات معان غير منقسمه والا
للزم منه محال وهو التسلسل كل معقول من اجزاء غير متباينه بالعقل سواء كانت متباينه او غير متباينه
وانما قيد بالعقل لان الشيء الذي يكون له اجزاء غير متباينه بالعقد كالجسم انما يكون واحدا بالعقل
يكون هو معنى غير منقسم من حيث هو واحد وهو المطلوب مع ان هذا الاحتمال لا المعقولات غير ملك
على ما سيبان مع لزوم المحال المذكور فالمطلوب حاصل لان كل كثره بالعقل سواء كانت متباينه
او غير متباينه فالعقل واحد هو المعقول غير منقسم وانما عدل عن الايجاز فاذن ثبت ان
المعقولات معاني واحده ذاتا فعقل من حيث هو كذلك انما يعقل من حيث لا ينقسم ومعنى انه عقل

اذ لو انقسم في جوهر بدل كه هذا الانقسام في ذلك الجوهر لا كون من حيث تحقق جميعه اخرى به لانه
انما يعقد كه بان ابعد ان كان ذلك الجوهر ما انقسم وجب من انقساعه انقسام المعنى المعقول من
حيث هو واحد وهو محال فاذن المعقول الواحد يستحيل ان ينقسم بما انقسم في الوضع وكل جسم
وكل ما هو حاله في جسم منقسم فاذن محل المعقول الواحد ليس بجسم ولا في جسم بانه ومحل المعقول
الواحد هو محل سايره المعقول لان محل ما هو فاذن ليست المقسم لا انسانه ولا كل ما من شانه
ان يعقل بجسم او الجسمان والفاظ الكتاب ظاهره وانما قيد وقسم فاذن لان منهم بما ينقسم
بالوضع احتراز ان ينقسم بانقسام المحل لا بالوضع فانه لا بعض انقسام الحال كما مر والجوهر العاقل كذلك
ان ينقسم ذلك الانقسام كانقسام النفس الى جنسها وفصلها واعلم ان ما ليس بمنقسم بالفعل
فلا يحتمل ان ينقسم الى محملين لان احتمالات الاجزاء الموجوده في الكل بعض انقسام الكل بالفعل
وقد نزع عن منقسم بالفعل هذا حلف فكنه يحتمل ان ينقسم الى شيئا بحيث وان لم يكن نزع في الى هم
وذلك كالجسم الذي من شانه ان يتحقق في اجزاء غير متناهيه بالقوه او كالجسم الذي هو منزع الى انواع غير متناهيه
بالقوه فالمعنى المعقول ان كان كذلك لا يمتنع ان يحل في جسم غير منقسم بالفعل لا ينقسم بانقسام ذلك
الجسم الى اجزاء متناهيه او الى جزء وبانه فلذلك لا دون الشيء هذا الفصل منقسم بما ينقسم هو من
الاجسام الى ذلك وكمنوع للحق وهما وهم ونفسه قوله لذلك لا يعقل قد يكون ان يقع للصور العقليه الواحده
منقسم وهي الى اجزاء متناهيه فاسم الوهم هذا الاحتمال ما اول من احتمالين المذكورين بعد ان
يكون الصور العقليه الواحده قابله للقسمة الوهميه الى اجزاء متناهيه كالجسم الواحد حتى يتعذر
ممكن ان يكون حاله ان جسم واحد منقسم بانقسامه والمسئله تتعلق بنفاد هذا الاحتمال وتعيين
ان المعقول الواحد اذا انقسم انقسامين متباينين بكيبان كما متشابهين للحق عن اجزاء لا يكون
فتاتان يكون كل واحد من القسمين مع الاخر بشرط ان يكون ذلك المعقول معقولا بصفته لا يكون
كذلك وهذا ما قدران معقول لا للقسمان الشرط آد لا يكون كل واحد من كل واحد من القسمين بانهان
معقول الا فضلا لا صدا فانا القسم الاول فباطل من بانه اوضح الاول ان كل واحد من القسمين
على ذلك التقدير يكون جزءا ما للكل بما انه الشرط للمشروط وعلى هذا فرض كل ان كل من القسمين شيء ليس
هو ايا ما بل انا كون المجتمع جعلتان المجاهد بزيان فرا المقدار او العدد وكسكل ما او عدد وكلان القسمين
لا يكون الصمان جزئين من حيث هما متباينه المشابهه بعضا هذا حلف والسبب ان المعقول الذي
يشترط كونه معقولا هو حصول حيث لا يكون من حيث هو كذلك غير منقسم وقد فرضناه كذلك هذا خلف
منقسم هذا حلف الثالث انه محل وقوع القسمة فيه لا يكون الجزء ان حاصلين فلا يكون شرط
معقولية حاصلا فلا يكون معقولا وقد فرضناه معقولا هذا حلف والشيخ اشار الى القسم
الاول بقوله انه ان كان كل واحد من القسمين المشابهين شرط الاخر في استتمام التصور
العقل واشار الى الوجه الاول بقوله فانه ما بان لم يجب انه الشرط للمشروط واشار الى الوجه
الثاني بقوله وايضا فلكون المعقول الذي انما تعقل بشرطين من اجزاء منقسما واشار الى الوجه
الثالث بقوله وايضا فانه حينئذ وقوع القسمة يكون فاقدا الشرط فلم يكن معقولا وامات القسم الثاني

وهوان لايكون حصول الجسم شرطا في تعقل لونه بل يكون هو متبوعا معقولا وكل واحد من الجسم
بالقياس اليه معقول لا كالجسم الذي يقبل الجسم الى اجسام فانه ايضا يكون الصورة المعقولة ما دخوله
مع لاحق عن جزء من ابه كالجسم او لا كذلك فانه ما يقبل الجسم من المقدار ثانيا وقد ذكرنا من قبل ان
الصورة المعقولة انما تكون مجردة عما تتصف عنه وانما هذا حلف واشار الشيخ الى هذا القسم بقوله
وان لم يكن شرطا والى الخلف الثاني من جهة معارضة القسم بقوله فالصورة المعقولة بعد القسم
المفروض مفارق معقولة مع ما ليس يدخل في تتميم معقوليتها الا المفروض وقد فرضنا الصورة
المعقولة صورة مجردة عن الاوضاع القسم قائلين هو ملابسة بعدها والى الخلف الثالث من جهة
مقارنتها لقبول القسمة من المقدار بقوله وكيف لا وهو عارض لها بسبب ما فيه قبل في اول امره
بلاغ بان احد القسمين صرحا بقوله الصورة ان كان منتهيا بالصورة التي جردناها عنها
بعد بهيئة عرضية من كم او غير من الاوضاع والاضافات ولا حتى كم بوضع ليست هي الصورة المفروضة مجردة
وذلك لان القسم عارضة لها ليست شيء منه وذو مقدار في اول امره كذا فان احد القسمين ان
كان مشابها للقسم الاخر فهو حافظ لنوع الصورة المعقولة فان الصورة التي فرضناها مجردة
كما بينا عنها قد سلبته شيء من جميع اذا اعتبر حصول الكل من القسمة والتفرق اذا اعتبر انقسامه
انبا او زيادا اذا اعتبر حصوله من انضمام احد القسمين الى الاخر او انفصال اذا اعتبر بقاء
المعقولة بعد حذف احد القسمين وانضمامهما بوضع لان التحيز الى جزئي مشابهين لا تفرق بين
الامرين بل بعض ما لا اجل له وقوله وليست هي الصورة المفروضة اشارة الى الخلف
الثاني وانما الصورة الجسمية الحالة بمنفصل بلاحظ النفس اجزاءها جزئية متشابهة الوضع
مقارنة لهيئات عرضية مائلة الى ان تكون رسمها وهو شيء في موضوع وهو الانسام فما فيه من
مزيد امتياز عن حلول الصورة المعقولة في الجسم وما منع تميز بعد حلول الصورة الجسمية الخيالية
فيه لتتم القدر منها وذلك لانا اذا اخذنا جزءا انسانيا مثلا او خيلنا وقلنا ان بلاحظ
القسم اجزاء المتشابهة الوضع ومقارنة لهيئات غريبة مائية كالغشاء والتراقي والدم فان صورة
المعنى تدل في ذهاننا ان جسما لم يحل البتة من هذا كذلك البتة من هذا متفاوتان بالوضع وايضا
كونها على بعد محصور من شيء ولون لا يدان جزء من الاخر عن جزء لا تفاوت عنه ما فيه تقارنها
وذلك بالملاحظة نفس الى ان تكون رسمها الحيس وتشبها الخيال في وضع وميل القسام الى
شيء ما فيه والرسم هو اثر الملاصق الارض وهو الحيس من اول لان الحيس انما كان اثر الشيء
والرسم هو الختم اعني احداث الهيئة الذي حصل من انطباع الشيء الذي طبع عليه كذلك
سمي اللوح الذي علم به البياض رسما وهو الخيال لان صورها منطبعة في الخيال من طابع
هو المدرك بالحس وفي قوله الشيخ بلاحظ النفس الصور الجسمية والخيالية يشير الى ما ذكرنا ان النفس
لها وتطرد منه بطلان ما قال من اذعى عليه انه لا يقول بذلك فاعتراضه الواضح ان
الصورة المعقولة في النفس الجزء ليست بمجردة مكررة قد سبق ذكرها وقوله لو صح ان الصورة
المعقولة مجردة عن الاوضاع لكان كما فيه زمان تجرد النفس فانا نجيب بمثل قولنا كل حال في مغير هو

في وضع وكل ما في وضع فليس مجردا عن الاوضاع والصور المعقولة مجردة عن ملابسة كما في مغير ليس
يقدح في الحجة المذكورة لان صحة حجة على مطلوب لا تنافي صحة حجة اخرى عليه والشيخ قد اورد تلك الحجة
اضعف اكثر بكثير حتى انحصر المرسوم بعيون الحكمة لكنا اوردناها على وجه اقرب مما اذكره
هذا الفاضل وذلك انه اوردها هكذا الصور المعقولة ليست بمجردة لانها في وضع وكل حال في جسم
فهو في وضع وانما اضاف هنا الحجة المذكورة الى ما قبلها المرسوم بالمعقول الواحد ليس منقسم
والجسم منقسم لانه لما ثبت بضرب من البيان ان الصور الخيالية جسمانية عقب ذلك على وجه اظهر كما اشار اليه وانما
اعترضه المستفاد من الشيخ على البرهان وهو ان الهيولى عندهم جسم وقد حكم بانطباع الجسم
والمقدار فيها فلا دور بانطباع المجرد ثابت في النفس والجواب عنه ان الهيولى انما
تحمل موجوده ذات وضع بذلك لا بانطباع والنفس لا كذلك فان الصور ذات وضع البتة وقوله
حيث ان يذكر من يعتقد كون الصور المجردة والخيالية جسمانية لكنها لا بعض كون الى جسمانية
جسمانية والجواب انهم لم يمسكوا في ذلك بهذه الحجة بل بغيرها وهم وبيه او لعلك
تقول ان الصورة العقلية قد تنقسم باضافة زوايا وهي نسبة الى المنا تسمية للمعنى الحبسي الوحداني
بالحصول المنزه والمعنى النوعي الوحداني بالحصول الموضعي للصنم فاسمع الوهم في هذا
الفصل هو الاحمال الثاني من الاحمالين المذكورين وهوان منقسم الصورة العقلية الى جزئيات في
لها واعلم ان قسمة العقل الى الجزئيات انما تكون باضافة زوايا وهي نسبة الى الزوايا تكون
لما منقسم فيها جزئيات الجزئيات او غير منقسم ان كانت معقولة كانت معقولا وكانت القسمة بها
مستتمة المعنى الحبسي الوحداني بالفصول الذاتية المنوعة كقسمة الحيوان باضافة الناطق وغير
الناطق الى الانسان وغيره وان لم تكن معقولة كانت عرضيات ولا الى الوا اما ان يكون الحامل
معدا اضافيا الى كل الكلي قابلا للاشتراك او لم يكن فان كان كانت القسمة بها مستتمة المعنى النوعي الوحداني
بالفصول العرضية المصنفة كقسمة الانسان بالسوادي والساضي الى السوداني والبيضاني
وان لم يكن قابلا للاشتراك كانت القسمة بها مستتمة المعنى النوعي الاضافي الوحداني المتخصص
وانما لم يذكر الشيخ هذا القسم لان الى الحامل منه لا يكون معقولا بل يكون محسوسا قوله
عما انه قد يكون وذلك يكون منه للجان كل واحد بجملة صورة الخر ليس جزءا من الصورة الاولى
فان المعقول الحبسي والنوعي لا ينقسم ذاته وهو معقول بل نوعيته الى معقولات نوعية صنفية ويكون
كل واحد منها حاصلا المعنى الواحد الحبسي او النوعي ولا يكون نسبتها الى المعنى الواحد المقسوم بنسبة
الاجزاء بل بنسبة الجزئيات ولو كان المعنى الحاصل الواحد البسيط الذي سبق تعريضا بتقسيم محصلا
موضوعا كان غير الوهم التي تشكك به اولا من قوله القسمة الى المتباينات وكان كل واحد من
مراتبه هو اول كان يكون البسيط الذي كلامنا فيه هذا هو الحق في هذه البتة على ما هو الحق فيه وهوان
هذه القسمة كوزان تقع في الصور وخلاف القسمة المتقدمة لكنها الخيالية لا تكون قسمة بل عبر كسة
كل الصورة الكلية كما كان صورة كلية الناطق كما الناطق تحمل صورة الله كالانسان ليس
لها حال جزء من الصورة الاولى لغير الحيوان بان المعقول الحبسي كالحيوان لا ينقسم ذاته

معقول لنسبة الى حقيقة نوعية كالانسان والفرس بل لا يحصل منهما حاصل معنى الحيوان
وكذلك النوعي كالانسان لا ينقسم الى معقولات صنفية كالعرب والعجم بل لا يحصل منهما حاصل معنى
الانسان وايضا لا يكون نسبته مثل الانواع والاصناف الى الحيوان او الانسان كالمعنى من نسبة
الاجزاء بل نسبة الجزئيات ولو كان المعنى العقلي الواحد البسيط الذي اسند [illegible] على جزئين
حاله منقسم [illegible] من وجه كالجنس والفصل لكان غير الوجه الذي تشكل به [illegible] هذا [illegible]
المنقسم الى اجزاء متشابهة كالجسم وكان كل واحد من اجزائه البسيط التي انقسم [illegible]
[illegible] اولى بان يجعل البسيط الذي اسند [illegible] فلا يعرض [illegible] من وجه **اسناد** انك
ان تعلم ان كل شيء يعقل شيئا فانه يعقل بالقوة القريبة من الفعل انه يعقله [illegible] منه
لذاته فكل ما يعقل شيئا فله ان يعقل ذاته ؟ تريد بيان ان كل عاقل فهو معقول وان كل
معقول قائم بذاته فهو عاقل وابتدا بالاول فقوله كل شيء يعقل شيئا فانه يعقل بالقوة
القريبة من الفعل انه يعقله [illegible] قياس [illegible] بالقوة القريبة [illegible]
[illegible] من العقل [illegible] من العقل بالملكة [illegible] من العقل بالفعل [illegible]
ان يكون للعاقل ان يلاحظ معقوله متى شاء فالمراد ان كل شيء يعقل شيئا فله ان يعقل العقل
متى شاء ان ذاته عاقلة لذلك الشيء [illegible] حصول ذلك الحصول [illegible] حصول شيء للشيء
[illegible] حصول ذلك الحصول له اذا [illegible] قال الفاضل الشارح [illegible]
بالقوة القريبة من الفعل بان العقول المفارقة ليس [illegible] بالقوة [illegible]
بالفعل قال [illegible] وكان من الواجب ان يقول فانه يمكن ان يعقل بالامكان العام ليكون [illegible]
[illegible] النفوس الانسانية **اقول** الامكان العام يقع على الامكان [illegible] حتى على
دائم [illegible] فلذلك لم [illegible] المقصود [illegible] بالقوة
التي [illegible] ان يعقل الشيء [illegible] من العقل بالقوة
القريبة [illegible] على القوة [illegible] بالفعل [illegible] المعقول [illegible] بالفعل
[illegible] بالقوة [illegible] الجملة [illegible] القياس وقال **الفاضل**
الشارح [illegible] يعقله يكون
ذاته عاقلة لذلك الشيء [illegible] بان العلم بالتصديق [illegible] تصور الموضوع [illegible]
هو علم [illegible] الموضوع [illegible] المحمول [illegible] وكل ما يعقل
شيئا فله ان يعقل ذاته [illegible] القياس [illegible] كل شيء يعقل شيئا فله ان يعقل متى شاء
ذاته عاقلة لذلك الشيء وكل [illegible] ان يعقل [illegible] عاقلة للشيء فله ان يعقل ذاته فكل شيء يعقل شيئا
فله ان يعقل ذاته **قوله** وكل ما يعقل [illegible] ان يقارن معقول الغير [illegible]
ايضا مع غيره وانما يعقله القوة العاقلة بالمقارنة لا محالة ؟ [illegible] ان كل معقول فهو عاقل
بالامكان [illegible] ان كل معقول [illegible] معقول الغير [illegible]
من [illegible] يعقل مع غيره [illegible] العين لا يمتنع ان يعقل

[illegible] فان كان [illegible] ان يكون معقولا لا يعقل الا بمقارنة العاقل **قوله** فان كان فاقد الهم [illegible]
[illegible] حقيقته ان يقارن المعنى المعقول ؟ هذا هو الشرط المذكور [illegible] القيام بالذات
والمعنى ان كل معقول قائم بذاته فلا يمتنع من حيث ذاته ان يقارنه معنى معقول [illegible]
هذا الشرط ما [illegible] العقل بالفعل [illegible] العقل **قوله** اللهم الا ان يكون ذاته [illegible]
[illegible] الوجود [illegible] او شيء آخر ان **كان** ؟ [illegible]
[illegible] عن يكون الشيء معقولا [illegible] فكل شيء [illegible]
[illegible] الوجود [illegible] المادة [illegible] كالجسم [illegible] الحكم المذكور
[illegible] الشيء [illegible] كان [illegible] الصور المعقولة
المجردة [illegible] العقل اذا كانت [illegible] اذا كانت قائمة **قوله**
فان كانت [illegible] الصور العقلية [illegible] الامكان [illegible]
ذلك [illegible] ايه ؟ اي [illegible] لم يمتنع على [illegible] الحقيقة
[illegible] الصور العقلية [illegible] بالامكان [illegible]
حصول الصور العقلية [illegible] ان يعقل غيره [illegible]
[illegible] الكلام [illegible]
الان ان كل معقول قائم بذاته عاقل [illegible] بالامكان [illegible] الحكم الاول ان كل عاقل
لشيء فهو معقول بذاته قال الفاضل الشارح [illegible] العقل [illegible] ان كل مجرد فانه يمكن
ان يكون عاقلا بالامكان العام [illegible] ان كل مجرد ان امكن ان يعقل غيره امكن ان يعقل ذاته
[illegible] بيان [illegible] ان كل من يعقل شيئا [illegible] ان يعقل [illegible] لذلك الشيء
وكل من امكن [illegible] ان يعقل [illegible] ان كل مجرد يصح ان يكون معقولا
وكل ما يصح ان يكون معقولا [illegible] يصح ان يكون [illegible] وكل ما هو كذلك يصح ان يعقل [illegible]
[illegible] كل مجرد [illegible] المقارنة [illegible] حصول المجرد [illegible] العاقل
[illegible] حصول [illegible] المقارنة [illegible] حصول المجرد [illegible] الشيء على [illegible]
[illegible] المجرد [illegible] العقل [illegible] المقارنة
فاذن كل مجرد يصح ان يعقل غيره **واقول** [illegible] الحكمين المذكورين [illegible]
[illegible] الاول [illegible] الثاني [illegible]
[illegible] كل مجرد يصح ان [illegible] كل مجرد يصح ان يكون معقولا
[illegible] البرهان [illegible] العقول
[illegible] البسيط [illegible] الجواب [illegible] ان الحكم بان كل مجرد يصح ان يكون معقولا
[illegible] العقل [illegible]
[illegible] الكلام [illegible] اعتراض [illegible]
[illegible] العقول [illegible] النفس [illegible] قال

وان سلمناه فلم يلم ان ما يصح ان يعلل وحده يصح ان يعلل مع غيره فلعل من المجردات ما لا يصح ان يعلل
شئ اخر مع تعلمان كمن يحكم باستحاله ذلك من كون ظاهر من وجهه ان العلم بالشئ والعلم بوجوده
لا يختلفان والجواب ان علل كل موجود ممنوع ان سلم عن صحة الحكم عليه بالوجود والوحدة
وما يجرى مجراهما من الامور العامة ولذلك حكم بعضهم بان الصور الاستقرارية هى بعد ذلك
بشئ على شئ بعضهم مقارنة منها في الذهن فاذن لا شئ يصح ان يعلل وحده الا ان يصح ان يعلل مع
غيره هم وان سلمناه فلا نسلم ان كل مجرد ما نعم يصح ان يعلل كل الاشياء والجواب ان المطلوب هنا هو
يمنع عليه ان كل مجرد ما نعم يصح ان يعلل كل الاشياء والجواب ان المطلوب هنا هو
اثبات العالمية لكل ما يفرض مجردا وليس منه صحة مقارنة المعقول لكل ما اتفق ان صح ان يعلل
كل الاشياء لكل مجرد شئ لم يدعه الشيخ هنا وليس من غرضنا كلامه اليه حاجة هم والا ان
سلمنا وسلم لنا ان صحة المقارنة تكون في الحي ولم لا يجوز ان يكون مشروطا بان يكون في النفس
يوقف صحة المقارنة على حصول المجرد في النفس لنا منع صحة الشئ عن وجود مقارنة الطبائع المقارنة
صنف يحكم بانتفاء انواع مقارنة الحال المحل ومقارنة المحل الحال وليس للاخر من
صحة الحكم بوقوع واحد على شئ صحة الحكم بسايين الانواع عليه فان العدم يصح ان يقارن غير مقارنة
الحال المحل من غير عكس وكذلك الصور والاعراض العلمس كذلك اذا استوضح لك كان توقف صحة مقارنة
المجرد والغير الى مقارنة الحال الذي حصول المجرد في العالم الذي هو مقارنة الحال المحل يوقف
صحة وجود نوع على وجود نوع اخر لا يلزم منه محال وسقوط ان لا يكون احدهما متوقفا
على الاخر لكن لا يلزم من صحة وجود شئ صحة العلم بالشئ الذي هو النوع الباقي الذي اشعر بقول المجرد
الآبه والجواب ان حصول نوع من المقارنة كاف في الدلالة على صحة طبيعة المقارنة مطلقا من
حيث الماهية المشتركة وهي كافية في تقرير المجرم والا ان سلمنا ان جميع الانواع متساوية
في الماهية لكن لا يلزم من صحة حكم على ماهية عند كونها في الذهن صحة الحكم عليها في الخارج فان الانسان
الذهني كصاحب الامور صورة مخالف للخارجي في الحس والجواب
ان اعتبار حصول الانسان في الذهن من حيث هو ماهية الانسان غير لعتبار حصوله في الذهن من
حيث هو صورة ذهنية كما مر بيانه فان الاول يقتضي الانسان والثاني هو الصورة المعقولة
للانسان وهي مما جاء الى العقل اخر مثل الاول والعقل اذا حكم على الانسان بالاعتبار الاول
وجب ان يطابق الخارج لانهم حكم على الانسان الخارجي حكم على الذهني وهنا لم يحكم بعضه
مقارنة المجرد لغيره من حيث هو صورة ذهنية بل من حيث هي هم وان سلمنا العكم
في الخارج لم لا كفاية ان يكون في الخارج ما يمنع من وصول الحكم كما ان الحس لما لم يدرك
من حيث المجرد ما يمنع من قبول الغير لم لا ان يقال الانسان ممتنع عن قبول الحواب عنها
بوجود الشيخ في فصل من نجم وبيته ولعل يقول ان الصور المادية في العوالم اذا اعتبرت
العقل بذاتها المعرى للموانع فانها لا يبعد انها تعقل ويمكن من فعل ان الخارج من حصول

الشئ معقولا هو انه انما يكون مجردا عن المادة فالمجرد عن المادة بذاته معقول بذاته والمقترن بها بصير بحيث يعقل
اياه معقولا وقد بين ان العقل لا يحصل الا بمقارنة العاقل للمعقول فانا نجد في هذا الفصل سوال
عن الصور المادية التي جردها العقل وصارت معقولة لنا فانا اذا رأينا صورة الخمر معقولة لنا لم الصور
عاقلة لها مع ان العاقل ذاتها مجرد عن المادة فانا نجاوبه بالجملة من سوال عن العلة المعينة للاشتراط
المذكور من الفصل المتقدم فنقول نجوابك لانها ليست بمستقيلة بقي انها بالجملة عاقلة من
العقل المعقول لبان بيانا لها انها مقارنة لعاقلة بمستقيم مما لا يمر بل العاقل لها جميعا
وليس احدهما اولى بان يكون موصوفا بالخروج من العاقل ومقارنة لغيره مقارنة الصور والمصور
واما وجود العاقل فانه بين لكن المعنى الذي بكلامنا فيه هو هو مستقل بقي انه هل حسب مقارنة
او مقارنة معنى معقول كان لها الامكان جواز منفصل والجواب ان لكل الصور لعالم بكن العقل
مستقلا بقي انها عالمة لغيرها من العالم بل العقل المعقول لكل المعقولات لا حاجة لها كما مر
شئ لف وليس واحد من الصور من الحاصلة في شئ اول صار مستقلا بل الخروج الصور بل كل
كل واحد منها عالما بالاضافة لكان كل واحد عالما بالنسبة وهو محال والعالم لكل من الاخر بلا
واحد منها عالما بل العاقل من حصول المعقول في العاقل فاذن لا واحد منها عاقل للاخر
بل العاقل لها هو الشئ المجرد عنها لانها حاصلة عنه فانها وجود لكل الصور في جانب العقل
فاذن عن مجرد والعالم فانه من كون معقولا لغيره عن كونه عاقلا له فاذن لا يمكن ان يكون كل الصور
عاقلة لها والجواب ان العقل لم يشترط في كون الشئ عاقلا لا طلاقه من كون كل عاقل معقولا وليس كل
معقول عاقلا والاعتراض لا يتم الا ان يثبت ان الصور المعقولة الحالة في شئ واحد لا يمكن ان تكون
متماثلة لاستحالة تحقيق المتماثلة والا صور لاشياء مختلفة بالماهية فاذن في جميعها
يمكن ان تكون بعضها اولى بالحلية وبعضها بالحلية الا ترى ان الحكم بما خالف بعضها الماهية ممتنع
بالجملة اولى والجواب ان كون احد الشيئين بالجملة اولى من الاخر بعض اجزاء الماهية ليس
عكس هذا الحكم بغير واجب والحر كليس عالا للبطن لاختلاف بعضها وان لا كان لا للسوا فاختلاف
كان البطن ايضا فالها اعاما هو محل للبطن لكونه هيئة لها وكونها متصفة به وهنا لا يمكن ان يحال
بعض المعقولات مختلفا وهما في النسبة الحالة فيه بعضه للاخر وكيف وكل واحد منها يوجد الاخر
محسنا بعينه ومحسوسا بعض الحواس الحالة فيه بعضه للاخر وكيف وكل واحد منها يوجد الاخر
كما لا يمكن ممنوعة اعتراف بان الاول لا يسلم ان كون العاقل عاقلا والا لزم من صحة احد القسم
الثالث في العالم الذي هو المصور لكونها عاقلا والجواب انه لا يسلم ان صحة احد الامرين
على سبيل البدل يستدل من صحتها على صحة المعانقة الحالة في موضوع حتى لا يجتمع فيه بعض تم
من ان احد الشيئين لا يمنع صحة مقارنتها في محل يتوقف ان كان ما سعيه كان عاقلا والاخر

وذلك المعقول كالفرق بينهما ستدل على ان الجزء المبهم حكمه في القسم الثالث بالعكس لا ولية على الجزء

الماهي به بالفرض والى ذلك اشار بقوله لكن المعنى الذي كان فمنه حتى هو مستقل بنفس امره

على حسب ما فرضناه فاعلم انه لم يحكم بامتناع الحلول على كل ما لا يكون مستقلا مطلقا بل حكم

[illegible]

لمعانة الفضول يزال ذلك بالمنع او بعدم المانع لانه كونه على طبيعته الجنسية كل يقدر والله اعلم
كل بالطبيع فهو مسنوف لمعانة الفضول فما دامت طبيعته الجنسية باقية فما دام كان حال الجنس الذي
لا يحصل بعدوه الا بالمعانة كذلك يكون حال كل انواع المجعلة العينة عن المعانة وكل ما هو مسنوف
لمعانة فهو لفظ الحق الموجود شيء عند مجاج العالم بانها كون كل انواع ما مضاء المسنوفة فما دامت
قبل طبايعها النوعية اول فرد بعينها من وما كانت الماهية المعقولة التي نحن في فضلها نوعه مجعلة
غنية عن معانة مشابهة المعقول لان من اسلم المسنوفة ومعانة مكتسبة لان جميع الافعال
اول من عنها بسببه اكل لذا حققت ما اصلته لكم لمنت ان كل شيء ما من شانه ان
يصير موزونا معقولة وهذا هو الذي لاجله يعمل عليه من ذلك كل ما يكون من شانه ان
يعقل وانه هذا الطاهر هو مذكر بالبينة في الفضول المذكورة فصله وكل ما من شانه ان
يجعل ما من شانه ان يكون من شانه ان يعقل ذاته فهو جعل ان يعقل ذاته وهذا وكل ما يكون من
هذا البيان عن جاين على العنصر ما المتقدم ذكره من ما مضى ان الماهيات المعقولة انما يكون محمد
عن الفضول المذكورة عن معانة ما لما لذم ذاتها عن ذاتها ما كان حيا مجردا سعيه وما صار بعضه
لا يحتاج القدر اياه كالعقول المعانة وكما انها كان من شانها ان يجعل له ما من شانه لان المعنى لما
من شانه لا يكون متراخيا عنه ولا يكون هناك مانع ومما بعضه وارث الشيء لا يمنعه مانع يكون على الوجوب
ما دامت الذات باقية وما يجب بحسب الذات يدوم بدوامها ومتى ان يجب ويمتنع ما دام يجب ان
يكون بما من كذا معنى لا عالة للذات وكما يصح ان يكون معنى لا ومما كان يجرد اسعيه عن مجرد ما صار
بعضه كالمعنى من المعانة بالذات الى تمام افعالها المتصرف في الماديات لا يكون من شانها ان يجب
له ما من شانه لو توقف ما من شانه على عنده ما يجب من ذلك ما يكون سببا في الاسباب ومنع ما توقف له
بعضا منها فتم الكلام من ادراك النفس وعن ما الكلام فيجب ذلك ما بقاء النبات والحيوان
من النفس تنبيه كلا من القوى النفسانية التي تصدر عنها افعال بحركات بالكيف هذه
الصور من هذا البيان ومعنا ظاهر اثنان اما حركات جنس الدال وتقابله فهو صور
ما من الغذاء. وهو ان مشار الى الحركات المنسوبة الى النفس المنتهية الى فعل الغذاء الاحلة من شيء
اياه الى الغذاء الذي هو ما من شانه ان يفعل الافعال وهو الذي يسمى الاطباء قوة طبيعية واعلم ان السبب
انما سمي فعل الانسان بالحركة بحسب قرب اجزاء جسمه من الاعتدال وبعدها عنه كما مر والاقرب الاسرع
للعقد لمن اجزاء حار ما بالطبع وسعة انضاجه من كل شيء كيفما جعل منا سبة للحرارة يكون الم الهيا
ما افعالها وحاقة لقواها وهو الحرارة الغريزية فالحرارة ان تعملان على تحليل المرطوبات المحمولة
الدخان المركب وقواه منها على دكل الحرارة الغريزية مزاج ما وان لو لا شيء يصير بدلا لما تحلل منه
لعنسه المزاج بسببه وبطل استعداد المزاج لاتصال النفس به فيفسد المركب الحيواني
حصل للشيخ لان يجزم تحذف ما يشتبه من هذا المركب بالغذاء ويحيله الى ما يشتبه بالفعل لتضيفه اليه
بدلا عما تحلل وهو معنى الاكل واذا استوى ما ينبغي منها مما كان لاستخلاف ما تحلل فيه الى
الاعتدال والكمال من شان النفس الحيوانية ان تجبرها على الايتمام ابدا الى ان تمانه وكان الغذاء يجب لها

الاخيرة مبتدئة للطباع النوعية دائما تبقى ما سلك من اشيء من ذلك فيتم لها تمام سعة واجتماع
لهذا يبعد من الاعتدال وتسوء عرض مزاجه فعل سبيل التوالد وفاقدا تعذر ذلك لعوق منه
وضيق عرض مزاجه فعل سبيل التوالد وجعلت عقب مزاجه فاتت قوة تجتذل من المادة التي
تحصلها الغاذية ما يجعلها فان صحت لفرض من نوعه ولما كانت المادة المختلفة التي لا يحصل
امل من المقدار الواجب لصحة كامل ما ذكر مختارا من صحة جعلت النفس المدبرة لها ذلك قوة تضيف
من المادة التي يحصلها الغاذية شيئا وشيئا والى المادة المختارة فيزيدها مقدارها فان لا فظار على ما
يليق ما شيء من ذلك النوع الى ان تتم الشخصية فان النفس المنباتية الدائمة انما كمل ذات ثلاث قوى
تحفظ الشخص اذا كان كاملا وتكلمه مع ذلك اذا كان ناقصا وتشبع النوع من توليد مثله وهي
المسماة بالغاذية المغيرة والمكلة للمثل وظهر من ذلك ان افعال جميع هذه القوى انما تتم بتقدم
ما دة الغذاء قوله لينحال الى المشابهة بدلا عما تحلل اسناد الى فعل الغاذية وتقسيم
او تكون مع ذلك زيادة في الشيء على تناسب مقصود محفوظ فراغ المقدرين من ما اطار تتم بها الكل
اشارة اليها بقوله المغيرة وقوله انما اعتدل من ذلك فصل تقييدا ما وبدأ الشخص
الى اسناد الى الغاذية بقوله المغيرة وقوله وهذه ثلاثة افعال الخ فصل اسناد الى الرابعة
من جود الافعال عن جود القوى وقوله اولاها الغاذية وكذا الى قوله او الماسكة
للجذب الى ان مضمه الهاضمة المغيرة والدافعة للتحلل اسناد الى المنمية الغاذية على الباقية
لعدم بقاء ما افعالها الى هذا وهذا الاربع بحسب افعال الاربعة على الرتبة التي ذكرت
قوله والثانية النوع المغير الى الكمال الشخصي لما كان اسناد التوليد مع ما هي حين الكثرة
المادة المتولدة بحصيلها والصرف فيها كان اسناد اهم لانه يتعلق بالكمال الشخصي وانما اضيع الى التوليد
المذكور الشخص عرضا للغاذية بجعل ما انما متوقفا على التوليد بعض المقدم والغاذية تحذيم
هذه القوى بحصيل المادة قوله فان الانماء غير بسمان النمو الى السمن شركان في شيء
واحد هو ازدياد الطيب للبدن بالنضاف ما من الغذاء اليه وتفرقان باشتماء منها التناسب
ما اطار ومنها قابلية ما يقتضيها الطبع ومعنى الاخصاص بوقت معين بالنمو بحيث بحصل بحسبها
والسمن عكسه فيما ما يوافقه فيما ما والذبول يقابل النمو والهزال يقابل السمن قوله
والثالثة المولدة للمثل وتسمى بعد بفعل الغذاء حسبة مثلها هذه القوة تسمى المولدة
بصورة والمولد مسمى المولد غير جعله للبزر ومفصله اياه الى اجزاء محمله كالاعضاء وهي التي
تسمى بعد اول بالعناصر الى المنى غير الجنين والغاذية والمغيرة تخدمان المولد
كامر قوله كمن النامية تبقى اولا الغاذية وان اول امر تعود على بحصيل مقدار الكم الكامل
لبعد الجثة وكثرة اجزاء الرطبة منها فتبقى المنية منها فضل عن الاقدار تم تعود على الكيف الجثة
وزيادة الجاهة لغاذية اكثر الرطوبات الاصلية الصالحة لتغذية الحرارة الغريزية بصير بحصيلها مساويا
لما يحلل بصدد بعد المنية قوله بمعنى المولد فلا وقف ايضا عند الغرض من
تمام النمو تفرغ النفس للتوليد ومعنى المولد فلا وقف ايضا عند الغرض من
تمام النمو تفرغ النفس للتوليد ومعنى المولد فلا وقف ايضا عند الغرض من

فتح اللام وكسرها وضمها اي حينا وبرهة ثم اذا اجبرت الغالبة عن ايراد بدل ما تحلل بحيث لم يعد
شيء سوف المولد فيه انا تحرف المزلج بسبب الانحطاط للغرط بضارف المال عن مستعمله
لذلك وقف المولد ايضا قوله وسترى العافية عاله الى ان يجر فعل الرجل انما عمل الرجل
عند عجزه عن ايراد البدل لشرعه بخلل الاجزاء وانحراف المزلج عن اعتدال وانطفاء الحيران
الغريزية لعدم غذائها ووجودها بضادها استنانه تمانا الحركات الاختيارية من اشتاقه
مستانيه مريدان يشير الى الحركات المسندة الى الحيوان الحاصلة الى بعض افعاله باراده
والى صاحبها والحركات الاحسانية هي التي تصدر عن شيء يقوى على الفعل والترك وستانيه من شيئها اليه
بحسب ارادته ترجع احدهما انما لاحد هذه الحركات اشد بستانيه انما تصدر عنها صدورا عن الادراك
الناشيء عن علم او ظن بان هذه الحركات بعض ما ينبغي ان يفعل هي الحركات الاختيارية
وهي الحاصلة بالقوة في الحيوان بالفعل العلمي بتوسط ما في الانسان وتليها في القوة الشوق وانما سميت
هذه القوة المدركة وستوب الى الشوق بحركة لانها سوقت عن ادراك الملائمة في السرعة اللذة ادراكا سابقا
ادراكا مطابقا وعن مطابق وستيم مشمومه والى سوق كذوقه وعليه انما سوقت عن ادراك ضارة او فيه
الشيء المكروه او الضار وستيم عضا وغاثة هذه القوة القوة المدركة طاعمة وكان الرئيس في
القوة المدركة الحيوانية هو الدماغ والرئيس في القوة المحركة هو عند القوة وتليها في الانبعاث وهو العزم
الذي يحدث عقد التردد في الفعل والترك وهو المستعمل بالاراده والكراهة وتدل على عاداته للشوق كون
الانسان عريد الساعي ما لا تنتهيه وكارها الساعي ما ينتهيه وهذا وجود هذا الانبعاث عند
طرفي الفعل والترك اللذين يستاران وستيهما الى الفاعل عليهما وتليه القوة المسنة في مبادي العضل المحركة
للاعضاء وتدل على ما قلنا من كون الانسان في المساق للعالم عنه بادية على عزيمة اعضائه
وكون الفاعل عارفا وكان عنه ستيان كالاعارم وهي المبادي القريبة للحركات وفعلها شنج العضل
وارسالها ويستاران في الفعل والترك بالنسبة المعارف وهي لها بعد انقاذ مجمع انسان الى الاجماع
المذكور وهي نذعنا وضعولا عن حمال ادهم او فعل اسارة الى المبادي للعضل وهي سوقيا
قوة عقيبة انفعالية اضطرارية او قوة شهوانية جالبة للمصورة او السابح الحيواني انسان الى قوة
الشوق المتوسطة بين القوى المدركة والاجماع وهي مطيعة وكل ما ذكرت في العضل والقوة المحركة
الخاتمة للكل لا من اسارة الى المبادي القريبة المذكورة وهي مطيعة وكل اسارة الى بيان هذا حتى
القدر انما يطيع للاجماع ويكون لا من اشارة الى المبادي المنتهية لهذه القوى فان المحركة بالحقيقة
هو هذه القوة الباقية لعزم وكما ذكر كون السوق منبعثا عن العزم بالمدركة وكون العزم مطيعا للاجماع
انسان عزم كذا الترشح وعزيمة كذا استاد الاجماع الى الشوق استانه الجسم الذي فوق طاعته
ميل مستند بان حركاته من الحركات في المستانية دون الطبيعية وستاله كان كركبه وكون عمل الطبع
عاملا على البيت بالطبع وكون طالبا لكونه وضعا تاما الطبع موضوعه وهو تارة له هارب عنه بالطبع
ومن المحال بان يكون ما تقارب بالطبع متروكا بالطبع او المدور منه بالطبع مضموما بالطبع ملاد
كون حكم في الحال الى المتعذر عرضا بعيث لعلاقة الهارب وقد بان ان حركته بستانيه ارادية

يريد ان سبب كون الحركات المسندة الى الله جملة منها افعال عن علم او ارادة والطبيعية
هي التي يصدر عنها افعال عن علم جملة من غير ارادة وقد مر ان الارادة وعدم نفاذ عكم
الارادة لا يطلب شيئا تركه والا ترك شيئا يطلبه وقد اجدها انما تفعل كذلك لتصور عرض من حب
يذكر لما احلاف وكما كانت المستدة طالبة لحدود وقاضية عن تركها وهاربة عن حدود واضح
تطلبها لم يمكن ان يكون طبيعة باذن عن استانيه فانما يحدان يكون مستدة لان المفروض حركته
صادرة عن محل مسند مترطبا على الاعتبار سبق طابع عن لتلك المحركة والعاقبة الكاذب ظاهرين
بقي هنا الجنس الجسيم الذي تعلق به الارادة الجسيمة والمعنى العقلي الذي تعلق به الارادة العقلية
وكل معنى عمل على الجنس غير محضور فهو معقول سواء كان حسيا او احد شخصي كقولك لادام ان عيني
فعنى كقولك لانسان هذا معقول لانسان المعقول الكلي وشمل على جملتين احداهما ان
الارادة الى تطلب معنى حسيا كلقاء زيد هذا اللقاء مثلا ارادة جسيمة ان متعلقه بجزئي محسوس
والارادة الى تطلب معنى عقليا كلقاء الحبيب مطلقا مثلا ارادة عقلية فان متعلقه شيء معقول
فالارادة انما جسيمة قائما عقلية والثاني ان المعنى الذي يحل على الكثير غير محضور سواء كان مختصا
بواحد شخصي كوجود ادام لم يكن كالانسان فهو معنى عقلي لا يضره في كونه فعليا تعقله شخص
قائما فهو بقيد غير محضور لان المعنى الذي يطلق على الكثيرين ربما كان وجوده في العقل كاملا واحدا
من هذا الناس ما شاء الى عدد كثير من غير الناس بالمعنى فالحكم ظاهر ان استانه
حركة الجسم الاول فالارادة ليست بمعتبر الحركة فانها ليست من الكالات الجسيمة ولا العقلية انما
تطلب لغيرها وبرهان ان معتبر الملك الذي يصدر عنه الحركة المسندة ذات لها ان عقليه
كالمقومين لانسانيته فانما حض للجسم الاول بالذكر لانه في الخط الباين ما قام البرهان على وجوده
وعمل كونه ذا حركة مستدة وعلى اشتماله على سائر انواع الحركات عليه ولم يعرض لسائر الافلاك
بقول الحركة لا يمكن ان يعرض لها ما تحرك قائما الذات بحسب طبيعتها انما اراد ان عرض لكل ان
منتهى الشيء بدوامه وما لا فلا اول له فان لا يمكن ان يدوم بعد دوام شيء له قرار وتحرك الثابت
انما يصح بالشيء بدوامه الا ذا انما يطلب الشيء الذي لا يحصل عما وكون ما يصح به لذاته ذلك المحرك هو ذلك الشيء لا لغيره
الحركة انما كان مبداء اول لما بالقوة من حيث هو بالقوة لانه نقص كما ذكرناه لان معنى الحركة ليست
المسوغة الى الاول هو تاديتها الى الكمال فان هذا يدل على كونها عن مطلوبة لذاتها واما لما
تقدم هنا قوله مر ذكرنا ان الارادة انما جسيمة انما عقلية والحركة لست من الكالات المطلوبة
لذاتها لا محسة الجسم بل لاجل العلو فاذن حركة الجسم الاول بالارادة ليست لغرض الحركة قوله
وليس الاول لها الا الوضع وليس معين موجود بل عدمي بل لا معين غرضي يقتضي عدمه بل معين كلي
مشترك ارادة عقلية عامة الحركة لما ان معين او وضع معين او كيف ما كان لكان وكما اراد انما تطلب
شيئا بل دون حصوله اول لها فاذن لا حصوله وكما كانت اصناف الحركات مشتركة على الجسم الاول بالآلة جسيم
على ما ذكر في الخط الباين ليس الاول الا تاديته الا الوضع المعين الذي تطلبه الحركة والمطلوب مع
ان كون حاصلا للطالب حال كونه طالبا فاذن الوضع المعين الذي تطلبه تلك الحركة ان ليس معين

هذا الفاصل من الخط العاشر فلنرجع الى الذي نقول ان الكلي لا ينقسم عنه شيء محصور
جزئي حكم كل وباقي كلامه هو الذي عليه وقوله ما اشبه محصص لا محالة يفترق به لشابه
الى كيفية لتفرق الجزء وان عن الكلي بان الحكم بان هذا الذي هم سيفرق ان يزيل مثلا الاسعف
عن الحكم بان الذي هم سيفرق ان يمثل لا هم الشعور بهذا الذي هم قوله والمريد من الحيوان
نقوته الحيوانية للغذاء ان ما يريده ويخيل انه غذا اجزء من مسعوف عنه اذا هو جعل لنفسه جزء
وهما كان مطلب الغذاء كونه قابلا لما يحيل له على الجهة الجزئية وان كان لن يصل له شخص الجزء
تدله لم يكن هو بل قام مقامه ولبس ذلك دليلا على انه كان ذلك متمثلا عنده هو ان الشك
يرد على ما ذكره وهو ان حال الحيوان ربما يريد ساول للغذاء مطلقا لا تناول غذاء بعينه وذلك لا
حسن ساول لهذا او ذاك وصح قاراصه بكل كلية لا مما كونه مرادا كل بما انه اول الصنف هذا ما جرى
ساوله وذلك بدل على ان يريد بالجزئي الذي عن مرادات الكلية هو ان الشك هذا ان حال المتغذي
الاول لهذا الفعل هو تخيل الغذاء والحيوان انما تخيل غذا جزئيا بما ذكرنا كما اشرنا لا بعد
الكلمات مجرد انه سبق عن ذكر الجنس يشمل عرض الماء وكل الغذاء الذي ذكر فيلزم على
طلبه ذكر كل ما طلب ان وصف الغذا بالشهد تام مقام ما طلبه كونه بالنوع هو وهو لبس
صح ان الغذاء لا الحيوان ما ارادته ذلك لا بدل على انه كان الغذاء الكلي متمثلا عنده قوله
وكذلك من قطع المسافة يحيل له جزء من حركته اياها يقصدونها كان ذلك الجنس مقطوعا وعما
كان معدوم الوجود بعد لما تجرد الحركة المستمرة عن الاتصال وذلك لا يمنع الشخصية والجزئية عن
الجنس كما لا يمنع الحركة، لما فرغ عن بيان ان الحكم المذكور المعقود فيه وهو استدلال
بصدد الحكم من مرادات الكلية على صدور مرادات الجزئية شرع في كيفية ذلك وقد كان المسافة بسبب
لا محالة الحركة فلما كان تقضي عند صدور جزء من المسافة مثالا اضرابها الجزئية تقاطع
ذلك المسافة بتخيل ذلك الجزء وان اضافة وقاصد تشبث ثم بكل تخيل ان اراد جزئه لقصد ذلك الحد
وقطع ذلك الجزء من المسافة الذي انفصل ذلك الجزء مصحص ذلك مرادات الجزئية قطع ذلك الجزء
ثم الى الكل وانما ان يقطع العمل فيقطع مرادات الحركة فيقف المتحرك او لا يقطع ذلك بصدر الحركات
متجددة على التوالي حسب اتصال المسافة وتصل مرادات المسافة منها فيتم الحركة وكذا ان
لاستمرار الحركات لا منع شخصيتها لا بعض كليتها كذلك لاستمرار الحيوان مرادات تحيل
مستمل لا انصرام له والجزء لا منع جزئيتها ولا بعض كليتها كلية قوله ومثل هذا مثل
يقتضي مرادات شيء جزئي حتى يكون مرادات الكلية مقابلا مرادا وكل ذا لا يخرج محصص
جنسه، لما فرغ عن بيان كيفية كون مرادات الكلية مع مرادات الجزئية مبادئ للحركات
الجزئية جعل الحكم كلما من صدور مبادئ لا فعال الجزئية من مرادات الكلية وكذا ان حكما انما
يكون عند محصص مرادات الكلية بشيء جزئي من كل وكذا ان مرادات الكلية من حيث هي كلية بعض
مرادات كليا ولا يوجد محصصا جزئيا ولا في الخارج وجود لكل الا بضاف الجزئيات اليه
قوله وكذا ان ما تقضيه قضاء كليا من حيث هو ذاك من كليته فانه كيف ان يعمل ان يتعداها
الى الجزئي الا بضاف الى جزئي

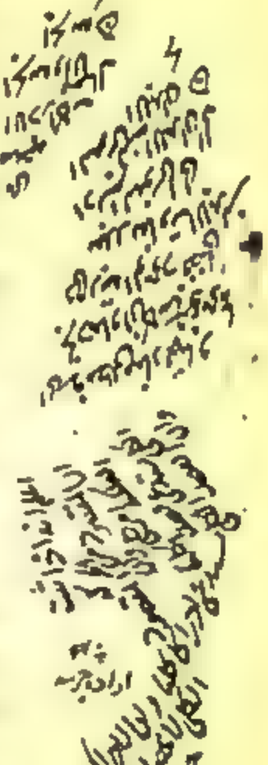

الى حد شيئا لوجود اذ ان تحدد مع ذلك الوصول ووجود كل اذ ان شيئا لوصول ما فان هنا
نيتم الحركات وما اذا فاذ لستمر ارشي عنه قائم على سبيل تصرم وتجدد والسابق لا يكون
باقيا ان علة للاحق بل ملى شرط ما يعم العلة بانضافة اليها وهذا من غوامض هذا العلم
يم مالـــ واذا جاز ان يكون السابق علة للاحق علم يجز ان يكون الحركة السابقة علة
للاحقة وبذلك يحصل الاستغناء عن اثبات هذه النفس والحواس ان الشخص يستدل
بهذا على وجود النفس بل لستدل باستمرار الحركات على وجود محرك اول وبهما على وجود النفس
وكذلك يمكن الحركة المستقيمة الطبيعية يكون كل حركة سابقة سببا لها ثم تكون الطبيعة علة
لوجود الحركة اللاحقة من غير ان تثبت هناك قسما يمالـــ مع القول بوجود محرك اول يجب
الكلية علم لا يجوز ان يكون سبب التخصص هو القابل وبيانه ان الفلك لو فرض مما ران الكلية
حركة كلية مما ان جرم الفلك من شأنه ان يقبل مما حركة خاصة وامتنع الخروج والسكون
عليه تحضنت الحركة بسيطة واستمرت النفس بصدور بعضهم من العقل للفعال مع ان نسبته
الى الكل سواء شاخص لخصص قابلة والجواب مما مر وهو ان العلة الفاعلة ما تقدم على
منع ان بعض الحركة وان العقل الفعال ولا بعضه بعضها حادث مما بعد حدوث لستوجب في
الغائب ولا يكفي فيه وجود الغائب بعضهم مالـــ ولئن سلمنا ذلك لكنه لا يستقيم على اصولهم
لانهم يقولون عرض النفس من التحرك هو التشبه بالعقل والتشبه الحركة لا يدرك العقل
فان اثبتوا ناطقة يدركه فمن الحركة والجواب ان مذهب المشائين ان النفس الجسمانية
تدرك العقل اذا كان مجردا مشوبا ما للوازم المادية على ما مر في العلم والتخيل وعلى اذ مذهب
الشيخ ان النفس الناطقة الفلكية يدرك العقل بذاتها ويحرك الفلك بتوسط جسم كبعض شبا
وبيان اعتراضه بحمل عامر وعلى وبنيه فاما الشيء الذي يشوقه الجرم الاول في
حركته الدورية فمن عدم بيانه نعود ما نحن فيه الا انك يجب ان تعلم انه لئن يحرك الاول
شيء ان يكون للطالب اولى واحسن من ان يكون انما بالحقيقة واما بالظن واما بالخيال العبثي
فان هذه ضرائح قبيحة من طلب اللذة والسابح والنائم انما يفعل وهو يخيل لذة ما وتذبذب
حال تمامه لو ازاله وصب فانا فان النائم يخيل والمغشى عليه ايضا فان يطبع محركة من غير تخيله
لاستمرار حاله كون من الغموم والبطء او من الشيء الضروري كالنفس او من الشيء الذي يصير
كالضروري كمن يرى امامه شبا محدقا حادا او حيوانا جائعا فزعا اقتضى للهرب او الطلب
واعلم ان التخيل شيء والشعور بالمخيل انه هو ذا تخيل شيء وانما فوق ذلك الشعور بالذات
شيء وليس يمتنع ان يكون وجود التخيل لاجل فقد احد هذين قد ذكرنا هنا ان الحركة العالمة
لما اردنا لها سبيل تراد لحصول وضع كلي وان حصول الوضع الكلي ليس ايضا لذاته مرادا بل انما
هو شيء اقرب فكان من الواجب ان من الشيء الذي جعلناه غاية هذه الحركة لكن هذا الخط
لما كان مقصورا على اثبات المحرك وانا غايتنا وكان الخط السادس مشتركا بين العالم وذكر العالم
كان ايراد ذلك منه اول لموعد بيانه هناك فاما وقع ذكر الوضع الكلي هنا ايضا ما لغرض

نقضا جزئيا بعض ما شوق مما اراد متبعا نائبا ضروريا بين التقيض الاخير من مسوغ القوة المحركة
الى حركات جزئية بتقدير مرادة لاجل المراد الاول وهذا استثناء بكيفية حدود حركاتنا
عن ارادتنا الكلية وبالكذب لو كرناها سفورا اما كليا مثلا كمضورنا انه متى ان يصدر عنا
بذل الدرهم وهذا فضاء كل جملة من موقعات كلية من قولنا متى ان يصدر عنا الفعل الجميل
ومن حالة فعال الجميل بذل الدرهم ثم اتبعناها بضاجز وما هو ان هذا الدرهم الذي في يدي
متى ان ابذله ينتج من هذا القضا الجزئي متوفى واوان متبعنا ان بذل هذا الدرهم
يتبعنا القوة المحركة على بعض ما هو هذا البذل لهذا الدرهم مرادي لاجل المراد الاول
الذي هو صدور بذل الدرهم على ما عتبر من الماضل السابق فعال اجزاء الشيء الجزئي كيف
نسبته منه وبين المدرك والنسبة لا تخفى لا تعرف حصول المنتسبين ما دام الشيء الجزئي موقوفا
على حصول الموقوف عليه يحصل ما لم يحصل آياه ملو توقف يحصل ما لم يحصل آياه على ادراكه من حيث هو
جزئي لزم الدور والجواب ان ادراك الجزئي هل يتوقف على حصوله في الخيال
او على حصوله في الخارج وحصوله في الخارج هو الذي يتوقف على حصول الفاعل آياه الموقوف على
ادراكه فانا لا نسلم ان حصول الجزئي في الخارج متوقف على حصوله في الخيال
مبدأ لحصوله في الخارج ولا يلزم الدور مالـــ وانما يلزم لو قطعا من جاز ان يفعل حركة
الكلية ولا كذلك لجواز ان يكون المعين من حيث هو معين فانما غير جائز لكن نقصدها وهذا الاستواء
يحصل العطف ان الموقع من الفعل الجزئي هو القصد الكلي وانه انما يحصل ذلك الجزئي بسبب
يحصل المحل والوقت والجواب ان معنى المحرك والمستفاد والزمان معنى يحصل الحركة
كما عرفت به ما الحاجة بعد هذا فاول لحركة جسم معين من حيث هو متحرك في الموضع الفلاني والوقت
الفلاني مستحيل عقلا فقد ثبت قولنا اما بقضا الحركة الكلية في موضع ووقت معين سابق
على الحركة بحصول يحصل المحل والوقت ثم اورد المعارضة بان لا ذات الجزئي انضما الدور
جائز جوابه ولا ان لها من عندها وتجوزه في الكلام منا كما لكلامه مر ذا اول فيتسلسل ثم
التسلسل ان كان يقف على محال فان كان السابق علة للاحق كان انضما لا ان السابق
سوء حال حصول اللاحق والموقوف لا يكون علة للموقوف عليه والجواب ان مرادنا الجزئي
كما كانت عينا لحدوث حركة جزئية سبقت الاولى لا لكن لقصد جزئي حين
تتصل مرادا ذات الحركات في الجسم لا التسلسل في الجسم لا ان يكون الجسم
حاضرا من المسافة بعلم لكن حصل لم يحرك الجسم الى ما اذا وجدت لم يمتنع ان يكون الجسم في حال
وجود مرادا الوجود ذلك الجزئي تردده لان الاولى مرادا لا يعلق بالموجود بل كان في حين
حصوله لم يمتنع ان يحصل في الجزئي بين حال كونه في الجزئي الذي قبله فاذن ما ذكرناه في
الجزئي الذي يريد من وجود مرادا لا لم يؤد بضع الى الجسم الذي هو الثالث الى مرادا الى من
الفاعلة وفي وصوله الى الجزئي الذي بعد الشيء مرادا له ويحدوه فانه بعد كل وصول

ويمكن ان يضاف الى ذلك ان يقال ان عدم وجود النفس للعوالم يلزم ذلك ان الواجب تعالى كان
هذا الموضع ان نعلم ان المتكلمين لما ارادوا ان يثبتوا سبحانه وتعالى اول ما عرفوه هو
عرضا مستعدا ويحل الاجسام لتعذر حركة الصانع عن النفس والصادر عن الطبيعة لا يمكن
ايضا من الافعال المتغايرة لما قال الفلاسفة هذا ما يجيء بيانه في النمط السادس ثم ذلك ان الشعور
بالوحدة المطلوب قد يقع على وجوه فانه قد يكون حقيقيا وقد يكون تخيليا وذلك
حركات ارادية جميع الحيوانات كحركة العناكب والنساجين فان ممكن وجود انسان
هذه الحركة الى غاية مستعدة بما يتمسكون بامثالها وبين غايات كل واحد منهما ما
عن شهد لهم وهو ان العناكب والنساجين قد يفعلوا افعالهم لغايات يخيلونها لو حصلت
ان سئلوا عنها ان يحيلوا الغاية المستعدة وحفظ الشعور بها وقوة سوقه الذكر على
جميعها وجود الذكر بدل على وجودها جميعا وعدمه لا يدل على عدم واحد منها بعينه بل
على عدم شيء منها لا بعينه او على عدم جميعها فاذن لا يلزم لعدم الشكل على عدم
الفعل على عدم صحة وصانة الكتاب ظاهر وهو هنا قد صرح بكون الذكر مرتكزا من حفظ
قادرا على ما ان صح ذلك

النمط الرابع في الوجود وما يقابله

الوجود هنا هو الوجود المطلق الذي يحمل على الوجود الذي
لا يقابله ولا على الوجود المعلول بالشكل والمحمول على الشيء مخالف للشكل لا يكون
نفس ماهيته ولا جزءا من ماهيته بل اما ان يكون عارضا لها او ان يكون مستند
الى علة ولذلك قال الشيخ في الوجود وعلته **تنبيه** انه قد علمت على ان هاهنا
الناس ان الموجود هو المحسوس وان ما لا ينال الحس وهو نقيض وجوده محال وان
ما لا يحصل بمكان او وضع بذاته كالجسم او نسبة ما هو فيه كاحوال الجسم فالحفظ له
من الوجود وانت تعلم ان هذا قول بطلان قول هؤلاء الذين
ومن سخن ان خاطب بعلمان ان هذه المحسوسات قد يقع عليها اسم واحد لا على سبيل
الصرف بل بحسب معنى واحد مثل اسم الانسان فانه كالانسان في ان وقوعه على زيد
وعمرو معنى واحد مرصود ومدرك للعقل الموجود لا لما ان يكون عنه نيل الحس لا يكون
مال كان عند الزمان نيل الحس فقد خرج التفتيش عن المحسوس بان ما ليس محسوس
وهذا اعجب لان كان محسوسا سالما لا يحال وضع واين ومقدار معين وكيف معين لانسان
ان يحسن ولا ان يخيل لما كذلك فان كل محسوس وكل مخيل فانه يحصل لا يحال ما في حد ذاته
الاحوال واذا كان كذلك لم يكن لا محالة ليس ممكن الحال ولم يكن مقولا على كثيرين مختلفين
بالمكان فاذن الانسان من حيث هو واحد الحقيقة بل من حيث جعله راجعا الى الاحساس
منها الكثرة عنه محسوس من بل معقول صرف وكذلك الحال في كل كلي
السبعة انسان قول من يدعي ان المرصود هو المحسوس وما يحكمه وهم المشبهة ومن يحذو
حذوهم ممن ينذعن لقوله الوهمية الحاكمة على ما ليس من شأنه ان يكون محسوسا حكمت على

الجسم سان يقول ان المرصود هو المحسوس من نفسه وقوله ذلك ان ما لا ينال الحس وهو نقيض
وجوده محال لعكس ليس بين لما ان الحق هنا هو الذات وانما يكون هو هو لانهم لا يكونون
وجود شيء لا ينال الحس ما فقال لا بذاته وقولهم ان ما لا يختص بمكان او وضع بذاته كالجسم
او نسبة ما هو فيه كاحوال الجسم فالحفظ له
هو ما له مكان او وضع بذاته وهو انما جسم فانما جسمان وهم يكررون ذلك لان المحسوس
او جسما بان في الشيخ بذاته وهو انما جسم فانما جسمان وهم يكررون ذلك لان المحسوس بان لا من حيث
هو هو هذا ما فاضه بل من حيث هو في مجرى من الغلط الشيء الغريب من الان في الوضع والكم فالكيف
مثلا كالانسان من حيث هو انسان الذي هو جزء من زيد او من هذا الانسان بل من كل
انسان يحسن من وهو ما انسان الجملي ان عنى ما انسان من حيث هو هكذا من وجود في
الخارج وانما لا يكون هذا انسانا ما ان كان محسوسا يجب ان يكون بالحساس
بعض الاشخاص معينة كانت او غير معينة بحسب متتبع ان يكون هو لا على انسان لا يكون
ذلك الا ان في الوضع ما متعينين وبحسب متتبع ان يكون هو لا على انسان لا يكون
موجودا عند محسوس من وهو المرصود والمعقول فاعلم ان الانسان من حيث طبيعته واحدة لا
من حيث هو حيوان او ناطق او واحد من ذلك وبعض الناس من الانسان المقول على الواحد
بل من حيث جعله راجعا الى الاحساس فيها وبالفاظ الكتاب ظاهرة واعلم ان بعض
المعترضين على هذا البيان بان الانسان المشترك موجود في العقل لا في الخارج والمطلوب ليس
موجودا في الخارج عن محسوس من وكل ما هو كذلك فهو غير طبيعة الانسان التي هو
لها انسان وهذه هي تمنع الانسان المرصود من كونه انسانا بان لا يوجد في الخارج والعقول
والبال موجود في العقل فقط على ما مر من كونه انسانا الهيا **وهم وتنبيه** فلعل قائلا منهم
يقول ان الانسان سلمنا انه هو انسان من حيث له اعضاء من لحم وعظم وعصب وغير
ذلك ومن حيث هو كذلك فمن محسوس من فنبهه ونقول ان الحال في كل عضو مما ذكرته او غيرته
كالحال في الانسان نفسه **هذا الوهم** هو ان يقال انكم لما اشرتم في الانسان
المعقول الذي هو عرى الوضع والكم والانسان الفعل الذي له اعضاء وآلات قد اوجبتم بيانا صانع
على ما سيجيء ذكره من ان الشيء لم يشتمل ما يضاد الحال في معقوله الانسان لان الانسان
بالمال انما يكون موجودا عند ما يكون الحال في كل واحد من اعضائه او اجزائه
سالكونه ذا طبيعة معقولة عن محسوس ما كالحال في الانسان **تنبيه** انه لو كان كل
موجود تحت بدل في الوهم والحس كان الحس والوهم يدلان في الحس كالان الوهم والكان
العقل الذي هو الحكم الحق بدل والوهم ومن بعد هذا الوهم فليس من شأن العقل والحكم
والوصل والعقد والتشابه والحيز فما بدل في الحس والوهم وهو غير لائق بالمحسوس
فواضح ان موجودا ان كان عارضا لذات غير ذات المحسوس كان وعلا يقينا

وانما قالوا كذا تبعا لعلماء وقد يعلل ما علماء لان الملك لعارض لا لازم والصوف ما لكم والمال
كذلك للاجسام المركبة وان السطح ليس محل للخط على الوجه الذي يكون المال للصوف والخط
ليس بصوف لان تمام المال لا يكون صوف فيه وليس كجنس وفصل للملك لانها ليسا مقومين
عليه ولا محمولين عليها بل بما جرى ان لم في الوجود ولذلك شبههما بالمال والصوف لا بالجنس
والفصل قوله ولما مر حيث وجود بعد سلمنا بعلة لغرض لما قلنا ان العلل الى وجود
ولما انحصر في الفاعل والغاية والحصول في موضوع هنا بما ولم يذكر الموضوع اورد الخط قد في
قوله بعد سلمنا بعلة الغرض ولنا ما بعد قوله ولكن مر العلم الفاعلية بقوله او العاسة الى ان الغاية
لا تعتبر وجود المعلول بالذات بل بعد ما عليها الفاعل من علم بها عليه بالنسبة الى ذلك الوصف
للفاعل وعلم عاسة بالنسبة الى المعلول قوله اعلم انك تفهم من المثلث ومسكوك
هو موصوف بالوجود في الاعيان ام لم يوجد ما تمثل عندك انه مر حظ مسطح ولم يتمثل لك
انه موجود في الاعيان اشار الفرق بين قولك الشيء وجود في الاعيان كالانسان
الى ذلك في المطلب كمن الغرض من هنا الفرق بين علة بعضهم السبب الماس كون وجود والكاتب
والغاية ومن علل بعضهم للماس بكون دائم وهي الصانع والعلل كالماء والصوف ولذلك كون
لخط والسطح التسمين بهما وكان العرض هما الفرق بين علة بعضهم الهيئة الشيء وكون
دائم العلل وهو مفقود ان ماهيته كالجنس والفصل ومن شأنه العلل اعني العلل التي الواقع
المذكورة اشار العلم الموجد للسبب الذي له عليه معلوم الماهية على نحو ذلك العلل
كالصوف او لجميعها في الوجود وهو علة لجمع سماها اشار الى ما ذكر العلل وفرق بين علة
الماهية وعلل الوجود وكان هذا الفرق مشكلا على الجمع بين عبد الوجود اراد ان يشير الى
كيفية علة علل الوجود التي هي الفاعل والغاية بحسبها العلل وكيفية علل الوجود بالاضافة
واعلم ان العلل الى ينقسم الى ما العلل لذوات الصوف وال الى ما له ما لك وصوف والقسم الاول
ينقسم الى ما يوصف من موضوع وال الى ما لا يوصف فيه والاول كالخاتم في وجوده الى علة توصفه وال الى موضوع
غيره والثاني كالخاتم الى علة يوصف كونه مستديرا والثاني كالخاتم في وجوده الى علة توصفه وال الى موضوع
الماهية والقسم الثاني وهو المعلول المركب من الماء والصوف والشيء صفة الخشب بقوله
العلة الموجدة للشيء الذي له علل معقومة للماهية والعلة الموصفة في هذا القسم يكون علة
اما للصوف وحده او والصوف والماء معا مثال الاول النجار الذي هو علة لصوف السرير
دون ماكنه والية لبث ويقوله على بعض تلك العلل كالصوف وصاحب الماني في هذا القسم
الذي هو علة لصوف للجسم وماكنه مفاعل والية لبث ويقوله او لجميعها وعلى الغد بوزن لعنا
نضيف الماء ماء بالفعل تسمية العلة للموجدة بكون هي علة للجمع من الماء والصوف والشيء
المركب يكون لذلك علة لكل ذلك اشار بقوله وهي علة للجمع بينهما قوله والعلة
العاسة الى لا حاجة الشيء عليه بما هيتها ومعناها لعليه العلة الفاعلية ومعلوله لها في وجودها
فان العلة الفاعلية علة لوجودها ان كانت من الغايات التي يذكر في العلل وليست علة

الفاعل علة لوجود الغاية وليست الغاية علة لوجود الفاعل

لماهيته هذا ان ذا كان محسوس من شيء ليس بمحسوس ولا من هو هم لم ينفصل عن ذلك بل هو انضاف على
ان الحس نفسه ليس بمحسوس ولا من هو هم وكذلك الوهم وعلى ان العقل الذي يميز بين الحس والمحسوس
والوهم والموهوم ليس هو هم منفصلا عن ان يكون محسوسا وهو انضاف على ان المحسوس فان
علاقته غير محسوسة ولا من هو هو هم وهو طباع الامور المدركة بالوهم كالعشق والحمل وغيرهما
فان اشتى صاحبها مدركة بالوهم وان لم يكن مدركة بالحس الظاهر وان طبايعها ليست محسوسة
باحدها انضاف واذا كان حال التي ليس والمحسوس فان وعلاقتها هو فان ثبت وجود اشياء
خارجة عن هذه المراتب الثلاث اعني ان لا يكون محسوسة ولا من هو هم فهو بين
كل حق ما ثبت حقيقة الذي ليسه الى ما هو حق فهو مفعول صدر عن مشار اليه بكيف ما به ينال
كل حق وجود قوله الحق هنا اسم فاعل في صيغة المصدر كالعدل والمراد به وجود
الحقيقة وهو عين المصدر وبدل بالاشراك على معان منها الوجود في الاعيان مطلقا ان ثبت
الوجود الدائم ومنها حال القول او العقد الذي يدل عليها حال الشيء التي يقع اذا كان مطابقا له
فهو صادق باعتبار نسبته الى من هو عنده باعتبار نسبته الى ما ليس كذلك والمراد هنا هو المعنى الاول
واعلم ان موضوع مراتبان موجود وغير محسوس اما كان هو لسان حيا للوجود وغير محسوس
فلما من ان كل موجود في الاعيان فانه مر حيث حقيقة الذاتية التي بها صار اي حقيقة المجرد
عن العوارض الغريبة المسحقة الى ما هو هو غير ذلك للانسان المجرد صيغ المقصود وكذلك
ان المبادئ الاول الذي يحيط كل شيء بحقيقة وبنوعه كيف لا يكون كذلك وهذا الكلام هو بعض
المقصود فما مضى وللذكر حيا ما مذهبا والفاضل الشارح تطرق به الخلل في هذا الاول بسبب
الغافل عن تحقيق الحق حيث ظن ان البيان انما يكون لذلك فانه انما حكم حكما كليا شاملا
كل حقيقة ما هو حقيقة بحيث لم يترك من فرض ما هو من حقيقة كل حقيقة من حكم تحت حكل كل حقيقة
قوله الشيء قد يكون معلولا لاحتساب لغيرها هيئة وصفته وقد يكون معلولا في وجوده
والمراد ان بعض كل مثلا المثلث هو ان حقيقته متعلقة بالسطح والخط الذي هو ضلعه وبقولنا فرجت
هو مثلث ولا حقيقة المثلثية كانها علماء الغايات والصورة وانما فرجت وجوده قد يتعلق بعلة
لغرض ايضا عن هيئة ليست هي علة بعض مثلثيته ويكون جزءا من جزءها وذلك هو العلة الفاعلية
او العلة الغاسة الى هي علم ما عليه العلة الفاعلية وهي انما علل
لماهية الشيء او علل لوجوده وهذا اول ينقسم الى ما يكون هو الشيء بالقوة وهو المادة وال ما يكون به
الشيء بالفعل وهو الصورة والثانية ينقسم الى ما يكون علم بمعانيه الذات او مسلمتها وهذا اول هو
الموضوع والثاني ينقسم الى ما يكون عليهم هو شيء ما او نفسه او كونه علة للاجل ما ان يكون لاجل
والاول هو الفاعل والثاني هو الغاية والمادة والموضوع منها بيانيا من العلل الموجبة بخلاف
البواقية والجنس والفصل وان كانا مقومين للنوع لكنهما ليسا من العلل لان كل واحد منهما
ومن النوع مقول على الباقيين بانه هو والعلل والمعلولات لا يكون كذلك واذ من ذلك يعلم
ان الشيء قد يكون معلولا الى علة كما علماء المادة والصورة اشار الى علل الماهية

العلة الفاعلية

لعليتها او لانتفائها [illegible] ماهية الغاية وعرضها اعني كونها شيأ وما غير وجودها
والمعلولات تنقسم الى مبدع وال محدث على ما سيأتي بيانه والعالم في القسم الاول بتوحيد
معاليه لوجود المعلول عما هيتها ووجودها معا وفي القسم الثاني بوجود ما هو به غنية
وان كانت تقوم به ماهيتها عليه والعلة لا يمكن ان يكون بما هو غير معلولها ما دام وجود الغاية
في هذا القسم لا يكون علة بل ربما يكون معلولا للمعلول بوجه والعلة اما ان تكون هي ماهيتها للوجود
وتعليتها يكون ان يجعل الفاعل فاعلا بالفعل هو علة لان تطلق عليه الفاعلية والفاعل يكون علة
لصدور كل ماهية موجودة ما هية الغاية تكون علة لعلية الوجود لان الوجود لا يعرض للوجود
ولا يلزم من ذلك دور ولا قول الشيخ ظاهر وانما قيد الغاية بقولنا ان كانت غير الغايات التي
تحدث بالفعل ليصح السبر حاصرا لان القسم الثاني والعرض الغائي الذي انما هو بالقوة لا بالفعل
الطبيعة على اغايتها والقوى الطبيعية لا تتعرى لها ولا يمكن ان يعرى كل الغايات موجودة في
اوقاتها ولان يعرى انما هو بوجوه في الخارج لان وجودها متوقف على وجود المعلول لان ما دام
كل الغايات غير موجودة وغير ممكن ان يكون علة للوجود والاخلاص عنه الا ان يعرى ليس
للافعال الطبيعية غايات والجواب ان الطبيعة جاهلة بالقصد لما ان شيأ كاين مختلا
لا تحرك الجسم الى حصول ذلك الشيء بل تحرك الشيء بعرضها الى اشياء وجود ذلك
الشيء لها بالقوة وشعورها بما هي به يمتنع بالقوة عن الفعل الغاية لفعلها [illegible] اشباه
ان كانت علة اولى عن علة لكل موجود ولعلة جوهره كل وجود وكل الوجود [illegible] اقول العلة
الاولى لا يمكن ان يكون موضوعا لوجود يستلزم الباطل عليها بالاطلاق والا ما لوجود يستلزم
الباطل عليها اما بالاطلاق فلما مر وبعضها لما سيأتي بالفعل والاعدام لوجود يستلزم سائر
العلل عليها بالوجوب فاذن ان كانت في الوجود علة اولى مع علة فاعلة لكل وجود ومعلول
ولكل صورة او مادي متأخرين لبعض لها معلول كان في الوجود بشبيه كل موجود اذا
التفت اليه من حيث ذاته من غير التفات الى الغير ما امكن ان يكون بحيث يجب له الوجود من نفسه
او لا يكون ما ان وجب عند ذلك بعض ذاته الواجب موجودا من حيث هو واجب القيوم وان لم يجب لم
كذا ان يمكن ان تمسح بذاته بعد ما وجد موجودا بل ان قدر ما عتبار ذاته شرط مثل شرط
عدم عليه صار ممتنع ان يصل شرط وجود عليه صار واجبا وان لم يعتبر بما شرط
لا حصول عليه لا عدما ولا وجودا بل ذاته لا تقتضي وجودا ولا امكان وكان ما عتبار ذاته
الشيء الذي لا يجب ولا يمتنع وكل موجود اما واجب لوجوده بذاته وان ممكن الوجود بسبب
ذاته اقول يريد بسمة الموجود الواجب لذاته والممكن لذاته والقاطع ظاهر
قوله ومنه لحق هذا به ان الذات الذي لم يزل بذاته في القيوم هو العالم بذاته عن معلول الوجود
بعزه على الاطلاق وهو اسم من اسماء الله تعالى اشباه ماهيته ونفسه لما كان ليس
بصدر وجود من ذاته بما انه ليس وجوده من ذاته اول من حيث هو كذا ان صار الصدور
اول لم يحصر شيء ان يعينه بوجود كل ممكن الوجود هو من شرح اقول يريد بسمة ان

الممكن لا وجود له الا بغيره ويقدر ان الممكن انما ان كان ذاته في ان يكون موصوفا الى غيرها
او لا احتاج والثاني باطل لاستلزامه ترجيح احد متساويين من غير مرجح فاذن الاول حين
والشيخ لشأنه يقول ليس بصدر موجود ما من ذاته الى قسمان القسم الثاني ويقول فانه ليس وجوده
من ذاته اول من غير عدم وحث ممكن الى المسألة الترجيح من غير مرجح ويقول فان صار احد هما
اول فلخصوص شيء او صفة الى ان الحق هو القسم الاول تنبيه انا ان تسلسل ذلك
الى غير النهاية ويكون كل واحد من احاد السلسلة ممكنا في ذاته والجملة متعلقة بما يكون غير داخل
ايضا ويجب بحرفها او لنرد هذا بيانا اقول يريد انا ان واجب الوجود لذاته وبتقدير
الكلام بقدر ثبوت احتياج الممكن الى الغير ان ذلك الغير انما واجب او لنا ممكن والكلام في
ذلك الممكن كالكلام في الاول فانا ان ينتهي الى واجب او يدور او يتسلسل الى غير
نهاية والشيخ لم يذكر القسم الاول لانه المطلوب ولا الثاني لانه ظاهر الفساد ولسيبويه لقضا
يذكرنا بقدر ما ذكر الثالث وارادان يبين لازم المطلوب منه ومن فرد الفضل ان سلسلة
الممكنات على تقدير وجودها محتاجة الى شيء خارج عنها يجب عنه قال الفاضل الشارح
ممكن ان يقرر البرهان عليه بغير ذلك بعينها ويمكن ان يقرر بمقدمتان والشيخ قد على
الوجه الاول في هذا الفصل وعلى الوجه الثاني في الفصل الذي بعده والتقرير على الوجه الاول
ان الممكنات لو تسلسلت لم يكن بد من شيء خارج اليه حاجة الكل لامكان كل واحد منها
وكل موجود مغاير لها وآحادها وجب ان يكون غيرها عنها فان لا يكون ممكنا اذ لو كان ممكنا
لكان منها فاذن موجب وما اضاف هذا الفصل موقوف على ابان ان السبب لا يجوز
ان يكون متقدما بالزمان على المسبب اذ لو جاز ذلك لما امتنع لاستناد كل ممكن الى الغير قبل لا
الى اول وذلك عندهم جائز اما اذا ثبت ان السبب لا يتقدم بالزمان مع المسبب يحصر لان حصة
التسلسل لكانت الاسباب والمسببات معا وكان البيان مشتقا لكن الشيخ استغنى
عنه هنا اذ كان قد عرفه ان تذكره في اول الفصل الخامس اقول على هذا الكلام
مواضع لبعضهم وهو ان استناد الشيء الى ما يقدم بالزمان محال لان استناد الى معدوم فالوا
ان هذا ان اراد هذا البيان موقوف على بيان امتناع بقاء المعلول بعد انعدام العلة بالزمان
لان كل واحد من السلسلة لو كان يتغير باق في زمانين يكون من احدهما معلولا لما متقدم عليه
في الزمان على ما تأخر عنه لكان استناد كل ممكن الى الغير قبل لا الى اول وهذا وهذا
الفاضل فرد هذا اللغو وانا الاعتراض المشهور وهو ان اطلاق اسم العلة على ما لا امتناع لا يصح
ملخصا لا سيما ان الفلسفي في كلامه المذموم الى امثاله شرح كل جملة كل واحد منها معلول
ما منها يتوقف على حادثة من احادها فنريد بيان ان السلسلة الممكنات على تقدير وجودها يحتاج
الى شيء خارج عنها على وجه ابسط فنقول الذي هو ما خذا ان نجعل كل جملة كل سواء كانت متناهية
او غير متناهية شرط ان يكون كل واحد منها معلولا لا يحتاج الى شيء خارج
وذلك لانا انا ان لا يتوقف جملة اصلا لا يكون واجبا عن ممكنه وكيف تنافي هذا واذا يجب

تقدمين نامران كل جملة مشتملة على علل ومعلول لان متر تبة متوالية سواء كانت متناهية
او غير متناهية ان لم تشتمل على جملة غير معلولة لجميع اجزاء تلك الجملة فذلك
ان لاشتمالها على جملة كانت تلك الجملة طرفا لا محالة وكانت واجبة عن ممكنة اشارة كل
سلسلة مترتبة من علل ومعلول لان كانت متناهية او غير متناهية وقد ظهر انها اذا لم
يكن فيها الا معلول لحاجت الى جملة خارجة عنها لكنها بفرض انها الجملة طرفا وقد ظهر انه ان
كان فيها ما ليس معلول فهو طرف وغاية وكل سلسلة منتهى الى واجب الوجود بذاته
لما فرغ من بيان المقدمات التي هي المطلوب تذكيران كل سلسلة مرتبة من علل
ومعلول ان كانت متناهية او غير متناهية ممكن لا يمكن ان لا يكون مشتملة على جملة غير معلولة
او يكون مشتملة عليها والقسم الاول بعض لهذا جملة الى جملة خارجة عنها فهو طرف لها
لا محالة ولا يمكن ان يكون كل لجاز جملة ايضا معلولة لان السلسلة المفروضة لا يكون سلسلة
تامة بل فاقد من سلسلة تامة وقد الكلام في جملة السلسلة والقسم الثاني بعض لنشتمل على طرف
فعلى التقديرين لابد من طرف والطرف واجب كما مر فاذن كل سلسلة منتهى الى واجب الوجود
بذاته وهو المطلوب وههنا تقدم البرهان الذي لم نر او الشيخ بعد ورد فاعلم ان الذي وان كان
ظاهر الفساد لكن لما تعرض جوابه لعلم منه المطلوب ايضا لانه يشتمل على جملة متناهية كل واحد
منها معلول ولما كان الدليل المذكور متينا ولا يمكن رد الشيخ لهذا استشاره وفرض
النسخ تنبيه كل استثناء محلف باعيانها وصف فرض المفروض لها فانا ان يكون ما استثنى
فيه لازما بين ولوازم ما حلف به فيكون للمحلوف لازم ولا محالة وهذا غير ممكن وانا ان يكون
ما حلف به لازما لما وصف فيه فيكون الذي يلزم الواجب محلوفا بقاؤه وهذا ايضا ممكن وعلمنا ان
يكون ما وصف فيها عارضا غير لما حلف به وهذا غير ممكن وانا ان يكون ما حلف به
عارضا غير لما وصف فيه وهذا ايضا غير ممكن اقول هذه قسمة حاصرة اليها في بيان
توحيد واجب الوجود وتقريرها ان الاستثناء قد يحلف بالاعيان كهذا الشخص او ذلك
الشخص وقد لا يحلف بالاعيان بل انما بالاعتبار كالعالم والمعقول او غير ذلك
والمحلوف بالاعيان قد يوصف فرض المفروض كزيد وعمرو من الانسانية وقد يوصف فرض غير على
كهذا الجوهر وذلك العرض فان الوجود في المحلوف بالاعيان المتعدد فرض المفروض مستحيل لا محالة
على امر من قد يتعاقبا فيه اعني انما محلوف به والثاني ما وصف فيه وانما انها لا يجوز انا ان يكون
مع استواء النسبة كل من احدهما بان لا يكون احدهما اولى بالوجود من الثاني هو الترجيح من غير مرجح
لا يجوز انا ان يكون من جانب ما به الاتفاق وهو وجود هذا العدم ليس بممكن وهو كالجنس للازم
فاطن ورسائر من الانسان وهو من لوازمها ان وانا ان يكون من جانب ما به الاختلاف وهو محال
لاستواء كون لكل منهما لطفا وانعدام معاندة اذا كان ما به الاختلاف لشيء كثير كما فرض
في الكتاب انما اذا كان شيء واحدا وكان لازما للجزء المقوم به الذي به يكون الاتفاق لو جاز
الملك كان المرفوع منهما شخصا واحدا الا غير يكون نوعه في شخصه وذلك وهو ما لم يذكر في الكتاب

هذا موضع ذكر
شيخ بسبب عدم الدور
شاء او عن
ما يقول ٥

ولهذا لقد بها الشيخ وكما
ما في الاشارة انا لم يذكر

باجادها وهذا غير البرهان بالقسم الى قسمين احدهما ما ذكره والاوضح بيانا والقسم الاخير
هو ان بعض جملة لقسم الى ما لم لان جملة انا ان يكون كل لاجاد او بعضها او شاء لها
عنها نقول انا ان بعض جملة لم الاجاد بامر عام يكون معلولا لذاتها فان ذلك في الجملة
والكل شيء واحد وانا الكل بمعنى كل واحد فليس يجب بالجملة فان فساد القسم الاول وجهه
ان كل لاجاد لذاتها ان يراد به الجملة او يراد به كل واحد انا الاول باطل لان بعض الشيء لا يكون جملة لها
والثاني باطل لان جملة الشيء يجب ان تكون مقتضية له وجود كل واحد من الاجاد ليس مقتضيا
للجملة واعلم ان حصول الجملة من احاد ما يكون جملة لنوع احدها ان يحصل عند اجتماع جميع
شيء عند الاجتماع كالعشرة لاجتماع الواحدة والثاني ان يحصل هناك مع الاجتماع هيئة اوضاع
ما معلقة بالاجتماع كسكنى البيت لاجتماع من الجدران والسقف والثالث ان يحصل
هناك بعد الاجتماع شيء الغير هو مبدأ فعل او لستعد او ما كالمزاج لاجتماع بعد تركيب
الاسطقسات والاجتماع الاول هو شيء مع شيء آخر والثاني هو شيء الشيء مع شيء وفي
الثالث هو شيء من شيء مع شيء وهذا كانت لجملة المفروضة هنا من النوع الاول حكم الشيخ
عليها بان لاجاد والجملة والكل شيء واحد يقول وانا ان بعض جملة من بعض لاجاد
وليس بعض لاجاد اولى بذلك من بعض ان كان كل واحد منها معلولا لان جملة اول بذلك
هو بيان فساد القسم الثاني وهو ان كل واحد منها لما كان معلولا لان جملة اول بكل بعض لاجاد
بالجملة اول لان كل بعض يفتقر جملة الى بعض جملة الذي هو جملة وكل بالبعض اولى منه بالجملة عليه
يقول وانا ان بعض جملة من لاجاد وكلها وهو الباقي فهو معنا طاهر وفساده
الايتام للذكوة دل على هذا القسم اشارة كل جملة من شيء من لاجاد ها
غير جملة او لا لاجاد ثم لكل من لاجاد غير ما يجب انها فالجملة اذا نسبت لاجاد ها
بل ربما كان شيء ما جملة لبعض لاجاد دون بعض ولم يكن جملة لكل فالجملة على الاطلاق
جاز معلولة لان بعض من ما يحتاج الى جملة اخرى لان من بيان ان جملة لجاز ها ان كانت جملة
لكل فجملة على الاطلاق كانت او لاجاد لواحد واحد من لاجاد وهما المثالين بعض من كل
واحد من لاجاد غير محتاج انها ولم يمكن ذلك كون الكل غير محتاج الساعد لحلف او بعض
الاجاد غير محتاج انها وقد بان ان هذا الفرض محال الوقوع بخلاف الاول لا انه يلزم منه
ان لا يكون جملة جملة لما كل الاطلاق واما قوله الواحد من الشتاء لما كان لمشتاء
كون بعض لاجاد جملة الجملة انا بين ان بعض لاجاد ليس بجملة لجميع لاجاد لانه ليس بجملة
لنفسه ولا لغيره وكل ما ليس جملة لجميع لاجاد ليس بجملة لجملة وقد ورد هذا القسم لسان لنفي
الاجزء واما قوله لو كان مراد الشيخ ذلك لما فقد جملة لجملة في صدر البعض بكونها غير
شيء من احادها ولا شك ان مراد ان الكلام لما انتهى جملة الجملة جاز جملة لك
الجملة بحيث ان يكون جملة ايضا لاحادها افرادا كما قد ناه اشارة كل جملة مرتبة من جملة
ومعلولات على الولاء ينتهي جملة غير مجعول له من طرف لا محالة ان كانت وسطا من مجعوله

لا يخفى ان هذا الكلام حتى
وقع بزيادة
المتغير لا يكون
جملة لنفسه ولا
جملة الا بعد
جملة الى ما لا
نهاية له فلا
حتى تمام الاجتماع
جملة واحدة شيء
الغير فلا يحتى
بالجملة ٥

قوله على
ان تكون
جملة
مرتبة
ومكان
يكون
وهو
الوجود
جملة
ما عليه
يشتغا
قوله على
جملة
الركة من
الواجب
مقتضيت
وجود الواجب
بلا انتظار
الى انتظار
البتة ٥

النار كالسواد والحلو بالضعف والشدة بل على الواجب والممكن بالوجوه اللمية والمعنى الواجب
المقول على الشاء محمولة لاعلى السواء بمعنى ان يكون ماهيته او جزء ماهيته لكن تعلق الشاء لان الماهية
لاعلة له ولا جزء لها بل الماهية عارضا خارجيا لازما او مفارقا قليلا كالشاء المقول على
شاض الملح وشاض الملح لاعلى السواء وهو ليس ماهيته ولا جزء ماهيته لما بين هو لانه لو
كان ايا ما من خارج وذلك لان من طرفي النقاد الواقع في سؤالنا ان انواعا من الالوان لا امكان لها
الفقد والا اسناد لها بالعصيان يقع على كل واحد منها اسم واحد بمعنى واحد كالسواد اي الجنس
او السواد والسكر يمكن ان يكون بهذا المعنى لازما لكل واحد من الجواهر فتذكر الوجود في وقوعه على
وجود الواجب وعلى وجود ما سوى المكان المعلق بالجهات التي لا اسم لها بالعصيان لا القول
على ماهيات المكان بل على وجوداتها المعنى انه انتفى وقوعها وقوع لازم جاعل
عن ماهيات المكان بل على وجوداتها بهذا المعنى انه انتفى وقوعها وقوع لازم جاعل
عن معلوم وان تقرر هذا فقد اجاب اسكالات هذا الفاضل بامرها وذلك ان الوجود يقع
على ماهيته بمعنى واحد كما وهب اليه الحكماء والا لزم ترك مساواة ملزوم ماهيتها التي هي وجود
الواجب وعلى وجوداتها المكان في تحقيقه لان محمولات لا تختلف قد تشترك في لازم واحد وانما
اورد هذا شبهة مغلطة وتشبيها لوجوه اخلالات اقول من شبهته الى زعم انه
ابطل بما قول الحكماء ان انية الواجب عين ماهيته قوله لما ثبت ان الوجود مشترك
بين ما ثبت له وجود وبين ما عرض للماهية او اعرض لها او الاعرض شاء معاوا لان
والشاء بين شاض ملح الواجب والمكن في العروض والاعروض والشاء بعضي
لصاحبها معا الى شيء بعضه يحمل وجود لها ما عرض عارض ووجود لما عرض عارض
والجواب ما عرفته ماضرا ماهية للنوع المشترك الواقع على ما تقول الشاء ان مع
ان تقوم السمن بعض ابصار لا عشى على ما بينا قوله وكذلك الحرارة المشتركة مع ان بعضها
بعض استعداد للجوهر او استعداد لصدور الصورة النوعية على ما بين بحرارات وذلك
لا ضلال ملزوم ما بين النوع والحرارة بالماهية وانما لو كان الوجود مشتاقا على ما ظنه
لكان المحتاج الى سبب بعض العروض هو الممكن اما الواجب فلا كون محتاجا لان عدم
العروض لا يحتاج الى سبب بل يكفي فيه عدم سبب العروض على ان الحق ما ذكرناه
اولا ومنها قوله العقل يحكم على ان العقل البشري لا يدرك حقيقة الله تعالى وعلى انها
مدرك وجوده كيف والوجود عندهم اول التصور بديهي لعامة صقله وجوده بان يعلم
الذين يقولون به يصولون فوقهم انا نعقل ماهية الملك مع الشك في وجوده والمعلوم
مغاير للبين معلوم منها وجوده تعالى معلوم وحقيقته غير معلومة وجوده معلوم لجميع
وكما الفرق والجواب ان الحق ما ادركها المعقول هو وجوده لي فاصل المحالف
لشاء الوجود انما هو الهوية التي هي المبدأ الاول للكل والوجود الذي يدركه هو الوجود
المطلق الذي هو لازم لذلك الوجود ولشاء الوجود انما هو الوجود المقيد فادراك اللازم
بالبعض ادراك الملزوم بالجملة وبالجملة من ادراك الوجود ادراك جميع الوجودات

لانه خارج عن القسمة بالاعتبار المذكور فانما العروض فلا يخلو ايضا اما ان يكون ما به
الاتحاد عارضا لما به الاختلاف وجودا ايضا ليس بممكن وهو كالوجود العارض لهذا الجوهر
وذلك العرض عند اطلاق هذا الوجود وذلك الموجود وعليها فان الوجود مغاير لهما حيث
هما موجودان وعارض لانهما المجتمعان بالكلية او بالعكس ووجوده ايضا ليس بممكن وهو
كالانسانية المعروضة لهذا وذلك عند اطلاق هذا الانسان وذاك الانسان عليهما فان الانسانية
مغايرة لهما من معروضها لاختلافها بهما من التشخصية وكاختلاف الكاف غفن عن النطس
اشكال قد يجوز ان يكون ماهية الشيء شيئا لصفة من صفاته وان يكون صفة شيئا لصفة
اخرى مثل الفصل الخاص وكما يجوز ان يكون الصفة الزائدة على الوجود للشيء انما هي بسبب ماهيته
التي ليست هي الوجود او بسبب صفة اخرى لان السبب متقدم على الوجود والمتقدم بالوجود هو
نفس الوجود اقول هذه مغالطة لان مسئلة الوجود ومسألة كون ماهية الشيء شيئا لصفة
من صفاته كونه ناطقية شيئا للزوجية ومثال كون صفة ما هي الفصل شيئا لصفة
اخرى هي لخاصة كون الناطقية شيئا للمتحيزية ومثال كون صفة ما هي الخاصة شيئا لصفة
هي خاصة لخاصة كون المتحيزية شيئا للضاحكية ومثال كون صفة ما هي العرض شيئا لصفة
اخرى مثلها كون انسان الجسم ما لكون شيئا لكونه مرشارا الفرق بين الوجود وبين سائر الصفات
هنا ان سائر الصفات انما توجد بسبب الماهية والماهية توجد بسبب الوجود فلذلك كان
وجود سائر الصفات غير للماهية بعضها مع بعض ولم تكن وجود الوجود فمن شيء لهذا
والماضي الشارح قد اضطرب فهذا الموضع اضطرابا ظن بسببه ان عقول الفعلاء اقدام
الحكماء بالسفسطة وذلك لانا نشاهد ان عدم الوجود لا يقع على الموجود الذي بالاشتراك
اللفظي بل الا يكون لسفاها معنى حكم بذلك بان الوجود شيء واحد من جميع على
السواء حتى صرح بان وجود الواجب شيء لوجود المكان تعالى عز ذلك تمثالا ان
وجود المكان اقترانا ما هيا ما وكان عدم ان وجود الواجب شيء لوجود
المكان حكم بان وجود الواجب اضافة ما هية غير وجود الله تعالى عز ذكره علوا كبيرا
وظن انه ان لم يجعل وجود الواجب عارضا لماهيته لزمه ما لزمه ذلك الوجود شيئا واحدا
لوجودات المعلولة وانا وقوع الوجود على وجود الواجب ووجوده عند ما الاشتراك اللفظي
وشتان هذا الغلط هو الجهل عين الوقوع بالسكاك بان الواقع بالسكاك على اشياء
مختلفة انما يقع عليها لا بالاشتراك اللفظي بوقوع الغير على ما هو غير له بل على ما هو في نفسه
ركن لاعلى السواء ووقوع الانسان على اسي اصبه بل على الاختلاف انما المقدم والمتاخر
موقوع المتقدم على المؤخر وعلى الجسم في المؤخر وانما الاولوية وعدمها وقوع الاولية
على الاستحقاق وعلى ما ستعلم بوجه لغز عن الذي هو به وان صدقا ما بالشيء والصفة
ووقوع الاسفرجل والملح والجاج والوجود جامع يجمع هذه الاصلاقات بانه يقع على العلي
ومعلولها بالتقدم والتاخر بعلل بوجوهه كالعارض بالاولوية وعدمها وعلى النار والثلج

لعاصة وكون صفته تعالى عين ذاته كما هو مذهب جماعة من المحققين

المطلق

المدرك للوجود لذاته وقوله لم يكن صفته الواجب تجرد الوجود ومع

القيود السلبية التي لا مدخل لها في علية وجود الممكن بأن العدم لا يكون علة للوجود وان لا

جزء الممكن لكان علة الممكن هو الوجود المشار اليه لوجود الممكن والجواب ان

صفته الواجب ليست هي الوجود العام بل هي تجرد وجوده الخاص به المخالف لسائر الوجودات

بتمامه بالذات وقوله انهم اتفقوا على ان الطبيعة النوعية تصح على كل فرد منها

ما يصح على سائر افرادها كما ذكروه في اثبات هيولى واحدة للاكوان وفي ابطال مذهب من قال بتعدد الطبيعي

في الجسم الذي لا يتجزى وفي وجوب كون الابعاد الجسمانية متحيزة فاذا تمت ذلك في الوجود

طبيعة نوعية لا يكون ان يخالف مقتضاها الغير العروض للماهية واللازم وقوله

ان الوجود ليس طبيعة نوعية لان الطبيعة النوعية يكون في الاشياء التي تقع عليها

بالتواطؤ الوجود وليس كذلك ممنوع على قول الشيخ في هذا الفصل لو كانت الماهية

مقتضية لوجودها لكانت متقدمة على الوجود والوجود بمعنى العلم بالوجود الا

تأخرها عنه يكون الثاني للمقدم لعدم تعاند العرض والجواب

انا نعلم بالضرورة ان ماهية العالم مشروطة بوجود الشيء لا يكون مشروطا بنفسه

وانضاف ان المعدوم هو الباطل لكن الماهيات يستحيل ان يوجد الا اذا كانت في الاعيان وحينئذ

يكون كونها في الاعيان لغير الوجود وهو مشروط في صدقه وجود الغير فكونها في الاعيان هذا

خلف محال وكانت الماهية قابلة للوجود مع انها غير موجودة هو الوجود عليه لان يكون

فاعلا له مع عدم تقدم الوجود وقوله الجواب ان كلامه هذا مبني على تصوره ان للماهية ثبوتا

في الخارج دون الوجود وهو ممنوع بل الوجود والماهية متحدان لان كون الماهية موجودة هو

ان الماهية لا تنفك عن الوجود الا في الذهن لان كون الشيء معقولا غير كونه موجودا

الغير انضاف الوجود وهو باطل كما ان الكون في الخارج وجود خارجي يلزم ان للعدم عدما

وكلها من غير ما ينتهي الوجود وعدم اعتبار الشيء ليس باعتبار لعدمه فان انضاف

الماهية الوجود لم يفعل ليس كانضاف الجسم الناطق فان الماهية ليس لها وجود مستقل

وانما عارضها التسلسل بالوجود وجود الخ حتى يحصل الصراع المقتول في الباب بل الماهية

اذا كانت تأبى الوجود وجودها وانما صح ان الماهية اما تكون قابلة للوجود وعند وجودها

تزول العدم بطل قوله وكذا الشيء وهذا الفصل ان الماهية تكون على الصفة وذلك

بعض كونها موجودة من غير ان تقارنها الوجود لانها الوجود الواقعة به لم تكن وجودها على ما هي

الوجود ولا يلزم من ذلك كونها موجودة بل انما تكون موجودة حينئذ من حيث هي هي لا من حيث

موجودة او موجودة والجواب ان عدم اعتبار الوجود مع الماهية عند اقتضائها

لبعض احكامها من الوجود حال ما فضاء فان ابطالها عن الوجود وهو هو محال فقلا

عن ان يكون موجودة فان لا تتصور كونها موجودة في الوجود الذي لا شك حال الثابت عنه

لهذا بيان فساد الدليل الذي ذهب اليه هذا الفاضل وهذه المباحث فان كانت عودته الى ما

هذه سعله من الكتاب وهذا الموضع لكن بالطبع ان كلام هذا الرجل في هذه المسألة التي هي

اعظم المسائل الالهية شائع في هذا الكتاب وسائر كتبه كان السهم على منزال الذابة وتحيا ليلا

عند عقايد المتدين باتفاق اثنين اثنان واجب الوجود للغير اقول هذا

الفضل يشتمل على تقرير البرهان على توحيد واجب الوجود وتقريره ان واجب الوجود وما

لم يتعين لم يكن علة لغيره لان الشيء عند المعين لا موجود في الخارج وما لا موجود في الخارج يمتنع ان

يكون موجدا لغيره ثم ان يعنيه لما ان يكون هو نفسه واجب الوجود لا يعنيه او لا يكون لذلك لان

يكون لا هو نفسه واجب الوجود وانما القسم الاول يقتضي ان لا يكون واجب الوجود غير ذلك

المتعين وهو المطلوب واليه اشار الشيخ بقوله ان كان يعنيه ذلك لذاته واجب الوجود فلا

واجب وجود غيره وانما القسم الثاني يقتضي ان يكون واجب الوجود المتعين معللا لا

لغيره لان معنى واجب الوجود عندهم لا يخلو اما ان يكون لذاته لا لازما لغيره او عارضا له

او معروضا له او ملزوما له وهذه هي الاقسام الاربعة المذكورة وكلها محال قال هذا القسم

اشار بقوله فان لم يكن يعنيه ذلك بل لامر لازم له معلول له مشروع في بعض الاقسام

ضمن القسم الاول وهو ان يكون معنى واجب الوجود لازما لغيره المعلول لغيره محال

لان المتعين اما ان يكون هو الماهية او صفة للماهية وعلى التقديرين يلزم من كون الوجود

واجب لازما له كون الوجود وصفة الماهية او صفة لغيره وتقدير بطلان كل من

القسمين لا معنى لكون الوجود واجب لازما لغيره لان كان واجب الوجود لازما للمتعين كان الوجود لازما

لماهيته عينه او صفة وذلك محال والعلم الثاني ان اللازم لا يتحقق الا اذا كان الملزوم

او جزاءه علة او معلولا لما يلازمه او لجزءه او كلا هما معلول علة ثالثة وعلى تقدير كون وجود

واجب لان ملتعين لا يمكن ان يكون علة لوجود الملازم الاول وعلى التقديرين لا يخرج

ثم بيان ان القسم الثاني وهو ان يكون الوجود واجبا عارضا لتعينه المعلول لغيره اول

بان يكون محالا لان عروض ذلك الوجود للمتعين يتوقف على ثبوت ماهية ما لان ثبوت العروض

والمتعين معلول ايضا لغيره فاذن يتضاعف ثبوت ماهية ما لغيره وذلك محال وان كان

عارضا هو اول بان يكون لعلة ثم استدل القسم الثالث وهو ان يكون المتعين المعلول لغيره علة

للوجود الواجب بقوله فان كان متعينه به عارضا لذلك وبين ان هذا القسم ايضا

محال لانه يقتضي كون واجب الوجود المتعين معلولا لما جعل متعينا بذلك المتعين وقوله

استدل بقوله ثم لو علة ثم الدليل الذي اليه يعني اخيرا وهو ان المتعين لا يمكن ان يكون عارضا

للوجود الواجب من حيث هو طبيعة خاصة

وعند الجاحظ

قد خصصت بعين ذلك المعين المعلول ولا محال لانه يقتضي بان يكون الوجود الواجب المخصص
معلولا للعلم ذلك المعين واشار اليه بقوله فان كان ذلك وما تعين به ماهيته واحدا
فذلك العلم خص حيثيتها الذاتية بجعل وجوده وهذا محال فوله ذلك اشارة الى ما تعين
بالمذكور قبله وتقدير الكلام هكذا فان كان ما تعين به الوجود الواجب وما تعين به ماهيته
لذاته الموجبة لذلك المعين واحدا فذلك العلم اي علم المعين المذكور خص حيثية الوجود
الواجب والقسم الثاني ان يكون المعين المعلول قد عرض للوجود الواجب من حيث هو طبيعة
خاصة بعد ان خصصت بمعين لغرض ما وهو محال لان الكلام في تعليل المعين
المعلول المذكور والى ذلك اشار بقوله وان كان عروضه بعد تعين لغرض ما بان يكون ذلك
ذلك وتتمة الاقسام اربعة ضم واحد وهو ان يكون المعين المذكور لا لغرض ما للوجود الواجب
مع كونه معلولا للغير وهو ايضا محال لانه يقتضي كون واجب الوجود واحدا معلولا للغير والبه
اشار بقوله وما في الاقسام محال وقابلتين على الاقسام الاربعة بامر عام يسمى القسم
الثاني المعتبر الى هذه الاربعة من القسمين الاولين فقط صحح القسم الاول منها وهو كون واجب
الوجود واحدا وبطل الباقي بالمطالبة بالفارق للشارح بجعل قوله واجب الوجود المتعين الى قوله
فلا واجب وجود غير واحد الاقسام الاربعة وهو كون المعين لا لغرض ما للواجب الوجود وان
وان لم يكن تعينه لذلك بل لامر اخر هو معلول مستلزما لها وهو كون المعين عارضا له
واورد عليه لانه ان كان واجب الوجود لا لغرض ما لتعينه هكذا فان كان واجب الوجود
لا لغرض ما لتعينه وعرض ذلك المعين محال مستلزما لها وهو كون واجب الوجود لا لغرض ما
للمعين وقوله وان كان عارضا فهو اما ان يكون لعلة تابعة للاقسام وهو كونه عارضا
للمعين فالكل وهذا هو اقسام الاقسام الملتئمة بحصر ومرجع القسم الاول وتم الدليل
ثم جعل قوله وان كان لغرض ما معارضا لذلك الغرض ما فذلك كقولنا في القسم الثاني
مع مغايرتهما لاطلاقه قلم يشر هنا كما يتم عليه قوله وما في الاقسام محال والاشتباه
ان ما ذكرناه لمتقدا نظيرا فاعرف من كلامه والله اعلم بالصواب والفاضل الشارح ذكر
ايضا ان هذه الحجة مبنية على كون كل واحد من واجب الوجود والمتعين لغرض ما حتى يصح
عليها اللازم والتعارض ولو كان احدهما او كلاهما سلبيا لما صح وذكر مستند اصل الدليل
ثم اطنب الكلام في توضيح على كونها سلبية بحجج هيأته كالبطال المستند الآتي اورد عليه
اثباتها كذلك والحق ان الوجود والامكان والاحتياج اوصاف للماهيات بحسب عقولنا
للشؤون والاعتبارات وكل واحد من هذه الثلاثة ليس بمنفرد ولا منضم لان الشيء لم يكن من
حيث الوجود بل يكون من واجب الوجود الذي لا يمكن ان يقال انه سلبي فلما المتعين عارضا
ما ان الطبيعة الواحدة لا يمكن ان يكون تعينها من حيث هي واحدة بل بحيث اذا لم يكن ان
يكون امر مضاف اليها ان صح ان يعبر عنه بكثرة هاهنا الفصد الذي على هذا البعض وقول
الفاضل الشارح العنان لو كان بعينه لاشتركت في كونها تعينا واختلفت بتعينات

غيرها ليس بشيء لان التعينات الامتي من حيث تعلقها بالمتعينات لا تشارك في شيء ومن حيث
تشارك في شيء فليست بتعينات وقوله لانضمام المتعين الى طبيعتها محتاج الى كون تلك
الطبيعة متعينة متعين الغرض ايضا لان الطبائع متعينة بالفصول كالانواع المركبة من
الاجناس والفصول او بانفسها كالانواع البسيطة ثم من حيث كونها طبيعة بقطع النظر عن كونها
عامة متقابلة والا يكون خاصة متحصلة وكالاضافات حتى العموم انما تصير عامة كذلك
بانضياف التعينات اليها فتصير اعم او لا فتحتاج الى تقرر ما وان كان المتعين الذات
لم اسلبنا لما كان بعدم الشيء مطلقا كما ظنه هذا الفاضل بل كان بشيء عدمي والمقابل هو
الاعدام بصلح لان يتصور لا لان يكون عوارض والكلام في تحقيق هذه الامور
فاما لها بستدعي طولا لا يمكن ان يفرد له شاء فاعلم ان المستوي والقابل
الواجب بسائر الممكنات من الوجود وسائر ما تعينه فليس لنا ان
الوجود الغير العارض لماهيته سواء الوجود العارض للماهيات بالاعراض لان لا يلزم من
عدم الوجود تركبه لان العبارة على ان الوجود ليس طبيعة نوعية بصير اشيا صاشيات
زائدة عليه كما ظنه فاعلم من هذا ان الاشارة الى ما احد وعن واحد فانما يحصل
بعلل لغرض وانه اذا لم يكن من الواحد من جهة الفرد العامل لما تأثير العلل وغرض العلل لم يتحقق
الا ان يكون من شيء متعين ان يوجد شخصا واحدا او اذا كان يمكن في طبيعة نوعها ان يكثر
على كثرة متعين كل واحد بعلة لا يكون سوى ان كل اشخاص في نفس النوع اذا كان لا لعلل
سببا ان لا لعوارض ومعروض قد يمنع هذا كما في العدد لجواز ان الطبيعة الواحدة لا
لها حاز تكثر في واحد اذا لم يكن تعينها لازما لكن تعينها كان بقيد ذاتي اصلا شخصا على مغايرة
لها فاذا لم يكن مع كل واحد من تلك اشخاص من قبل ما تتعين تلك العلل لم يتعين ذلك الشخص
والفرد العامل لما تأثير العلل انما يكون لان او بسببها فاذا لم يكن تلك الطبيعة بما هي لم تتعدد
بالاشخاص اذا اذا كان تعينها لازما لتوقيتها كان من حيث هو هو ان لا يوجد شخصا واحدا لم
يتعدد بالاشخاص اذا واذا وضحت هذه الفائدة الكلية فاعلم ان ما اورد به على هذا الفاضل
الشارح ان هذه الفائدة تشتمل على حجج خاصة على ان واجب الوجود يستحيل ان يكون
بعضا الاشخاص وما انه ان صح الذي ذكره في القصد المعدم وهو ان المتعين اذا كان عارضا
للمعنى المشترك ابعد الصحيح المتعين الى علم مستقله كان هذا شاملا للاضافات وكل الانواع
ثم اذ من هنا ان النوع الممكن المتقرر لعارض يجب ان يكون مادة فان اضيف الى ذلك
ان واجب الوجود ليس مادة لم يحز ان واجب الوجود ليس بنوع فاشتركا في انه اشخاص وان
اعتراضه بان علة تكثر الشيء المادة لو كانت عرضا تكثر المحال الممكن المتعلق بها جاء
الى محال اخر وتسلسل فالجواب عنه ان الشيء الذي لا يكون هذا به قابلا للكثرة يحتاج في
ان يكثر الى شيء قابل للكثرة لذاته وهو المادة وانما الذي يعد الممكن لذاته اقتضى المادة لهو الاحتاج
لا ان يكثر الى قابل للكثرة بل الى ما يحتاج الى فاعل يكثره وفقط وان اعلم ان هذا لا يشترط في كل شيء

بانجنس عليه لانحلولين تعسف مادون كل ظاهر **اشار** كل ما لايدخل الوجود في مفهوم
ذاته كل ما الممتنع قبل فالوجود عن مفهوم لم في ماهيته ولا يجوز ان يكون لان الذاته على ما بان
سبق ان كثر من غيره الذاخل في مفهوم ذات الشئ لنا جزء ماهيته فالقياس الى ماهيته
فاما تمام ماهيته فالعامس الى الشئ صيغ على ما الفتح ما في المبطن فكل ما ليس بداخل في مفهوم
ذلك الشئ فليس بمفهوم له في ماهيته بل عارض من خارج لكل ما لا يدخل الوجود في مفهوم وذاته ان
يكون جزء ماهيته او تمام ماهيته فالوجود عن مفهوم له في ماهيته بل هو عارض من خارج ولا يجوز ان يكون
معلولا لذاته على ما بان من قولنا الوجود لا يكون سبب الماهيه ما في وجوده من غيره والمقصود
ان الوجود داخل في مفهوم ذلت واجب الوجود لا الوجود المشترك الذي لا يدخل الاول الخارج
بل الوجود الذي هو المبدأ الاول لجميع الموجودات فاذ ليس لوجوده من غيره وانه
وهو المراد من قولهم ماهيته هي انيته **تنبيه** كل متعلق الوجود والجسم المحسوس يجب
ان لا يكون، الجسم المحسوس هو من اجسام النوعية ومتعلق الوجود فيه منقسم الى ما يتعلق
وجوده به فقط وهو معلول الا به لغير كالابوة البنوة قال ما يتعلق وجوده به وبغيره في هو
سائر الاعراض للجسمانية والاول يجب الجسم المحسوس فقط والثاني يجب به وبغيره يمكن
يصدق عليهما ان كل ما يجب به لانه لا سواه في قولنا وكل ما يجب انضاف غيره والمقصود ان سائر الاعراض
للجسمانية كلها ممكنة بذواتها واجبة بغيرها **قوله** وكل جسم محسوس هو ممكن لفهوم
الكلمة وبالفتحة المعنونة الى قول بوجوده والمقصود بيان ان كل جسم ممكن وكبرى القياس من
قوله فواجب الوجود لا ينقسم في الخارج ولا في الكم فما ليس كذلك فهو ممكن وايضا كل جسم محسوس
يستحيل حمل الخبر عن نفسه او عن غيره تباعتبار جسميته وهذا برهان لم على ان كل
جسم ممكن وبيانه ان كل جسم يقع يستحيل حمل الخبر عن نفسه ان كان وكل ما يكون عنصرا او
من عناصر نفسه ان كان فلكيا نفسه فمن يتحصل هذا اذا الصدق الجسم جسما فاذا لا حظته بوصف
محصلا على ما مر ترى بيانه اليه فنستفيد لكل جسم حمل الاثنان حمل الخبر عن نفسه لمعنى لفظ
الامن قوله الاعتبار جسميته ناقض لمعنى الشئ من قوله الخبر عن نفسه ويقرر الكلام ان كل
جسم فهو يستحيل حمل الخبر عن نفسه وكل ما يستحيل حمل الخبر عن نفسه وهو للقضيه
صغرى البرهان وكبراه ظاهر وبرهان كل ما يحدث كالا من نفسه فهو معلول **تنبيه**
فكل جسم محسوس وكل متعلق به معلول فهو لي حاصل من العقل وسر من ان الواجب
ليس بجسم ولا متعلق به **اشار** وجب الوجود لا شارك شيأ من الاشياء في ماهيته
وذلك لان كل ما هيته سواه ممتنعة للامكان الوجود واما الوجود فليس ماهيته لشئ
ولا جزء ما من ماهيته من الاشياء الذي لها ماهيته للامكان الوجود وهو ظاهر بل هو طارد لكل
ما هيته فواجب الوجود لا شارك شيأ من الاشياء في معنى حسن ولا شئ من الاشياء
لها جنس وفصل **تنبيه** مر بيان الفرق بسبب الماهيه عن الواجب بين اولا انه لا شارك شيأ

متماثلة بامر ذاتي فان المتماثلان بامر عارض اتفاق كثيرة ما هيات لا اقل كل اثنين متماثلة بامر ذاتي
فان المتماثلان بالجنس اتفاق كثيرة بعضها بل ما خاص عما لان فيجب ان يحصل من شانها ان يوجد
في الخارج عنه محله الا بالعوارض لما لم يمكن الوجود كما بقي سبق البيض بالذين اولوه الناصار
الشايع بان الوجود يكثر في الواجب لا الممكن من غيرها **تنبيه** وهل في الوجود الواجب
الوجود وكل واحد بحسب تعين ذاته وان واجب الوجود لا يمكن على كثرة توجد هذه سبحانه
قاما وقوله بحسب تعين ذاته ان التعين ليس زايدا على ذاته فان التعين لما كان زايدا لم يكن
كون الذات معقولا على كثرة **اشار** بقاتمام ذات واجب الوجود من شئ ان ليشا و
صحيح لوجب تهاوى كان الواحد منها تمام الواجب الوجود ومعقولا لواجب
الوجود وهو لواجب الوجود واستحيم من المعنى والاول ممكن **تنبيه** مر في التركيب ان
الوجود على ضم كل من سيعقل ذلك في الفصول الباقية هذا العنصر والمركب قد تكون من اجزاء
قد تعدم المركب كالعناصر لكن ان وجد يكون من اجزاء لا تعدم للمركب كحشية السرير من اجزاء
لا تلحقه بمحصار المركب من طوفة كصورة السرير لا تكون موجودة لكن الاجزاء متقدمة على
وجود السرير والاستقام وجود يكون بحسب كمية كالمتقدم الى اجزاء المتجزء ووجود يكون بحسب
للعين كالجسم الى الهيولى كالصورة ووجود يكون بحسب الماهية كالنوع الى الجنس والعنصر وكل
واحد من التركيب والاستقام بعضهم ان يكون ذلت الشئ للتركيب او للمنضم انا يجب بما هين
جزء الماهيه فان لم يكن ليس عدما بالكل وبعد تبيانا في الكتاب ان ذات واجب الوجود
لو الماهيه من شئ او لشيأ وليس ولا واحد منها لو جب الوجود ثم حصل منها واجب الوجود
كالمركب من اجزاء بسيطة او كان واجب الوجود ذا ماهيه لغير عن الوجود والواجد اتصفت
بتلك الماهيه لوجدت الوجود صفات واجب الوجود كالانسان المتصف بالوجود الصادر
منذ لك واحدا كان الاول مركبا من اجزاء بعض الماهيه المركبة او كل واحد منها كالشئ لان
الاشياء المركبة قبل واجب الوجود ومعقولة له فهذا لا يجب الوجود واستحيم من
المعنى ان ماهيه ووجود وجود منها او لغير لم يكن الى الغير لما بينا به مالا **الوامض**
المتابع للجسم المكمم من الهيولى والصورة لاستقدمه لوجود غيره وبدا الهيولى لان الهيولى
شئ ما لقوة من حصلت بالفعل من الجسم ولذلك مالا الشئ ولو كان الاول من
الاجزاء او كل واحد منها سبق ما قولا الهيولى غير الكائنات الفاسدات لتعدم
الزمان على الجسم فضلا عن الذات فيجب ذلك لجزء على ما هين كان الصورة اولى ومالا ان
قيل بعلل الماهية المركبة وان كانت عللة للامكان الى افرادها لكنه واجبة للاستغناء عن
السبب لجي الغير وكل ما ان يكون لجزء او هو واجبة لجيئا ما ان الواجب غير لجزء او يكون
المركب ممتنع ان يكون سواه والمقام لا يكون معلولا لاحد وكل لجزء يكون غير مركب
مالا وطيه وكل ما ان وجه المسلم منبه على مسلة التوحيد ولذلك لما قرر بها الشيخ عنها
واقول المطلوب هنا كون المالك حكيما في ذاته وصفاته ليس بمعلق بمسلة التوحيد والقول

ماهيته ان ماهيته ما يسواه ليس بالوجود بل انما يقتضيها كان الوجود بقيد تحقيقه الواجب
هو الوجود الواجب ثم احترز عن ان يقض حكمه هذا بالوجود فقال ان الواجب من حيث هو
وجود واجب فيتبادر الوجود الممكن من الوجود فقال ولما الوجود فليس ماهية شئ
والجزء من ماهيته شئ بل هو طارئ على الاشياء كلها وذلك لان وجود الشئ هو كونها
في الخارج فهو امر ما عارض لها من حيث هي معقولة فاذن قد يجب الوجود لاشياء كل شيء
من الاشياء من الفرد الى التي لها ماهية غير الوجود حبسنا كان او نوعيا ولا يحاج الى ان
يبحث عن الاشياء معنى يفصل ولا عرض كل عن معنى بذاته لان الانفصال بعد الاشتراك
في امر ذاتي يكون اما بالفصول او بالاعراض لتنافي عدم الاشتراك في الذاتيات
والكل اعتراضات الفاضل الشارح على كل منها مبرهنة كما يراد فهارا لاستقصاء
بجوابها وقوله ان الشيخ الرئيس من الجهات للاستغناء بانفصال وجود الواجب عن سائر
الوجودات بالعرضيات اذ قال الوجود لا يشترط لقرشي كل من الواجب والممكن والوجود
يشترط لاحد ذلك الواجب فالجواب ان شرط العدم لقرنايين في الاعتبار
فقط والشيء لا يتقوى باعتبارات عن الواجب والشيء لا يتصور باعتبار عدم شيء له مركبا
وايضا الشيء المتقوم في الخارج بذاته لا يحتاج في انفصاله عما لا يتحقق في الخارج بذاته الى شيء
غير ذاته انما يحتاج الى ذلك في انفصاله عن شيء يقارنه فوقه وقد علم ليس لها حيث
او ليس لها جنس وفصل فالجواب الفاضل الشارح هذا بحسب على ان الجنس الاكمل يتركب
من الجنس والفصل وقد بينا ما فيه من الخبط في المنطق والجواب عنه ان المعقود
هنا انما كان تقسيم الماهية عن يجب الوجود وقد يحتاج المقسم اليه ذلك عنه ثم
ان كان المعقود هو تقسيم التعريف الحدي فالجواب انك علمت في المنطق ان الشيخ انه قال
في الحكمة المشرقية ان للشيء المركب قد يوجد له حدود عديدة من اجناس وفصول
وبعض البسائط يوجد لها الوان يوصل الذهن بعضها الى جانب الملزوم وان لم تعرفنا
بها لا بعض عن التعريف بالحدود وقد اعاد كلامه في المنطق ولم نرد عليه شيئا وقوله
الوجود اذ ليس بمركب فلا حد له فاذا هو معقول الحقيقة فاعداه فليس له لازم يوصل
بتصور العقل الى حقيقته بل الاصول للعقول الى حقيقته فاذن لا تعريف له يقين من
مقام لجد وهم وحسه بيانه ان عنى بالوجود لازم موضوع يعم الاول يعنيه عموم
الجنس فنمنع تحت جنس لكن هو وهذا خطأ لان الموجود لازم موضوع الذي هو كالجسم لكن
ليس فيه من الموجود بالفعل موجودا لازم موضوع حتى يكون من عرف ان له لازم في نفسه
عرف منه انه موجود بالفعل اصلا لان كل جسم ذلك الوجود بل معنى ما يحمل على الكل هي
كالجسم ويستعمل في نفسه لكن اهل اللغة عند القوم كالمشترك من الجسم هو ان ماهيته موضوعه
لذاته كون موجودا لازم موضوع وهنا الحال يكون على زيد وعمرو لذاتهما لا لعلة والتقاكون له
موجودا بالفعل الذي هو جزء مركوزه موجودا بالفعل لازم موضوع فقد يكون له بعلة كالمركب

منه ومن معنى زايد فالذي يمكن ان يحل على زيد كالجنس ليس بصح ان يحمل على واجب الوجود
لعلة لانه ليس ذا ماهية بل هما هذا الحكم بل الوجود الواجب له كالماهية لغيره واعلم انه لما لم
يكن الوجود بالفعل معقولا على الوجوه المشهورة كالجنس لم يتصور اضافة معنى يسلب اليه جنسا
ليس فان الموجود لما لم يكن من معقولات الماهية بل من لوازمها لم يتصور بان يكون لازما موضوع جزء
من المفهوم فيصير معقولا والصار اضافة المعنى اي ان الجنسا للاعراض التي هي موجودة في
موضوع هذا سؤال يرد على قوله الواجب لا جنس له وجواب عنه بالبسط على مفهوم العبارة
وعبارة الكتاب ظاهرة تنبيه الضد يقال عند المتكلمين على مساو في النوع مباين وكل ما شورك
الاول في المعقول لا يساوي ان المبدأ الواجب نقيض للاول فهو هذا الوجه يقال عند المتكلمين
لمشارك في الموضوع معاقب عن مجامع اذا كان في غاية البعد طبقا عن الاول لا يعقل ذلك
بشيء ويقال عن الموضوع والاول لا ضد له بوجه وقد مر في الشرح تنبيه الاول لا ضد له
ولا ند له ولا جنس له ولا فصل له فلا حد له ولا يشار اليه الا بصريح العرفان العقلي الكتب
المثل والنظير والباقي ظاهر استيناف الاول في معقول الذات تاتمها لما يفهم من قوله
من العلائق والعهد ذكر الموان وعنى بها ما يعقل الذات بحال ما ايضا وقد علم ان ماهيته حكمه
هو عاقل لذاته معقول لذاته وبداهة ان العلم لواجب الوجود وفعال من اول معقول الذات
لانه عند مكين تام تقييد لانه قد يتعقل الوجود ولا يعقل الموجود وقد مر تفسير المفهوم دون عن
العلائق اي عن جميع انحاء العلائق بالغير من العهد اي عن انواع عدم الاشكال والصور والادراك
وما يجري مجراها من الاسباب التي بها يصير المعقول بما محسوسا او متخيلا او موهوما والباقي ظاهر وقد احاله على ما
سلف في بحث الفاظ الكتاب تنبيه تامل كيف لم يجعل ما انتا الشوق الاول وحد انيته وبرانه
عن الصفات الى ما قبل الغير ما يفيض الوجود ولم يحتج الى العنان من خلقه وفعله وان كان كذلك دليلا عليه
لكن هذا الباب اوثق واشرف فان اذا اعتبرنا حال الوجود يستند ما الوجود ومن حيث هو وجود
وهو مستند بعد ذلك على ما يدل ما بعد من الوجود والى مثل هذا اشير في الباب السابق الى من يهم اياتها
من الاباب وفي بعضهم حتى يتبين لهم انه الحق الايه اقول تنبيه ان هذا حكم الصديقين الذين مستندون به لا عليه
اولم يكتف بركانه على كل شيء شهيد اقول ان هذا حكم الصديقين الذين مستندون به لا عليه
المتكلمون مستدلون كدرون من اجسام وما عرض على وجود ليكون وما النظر في الدلائل الطبيعية
على صفاته فاضعة قول اضعه وكلمة الطبيعيون ايضا مستدلون بوجود ليكون على محرك وباستماع
اتصال ليكون الا الى منتهاه على وجود محرك اول وعن قريب كل هم يستدلون من وجود ليكون على وجود اول
وكيف الالهيون يستدلون بالنظر في الوجود وانه واجب او ممكن على اثبات واجب ثم
بالنظر فيما يلزم الوجود ويراه كان على صفاته هم مستدلون بصفاته على كونه صادرا فاعلا له

ماهيته الذي لا يشركه اثر بوجه ما لكن هو

النمط الخامس

في الصنع والابداع وهو الصنع الذي

مسبوق بالعدم على ما فسرناه في الفصل الاول من هذا النمط وبالابداع ما ليس

وهو ايجاد شيء غير مسبوق بالعدم على ما سنبينه فيما بعد وهم انه مسبق

الى الاوهام العامية ان يعلق الشيء الذي يسمونه مفعولا او فاعلا او تلك

الجهة ان ذلك ايجاد وصنع وفعل وهذا ايجاد وصنع وفعل وكل ذلك يرجع الى انه

قد حصل للشيء من شيء اخر وجود بعد ما لم يكن وقد يقولون انه اذا اوجد فقد الجأ

الى الفاعل حتى انه لو فقد الفاعل جاز ان يبقى المفعول موجودا كما يشاهدونه

من بقاء البناء وقيام البناء وحين ان كثر امتهم لا تتمالك ان يقول لو جاز على البارئ

العدم لما ضر قدمه وجود العالم لان العالم عندنا انما احتاج الى الباري ان اوجده

اي اخرجه من العدم الى الوجود وحين كان فاعلا فاذ قد فعل وحصل له الوجود

من العدم فكيف يخرج بعد ذلك الى الوجود عن العدم حتى يحتاج الى الفاعل وقالوا لو كان

بعد الباري من حيث هو موجود ولكان كل موجود مستغنيا الى موجد لف والباطل ايضا

فكذلك ما هو بناء وكم من فرق بين صحيح ذلك وفاسده ان تعقد فرق هذا الوهم

لجمهور مظنون ان احتياج الشيء المفعول الى الفاعل انما هو للمعنى المشترك من معاني الفعل

والصنع والايجاد وهو حصول وجود للمفعول بعد عدمه عن الفاعل اعني احداث الفاعل

اياه فقط واذا احدث فقد استغنى عنه حتى ان فناء الفاعل بعد ان اوجد المفعول موجودا انما

جعل اهل التمييز منهم على ذلك شيئا لعدم مشاهدتهم بقاء الفعل كالبناء بعد فناء

الفاعل كالبناء والثاني مستحيل لما لا يقف منه على تعيين لعدمها ان ايجاد الفاعل

للفعل حال وجوده يكون بحيلا للحاجة الى ان الفعل لو كان بعد حالة

محتاجا الى الفاعل لكان محتاجا اليه في وجوده واذ ليس الفاعل ايضا كذلك

وبتسلسل فقوله انه مسبق الى اوهام العامية الى قوله بعد ما لم يكن باطل

الى قوله الوهم حسب ما يعتقده العامة وقوله وقد يقولون انه اذا اوجد فقد

زالت الحاجة الى الفاعل الى قوله وقيام البناء الث ان نظر اهل التمييز منهم الى

ذلك ولم تستند الوهم الى المشاهدة وبالعامي المشاهد للبناء وانما مال ويقولون

ولم تقدر ويقولون لكان اكثر المتكلمين لا يقولون بذلك وذلك اسهم وان لم يحملوا الوجود

جار

تفاوت محتاجا الى الفاعل لكن جعلوه محتاجا الى اعراض غير باقية يوجدها الفاعل فيه كالعرض

المسمى بالبقاء عندمن يثبته منهم او غيره من سائر الاعراض عند من لا يثبته وهو لا فان لم

يجعلوه محتاجا الى الفاعل فربما جعلوه لكن جعلوه محتاجا الى الفاعل بما يحتاج اليه في وجوده

ماذون عم عنزيا لكن يزول الى اجل بعد الحدوث كما مثل به قدماهم مهم العالمون بركن وهو ان

لان الفاعل عندنا انما يحتاج الى الباني الى قوله حتى يحتاج الى الفاعل كخاتم الى المستدل الى الوجه الاول

المذكور قوله وقالوا لو كان بعد الى الباني من حيث هو موجود الى قوله الى غير النهاية

لشارة الى المستدل الى الوجه الثاني **تنبيه** يجب علينا ان نحلل معنى قولنا صنع وفعل واوجد

الى الاجزاء البسيطة من مفهومه ونحذف منه ما هو لغو في الغرض بقول غرضي لما ذكر ان

الجمهور مظنون ان احتياج المفعول الى الفاعل انما كان من جهة انه مفعول او مصنوع او

موجد لزم ان يحيل المعنى المشترك من هذه الالفاظ وهو قولنا موجود بعد العدم سببت شيء

الى احد اجزاء البسيط ويطرحه لجمع لغرائم معتبرة من الاحتراز لهم بعضها معتبر فيه فقط والباقي

متداول لذكر المعنى بالغرض ليتعين المعنى المتبادر بالفاعل اقول واما ليستعلن لفظ

المحدث بدل قولنا موجود بعد العدم سببت شيء للتخفيف بقوله فنقول اذا كان شيء ما

من الاشياء موجودا ولم يكن موجودا بعد العدم سببت شيء ما فانه يقال له مفعول ولا يقال

الآن كان احدهما محمولا عليه الآخر مساويا او اعم او اخص حتى يحمل مثلا الانسان بزيادة وسوال

موجود بعد العدم مسبب ذلك الشيء ويحكم عن الشيء وسياشع وبالهوية قصد اصحابنا ان

هذه او نحوها بطبع او تولد او غير ذلك او شيء من هذه الامور فلسنا نلتفت الى ان ذلك هل ان

الحق ان هذه امور زائدة على كون الشيء موجودا بعد العدم بل هو الذي يسمى بالباء ويكون بسببه والباقي تعلق لفاعل

والدليل على هذا المساواة انه لو قال باء فعل بالفاء او فعله او بسببه او بطبع لم يكن اورد شيئا

بل يقتضي كون الفعل فعلا ان يضمن كذبا او في المفهوم لما ان القفز فعلا لو كان مفهوم الفعل يستدعي

ان يكون بالطبع وانما الكذب فعلا لو كان مفهوم الفعل يدل فيه بالاختيار وانا قال فعل

بالاختيار كان كاذبا قال الانسان حيوان شيء انا نعني هنا غير معنى المجيء بالمفعول سواء

كان احدهما مقولا على كثيرين متساويين حتى يكون كل منهما فعلا وكل محدث معلولا او اعم حتى

يكون كل محدث معلولا او اسفل او اخص حتى يكون كل مفعول محدثا او اسفل ثم اشتمل

عليه كلمة الفاعل من المعاني وذكر ان المفعول انما يكون لاحد من المحدث اذا كان معنى

المحدث يصير بزيادة معنى يجعلهما متساويين بالمعنى المفعول وانا قال الزيادات قد ذكرا ولا الفاعل

فان المحدث لا يكون حدوثه بسبب كون من الفاعل وقد لا يكون هم المباشرة وسماه والمحدث بالمباشرة

سابقا المحدث بالمباشرة من بعض وجوهه ظاهرة وبنابه المحدث بالتولد من بعض وذكر ان بعض المتكلمين يوجب

لحدوث بالحركة من الجسم حدوثا بالتولد لان الجسم محدث اولا بالمباشرة ثم تولد من ذلك حركة اخرى

لهم كما يقولون لحدوث بالمباشرة حدوث بالتولد من بعض وذكر من بعض اصحابنا ان الطبع وما يجانسه لا يدل

من جهة ان المحدث بها ظاهر والمعضود بها ان المفعول لو كان مساويا للمحدث بالاختيار

لا يصح في معقوله شرعا على ذلك المعنى وذكر انه يستحيل على ذاته لتباين وجود وعدم وكون الوجود
بعد العدم مع ان العدم ليس متعلقا بالفاعل لانه لا شيء وان كون الوجود بعد العدم ايضا
ليس متعلقا به لانه صفة ولا يصح قيام هذا الوجود فان كنت من اهل المكان فلحقها او صاف بحث
ماهيتها انها ذوات انتهى لا بشيء لغرض ان كون المتعلق بالفاعل هو الوجود وليس هو الوجود
العام فان وجود الواجب لا تعلق بالفاعل فاذن ملوا تا وجود شيء ليس بواجب فامسبوق
بالعدم او مقارن له والاول اعم من الثاني ومستمر في النصف الثاني لهذا الفصل ان المعلو
بالفاعل الا وهو الذات ايها ما هو وقد ذكر الفاضل الشارح ان التحقيق هنا بحث ان المعنى
الذي يحتاج الى الفاعل او المعنى سبب الاحتياج وكلام الشيخ محمل ومحل بحثها الآن حمله على
الاول اول تالي وسبب الاحتياج عند الحكماء هو الامكان وعند المتكلمين هو الحدوث
وهو باطل لان الحدوث كما انه للوجود مسبوق عنه وهو متاخر عن الايجاد والمتاخر عن الاحتياج
الى الفاعل المتاخر عن علة الاحتياج فلو كان الحدوث لما تاخر عن نفسه هذه المرا

اولا هذه فاسدة اما اولا فلان المعنى **تكلم واستماله** فان المعنى
انه لا امر من يتعلق بمعقول ان مفهوم كونه غير واجب الوجود بذاته بل يجوز ان يكون
محل الحدوث متسما بوجود بعد عدم او العدم بعد الوجود وهذا من حيث المفهوم
او تمنع شيء من جانب وانا مسبوق العدم ليس له تلك الوجود وفي مفهومه بعض مفهوم
الاول والمفهوم ان جميع محل عليها التعلق بالغير اذا كان معنيان احدهما اعم من الآخر
وحمل على مفهومها معنى بان ذلك المعنى للاعم بذاته اولا وبالذات للاخص بعده ان ذلك المعنى
للاخص الاولى والاخص اعم من وجه تقسيم لكن هذا التعلق هل يتصور ان يكون
بسبب الوجه الاخص والان هذه الصفة دائمة لتحل على المعلول الان ليس من حال الحدوث وقتا
هذا التعلق كاين ما ايا وكذلك لو كان لكونه مسبوق العدم فليس هذا الوجود انما تعلق
حال ما كان بعد العدم وقت حتى تستغني بعد ذلك عن تاثير الفاعل ؟ نريد ان نبين ان
الوجود المتعلق بالغير المذكور انما العقل المعدم انما ولكونه مكنا الذاته او لصفة تعلق
بالغير ام لكونه محدثا مسبوقا بالعدم فان بذلك يتبين لنا ما ذهب اليه الجمهور بتذكر اولا
ان الاول من هذين المعنيين اعم من البيان وذلك لان الممكن الموجود وان كان الواجب لغيره
يمكن ان ينقسم الى ما هو مسبوق بالعدم وما هو الواجب لغيره واما الى مسبوق بالعدم وما هو
الواجب لغيره وقتا ما فاذن الواجب بالغير يشتمل هذين القسمين من حيث المفهوم الا ان
ممن شيء من جانب المفهوم فالواجب بالغير اعم من المسبوق من حيث المفهوم وقد يحمل
عليها معا التعلق بالغير وهذه قضية معلولة صدقت بينا من وكبرا ما ان كل معنيين احدهما
اعم من الآخر يحمل عليهما معا بان ذلك المعنى يكون للاعم اولا وبالذات وللاخص بعده

او بالتوليد لكان لبعض من الحدث المطلق وقد ذكرنا ان المتكلمين يطلقون الفعل على كل احداث
يكون صادرا عن فاعل مختار فيخرج عن الاحداث المطلق ولم يحكموا بطلقه على معنى سوى الاحداث والابداع
فاستدلال الشيخ هنا على ان مساوق للاحداث والمفعول المحدث على ان مساوق للمفعول فالذين يعلم بعني
المحدث على ان مساوق للفاعل والنزاع مع ذلك الا ان المتكلم ليس في هذا التخصيص بعيب فان كان هذا
التخصيص قطعيا ورد ذلك لان الدلالات ليست عند فاضل على مفهوم الفعل المستدل عليه بان مفهوم الفعل
فلو كان مساويا لبعض ذلك الدلالات لكان انتفاء مفهوم ذلك البعض عند انتفاء الباقي مقتضيا للانتفاء
او كان انتفاء مفهوم ذلك البعض عند انتفاء الباقي مقتضيا للانتفاء لكان كل واحد من تلك الدلالات
الشارح هذا القدر لعلم حرص المتكلمين على ان يكون احداثه مكررا او كون الباقي مضافا بصرف صيغة
به فلا معنى لالزامه ذلك عليهم بالكلية ولا انصاف ان صلحي معهم ان اهل اللغة لا يسمون الباقي
فاعلا على الاحتراف ولا اللازم فاعلا للتبرير والمرجع في اثبات هذه المباحث الى سماع وتراكان كذلك
الفعل والصنع والايجاد ونحو ذلك فالاصل في الاستعمال في اللغة العربية بل الدلالة جميعا منها على ان
المقصود هنا المعنى المشترك بين سائر ما كان الفعل منها كائنا اول على ذلك المعنى عرفا او سماعا فالصنع
والايجاد لا يعلم ان يخصص المتزيل فاهل اللغة ان لم يقل قائل قد علم انه تعالى فاعل بالاتفاق
لان الباعث في اللغة هو الفاعل بالاتفاق عند الشيخ وذلك عليهم باستشهاد العرف على ما تقدم
من تفضلهم على تخصيص العرف لم للشيخ عليهم سبيل وقولنا هذا الفاضل ان لحق فهم من
جهة ان اهل اللغة لا يقولون عليا فاعل بالاضافة والا لما فاعل المرود ليس بشيء الذي
عليه ما جاء من كلامهم توقوا اول البرد وتلقوا الحر فانه تفعل بدليل ما تقدم ما تعمل ما شئتم وقولك
الثاني عشر وعيبان تال الله كونا فكانتا تفعلون ما الاباب ما يفعل السحر وتمثال ذلك
فانتا الترمان بخصوص ما جاء من حيث اللغة ان تعال فعل البرد وتلقوا الحر فانتا نمنع ان تعال
تفعل بغير ارادة فان ارادتم ما ذكر علينا الذلك مع ان ذهبنا الى الجواز بعض تسليم ذلك
وذلك يدل على خلو الكلام عن المنافاة على ان اهل اللغة يستعملون الفعل بمعنى شيء ما فقط
وهذا يدل على ما ذهبنا اليه قوله واذا كان مفهوم الفعل هذا وكان بعض مفهوم الفعل
ملبسا بقيتنا ذلك فرعرضنا عن مفهوم الفعل وجود وعدم وكون ذلك الوجود بعد العدم كانه
صفة لذلك الوجود محمولا عليه بانتا العدم ملتزم تعلق فاعل وجود المفعول وانتا كون هذا
الوجود موصوفا بانه بعد العدم ملبس لفعل فاعل والجعل حاصل لاجل هذا الوجود والمتمثل هذا
الجاني العدم لا يمكن ان يكون مرادا لعدم صحة ان يكون تعلقه من حيث هو هذا الوجود وانما
وجود ما ليس بواجب الوجود وانما وجود ما يجب ان يسبق وجوده العدم ؟ لما ذكرنا من اصطلح
هنا على ان مفهوم الفعل هو حصول وجود بعد العدم عن سبب كما سبق فكان هذا المعنى من
مقتضى المفهوم منه كما اصطلح عليه البعض المفهوم منه كما ذهب اليه المتكلمون فان هذا الخلاف

وسببه ثم بيان ذلك ان ذكر للعوض الملحق الاخص الا انه يلحق الاعم ويمكن ان يلحق الاعم من غير ان
يلحق الاخص فاذن لو كان مخصوصا بالاخص بذاته لما كان لاحقا لغيره الاعم فلما ثبت ذلك
اتجه التفاوت المذكور ان التعلق بالغير للواجب بعينه اولا او بالذات والمسبوق بالعدم
ثانيا وبسببه يعني بسبب الوجوب بالغير ثم الذي يكون ان التعلق ليس للمسبوق بالعدم
بسبب كونه مسبوقا بالعدم وذلك لانه لو كان ان لا يكون في حد نفسه واجبا بالغير بل كان
واجبا لذاته مع كونه مسبوقا بالعدم لم يكن له تعلق بالغير بعد بان اذن ان هذا التعلق من
بسبب الوجه الثاني اي بسبب كونه واجبا بالغير واذا ثبت هذا ثبت ان التعلق بالغير
يكون للمسبوق بالغير اما لا في حال حدوثه فقط بل في جميع اوقات وجوده ثبت ان هذا التعلق
للمعلول اما كان كلام [illegible] الجمهور [illegible] ذكر ان علة التعلق لو كان الحدوث لكون المعلول مسبوقا
بالعدم [illegible] لكان التعلق [illegible] الا ان [illegible] للمعلول المسبوق بالعدم
في جميع اوقات وجوده وليست [illegible] حالة [illegible] حتى يكون [illegible] مستغنيا عن فاعله
بعد الحدوث [illegible] الكتاب [illegible] الفاضل [illegible] الشيخ [illegible] انه يلزم [illegible] الحاجة اليه
ولم يسلم [illegible] الحاجة [illegible] في الفصل السابق من ان المعلول الى الفاعل [illegible] وجوده
[illegible] لا حاجة الى [illegible] لعدم [illegible] لم يسلم [illegible] الحدوث [illegible] او الدائم
[illegible] الى [illegible] الواجب [illegible] الى الدائم
وان [illegible] الدائم [illegible] يصح ان يكون [illegible] الى [illegible] والتراخي [illegible] الازمنة
[illegible] المطلوب **اقول** اما قوله لا حاجة الى بيان ان [illegible]
الى الفاعل او الاحتياج عنه [illegible] لان [illegible] المعلول [illegible] شيء [illegible]
[illegible] الى انه يتعلق [illegible] كان التعلق حادثا [illegible]
[illegible] انه يتعلق [illegible] دون [illegible] الشيخ [illegible] هذا
[illegible] الفصل السابق انه يتعلق
[illegible] الوجود
متعلق بالفاعل [illegible] جميع اوقات هذا الوجود
[illegible] ثم [illegible] هذا الفصل [illegible]
[illegible] التعلق [illegible] الواجب بالغير [illegible] الواجب الغير سواء كان [illegible]
متعلق بالغير [illegible] موجودا [illegible] مطلوب الشيخ [illegible]
[illegible] الحدوث [illegible] لو كان [illegible]
وكان الحدوث [illegible] اوقات [illegible] الشيخ [illegible]
[illegible] وكان [illegible] الفاعل [illegible]
[illegible] الشيخ [illegible] الدائم [illegible]
[illegible] ان الواجب بالغير [illegible] الدائم [illegible] ان علة التعلق بالغير [illegible]

بالغير

بالغير فالقائل ان كان [illegible] كان [illegible] هذا القدر [illegible]
[illegible] الخلاف [illegible] المتكلمين [illegible] المتكلمين [illegible] وان يكون العالم على
[illegible] لا العلة [illegible] العقل [illegible] والمعلول [illegible] بل [illegible]
[illegible] وجود العالم [illegible] الفلاسفة [illegible] ان [illegible]
[illegible] يكون فعلا للفاعل مختار [illegible] ان يكون الشيء [illegible]
الفاعل المختار [illegible] العلل [illegible] اذا كان [illegible] الاطلاق [illegible]
المسئلة **اقول** هذا [illegible] المتكلمين [illegible]
[illegible] العالم [illegible] فاعله مختارا
[illegible] يجب ان يكون مختارا
[illegible] العالم [illegible] العالم على القول
بالاختيار [illegible] العقل [illegible] العلل والمعلول [illegible] عليه
[illegible] المعتزلة [illegible]
[illegible] الاول [illegible] يكون
الواجب [illegible]
[illegible] القول [illegible] العلم
[illegible] القول بالحدوث [illegible] الفلاسفة [illegible] الاول [illegible] ان
يكون فعلا للفاعل مختار [illegible] الاول [illegible] فاعل [illegible]
تام [illegible] الفاعل [illegible] الاول [illegible] يكون [illegible]
العالم [illegible] الاول [illegible]
[illegible] المبدأ الاول [illegible] العالم [illegible]
[illegible] اليه [illegible] بل [illegible]
[illegible] الاول [illegible]
[illegible] **تنبيه** [illegible]
[illegible] قبل [illegible]
[illegible] الوجود [illegible] قبل [illegible]
[illegible] العدم [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible] الزمان [illegible] هذا [illegible]
[illegible] هذا الموضع [illegible]
[illegible] الاول [illegible]

الامس والشاكل الى من هذا القبل والبعد مضافا بل قبل [illegible] عند تجدد
البعدية وليست هذه القبلية بمعنى التقدم لان العدم كما كان قبل فقد يصح ان يكون
بعد والنفس الفاعل لانه قد يكون قبل ومع وبعد فادن هناك شيء [illegible] يتجدد ويتصرم
هو غير قار الذات وهو متصل في اجزائه لكن اذا فرض متحرك يقطع مسافة تكون
حدوث هذا الحادث مع انقطاع حركته فتكون ابتداء حركته قبل هذا الحادث ويكون بين
ابتداء الحركة وحدوث الحادث قبليات وبعديات متصرمة ومتجددة مطابقة لاجزاء المسافة
والحركة فظهر ان هذه القبليات والبعديات متصلة اتصال المسافة والحركة وقد تبين في
النمط الاول ان كل هذا المتصل قابل للقسمة الى اجزاء لا تتجزى فادن [illegible] ان كل حادث مسبوق
بموجود غير قار الذات متصل اتصال المقادير وهو المطلوب بهذا الفصل من الكتاب واعلم ان
الزمان ظاهر الانية خفي الماهية والشيخ نبه على انيته في هذا الفصل وسيشير في
الفصل الذي يليه الى ماهيته ولذلك سمى احد الفصلين بالتنبيه والآخر بالاشارة وهذه
المباحث من الطبيعيات وانما اوردها هنا للاحتياج اليها ولكونها [illegible]
مما يعرض [illegible] الكتاب واعلم انه انما نبه هنا على وجود الزمان بل على ما ثبت به وجود القبلية
والبعدية لان مستند ذلك هو الشيء الذي يلحقه لذاته القبلية والبعدية اللتان لا تجتمعان
معا وذلك لان الشيء قد يكون قبل شيء آخر [illegible] بهذه الصفة لا لذاته بل لوقوعه في زمان
هو قبل زمان وذلك [illegible] بالقبلية والبعدية للشيء بسبب الزمان واما الزمان فليس
بسبب شيء آخر بل لذاته المتصرمة [illegible] المعنيين بما لا الشيء الحقير
فان ثبوت هذين المعنيين له [illegible] وجود الزمان والاصح تعريف الزمان بما لا
يمكن [illegible] الزمان [illegible] اقسام القبلية والبعدية بانها اللتان لا توجدان
معا ايضا [illegible] المختلفة لكن لما كان الزمان
معروف الانية [illegible] القبلية والبعدية الا بحسب الزمان اما [illegible] لا
[illegible] بوجود [illegible] في العقل [illegible] يدل على وجود
[illegible] الذي هو الزمان [illegible] الشيخ [illegible] القبلية للعدم على
وجود زمان [illegible] المعاني [illegible] الفاضل السابع [illegible]
القبليات لو كانت موجودة [illegible] القبلية [illegible] موجود وللقبلية [illegible]
[illegible] لان الزمان هو الموجود [illegible] الذي يلحقه القبلية لذاته وبلحوق [illegible]
[illegible] القبلية [illegible] بزمان [illegible]
زمان [illegible] في جميع [illegible] حتى [illegible] الى زمان
كان [illegible] الموجودات [illegible] بين التسلسل [illegible]
[illegible] الاعتبار الذهني [illegible] ايضا [illegible] ان [illegible]
[illegible] عقليان [illegible]

معه مضافا [illegible] الى الفعل ولا يجب ان يوجد [illegible] معا وقد يرفع ايضا اعتراضه بان العدم
لما تصف بالقبلية الموصوفة لزم اتصاف المعدوم بالموجود وذلك لان العدم المقيد بشيء
ما يكون متميزا لانتسابه الى ذلك الشيء ويصح لحوق الاعتبارات العقلية به من حيث هو معقول
ثم انه اشتغل بالمعارضة فقال يسبق بعض اجزاء الزمان على بعض من هذا السبق المذكور
عدم الحادث [illegible] ان يكون الزمان زمان آخر
والفرق بان الزمان متقض لذاته فلذلك استغنت القبلية والبعدية العارضتان له عن
زمان آخر ولم تستغن القبلية والبعدية العارضتان لغيره عنه ليس يفيد لو عكس الاول
ان اجزاء الزمان ان كانت متشابهة في الماهية [illegible] بعضها بالتقدم دون
البعض الآخر وان لم يكن كان اتصال كل جزء عن الآخر بماهيته فيكون الزمان غير متصل
بل مركبا من آنات [illegible] ان يكون وجود قبله وبعده [illegible] من الزمان
في غير زمان يغايره [illegible] وايضا ان قيل في الغد ان القول القبلية والبعدية له
[illegible] القول يكون كل جزء من الزمان [illegible] مع القول [illegible]
للحوادث [illegible] ان [illegible] معنى قولنا اليوم
متأخر عن امس ليس [illegible] لان اليوم [illegible] الغد وان سلمنا ان
معناه انه لم يوجد [illegible] اضافية [illegible] لذاتهما وكان المعقول
منه ان اليوم ما يحصل في الزمان الذي يحصل فيه الامس [illegible] التسلسل وان لم
يكن معناه انه لم يوجد معه [illegible] ان اليوم لم يوجد حين كان الامس [illegible] كان مستغرقا
بعض زمان وذلك [illegible] ان يكون للزمان زمان [illegible] القول [illegible] الزمان
[illegible] الزمان [illegible]
[illegible] فليس له
اجزاء [illegible]
[illegible] بل بصور
[illegible] الزمان [illegible]
[illegible] المقدم والمتأخر [illegible]
[illegible] الاستقرار كالحركة [illegible]
[illegible] المتقدم والمتأخر [illegible]
[illegible] اليوم متأخر عن امس [illegible]
[illegible] العدم [illegible]
[illegible] الزمان [illegible]
[illegible] زمان [illegible] عن الزمان
[illegible] الزمان [illegible]

وأعني بالعدد ونحوه زمان فإن لذلك لا ابتداء في الأول إلى زمان يغاير المتحرك ويعني بالمعية المطابقة
ثم أشار إلى ما ينبه إليه **إشارة** لأن التجدد لا يمكن إلا مع تغير حال والتغير للحال لا يمكن إلا لذي قوة
تغير حال أعني الموضوع فهذا الاتصال إذن متعلق بحركة ومتحرك أعني متغير الحال بحيث لا يمكن أن يتصل أو يستقيم ولهذا الاتصال يحتمل التقدير فإن تغيراً
قد يكون أبعد وقد لا يكون أقرب فهو كم مقدر للتغير وهذا هو الزمان وهو كمية الحركة لا من
جهة المسافة بل من جهة التقدم والتأخر اللذين لا يجتمعان ❁ يريد بيان ماهية الزمان ومعناه
أن التجدد في القسم الأول من حيث يتعلق بوجود ما في الفعل المتقدم لا يمكن أن يوجد إلا مع تغير
حال وتغير الحال لا يمكن أن يكون إلا لشيء يصح منه التغير وهو الموضوع لأن التغير عرض
والعرض لا يوجد إلا في موضوع فهذا الاتصال إذن متعلق بالحركة ومعنى ذلك عرض من جنس
موجبه بكل المعنى فهو كم مثل هذا المعنى الواقع لا وجد يسمى حركة فهذا الاتصال متعلق بالحركة
والحركة يعني بالمسافة لأن المقدار الشامل لها تدل على أن الحركة كل حادث مسبوق
بزمان فكل زمان له أول فهو حادث مسبوق بزمان قبله ويلزم من ذلك
وجوب كون الزمان متصلاً لا إلى أول وإلى آخر والمستقيم لا يمكن أن يتجدد إلا إلى أول الموجود
تام من الامتداد ولما بينا أن في المسافة الشاملة ما دون الزمان متعلق بحركة يمكن أن
يتقدر ولا يتقطع وهو التحقيقية الدورية وهذا الاتصال يحتمل التقدير فهو مقدار يكون مقوله
الكم وهو النوع المتصل والزمان كم معناه يعني الحركة وهذا ما هيته وقد تبينها
مشروح بتعيينه يعالي وهذا هو الزمان ثم ذلك بعد ذلك تعالى وهو كمية الحركة لا من جهة المسافة
بل من جهة التقدم والتأخر اللذين لا يجتمعان وذلك لأن الحركة كمية من جهة المسافة فإن
الحركة لا يوجد في المسافة ويتحقق بعضها مع بعض كما من جهة الزمان لأن الحركة يوجد في الزمان
ويتحقق بعضها بعد المسافة لأجزاء يتقدم بعضها على بعض بحسب المعقول وجداً والمتقدم
والمتأخر فيهما معنى الوجود والترتيب كالحركة المسافة وتقدير بعضها بحسب ذلك وبعضها
متأخر بأنها تتقدم لجزء المسافة وبأجزائها الآن المتقدم والمتأخر فيهما لا يجتمعان لأنه
بخلاف المتقدم والمتأخر في المسافة والزمان هو كمية الحركة لا من جهة المسافة بل من جهة
التقدم والتأخر اللذين لا يجتمعان فيهما فإن ذلك في هيئة وجود مال ـــــ في الشارع
العادي والعادل أن الحركة إنما تقسم إلى متقدم ومتأخر وأنها يوجد فيها المتقدم
ولا يكون مع المتقدم في المسافة والمتأخر ما يكون معها في المتأخر في المسافة لكنه يتبع ذلك
أن المتقدم في الحركة لا يوجد مع المتأخر منها لا من جهة المتقدم والمتأخر في المسافة فيكون
للتقدم والتأخر في الحركة خاصية تخصها من جهة ما هي الحركة ليس من جهة كما في المسافة ويكون لها
معدود في الحركة أن الحركة إذا حاز التقدم والتأخر لها وأما يكون الحركة لها عدد من حيث
لها من المسافة تقدم وتأخر ولها مقدار بإزاء مقدار المسافة والزمان وهو هذا العدد
أو المقدار بالزمان هو وإنما الحركة إذا انقسمت إلى متقدم ومتأخر لا بالزمان بل من المسافة

والإمكان البيان بحق يشاء بالقدرة منع عبارته ثم شرع في بيان هذا الحق الذي ذكره القدماء
وعنى بمن يأباه هذه المسألة الأخيرة **إشارة** كل حادث فقد كان قبل وجوده ممكن الوجود
فكان إمكان وجوده حاصلاً وليس هو قدرة القادر عليه وإلا لكان إذا قيل في المحال إنه
غير مقدور عليه لأنه غير ممكن في نفسه فقد قيل إنه غير مقدور عليه لأنه غير مقدور عليه أو إنه
غير ممكن في نفسه لأنه غير ممكن في نفسه فبين إذن أن هذا الإمكان غير
كون القادر عليه قادراً عليه وليس شيئاً معقولاً بنفسه يكون وجوده لا في موضوع بل هو
إضافي فيفتقر إلى موضوع فالحادث يتقدمه قوة وجود وموضوع ❁ يريد بيان كون كل حادث
مسبوقاً بموضوع أو مادة وتقريره أن كل حادث فهو قبل وجوده إما ممتنع الوجود وإما ممكن
الوجود والأول محال بالأنه حينئذ لا يوجد له إمكان وجود فهو ممكن وليس إمكان وجوده
هو قدرة القادر عليه لأن الشيء في كونه محالاً غير مقدور عليه لكونه غير ممكن في نفسه
فكون هذا المحال غير مقدور عليه هو حكم إنه في نفسه والشيء لا يكون شيئاً لنفسه وإنما كونه محالاً أمر له في نفسه
وكونه مقدوراً عليه أمر له بالقياس إلى القادر عليه فإن كونه ممكناً هو أمر مغاير لكونه مقدوراً
عليه وهذا الإمكان ليس شيئاً معقولاً بنفسه لأن الإمكان يكون للشيء بالقياس إلى وجوده
كما يقال الساكن يمكن أن يتحرك والقياس إلى الحيز ونحو ذلك كما يقال الجسم يمكن أن
يصير أسود فإذن هو أمر يعقل بالقياس إلى شيء آخر فهو أمر إضافي كالأمور الإضافية
العارضة والأعراض لا يوجد إلا في موضوع فإذن كل حادث يتقدمه إمكان وموضوع
وذلك الإمكان قوة للموضوع بالنسبة إلى وجوده ذلك الحادث فيه فهو قوة وجود والموضوع
موضوع بالقياس إلى الإمكان الذي هو عرض فيه ومحل بالقياس إلى الحادث إن
كان عرضاً أو مادة بالقياس إليه إن كان صورة هذا تقرير بيان الكتاب واعلم أن كل إمكان
فهو بالقياس إلى وجود والوجود إما بالعرض كوجود الجسم أسود وإما بالذات كوجود
العارض كإمكان الإمكان بالقياس إلى وجود بالعرض فهو يكون للشيء بالقياس إلى
وجود شيء آخر له أو بالقياس إلى حصوله مع وجود له كما يقال الجسم يمكن أن يكون أسود
أو يوجد له السواد فإن كان الممكن أن يصير سواداً والمادة يمكن أن تصير موجودة بالفعل بصورة
وطبيعة جميع هذه الإمكانات يحتاج إلى موضوع حتى يوجد ومعاد وهو محلها وأما الإمكان
بالقياس إلى الوجود بالذات فيكون للشيء بالقياس إلى الجزء والكل وإنما يكون وذلك
الشيء إما موجود في موضوع أو مادة أو في محل كما يقال الشخص يمكن أن يوجد أو يكون وكذلك
الصورة والنفس وحكم هذا الإمكان في الاحتياج إلى موضوع حكم القسم الأول ويكون موضوعه
مادة وجوده عن الشيء والثاني لا يكون كذلك بل يكون بحيث الشيء بماهيته لا علاقة له من شيء
من الموضوع والمادة وعلى هذا الشيء لا يكون أن يكون محدثاً لأنه لو كان محدثاً لكان مسبوقاً بمكان
لا محالة كما مر وإمكانه لا يمكن أن يتعلق بموضوع دون موضوع إذ لا علاقة له بشيء فيلزم أن
يكون موجوداً بماهيته لكن ليكون هو من حيث ماهيته لا يكون مضافاً إلى الغير والإمكان

مضاف فلا يكون الامكان من حيث هو [illegible] واذا لم يكن [illegible] عارض له [illegible]
عارض لشيء [illegible] هذا الشيء لا يمكن ان يكون [illegible] كان موجودا
كان دائم الوجود وان لم يكن موجودا كان ممتنع الوجود [illegible] الحادثة
[illegible] او حركات او نفوسا [illegible] المواد وان لم يكن [illegible]
الاشياء يكون قبل وجودها ويعبر عنها بالقوة [illegible] الموجودات [illegible]
[illegible] بالوجود [illegible] خروج الموجودات من القوة الى الفعل واما [illegible]
اسم الامكان عليها بالتشكيك ولما كان امكان الموجودات [illegible]
[illegible]
ان الموصوف بالوجوب لا يمكن ان يكون [illegible] الامتناع لا يمكن ان [illegible]
[illegible] والموصوف بالامكان [illegible] موجودات العالم [illegible]
الاختلافات [illegible]
الاشكالات التي [illegible]

[illegible]

الى الواحد وكالمشروط بالقياس الى الشرط وللماخر المعلول فانه لا يمكن من المتقدم بالعلية
في الزمان وينفع كل واحد منهما مع ارتفاع صاحبه الا ان ارتفاع المعلول يكون تابعا [illegible] ولا
لارتفاع العلة من غير عكس وللماخر بالطبع مستلزم المتقدم في الوجود من غير انعكاس
فان المتقدم يمكن ان يوجد لا مع المتاخر اما المتاخر فلا يمكن ان يوجد الا مع المتقدم [illegible]
للمعنى المشترك بين المتاخر بالطبع وبين المتاخر بالعلية باسم المتاخر الذاتي والشيخ استعملهما
في طبيعيات الشفاء لذلك وذلك انه قال عند ذكر المتقدم بالعلية فان كان المتقدم بالطبع على
المتقدم بالعلية في الذات اما في هذا الكتاب فقد سمى المشترك [illegible] للذات في التقدم على انه
يمثل له بحركة المفتاح واليد وهو تاخر المعلول الذي [illegible] تسميه [illegible] اسم التاخر بالذات
صرح على القسم الاول وهو تاخر ما للشيء بحسب غيره عن ماله بحسب ذاته وهو تاخر الطبع لا بالعلية
وهذا التاخر اعني الذاتي المعنى المشترك هو بالحقيقة وما سواه فليس كذلك لان التاخر بالزمان
او بالمرتبة او الوضع او بالشرف يمكن ان يصير [illegible] متقدما وهو [illegible] المتقدم لماخر
هو امر عارض له اما التاخر بالذات فلا يمكن ان يعرض متقدما وهو [illegible] المتقدم
لما هو [illegible] في ذاته لا [illegible] وهذا عند الشيخ بانه الذي يكون [illegible] الوجود اعلم ان المتاخر
بالمعلولية [illegible] يكون في الزمان مع المتقدم بالعلية [illegible] لا يمكن ان يكون في الزمان
مع المتقدم بل يمكن ان يكون [illegible] وذلك حكم الشيخ على المعنى [illegible] الامكان
العام الشامل للوجوب واللاوجوب وهو قوله فان لم يمتنع ان يكونا في الزمان معا
قوله وذلك اذا كان وجود هذا عن الغير ووجود [illegible] ليس عنه [illegible] هذا الوجود
الاول الا فحصل له الوجود [illegible] الجهول [illegible] متوسطهما [illegible] وبين ذلك
الاخر [illegible] الوجود [illegible] الاثار [illegible]
المتاخر بالذات [illegible] بعض [illegible] ومعناه ان هذا التاخر يكون اذا كان وجود هذا
بعني المتاخر كالمعلول مثلا عن [illegible] المتقدم كالعلة مثلا ووجود المتقدم ليس عن المتاخر
فالمستحق المتاخر الوجود الاول المتقدم حصل له الوجود [illegible] يحصل من علته ان كان
له علة واما المتقدم فليس بتوسط المتاخر [illegible] الوجود [illegible] يحصل اليه الوجود ولا
[illegible] المتاخر وليس يحصل الى المتقدم [illegible] الاثار اعني المتقدم [illegible] السابق
الى ان المراد ان العلة [illegible] المعلول [illegible] المعلول [illegible] متوسط [illegible]
العلية وجودها [illegible] هذا التفسير [illegible] الكتاب **قوله** وهنا مثل
ما نقول حركت يدي [illegible] المفتاح [illegible] المفتاح ونقول تحرك المفتاح [illegible]
او [illegible] كان [illegible] ان [illegible] في الذات وهذا المراد المثال للمتقدم
الذاتي ومعناه [illegible] الفاصل التابع على المتقدم بالعلية [illegible] كان المراد
[illegible] المعلول [illegible] العلة [illegible] المعلول [illegible]
[illegible] وهذا [illegible] العلية فان كان المراد [illegible]

حصوله ويحصل عن الشيء الوجود لا يحصل الى المعلول الا بما اعني العلة سابقا الذي يحصل منه الى
المجاز ويحصل التمثيل بحركة اليد كالمفتاح سابقا في غيره وبعضه الى الذكر **قوله** [illegible]
بعدم الشيء الذي منه الوجود على الشيء الذي له الوجود [illegible] مقدم [illegible] العلاقة
العرض من هذه [illegible] وان [illegible] بعد [illegible] العرض [illegible] امكان انفكاكه
عن المتقدم الزماني فان الجمهور يظنون ان وجود المتقدم الزماني شرط في وجود [illegible]
قوله ثم انه يعلم ان حال الشيء الذي يكون للشيء باعتبار ذاته متخليا عن غيره قبل حاله
من غيره فليس بالذات وكل موجود عن غيره يستحق العدم لو انفرد او لا يكون له وجود لو انفرد
بل عن غيره [illegible] لا يكون له وجود قبل ان يكون له وجود وهو الحدوث الذاتي لما فرغ عن
بيان معنى التاخر الذاتي شرع في المقصود وهو اثبات الحدوث الذاتي للممكنات وتقريره ان
حال الشيء الذي يكون له بحسب ذاته [illegible] النظر عن غيره انما يكون قبل حاله بحسب غيره قبلية
بالذات لان [illegible] حال الشيء بحسب ذاته [illegible] يعني [illegible] الحال
التي بحسب الغير والموجود عن الغير الممكن بالذات لو انفرد عن الغير لا يستحق العدم بحسب
الطبع [illegible] اما بحسب العقل فلم يستحق العدم [illegible] الوجود ان وجوده انما يكون له باعتبار
علته وعدمه انما يكون باعتبار عدم علته [illegible] انه لو [illegible] اعني الوجود عن
الاعتبارات لا يكون [illegible] العقل [illegible] العدم [illegible] لا يكون له
وجود ولا عدم [illegible] وجوده [illegible] بحسب الغير [illegible] مسبوق [illegible] او
لا وجود [illegible] هو الحدوث الذاتي [illegible] الممكن [illegible] الوجود
من [illegible] يستحق اللاوجود [illegible] للاوجود [illegible] وجوده
مسبوق [illegible] الوجود [illegible] العدم [illegible] قول الشيخ انه يستحق
العدم لو انفرد او لا يكون له وجود لو انفرد [illegible] اعتبارية [illegible]
حيث [illegible] الاستحق العدم [illegible] الامكان [illegible] ان اراد
به اعتبار [illegible] علته [illegible] ان الماهية المجردة
عن الاعتبارات [illegible] العقل [illegible] ان [illegible]
[illegible] وجود الغير [illegible] الى الطالع [illegible]
[illegible] وجود الغير [illegible] اذا [illegible]
[illegible] العدم [illegible] اعتبار الغير [illegible]
عن الوجود والعدم [illegible] قول الشيخ او لا يكون له وجود لو انفرد
ليست [illegible] ان لا يكون له الا وجود [illegible] السلب [illegible]
العقل [illegible] الكلام كل موجود عن غيره فليس [illegible] الوجود
[illegible] الماهية عن اعتبار الوجود [illegible]
بالذات **قوله** وجود المعلول [illegible] العلة [illegible] الى [illegible]

اسابغ

لم يكن شئ موجود من جانب وكان الفاعل بذاته موجودا ولكنه ليس لذاته علة بوجود المعلول
علة بوجوده الى الذات المذكورة فاذا وجدت كانت طبيعة ولذاته حاجة اخرى بوجود المعلول
فان لم يوجد وجب عدمه وايضا فرض ابدا كان كما يازم ابدا او وقتا ما كان وقتا ما
اذ ذاك كان الفاعل موجودا والمانع لم يكن موجودا علة تامة بل يحتاج الى جانب من الاصل
المذكور فوجود المعلول موقوف على وجود ذلك الجانب فاذا وجدت وجب وجود المعلول لانه لم
يوقف الا عليها فان لم يوجد وجب عدمه لانه يوقف على شئ لم يوجد فان لم يفرض
ابدا او وقتا دون وقت كان ما يازم ابدا قوله واذا جاز ان يكون شئ مسبوقا بالعدم
بالشئ وكل شئ والمعلول لم يجز ان يخلو عنه سرمدا فان لم يسبق هذا العدم
عدم ملاصق بعد طرفي للعين اي اذا جاز ان يكون على ما مر موجودا لا اول لوجوده
والا لم يجز ان يخلو عنه سرمدا فان لم يسبق هذا العدم عدم ملاصق بعد طرفي للعين
لان يجب عنه سرمدا واما ان لم يجز فان كان عن الواجب فان يجب عنه سرمدا
لان مقصود هنا ان لا يستغني دائما عن الجانب يستفيد وجود المعلول دائم الوجود وايضا
القطع بوجود هذا المعلول بعد القطع بان العلة لا اول لها يمنع ان يكون لها صفة ايجاب فقوله
ان يتغير وذلك تمام الشئ الذي اشار اليه بقوله بعد علة ذلك ان يقصر هنا على الحكم بالتي هنا وان الم
الاستعداد وانما عبر عن الذات هنا بالشئ لان اصطلاح كما وقع على اطلاق الزمان
على الشئ الذي يكون لبعض المتغيرات الى الامور الثابتة والشئ على السبب الذي يكون للامور الثابتة
بعضها الى بعض ما او حالا ان مثل هذا المعلول يكون بالحقيقة معقولا ان لم يطلق عليه المعقول
عليه لسبق ان لم يسبقه عليه عدم الزمان بل الاضافة في وضع الاسم وجود طبيعي للعين يظهر
مما ذكر ان المعقول اعم من الحادث تنبيه الابداع هو ان يكون الشئ موجودا لغيره على
سبيل من غير مادة ولا آلة ولا زمان هذا تفسير الابداع عند اطلاق الفلاسفة
من يستعمل لفظ المحدث قوله وما سبقه عدم زماني لم يسبق عدم منه سبقا زمانيا كان
للسابق وهو ان كل مسبوق بعدم له مسبوق بزمان وزمان والعدم منه بعكس بعضه
وهو ان كل ما لم يكن مسبوقا بعدم وزمان ما لم يكن مسبوقا بهما وبين بهذا تفسير
الابداع الذي هو ان الابداع هو ان يكون الشئ موجودا لغيره من غير ان يسبق عدم شيئا زمانيا
وعند هذا يظهر ان الصنع والابداع صفتان لذاتين عما يستفيدان من صدر الامر قوله والابداع
لعله يتميز عن الكون بالاضافات الكون هو ان يكون الشئ موجودا وبين الاضافات هو ان
يكون الشئ موجودا في زمان فكل ما يتصف بالابداع فهو متصف بالكون ولا ينعكس
لانه يمكن ان يحصل الكون في الزمان ولا يمكن ان يحصل بالاضافات الابداع فهو مسبوق بعدم
لغير ذي زمان فكل ما يتصف بالكون في الاضافات غير الابداع وهو ادرج منها الى العلة
الاولى لانه لو حصل به منها وليس في هذا البيان ما يضر حاصله كما ذهب اليه الفاضل الشارح

كل الشئ في علة فناه
لم يتميز مبسوطا بعدم

من طبيعة او ارادة او غير ذلك من امور يحتاج الى ان يكون من خارج وكلها مدخل في تتميم كون العلة
علة بالفعل مثل ان حاجة الجان الى الذهب او المال حاجة الحيات الى الخشب او المعاون حاجة
النشار الى نشار اخر او الوقت حاجة الاديم الى الصيف او الماء حاجة الاكال الى الجوع
او زوال مانع حاجة الغسال الى زوال الدرن وبرهان ذلك ان المعلول لا يتخلف عن علته
التامة متى كان وجود المعلول متعلق على علته المستجمعة لجميع ما يحتاج الشئ عليه بالفعل كما مضى
ثم اشار الى بعض تلك الامور وسماها الى بما لا يمكن ان يعرى عنه العلة وان يمكن ان يعرى عنهما وان
كالطبيعة المقتضية للحر لا نفع التسخين والاول للمقتضي لها نفع التسخين عن كل
لا يحصل وجوده الا بهما وكل واحد الى الحيات التي للنفس النباتية التي تصير بهما علة لجذب جسمه
والارادة والى الجان التي يكون للعلة التي هو فوق هذه العلل وقوله او غير ذلك اشارة الى
العاني التي ما خرج عن ان العلة بها قد تحصل في تتميم عليتها بالفعل وقد ذكر منه ستة اضاف
يمكن ان يستدل بانها ستة وهو ان حال ذلك الامر يكون اما وجوده وانما عدميه والوجود اتم
يكون انما شيا يضاف الى العلة ليمكن من العلية او شيا لا يضاف اليها والاول انما شيء يوسط
يضاف من حيث هو معلولها كالاداة التي يوسط وقوعها اذ تضاف الى الفاعل كالمعاون لان
يوصف لها كالنافخ والشئ الذي لا يضاف الى العلة انما يحل المعلول كالماء والنار ليس بمحل للفعل بها
كالزمان والعدم يمكن ان يوصل الى الماء قوله فالوقت حاجة الاديم الى الصيف اي حاجته
الاديم وهو مسلوخ الى جفف الاديم والاديم يجمع على آدم كاديم وافيق وهو الجلد الذي لم
يتم دباغته ويجمع ايضا على ادم كعبد وآرعبة والمسوس اليه انما ادم بعض الاذرية النار
وآدم عند الاكاف وكسير الزاي والراء هنا شرط وصدر الجزء الصنع لان كون العلة علة
بالفعل عند الذاهبين الى ان الجان الفاعل ما لا يازم تدارك له واجب لذاته لا يكون محدثا وهو
يجمع للاقوال الموصوف بانه فاعل ما لا يازم تدارك ومن هنا جاء الضمان الى زوال
الذي هو الياس الغسيم السماء وهو ضد العصير وعلى زوال المانع اعتمد الفاضل الشارح
بانه قد عدمت والعدم لا يكون جزء من العلة الموجودة والجواب ان الشيخ لم يقل ان
هذه الامور اجزاء العلة بل قد اشار الى ان عدم المانع مما يتم به العلة بالفعل بالاعتبار
ان العلم مما منعها عن المانع لا كون علة بالفعل كما علم ان امر العدم ليس عدما
صرفا بل هو عدم مقيد بوجود شئ وجود حتى لا يكاد امر تاثر في العدم يصح ان يكون علة
لما هو معتلم كما يقال عدم العلة علة العدم ويصح ان يكون بشرط الوجود ومعلولا ثانيا على ما مر
ويصير جزء من الموجب من حيث الماهية ان كان ذلك الموجب موجبا كان العدم قوله وعدم
المعلول متعلق عدم كون العلة على الحالة التي هي عليها بالفعل كان ذاتها موجودة لا
على ذلك الحال لم يكن موجودا اصلا لما ذكر من ان العلم بها علة العلة وعلى هذا يكون
المعلول تحتها وكان عدم المعلول متعلق بوجود شئ من تلك الاحوال لما عدم زال من
الاحوال المنتزعة من العلة بالفعل بوجودها كما تعدم ذاتها لا لعدم مطلقا قوله واذا

ابداع احداث

تنبيه وإشارة. كل شيء لم يكن ثم كان فيتبين في العقل الأول أن ترجح أحد طرفي إمكانه
صار أولى بشيء ولسبب فإن كان قد يمكن أن يذهل عن هذا البين ويفزع إلى ضرب
من البيان فهذا الترجيح والتخصيص عن ذلك الشيء لا يخلو إما أن يقع وقد حصل عن السبب أو
بعد لم يجب بل هو في حد الإمكان بعد إذ لا [illegible] للامتناع [illegible] فيعود الحال في طلب سبب للترجيح
جديدا ولم يقف فالحق أنه يجب عنه. المحدث الكون وأيضا [illegible] والممكن [illegible] أن يترجح
أحد طرفي وجوده وعدمه على الآخر إلا بمرجح لذلك الطرف بعينه [illegible] أن كان قد يمكن العقل
أن يمكن للعقل أن يذهل عنه ويفزع إلى ضرب من البيان كان العقل يلتفت إلى أن المتساوي
الذي لا يمكن أن يترجح [illegible] عن شيء [illegible] إلا [illegible]
مجراه [illegible] هذا [illegible] ثم أن [illegible] الممكن المعلول مع ذلك الترجيح عن [illegible] العلة [illegible]
[illegible] الكون بل يكون [illegible] لا [illegible] أن يكون [illegible] كان [illegible] الكلام
[illegible] حتى يجب [illegible] إلى [illegible] بعد كل [illegible] إلى سبب
[illegible] أيضا أن لا يكون [illegible] شيئا [illegible] وجود [illegible] المعلول
مع الترجيح عن السبب الأول [illegible] المطلوب [illegible] أن العلم ما لم [illegible] المعلول
[illegible] المعلول [illegible] العلم الأول كما [illegible] لنا ما
كانت [illegible] الفعل السبب [illegible] أولى [illegible]
[illegible] الممكن [illegible] هذا الحكم [illegible] من [illegible]
[illegible] السبب [illegible] فإنه [illegible] من المتكلمين [illegible]
[illegible] أن [illegible] إنما [illegible] سبيل [illegible] لا على سبيل البرهان

تنبيه. [illegible] أن [illegible] وإذا
كان [illegible] حيثيتين [illegible] معقوماته
أو [illegible] من [illegible] من [illegible] العلم
[illegible] لأنه [illegible] أن [illegible]
[illegible] أن [illegible] من حيث هو واحد
[illegible] وكان هذا الحكم [illegible] الفعل [illegible] كما
[illegible] الناس [illegible] الشيء
[illegible] التي [illegible]
[illegible] من [illegible]
[illegible] هذا المعنى
[illegible] الشيء [illegible]
[illegible] الكلام الأول [illegible] الشيخ
[illegible] الشيء [illegible] أن يكون [illegible]

من

من معقوماته والأخص من لوازمه وبحسب لا يكون جميعه [illegible] كل اللازم من [illegible]
[illegible] أن يكون [illegible] من [illegible] ذاته [illegible] الكلام [illegible]
[illegible] الشيء [illegible] وجود [illegible]
وجود [illegible] الأول [illegible] بحسب ماهيته [illegible] في العقل الأول
بحسب [illegible] الذي [illegible] ماهيته [illegible] في الشيء [illegible]
[illegible] أن [illegible] متقسم [illegible]
[illegible] أن لا يكون [illegible] الكثير [illegible] الواحد [illegible]
البعض [illegible] بسيط [illegible] الماهية [illegible]
بسيط [illegible] الوجود [illegible] بعض [illegible] الأصل [illegible]
[illegible] الواحد [illegible] الشيء [illegible]
[illegible] السواد والحركة
[illegible] الأشياء
[illegible] الواحد [illegible] الواحد [illegible]
[illegible] والجواب أن سلب الشيء عن الشيء [illegible] الشيء [illegible] الشيء
[illegible] الشيء [illegible] من حيث [illegible]
[illegible] الأشياء [illegible]
[illegible] الأشياء [illegible] مسلوب
[illegible] المسلوب [illegible]
[illegible] المعقول [illegible]
المعقول [illegible] السواد [illegible] من حيث [illegible]
[illegible] الشيء [illegible]
[illegible] العلة [illegible] المعلولات [illegible]
الصدور أيضا [illegible] الصدور [illegible]
[illegible] العلة المعلول من حيث [illegible]
كون العلة [illegible] المعلول [illegible] المعلول [illegible]
[illegible] المعلول [illegible] يكون [illegible]
أن كانت العلة علة لذاتها [illegible] كانت علة [illegible] بحسب [illegible]
[illegible] المعلول [illegible] الكثرة [illegible] العلم
كالشيء. أوهام وتنبيهات. [illegible] أن هذا الشيء المحسوس [illegible]
[illegible] المحسوس [illegible] قوله تعالى
[illegible] هذا الموجود المحسوس

مسئلة

متأول ثم لفائل ان يقول ان اصله وطبيعته غير معلول لان كل صفة معلولة تحتاج الى فاعل فاذا
فعلوا في الوجود وجب ان يكون ذلك الفاعل موجودا وجب الوجود لذاته او لغيره
لئن اوجب لذاته فقد اقروا بالمطلوب وان اوجب لغيره عاد الكلام في ذلك الغير
وفي ثبوت الموجود الاول وهو حكم الاذهان السليمة مع ما فيه من الدور والتسلسل
واما قول من قال ان الموجد لها هو الله تعالى فهو ايضا باطل لان الله تعالى
لا يفعل شيئا الا لغرض وحكمة وهذه الاشياء لا غرض في ايجادها ولا حكمة
في اعدامها بعد وجودها فثبت ان الله تعالى لا يفعلها ولا يعدمها
واما قول من قال انها واجبة لذاتها فهو باطل لان الواجب لذاته لا يقبل العدم
والعدم على هذه الاشياء طار فوجب ان لا تكون واجبة لذاتها
واما قول من قال انها ممكنة لذاتها واجبة لغيرها فهو باطل لان الممكن لذاته
لا يترجح وجوده على عدمه الا لمرجح والمرجح لا يكون الا لغرض وحكمة
والغرض والحكمة لا يعقلان الا في الفاعل المختار فثبت ان هذه الاشياء
لا فاعل لها ولا مؤثر فيها وانها لم تزل ولا تزال موجودة
واما قول من قال انها حادثة بعد ان لم تكن فهو باطل لان الحادث
لا بد له من محدث وقد بينا ان لا محدث لها
واما قول من قال انها قديمة لذاتها فهو باطل لان القديم لذاته
لا يقبل العدم والعدم على هذه الاشياء طار فوجب ان لا تكون قديمة لذاتها
واما قول من قال انها ليست قديمة لذاتها ولا حادثة بعد ان لم تكن
بل هي ممكنة لذاتها واجبة لغيرها وان تلك الغير هو الله تعالى
فهو باطل لان الله تعالى لا يفعل شيئا الا لغرض وحكمة وهذه الاشياء
لا غرض في ايجادها ولا حكمة في اعدامها بعد وجودها
واما قول من قال انها ليست قديمة لذاتها ولا حادثة بعد ان لم تكن
بل هي ممكنة لذاتها واجبة لغيرها وان تلك الغير هو الله تعالى
فهو باطل لان الله تعالى لا يفعل شيئا الا لغرض وحكمة وهذه الاشياء
لا غرض في ايجادها ولا حكمة في اعدامها بعد وجودها
واما قول من قال انها ليست قديمة لذاتها ولا حادثة بعد ان لم تكن
بل هي ممكنة لذاتها واجبة لغيرها وان تلك الغير هو الله تعالى
فهو باطل لان الله تعالى لا يفعل شيئا الا لغرض وحكمة وهذه الاشياء
لا غرض في ايجادها ولا حكمة في اعدامها بعد وجودها

واما قول من قال انها ليست قديمة لذاتها ولا حادثة بعد ان لم تكن
بل هي ممكنة لذاتها واجبة لغيرها وان تلك الغير هو الله تعالى
فهو باطل لان الله تعالى لا يفعل شيئا الا لغرض وحكمة وهذه الاشياء
لا غرض في ايجادها ولا حكمة في اعدامها بعد وجودها
واما قول من قال انها ليست قديمة لذاتها ولا حادثة بعد ان لم تكن
بل هي ممكنة لذاتها واجبة لغيرها وان تلك الغير هو الله تعالى
فهو باطل لان الله تعالى لا يفعل شيئا الا لغرض وحكمة وهذه الاشياء
لا غرض في ايجادها ولا حكمة في اعدامها بعد وجودها
واما قول من قال انها ليست قديمة لذاتها ولا حادثة بعد ان لم تكن
بل هي ممكنة لذاتها واجبة لغيرها وان تلك الغير هو الله تعالى
فهو باطل لان الله تعالى لا يفعل شيئا الا لغرض وحكمة وهذه الاشياء
لا غرض في ايجادها ولا حكمة في اعدامها بعد وجودها

المتكلمين بقوله فهؤلاء هؤلاء وقام من القائلين بوجدانيه الاول من يقول بين
ان واجب الوجود بذاته واجب الوجود في جميع صفاته وقوله الاولية لم يزل تتمة من ازلية العدم
الصرف حال الاولى بمعنى ان لا موجد شاء او ابى الا شاء ان لا يتوقف عنه اصلا وحال بخلافها
لما سنح عن سان مذاهب المتكلمين مرفع في بيان مذهب نفسه وبدأ بما هم يقولون ان واجب
الوجود بذاته واجب الوجود في جميع صفاته وقوله الاولية لان ذلك يعني تقدم العلل على
الفاعل فان الفاعل اذا كانت لا علته واجبة لم يجب ان يكون فاعلا ايا ما كان كما ان علته
ممكنة لصح ان لا يفعل بل يجوز ان لا يفعل لا من حيث هو ممكن بل من حيث ان علته
الاولية لا تحال التي لا يتوقف صدورها على شيء غيرها فاعلا وعلة على الاطلاق
الباقية المتوقع عليها وجود الغير كذلك وهو اول او ظاهر او باطن وهي لا يكون لها لعيلة ان
وجود وعدم ثم ذكر بعد ذلك ما سلف من ان العلل ناشئة الى ان القديم الصحيح لا يتصور منه حال يكون
منها ليسأل الفاعل عن الفاعلية اذ لا يتأتى اليه ان يكون لا صدوره العلل اول لا يتأتى ان
العلل من حال الحدوث يصير بها فاعلية اذ لا يتأتى العلل وعرضه من ذلك ان يتوقع
على الفاعل تأخير بعض العلل ان يصح لان يتعلل به من الماهية قوله ولا كونان يتسع
لان متعلق الاطلاق ولا ان يتسع عرفا وكذلك لا كفران يتسع طبيعيا فيتسع لكل ما لكل حال او
لم يعد شيء حالا او احدا مستمرا على نهج واحد وسواء علت الحدوث لا يتيسر او الامر ان مثلا الحين
من العلل وقتا ما يتيسر او لمعين او غير ذلك فاقدا او كتبع كان يكون ما لو كان قبل ان او عاين
او غير ذلك كان قبل ما كان الفاعل المختار عند المتكلمين هو الذي يستوي عنده وجود ما يمكن
اليه من حيث هو قادر ايضا صوا الى اثبات شيء يستند بعض الطرق الذي عناه فاثبتوا الارادة
يتعلق بذلك الطرف وهو مبني عند بعض المحققين وقد تقدم عند الاشاعرة وغيرهم على عليه
عند الكعبي فاشار الشيخ الى ابطال الارادة المحدثة اولا ما شأنا لانه ان يتبع لها ميتدا وبعض
ايضا احالة المقدورات كسوق ما وميل البهيمة هو الذاهب على ان كان يعلقها بذلك المقتدر
دون غيره فان ما استقيا من هذه بعال الاعراض والجزاف لعظم معرة معناه الاحتراز عن
يقدر وقد يطلق عسى بمعنى الاطلاق على فعل يكون مبدأه مشورة تخيليا من غير ان يتبعه فكر او روية
او طبيعة كالتنفس او مزاج كهو كان للعرض او عادة كالعبث بالحية مثلا وما عتيادا من
الفاعل كما ان العبث يكون عتيادا من الغاية بين الشيخ الطلبة هنا على العلل الذي يعلق
الاراده بمشورة بعد من غير تعلق الاقتضاء عما ان الشيخ جعل الحكم كما هو قائما السارع
للاستظهار لقال وكذلك لا كفران يتسع طبيعيا فقد ذكر ما لا تحدث حال او لا كفران حدث شيء من
شرائط الفاعلية التي يعلق عليها الفعل على الاطلاق سواء كانت طبيعية او ارادة او استواء من
عدة وابطل كما كان حال الشيء المقدور ما كون كمال الفعل المقدور الذي كلامنا فيه وكما مال العلل
الى عدم الشيء ان كان حال ما مع وكما الشيء الى عدم اقرب فهو يتسلسل اما وقع وقد كان

والثاني

وانما شاء قبل شيء وهو القول بحدوث لا الى اول ثم اشار الى ابطال القول بالارادة
القديمة وبان ما ذهب اليه ناذع على العلم تقوله واذا لم يكن حدوث ما لم يزل شيء حالا
فاذن مستمر على نهج واحد ذلك يعني ما لا صدوره الفعل عن الفاعل لعلة وانما صدوره
في جميع اوقات وجوده فاعلم ان المعتزلة الذين لا يقولون بالارادة المقدورة لا يعترفون بحدوث
شيء لفعل الفعل لصالح فلهم ان يكون بعض الاوقات اصلح للصدور لكنا انما نمنع الصدور
في عدة كل الوقت فلما منع ذلك اشار في ابطال القول بحدوث شيء وابطال القول بان لا يحدث
شيء اشار الى ان هذين القولين ما قول بحدوث وصوا حدوثا لحدوث لا امر يتيسر حسن
من الفعل وقتا ما يتيسر يعني القول بصلوح بعض الاوقات او معين ما حتى يصير وقت الفعل
متاتيا بعد كونه ممتنعا او عند ذلك يزعمون عنه بحسب اصطلاحهم او حلته لا يزال
كتبع كان يحدث عند الوقت الصالح او لمتاتي كان يتأتى عند وقت الامكان او عند ذلك بحسب
عبارتهم فان القول بجميع ذلك قول بحدوث شيء ما وقد ابطلناه قوله قالوا ان كان
الفاعل الى تعطيل ذلك يجب الوجود عن فاضة الخير والجود هو كون المعلول مسبوق العدم
لا عن مبدأ الفاعل ضعيف وقد انكشف ان ذلك انما يصح ضعفه على انه قائم من كل حال ليس
في حال اول ما يجب السبق عنه ان حال وانما كون المعلول ممكن الوجود في نفسه في اجب
الوجود بغيره ليس بناقض كونه تام الوجود بغيره كما بنيت عليه ولما فرغ عن
الاشارة الى عدم العلل ما هو من جانب الفاعل وما هو عن جانب العلل وابطل القول
بالحدوث اراد ان يستدل على ضعف حجج القوم فتجهم ايضا فاستقسم الى ما يتعلق بالفاعل والى ما يتعلق
بالعلل فمما يتعلق بالفاعل ما توهم ان فعل الفاعل المختار يجب ان يكون مسبوقا بالعدم وقتا
يتعلق بالعلل هو توهم العلل عن نفسه يمتنع ان يكون الا محدثا فذكر ان الداعي لهم الى القول
بالحدوث مع كونه مشتملا على التزام لمحذور شنيع وهو تعطيل الواجب طلب دفع ما لم يزل عن
فاضة الخير والجود ان كان هو ان يكون الفعل مسبوقا بالعدم لمحذور فرض صحيح ومع ذلك
موهوما باطلا من كل حال سواء حدث العلل في الوقت الذي حدثت او قبل ذلك او بعد من
غير فصل ما لان ذلك كل الوقت دون غيره وان كان لداعي لهم الى ذلك هو ان العلل
نفسه يمتنع ان يكون عن حادث فقد تمت في هذا الخط على اساس وتمثل كل ان المعلول يمكن
ان يكون دائم الوجود مع انه يشتمل بالجواب عن الحجة الملتزمة بهم على امتناع وجود
حوادث لا اول لها بيان وجه الخطاء فيما يقضي وانما كون عنا المتناهي كلا موجودا لكون
كل واحد منها موجودا ثم توهم خطأ وليس اذا صح حكم على كل واحد حكم صحيح على كل محمل لا
لكان صحيح ان يقال الكل غير المتناهي ممكن لان يكون كل واحد لان كل واحد ممكن ان يكون
الوجود ويحمل ما لكان على الكل كما حمل على كل واحد اسارة الى الجواب عن الحجة الاولى وهو ان
القول بوجوب الحكم على الكل بحكم ما يصح ان يحكم به على كل واحد بعض القول ما لكان وهذا غير
المتناهي من الوجود لا يمكن ان يحصل كل واحد منها ان الوجود وهذا امر يصح عن ما لم يتناهى فانهم

يقولون حقد وان الله تعالى لاعتاص ولا يمكن ان يفعل كل ما في الوجود بحيث لا يبقى شيء
يحوجه الى الوجود **قوله** مالوا لم يزل غير المتناهي من الاقوال الى يزال ومنا معدوما
الابشاء بعد بين وغير المتناهي المعدوم يمكن ويجاز ان اول وتوسيط ذلك كون ما غير متناهية
في القدم اشار الى الجواب عن الحجة الثالثة وهو ان غير المتناهي اذا كان موجودا ما فقد يمكن ان
يزاد عليه شيء بالافعال كالحوادث المستقبلة الى غير نهاية وكما يمكن ان يفرض
زائدا على حد معدود وان تم كونها غير متناهية عند هم والحوادث التي لا نهاية لها ليست موجودة
جملة في وقت من الاوقات فانه ان ازداد ها لا يكون ذلك الا شيئا فشيئا **قوله**
واما الوقف الواحد صنفا على الموجود قبله ما لا نهاية له او انتهاء شيء منها الى حد معين اليه
ما لا نهاية له بهذا قول كانت ماض معين مولبا موقف كما اعلم ان الشيء الذي ينقضي شيئا بالعدم
والثاني لم يكن يصح وجوده الا بعد وجود العدم الاول وكذلك بما حتى لم يكن البتة الا وقد
مر الاوقات يصح ان يقال ان الحادث كان موقوفا على وجود ما لا نهاية له اي محتاجا الى ان ينقطع الى
ما لا نهاية له بل الى وقت مخصوص وصدت منه ان يكون من غير لشيء متناهية قبل هذا الوقت
هذا صفته لا يتمكن عندكم ولكن الوجود الحادث عندنا هو الذي لم يوجد قبل وجوده
وجد شيء وكل وجود هذا صفته فلا يمكن ان يحصر عدد ها وذلك كما نقدر اعدد نفس المسافة
فانه يمكن ان يعبر عنها بكسور متزايدة فرضا لا نهاية لها بان نجعل كل كسر بعضا لغير الذي يليه
المعنى اشار الى الجواب عن الحجة الثانية وهو ان متى يوقف لحادث على الفضاء ما لا
نهاية له او بعضا جاز ان كان هو ان وكان بعض وقت ما بعينه لم يوجد هذا الحادث فيه
ولا شيء من الحوادث وكان الوجود لي ذلك الوقت متوقفا على الفضاء ما لا نهاية له
من الحوادث او كان عند الحادث محتاجا في وجوده الى الفضاء ما لا نهاية له لم يوجد ذلك الوقت الى ان
ينتهي اليه متوقعا كان ذلك مانعا من الوجود ومثل هذا الوقت هو
مطلق مهم والحق ان كل وقت يفرض لم يتقض ما لا نهاية منه ومن الحادث الذي يمكن ان يوجد في ذلك الوقت
متناه وكان كل ما لا يتناهى عندهم وافراد جميع الاوقات عند الحادث يكون متناهيا ان
كان معناه ان متى كان الموجود لا يوجد الا بعد انقضاء ما لا نهاية له فهذا هو المتناهي **قوله**
والواجب من ذاته يجب ان يكون الصانع الواجب الوجود غير مخلوق النسائي
الاوقات والاشارة الى ما به عنه كونا ازليا ويلزم من ذلك لزوم ما ذاتيا الى ما يلزم من محالات
يلزم منها منتهيها الغير **قوله** لما فرغ عن مواضع الحادث وكيفيات وكيفيات هو لي صادر عن
لحكما هنا وهو ان الواجب لا يخلو فيستحيل الاوقات وان اوجد لا يلزم من العقول الكل
الا واسطة هنا وبين الحادث الاول اذ الا واسطة فيه بينهما وكما يلزم ويلزم ما ذا ما لزم العقول
الكلية وتلزم الكل بما تعلم عن العقول بحسب ذاتها ما لزم واسطة بين لزوم الا ما يلزم من
اصلا فان يلزم منها بعض الحكم السرمدية اللازمة من اصناف ذلك من اصدار صنعة البعض
بعض الحوادث اليومية **قوله** ومن عرف المذهب الحق عرفها ان العقل قد يعرف بعد ان

يجعل وجود الوجود واجبا مراده ان الشارع في القدم لوجود وقد يعبر بالقديم عن الشارع
في حد ذاته وجب الوجود وكذلك ما لا يرخص الفاعل فيه وليس معناه ان يسبق الحادث
والقدم يعلقا مسبقية التوجيد **الخط السادس** في الغايات
وما يتعلق بها في الترتيب بالنسبة الى الفاعل الشارع غاية الشيء
ما اليه يتم كل وشيء يصل الشيء وكذلك ان يكون غاية الحيوان كما يقال ان غاية
من ذكر وهو ما لاجله يقصد الفاعل عن فعله الفاعلي من مال وهذا اللفظ تشمل على اربعة معاني
احدها بيان ان كل فاعل بالقصد والارادة لا بد وان يفعل لغاية ما ثم اشار الى العقول وقال
بيان موجب الوجود فانه لم يتقدم الاول لانه تام لما قبل عن مسلك القدم والساس لما بين بيان
الاول هو ان الباري ان لم يكن مسلكا لعنه لم يكن فاعلا بالقصد والارادة وحينئذ كان موجبا
وذكر بذكر القول بالقدم وانه فاعل بالقصد الذي عليه يقول هو ذكر لم ان الباري
يقال لزوم ان جاعل العالم في وقت بعينه وباطل انه يقول بالارادة فدفع هذا الاعتراض بان
الباري هو ان كون وكان مما لا يكون متوقعا تشبيه الامر بالشيء على وجود العقول انه شبه
بعد ذلك ان حركات الفلك ليست للغاية بالشائلة وذكر انه شبه بان يقال لو كانت حركة ما
لاجل السماء لكانت كانت عن مسلك بها والجواب لا يكون مسلكا للشائلة والقول انه ظاهر ثبت
للوجود مبدأ الاول فيما لم يتم الرابع كان غير الواجب ان يكون بعد ايته فقد كذلك بالخط
الذي يدل الشهادة على الضرورة فاعلم وما ذكر من قبل كان غير الواجب ان يشمل غايتها
بعد ارباب ان اعلم ان الكلية عن ان الفاعلين لا يكون لافعالهم غايات لا يعلم
لا فعال غاية ثم اشار الى غايات افعال الصنف الثاني فقال ذلك على وجود صفة عرفته من
سابق العلم ثبت ذلك الوجود الذي من ذات الفاعلين وصانعه وذلك على الوجه الذي
اشار ذلك الوجود الذي من ذات الوجود النازل من المبدأ الاول الى المرتبة الثانية وهو
وسم النمط بالغايات وما بعدها الترتيب **بقيه** التقرب على الوجه الذي يحصل
منه لما يتبع عنه من الوجود بلذته وانه ومن غايات ممكنة من انه ومن غايات كما يليه لغايته لذاته
من الصناع الى التي لغرض تابع عنه حتى يتم به وانه او حال ممكنة مرة وانه مثل شكل او صنع او غير
ذلك او حال لها لغاية ما كعلم او عالم او غير ذلك او غير ذلك من الكمال هذا
تعريف لمعنى الغير والمقصود ان مراعاة معناه المجعول على المبدأ الاول بحسب ان الكون لمعلول
غاية مساوية لذاته واعلم ان صفات الشيء معتبرة الماهو لمن يسبب والى ما هو لمن يسبب
والاول يسمى الماهر من تهيأ له ان يعرض له بسبب الى غير والى ما ليس من شأنه هذه تلخيصا
الاول هو العالم الممكنة من ذات الشيء والثاني هو العالم الكلية بما فيه وهو كما ان
الشيء من شأنه ان يعرض له الوجود والعالم الكلية بما فيه وهو كما ان
الغير التام هو الذي لا يتعلق غرض فاعله لشيء وراءه وهو الصانع الممكنة من ذاته والعالم
الكلية الاضافية له ولم يدرك بما اضافات الجوهر لا ما يتعلق الوجود وبعضها على ما وكان الغير

هو الذي لا يتعلق في وجوده الاشياء بعينه وكان ما يتعلق في عينه الاشياء بعينه هو ليس بغني بل
فقير محتاج الى الكسب وهذا الكلام كما ترى يصلح للاول لو كان الاول مضيفا الى الفاضل السابع
وقوله فيما تعلق في شيء من هذه الامور الى آخره هو نتيجة محتاج الى الكسب كلام خارج عن ناموس الحكمة
ماله لا يغني للغني الا اذا كان في احد هذه الامور الى الغير وبعبارة بعض غير الكلام انه لو لم يتعلق في شيء
من الحاجة الى الغير لاستغنى بما له عن الغير ومعلوم ان ذلك غير الاولى فيه بل كان مريدا للفقير
محتاجا والحق فالمناسب ان اضافة موضوع واقول كلام هذا الفاضل يصلح ان يكون كل واحد
موضوعا ومحمولا على اشياء كثيرة من جانب ما هو له ظاهرا وليس كذلك بل الحق ان الحد محمول
لكل واحد من افراد المحدود وبحمل ذلك منه عليه ظاهرا والا لما صح حمل الحد على المحدود
ليس كذلك لان الموضوع هو الغني المقيد والمحمول هو الغني المطلق وكل مقيد من حيث هو مقيد
الموجود في شيء موجود في ذلك الشيء فقد ظهر بهذا التحقيق ان قول هذا الفاضل وقال المصنف
هنا الضمير في قوله الغني وهو الذي لا يحتاج الى الغير لان ذاته ولان شيئا من صفاته للصفة
وذلك يصلح ان يكون تتمة المعنى هو الذي لا يحتاج الى الغير في هذا الكون حتى يتضمن شاملا على
موضوع ومحمول معنى فاسد لان المحدود والحد شيء واحد فاذا كان كذلك فالحاجة كما تعلق
بالمحدود تعلق بالحد ايضا شاء او لم يشأ ويكون كلامه هذا نظيرا لما مر من قول الانسان
هو الحيوان الباطق وبالناطق ايضا ليس بانسان فلا يرد ما ذكر على ان الشيخ قد صرح في اول
كتاب الشفاء بان الحد قد يكون بالاجلى والاعرف وبالاقدم والاسبق وبالعلة والمعلول
الذي لا يجعل غيره وقال بعد ذلك فاما ان يجعل من هذه الجملة شيء واحد او اكثر من واحد
بعينه من هذه الجملة وكان الجواب انه لما كان في اول قاصدا التعريف لم يورد
الاحتياج لما كان التعريف الغني مقتضيا بما بالحاجة الى الغير لم يكن مريدا لان يكون قاصدا التعريف
اعلم ان الشيء الذي انما يحسن ان يكون غرضا لفاعل ما يكون اولى واليق عن ان لا يكون كذلك
وكل فاعل يكون كذلك فهو اول واحسن وبطلق ايضا لكن ما هو اول واحسن بهذا المعنى يسمى
كمالا فاصدق عليه الكسب ٥ ان قول المتكلمين يعللون افعال الباري تعالى بالمحسن والاولى يصح
ان يقال الصانع الحكيم الذي يفعل فعلا اولى من تركه ولاجل ذلك حكم عليه بانه تعالى الخالق والرازق
لقائل ان يقول على ان هذا الحكم وجب الله مقتضى لاسناد الفعل اليه لانه يرى ان الشيء الذي يحسن
بان يفعل فعلا يكون ان يفعل حسن من ان لا يفعل وانه ان فعل كان فاعل حسن وان لم يفعل
وكان ما فعله حسن بهذا الشيء ان لم يفعل فاعلا ولا يصفان ان يصدر عنه فعل ولا يكون
الى الشيء الذي ان يفعل ان لم يفعل حسن بحاصل ولا ما هو حسن بهذا الشيء فقد ظهر من ذلك
ان هذا الوصفين فقد يصدق منا وكل الشيء ان يفعل فعلا عينه ما ذكر هو قول ابو مسلم بن بحار
مقتضى الكسب ٥ قال الشيخ ما ليس من الواجب ان يكون فعلا اولا يجب ان يكون
لان كل حسن صادر فيكون صفة الكمال وان كل ما ليس بحسن فلا يجب ان يكون صادرا

وان الاول الحق يفعل ضياء الاجل شيء قال المعلق ٥ هذا تصريح بالمقصود الذي اردناه
اليه في الفصل المتقدم وهو كما قلنا صحيح وقد حمل الحكم عاما مشتملا على الجميع العلات
العالية الى من ذاته لما ذكرنا انها ان تعللت بالمبدأ الاول بسلسلت الفاعلية على ما مر
جل جلاله مطلقا لان الفاعل الذي يفعل لغاية ليس فاعلا من كل الجهات بل من جهة
ما هو طالب لتلك الغاية وكل ما يصير كونه مستكملا بسبب الوجود والباقي فهو من حيث
وكل يقتضي كونه من حيث هو ناقصا وما عليه فالحق الاول بما كان تاما من كل الجهات لا حاجة
شيء صلا الامور ما دون لا لغاية بل هو هذا فاعل وغاية للوجود كله ٥ تنبيه العرض
ما لا يكون الكل الحق هو الحق مطلقا والاستغناء عنه بشيء في شيء وله ذات كل شيء ان ينسب الى ما
منه ذاته وكل شيء غيره فهو له حاصل وليس له الى شيء فقره ٥ سياتي ان الكلام يقتضي ان يسمى هذا
الفصل بالسم والذي قبله بالمذنب والاشكال من ان المتقدم والمتاخر يسمى فيه من الناظرين
وهذا الفصل مشتمل على تعريف معنى للملك وقد اعترف بانه اشياء احدها كون الشيء طلقا وهو
سلبي والثاني افتقار كل شيء الى كل شيء والمالك كون كل شيء له وهو ايضا
اضافي وعقل ان كل كون كل شيء لغيره ما نطقا كان كونه غاية للاشياء هو كونه باعثا لها على ان يصير
بفعلها كونه شيئا له بكمال ما شيئا ومنه ٥ تنبيه العرض ما الوجود الحدوث هو ان لا يكون
لا العرض هو الذي من سبب الممكن ان لا يكون كما او اولى ان لا يكون ٥ قال المعلق
والعرض هو الذي لا يتعلق في شيء ان لا يكون كما او اولى ان لا يكون ٥ قال المعلق
وليس عبادة والعرض كله عبثا بل الغرض منه الشاء والمدح والعلم من الله ذلك والوصول الى
ان يكون فعل احسن او فعل ما ينبغي او يشترى او ليخبر او ليشرح ما يفعل فمن مستحق غير
جواد فالجواد الحق هو الذي يعرف منه الفوائد لا الشوق منه وطلب ٥ قصدي لشيء ما يجود به اليه والعلم
ان الذي يفعل شيئا او لم يفعل قبح به او لم يحسن منه فهو بالنسبة من فعله مختلف سيرد تعريف معنى
الجود وقد اعترف هنا بانه لشيء ان هو ما نفى سواه والباقي ان يكون ما عدا الغير شيئا صفي المتقدم
ان يكون مستغنى عن غيره ما هيته مفتقرا الى الغير اما الى ان لا يكون ما عدا الغير شيئا او الى
طاهره ما ٥ الفاضل الشارح لفظ صفي محله مراد ما ذكر المحسن الفعل والمتاخر يسمى المتاخر الباقي
وباقي الاولى الشيخ لا يسمى الكمال ما يتولون ما لحسن الفعل والمتاخر يسمى المتاخر الباقي
والعرض ما يسمون هذين ٥ واقول هذا الكلام يصلح كون العرض المعلل لهذا اللفظ في
لي عليه انما عرفوا يقولون للحسن الفعل وما نفهما يتنون الا ان الشيء عما ان المعرفة والنفع
والغرض السوابق اعدادهم يستعملون هذا اللفظ عما بيانا فان البيان انهم يستعملونها على سبيل التفاؤل
الاصطلاحي ما ازاء هذين المعنيين لكن كل فاعل عاقل صانع لغرض والغرض الداعي من يفعل
عنه وكيف لا وهذا اللفظ جيد وكذا انما مر في قول المعلق ٥ تعالى الغني عن طاعة غيره اي طاعة
كسرة فالحسن وهو غني عنها مستغنا وقد علم ان المدح في افعال هذا الكلام الذي لم يستحسنه يتولى
ما لكلام وجب بحمد الله ان يكون عنايا وذكر هذا الفاضل الاشارة الى ان الاشارة الى ان
اجتمعا وقد اضاف حاشاه عن كل عيب وقال القدماء الى الفصل الثاني الى الغير لم يكن خيرا

والاصل في الخير

من ان فعل الحي كما يجب حسن في نفسه شيء لا مدخل لوهن ان عنوان الغني الا ان يكون لا يتوقف ذلك
الحسن بزعمه ومجده وتزكيته لكون تركه سفها ونقيضه وكل ذلك من العنوان لما مضى ان الفاعل
الذي يفعل لغرض يعود اليه او الى غيره مستكمل بغيره وهذا وان كان لا فعال الفاعل الكامل
يفعل لا لغرض يعود اليه لا الى غيره بل لان الفعل لنفسه وجب حسن ولكن الفعل في نفسه
على ذلك الصفة يمتنع لاحسان الفاعل اياه بهذا هو الوهم الذي نبه على فساده وما قدمناه من حسن الفعل
ووجوه من نفسه شيء لا مدخل لوهن ان عنوان الغني بل المعتبر للاحسان هو الذي ذكرناه من الزم
او بجوده وتعبير بمستحق المدح وكل ذلك ضد الغني واعلم ان العالم من المدح والحسن والقبح
العقليين يعرفون الحسن بانه كل فعل يمدح فاعله استحقاق ومدح او لا استحقاق فيه فان المدح لا خلال به
مع وجود استحقاق فيه محمود يجب والا ولا فالمبيح بانه كل فعل يمدح فاعله استحقاق فيه ولا يجب عندهم
الشيخ كشارح فعل الحسن قد يجب عن الزمه والتجنب واستحقاق الثناء والمدح والتجنب والتخلص من
المذمة وما يجري مجراها في هذا الفصول **استاذ** لا يخفى ان طالب تحقيق الحق لا ان يقول ان عنوان
الحسن الكامل في العلم السابق مع وقوعه الواجب اللائق ببعض منه وترك البعض الآخر على ما ستقف في تفاصيلها
معقول فيما نحن فيه وذكر هو الغناء وهذا جعل مستدرك مسار بعاصيها **ك** لما بين ان العلل العالية لا يعود
لغرض من افعاله الشاملة وجب عليه ان يبين ان النظام المشاهد في الموجودات الكائنة الفاسدة
كيف صدر عنها او لا يجوز ان يكون صدورها عنه كذلك او لا حسب طبيعي او لا على سبيل الغايات
لو الخواص عدد في هذا الفصل ان عمل النظام بالكل اي بمثل نظام جميع الموجودات من الازل الى الابد
نافع للباري السابق عن هذه الموجودات لمنزهة عن المساهمة الى كمال ولنفع ان نفع
كل موجود سواه فان كل موجود من كل الوجوه ناقصة ذكر النظام عائد الى الموجود الفاسد فالذي
الفيض من جميع الاجزاء الى بعض كل الاجزاء منها وهذا اللفظ موضوع بالباري تعالى خلوقا وهذه
جعله وعدمه فان يفضلها فيما بعد **ما** الفاعل الشارع المقصود من هذه الفصول التسعة هو
ان كل فاعل القصد والارادة هو مستكمل بفعله وبه تنظم الفصول ان تعالى لو كان الباري تعالى فاعلا
بالارادة لم يكن عالما لكونه لا بجواد او النوال بالايجاد فاعلا فلكونه فاعلا ظاهرا الشرطيان من
فعل بالارادة متفعله اذ لو جاز ان يوجد مستكمل بفعله ويكون بفاعل الغني بنفسه فاعلا لكان لا بجواد معنى
الغني هذه ومعاذ الله والذي لا يفعل لغرض لا لنفع يعود اليه ولا الى غيره ان لا فعل لان الفعل لا يتصف حسن الا بالنسبة
الى الغير لما سيقول ما يتبين به وجه وعدم لا يبان عرفت ولسمعت في الذم وسيعيد بعود ما
مستكمل وقد ثبت ان الفاعل بالارادة مستكمل فثبت ان العالم لا يفعل لا بجل المسابل وقد ثبت ان الله
ليس بناقص الارادة بقي ان نتكلم على ما يتعلق بتفسيرها والاستدلال **ك** وقولنا ليس المقصود
من هذه الفصول هو ان كل فاعل بالارادة مستكمل بل هو من هذه من اثبات الفصل والمقصود هو
نفي الغرض عن افعال الباري تعالى لما ان النقيض لما كان مستلزما عليه كذا القائل وعدت لا ابتداء
بالمدائن لا اول وعدمان افعالها وبعض الملغوض من الفصول ان الشيخ اعتبار من صفات المبدأ الاول
وتعالى افعالها المعنى عليها هذه الملة لا بما قال الاشاعرة عن نفسها وبما قالها الى على نفي الغرض

من

عن جملة وتتم العشر [illegible] الاول [illegible] عشر من الفصل الاول ثم اثبت المطلوب [illegible] في فصلين
بعده ثم عشر الثاني من فصلين [illegible] في الفصل السادس والسابع بان الفاعل اذا [illegible]
[illegible] ان السابق [illegible] الاول من المبادي العالية
[illegible] بالنتائج انه [illegible] الى المبادي
[illegible]
[illegible] الفاضل الشارح في الحجة [illegible]
[illegible] ان لا يكون [illegible]
[illegible] ان يكون الله تعالى
[illegible] فان النزاع لم [illegible]
[illegible] **أقول** وهذا [illegible] الشيء [illegible]
[illegible] الجواب [illegible] تعالى لو
[illegible]
[illegible] الاولى [illegible]
[illegible] الشيء والحكم بان هذا [illegible]
[illegible] **تنبيه** [illegible] السماء [illegible]
[illegible] الكلية المطلقة الاول [illegible]
[illegible] فان [illegible]
[illegible] الطبيعي
[illegible] كان [illegible] لم
[illegible] الجزئية [illegible]
[illegible] الاجسام [illegible]
[illegible]
[illegible] السماء [illegible]
[illegible] الفاضل الشارح [illegible] العقول [illegible]
[illegible] **وأقول** انه لم [illegible]
[illegible] العقول [illegible] القوى [illegible]
[illegible] السماء [illegible]
[illegible] السماوية [illegible]
[illegible] الكلية المطلقة [illegible]
[illegible] الاجسام [illegible]
[illegible] التابعة [illegible]

١٥٢

[illegible] السماء [illegible]
[illegible]
[illegible] الكليات
[illegible]
[illegible] العقول [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible] الاتصال [illegible]
[illegible] الفعل [illegible]
[illegible]
[illegible] الكلية المطلقة [illegible] السماء
[illegible] السماء [illegible]
[illegible]
[illegible] العقل [illegible] ان كان
[illegible]
[illegible] النفس [illegible]
[illegible] **اشارة وتنبيه**
[illegible] السماء [illegible]
[illegible] العقول [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible] السماء [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible] **توجيه** [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible] الجسم

وهذا ما يكون المحرك لشيء ذات المعشوق وان كان المعشوق محل الذات وغيره لا محالة يتحرك
على حصول حال لنا المحرك بل علة ان يكون ذلك لكل حال من المعشوق محركا نفسه او مجاز اما او بالاولى لكن
حصل بالفعل ما لم يكن فهو محرك لشيء ما من المعشوق فاما ان يكون ذلك لكل حال او لا فهو المطلوب
ويجب ان يكون حينئذ ما بالقوة فيه ذات المعشوق او حال من احواله والا لما دخل المعشوق في الغرض
من المحرك وحينئذ يكون المحرك حركة لاجل هذا الطرف فاذن يكون هذا الشيء لاجل شيء لذلك المعشوق
او حاله وظهر من ذلك ان كل سماء انما تتحرك لان لمعشوق لا كلها امر فان يكون اما لان لشيء ذاته او حاله
او لشيء ما يشبهها قوله وليكن الاول بالوقف اذا ما ان تطلب المحال مثلا لو كان الطلب لنيل
الشبه من حيث يستفيد هذا لنيل شبهه لا يستقيم ان لو كان المعشوق فاما ان يحرك ذاته او حاله
وانما يكون محركا لانه محرك الذي هو كمال جاز انه لكان لا كما لو انه ان يحصل وقتا ما او لا يحصل
ابدا فان حصل فقد حصل وان لم يحصل عند حصوله لذاته لم يحصل ابدا وكان محركا مطلقا ابدا
فان حصل فقد حصل لحاله ولا زال النسبة عن هذه الحالة بعينها او مجردة عن الغواشي المادية
يحتمل ان يكون كونه شيء مجال ما في المعشوق ليس هو كما لان المحرك ولا ما يحصل بالحركة ذاته او
حاله بل هو شيء يحصل له لا لذاته بل لشيء ما فان كان المحرك انما يحرك لنيل شبهه بتمام لا
جائز ان يكون يحرك لنيل شبهه يستفيد الكمال فان ما كان من جهة ما شبيها بكمال المعشوق لم يكن
شبيها لا يستفيد والاول محال لانه يلزم ان يكون المحرك الاول هو المتشبه بالمعشوق الاول او طلب المحال
ممتنع ان يكون المحرك لنيل شبهه لا يستفيد قوله فلا يمكن ان يكون ما بالقوة يشبه المتقدم بالتمام
فذلك انما يكون في المتبدل العدد ويستيقن فيه بالتعاقب وكل عدد وتقدر شيء ما هو بالقوة يكون له
خروج بالفعل لا محالة او لنوعه او لصنفه حفظا بالتعاقب ابدي فلذلك ما كان لا ذهن شيء مستفيد
الا خير معاونة شبهه المتقدم لكان حاصلا من المحرك بالذات لم يحرك لاجتماعه وكل اذا كان المتبدل من المحركات
العين الفاعلة ما لقوة ويستيقن فيه بالتعاقب وكل عدد وتقدر شيء ما هو بالقوة يكون له خروج الى الفعل من
اشياء الذي اليه لا محالة او لنوعه او لصنفه حفظا بالتعاقب او لشبهها ما كان ذلك المحرك الباقي
الحفظ دون الزائل المتصرم قوله فيكون المعشوق منها ما لا امر له الا من حيث هو
علة ما عن الفعل واسمى عنه الخير الفايض من حيث هو منها ما لان من حيث هذا ما فاضة على الاشياء
فيكون المعشوق يعني محركا السماء منها ما من الشبه في بعض الوجوه فيكون المعشوق بوجه الوجوه
شبيها ما بعين يكون اليه يشوق المحرك هو منها ما لا من اجل الخير يعني المعشوق وهذا هو
من حيث هو اسمى الفعل واسمى عنه الخير الفايض اي من حال لكن هذا عنه الخير من حيث هو شبيه
بالمباين بعض معقول ما بالقصد الاول وهذا الشبه من حيث هو اخير الفعل واما بالقصد الثاني
فان يتشبه عنه الخير الفايض عن المحرك ما الذي لا يتبدل بالعرض عن العوارض عليه ويتشبه عنه على ما يحتمله
تعليقه ومنذ ذلك في اعمال الوضع الثاني من هذا فاضة واما خير ما الفعل فما لتخرج الى
الفعل ما لم يكن عن التعاقب يعني عند ذلك امر الذي يحصل المشبه بالمعشوق في اعمال الفاضل والذي
لان الخروج من القوة الى الفعل عما ان لا شيء ما لحركة لا تقع الا في احد معمولات المحاذين

في العلم الطبيعي ذلك لا يمكن ان يعرض من اجله هذا البين وما لم والكيف وما بين ما فاذن الاجرام لها من الفعل
الى الفعل الاول الوضع واما اما لى من هذا فاضة لان الاجرام البين بعض لها فاذا ما على الاجسام
السفلية بحسب اوضاعها واما الهيات ليست منها فاضة لكن على ما كانت بعد وان الافاضة وجميعا ما
فياضة واما جرى ما العقوة فيها بعض في السماء جرى الفعل ما يكون من المعاني وذلك بحسب المشبه
هذا القدر ما فان الكتاب واما رسم الفصل الاشتاق والسبيه للشبه ما على ما ان ما يحرك السماء وهو
التي هو المشبه به على السبيل ما وجود الى هو المشبه به اعني المعقول بسبيه لو كان المشبه به شابهة م
واجد الكان الشبه في جميع السماء واحدا وهو محيف لو كان لذا حد منها الاخر لتشابهت في
المناج وليس كذلك الامر فيها قوله ويريد السبه على انه العقل للعالم فما علم ان المعشوق الاول
قد اشار في بعض المقالة الى ان المشبه به في جميع شيء واحد هو العلم الاول وقد اشار في مواضع
اخر ان كل فلك فقد يحضه معشوق شبه ذلك الفلك به فنبه الشيخ في هذا الفصل على انها كثيرة وسيذكره
الوجه في كثرة وما صار الفصل الذي هو قوله والذي ما الكلام ان المشبه به لو كان واحدا لكان المشبه
به جميع الاجرام السماوية واحدا وذلك لان الجسم من حيث هو جسم لا يعني حركة الى جهة معينة ولا وضعا
معينا وليس للاولاك جميع تضع وضعا معينا فان الكان المعقول عنه ما لا يعني حركة الى جهة معينة ولا وضعا
معينا وكل حركة من احراء الفلك على ما كل مشبه محمل في طبيعة الفلك المتضمن لتشبه احراء قوله
والموسما ايضا لا يجوز ان يكون طبيعيا ان يكون مبدأ لحركة او الوضع لا ان يكون الغرض في ليحركه
محققا ذلك لان الاراني شيء للغرض لا الغرض يتبع لها فاذن السبب لاختلاف الاعراض ولذلك
فلك اختلاف ما بينها المشبه بها واعلم ان بعض المتفلسفة من الاسلاميين وقعوا الى
ان المشبه به هو الجسم وكل فلك ما بل مشبه ما محيط به على ما مبينا بيانه والشيخ ابطل ذلك بما
بعض مشابهة لحركات في الجهات وذلك ان اوجب صعوبا ما ما ان يصف صفة المشبه به الشبه
التام لا محالة وليس الشابه موجودا الا واحدا يعني في المتقابلات مثل البرودة عن مبتدأ الحمى
فانها مشبه مثل البرودة ولو كان وكما طاب وكما عرض لواحد السابع ان مشبه الفلك بالعود
هو ان يستخرج كلا من الامة الاقصى الفعل لحاق العود وهذا معنى مشترك من المعقول وليس بما به
لاشتاق كل عدد من الخير الفايض من ذلك فاذن المشبه به شيء اول واحد وليجوز ان خروج الكل الاب
الى الفعل ليس كل الامكان ان يصير غاسقا كان خروجه مثل يجب ان يكون عالما لو كان لكون واحد ولهذا
يلزم ما هذا المعنى الكل مثل الاحوال ان كان اصلا لو كان قوة لتاعل ايضا فلكن ليس لنا الى
معرفة ما هيانها الى الطريق عليها بحيث يمكننا ان نحيط بما هيات الاصلاح وما ما هيات
الاصلاح ما هيانها ما هيات كما عرض بها فلا يكون كل معقول ما بل الاكل خاصة ولجواب عنه مضافا
الى ما ان ان ذلك بعض كون لحركة المتدرج طبيعية قد مر مثاله قوله وهو يتبيه ذهب قوم
ان المشبه به واجد فقط وان لحركة كان يحدثنا ان يكون من شأنه انها كان حيوانا لها ان
محركا الى شيء ما فعل الغرض ما لحركة كان كمن لها ان يطلب لحركة على ما هيئة تتاعة ما بحث
وان لم يكن لحركة من اصلها الذي هو محركة ما المتدرج لها لحركة من الغرض وبين جعلها على

ف
ان العالم لا يكون طبيعا

بحرد المثل

حينئذ قاعدة ونحن نقول لو جاز ان يتوجه بعينها الحركة في الشمائل جاز ان يتوجه بالحركة الى اليمين وكان لقائل

ان يقول لما كان لها ان تتحرك وان تسكن ... الامران ... الحركتين ثم كان ان يحمل ...

[illegible]

جا العود ... وان جاز ان تكون المتشبه به الاول ...

[illegible]

[illegible]

[illegible]

الانعطاف او الرجوع يكون اسهل واوضح وانا وصف ذلك الحركات بامتناع الى يقع بها الوصول والبلوغ كان الحركة للسن مثلا ان اخذ ما ينقطع بالوصول اليه بالحركة الى تقطع مسافة ما وصول بالتغاير من ينقطعه واذا كان الوصف الى لا ينقطع لا يقع بها وصول الا بالعرض واما وكذلك المحرك بالوصول يقوله عن محرك موصل ان الحركة المعتدل عليها عندهم هي كيفية على استواء اجزاء المحرك بالتعليق اعني للسلوك وهو ايضا المحرك الموصل بالميل لانه انما سمي ميلا باعتبار الخروج عن الخط وصف المحرك بانه يكون زمان الوصول موصلا بالبعض لستدل بذلك على وجوده من ذلك الان كما يسار الى امكان وجوده فزان بقوله فان الاصل ليس مقدار المتفاوتة والمحرك وهو ذلك ما لا يقع فزان ثم استدل بذلك على ان الباقي بقولهم انه مزول عنه يكونه موصلا الى قوله لا يكون الشيء مقارنا فان محركا واما قال ـــ مزول عن المحرك كونه موصلا مع ان المحرك القديم الشيء الاول لا يكون ماقتا عند مقارنة المحرك له لان المحرك هو الذي يوجد عنه الفعل الطبيعي او الارادي او القوي الباقية ان لا يكون ما قتا مزول عنه جاهد يسيه كان محركا وهو الميل وانشاء بقوله في جميع زمان مقارنة المحرك الحادث الذي ذكره انما يكون في جميع ذلك الزمان حاصلا وانشاء بقوله ويكون صيرورته غير موصل بعد ان كان موصلا الى زمان الوصول الذي هو مبدأ ذلك الزمان وذلك لان الشيء اذا كان موصلا زمان ما صار غير موصل بعد ذلك الزمان لانه من الصار من الزمانين لا يكون ان يكون الشيء في ذلك الزمان لا موصلا والا غير موصل الامتناع وطن من الغيبة ولا يكون ان يكون موصلا الان لانه الموجود ما لم يزل عليه ما لم يزل والوارد اذا كان عاملا ان كان لا حال موجود ان صار الغاصر وكان ما لا الحال الذي هو وصوله اليه حاصلا معه واما لم يكن المحرك الميل ان اعني الوارد المقدر لان لم يمش من غير ذلك الزمان الميل المخالفين ليس بالمشي لا صاحبا لذا سماه لان كان ولان منها يسلمنه عدم الخلو ولما كان وجود الميل مزاولا مشيا صاحبا عن ما كان عدمه للقيض عن ذكر وجود الميل الباقي لم لم يمش الغار الابل بعوله والان الذي صار فيه غير موصل صار فيه موصلا فيه وليس ان الكوفي زمان من الان يعوله وفيها زمان كان فيه موصلا وذلك لان الميل الباقي لم يحدث فيه بعد واما ان يعوله زمان السكون لا حالة الان سمي ذلك ان اعني الميل موجودا ان عدمه قد يحيء بالعاضد الشائع انها بنيه على استئناف ان ما ان يقع الشكال وهو ان عدم ان يكون الشائع الذي لا يقع الا في باطل وبالصار ان زمانا ما ان يفرض ان يكون ان عدم متصلا ان يوجد على ما ان الا يكون فالسؤال جاري الشيء عنه في الشيء وان قد تكلم عدم ان لا يكون على الذي لم يقع بعضهم عن بعضه لان فيقال مثلا الثاني وهو ان يكون على ان في جميع الزمان الذي هو على ما ان السابق ليس الكلام على استمرار عدم ذلك الميل ان في جميع الزمان الذي هو على ما ان الشيء على انتفاء على ما وهو ان الزمان الذي هو جميع مقدم ليس الميل الغير ملوعين ذلك الزمان ولا استحال ان يصف الشيء بصفة في زمان ما يكون من الان الذي هو طرف ذلك الزمان على ما لا يصفه فالـ هذا التقرير كلام الشيخ وتماسكال ان عليه من بعض الاولى ان يصول الشيء الذي هو عدم على الذي لم يقع معقول الان يقال لكصول حينئذ

حينئذ يحتمل الابتداء بقطع جزء الاول منه مثلا ان لم يحصل شيء لم يكن الحصول في كل وكل الزمان بل في بعضه وحد قبل من كل هذا فاعلن وان حصل حتى وكان الحاصل حين صار الذي يحصل فيه ذلك الزمان بعينه كان ذلك الشيء في الجزء الاول من وجوده اعدم ما وهو محال فان كان يقع وكذا شيء لذلك تبين عدم الان المفروض انه حصل ولم يقع بل يعدم بعد ذلك زمانا ما فان كان حاصل بعد ما لم يكن بالبداهة مرة اول حصول يكون هو حاصلا له ويلزم خرق كل سبال الاين الذي لو سلمنا جميع هذا السقيم وهو ان يكون غدا الان حاصلا في جميع الزمان الذي بعد من عمران يكون بذلك الزمان طرف فقد فرض معدوما لم لا يكون زمان مما لا لاحاسة حاصلا في الزمان الذي حصل بعد ما لم احاسة مع انه ليس لزمان الا احاسة طرف عمران المباشة وحسنه يكون حصل ان زوال صرف مطلق الحق ـــ قوله ـــ على الوجه الاول معنى المحصول على المذبح من حصول الشيء الذي له هوية ابقائية لا يكون ان يحصل الا في زمان كما لحق كيف وما شبهنا فان ذلك الهوية يمنع وجودها فقط ولا يلزم من ذلك ان يكون حصولها حصول لما شاء كيف بل في شيء واحد من شاربه حصول الحصول الجزء من حصل في جزء من الحصة لا يكون حصولها حصول لما شاء كيف بل في شيء واحد من شاربه الزمان طرف لوجود ذلك الشيء في ذلك الطرف لان وجوده يمنع ان يحصل في طرف زمان بل في الحصول يحصل مقارنا لجميع ذلك الزمان وانما بعد عروض الحصة يكون حصول الجزاء في اجزاء ذلك الزمان شيء وهذا الاعتبار لا ينافي الاعتبار الاول فيذا هو المحصول على المذبح وسابقا ما يحصل اول قبل المذبح في الزمان طرف زمان فقط لان حصول المحرك على مسافة الى منتصف مسلوا فانا في زمان لا يمكن ان يكون لا انتقال منطبق على كل الزمان بل معنى ان لا موجود في ذلك الزمان ان لا يكون ذلك الشيء حاصلا فيه وهذا الحصول يستلزم ان يكون حاصلا في الان الذي هو طرف حصوله كما يكون والبداية مثلا وان لا يكون ذلك حاصلا في ذلك الان كما لان موجود ويكون المحرك على مسافة مما بين طرفيها من جميع ذلك انما يحصل في زمان وفي طرفه ان فيه دون طرفه ولهذا حكم الشيخ بتثليث القسمي وحكم بان عدم الان انما يحصل في جميع الزمان الذي يكون ذلك الان طرفه وبين ذلك فرق بحسب وهم المغفل بان الحكم بان النقطة موجود هناك لحياة وعلى طرف لحظ وليس بصادق على الاعتبار لحظ المتصادق وانا الحكم بانها ليست موجود هناك لحياة وعلى طرف لحظ وليس بصادق على طرفه لا المذهب ذلك ان يكون للحظ طرف اخر غير النقطة يصدق عليه الحكم بانها ليست موجود هناك وعلى الوجه الثاني ان ذلك بعض توسف لحجج المشهور المذكور في صدر هذا الفصل والاعتراض على الحجة التي اعتمد الشيخ عليها فان ان المباشة الذي يحتمل ان يكون السبح المحصل موجودا فيه لا يمكن ان يكون حصولا زمان يوصل فيه من السبب كونه موصلا الان ذلك الزمان موقتا لوجود سبب معدوم لا يمكن اجتماعه مع السبب الاول ان السببان ليسا من المفروض ان الى يحصل من اجزائه دون الطرف انها ولا انها لا يوصل الا في الطرف الان فقط ولا يكون منطبقا على ان منتهى فيها اذا ما يوصل من اجزائه وفي طرفها الذي هو البتاع توهم ان الشيخ انما اورد الحجة المشهور في الكتاب ليدل بذلك على ان مراده انما هو بيان عدم السكون والدليل على ان الشيخ لم يعتقد الحجة المشهور لسهال تقديره على وكذا المحرك الموصل

ولبيانه الى وجه ذا ان المباشرة شيئين فهم هذا الفاضل هو ان الشيخ لم يعرض لذكر السيئ
الباين بل اقتصر على ذكر معلوله وهو قوله المسيئية عن السيئ الاول ثم ان الفاضل الشارح اعترض
على هذين فجعل مالكا وهو دائبيل او لام مالكا لصاح اصلى محمل فيه ما سام يكون وهو
ان زمانين محملين ينفصل بينهما ان فاصلا لا موجودا فيما الحدهما او كلاهما وما بين الكلام في كل واحد من
هذه المواضع كما مر قوله فكل حركة فمسافة متناهية الحد متى ان يكون ويكون عن تحركا الى مبدا
مسبوقة الزمان المنفصل الحركة الوضعية عن اليهما سبق الزمان بعض الدلائل اقول لما
فرغ عن اثبات السكون من تحرك كمن المحملين شرع في المطلوب عن تحرك هو هذا وان كل حركة لها
للزمان دورته وبعبارة ان كل حركة فمسافة متناهية الحد متى تحرك تحركا ان يكون لها ان لا تقطع
عن تحرك تحركا لها ناظر للزمان لان الزمان الذي هو مقدار الحركة على ما مر لا اول له والا لكان مضى بما لا
ناظر كما بين هو مقدارها فيجب ان لا يكون لها اول بل كل حركة كان الى ما لا نهاية يكون لها مسافة
مشتدية كما سبق بيانه والمسافة لا يمكن ان تتصل الا بوضع تتابع المسافات المتضايقة بلا فاصل بين
وضعيه وبينه فاعلم ان الفاصل بين السكون عن تحرك كان المحملين مسندون الزمان انفصال الحركة
المسندة دون عنها لامتناع اتصال تحرك كان بالمحاذاة بعضها ببعض بحيث يصير المجموع حركة واحدة
فالزمان اذ هو شيء واحد متصل يجب ان يكون مستند الى ما هو قابل لان ينقسم الى اجزاء فاصلة
لحاظ للزمان متصلة دائما ولا تحرك متصلا دائما بين الدورية عند طائفة فيكون هذا المطلوب لاحقا
الى اثبات السكون المذكور لكل الاقسام فائدة انه يجب ان يكون ما يحرك عنه ليس بمتحرك
كما يقولون صار مغاربا لان تحرك في المغارب فيما الزمان مسند الى ما تحرك عنه ليس بمتحرك
ما هو اول حركته ومفارقته وان يزول كونه موصلا واقع دفع قوله هذه الفائدة متصلة بالنظر
المتقدم وهذان المحمدون يقولون في حجتهم الى حكمنا ها عنهما عني التي يزعمها الشيخ عند اثبات الآن
ان المتحرك يصير بعد الوصول مغاربا وقد رد عليهم من بعدهم ومطلوبهم ان المغاربة عما يعقبه
مسندة الى ما تحرك عنه ولتحرك ليست مع تقبل في زمان ولا مسندة مضاعفة هو اولها لان كل جزء
يفرض منها فانه ينقسم ايضا الى اجزاء يسقط بعضها عقيب بعض وهكذا حال المغاربة وما شبهها
ما ذكر لا يصح ان يقال صار المتحرك مغاربا او مباينا فانه لا يمكن ان يقال ان المتحرك صار غير موصل بعد
ما كان موصلا او زال عنه كونه موصلا في ان من كون الشيء غير موصل وبين تحرك لا تقع في زمان
وما ذكره الشيخ من السماع وهو ان ليجب المشهور لا يصح ان يحمل لفظ المباشرة بالمعاني التي
مناسب لقوله هذا لان ذلك يجب ان يكون ضعيفا وصحيحا الى يكون فضاؤها من جميع المتحرك لا يصح ان يحمل
الفاظ بل بدلا عن ذلك المعنى اما ليجب الصحيح فهو باطل ان لم يكن الفاظها مطابقة لها
الصحيح معناها يمكن ان يقال في استدراك هذا المسلك تذنيب ما ذكره الشيخ ان مطلب حال الفوق
عليه ما من حيث هو غير متناهية عن ما الدورية اقول قد مر في الفصل الاول من الفصول
المتقدمة ان الفوق الذي ما نهاية لها هو الذي يكون على اعتبار ان صورة كان غير متناهية وتبين في الفصل
الآخر من ان لتحرك الغير المتناهية هو ما الدورية فائدة ان ذكرها الى يجب ان يعرف حال الفوق عليها من

حيث هو غير متناهية عن الدورية لا غير وما كان هذا الحكم نوعا على ما ينبغي جعل هذا الفصل
مسألة وقد ظهر في هذا الفصل انه مرة لا نهاية لها تحت المشار اليه اشكال
اعلم انه لا كون ان يكون جسم ذو فوق غير متناهية تحرك جسما فيه لانه لا يمكن ان يكون انتقاليا فان كل
بعد جسما مما مر فرضا البعد فيه صدقات لا نهاية في الفوق مع فرضنا انه تحرك اصغر من ذلك الجسم بمثل
الفوق فيجب ان تحرك الكثير من ذلك من المبدأ المفروض مع الزمان الباين بالفوق من الجانب الآخر
المباشر الآخر متناهيا ايضا هذا محال اقول سيجيء ان امتناع كون البعد الجسماني
غير متناهية واعلم ان الفوق الغير المتناهية لو كان جسما فيه تحرك جسما لما كان اما ان يكون
تحركها لكل الجسم بالمشار او الطبع لانه اما ان لا يكون محالا لتلك الفوق او يكون به الامتناع محالا الآن اما
الاول فلا يشمل عليه هذا القسم لما الذي يدل عليه برهان تطرق فوق فوق لا يجوز
ان يكون جسم ذو فوق غير متناهية تحرك جسما غير ما لا يقبل القسمة الاول ولجسم فلسان الجسم
لا يمكن ان يكون الا متناهيا وذلك لما مر من وجوب تناهي الابعاد اذا تحرك جسم بفوق جسما اصغر منه
فرضت حركات الاجسام لها بحسب الامتداد الزمان او بحسب المتحرك في الفوق فان غير المتناهي لا يمكن
ان يحدث الجسم المحرك بتعيينات من ذلك الجسم المحرك تحرك جسما الذي نسبتها الجسم الاول في الطبيعة والوضع منه
بالمقدار اسكن الفوق بتعيينات من ذلك المبدأ المفروض مما لان تحرك الذي الاكثر من الاول وذلك
لان المفروض انما يعاون المسافر بحسب طبيعته المائلة لطبيعة المسافر من حيث هو قاسر والاسكن
ان طبيعة الجسم الاعظم يكون اقوى من طبيعة الجسم الاصغر لاشتمال جسم الاعظم على مثل طبيعة الاصغر وعلى
ما زاد عليه وبلزم منه ان يكون حركة الاعظم اسرع من حركة الاصغر اذا كان كذلك كانت
الاعظم اسرع من تحرك الاصغر وهذا لم يسلمه الشيخ فرد هذا القسم الا انه سيجيء في الفصل المسالك مع المتط
الباين وذلك ان ما كان مبدأ لتحرك يكون واحدا الفرض بحسب ان يقع الزيادة التي الفوق وليحانب
الآخر الغير المتناهية فيكون منه انقطاع الاول يكون منه انقطاع الثاني وهلم جرا فيكون
متناهيا وقد فرض غير متناه هذا خلف هذا الفرض محال واعلم ان هذا البرهان اعم مما ذكره
الشيخ لاستعلاء الشيخ ان الحاصل منه ان الفوق الغير المتناهية لو تحرك الفرض جسم محدود لوجب
ان يكون تحركها اما متناهيا او غير متناهية ويلزم منهما متناهيه بالمعاني الى قدمنا بيانها فرض غير
متناهيه مطلقا فما خلف ما ذكر الفوق الغير المتناهية سواء كانت جسمانية او غير جسمانية يمتنع
ان تكون مباشرة لتحرك الاجسام المشروط حضور الفوق الجسمانية لان فرضنا في هذا
الموضع صدق الامتناع عن الفوق المباشرة بالاعراض المشهور البين او وقد الفاضل الشارح
عليه بجوز ان يكون المتناول من الجزء الذي لا يتجزأ والنقطة وصدقه لا يلزم منه انقطاع الجسم
منفرض لان المراد الفوق المذكور هنا هي التي لا نهاية لها بالمشار اليه او الفوق دون الشدة
على ما فهم انه اورد عليه سؤالا جزء وهو ان الفاعل متى صار تحرك على المسند لوجب
ازدياد كل منهما على تناهيها وذلك لم يمكن لها تجمع موجود دفعة من
الاوقات لم يمكن الحكم بالازدياد عليها حتى لا يمكن ان يكون متضيقا تناهيها ما

ولقائل ان يرد عليه هنا ما ورد به هو عليهم بعينه وهو ان القول ليس للحركات التي يقوى فيها القوى
عليها مجموع ما هو وفق ما قالوا لان الاصح لتحكم عليها ما ان يقال ان المقتضي حاصل ولعله اورد
عليه بعض الامور بعد هذا السؤال فاجاب بان المحكوم عليه هنا كون القوى موجبة على بعض الافعال
وهذا المعنى حاصل في الحالتين لا يمكن ان يكون القوى موجبة على حركة الكل اذا لم تكن اجزاؤه موجبة على
حركة الجزء ومتى وقع التعاون في القوى عليها خالف ايجابها بان يمنع بعضها بعضا ما لم يكن موجودا وقت
ما يستحيل الحكم عليها بالامتناع والمقتضي لم حاصل والشايد ان يعود ويقول انكم
انما يستدلون على تعاون قوى القوى على تحريك الكل بما ذكر من وقوع التعاون في بعض الافعال
وعند هذا عود الاشكال اقول المرجع في الحكم سمعي لا زيادة عن الحوادث الغير المتناهية
مطلقا وذلك في نفس المرتبة الحاضرة لا يمكن ان يجيبوا لا يمكن ان يوجد في هذا المراتب الموهوم فيه
اكثر منها اكثر اولا نسلم ذلك لم يكن عن متناه في العدد وفي هذا الكلام بعض ترجيح بان كثرة الشيء
وقلته لا يعدان كونه غير متناه وكيف وانها يوصف بهما وبالامتناع معا في النظر الاول اذا
اعتبرت جهتا ما عن عدد الكثرة والقلة فقط الامتناء وبيان ذلك كل ما يمتد متزيدا في العقل ان
يلحق به مقدارا كان او عددا فانه لا محالة لا امتداد جهتان يمكن ان يوصف ذلك الامتداد في
احدى الجهتين بما لا يتناهي ويسلب عنه بهذا الاعتبار وصف قبول الزيادة في الجهة الاخرى بالحكم
بالازدياد فلا امتناع عليه لا كون الا في الحد الموصوف بالتناهي لامتناع هذا بين الكم المتناهي
واذن الحكم بتناهي جهة واحدة لا ينافي سلب التناهي في الجهة الاخرى بحسب النظر المذكور واما امتناع
سلب التناهي عنه اذا كان من حيث انها هي المقدرة عند عمرو بن بحكما وذلك امر يعتضيه حاصل عن
معنى به وهو غير ما نحن فيه واذا تقرر هذا فقول لما كانت لا امتناء الحوادث في الجهة التي يلي
المبادي وازديادها في الجهة الاخرى التي لم تكن لا يستدلان الا ازديادها على وصف المتناهي
متحيزا لا مترددا اما الاول فلان الصادر عن القوى المذكورة فيما كان لا محالة امتدادا واحدا في الوضع
وكانت مسلوبة الزيادة والنقصان بحسب طباع المقدار وجسما كون التعاون في الجهة
الاخرى قابلة للتعاون تناهيها في ذلك الجهة ايضا وذلك لفرق الصورتان عندنا ما عيدين في
هذا الموضع واما على راي الشيخ في الجواب المحكي عنه فلم يقع الى الفاظه حتى اعلم ما هو مقدمه
اذا كان مثل ما ذكر جسما ولا مانع من ذلك الجسم كان وصول ابعد الى ذلك مثل وصول الاصغر الى
اعظم المقدرين والاصغر الى حيث لا يجاوزه اصلا اقول لما منع من برهان امتناع
كون القوى الجسمانية غير متناهية الى ذلك بالعشرة اذ ان من امتناع كونها غير متناهية الى ذلك
بالطبع ايضا عدم ذلك لان ذلك مبدأ اولي ما ذكره في هذا الفصل وهو ان الجسم من حيث هو جسم
لما لم يكن متحيزا الى ذلك ولا المنع عنه بل كان ذلك لغوه تحمله لا من ذاته فان كبر وصغره اذا وجدا في
ذلك الغوه كانا متساويين من وصول الحركة اليه الا ان الجسم من حيث هو جسم ما لغوه عنه مقدمه
اخرى القوى الطبيعية لجسم ما اذا كانت جسمانية لم يكن في جسمانيتها ما يوجب اصلا ملا كون ان
يعرض لجسم ما يعارض في القوة بل ربما يعرض لكل جسم ان يعرض له ذلك وهذه ما نبه المقدمات

وهي

جركان عن مساهيه فرد كل الجسم لاعلى انها يصدر عن كل القوى لو انفردت بل على انها تفعل دائما
عن وكل المحرك العقل وتفعل بحسب ابعاده لانها كذلك مع زيادة في المكان بالقدر من الابعاد الذي عن المساهيه
ويريد انه يتبين ان عن المساهيه على سبيل الوساطة وبين كل المباشرة ان على سبيل المبدأية وقد كان المنع من كل
القوى الجسمانية هو المانع من وقوعها عن غير المباشرة وايضا قد عرض للفاضل الشارح هاهنا ان لا يورد على ما ذكره في التفسير الجسماني لا يجوز
ان يصدر عن العقل فان المانع لا يكون علة للمنع فان جاز صدور البحر كان عنه من غير اصلاح
الى التفسير وحينئذ لا يمكن القطع بما ذكر من ان القوى الجسمية انما لا تكون من فاعل عن مساهيه لاحتمال
ان تفعلها عن العقل اما الجواب ان المنع انما يصدر عن المانع حيث يصدر ليكون له الذاهبة ولكن كونه
امرا لا عن قصد وارادة فان المحرك فيه محركها مسخره الى ما يراد او مثل طبيعي او قسري يكون كل حركة على
نحو واحد وكل حال على نحو واحد وحركة فيستقل الى ذات فيها المحرك والمحرك فان المحرك ما فيه من محرك
بحسب ذاتها والمتحرك ما ليس هو بفعل ولما امتنع في العقل استناد تلك الاحوال الى طبيعة او قسر ثبت
انتسابها الى نفس وانما لم يكن العقل يكون القوى الجسمانية فيه على غير المساهير بحسب ابعادها لانها عن العقل
فليس بلازم على الشيخ لانه عنها صريح لكنه لا يتصور فيما يتم ابعادها لانها وانما قال اشارة
الى المبدأ المعارف العقلية لانها ان تعلق بعض منها بحركة بعد ما تكون بعد ما للنفس السماوية على هيئات بعد ما
شوهد بعد منها الحركات السماوية كما المذكور من الاسواق وكان ما تثير المعارف متصلة فاسبح
ذلك الاثر منصدرا عن المحرك الاول هو المعارف لا عن غير هذا اقول فيه بيان لكيفية
صدور الاحوال المختلفة عن النفس الفلكية عن العقل وصدور الحركات بحسبها عن النفس وهذا هو
هذا الشرح استشهاد صاحب المشارق وسعد بان تحرك كل كرة كوكبية عن مساهير وانه
عن مساهير الفلك هو انها لا تكون بعد جسمانية فعقل كثير من الناس طنوا ان المحركات هذا الاول هو تحرك
بالعرض لانها نفوس فلكية والحق انهم جعلوا لها الصور التي عليه ولم يحصل لهم ان الصور العقلية
عن كل جسم ولا نفس جسم بوجه غير كل ما تحرك بذلك او تحرك بالعرض اي بسبب تحرك كل بدنه ولئن
ان حققت لم تجد ان يقول بان النفس الناطقة التي لها تحرك بالعرض الانساني وذلك لان المحركة
بالعرض هي بان يكون التي صار لها وضع وضع مبتدأ ما هو فيه ثم يزول ذلك بسبب زوال ما هو فيه
الذي هو منطبع فيه اقول وهذا برهان يكشف العقول بان نوعا من المشاغ طنوا ان المشبه
به من جميع السماويات واحد وان المعلم الاول قد حكم في موضع وصرح وفي موضع اخر بكثرته وذكر
في كل واحد منها قولين ذهب الى القول بوحدتها المشاغ وهو ان المحركات السماوية هي نفوسها المنطبعة في اجسامها وان
فهم العقول تحركها بالعرض لان ما في المحل من الذات تحرك بالعرض والمحل المتحرك بالذات حيث
يتحرك الى حركة واحدة لا استحالة ما يجب ان ينتهي الى محرك غير متحرك بالذات حيث
المحل الذي لا يتحرك اصلا حيث هو متحرك هو العقل الاول واما العقول الاول وسائر ما بعدها وكل الواحد من
المحركين متحرك اما بالذات واما بالعرض وكل ما بالذات يجب لانه كذا ان يكون المحل غير متحرك من جميع
ما فيه متحرك ان يكون متحركا من جميع اضلاع مسلاة من جميع كونه حالا فيها وهذا هو الذي حملهم على ان ادعاء
بالصور المنطبعة فرارا الاملاك دون المعارف والعقول والدوس من هذا الشيخ عليهم في هذا المقصد

النباتية والحيوانية لا الى المباشرة فان اجسامها المركبة لا تملأ اعن جواهر ذات نفوسها
طباع مسايطة على ما تنس غامرة قاضية الاثر بذلك المقوس تماما لا ستتم بانقسام محالها لكون تلك
المحال اجساما اليه ملاذ هذا البرهان كان الصفر مربعا لكن طالما كان المقصود هناك ان امتناع
كون الصور العلمية منطبعة فرضيوا انها مبدأ للتي يكون عن المباشرة وهذا كان الشيخ يورد هذا
البرهان المسهل على حصول مقصوده بل يذيب عالم القوى المحركة للسماء فمن مباشرة وعن جسمانية
من وعاقة عقلية وفي بعض النسخ من غير جسمانية من وعاقة عقلية اقول قد بان فيما مضى
قصور وجود حركة عن مساهيه وبان انها لا تكون الا دونه وبان في النمط الثاني ان الاجسام
المحركة بالحركة الدورية عن السماوية فلو ثبت ان القوى المحركة للسماء عن مساهيه وثبت انها بالبرهان
المذكور من الصور المتقدمة ان القوى الجسمانية لا تصدر عنها حركة عن مساهيه جاء من هذا ان
القوى المحركة لجسم جسماني وما ليس بجسماني تكون مغارقة فاذن عن مفارقة فالمفارقة اما نفس وانما
عقل والنفس المفارقة اذا حاولت تحريك جسما ناطقا فلها لتخرج ما بينها الى القوة فتركها الى الفعل
والا لاحتاج لها الى المحرك فاذن عن منفصل في الحيز كما ان الشيء لا يكون كاملا ما دام بالقوة لتخرج بذلك
الكمالات المساهية عن القوة الى الفعل وذلك الشيء هو عقل لا محالة يكون تحريك الشيء هو السبب الاول
لجميع الحركات فاذن القوة الاولى التي تصدر عنها تحريك السماء هي عاقلة عليه وهم وجسمه والعلة
بعد واجعل السماء تحرك عن مفارق وهو كما مر مرارا ان يكون المباشر للتحريك الاخير كل الامر اعطاها صرفا
بل هو في جسمانية فجائز كما بان هذا الذي ثبت هو محرك اول وكونه ان يكون الملاصق للسماء كذلك
في جسمانية اقول قد تبين في الفصل الماضي من هذا الخط ان تحرك السماء لا يكون الا عن
عقل لان هو في جسمانية وهناك قد حكم بانه من معارف عقل وذلك يوهم ما قصدته على ان تحرك
عن مساهيه لان الحكم بالمباشرة للمحرك لا يكون الا عقلا لا يناسب ان يكون العقل مباشرا من غير السبب
واعلم ان تحرك الفلك تحرك فاعل وتحرك المعارف تحرك غائي والغاية ان كانت من جنس ما
علم لعليتها الفاعل مبدأ بعد ما من جنس استتباب العقل للمبادئ ما صار عن افتقار استتباعها الى
غاية العلل مبدأ قد يتبعه بحيث يا سكل على الفاضل المشارق وهو ان المحرك الاول لما
كان جسما فيا هو نفس لا الا هو عقل ولا هو بكونه معا سببين وهم وبنيه والعلة
بعد ان جاز ذلك يكون مساهير المحرك لا دائم المحرك يكون لعن عن ملكة ما سبق واعلم انه
كون ان يكون تحرك عن مساهير المحرك تحرك بشاذ لقضي صدر عن ذلك المحرك كان عن مساهيه لا عن
اسما يصدر عنه لو اتفق بل على ما به لا تنال تفعل عن ذلك المبدأ بدا واو تفعل واعلم ان قول
الا بعد الا ان المفعل المساهيه عن الذات هو عن المساهير والذات هو المساهير هاهنا سبب الوساطة عن
ما ثبت على سبيل المبدأية وانما سبق في الاجسام لعرض هذا اللفظ من السوال انه ان جاز ان يكون
المباشر لتحريك السماء من جسمانية يكون ذلك لان عن مساهيه تحرك لا دائما تحرك فيكون تحرك لغير
المحرك السماوي وهو الذي هذا خلف وبنيه على الجواب انه كون ان يكون تحرك عن تحرك على هو مساهير
المحرك تحرك في حال في جسم اي يتحرك فيه هو تحرك المعنى لهو ومضلم عن ذات ثم صدر عن ذلك المعنى

حركات

يتشبه به فهذا قول المعلم الاول فانهم يدعون مثلا انه هو بعينه ومكمله تصريح بان يحرك كل كرة وكوكب
محركا مفارقا متشابها ويان المحرك للعقل المفارق لا يكون يعني جسمانيا وهذا القول يعني ان يحرك كل
كرة محركا مفارقا من تلك الفقرة المذكورة وهو قبلها على ما هو الحق ان المعلم الثاني اعتراضهم بان المحرك
السماوي يتصور ان يقع عليهم مثال هو شوقا انما يتصور ويمكن ان التصور العقلي لا يمكن ان يكون لجسم او
قوة جسمانية من النمط الثالث وكل ما يحرك بالذات اوبالعرض من جسم او قوة جسم فانه للتصور
العقلي لا يمكن ان يكون ما يحرك بالذات بل بالعرض لكن المحركات السماوية تصورات عقلية فهي واول
هو معلول معلوله يجب ان يتحرك بالذات لا بالعرض كما ان الشيخ ازال عنهم من يظن ان النفوس الناطقة
محركة بالعرض وشبه النفوس الفلكية بها بان معنى الحركة العرضية ونحو ذلك عن النفوس الناطقة
وجميع ذلك ظاهر يعني لتعلم ان المحصلين من المشائين الذين هم الى ما تقتضيه الفرقة المذكورة اما من ذهب
اليه قوم منهم لامر به حصل لهم بل على ذلك قول الشيخ وكما بالمقصود بالمباد والمعاد فانه قال صاحب
العيان والسالسون يضع عدد الكرات المحركة على ما كان ظهر في زمانه وضع عددها عدد المبادي
المفارقة الاسكندر يصرح ويقول في رسالته المرتبة المبادي ان كل محرك حركة السماء اوله واحد لا يجوز
ان يكون عدد اكثر او ان لكل كرة محركا ومشوقا كما فان ثامسطيوس يصرح ويقول ان هذا اصوب
ان الاشبه والاحق ان يكون لكل مبدا وحركة خاصة لكل فلك على انفراده مبدا وحركة خاصة به على
انه معشوق مفارق **اشارة** الاول ليس فيه جهتان لوجوده في نفسه كما علمت ان لا يكون مبدا
الا لواحد بسيط الا بالتوسط وكل جسم كما علمت مركب من هيولى وصورة فيتضح لك ان المبداء
الاقرب له هو ذو جهتين لا يجوز ان يكون فيه اثنان من الاكل بشيء اولا وجد
الهيولى والصورة معا للاجرام الاخرى والافلاك بل انما يوجد بالتوسط بان الطبقات يتوسط ما هو علة لكل واحد منهما
لا يكون ذلك الا كما ان وجد الاصبعين بتوسط المعلول الاول انه يبتدي سلسلتها المجرد العقلي
اقول يريد بيان ان المعلول الاول لا يمكن ان يكون جسما بل هو عقل مجرد والفاعل
الشارع هذا الفصل يشتمل على ما الذي يلتبس على بيان انه لكن العقل العالم ما ان العقول وتعينها في هذا
الفصل ان المبداء الاول ليس فيه كثرة لوحدانيته كما بين في النمط الرابع وسلمه كما علمت في النمط
الخامس ان لا يكون منه الا واحد بسيط الا بالتوسط وكل جسم كما علمت في النمط الاول مركب من
هيولى وصورة فيتضح لك ان المبداء الاول لا يوجد الجسم يكون علة لجسم ولا يكون بصورة الجسم من
مبدا ذو جهتين لا يصح ان يصدر عنه الهيولى والصورة معا لاكلمات في النمط الاول ايضا انه لا
يوجد منها على ما لا بسيط مطلقه الذي ليس تركيبا حيث عما الى الاعلى بعد كل واحد منهما الى كونه المركب
مسبوق بالعلة والتباين بوجودهما معا ولا يكون ان يكون وهما العلة التي منه ينشا وعنه يتقسم بان المعلول
الاول جوهر بسيط ليس بجسم ولا كل جسم ولا صورة جسم بل هو عقل محض وانت تعلم ان ذلك
في هذا النمط هو وهو ما عقول المتاخرين ان ذات الذي هو مبادي محركات الافلاك والاشكال هذا المبدع
الاول في سلسلتها ان هو ايضا محرك الفلك هو اول الافلاك او غيره من العقل ان لم يكن محركا
لفلك اي يكون مشاركا لها في التجرد والبراءة عن القوة **تنبيه** قد يمكنك ان تعلم ان الاجسام

الكرية

١٦١

الكرية العالية افلاكها وكواكبها اكثر من العدد **اقول** هذا الفصل يشتمل على اربعة مطالب
الكثرة ما اشير بيانه الى ذلك وسمي بالتنبيه واما جمعها ههنا تذكرة وهنا على كثرة العقول فالاول هو كثرة
الاجرام العالية والثاني هو ان كل كرة محركا انما الفلك هو وسطها والثالث هو ان كل كرة مشوقا منها عقلا
معقولا والرابع معرفة كيفية ان انما الا ان الاختلافات يتعاشر الكل في بعض الامور وفي آخر الفصل ترغيب على تحصيل
علمها الفاضلية وهو علم الهيئة وذلك لان المطلوب الاول ما لطف منه من العلوم الرياضية ولذلك قال فيه
قد يمكنك ان تعلم ولم يشتغل ببيانه فانا اوردنا تفاصيل الاظهار اهل تلك العلوم فنبه على سبيل الاجمال **فاقول**
الاجرام العالية تنقسم الى افلاك وكواكب اما الكواكب فتنقسم الى قسمين الى ثوابت والى سيارات
فالثوابت اكثر من ان تحصى وقد رصد منها الف وستة وعشرون كوكبا في الطريق المعروفة وهو
الكواكب هو العيان لا عشر فالى معرفة سيرها وتناسبها هو الصعوبات الاقل كثرة والطريق الى اثباتها
الاستدلال بحركات الكواكب الموجودة بالرصد فقد مهد الاصول الحكمية على ان لكل حركة للاجسام حركة
بالذات ولكل ما يكون معلوما بالعرض وبحسب الاتصال في الحركات الفلكية المستدبرة البسيطة ووجوب
التشابه فيها وامتناع الخرق في الاجسام على الاتصال اصل اهل العلم في عددها الافلاك
وما لم يعلم ان ليس فيها ما لا كلية تطلب منها حركة ولا صنف لنا بسيطا او مركبا الى حركة بعضها الكلية الثمانية
فالقدماء اثبتوا ان ثمانية افلاك كلية يحيط بعضها ببعض بحيث يماس محدب العالي مقعر السافل ويكون
مركز الجميع مركز الارض فاولها هو المحيط بالكل يقال له الفلك الاعظم والفلك الاطلس ان يكون بالثوابت
على الافلاك يحركها بحركته العلوي هو الفلك الرابع وسائر السيارات السبع على النظر المشهور فان
كان منه ايضا فلكا على الماخوذ زادوا فلكا اخر على الكل بحركة الكل الحركة اليومية وجعلوه مجاورا للكل
ثم ان الذين جعلوا الفلك الكلي لكل كوكب ينقسم الى اجسام مكثرة يقتضيها اختلاف حركات تلك
الكواكب طولا وعرضا او استقامة ورجوعا وسرعة وبطوا وبعدا وقربا من الارض على ما هو عند المحصلين منهم من
جعل الافلاك الجسمانية اسكالا لا اعز الكرة كالمتعلق المستورات والمحلوم المرفوعة والمشائمات ويجعلون في
مقعرها ويشتمل عليها مركز مركز الكل وبينهم من جعلها بحركة بما ايضا كالمتعلق بالمتحركة
اقبارها وما هو الرجوع وما ابانه عند الاستقامة وكالمتعلق بالفلك وهو من غير انتشار ذلك
الى مركز بسيط بمشابهته هذا الكلام مع اختلاف في اقدارها ولذا المحصلون الذين يعملون القوانين الحكمية
بعد ما حصلوا الى ان اقدارها تقاسموا انهم على نحو استقرارها سالكا وغيره والعلم الاول عكوان عدد
الجميع بعد ان عشر ثمانيه فوق المتاخرين المعقول ان جابر بن المطلبي عن الانضباط ان مقول الكل كوكب
فلكا فللافلاك الاربع مركز مركز العالم بماس محدبه مقعر ما فوقه ويماس مقعره محدب ما تحته وهو ملكه الكلي
المشتمل على باقي افلاكه الا القمر ان عدد المتمم يوكل عده فهو سطحه المكافي المتمم المايل وهو الذي يشتمل على
سائر افلاكه وفلكا خارج المركز بحركة الاصل يشتمل على المثل او المايل يماس محدبه محدبه ومقعره مقعره اما
مقعر سطح الاوج في الارض واما الاقرب منه حضيضا وفلكا اخر سطح التدوير عن محيط الارض
ويكون بحر فيه خارج المركز يماس محدبه سطحيه على بطن سطح الاوج ما عقل الارض حدود وما قرب حضيضا
كما هلال الشمس فانها يماس باعلى الفلك لعن خارج المركز والمدوير في غير الحمل ان المتمم الا كل ابراع الغيب

الا حركاتها الا ان يخالفها من راى اثبات الخلاء لها اولى لكن نبسطها الكواكب المستديرة مركوزة في تداوير
تحمل تلك بسطوحها المتماسة على نقط التماس وهي مركوزة في الخوارج المركوزة ادوارها العظمى
لغير خارج المركز ايضا فلم يكن خارجا المركز مثل الممثل على اصحاب المثلثات على اقسامهم
وهو المسمى بالمدير ومثل المدير الثاني لتمثال الممثل عليه وهما المسميان بالحامل لذلك المدير اذ هو
المثال عليه ويكون جميع الافلاك الكواكب السبعة على هذا المقدار اربعين وعشرين وهو الاقرب
وعشرين عشر منها افلاك الكواكب الثابتة وهي فلك البروج الاعظم وهو الذي يحرك الكل
الاقصى الحركة الاولى المسماة بالشريعة وهي التي لكل الموجودات بالحركة اليومية العظمى وتحرك
ما دونها معا والكل فلك خمر الماء حركة خاصة الا الممثلات المسماة بالبروج للعلم بها لانها تحرك بحركتين
مستلم الوجه والاستقامة والسرعة والبطء والقرب والبعد بحركات الافلاك التي هي الحوامل والتداوير
وبحركة حركات الكواكب الحاملة الطولية مرة على التي كانت على المفصل المركوزة فيه تحت الجبهة وتحت التي كانت
العرضية الموجودة لتداويرها تحت المنخرين بعض الاحيان بحسبه وتارة التي كانت المنضمة بها فوق المودب
فطى العلكن العظيمين على ما يظن ان تحت وجود ذلك الفلك حتى مجموعا الى اثنين واربعين بها وتسعة
واربعين مع الثمانية والشمس وقمر من الكواكب والممثل بين العدد من الافلاك سبعة فالمجموع
لاجل حركات الاوتاد والشمع وقمر من الكواكب والممثل بين العدد من الافلاك سبعة فالمجموع الحاصل
عدد الافلاك فوسه وعلة كل هذه العدد على ما ذكر انما هي على ما يستدعيه حركة هذا القول الجاري
المركبة وخارج المركز انما يعلل كونه غير محيط بل مماسا لفلك اعلى منه حركة مستديرة على بعده
لاجل ان لا يكون خلاء وكونه غير مستدير لان الارض مستدير الافلاك التي هي مركوزة فيها
وكونه غير مركوز في فلك اعلى منه لان لا يكون حال القمر وحركته المضاعفة واذ
وحال عطارد وزهرة واحدة وانه لو كان كذلك لكان يصير ان الكواكب ايضا كذلك فلا تدرك ولم تعرف
كذلك وهذا هو المطلوب البين وهو كون كثير العدد من الحكماء للعدد الافلاك وهو ثمانية حكمي
وملكي كالمسبب وعلة كل هذه العدد على ما ذكر انهم يصلحون ايضا في حركات الافلاك الحاوية لها
السبعة فوضعوا ثمانية افلاك كل واحد منها مماسا لفلك اعلى منه وتحت فلك يحرك معلولا بالكوكب
الاول لعلتها ما فلكا يحيط الكوكب بعد وذلك كما سلف بحسب الحيوان معلولا والاوتاد عصا حاملة لها بعد ذلك
وسوسطا لفلك المركز متبعة في الكوكب الذي هو كالطبيب فلكا للخوارج والاضافة الثانية
وعلى هذا العدد يكون البعض من العلكية متحدا اعني للفلك الاعظم وسع للسيارات واحدا كما وجب
الباقون حال ان كل فلك من الافلاك الاربعة دون نفس محركا اياه وكذلك كل كوكب وقد سموا الكواكب ايضا
حركات وضعوها على انفسها كما اعتبروا الافلاك فانه حكما في وجب لخروج الاوضاع الممكنة من العود الى
الاول كما عدد هذا شيء من جنس ما هو الى الخمسة ان لم يكن محركا حيا لا يتدانى منه الابعاد
كما يدرك من الهواء الذي وشيء خارج اولا يصيبها ما موجود وافق كذا ما كان بشيء ثانيا ما موجود وانه في
جميع الاوقات على حاله واضافة لم يكن له حركة لمستدار لكن لحكم القطع فيه مشكل لا يظهر انه الاكون شيء
موجودا منه لوجب مباطنة الامتناع العدم من وضع الطبيع وهذا الموسى المحركة على هذا الذي عرفوه

الافلاك

الافلاك ذا الكواكب جميعا فانه يحكم على ذلك من الكتاب بقوله ان لكل جسم منها كان فلكا او كوكبا شيء
هو منها محركا مستديرا على نفسه لاجل ان لا يدرك عن الكوكب ما دونه كذا ما وكذا ما وعلى من وجوب كون
الافلاك لخارجة المركز والتداوير والكواكب منضمة في الابداع بصورة كاملة زائدة على صور الممثلات بما ان
الشمع ثقل الوضع المذهوب اليه عند العوام وهو ان الكواكب تحوك في الافلاك المتباينة من الهباء ماء القول
الجركات المفيض لكثير الحركات من على قائما فاسدين احدهما الرجاء للكل المعتقد هو من اصناع
الموضع الاليم على الاجسام مدفاة لحركات المستديرة الطبيعة المماثلة ويقولون ان الكواكب سعل حول
الارض الى ولا الان تحوك لها اجرام الافلاك والمانع بهما حتى هو وهو ان الصدد الاصنام ذلك
على سوائها مركبة تدوين الفلك اوصى من كل دورة مرتين هو عند كونه في الاجتماع والاستقبال في حضيضه
ايضا مرتين هو عند كونه في رؤس الشمع وكذلك على سوائها مركبة تدوين عطارد اوصى من كل دورة من
احدهما عند كونه في ابا الحضيض الاول العقرب ما عدت والثاني عند كونه في اول الثور والاثنان ما بين جسم
العقرب يكون ابعد عن الارض من ما وصل الثور الى كلا فلك القمر ما بين ما وجب هذا وهو ما نحن حضيضه
من ايضا على الشمال من هو عند كونه في اول برج السرطان والحوت وفي ثانيهما لم يكن للافلاك لجاما
للتدوير تحوك بل كان المدور هو الذي يقطع على ظل تحوك بعد ما بعض ذلك كذلك والوضع في المرهو
ان حامل تدوير تحوك الى قوال البروج كل يوم ما بعد عشر جزءا واكسور جزء من ثلاثة وستين جزءا من
المحيط وتحمل المدير معه والحامل تحوك بحركة بعض الافلاك القوال الى اثني عشر جزءا واكسرا
وتحمل الى بابل يوم عند ذهب اهلها من اكثر ما قاصا لاختلاف الخمس وسبعين حركة المدير
عن موضع الاول ثلاثة عشر جزءا واكسرا فالعقربا الى قد اتضح ان تكون حركة المدير عند مواقاته
الشمس في اوج البابل ما واذا تحرك الفلكان من موضع لهما ما حركتهما المذكورتين صار ما اوج ثانيا
حامل الشمس على بعد اثنين عشر جزءا واكسور من ذلك الموضع وحركة المدير ثانيا الى ان الاخر على بعد ثلثة
جزء اثنين تحوك الشمس بحركتها الى ما قد ما من جزءا الى الحد الذي على الموكب منه ايضا وكان الشمس تبعد
بين الاوج وحركة التدوير على بعد ما بين كل اوج منها باثنين عشر جزءا واكسرا وحين هما هو بعد حركة
المدير من الاوج وتكون ذلك البعد ضعف بعد المركز عن الشمس تحس البعد المضاعف سميت حركة
ذلك المدير بالحركة المضاعفة وهكذا ان قد ما زادت بعد الموكر من الشمس اوج دورة وبعد
الاوج عما من الى ما الاخر ايضا بعدا وكان من الاوج فالموكر نصف دورة فالموكر بعد بالاوج
الحضيض وادا صار بعد الموكر عن الشمس نصف دورة لسعيد اوج من الاخر فوقا ما فالمستعمل
الشمس وكذلك في الرجوع الاخر ما وزن بالموكر بعد اوج الاصناع والاسماء والحضيض عن الشمس
وانما عطارد فلا كان بعد فلكان حاملا المركز اعني المدير والحامل واوج المدير تحوك بحركة الممثل البطيء
المنتهية من ذاتها الى اول العقرب وكان المدير متحركا بالحامل على خلاف التوالي تارة بين الشمس
والحامل تحركا المدير بعد على التوالي ضعف ذلك وكان البعد بين الاوج ما هو متضمنا ان تكون حركة المدير
ذا الاوج بعد ما وجب اذا تحرك الفلكان عن ذلك الموضع ان يصير بعد المركز عن اوج الحامل ضعف بعد
الشمس ومن اوج المدير بعد وغاب اول الحركتين عملا من الاكثر فضاعا مثل ما يصير ان البعد

بين الارضين مثله ما كان اوج المدير متوسطا بين ما مع لى ... ومركز المدير حتى اذا صار بعد المركز
عن اوج المدير بضعف ... استبعد اوج الحامل من الخامس الاخير صار المركز عند حضيض المدير
ولاجل ذلك كان المركز هنا الاوج ابعد الى ... ما كان في الارضين ... ان يكون المركز
من الارض ... بعيدا عن الارض المعاملين ... الاوج الادنى
منها الى الاوج الابعد وما الى السرطان والحوت ... عن الاوج الابعد وعلى التسديس
من الاوج الادنى ... حال الحركة ... الى اوج ... بين ... والعقد
وذلك ما ... الحركات ... الافلاك ... الاولى ... اسفلها ...
احكام الافلاك ... الفاضل الشارح ... كون الجسم الواحد متحركا بحركتين مختلفتين بالـ ... لان
الاسهال ... الجسم يلزم ... الجهة ... لزم حصول ... في حيزين ... كان
الاسهال ... بالذات او بالعرض ... لا ... الجسم ... عليه
الى ... لا ... يكون ... حال حركة ... حركة النملة وهذا وان
كان مستبعدا لكن ... لا ... البرهان والجواب ان الجسم الواحد ... حركتين
الى جهتين ... ان الحركات اذا ... الى
جهة ... حركة ... متساويه
لفضل ... او سكونا ... حركة ... مركبه
الى جهة ... على ... المتحركات ... الجسم الواحد ... حركتين
من حيث ... الحركة ... الى جهة ... لا يكون ... تكون
مختلفة ... بسيط ... مركبة ... والحركات
المختلفة ... بين ... الاول ... بالعرض ... مما
الى ... الحركات ... بالذات ... احدهما فقط واذا
ذلك ... الجسم ... حصول ... حيز ... في
مستبعد ... قوله وتعلم انما كلما في ... الحكم ... التشبيه على ما ...
وتعلم انه ليس ... ان الاسافل ... هذا هو المطلوب
الثالث وهو معرفة كثرة العقول ... الافلاك ... المشوقة ... اما
... ان الافلاك الاسافل ... الى الافلاك العالية ... يحلون به
اول الافلاك ... لا ... الاحتياج ... مال المعلم الى كثرة
العقول ... الى القدماء ... الشيخ ... الى اماء ...
لعلهم ... النفس ... المطلوب ... الافلاك ...
انها انما ... الاجسام المحيطة ... المؤثر
... العقول المشوقة ... العقول ... على عالم الكون
... الذي ... الشيخ ... الافلاك

فالكل كما ... واحدا علم ان العدد المثبت بالدليل هو ما نقطع بان العقول ليست اقل منه وانما
كونها اكثر منه من المحتمل اذ لم يدل على امتناعه دليل قوله وتعلم انها لم تختلف انواعها
ولم ... الطبع الاول ... طبيعة ... ان جميعها كونها ... الى الطبا
العنصرية ... وهذا هو المطلوب ... الاجرام العالية ...
والشيخ استدل على ذلك باختلاف الاوضاع والابعاد والحركات ... مقتضيات الطبائع كما
تقدم ... بالانواع وكل نوع منها ... في شخص واحد ...
... الاشكال والحركات ... والاشكال ...
طبيعة ... الطبائع العنصرية ... قوله
... في الوجود ام ...
المعاونة ... هذا هو ... المبادي الى ... الاجرام
... هداية ...
... لكان
... العلة ... الامكان ... الوجود ... العلة
... العلة كان
... في الوجود ...
... ممكن في ...
... السما ... المتحرك
... الشارح هذا الفصل ... لاثبات
العقول ... الاجسام ...
المفارقات ... الجسم ...
مفارقات ... الاول ... اقول والمقصود من هذا الفصل بيان امتناع كون بعض
الاجسام العالية علة للبعض ... الاجسام العالية ...
... البرهان ...
... كون كل جسم ...
... الطرق ...
... الجسم
... الطبائع ...
... وجود المعلول
... الامكان ...
...
... الامكان ...

ن وكل كما يقتضي امكان اعدامها وهو ينافي ما مر بيانه من انه لو كان للحادث علة لكان
لبيته منتفيا لما مناه في المقدمة الاولى فيصدق كان وجود المحل او عدمه الحادث
موصوفا بالامكان لما بيناه في المقدمة الثانية ولكن عدمه ليس كذلك اذ ليس لحادث
وجود المحل حتى لا يمكن اعدامه فانه يلزم ان يكون هو الصانع وجود لي وهو المسخص
المقدمة السالمة وجميع الاحوال الاصلية والا كان ايضا كذلك فيمتنع لذاته هذا خلف فانه لا
وكل الصانع وجود المحل لا يصح لذاته بل لغيره فانه ممتنع لذاته وهو المطلوب
هو المسخص لصانع وجوده وللمعاد لكن من حيث ما تصور فيه ان المحل من حيث هو لا تصور الا مع
ذكر الفعل وذكر الفعل لا تصور الا مع وجود المحل من حيث هو وهذا وان كان يقتضي
من ان يكون عدم المحل لذاته بل لغيره فانه ممتنع لذاته لان وجود المحل واجب لذاته وذلك
لان وجود المحل لذاته يستلزم وجود المحل من هذا الوجه بل هو الذي يجعل المحل بحيث يمكن ان يتصور منه
الحلاء حتى يحكم بوجوده عند عدمه المعنى المذكور ولا ذكر حكم بامتناع اتصافه بوجود المحل والحال ان المحل
كذلك واجب لغيره اذ لم يكن معللا لا للحادث ومن امتناع كونه معللا للحادث لذاته لا يلزم امتناع كونه
الى المتن وتقول قوله اشتمل اذا فرضنا جسما الى الوجود وكل المسخص للجسم لصانع الى الملذ وجه
الاول وقوله ولو كان جسم فلكي الى الوجود عند نا الامكان منتفيا عن الصانع العباس فان القياس
استثنائي تاما او وتاليها كذلك فيمتنع مقدمه الاولى مختصا وقصد المزيد الاتصاف
وهذا المال هو المقدمة الثانية وقوله وان الوجود والوجود يفيد وجود العلم وجود ما سان لذلك
الحكم الكلي وقوله ولكن وجود المحل وعدمه الحلاء في بالنسبة مع الصانع لصانع المال على سبيل الاجمال وقد
اشار هنا الى المقدمة الثالثة ثم انه على تقدير عدم المال مخصصا هذا المنع بقوله واذا اعتبر المسخص
الحادث العلم كان وجود المحل لامكان ان يكون العلم متقدما في الوجود والوجود على المسخص للمعلول
ثم عاد الامكان لصانع المال متصلا قال المحكم ملا كما المال يكون عدم الحلاء لصانع وجوده لذلك
مع وجود المحل في الوجود واجب مع وجوده كان الملا المحل والصانع وجوده
انما المسناه في المقدمة الثالثة لكنه كما يكون كذلك مع وجود المحل فانه كان عدم المحل لذاته
الحادث ممتنعا لذاته فيجب عدمه فانا نقول ليس كذلك هذا خلف فانه لا كان عدم المحل لذاته
السادس علم المحل عند وذكر الفاضل الشارح ان قوله واذا اعتبر المسخص الحادث العلم على
مستخص للمعلول كما ذكر المتقدم اولا وان صح فانه لا يستقيم على ما هو المشهور من ان الكلام سيقع في ما
تقدم الى ما يجيء و اقول الاولى ان يقال ان قوله واذا اعتبر كاف في هذا المقام لانا لم نقل هناك
الا كون المعلول ممكنا مع العلم والصانع والاعتبار عدم الاعتبار لذلك العلم المحل المعلول
ان المحل عالم بحدوثه المال وبين المسخص وكانه لم يجب المال والاعتبار هنا وهو ان انه لو قدر انه انما
ذكر لصار البرهان حينئذ مقتضيا لامتناع استناد شئ من الاجسام الى العلم اصلا انه يمكن كون المال
مع ذلك العلم ممكنا ما دون الواجب ان عند العلم يكون جسم مستقصا حادثا والمعلول كون ذلك
البرهان ما خوصل هذا المعلول من اصل هذا العلم بعض شئونه المال الممتنع لذاته ولما قدر هذا

ما تقول ان قام احد بطلانها او دوى المتن فالصواب ان يعدم قوله فاذا اعتبرنا مشخص لصانع
الى قوله على مسخص للمعلول على قوله ولكن وجود المحل وعدمه الحلاء في الاولى ما هو المتبادر من هذا الى قوله
فلا يخلو اما ان يكون عدم الحلاء ايضا الى الصنع فان يكون مضافا الى المتصل مستقرا على قولها الاستثناء
وسقط من نائهم المكرار والاصل ان كذا وان هذا العدم والماخير انما وقع من
عقله الناسخ وانه اعلم ولما اعترض الفاضل الشارح بان الحكم بكون مانع المانع من خواص الحكم بالمعلول
مانع المعدم يستدعي العقل الذي هو علة المحل وعدم عند هم مستدعيا على المحل بالذات
سقط عدم المحل ايضا علم وجود المحل وبعض عنه لان اله مع في المتن صنع لا الاشراك المعطي
على مسخص محل فان اصدا المال على المصاحب الانفاقي من شئون كان امكان الاحتياج
من حيث ذاتها وان على ان عدم انه من شئون الامكان ان يكون احد معانيه الاول
و اقول قلنا ان يكون المحل عالما هو اشرف واولى واعظم منافي لذي ما وصف مذهب اليه
والامكان انما نفع عن هان استناع كون الحادث علم المحل ما شانا الى القسم الباقي وهو
كون المحل علة للحادث وذكر ان الحكم لا يذهب الى هذا القسم وهاب الى القسم الاول وذلك كان الذي هم
انما يذهب الى ما سقوا فيه مناسبة او مشابهة بوصف المتن ولما كانت العلم ام وجود امن المعلول لا استغنا
عنه وامتنع بالمنا وكان الحادث اشرف من المحل لكونه ابعد عن نقاء ان صفة وبعيدة منه وافوى
واعظم منه لاشتماله على الصور والمقدار على ما هو مقرر عند هم فلم يصح زياده كان لسنا العلة الى الحادث
بالمتن من اسنادها الى المحل مع ذكر ان ذلك مع انه غير مذهب الحكم لا يمكن على ما سيأتي من
سان امتناع كون الجسم علة للجسم لغوا الفاضل الشارح فسر قول المتن هذا الى الخطاب طنا
منه ان محرد اللفظ الشرف خطابه ولعل ذلك لانه لو علل امتناع هذا القسم بالسرف لكان
بيانا خطابيا لا يفيد العلل بذلك مع انه غير مقرر عند الحكم وانما الذي هو مقرر عندهم ما سيأتي في المبحث
ان يستدل بكل شئ من اسباب ما ناسبه على شئ من صناعته وهم وبنبيه ولعل يقول هذا ان
علة الجسم السماوي غير جسم فلا بد من ان يقول انه يلزم من كون الجسم حادثا وكون سواء كان عن واجب
او عن اسن ولا اخال فان امكان الملاقي وجود الحادث قد تعرض هنا كما عرض فيما مضى كذا
يجعل الحادث من وجود اعن علة قبل وجود المحل ما سمع واعلم ان الحادث كان وجود ما كان المحل
اذا كان علة سبق المحل بالحادث صح وجود لامكان حتى يكون وجود السطح ولا يجب معه ما علاه ان
كان حادثا لا يجب بقيده وانما اذا لم يكن علة بل كان مع العلم لم يجب ان سبق محل وسطي الذي هو
الحلاء الذي كما عينه لانه ليس هنا سبق زماني اصلا واما الذي هنا فانما كون الحادث العلم مع العلم
لا يقول ان لحادث والمحل وجودا من شئون بعتبر الوهم ان ذاك لو سلم لكان عدم الاجسام الفضا
لستحيل بكل يحمل الحادث معلولا العلم متقدما عليه عدم والمحل ويكون متقدما عليه سواء جعل الحادث
وعلة المحل صادرين عن علة واحدة او عن اثنين وبنا على ذلك على ما ذكر ايضا القول بامكان الحلاء وجود
لتقدم بكالذم على القول بكمل الحادث علة والعلم على القول الشرع سواء كان عن واحد او عن اثنين امتناع
ان يغير كلامه ان كان هكذا سواء كان لزوم الحادث والمحل او لزوم عليتها ما من الصدار عن اثنين

لعله
انما يستقيم على القول بان المعلول
لكل ان اذا اعتبرت حال المعلول
على ما هو المعلول اعني بكون سببا لكان
واحد بها الحادث ذكر للعدم ان المعلول
على ما هو كذلك لعدم الحال
عدم من حيث هو عدم لا

قبل لو كان لجاعل ما وجود ما وعلما ما عن وجود لم يكن الجاعل موجودا قبل وجود المجعول الا العلم لجاعل
قبل علم المجعول فلم يكن ان يتوهم الجاعل بعدم لوجه فانما يتوهم هنا ما ان يكون العلم بعدم علة
المجعول وعينه لا يكون العلم ان وجود لا عن وجود احقان يستدل ما استدلوا به الا وهان قال سواء كان
لعدم الجاعل وجود المجعول عن وجود احدهما وعن اثنين لم يكن وجود الجاعل ان ما ممتنع كون الجاعل والمجعول عن
واجدان يكون احدهما بتوسط دون الاخر لم يكن الجاعل متصفا ما قوله وعلم ان الجاعل
العالم بامتناع السماوات ان ما دام يتوالى بعضهم ما ما مر فما يستند الى الجاعل الاول وانما يخالف
صدورها منه بحسب ترتيب المعقول الى هر شروط سوى ذلك الصدور ان علما ما الجاعل بكونه جاعلا
عسى شروط افوهم يكون اصلا وجنبه من المحذور وبالجملة بعضهم انما استدل على عدم علمه لكن ان ذلك
المعقول نافذ قول الشيخ سواء كان لزوم الجاعل والمجعول عن واحد او عن كثير ان لم يكن معتبرا
شيء ما من كان لمنان ان المذهبين ان يتوهم الجاعل يمكن ان يتوهم علة المتوهم لان الوهم
يقال يقدم الجاعل على المجعول المسلم لامكان لجاعل انما يلزم عند كون الجاعل علة وهكذا لا يمكن ان يتعدد
شخص بوجود متعدد الذي هو امكان المجعول وعدم وجود ما علما مع حصول ذلك الوجود لكون المجعول وجود
انما اذا لم يكن الجاعل علة كان مع العلم على الوجه المذكور لم يكن بعدم ان مانع المتوهم بالمعية
الا نافية لا يكون متوهما الا اذا كان العدم ذاتيا انما الذاتي ما عدم كون العلة لا ما سوغ ان
يكون معنى المراد من العدم الذاتي هنا هو احد ممتنعه الى حاصل الذي يكون بالطبع للعدم
بالطبع عن موضوعه هنا فان المحال لا يسلم لجاعل بحسب ان الجاعل ذات في عن الا نافية من عن العكاس والما
بالطبع حتى ان يسلم للعدم من عن العكاس وان اصبر ان الفاعل للشايع ما ان الجاعل وان لم يكن علة
فكنهان يفرض معلوما بالطبع هاذا الا انا هنا الشيخ لم يقف هذا الاحتمال بساقط بذلك وهم ينبه
اولعلك تريد بقولك اذا خرج على الاصول الى يعرض انه قد يوجد من عن جسم جاوز اخر عن جسم يوجد
منه هذا الاخر المحذور يكون وجود الجاعل مع وجود المعن الجسم الاخر الذي لكن المحذور حاصل المعن
للجسم الاخر فانه اذا اعتبرت لم يعه مع الاخر كان حكمنا يكون من صالح ما يجب لجاعل والمحذور بحكم فجوابك
ان هذا هو الطلب الاول عند الكشف وصوابه وذلك بعينه فان المحذور ما هو ممكن عسى قيل بالنظر
الذي هو عليه وذلك الجاعل من الابعض عنه لكان ذا لم يجب انما بعض منه ولجاعل ان ما بالطبع يتحد
الجاعل لا يسبق له على المحذور وليس كل ما هو من تقدم لم يجب لان القبلية والبعدية اذا كانا بحسب
العلم والمعلولية بحيث لم يمكن عليه ولا معلولية لم يكن بعدية ولا قبلية فلم لم يجب ان يكون مانع العلة
علة لم يجب ان يكون مانع العلة علة فلا انهم الا بالزمان اقوله فانا لوهم عن الوهم
المذكور في العقد السابق مع زيادة بيان وهو ان لجاعل ان ذا العلة الذي هو علم المحذور ما صدر اما عن
جاعل ان لم يقدر صدوره عنا ما والمحذور ليس مع وجوب صدوره الذي عليه واجبا والكون مع قدرة
الاخر الذي هو الجاعل ان انصاف واجبا وصدر بعد وجود المحذور والتسم للجاعل الذي يمتنع مع وجود
انضاح وهو هنا من الشرح تم وتنبيه ولعلك تقول ان لجاعل والمحذور جميعا ما بحسب اعتبار
نفسهما عنه واجبين الوجود لجاز وكما نهما عنه واجب الوجود فاسمع ان هذا ان اعتبارا ما ممكن

لم يكن هنا ك عند الشيء ولا امكان ان لم يعلا كان خلا انما يعرض ما يعرض اذا كان محدود يلزم مع محذور
ان يكون لجاعل محيطا علما ان غير محيط علما ما كون خلا اقوله هذا الفصل يوضح ويقرر من بيان ما
يناسبه بعد ما شرح سابقا ان لسماع كون لجاعل عالما بالمحذور اشاره وهذا القول قاصد عينه مبنيا
العدم الى صورة الجسم الجاعل ويستند الى كون الصورة اقال عليه ان البرهان المذكور على لسماع لكون
الجاعل عالما بالمحذور عاما سواء جعلت العلة صورة الجاعل او تستند الى كون هذه الصورة او كون هي
كصورة او غيرها وجعلت العلة الجاعل ان لم يسلم لكان الخلا حاصلا مع لعلم لان العلم ما
لم تم وجودها لا يكون علة ولي حين الاشياء الى يعلم علم فانه لا تم موجودا الا مع لعلم بذلك
قد اسبقنا ان ليست الاجسام السماوية علة لبعض قانت ايضا اذا اذكرت مع تعلق علمه
ان الاجسام انما يفعل صورها قالصور العامة الاجسام والتي هي كالية لها انما يصدر عنها
اعراضها متوسطا ما فيه قوامها والا متوسط الجسم من الشيء رسمي ليس بجسم من صوري وصوري حتى يوجد
سماوا لا يتوجد منها الجسم فان الصور الجسمية لا تكون اسبابا لهيولیات الاجسام والا الصور فانا لن
لعلها تكون موجدة الاجسام لغير الصور ما تحدد عليها اقا فراض لما سلم لسماع كون كل جاعل من
السماوات علة لما كون موجودا وكان من المستبعد ان يكون المحذور علة لجاعل كان الحكم بان الاجسام السماوية
ليست علة لبعض المعقول حاصلا الا وهان يسرع مجعول الشيخ هذا الحكم سبب للعقول المتوهم لكن
لما كان احد الحكمين لا ولين عند برهانا في جميع الباب ما ارادوا البرهان العام على لسماع كون جسم ما علة
لجسم اخر وهذا البرهان مع قوته من الوضوح بحيث هل توهمت احد هذا ان الجسم انما يفعل صورته لا به
انما يكون موجودا بالفعل بصورته ويكون فاعلا من حيث هو موجود بالفعل ما لا يكون موجودا بالصور
لا يمكن ان يكون فاعلا ولا يمكن ما يفعل بما انه يكون ما هو موجود بالقوة ولا يكون من حيث هو بالقوة
فاعلا والفاعل الشايع على لسماع كون المادي فاعلا بان المادي قابلا قالشيء الواحد لا يكون
قابلا وفاعلا ما لم يقم ما يقتضيان والبعض الشيخ في النمط السابع على ان علم الجاعل بعالي بعين صور
زوايا مثلثة البسيط جاعلا وقابلا معا اقوله انما فعلها المذكور وفيه باطل لان الشيء الواحد انما
لا يكون ما لا زما فاعلا الشيء واحد بان الفاعل يحدان يصدر عنه المعقول والمادة لا يجب ان يكون فيه
المقبول بل يمكن ان الواحد لا يكون نسبته الى احد اضعف بالوجود والامكان معا واما اذا احلق المقبول
والمعقول بعد يكون مثلا كما ليس بانا قابلا عاقلا فيه فاعلا فيها وهنا لو كانت صاحبا لجسم فاعلة
لجسم اخر لكانت فاعلة بالنسبة الى كل الجسم وقابلة بالنسبة الى الصور الحالة فيها وهما متعايران واذا
التقابل بدركما طل واما قوله الشيخ نص على ان علم تعالى صور وذاته فان كان على ما ذكره كان
للشيخ ان يقول اعتبار كونه فاعلا للاشياء غير اعتبار كونه عالما بها وصح ان يقال ان ذاته صور المعقولات
فان كان موضوع الاعتبار من شانه ان يصدر منه الاشياء الاولى فاعل بكل الصور وبالاعتبار القابل
قابلا على ان الحق ما يستدركه من موضوع المقدمة الثانية ان ما فعال الصانع من صور الاجسام
انما تصدر عنها مسارة الوضع وذلك لان الصور جسمانية صور يقوم بها الاجسام كالصور الجسمية
والتوهم من كما ان قوامها مواد لما الاجسام كذلك ما يصدر عنها بعد قوامها تصدر بوساطة

ملكر المواد فيكون مشاركة من الوضع ولذكر بان المادة لا يحتاج الى شئ لبقاء ما كان ملائما لها بخلاف
الوضع فانه ان كان مع جسم ما كالبيت الشمس لا تفتقر كل شئ ملائما لها بل هو صورة قائمة بذاتها لا موادّ
الاجسام كما لا يخفى بالمعارفة هذه ذواتها دون افعالها لكن التفسير انما حصل فيما حصل بجسم سبب ان
يفعلها من حيث هو بعض ما يكون بذلك الجسم وفعله والا لكان معاونا بالذات فالفعل جميعا لذلك الجسم
وحده لم يكن يفسأ لذلك الجسم هذا خلف وقد ظهر ان الصور انما تفعل بمشاركة الوضع المقدمة
الثالثة ان الفاعل مشاركة الوضع لا يمكن ان يكون فاعلا ما لا وضع له والا لكان فاعلا من غير مشاركة
الوضع هذا خلف المقدمة الرابعة ان علم الجسم يكون ناقصا ما لا علم له بحدوده اعني مادته وصورته وهذا
قد تقرر مما مضى وبعد تقرير المقدمات نعود الى المتن ونقول اما الاجسام انما تفعل بصورها
اسارة الى المقدمة الاولى وهي قسما الصور التي بها الاجسام قائمة التي هي لها نعني الصور التي ما يصدر
عنها افعالها متوسطا منها فاعلها اسارة الى المقدمة الثانية وهي ظاهرة والتوسط للجسم من الشئ
وبين ما ليس بجسم من هذا او صون اسارة الى المقدمة الثالثة وهي حتى ما صدرها او لا منها صورة
الجسم اسارة الى المقدمة الرابعة وهي ظاهرة فاذن الصورة الجسمية لا تكون بسيطة لان الاجسام
والصور هي متغيرة وهذا لان بسبب ما صدور الاجسام عنها وتمام البرهان وهي قبل العلم بكون
صورة الاجسام لغير الصور ما يجرد عليها او اعراض لها اسارة الى كيفية تأثير الصور في الاجسام الاخر
وذلك بان يجعل مادتها معدة لقبول صور وتفيض عليها من صقع الصور كالنار التي تجعل ما حولها
مجاورة بالتسخين معدة لقبول صورتها فيجعل بذلك الماء او نحوه معدة لقبول اعراض ان
بعض الاعراض انما تفيض على الاجسام من عالم ما وراء عند صدور ذلك الاجسام مستورة لتفيض
ولذلك صور صدورها بعد ان لم تكن ظاهر لنا علم ان ولذلك كالتسخن الذي يعقبها الاجسام للتسخن عن
السخونة موجودة بعد زوال التسخن عن ما بلسها وهذا الفصل اخر الفصول المشتملة على اثبات
العقول بعد الله وتحصيل مقدمات ان كل ان ما هو عن جسمانية موجود وانه ليس لها بعد الوجود الا
واحدا فقط الاشارة الى شئ اخر من سنخ ونوع ويكون هذه الاكثرة من الجواهر الغير الجسمانية معلولة
وقد علمت ايضا ان الاجسام السماوية معلولة لجواهر عقلية جسمانية بسيطة هي من هذه الكثرة وقد علمت ان
واجب الوجود لا يجوز ان يكون مبدأ الاشتى منها الا بتوسط اذ هو مبدأ لا مبدأ للجسم الا بتوسط وجب
اذن ان يكون المعلول الاول منه صورة من هذه الجواهر العقلية واحدا اذ لو كان لكل واحد العقلية واحدة
بتوسط ذلك الواحد والسماوية بتوسط العقليات اقول قد ثبت بالطرق الابعد المذكورة
في صدور ما هي مجردة عقلية كثيرة وثبت هناك ان واجب الوجود واحد ان وجب الوجود غير معقول
على كثرة فقول الاجناس اقوال الانواع فاذن هذه الجواهر يمكنه الوجود لذواتها معلولة للاول هذه
غاية الاجلال وسمى الفضل الهداية بهم انه شرع في بيان مراتب الموجودات وحدد ذلك اصولا اذ كر انه
قد ثبت عن استناد السماوية الى العلل عن جسمانية غير امتناع كون الواجب تعالى مبدأ الا
الواحد وامتناع كون ذلك الواحد جسما او جسمانيا او قسما لكن ثبت احدها ان المعلول
الاول واحد من هذه الجواهر والثاني ان ما تحته هذه الجواهر معلولة من الواجب بتوسط ذلك

الواحد فالثالث ان السماوية ان صادرة من هذه الجواهر لكن واحدة لاجل هذه العقول وسمى الفضل ايضا
بالتحصيل اقول تحصيل وليس كون ان مرتبة العقليات مرتبة ولتمام الجسم السماوي عن اصرها
لان لكل جسم سماوي مبدأ عقليا اذ ليس شئ من الجرم السماوي موسط جرم سماوي يجب ان يكون للاجرام
السماوية عدد من الوجود مع ان السماوية ان قد ثبت لها العقلية من حيث لزوم وجودها ما ثبت في المستقبل
الوجود مع ثبوت السماوية ان اقول هذا الفصل مشتمل على نوع حكم لبعض مقدمة على ما مر وجود
استمرار العقول المتوسطة الصادرة عن المبدأ الاول مع صدور السماوية ان فان كانت السماوية لان
العقول ان اطاعت عملا اطاعت السماوية ان عقل المبادئ جميعا عن مستند الى علل لانها لا يمكن ان مستند
الى غير العقول فاذن العقول ان لم تستمر الوجود معها الى عمل الكل الاخير واعلم ان الشيخ
لم يكن للعقل الاول علة للكل الاول ولا اطاعت العقول عند الكل الاخير ولا يجوز تعالى
ان علم الافلاك المتوالية ولا سيما وان العقول قد الافلاك في الوجود بل جزم بكونها مستمرة مع الافلاك وما منها
لا يكون اول الصدور من الافلاك فان لكل الجزم فيما عدا وكل ذلك ايضا الى العقول الشرعية وتظهر من ذلك
ان اعتراض الفاضل الشارح على الشيخ بما لم يكن هو بمنع ذلك الحكم من الصور
ايضا ان يكون جوهر عقلي يلزم عنه جوهر عقلي وجرم سماوي اقول ان لزوم من كيفية
صدور الكثرة عن المبدأ الاول هذا ما الاشارة الى اول كثرة وجب صدورها عنه وهو عقل
وجرم سماوي فعاود ذلك ان وجب صدور الاجرام السماوية عن الجواهر العقلية مستمرا ووجود
الجواهر العقلية بعض الضرورة صدور جرم سماوي وجرم عقلي معا عن جوهر واحد عقلي ولكن القول
بصدور شئ عن شئ واحد سابق للقول بان الواحد لا يصدر عنه الا واحد فمن ذا الذي يقول
بان الواحد لا يصدر عنه الا واحد بعض الذاهبين الذين يقتضيه بحر هذه العبارة ان يكون
الصادر عن المبدأ الاول شيئا واحدا وعن كل واحد واحد الخ وعلم جزما حتى لا يمكن ان يوجد شيئان
ليس احدهما في سلسلة الترتب علة للاخر لقائل على الوجه ان وسط العين من العلل وهذا ظاهر العناد
فان صدور موجودات كثيرة لا سلوك بعضها بعض معلوم الضرورة لكن المراد منه ان الواحد لا يصدر عنه
الا واحد اذا كان هناك الصدور قاصدة اما اذا كثرة جهاتها واقتضاياتها وقد يصدر عنه لشيء كثيرة
متريثة ولذلك حكم بصدور اعراض كثيرة من جوهر واحد بسيط على الطبيعة الجوهر الجسماني البسيط الكثيرة
جهاتها واقتضاياتها المستوعبة لكل ما قرر وقال هذا المعنى لما ان الشيخ بعض ما سلف وعلم ان
الاشتى اما لان من واحد من جميع الجهات وكثرة الجهات في الاقسام ان ممتنع في المبدأ الاول لانه واحد
من كل وجه متعال عن ان يقال عليه قسمة ولا انقسام ممكنة كما مر وغير ممتنع في معلول لانه
فاذن لم يمكن ان يصدر عنه اكثر من واحد ولا يمكن ان يصدر عن معلوله هذا واجب لسماع الكثرة
الى الاول وصدور لسماعها الى هذه الاجرام وفي هذا سان كيفية كثرة الجهات المقتضية لامكان صدور
الكثرة عن الواحد في المعلول الا بالعضاد على عدم لعدم لعدم صدور الا واحد فقط اذ قد ثبت ان صدور
عنه شئ واحد ولكن ت مهد في اول امانع معلولا لا يمكن ان يصدر عن الا بتوسط ت متى
ولكن ت وعن ت وصدر شئ ولكن ت مصدر عن ثانية المراتب شان لا تقدم الواحد ما على الاحد

مستدرك وتكملة

فإن جوزنا ان يصدر عنه ب بالتوسط الى آخر ما يصدر عنه من المراتب مثله لشياء من الهازان يصدر عن آ بتوسط ب وعن شئ وتوسط ب وعن ب ثان وتوسط د وج معا ثالث وتوسطا وج رابع وتوسط ب وج خامس وتوسط ب و آ سادس وعن ب بتوسط د ج وتوسط د ثامن وتوسط د ب تاسع وعن ب وعن ب عاشر وعن د وعن د حادي عشر وعن د وج ثاني عشر ويكون عنه كما في ثالث المراتب وان جوزنا ان يصدر عن السابق بالمطالع فوقه شئ فاعتبرنا الترتيب في المتوسطات التي يكون عن ب واحد صار ما ان هيئة المرتبة اضعافا مضاعفة او احادا وزيادة هذه المراتب حاد وصدر لس الاكثر عدادها ساير مرتبة واحدة الى الاعداد الى ما لا نهاية له فكذا امكن ان يصدر اشياء كثيرة في مرتبة واحدة عن صادر واحد واذا اثبت هذا فنقول اذا صدر عن المبدأ الاول شئ كان لذلك الشئ هوية مغايرة للاول بالضرورة ومفهوم كونه صادرا عن الاول غير مفهوم كونه ذا هوية فاذا هناك امران معقولان احدهما الامر الصادر عن الاول وهو المسمى بالوجود والثاني هو الهوية اللازمة لذلك الوجود وهو المسمى بالماهية من حيث الوجود تابع لذلك الوجود لان المبدأ الاول لو لم يفعل شيئا لم تكن ماهية ما تكن في جهة الفعل يكون الوجود تابعا لها لكن تحققها لما لم اذا انتسبت الماهية وحدها الى ذلك الوجود وحصل الامكان يجوز لانه لا يتحقق الماهية الا بسبب الوجود واذا انتسبت لا اول وجدها بل مع النظر الى المبدأ الاول فقبل الوجوب بالغير يجوز لانه لا يتحقق الماهية الا بسبب الوجود فاذا مع النظر الى المبدأ الاول فلذلك كانا كل منهما الماهية والوجود والامكان والوجوب وايضا اذا اعتبر كون الوجود الصادر عن الاول وحده فاعلا مغايرا لزمان يكون عاقلا لذاته واذا اعتبر ذلك مع الاول لزمه ان يكون عاقلا للاول فيتحقق لشيء وجود وهوية وامكان ووجوب وتعقل للذات وتعقل المبدأ واحد منها اول المراتب وهو الوجود ويلحقه باقيها من الهوية اللازمة للوجود باعتبار مغايرته للاول والتعقل للاول اللازم له بالقياس الى المعقول المبدأ والذي استفاده من الاول وما فيه من الاشياء وهو الامكان والوجوب المتاخران عن الهوية ولذلك باعتبار اخذ الهوية عن الوجود ان باعتبار تقدمها عليه فهذه هي المراتب مع الوجود والتعقلان فهي الاشياء باسم العقل الاول ساوى هذه الامور تعيينا والتزاما فان كان المعلول الاول من هذه الجملة المذكورة الاول احادا والوجوب والامكان متشاركان في انهما حال في ذلك المعلول ذاته من حيث كونه بالقوة والوجود والتعقل الذات متشاركان في انهما حال فيه من حيث كونه بالفعل والوجوب والتعقل للمبدأ متشاركان في انهما حاله بالقياس الى مبدأه فهذه الاحوال الثلث هي التي يعتبر فيها ما يكثر المعلول العقل الاول في الماهية مشتركان في انهما حاله في اوله والثالث منها بانه حال العاقل المبدأ وهذا المراد من قوله فيه كما الشيخ واو تبين هذا اشترح الى في شرح المتن فقول عن كثيرة من الصور وان يكون جوهرها وصورة جوهر هيولى يجسم سماوي ويدل على انه لم يكن يكون العقل الاول مصدرا للفلك الاول اذ الاسئلة ان الكلام عام بالاحوال بان يصدر الفلك الاول ضمن جسم فقيل سواء كان عاما اول له او اهيا بعينه لكن ان يكون الاول هو الفلك المحتوي على جميع الموجودات كما ذهب اليه بعض المتقدمين وما الاشبه ان يصدر لا يكون هو العقل الاول فان الكثير منه لا يبلغ عددا يمكن اسناد جميع التواليف المساير هو عقل الاعيان العقل الاول **قوله** والاحيثيتين الصالحات

إذ

الا ما لكل شئ منها انه بذاته ممكن الوجود وبالاول واجب الوجود وانه يعقل ذاته ويعقل الاول الثاني الى ان اسناد الكثرة الى العقل الذي هو معلول الاول لا يمكن الا من هذا الوجه وانما ذكر العقل من الستة المذكورة ولم يذكر الهوية والوجود لان المعلول الاول عبارة عن مجموعهما معا والحيثيات الاربعة التي ذكرها الاعتبار ويقول يكون حاله من تعقله الاول الموجب لوجوبه وحاله من حاله عن مبدأه لشئ لشان الى ان يعرض لهذا ما لمعنى من الاول وهو معلول وان الثاني تحصل للمعلول المطالع الاول وبما ما يجعل هذا مع تعقل المبدأ وصورة الوجود الذي يحصل حال المعلول بالقياس الى مبدأه وهو ما المستحسن المذكور في شرح المتن تماما منها العقل بالقوة وبالوجوب اوجه الشئ لغيره بالقياس الى حاله وذاته المستعمل في الكلام الماهية التي بما صار منها الفلك والشئ المعلول ولا مانع من ان يكون هو معلولا من جملة ذات اشار بها الى امكان كون المعلول مشتملا على كثرة كلام الواجب لذاته وانما اشار بلفظ هنا الى العقل الاول مع جميع ما لا يتم الا به الا انه لا يكون منهم في اول ما ثبت المعلولات من ذلك شئ من جهة كانت هي فيه الكثرة وانما هي لا مكانه وجود من جهة الواجب لتشارك الى الماهية والوجود اللذين لم يتكلم بهما من قبل وانما ذكر ما هنا لكونهما معقولات اللوازم ووصفهما الامكان والوجوب تنبيها على استقلالهما بالاشارات المذكورة **قوله** ثم يجب ان يكون بازاء الصورتين منه مبدأ الافلاك الصورتين والامر الذي تنسبها المادة منها الى كان المناسبة للمادة اي يجب ان يستند عليه العقل الذي هو حاله التي له بالقياس الى مبدأه وعلته للفلك الذي هذا الى حاله التي له في ذاته فان قابله بالماء لشئ وكالة العائق علم من مبدأه بالصورة للشئ والمعلول استعمال هذا حسبما ثم صرح عن ذلك بقوله ويكون فاعل للاول فالذي يصير مبدأ الجوهر عقل وبالآخر مبدأ الجوهر جسماني ثم لمشار بقوله ويجوز ان يكون للاخر ينقسم ايضا الى الذي يصير مبدأ الصورة وبالآخر منهما الى ان يفضل حاله في ايجابه الى المعنى المذكور من المعنى في حيث كونه بالقوة والى ما في حيث كونه بالفعل فانه بالاول صار مبدأ الهيولى الفلك التي يكون الفلك بها فلكا بالقوة وبالثاني صار مبدأ الصورة التي يكون الفلك بها فلكا بالفعل والاجل كون الماهية بالامكان بمعنى في اشياء وجوده من جهة الاخر الماهية عدمية ما تقتضيه ضرورية بالمؤثر والاجل كون الماهية مستندة بقبول الوجود من جهة العقل بما هو عن حيث الوجود وكانت الهيئة مستندة على الصورة في بعضها حيث عمها عن بعضها كما في المتن الاول والاجل كون الوجود اقرب الى المبدأ في الترتيب كان الصورة التقدم العلية على المادة ما ترى ناقصا بين اما الطبيعة الغنون لان اكثر العقلاء الذين لم يتعقوا الى اسرار الحكمة قد تحيروا في هذه المسألة فان قدما جملتهم ما قيل للمتقدمين من الحكماء والشيخ جعلهم وقد شنع عليهم ما المركبات المعدودة ثم سنن المعلولات التي في المراتب الجملة الى التوسط والمتوسطات الى العالية والواجب ان يسند الكل الى المبدأ الاول يكون المراتب مشروطة بحوالة لا تاثيرها الى وهو من هو حتى المتاخرات المطيعة بان الكل يستقول على مبدأ الكل منه جل جلاله فان الوجود وما هو له على الاطلاق بان بتسافل في ترتيبهم ولسنده ما حصلوا الى عليه كما يسنده الى العوالي الاعالية والعنصرية الى الشرور وما هو ينتج لهم ولا يكون لكل منها يفيد انما المستند وهو استلامهم عليه فان الفاضل الشارح هو من سبب كلامهم في هذه المسألة الى الاولين والمتكلم للسيد المذكور وقد ذكر في الشرح

ان الشيخ ضبط في هذا الكتاب دون سائر كتبه لان كلامه مشعرا بانه انما يصدر بعقل للكل دون العقل
الاول بما فيه من الامكان والوجوب بان لانه يعقل نفسه دون بعقل غيره ولقد كان من الواجب عليه ان
يفعل ذلك في المجيء عند هذا الموضع اقول الشيخ لم يجعل الوجوب بحق مصدرا للعقل الاول في
موضع من كتبه الهي وقد قال الكاشفي والهي والمبدأ والمعاد والمباحثات والاشارات وغيرها بل جعل
بل جعل العقل الاول الموجد لوجود نفسه مصدرا للعقل الثاني فذهب عن كتاب الشفاء وضع هذا الفاصل
الى ما خالف ذلك قال ما جعل الامكان وعقل نفسه مصدرا للفلك بعقل ما دونه ولا ما فضه بينهما كما سبق
وانما المجيء الى ذكرها ان كانت عن الاصل في هذا الموضع على ما يضيق بل العجب من ذكر الشيخ لمحمد في
حرسنة المسمى احمد فضلا وشرفا مع انه اشتغل بسبب ان الامور المذكورة من الامكان والوجود
وغيرها لا يصح للعلم في هذا الموضع وكرر ما ذكر من امر الصور المادية او الصور المشتركة
بجميع المادتين وما ذكر محمد اله والجواب بعد ما من شرط الكلام علم انها على ان تسليم كونها العلة
عندهم ليست علة لاستغنائها بنفسها عن شروط حينيات تحقق اجزاء العلم الموجود منها والعدم
مصلح لذلك لا الاعيان والملكونة امورا مشتركة على السنادين وليس كما ظنه بل هي ما تقع على ما تقال عليه
كلي امورا بالتشكيك كما مر في الوجود ام قال المعلول الاول لا كون ان يكون صفة من صفات الا
فكان الاول علة لها والجواب ان المعلول الاول يطلق على العقل الاول مع جميع كما لا يمانه اول
ما هيته معلولة من الاول بكلا تيهما ويطلق على الصادر الاول بعد من غير ان يعتبر معه شيء من لوازمه
فعلى العقد الاول يصح ان يحكم على المعلول الاول بما مر مفهوم من المقدمات وعلى العقد الثاني لا يصح ولا
منافضه بينهما والشيخ قد صرح بذلك في هذا الموضع ما نصه قال عند العيان وكن
لا يمنع ان يكون من شيء واحد ان يصدر عنه اشياء كثيرة لا ضافية بل بحسب قوى واجزاء من هذا
قوامه لا كون ان يكون الواحد يلزم عنه واحد بعد واحد بحكم ما لا وضعا ومعلولا ويكون ايضا
ايضا واحد يلزم عنه بلا شيء ومسار كه وبكل اللازم شيء متبع من ما لكن كما يلزم عنه ما يجب
او ان يكون صدر عن الكثرة من العلم لا لكان ان يوجد الكثرة معا في المعلولات الاول بما قال
الفاضل الشارح بعد الحكم بان المعلول الاول لا كون ان يكون مركبا من موجودات وهو ظاهر بشهادة العقل
حسن لما كنه لان بكل يشعر كون المعلول الاول مركبا من جنس وفصل اقول وهذا غلط وقع
فيه لاشتباه الاجزاء الوجودية بما يجري من مجرى الاجزاء في العقل ثم قال بعد كلام لو فرضنا مثل هذه الكثرة
شيء ان يكون مصدرا للمعلولات الكثيرة فمن جاعل الباري تعالى اذا احدث مع السلوب والاضافات
الكثيرة والجواب ان السلوب والاضافات امور اعتبارية فقد شوت للغير بل على هذا الشوت الغير
كان دورا ثم قال والشيخ لم يذكر على وجوب كون ما شبه بالصور صفة بل الكاينة بالصورة
والاشبه بالمادة عبد الكاينة المناسبة للمادة دليلا الذي عول عليه وبما ركبته ان كل ترتيب مع
الاشتراك مع امر ما فالذي يرجع ان السفا واذا ان العقل العلم يعول هذا شريف وبعد
حسين تا علم انه محافظة ملكيت تعرين كيف يتجاز لمستوهم هذه المقدمة الخاسة في هذه المباحث
العلمية اقول اذا استند جسيا في الصدا تم وجود من الارض الى السين كذلك وكان

للسبب

المسبب الاتم امر وجود من السبب الانقص وجب ان يستند الى السبب الاتم لان المعلول لا يمكن ان يكون
اتم وجودا من علته وهذا موضع علي والبقاء كتبه لاجلها ما لك الشيخ وبما ركبته في هذا الموضع الاعتبار
الاقل من عمان كتبه ثم علم لاجل ذلك ان ليس من المعارف العقلية البرئ في الامكان الاشتعال عليه في
ذاتها عن الطبيعيا المحدثة الا مكانية بل يصح ان يعلم العلوم الصدا عن الطبيعة الوجودية وان
الجوهر المادي يحتاج الى المناسبة لها على انه ليس يحتاج ويبان كيفية صدور الكثرة عن الاول صدا هذا
التفصيل ثم علم كذلك ايضا ذكر كيف وهو معترف بالعجز عن ادراك ما هو دون ذلك من تفاصيل الامور
كما ذكره في كتابه صدا بل انما ذكر بعد تمهيد سان صدور الكثرة عن الواحد بعضا ذلك على سبيل الاولوية
فقط وشا ر اعترافا ان الفاضل الشارح عمل ما شر وهم وتبيه وليس كذلك فان الاختلاف لا يكون
الا هذا الاختلاف بسان بعض عكسه حتى يكون الاختلاف الذي في ذوات كل فصل بوجود مختلف وتسلسل
الى هذا انما يلزم ان لو علم ان المجيب اسكس كليا اقول يعترف الوهم ان بعد ان كان الحيثيات
المذكورة الموجودة في العقل شان وجود وعلل وجود ذلك العقل وكان كل فصل فضلا على مثل المشتاق
ما ذن يجب ان يكون لكل فصل علل وجود الا الى نهاية والسلسلة كل بسان ان بعد ان ما ان الفاضل ان كل صدر وكل
صدر ان معا من عقل ادراك العقل يشتمل على كثرة والملزم من ذلك ان كل علل يشتمل على كثرة هذا بعد
منه هو وذلك معا فان الموجب الاسكس كليا في العلم في ذلك ان العقول لست متفقة الانواع حتى
يكون متفقة المقتضيات تدليس ما الاول صدع صرفا فليا مرا لمتقدم جدع وتوسط جوهرا
فقليا صرفا سمائيا والكرة من ذلك ليجوز عن العقل حتى يهم الاجرام السماوية وسهما الجوهر على ما يلزم
عنه جميعا سماوي اقول لما كان الابداع الحاكي شيء لا توسط الباري وما ان اوفى ان ذلك
وكان العقل الاول هو الذي اوجد الاول تعالى عن غير توسط شيء الضرورة المشرط وجود ان لا قدم كان
المبدع المفيد صدور العقل فقط واعلم ان اول الشيخ وتوسط جوهرا فليا صرفا سمائيا والنفس فلكيا
بان المتوسط هنا الاول وهو اول الاجرام السماوية ليس العقل الاول بل هو على سبيل التجوز بالاصل
والاصل كما شاذ لا دليل على ذلك ادعى الفاضل السارح ان اول الشيخ ان صدور العقل الثاني عن
المبدأ الاول متوسط العقل الاول فقط مما لم يرد دعواه عينه بل قد ذكر تخصيص الشيخ العقل الاول
بانه المبدع المفيد لان الابداع المحض كما اقتضه هذا الفاضل صدر الاشيا من غير توسط
ما ذن لو كان موجد العقل الثاني هو العقل الاول لكان العقل الثاني ناقصا مبدعا المفيد وكذا سايير
المعلولات التي لا تستند الى شيء غير عليها الفهم وصدر لم يكن لاختصاص العقل الاول هذه الصفة
وجوه هنا كما يتبين ان ما قال هم ابو البركات المعتبا انها ناقض كلامهم ليس بشيء وما قال الفاضل طاهر
وانما ذكره بالذكر يكون جاريا لما صدر العقول المعلقة بترتيب العقول الاولى والاولى والغرض من ذكره
اول تصدر لجميع معا اشان يجب ان يكون صدور الجاعل العنصري لانه عن العقل الاخير والاجمع
ان يكون للاجرام السماوية صدور عن المجاورة فيه لا يكفي في استقرار الزوجها ما لم يقترن بها
الصور اقول صدور ما من صدور ما في عالم الكون والفساد عن سايرها وبدا ما هو المقول
المشترك للعناصر الاربعة فاسندها الى المفيد الاجرام وهو العقل الذي لا المنع عنه جرم سماوي ولا بسبه

يعض الصور بالهوائية على ما ذكرنا وتزول الصور المائية عنها وهذا هو الاستحقاق قوله ولا مبدأ
لاختلافها الا الاجرام السماوية بتحصيل مائل حول المركز مائل حول المحيط وباختلال تدرج عن ادراك
الاوهام تفاصيلها فان فيلسوفا واحدا وهلم جرا صور الغناصر اقوله برهان مشتمل
الى شيء لاختلاف صور الغناصر الاربعة وذكر ان مبدأ ذلك الاختلاف هو اجرام السماوية المتضمنة
لفصل كرة كرة عن المركز مائل حول المحيط الى ان ينفصل جسم الكل الاخير الى البرد ان مختلفة
الصور وهذا سبب اجمالي وانما التفصيل عقد تدرج عن ادراك الاوهام وان الشيخ وكذلك
ان فريقا من المتسببين الى هذا العلم يعني الكندي ومن تبعه وهلم الوا ان الفلك لانه مستدير يجب
ان يستدير شيء ما تحته وحينئذ فيلزم من محالة ان الشيخ حتى يستحيل نارا وما بعد عنه حتى ما كنا
يصير الى البرد والكثيف حتى يصير ارضا وما يلي النار منه يكون نارا ولكنا نعلم ان كثيرا من النار وما
يلي الارض كثيف ولكنه ابرد من كثيف من الارض وقليل البرد وعلى الكثيف بعض البرد فان
السوء انما من الجوة انما من البرد ولكن الرطب البرد من الارض هو ابرد والذي على النار هو اعدم منه
سيكون الغناصر هم قال ان ذلك ليس بمتعذر عند الفيلسوف لانه يجوز ان يكون الوجود اولا
لجسم ليس له في نفسه لا صفة الصور المفهوم عن الجسمية وانما يكتسب تلك الصور بالحركة والسكون
فانا نعلم ان الجسم الابسط بما هو موجود ومحدود الصورة الجسمية الى هي الابعاد فقط فلم يقترن بصورة
اخرى بسبب الابعاد فان شئت سماه مائل حال الحلول بين الحدان والمكان في الوهم فالجسم البصير
حينما هو شيء ينبع عنه في نفسه كرة او مكعب او قطعة من مخروط او غير ذلك فيلزم ان يكون
لا محالة طبيعة ما ان لم يسمع حتى يحركه النار ويستحفظ حتى السكون مائل الى الاشتمال يكون امرا
على ما هو ان اقتضى صوار يكون هذا المائل الى المركز في ذاته كما ذكرنا بعض المعاني الاجرام السماوية عن لزوم
لها واما عن غير ما يحضره في لزوم فلا يخلو عن كل واحد منها ما سميها الصور جسم بسيط فاذا لا استعدت
لان الصور ما اجبارا او يكون كل واحد لبعض جسم واحد فلا يكون هناك بعد انقسامات من
لتحقيق علينا اقوله وكذلك ما عسى ان يسمى من السماوية من الصور مبنية عن السماوية لغير ان محله
الاعراض لغير بعدها وهناك بعض الصور السمائية والحيوانية والنباتية من الصور العقل الذي
هو هذا العالم اقوله ان لكل مستدل اسباب معرفة التي هي مبادئ البرهان اما الكبرى
اما بحد نفسها واما بسبب الغناصر عن السماوات فالمائل لصور السماوات منعته عن السماوات واما السبب
الشمس لها مضيء والارض المسخنة لاضاءة وكل المضيء وسوط الصور التسخينية وسوط التسخينية
لحامله الجسم المتحرك والصور سميت الحالة او الصور والاول هو من موضوعا الطبيعي وسمي لكونه
من موضوعه لامتزاجه بغيره وان الامور المبنية في السماوات كما لها الغايية على الطبع والصور
والتقويس الى ما لصور الافعال عنها فانها امور مبنية عن الصور العقلية التي هي مبادئ حركاتها بتصير
هذه الصور بسببها فعاله من ذواتها وما وعن غيرها واذا صارت فعاله صارت محركة لهذه من اجسام
مائية بتقويتها البعض كما شاهد من العون الغالبة صارت علة للامتزاج واعلم ان المراد من
الامور المبنية عن السماوية ليست هي كل الصور والتقويس التشبيه لانها المبنية مبنية عن السماوية

ستعقل العقول وتعرف العقل معقول لما كانت الاجسام الكائنة من هذه الجهول قابلة لجميع انواع التغير
والحركة كمثلث الاجرام السماوية لم يكن ان يكون شيء وجودها عاملا محضا بل يجب ان يكون ما هو بسببها
القديم شاملا على نوع من التغير والحركة لكن ليس هناك شيء شامل على التغير والحركة الا الاجرام السماوية
فاوجب ان يكون للاجرام السماوية صدر عن المائل في تصيير هذه الاجسام والمائل عن هذه الاجسام مختلفة
من حيث مشتركة وصور مختلفة وكان كل واحد منها مائلا للتغير فالحركة من حيث ان يكون بها اختلاف
صورها فانه يتولد به اختلاف في احوال الاجرام السماوية فان يكون الشيء كائنا فانه يتوجه به ادراك
في احوال الاجرام السماوية فالاجرام السماوية يسوق في الطبيعي المتضمن للحركة المستدير من السماء الطبيعية
الخامسة يجب ان يكون لمصدر تلك الطبيعة باشر في وجود المائل المشتركة ويكون المختلف فيه بعد اتمامها
بصور المختلفة لا يمكن ان يكون وذلك كافيا في بقاء المائل اما او لا فان الاجسام ربوبيتها لا يمكن
ان يكون على المواد الاجسام لغير كاملة فانها ان لا تكون مائلة الا بعد ان تكون مشتركة في النوع او الجنس الاكبر
وجودها للمشاركة من وجه معين على الذات وواجب ان يكون مائلة بحيث صدورها الى المدرك الحاضر
الخط الاول في كون الصور على ما ذكر في العقول المذكور هذا الذي يوصف عنه فانه الحركات السماوية
ما كان فنار سمى صور العالم الاسفل من عمل الانفعال كان في فوق كل العمل سمها على هذا التغير وكذا
هو المراد من قول الشيخ ولا يمنع ان يكون للاجرام السماوية صدر عن المحاذاة فيه لكن لا بكل وجود
العقل الطبيعي المتضمن العلم فيه لسعة ادراكه ما لم يعلم بعض هذا الصور كما مر بيانه في الخط الاول
فان هذا لكم يعتبر لما كان كون الجسم وتوابعه على ما ذكر جسم اخر وجودها فان جعلهم الطبيعي الجسماني جزءا
من علم ما لكم جسم اخر ان الطبيعي للجسمانية ليست شيئا في ذاته لغير وجود المائل بل هي
معه في حال كل الوجود بحيث يعلل الغير والحركة في حد ذاته كامر اقوله واما الصور بعض
ايضا من ذلك العقل ولكن مختلف في هيولاها فما حسنا مختلفا فيها لما حسنا ليستعدا دائما
المختلفة اقوله لما فرغ عن ذكر كيفية صدور المائل العضو عن هذا الاجسام شرع في كذا الصور
ومن انها الصدور ايضا من ذلك العقل ولكن مختلف في الهيولى المشتركة الاجسامات المختلفة المستعدة
الى الاستعداد انيا المختلفة الحاصلة من اختلاف اوضاع الابعاد ان يصير كانها وذلك بان يكون اذا
حضر المائل ما لم من اثار السماوية بالواسطة جسم عنصري او واسطة منه فجعلها على استعداد
خاص بعد العام الذي كان في جوهرها فاض من هذا المائل صورة خاصة واستعمر عن ذلك المائل
مائل هناك محصلة مختلفة بحصلات المائل معنا نارا والمورد هو الذي يحدث فيه في المستعد لقبول
ما يصير منا سبيلا لكل امر شيء بعينه اول من مناسبته حتى اختر مائل هذا الاجسام من حيث
لوجودها اولى فيه من واهب الصور ولو كانت المائل قبل التهيؤ الاول العام لشاهدت نسبتها الى
الصور الا ما كون حسب احوال المواد ان هذا وذلك الاحوال انما ينتسب الى جميع المواد بسببه
وان ذلك لا يجدان يحصل هناك مائل دون ان الاجرام السماوية يستعد واما مائل لا بد من
وجود الصور المختلفة في الاستعداد ان المختلفة فمائل المائل اذا ان يرتسخ بان ما تتم بصير بعضها
المناسبة للصورة المائية صدرت المناسبة للصور النباتية وهذا هو الاستعداد انما بين حتما ان

انما هي صفته عن جوهر مفارق بل المراد بكل الجهات المذكورة المرتقى موضوعاتها الان لكون مبادي
افعال عنها وقد حصول الامر اجابات عن هذه السبعين كمدرك المزاجات المختلفة ان مستعد بحسب بعدها
وقربها من الاعتدال لقبول الصور المعدنية والنفوس النباتية والحيوانية والناطقة بمنصب عن الصور
والنفوس الفلكية من العقل الفعال كما سترى تعرفه في الخط الثاني قوله وهذه الناطقة بعض مراتب وجود
الجواهر العقلية هي الجواهر التي لا يمكن ان تكون ابدانا ولا حالة في ابدان بعض مراتب الوجود من
وان اردنا فاعل بسيط الافضل من كان بسيطا عقليا من طرس الرحمان
اقول يشير الى اخر مراتب الموجودات العقلية حيث قال هو العقل الذي كان واحدا حيث
عقليا هو العقل الاول الا ان ذلك لكن هذا لما كان ابداعيا كان كذلك اضافيا وان الاضافة بين الشيء
والمضاف كل المراد وهذا الحق شرطا كان بين موجودين او ساطة كثرة حيث ما يوجد ان كان كالابداعي
من وجود وكان محتاجا الى الامكان من ذاته الجواهر العالية العقلية فليس الا الابداع البدني وما يليه
من الاجسام البعدها والعقول بكل الاضافات الى الجواهر العالية العقلية فليس الا الابداع البدني وما يليه
التاسع او وسكوتا بينا ان الاستدلالات المذكورة ان كانت عندية لكن لسبابا التي جميع وان كانت
موجودة بحكمهم بصدورها عن السماوات بعض اعتراضهم بان السماوات ذوات العقلية جسمانية فكيف يمكن ان يسند
الصور المادون العقل الفعال وان ابوا عن ذلك لوجوب الصور الا صدر عن الاجسام فلا كلام في
ان لسنا جميع الكيفيات والكميات والاعراض الجسمانية انما يمكن ان تكون حالة في الجواهر
ان يسند اليه الا الجسام مستندة شرائط كالوضع المخصوص وغيره فالسبعون على ان شرائط
لسندت اليه وعالم يسلمها لسندت الى نوع ومنا انهم لما حكموا بصدور الصور والقوى عن العقول الفعال
فقد حكموا بصدور انواع عن بعض وعند اساعض عندهم الواحد لا يصدر عنه الا واحد فان جعلوا
السبعين فرد لكل اصناف الحوادث عالما لسند اولا الى الصدور الى المبدأ الاول وعلموا الاحتلاف القوابل
وهذا الاعراض قد نسبه في بعض كتبه الى الشهرستاني لعمر الله ثم اورد عنه جوابا نسبه الى بعض الناس
وهو ان الواحد يفعل لعالا لبث عنه تعدد الا الات كالشمس الناطقة او عند تعدد القوابل كالعقل الفعال
لما الاول فلما لم يكن ان يفعل من بسيط الا بانه ولا الثاني لم يكن لسنا عن الكل اليه اقول هذا
الجواب ليس بمرضي عند اهل العلم اذ لا فرق عندهم بين المبدأ الاول وبين العقول المجردة في فرق الفعل بوسط
الا ان الثاني عندنا بالمكنة وفي النفس بوسط وفي الجواب الصحيح ان يقال صدور الافعال التي لا تحصر في
فاعل واحد انما يكون بحسب شتات غير محصورة فيه واختلاف القوابل لا يمكن ان يكون سببا لكون الفاعل
واحدا بسيطا محتاجا الى الصدور عنه بكل الافعال المكثرة بل انما هو سبب لتغير كل فعل عن بعض الافعال الممكنة الصدور
لكل جاز ولا يحصر كل ما يمكن ان يصدر عنه فاعل واحد في الصور والعقول شمل على شتات غير محصورة والاولى
ان يقال كما ان في موجودات عالمنا من الكيفيات صانع الوجود وغايته عن المبدأ الاول عشت يمكن لسنا له على
اشكال شكل المثلثات ومنا ان لسنا الحوادث الى الاجسام السماوية لما انها تقتضي لسنا بكل الاحوال
الى الغير فما حتى يتسلسل الاسباب فهو اسند شيء الى الجسم السماوي فان ومنا حسنا فان عندهم وهذا الشك
مكرور وقد منعهم جوابه

النمط السابع في التجريد

اقول بعد ان بين في هذا

هذا النمط وجوب تعاري النفوس الانسانية بعد تكرر فعالها عن الابدان ومنها ما تقرر ومنها من العقول ان كيفية
تقرر العقول من الجواهر المجردة العالية اياها وجوب بعقل الاول الواجب تعالى جميع الموجودات الكلية
والمرتبة على الترتيب الاشرف من وجوه العقل وكيفية كون عالما بنظام الكل كيفية وقوع الشرور
الكائنات مع تعقلها اياها مع كونها بالجملة الى من منع الخير وما يتصل به مذكر في الماجنت وانا وسمه
بالتجريد لتجرد موضوعاتها عن المواد الجسمانية تنبيه تامل كيف ابتدأ الوجود من
الاشرف فالاشرف حتى انتهى الى الهيولى ثم عاد من الاخس فالاخس الى الاشرف فالاشرف حتى بلغ
النفوس الناطقة والعقل المستفاد اقول لما ذكر في لف النمط المعدم مراتب الموجودات
اراد ان يستدل من هذا النمط بالاشارة الى مبادي الوجود ومعاده فان الوجود يذكر الرتب قد صار
ذا مبتدأ ابتدأ ينتهي ذا معاد عاد اليه ومراتب البدو بعدها المبدأ الاول هي مرتبة العقول ثم العقول
الى الاخير وبعدها مرتبة النفوس السماوية الناطقة من بعض الفلك الاعلى الى الفلك الادنى وبعدها
مرتبة الصور من صور الفلك الاعلى الى صور العناصر وبعدها مرتبة الهيولى ان هي هيولى الفلك الاعلى
الى الهيولى المركبة العنصرية وما تحتها من مراتب البدو وكون بعدها مراتب العود واعني التوجه الى الكمال
بعد التوجه منه واولها مرتبة الاجسام البسيطة من الفلك الاعلى الى الارض وبعدها مرتبة
الصور الاولى المادية ثم المركبات المعدنية وبعدها على احدى مراتبها وبعدها مرتبة النفوس
النباتية بسرعاتها وبعدها مرتبة النفوس الحيوانية على احدى مراتبها وبعدها مرتبة النفوس الناطقة المجردة
الانسانية جميعها والمراتب الاخير من مرتبة العقل المستفاد المشتمل على صور جميع الموجودات كما من
لشتاء الاعالي كما كانت الاخيرة المرتبة الاولى مشتملة على الشتاء الفعلي والعقل المستفاد عاد الوجود
الى المبدأ الذي ابتدأ منه وأريد الى فروع الكلام بعد ان ضبط عدة مطاعن الشرور اعني الفرار عن
الفوه مرتبة من صقع المراتب على الكلام ومنتكرة من اي من الى الهيولى الى صورها الاكوني
بالفتح من في مقام الجنسية وكان ما في الخط الاخير العقول المجردة وما فوقها اقول ولما كانت
النفس الناطقة هي من موضوع ما الصور والعلمية غير منطبعة في الجسم بعقم بل انما هي ذات الة بالجسم
فاسي الجسم عن ان يكون الة لها وحافظ العلاقة بينها بالموت لا بضرورتها بل يكون باقية ما دامت
مستعدة الوجود من لحوق اهل الباقية اقول لما كانت النفس الناطقة واقعة في اخر مراتب العود
استعدادا للخلاص عن عالم الغدر قدرها عن البدن باستدلال يعرفها في ذاتها وكالانها الذاتية عن عالم
وما يتبعها وانها غير متعلقة الوجود بشيء عن مادتها الذاتية الوجود وعلى ما بين في الخط السالف
وفرغ على ما سابقا بقوله الموت كذلك اشار بقوله بما الماهيات في الخط السالف عن عدم انطباع النفس
في الجسم وبقوله الموت غير مصرح به الصور المعقولة الى كالانها الذاتية منها سواها التي هي
استدلالها على امتناع انطباعها في الجسم وبقوله بل انما هي ذات الة بالجسم الكيفية ارتباطها بالجسم على
وجه لا يلزم منه ايضا جواز وجودها وكالانها المذكورة اليه ثم جعل قوله ما سبق الجسم عن كونه
الة لها الا بضرورتها ما لما لا بد منه بعد ضبطها وام معقول بقوله بل يكون باقية ما هي مستعدة
الوجود من لحوق اهل الباقية وذلك لوجوب بقاء المعاد مع علم الباقية فهذا بر هان لمن هو في مقام

براهين هذا الباب على ما ذكره الشيخ ابو البركات البغدادي تراعلم ان المسمى حفظ العلاقة مع الجسم
هنا اعم لشيء فانه قد لا يسمى حفظ المزلج الذي هو سبب للعلاقة فيه لفظ المالك الى النفس لان
النفس لا تكاد تحافظ لهما مالذان بها الجسم حافظ ايضا ولكن العرض عرف كان مسمى المزلج المنضم
لقطع العلاقة اما سطوح غير جسم الجسم وعوارضه ولذلك لم يسند لسببي الا الفعل عرف كونه بالنفس الى الجسم
وعدم سطوح المسمى الى شيء فلهذا شاع ان سطوح منها النفس احفظ ما لذلك الشيء لكنه حفظ ما لعوض
عهد ان شيخ اكد هذا المطلوب بما اورد بعد هذا العصر بتبصرة اذ كان النفس الناطقة استعداد
ملكة الانصاف بالعقل المعقول لم يصرها فقدان بالآلات اذا تعقل بذاتها كما علمت لا انها ولو عطلت
بالتمام كان لا عوض للآلة كلال البتة الا بعوض للنفس كلال كما يعرض لاجل العين لبعض والمرآة لكن
ليس بعوض هذا الكلال لكثرة اما كون النفس الجسمية والمكنة فرطرش الابخرة والدم العليظ ما بينه
وتلفا فرطرش للعين وتلاوز ذياد وليس اذا كان بعوض لها ضاع كلال لا له كلال بحسب ان يكون لها فعل متمما
وذلك لا يمكن عند ان استشاء عن الباقي لا شيء وارد كما ما قوله ان الشيء اذا عرض بامر
غير ما استشاء عن فعل بنفسه فليس ذلك في لا يعمل لا في نفسه فانا اذا وجدنا قد استشاء غيرنا
ولا احتاج اليد ثم على ان له فعلا بنفسه اقوله السمن جعل عن البصير كالاعمى تصيرا
والنبيه جعل عن العطشان كالنائم بعطان نقل تسمية هذا الفصل بالبصيرة دون السمة لعرض
ما ان البحث المذكور فيه اوضح من الاكثاف المذكورة في الفصول الموسومة بالتنبيهات لان المبالغة
عندحث الغافل عن ادراك الشيء لي ضرامه اما كون فرنسته الى الاعمى اكثر منها في نسبته الى
النائم واما قول هذا البحث اوضح من غيره فلانه عند استبصار كعمره بعد ليا ذا كانت النفس
الناطقة قد استعدت بملكة الانصاف بالعقل المعقول لم يصرها فقدان الآلات بعد حصول ملكة
الانصاف للنفس العقل المعقول لا مصرها ما فرعيها ولا فرها ما كل كما انها الآلة المستعان
من العقل المعقول فان العاقل العالم لها موجودان معا عند فقدان الآلات والآلات للعوض
ليست الا ترتيبها لذلك العرض وهو لا انها تعقل بذاتها كما علمت لما ان في الحظ الماكث من جان
كون النفس عاملة بذاتها لا الآلات البدنية ان اراد المبالغة في ايضاح ذلك لصفح الفرق بين
الآلات الذاتية للعالمة من النفس والآلات البدنية الزايلة عنها بعد المعارفة بذلك على ذلك الوجه
حج سمنا ان ضده في هذا العصر وهي استشاء متصلا منها وله ولد عوض الامر بالعمل متصلة
كلمة مرجعه ما قبله لكان لا عوض للآلة كلال لا وعوض للنفس كلال وصورتها عكس لو كان بعوض
العقل الآلات البدنية لكان كلا عوض لتلك الآلات كلال عوض لها في بعضها كلال ولذلك لم يصح
فان فضال الشرط بصفي اعمال مشروطه دون شيء لا عوض لا عوض له لعقل الحس والحركة استشاء
بالافعال التي يصدر عنها الآلات البدنية بكلها حالها وما دامت هذا الاستشاء ان وجود العالم
مركبا من النفس العمل لها فاعلا قد صدر عنها العقل فيه وبعانة كمنه وبركون مستعد الجبهة لها عالم
له عند استعمار صورا فعال بها فعالة صدرت عنه وبكون مستعد العقل الى ما كون لها عالم على العقار
اتم اقتدار والاستغناء في حس الاحتياط بكون لها وجود تعقلا فيه من حس النفس بالوجوه الملتبسة جمعا
وبكون

وبكون لها وجود لها شاشا بالوجه الاولين اعني بسبب الحس والحركة المتعقبة لاستنباب المحسوسات
دون الاخيرة بانه لا يكون لها حد بصرا ذا لا سمعا والمراد هنا الفرق بين الاخيرين هذا الحد بذلك لان ورود
الاستشهاد الاحساس والحركة قوله ولكن ليس بعوض هذا الكلال لاستشاء النقض المالي وهو مسئلة
مسألة جزئية نفسية ولكن ليس كما يعوض للآلات كلال بعوض للنفس عن تعقلها كلال بل قد يكمل الآلات
ولا يكمل من قبل تعقلها بل لنباشت وانما يرد بعوضا لا فرس الاحتياط وايضا لا يكون بعد توالي الاوكار
الموقعة الى العلوم مانع الذوع بضعف بكثرة الحركات العقلية والنفس بعد ان لا زياد كالا انها وهذا
الاستشاء ابتع بعض العدم وهو ان يعقلها ليس بالآت بدنية وهنا قد عرفت لجميع ما ان النفع لتعقل من
فهم يكمن ان يعوض هنا وهو ان يقال لو كان عدم كلال النفس في تعقلها مع كلال الآلات الا على ان يعقلها
ليس بالآلات كان وجود كلالها في تعقلها مع كلال الآلات الا على ان تعقلها الا له فكما ان عدم استشاء العين
البالي وهو عدم منع عم زاد في انها بان وجود الفعل الشيء في صورة معينة دل على كونه فاعلا مطلقا لفاعليته
على صورة معينة لان الاصل في كون الشيء عن فاعل الصلا الفاعل المشابع معه صاحل ذلك يكون
ان يكون المعنى فيه قبارا بالنفس على كل تعقلها حدا معينا عن الحي العدم وهو ما ان الفعل الشيء هو بكون
العضاء على اصل من ما ان الكهولة ارتفاعا ما يزيد على ذلك المعنى كلال لتلك الصورة الشيء هو بكون
واقع في تعين ذلك المعنى بعضه يكون العضاء الباقي على الا دون الاول كلال الحي المعنى في بقاء الفعل
الحيوانية هذا الاسم ذلك الفعل بعضها دون مع الزياد الاشخاص عما وراءها من ان على ان زياد من
الكهول على الحي الذي هو بقاء الفعل الحيوانية مع عدم الاخلال وقول الفعل لكمولية مع
الاشارة على الكمال الاول الذي يكون لحيوان حيوانا وعلى الكمالات الثانية الصادرة عنه والاول لضد
الكمال الثاني والعضاء كلاف الباقي فالمعنى عن الحي الذي لا يزيد الا ضعف حيث في بقاء الاول
وانما المعنى عن الباقي فالحي العاجل للزياد والاضعاف ذلك بعد ذلك الكلال ما زيادها وضعف
استعانتها وهنا التي للكلام هو الكلال الاول النفس العاجل بل في كلا انها الناطقة العاجل للزياد وضعف
تظاهرها انها لو كانت معضبة الآلات المحلوم الاجوال لاصلف لها انها كلال الكلال لتيبو لبنيه
وليس الانكار ذلك قاطعا جعل زياد لي اصل في الكهولة على اجماع العلوم الكثيرة بعضها كمن فيه على ما مر
هذا مع ان الشيخ صرح بان هذا يجب ولكنه آلي اولا بعد هذا من حج الافاضة فهذا الباب على ما ذكره
نما سار كنه بعض انها كون ضعفه لشيء ضعف ان لم يكن مسكنة للحاذق عاقل انها عيان العلم بكمن شكها
لا عقل ما يستعمل في الحظ بانها مطلق عما كل كلا بعد طاما فانا كان او كان فانها من هذا الاعتبار
شامل الحي بان وما كرر عرا انها بعد في العضاء زياد تبصرة انما ان انها النفس العاجلة
الابدان بكلها انكرها الا ما عيد لا سلما القوة بعضها اذا اضعف قولا ولا على الفور وكان الضعف لا صل ملك
لي ان عن مستعورة كالذي الضعيفة اثر القوة بعد خرجت من اثر ملان يكسر الحمة ان في اثرة وهذا
حجة بانه ولتقريرها ان كرر الا ما عيد لا ضعف القوة الشاقة بكل النفس الجسمية بامرها وسعد ملك الكمال
والعاصم انها التي بظاهرة انها العباس ملان ملك الا ما عيد لا يصدر عن قواها الا نوع اشعار الموضوعة
ملك النفس كما تذكر اس في الحس ما تبقى في المدارك والحركة الاضعاف عند كونك عن فاعل المدارك والانفعال

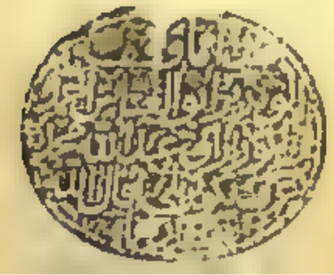

تنقيح

ت عن الاستاذ عن الشيخ ابو علي رحمه الله
عن ابي سهل بن زنجويه رحمه الله قال
عند ابي سهل بن زنجويه رحمه الله قال
سمعت ابا علي بن سينا رحمه الله يقول
صدق ابو سهل رحمه الله وانا اقول
ان الحال العاقل هو ان يكون بالفعل
الشيء بحيث يمكنه ان يفعل
شيء بحيث يمكنه ان يفعل
واذا اصل الانسان بهذه الحالة
والله اعلم

المستشار الاتم
ما الكواكب ما ان ظاهر على الدليل
انت اذ اورد السؤال على
على لسان النفس لا على لسان
الناطقة

العاقل الذاتي هذا نفسه
وما بعده الى نفسه
الشيخ رح

لا يكون الا عن ذاته بل يفيد للمنفعل وصفه عن المعاونة فيه هذه الفعل فان كان منتهى طبيعته
الفوة لكنه لا يكون منتهى طباع العناصر التي هي الف موضوعات لكل الفوى عنها فكون لكل الطباع مقتضية
عليها مقومة لكل الفوى التي افعالها او السانح والمقاوم بعض الوجوه فيها كيفيات ورنا بلغ الكمال
والوجه حتى يجب عنده الفوة من فعلها او تبطل كالعنصر يصف عند حدث هذه الفوة الشديدة عن الابصار
او تفسد قوله وافعال الفوى العاملة قد يكون كثيرة اكمالات ما وصفوه كذا قوله هذه
التعبيرة هي معتبرة في العباس وكسرها ما تمر وتفسر ان يقال العامل قد لا يكمل الا ما كمل وقال
فيه شيئا ما كما لا كسر الا ما يقبل ما العامل لشيء ما وان كان يعمل مع انفعال
ما لكنها لا يصف وكل انفعال لشيء ما حتى هو ما فان فعل ما عن المقاوم المدلول عليه بالف البدية
وانما ما يكون كثيرا كمالات ما وصف ولم يعد ما لان العامل اذا فان يفعل ما يفعل من الفكر
الذي هو فيه بدنه صد يصف عن المنفعل الا ان ما ركن لصفة ما وانما لما حاصل ان يكون الانفعال
بعض الفوى فيه او سطا ما ما او هو من المعلية ما يمل ما فيه وسيوها ما صلاح الابطال
واعتراض المانع من كون العامل محاكيا لسائر الفوى الذي هو مع كون الجسم فيه وجيها
لسعد ما يتناصر البعض بالكمال دون البعض ساقط لان العباس المذكور يا ما لفاقوسم
الحال مدركا البقة بعد يحيل الحال فان الحكم ان الصفة عن موضوعه اثر الفوى لمس وكل ليس
بشيء لا يتم الا بحصول معنى المحسوس كسر ولا يصف صفة ما لم يحصل ما شيء ما شيء من لما سنه
صفة ذياي تبصرة ما لان فعلها الا ما ولم يكن لها فعل خاص لم يكن لها فعل ما الا ما ولهذا فان
العباس المشاشة لا يدرك الا ما يوجد ولا يدرك ادراكا ثابتا يوجد ما بما لا الا ما لها الى الا ما ما ادراكا
ولا يفعل فيها الا ما ما يستتم العين العليم كذلك ما ما فعل كل شيء اقول هذه
حجة باكثرة وما يرفع من المذكور من حصلها وهو منع على منعه ويفهم ان كل فاعل ليس له فعل الا
بتوسط آلة ولا فعل له الا في شيء لا يمكن ان يتوسط آلة بينه وبين ذلك الشيء ويمنع منه مقدمة من البرهان
هذه لم يجد وهي قولنا كل مدرك بالجسمانية ولا يمكن ان يدرك ذاته ولا الذي ولا ادراكه فان الا لة الجسمانية
لا يمكن ان يتوسط بينه وبين هذه الامور وصفوا قولنا والجواب ان مدركه لذاتها ولا ادراكها ان تمنع
ما نطن انها الا نها والصحيح قولنا ليست الجواب مدركة بالجسمانية واعتراض المانع
على ذلك بقوله على المدرك الجسمانية سقيمة وباطلة اما منع ما من في النمط السادس في الصناع
صدور الافعال عن الفوى بالحالة في الاجسام من غير توسط تلك الاجسام فانا نمثل العباس
المشاشة التي لا يمكن لها ان تدرك نفسها ولا الا نها ولا ادراكها لا نها لا يصلح لسانها لكي ما على العباس
الجسمانية المدركة بادراك كل شيء ذياي تبصرة لو كانت العين العليم مطبوعة فيجسم من ذلك الاجتماع
لكانت اما العين لو كانت لا تعلم البتة هذه حجة رابعة وهي اوضح لجح على هذا المطلوب وهي بنيه
على مقدمات لو صح ان لا ادراك لما يكون بما يكون حصول صورة المدرك للمدرك فانا نسلم ان المدرك ان كان
مدركا بالذات كانت المغايرة بحصول الصورة وعدمه وان كان مدركا بالعرض كانت حصولها في الهيولى وهذان قسما
منتهيا فيما في النمط السادس والمكسال الامور الجسمانية لا يمكن ان تكون عالمة الا بواسطة لجسمانية

الى

في محل كذلك وهو السماء الموجودة التي هي محسوسة موجودة في الخارج محيطة بالارض وما فيها الموجود ايضا
قوله ان ماهية السماء عرضا تحصل من المعقول من كل الشيء بعد جعل عوارضه الخاصة كذلك كبعد
لبعض الماهيات من بعض حاصل في الخارج عما يكون سماء والا كان ذلك البعد كان جزء من حمل العالم المعقول
من السماء ليس بسماء والسماء الموجودة في الخارج عوارض السماء المعقولة المحمولة على الارض ايضا ليست بسماء
للسماء المحسوسة المعارفة اياها ان يحسبان لم يراد بعدم السماء او البعد والآخر كان صادقا
وان لم يراد بان معنى عدم السماء عندهم ليس شيئا من الوجود والمعارفة كان كاذبا مان زاد وقال المعقول
من السماء ليس بسماء والسماء الموجودة في تمام الماهية كذلك عند الفاضل كان معناه ان المعقول
من السماء ليس بسماء والسماء الموجودة في تمام المعقول ليس بشيء فلا يحتاج كون من معقولة وهذا
هذيان كما سمعته فان المعقول من السماء هو بعض ماهية السماء الموجودة فضلا عن السماء وان زاد كون
السواد غير سماء والبياض من تمام المعقول فظاهر ان المباينة بين الشيء وغيره غير مجعولة فان الفرق
بين السماء والمعقول والمحسوسة يكون لها ماهية ما في محل مجرد غير محسوس والارض جوهر محسوس
لا في محل مفرق من الطبيعة النوعية المحصلة للماهية السارية مع عوارضها مع مقابلاتها والفرق بين
السواد والبياض مفرق من الطبيعة الجنسية الغير المحصلة للماهية السارية مع فصل يقومها نوعا ما
مع فصل آخر يقومها نوعا ما صار الاول عرضا ان السماء المعقولة اذا اخذت من حيث هي هي عرض تمام
معروض الممكن ماهيته السماء اما كون ماهيته لها من حيث كون موجودة في العقل مطابقا لها فان سماء
وهي لا تنفك من كون العالم بمحل لها او الحواس عنه نوعا ما فان العالم لو كان لا بمحل
لكون موجودا في كل محل لكون الصورة في محلها كانت بعد عن غير متناهي المحل ولما كان كل عالم
جسمانيا فلا تتارك الجسم لها في المرتبة الثالثة كان كل عالم غير متناه بالجسم بعد غير جسماني
فان العالم البسيط مما ليس له كان لا بمحل لصورة حلت في محلها معا وكل عالم في محلها فقط فلما
هذا النوع من الجعل ان ما فعل بها متقدما ان الشيء بما هو الشيء بالمعارفة مع قول غير
مجعول مع ذلك الحال المذكور بما هو حال للقول بحلول صورة من المادة في محل الا هذه في محل الا هذه وهي
قوله الجسم تذكر فيه اعراض والا كان وجودها الذاتي عرضا ما لم يكن جسما ولزم ان يكون الجسم
ولزم ان يكون لجماع المكان والجواب ان الوجود ليس بعرض حال في محل موجود ذي عرض
ليس عنا لم لم يمكن ان يكون الجسم من حيث هو جسم ذا وجود ذي عرض بل القول بالتركيب
عليه هو محل بحسبها صنع لها لان النفس عالم صفاتها والواجب عما اما او غير عالم شيء ليست
له قدرة الايجاد ولكن لها كم الذي هو لم من بعيد والجواب ان الصفات والاوائل مفتقر الى ما
يحس للنفس لذاتها لكونها مدركة لذاتها والباقي لبعدها فيها الاشتمال المقابلة على الكل منها
محرفة عن الباقي وغير موجودة في الموضوع والنفس مدركة للصنف الاول لذاتها كانت مدركة له لذاتها
دائما وليست مدركة للصنف الباقي الا حال المقابلة لعدم ان شرط ظهور شيء لها الم قوله

لهذه الاشارات فاعلم من هذا ان الجوهر العقار ضاله ان يعمل بذاته اقول لما
فرغ من ابانة ان ماهية السماء عرضا تحصل من المعقول من كل الشيء بعد جعل عوارضه الخاصة كذلك
بعد معانقا للبدن والذكر وسم العمل بكلية الفصول المنتقدة وجعل عوله فاعلم من هذا ان
الجوهر العقار ضاله ان يعمل بذاته بعد الجمع المذكور قوله وانه اصل ما ان يكون مركبا من
قوة قابلة للفساد معانقة لقوة الثبات ما ان اخذت على انها اصل ما لا مركبة من شيء كالهيولى
وشيء كالصورة عنها ما الكلام في الاصل من جزئه اقول هذا الذي احتاج جعل هذا النفس
وبرهانها الاصل كل بسيط عن حال من شيء ما ان موجودة اما من موجودة ان يعمل عنه
كل الاشياء من الصور والاعراض في الجسم وهذا اصل العناصر السماوية او اقدر هذا
بعد ذلك كل موجود شيء ما ان يكون من شيء ما ان عنده كان اصل العناصر ما قبل القبول وفاسدا
بالقوة وقبل الفاعل عن قوة العناصر ما لا كان كل ما في حكم العناصر وكل حكم للعناصر ما قبل وفاسدا
بها الامر من مخلوقين والاصل لا يمكن ان يكون مشتملا على مخلوقين او بسيط والقسم ان كان اصلا
فلن يكون مركبا من قوة قابلة للفساد معانقة لقوة للثبات فان لم يكن اصلا اي لم يكن
بسيطا عن حال كان اما مركبا فاما جالا والماني باطل لما مر والمركب يكون مركبا من بسايط
عن حاله لتابعضا كالماء من الجسم واما كلها وعلى التقديرين فالبسيط الغير الحال الغير
الاصل موجود في المركب وهو غير مركب من قوة الفساد ووجود الثبات قوله
والاعراض وجودها في موضوعها ما فقوة فسادها وحدوثها في موضوعها ما علم
عنهم ما مركب اقول هذا جواب عن سوال وهو ان كثيرا من الاعراض
كالصور يكون ما فيه ممكنة الفساد مع بساطتها فلما كانت النفس كذلك فاجاب بان
قوة فسادها انما لها انما يكون في موضوعها الحامله لوجودها وذلك ما في بساطتها
فاذا انما ما لا يكون لها حامل وجود فاحتراز الامر من فيه ما في بساطته قوله
واذا كان كذلك لم يكن اصال هذه في نفسها قابلة للفساد بعد وجودها لها وثباتها بها
اي اذا ثبت ان النفس بما انها اصل واما ذات اصل لم يكن عن وما جزء عنها ما لا تركيب
فيه ولا امر يحال في غيره فما يقبل الفساد ما ان البقاء مع الفساد لا يجتمعان في البسيط
والاول حاصل بالماني ليس كما حيل ما ذن النفس لا يمكن لان اصل الوجود وبقاءه ملوبان في
ملكات الوجود مستفادين من غيرها واعترض العاصل الشارح فقال لو كانت للنفس
هيولى وصورة محالفان لهيولى الاجسام وصورها وكان الباقي منها هيولاها وحدها
لما كان الباقي من النفس هو النفس بل جزءها وصدقه جزء ان لا يكون كالانها الذاتية
بافيه لانها بعد لصورتها والجواب ان هيولى النفس يكون انما ذات وضع او غير ذات
وضع والاول محال لان ذا الوضع لا يكون جزءا لما لا وضع له والباقي لا يكون انما ان يكون مع
كونها غير ذات وضع ذات قوة ام بالقوة ما او لم يكن فان كانت كانت عاملة بذاتها على
ما مر وكانت هي النفس وقد فرضناها جزءا منها هذا خلف وان لم يكن ذات قوة ام

ولو كان عدميا الخ وبنبه ان قوما من المتصدرين يقع عندهم ان البحث عن العاقل اذا اعقل صوره عقلية صار بحثا عن امر عدمي فلفرض ان البحث عن العاقل اذا كان بحثا عن حقيقته بمعنى المعقول من الف فعل موجبة كما كان عندنا لم يعقل او بطل عنه ذلك فان كان كما كان مشوا عقل او لم يعقلها فان كان بطل عنه ذلك ابطل عقل انه حال له او عقل انه ذاته فان كان عقل انه حال له والذات باقية فهو كسابر الاشياء التي لا ليست عقل انها يقولون وان كان عقل انه ذاته فقد بطل ذاته فقد حدث شئ ليس بشئ ايضا صار بحثا عن شئ ليس بشئ اما اذا ما مات عندنا ايضا علمنا انه بعض يبقى له وتجدد له كل لا بسيط اقول طافة من اشاف وصرب بعار النفس الناطقة مع معقولا انها المكتسبة بذاتها التي من كما لا انها الذاتية اراد ان من كفيها نفسا فانا تبكما كما لا ان عندنا ما بطل بمذهب فاسد مزدكي كان بحثا عن العقل المعاد الاول عند المشائين من الاسلاميين وهو القول بان العاقل بالصور المجردة من غير تعقلها بما هي مجردة او لا عند هم وكل ايام عنى بقوله ان قوما من المتصدرين ضع عندهم ان البحث عن العاقل اذا اقتضى صورة عقلية صار بحثا عن امر عدمي وكما جعل على وكما هو مذهب في كتابه الموسوم بالمبدا والمعاد في فصل من حجم بان وجود الصور معقول الذات وكما ان الذات بما هي ذات في حكم الكمالات بقدر ما لمذهبهم من المبدا والمعاد حسب ما كشف عليه نصه وتصديقه هم انه بنى على مثار هذا المذهب بقوله للفرض ليس في ذهن العاقل عقل آكل الجزء وهو ظاهر ذيل بنبه وايضا اذا عقل آدم عقل ت ايكون كان عند ما فعل آصى يكون سواعقل ت او لم يعقلها او بصر شاء الخ ويلزم منه ما تقدم ذكره معناه ظاهر وبيان الملزم منه ان ملزم انه اذا عقل آصا آما اذا عقل ت فان بطل كونه آكلهو محدوث الذات عند كل يعقل وان لم يبطل عنه ذلك بل بقي آو لم يبق ت فاقتضوا منهم وان بقي آو صار مع ذلك ت كان مع القول باي العاقل المعقول قولا ما كما جمع المعقولان على اصلا لها في الماهيات وبكرها وهذا من كماله ولنبدء شاعم مادكره او لا وهم في بنبه وهو ايضا قد يقولون ان النفس الناطق اذا عقلت حيا فانها تعقل ذلك الشئ ما نفسا لها ما لعقل الفعال وهذا حق قالوا وايضا لها ما لعقل الفعال هو ان يصير نفس العقل للعقل انها نصير العقل المستفاد والعقل الفعال هو نفس بصار النفس بكون العقل المستفاد وهو لا من ان يكون العقل الفعال معدا وان يفيض بنبه سي دون شئ ان يكون ايضا لا اول صدابه يكمل النفس كاملا وواصلا الى كل معقول عقلا ان لا حالم وهو ان النفس الناطقة من العقل المستفاد حتى ما يقوم به قائمه اقول هذا الوهم هو الذي ما صدر النفس المتزل قولهم النفس الناطقة عند تعقلها ما يقع لا ما يقع العقل الفعال لا اي هو ما العقل المستفاد الذي نجد العقل الفعال به وفيه على مساق بلزم ان يصح الذي ما كذبه العقل الفعال الذي

لا يكون العقل المتزل

لا بد من ان تفسر في الاول الطرق

فرض عنه بل يتجزء واما وصف حصول جميع المعقولات الى عالمنا العقل الفعال للنفس الناطقة
عند بعلم معقولا واحدا اى معقول كان ثم ذكر ان هذا المحال لمن ذهب الى ان العقل
بل انما ان منهم مضافا الى المحال الاول المذكور هو معنى قوله على ان لا حاجة الى وجود
الناطقة هو العقل المستفاد حق ما تعود ومما مدى لها واعلم انه كان لهم فى الفصل
المتقدم القول بان جميع الصور المعقولة تفيد لنفوسهم فى هذا الفصل القول بان جميع الذوات
العاقلة ولهذا اوردته هنا لفصول الثلثة فى هذا المعنى حكاية وكان لهم رجل يعرف
بفرفوريوس عمل فى العقل والمعقولات كما ياتى على المشاهدين وهو جسف كله وهم يعقول
من انفسهم انهم لا يموتون والفرفوريوس تقسم وفرفوريوس من اهل زمانه رجل وناقص هو
وكل الناقص ما هو اسقط من الاول اقول الجسف ازدراء التمر وتعال المضيع
البال انضا جسف هذا الفصل وقال على ان هذا المذهب كان مذهبا لجماعة من المشائين
وفرفوريوس هذا هو صاحب ايساغوجى اشارة اعلم ان قول البال ان بشار ما نصه
بشار الى الاعلى اسفل سوسى اى من حال الجمال والاعلى اسفل التركيب مع شئ اضافى فحذف
منها شئ ما كنت ارى على انه كان سماء واحدا فصار كاحد الصوصول شعرى عن معقول
اقول لما فرغ من ابطال المذهب المذكور لتعالى وجه الابطال قول كل وهو
لسماع اى واحد الشئ بغيره تفسير الايجاد او لا وكذا ان معناه من المفهوم لغتين فرق فصار
حتى شيا الجزء من ان هذا القول انضا قد يطلق المحال على صيرورة شئ شيا واحد بالاسنى
الاسنى وهو ان يزول عن كل الشئ الصانى شئ ما ويضاف اليه شئ انضا كون جوهر صيرا
اياه كالهواء صار الماء هواء والاسود اسفع او ما ما القوة ما ما بالفعل او بطريق التركيب
وهو ان يضاف شئ انضا الى الشئ الصانى يتركب المصير اياه معها كالبدان صار التراب
طينا والخشب سريرا وهنا ليس الماء هو هذين المعنيين بل المراد هو ما يفهم عنه
بالحقيقة وهو ان كان شيا واحدا انضار هو صوصوا واحدا الصرو وكذا ان كل قول شعرى
عن معقول وما نسبه الى التشبيه لا تخيل وشبيه بخيل مطلع عوام المتاخرة والمتصوفة
حتام لتشعل بذكر ليجعل قسما قوله فان كان كل واحد من الامرين موجودا
فانما الصان مقترنان وان كان انضا ما عن موجود فقد بطل الذى كان موجودا ان كان
المعدوم قبل صدرت شيا انضا ولم كدرت ان كان الموجود ضائعا وصيرا اياه وان كانا
معدومين ولم يصر احدهما الاخر بل انما كونان بعد ان الماء صار هواء على ان المضيع
للاباية جلع الماسة والبس الهواء وما كذر هذا الجزء اقول يعنى ان هذا الذى
اسر كان بعمل الايجاد وان حصل بعد والاول هو الصانى هذا الصانى والصانى هو المصير اياه
لذلك الاول فالى بعد الايجاد لا كما لعالم ان يكون واحدا من موجودين معا او لما ان يكون انضا
مصيرا الى الصر موجودا ما وانما ان لا يكون واحدا منهما موجودا او جميعا لا مقتضى محال ليس
الاول بل قوله ان كان كل واحد من الامرين موجودا انهما اثنان فهما ان وذلك ضائع الى محال

واما القسم الصانى بقوله فقد بين احدهما ان يكون المعدوم بعد الاى هو الامر الاول و
هو الامر الصانى والاخر بالعكس والصحيح ابطال هذا القسم باطل الامر الاول فقط
لان الامر الصانى ظاهر المناقضة بالقول الاى المحال وان كان انضا غير موجود بعض
القسم الصانى من البلبة بعد بطلان ان كان المعدوم بعد ما صدرت شيا انضا ولم كدرت اى بعد
بطل على بعد ان يكون المعدوم بعد امر المعدوم سواحدرت بعد عدمه شيا انضا ولم كدرت
ان كان بالفرض ماسا وصيرا اياه بفتح الجيم وفتح الصاد وهو ان المصدر الكاشع لبعض
كان فاعلا لكله بطل اى فقد بطل كون الاول بالفرض ماسا وصيرا اياه وذلك لان معنى
الايجاد هو كون الاول الصانى بعينه ماسا مصيرا اياه فعلى تقدير عدمه لا يكون هو هنا
والفاعل الخارج لما تحير فى بطش هذه العبارة على المعنى فسيها الى الاخلال
واما القسم الصانى بعد ابطال بقوله وان كانا معدومين ولم يصر احدهما الاخر هو كذلك مثال
احد ضربى معهوم الايجاد بالمحال وهو سوسى لكه واما مثال الضرب من ضربى الى التركيب بقوله
وما يجوز هنا الجزء بذنب مطهر لكل ما يعقل ما نه ذات موجود
سعد رهنا الحلا ما الفعلية بقدر شئ فى شئ اضف اقول لما ابطل هذا المذهب
المذكور صرح بكيفية اضافة الجزء العاقل بكلا به ما نه وذلك هو الغرض من هذا
الفصول على ما ذكرناه وهو كذا ما يكون سعى سبيل تقدير سى فى شئ اضف والجليد والثلج من
الجزء الفضى وانما عبر عن المعقولات ما لجلا يا لانها الصور المطابقة لذوات تكربا لصور
بالعين بقيه الصور العلمية هذكون بوصفها ان سماء من الصور لتى هى مثلا كما
تستفيد صورة السماء من السماء وهذكون من سبق الصور او لا الى القوة العاقلة ثم تصير
لها صورة من حاصل الفعل ما يعقل سمائلم بجعل صورة او كيف ان يكون ما بالعلم والجهل الصورة
من الكل على الوصه الصانى اقول لما فرغ من بيان كيفية ارتسام المعقولات
لجواهر العاقلة اراد ان يبين ان الاول الواجد لذاته وما سلوه من المباكى العالمة على اى
نحو من انحاء الفعل يعقل المعقولات عقلهم المعقولات الى ما يكون عللا لوجود الاعيان
لتى هى جميع الكوائن وهو ما يكون معقولا لانسان على ما فهمناه سقة اصدا الى ذلك واى ما بالعلم
بعد ذلك وسمى علما ومعقولا وان ما يكون معقولا لانسان لتى هى جميع كمعقول لانسان شيا و
شاهد صورته وسمى بالاعيان وتقدم الصنف الصانى عن الاول بقوله الى الاسباع العالم
عن غيره بقيه وكل واحد من الوجهين مذكوران كصدر عن مبدع على موجود مكوجود
الصور فى الاعيان او عن موجودها بعد وجودها على الصور المعقولة وكذا ان يكون الكل من
الفعل من دام لا من غير ولولا ذلك لذهبت العقول المفارقة الى غير النهاية وواجب الوجود
كيف ان يكون لوذكر من ذاته اقول هذا قسيم لقسمى الكل واحد من القسمين المذكورين
وتقدير ان يعال كل صور معقولة لشئ موجود من ما اعنى كل بفعل لشعالى ولشئ ما من ما جوهر بعد
ما الاعيان اعنى وكل بفعل فعل ما لان كصدر عن سبب عقل كالعقل الفعال يصورها فى

جوهر قابل بالقوة قابل لكل الصور فاما ان يحصل من ذاته ذلك لكن ليس كل ما من شيء يحصل عنه
والى حاصل من الغير ينتهي الى اصل من ذاته و٣ لتسلسل ٣ اسباب اعني العقول المفارقه
الى غير النهايه وهو محال لبسي الذي ذكرناه فيكون لكل معلول علة من ذاته موجودة قبله
الواجب بقال يجب ان يكون علم فعلي كما تقدم حاصلا من ذاته لانه من غيره لما مر ايضا واعلم
ان وجود الصور المعقولة في ذات العاقل من ذاته نظرا الى ان الفاعل لا يكون بالقوة في
وجود الانفعال الذي منتهاه انضباط لغير لان العقل بالقوة لا يخرج الى الفعل من غير مخرج
خارجي كما مر في النمط الثالث اشاره واجب الوجود يعلم ذاته بذاته على ما كشف
ويعقل ما بعده من حيث هو علة لما بعده ومنه وجوده ويعقل سائر الاشياء من حيث وجودها
في سلسلة الترتيب اللازم من وجوده طرا وفرضا لما تقرر ان علم الاول بفعله ذاته اشار الى
بساطته بجمع المرجع ذات فذكر انه يعقل ذاته بذاته لكونه عاقلا لذاته معقولا لذاته على ما كشف
في النمط الرابع ويعقل ما بعده يعني المعلول الاول من حيث هو علة لما بعده والعلم التام بالعلة
التامة يستلزم العلم بالمعلول فان العلم بالعلة التامة لا يتم من غير العلم بكونها علة مع جميع ما
يلزمها لذاتها وهذا العلم يستلزم العلم بما لزمها اعني معلولها لانها الواجبة بوجودها والعلم
سائر الاشياء التي بعد المعلول الاول من حيث وجودها في سلسلة المعلولية اللازمة من وجوده
اما طرا لسلسلة المعلولات الترتيب المنتهي اليه عز وكل الترتيب او عرضا كسلسلة الجواد
التي لا تنتهي فرد كل الترتيب اليه لكنها تنتهي اليه من حيث كون الجميع محكوما بها الترتيب
لصحة عرضي يتساوى جميع افراد السلسلة فيما ينتهي اليه تعالى اشاره ادراك الاول
للاشياء من ذاته هو اتصاله اياها كونها وصدورها وسلوك ادراك الاول العقليه
للاول ما مر ان الاول وكل ما بعده منه من ذاته وبعد ادراكه ذاته الفياضة منها الى ما يليس
ورسم عن طبائع تفعل مستند المبادئ والمناسب اقول ادراك الشيء من حيث
هو ادراك واحساره من حيث هو حال في المدرك احساره من حيث هو حال في المدرك وكيف
مباينة بكل واحد من الاعتبارات اما الاول فبحسب ماهيته فلكونه مادة يحساسا وما
مخيلا ومادة ما تعقلا واما الثاني فبحسب العلاقة بين المدرك فلكون ادراك
الفعل المحض لكون المدرك فاعلا تاما وصدور ادراك ما بعد الكل المحض لكونه منفعلا
وايضا لان عدم بعد وجود ذات يستفاد من وجود ذلك الشيء بحسب العلاقة بين
المدرك فلكون المدرك بالجر وفي المادي تاما من كونه مدركا من المحسوس فنسا والمدرك بالعلم
اتم من المدرك معلوله ولما كان هذا هكذا وكان العلم التام بالعلة التامة مستلزما للعلم
التام بمعلولها ولم يكن العلم التام بالمعلول علما بما بعلته فان العلم من حيث
يحب معلولها المعين من حيث هو هو والمعلول من حيث هو معلول لا يقتضي علة معينة
اما يقتضي علة ما لا على التعيين بل العلم بعض العلم بماهية المعلول دون انيته والعلم بالمعلول
بعض العلم بانيته الجملة دون ماهيتها كان ادراك الكل ادراكا في ذواتها ادراك الاول لذاته

بذاته كاف وجميع ما سواه ايضا من حيث هو معلول تام له وهو ايضا اتصال بما يكون الشيء
مدركا لانه فعل ذاته واتصال بما يكون الشيء مدركا لانه تام حاصل من الوجه الذي يجب ان
يحصل وسلوك ادراك الجواهر العقلية اما ادراكها للاول بغير ما من ذواتها للمعلول من ذواتها ان
الاول لما كان معقولا لذاته وغير حال لذواتها عقلته بما شاق الاول عليها تم عقلت ما دون
الاول من الاول بعقلها دون بعقل الاول اياها وسلوك ادراكها التلوس المسعى من طرق
الحواس والمخيلات وغيرها وغيرها لما تعقل عن طابع عقلي لان مخرجها من القوة
الى الفعل هو معقول هو المعقول لا في مستطيع منها بعض بذلك الصور حتى يستعد اذا بها
فاقتضاها مدركا للعقل وهو ادراكها متبددة المبادئ لان بعضها يحصل من الاستدلال بالعلم
على المعلول وبعضها بالعكس وبعضها من طرق غيرها ومتبددة المناسبات لانها ما بين سعادة
من العلم الشيء الى العلم بما شابهه وباقة الى العلم بما لقيه وبما هو على وجه غيرها فهي الفقر
مراتب الادراكات ووجه حصرها في جميع ذلك ان ادراكها يقع على اصناف ٣ ادراكها
بالتشكيك وتمام وتبيينه ولعلك بعون الله ان كنت معقولا لذاتك الاولى والبعضها
مع بعض ما ادلى فهم قد سلمت ان واجب الوجود يعقل كل شيء على ما يليس وانه احق بان يعقل
كثير معقول انه لما كان يعقل ذاته بذاته يلزم ان يتوسط فعله لذاته ان يعقل الكثير جاء
الكثير لازما متاخرا عن الاول في الذات متقدما وجاز ان يتصل بالاول بعد ان كثر اللوازم
من الذات بمباينة او غيرها بينة لانتفاء الوصف ٣ اول لعدم لم كثر لوازم اضافة وغيبة
اضافيه وكثر سلوب تسمية ذلك كثرة ٣ سماء ولكن لا تاثير لذلك في وحدانيته ذاته اقول
تقرير الوهم ان يقال انك ذكرت ان المعقولات لا تتعدد بالعاقل والا بعضها بعض بل هي
صور متباينة معقولة وحضور العاقل وذكرت ان الاول الواجب يعقل كل شيء فالمعقولات
صور متباينة معقولة لذاته ويلزم قيل ذلك ان لا يكون ذات الاول الواجب الصرف احقابات
كونه متهيا على كثرة وتعدد السبب ان يقال ان الاول لما عقل ذاته بذاته وكان ذاته تعلم الكثرة
لزمه بعقل الكثرة بسبب يعلم لذاته بذاته معقولة الكثرة لازم معلول له مضمون الكثرة الى
هو معقول له فهو معلول له ولوازم متعددة بتعدد المعلول لان كل ما فرض فرض جميع ذاته فانه المعلول
عن العلم هو ذاته ليست بمعقولة بما لا تعقل هي بل هي واحدة وكثرة اللوازم والمعلول لا تنافي
وحدة علتها الملزومة اياها سواء كانت تلك اللوازم معقولة في ذات العلة او مباينة لها
ما دون بعقل الكثرة المعلولة في ذاته الواجب العالم بذاته المعقول لها علما بالعلم والوجود
لا بعض بكثرة ولي يقال ان الواجب في ذاته وصفاته لا يدل على كثرة الصور المعقولة للمبدأ
منه هذا تقرير التبيين وما في بعض النظائر من الاشكال فزان القول بتعدد لوازم ٣ اول ٣
ذاته معلول كون الشيء الواحد عاقلا وما لا معا ومعلول يكون ٣ اول من صور فيه اوصاف جميع
اضافية ولا سلبية على ما ذكر الفاضل السالف ومعلول يكون محل المعلول لا ٣ الممكنة المكثرة
تعالى عن ذلك علوا كبيرا ومعلول ما ان معلوله ٣ اول غير مباين لذاته ومباينة تعالى لا بين جميع

لان نفس الصور المتبرزة من الاجرام الخارجي في
الاول لا هي هي الى لا مثال دار العلم

شيأ وانما يتم هذا بل بتوسط الامور التي لم تنته الى العزوف لكن ما ذكرناه في الظاهر من مذاهب الحكماء
والقدماء العالمين بهذا العلم عنهم فعال ما والاطوار الفاعل بهام الصور المعقولة بذاتها والمشاهدون
الفاعلون اما واو الفاعل المعقول انما اريكبوا لكن المحال ان يحذر ان من الزام هذا المحال ولو الا ان
اشرطنا على نفسنا في صدر هذه المقالة ان لا نقوض لذكر ما العنوف وانما نحن في العلم الا فعل
فيت بهذا النفس من هذه المقالة وغرضها ساشافيا لكن الشرط انما ذكر مع هذا لكن بلا احداث
نعين بعض الاشياء لا الشبه وهذا الموضع الى شيء من ذكر الصلا ما شرت اليه اسان حقيقة بلوغ لبعض
منها لمن هو يسير لذلك انقول العاقل كما لا كماح ما انما ان ذاته الا صور معقولة وذاته الى
بما هو هو والكماح انما ان انما يصدر عن ذاته الى صور غير صوره وذلك العالم الى بما هو هو
والمعتبر من نفسك انما يعقل شيأ بصورها الى شخصها هو بما هو عاقل لا بما يقدر ذلك
معقولا بل بما هو عاقل غير ذلك وهو ذلك فانت لا تعقل ذلك الصور بغيرها بل كما تعقل ذلك التي
هما كذلك تعقلها ايضا شخصها غير انها يضاعف الصور لذلك بل زيادة ضاعف اعتبار ذلك
المتعقل بذاته وذلك الصور فقط على سبيل الركنية اذ الكان ذاته مع ما يصدر عنه ذلك اعتبارا
غير ذلك صدر الحال فما طبك كما ان العاقل مع ما يصدر عنه لذاته غرضه ذلك اعتبار غير ذلك
ان كونه محلا لذلك الصور شرطا في تعقله بما هو عاقل لا تعقل ذاته مع انك لست تحمل لها بل بما
كان كونه محلا لذلك الصور شرطا في حصول ذلك الصور لذلك الذي هو شرطا في تعقله بما هو عاقل
حصلت ذلك الصور لذلك بوجه غير ذلك الحمل وذلك حصل التعقل لكن غير حلول ولذلك وجب ان حصول
الشيء للعاقل من كونه حصولا لغيره ليس دون حصول الشيء لغير بل دون المعلول الذاتية للعاقل
العاقل لذاته بما عاقل لم يكن غير ان يكون من حيث هو عاقل لذاته غير ولا تعدم
هذا انما نقول قد علمنا ان الاول عاقل لذاته من غير تغاير ومن عاقل لذاته من الصور
الاولى اصار المعتبر من عاقل ما قد علمت ان عاقل لذاته عاقل لمعلوله الاول واذا علمت
ان العاقل لغير ذاته وعاقل لذاته صار واحدا في الصور من غير تغاير وعلم ان يكون المعلول
انما هو المعلول الاول والاول مقترنا فيه وكيف يكون التعايير والعلم اعتبارا محضا فاعلم ان يكون في
المعلول ان كذلك ما دون وجود المعلول الاول هو نفس تعقل الاول اياه غير ان يحتاج الى صورة
حيث تقع بكل ان الاول تعالى من ذلك غير فانه اي واحد التعقل بما هو عاقل ليس معلولا لا
لها كصور اشور وسماء وما يتعقل الاول الواحد لا صور وسماء وهو معلول للاول الواحد كان
جميع صور المعلول ذات الكثرة على ما علمنا الوجود حاصلة فيها والاول الواحد يتعقل ذلك
لجوا صبح مع ذلك الصور لا بصورة غيرها بل لعنان ذلك اي واحد والصور الكثيرة الوجود على ما من علمه
ما دون الا بعد عنه تعالى فهم من غير لزوم محال من الحال ان المذكور هذا اصبر ان حققتم
وسطيه المشوب لم كيفية لعاطية تعالى جميع ما تشاء الكثرة والى وجه ان شاء الله تعالى
وذكر فضائله من هذه من تشاء ولعان لخص هذا الذي على الوجه الشافي نستدعي كلاما سيطا

لا لمتن ان يورد امثالا على سبيل المشورة لذكرت ما فيها كما به لكن يقتصر هنا على هذا القدر
اول اشاره الاشارة لغير وهو قد تعقل كما تعقل الكلمات من حيث تحدث بها بما صادرة عن
مبدأ نوعي في شخص بعض بكيفية الحروف ما به قد تعقل وقد تسمع فتأتي لمبنا بالحروف
والحاظ العقل بما وتعقلها تعقل الكلمات وذكر عن الادراك لكن الزمان على الذي يحكم انه
وقع الان او قبل او وقع بعد بل مثل ان تعقل ان كسوف حدوثا تعرض عند حصول القمر وهو حدوث
ما وقت كذا وحدوث ما في وقت كذا تم وقع ذلك الكسوف فلم يكن عند العاقل الاول الحاظ
ما من وقع او لم يقع وان كان معقولا الفعل الذي هو اول لان هذا الادراك الغير زماني يحدث مع حدوث
المدرك وبزوال مع زوال المدرك لا اول يكون ثابتا الدهر كله وان كان علما كونيا وتعقل العاقل
لان من كون القمر في موضع كذا اولى كونه في موضع كذا انكون كسوف معين في وقت معين ما اول الى الذي
محدود تعقل كما ترتب قبل كون الكسوف وبعد بوجوه اقول بريد العقل الذي الادراك
الحرماني على ما به كل لا كما ان يعقل ان ادراكها على ما هو حدوثي يعقل ان لا اول تعالى
بل كل عاقل هذا انما يدرك لي بما من حيث هو عاقل على الوجه لا اول دون البيان وانه الحاكم
على الحاصل الذي لا كما ان يدرك ما لا احساس او التخيل ما يكون بحواسنا من لا ان تلك حواسنا وتعقل
بعد ذلك بعقل كلية لا ادراك ولا حس بعد تعقلان بكلية الصور ان الواقعة فيه بعد ما
ولا ادخل للتقدم والتأخر في كان في ذلك الاستان بعقل هذا القول في هذا الوقت خرج ذلك
وقولنا لا استان بعقل العقل في وقت كل ما يعقل فيها الاحوال لا استان والعقل الوقت بالكلية
والحس وكل خبر يعلم بحكم بلة طبيعة بوصف تحضرنا بصيرة لك الطبيعة حتى لا بد لكل
العقل والاتصال لها البرهان والى وسمي انضياف معنى بالقياس الجسية لها او ما كون لك
مجاورا لها من المحضات الى لا سبيل الى ادراكها الا الحس بها كجاور او بان احدث لك الطبيعة
محدث عن تلك المحضات فصارت كلية لذلك العقل وتتناولها البرهان والى وكان لعقل
المتعلق بها يتكون منها حتى ما تقتضي ما قتضي ما له الا لا ان يكون لها حكم متعلق بالامور المحضة من
حيث هي محضة واذا تتبعت هذا وتتبعت كل ما ذكر ادراك عند الكلية ما تتبعت انها طبائع
وادراك لها عند الحاصل الحسي وحكما بها كذلك ما صارت تتناولها وتتناسبها وتتناعدها وتتقابلها وكلها
من حيث هي معلقة بذلك الطبائع وادراك بعد الذي كدرت عنها بعدها وعلما من حيث تكون
لجميع واقعة فرأوا ما تجد بعضها بعضا على الانفراد شيأ الا لا فقد حصل عند صورة
للعالم مطبوعة على جميع كلياته وصيانة الباقية والمجردة المتضمنة لها صور ذوات ولذلك
عليه الوجود غير مغايرة اما في شيء ويكون ذلك الصور بعينها منطبعة على العالم الضار وحصلت
ما الوجود مثل غير العالم بعينه يكون صورة كلية منطبعة على الذي تبلغ الى ذاته فرأى متناعين
متغيرة سغرها هكذا يكون ادراك الحس تتناول الى الضاء الكلي ويعود الى شرح الكتاب
بقول الاشارة لي بنية ويعقلها بعقل الكلمات لبناء الى ادراكها من حيث هي طبائع
مجردة عن المحضات المدركة وتقدمها بقولها من حيث يجب ما بها لكون ادراك ايلك

مضافا الى مفرد وبعلمه ولا يغير بغير المضاف اليه فان القادر على تحريك زيد
لا يصير عاجزا عن ذاته عند انعدام زيد وكل صفة اضافية هكذا فانها تبطل
قادرا على تحريك زيد فان كان قادرا في وقت فالسبب في ذلك ان القدرة تتعلق في
الاضافة الى امر كلي لو وما ثبت عند زوال زيد بل صفة ذلك الكلي والامر الكلي الذي تتعلق
الصفة به لا يمكن ان يتغير فلاجل ذلك لا تطرق التغير الى الصفة واما الحركات فقد
تتغير وتتغير هاتان الاضافتان الحركة العرضية المتعلقة بهما وهذا الصنف كالمعلوم
للاول لانه صفة مقدرة ذات اضافة والاول مقدرة عارية عن الاضافة **معلم**
ومنها مثل ان يكون الشيء عالما بان شيئا ليس بموجود بعد ثم يحدث الله سبحانه
ايس بعينا الاضافة والصفة المضافة معا فان كونه عالما شيء ما تحقق الاضافة به حتى
انه اذا كان عالما بمعنى كل لم يمكن ذلك فيان يكون عالما كما حدث ولم يكن العلم
بالشيء علما متأنفا بل لزمه اضافة متجددة وهيئة للنفس مستجدة لها اضافة مخصوصة
غير العلم المتقدمة وغيرهما لا محالة من كونه قادرا لهيئة واحدة اضافات شتى
فهذا اذا احدث حال المضاف اليه مرة عدم او وجود وجب ان يحدث حال الشيء الذي
له الصفة لان اضافة الصفة بقسميها فتبطل وفي الصفة التي يلزمها تلك الاضافة ايضا
وهذا هو الصنف التابع وهو الصفة المقدرة في الموصوف المضيفة لاضافة الى شيء من
خارج الى غير مقدر ذلك الشيء في الخارج وهو كالعلم بانه موجود مقدر في العالم مضيفة
لاضافة الى معلومه وغير مقدر المعلوم فان العالم يكون وبقي في الدار غير عالم بخروجه
عن الدار وذلك لان العلم انما يتعلق بالاضافة الى معلومه المعين والمتعلق بغير ذلك
المعلوم يتعلق المتعلق الاول كتعلق العلم انما يتعلق بالمقدور الكلي او لا وبسببه بالمقدور
الذي يقع كذا ذلك الكلي ما دام العلم انه اذا تعلق بالكلي بالاسلوب المذكور الذي
يقع كذا ذلك الكلي لسبب الا اذا استوفى العلم وكذا وتعلق بذلك الجزئي فعند
زوال العلم بان المتوان جسم لا يبقى ما تقدم العلم يكون بانسان جسما ما لم يقترن الى
ذلك علم اخر وهو العلم يكون بانسان جسما ما دام العلم يكون بانسان جسما علم يتابعه
له اضافة مستأنفة وهيئة جديدة للنفس لها اضافة جديدة وغير العلم يكون المتوان جسما وغير
هيئة تحقق ذلك العلم ولزم من ذلك ان كتعلق حال الموصوف الصفة التي يكون عليها الصفة
ما صلاة حال الاضافات المتعلقة بها لان الاضافات فقط بل وفي نفس تلك الصفة
معلم فالبين موضوعا للغير لم كان لعروض له تبدل بسبب القسم الاول والاسبب
القسم الثالث واما بحسب القسم الثاني فقد يكون في اضافات بعينه لا يتغير في الذات
اقول لما فرغ من اقسام الصفات اورد مضيفة كلية وهي ان كل ما لا يكون موضوعا
للغير لا كون ان تبدل صفاته المقدرة التي هي من الاضافة والاضافة المقدرة المتعلقة
بالاضافة التي هي غير مقدرة تلك الاضافة وكون ان تبدل اضافاته الان هذه الصفات المقدرة

الاشارة مع كونه كلما نقلنا عن طبقي هم قال منسوبة الى مبدأ او نوعية في محصه اي منسوبة الى
مبدأ او طبيعة النوعية موجوده في محصه ذلك لانها غير موجوده في غير ذلك المحض
بل مع محصه انما موجوده في غيره والمراد ان تلك الاشياء انما تحصل باسبابها من
حيث هي طباع ايضا هم قال محصص اي محصص تلك الاجزاء بطبيعه ذلك المبدأ
وانما نسبها الى المبدأ كذلك لان الهوى من حيث هي هوى لا يكون معلولا لا لطبيعة غير جزئيه
ولا الطبيعة علة له من حيث هو كذلك وبالجملة كلامه ظاهر الا قوله وهو ان العامل ان من
كون الجزء موضع كذا الى اخره ومعناه ان من جعل ان من كون الجزء في اول المحل
مثلا ومن كونه في اول الثاني يكون كسوف معين في وقت مخصوص من زمان كونه
في اول المحل عشر دقائق مثلا يكون بجعل ذلك العامل لهذه الامور امرا ما قبل
وقت الكسوف ومعه وبعده وظهر من هذا البيان ان تحديد زمان الكسوف بزمان
اول المحاذين اعني كون الجزء في اول المحل وبحسب زمان وقت الكسوف اما بحدود به
او بما دون محرا مولس زمان عند يحتاج اليه كما ظنه الفاضل الشارح **سببه**
واشاره قد سبق الصفات للاسباب على وجوه **اقول** هذا الفصل متمم
على قسم الصفات الى اضافاتها وبيان ما يغير منها بتغير الموصوف عن ذات
الموصوف وما لا يتغير ليستدل بذلك على ترتيب الصنف الاول عن الواجب الاولى
جل ذكره وبذلك القسم ان احوال الصفة اما ان يكون مقدرة في الموصوف غير مضيفة
لاضافة الى غيره واما ان يكون مضيفة لاضافة الى غيره وليست موجودة في ذاته
واما ان يكون موجودة ومضيفة للاضافة معا وهو منقسم الى ما لا يتغير بتغير المضاف اليه
والى ما يتغير بتغيره فهذه اربعة اضافات **معلم** منها مثل ان يكون الشيء قادرا بان يصير
وذلك باسبق الصفة مقدرة غير مضافة هذا هو الصنف الاول من الاربعة وهو ظاهر
والصنف الثاني غير مذكور في هذا الفصل **معلم** ومنها ان يكون الشيء قادرا على تحريك
جسم ما ولو عدم ذلك الجسم لسمي ان يقال انه قادر على تحريك فاسمي اذن غير مضيفة
ولكن من غير تغير في ذاته بل في اضافته فان كونه قادرا صفة له واحدة ملحقتها اضافة
الى احد كل من تحريك جسم ما محال فاشتمل لزوما او لزاما ذاتيا ودخل في ذلك زيد المقدور
وتحرك وبتحريك وهذا لا ما تيا فانه ليس كونه قادرا معلقا بالاضافات المتغيرة تعلقا لا بان
منها فلم يكن زيد اصلا في الامكان ولم يقع اضافة القدرة الى تحريك ابدا ما تغير ذلك
عن كونه قادرا على التحريك فاذن اصل كونه قادرا لا تغير بتغير احوال المقدور عليها من الاشياء
بل انما تتغير الاضافات التي ذكرتها فقط لهذا القسم كالمقابل للذي قبله وهذا هو
الصنف الثالث وهو الصفة المقدرة في الموصوف المضيفة لاضافة الى شيء من جانب
الى ما لا تتغير بتغير ذلك الشيء في الجانب وان كانت تتغير اضافاتها الى ذلك الشيء وهي كالقدرة
التي هي هيئة ما للذات يصح ان يصدر عن تلك الذات فعل وهي بعض كون القادر

مضافا

التي لا يعقل بغير تلك الاضافات ولا يمكن ان يكون تلك الاضافات واحدة لانه لزوما ما لا
ولا يمكن ان يكون تلك الاضافات غير له لانه لزوما او لما فان العقل بينها بعض التغير في
نفس تلك الصفات وحينئذ يصير الذات موصوفة بالتغير هذا خلف وايضا لزوما او لما فان
الفصل بالنسبة للقسمة المذكورة ربما لا يسلم هذا الحكم الكلي واعتراض الفاضل الشارح
بان الاضافة موجودة عندهم فاذا جوزوا التغير فيها فلم لا يجوز في الصفات الحقيقية
ليس بوارد لانهم صرحوا بان الاضافة التي يجوز تغيرها ليست ما يعلل بها الموصوف
ولا الوصف المقرر هنا بالذاتي بل بالعرضي وبمعناه ليس شيء او قوع الشيء الذي
يعلل ان الاضافة عارضة كالقدرة على تحريك زيد مثلا لا تحتاج الى اضافة لكالقدرة
على التحريك مطلقا نكتة كون زيد وعمرو لا اضافة محضة وكون زيد راكبا وعالما هو
كون حال متغيرة ويعلل بها نكتة اضافة محضة لانه او لاجله فاتت بها دون حال اضافة لاذو
اضافة محضة اقول اشارة الى الصنف الثاني من الاضافات الاربعة وذكر الفروع منه
ومن الصنف الاخير لئلا يلتبس بعضها بعض وذلك ظاهر تذنيب الواجب
الوجود يجب ان لا يكون علمه بالجزئيات علما زمانيا حتى يدخل فيه الان والماضي والمستقبل
بعضهم لصعوبة ان يعتبر ما يجب ان يكون علما بالجزئيات على الوجه المقدس العالي عن
الزمان والدهر واقول هذا الحكم كما نسبح لما قبله وهو انما حصل من انضمام
قولنا واجب الوجود ليس موضوعا للتغير على ما ثبت في النمط التابع الى الحكم الكلي
المذكور وهو قولنا كل ما ليس بموضوع للتغير لا يجوز ان يقبل اضافة على البعض المذكور
ثم ان هذا الحكم يوهم مناقضة للقول بان الكل معلول لواجب العالم لذاته والعلم بالعلم
يوجب العلم بالمعلول فلذكر دفعا لهذا الوهم انه يجب ان يكون علمه بالجزئيات على الوجه
الكلي الذي لا يتغير بتغير الازمنة والاحوال واعلم ان هذه السياقة مشتملة السياقة
الفتاح بعض بعض الاحكام العلمية باحكام بعضها في الظاهر وذلك لان الحكم
بان العلم بالعلم يوجب العلم بالمعلول ان لم يكن كليا لم يمكن ان يحكم بالحاظ الواجب الكل
وان كان كليا وكان الجزئي المتغير من جملة معلولاته اوجب ذلك ان يكون عالما له لاجمالا
بالقول بانه لا يمكن ان يكون عالما لا ساعي كون بالوصف موصوفا بالتغير بخصوص ذلك
الحكم الكلي بحكم لبعضها بعض من بعض الصور وهذا باب الفقها ومن تكرر عليهم ولا يجهل
ان موضع امثال ذلك في المباحث المعقولة لا ساعي لمعارض الاحكام بعضها لبعض ان
يوصد بان هذا الظاهر عن ما خذ لغيره وهو ان يقال العلم بالعلم يوجب العلم بالمعلول
ولا يوجب الاحساس بوارد الجزئيات المتغيرة من حيث هي متغيرة لا بكل الا بالآلات
الحسية كالحواس وما كان مجردا عن المدرك بالاحساس لكون موصوفا بالتغير لا محالة
اما انه لما اوجب الكل بالكل لا يمكن ان يدرك الا العلل والمدرك بهذا الادراك يمكن ان لا يكون
موصوفا بالتغير ما دون الواجب الاول وكل ما لا يكون موصوفا بالتغير بل كل ما هو عالم

يمكن ان يدرك من جهة ما من حيث عالم على الوجه الاول ويجب ان يدركها على الوجه الثاني
قول يجب ان يكون عالما بكل شيء لان كل شيء لا يخلو اما ان يتغير او يتغير وسطا بينا في
اليه بعينه فالذي هو يتغير اولا وبالذات هو الاول تاليا وثانيا واذا كان ما لا يجب ان يكون كذلك
اقول هذا مما لا حاجة تقال بالكل قوله وبغيره لما كان جمع صور المعلومات
الكلية والجزئية التي لا نهاية لها حاصلة من حيث هي معقولة في العالم العقلي بالابداع الاول
الواجب اما فاعلا وكان ايجادها يجعل منها بالمادة في المادة على سبيل الابداع ممتنعا اذ هي
غير متناهية لعقول صور من شانها حصولها من تلك بالكثرة وكان الصور الاتم معينا لتحصيل
المادة بالابداع تلك الصور حصولا اقرب مما هنا بالقوة من جعول تلك الصور الى الفعل قدر بلطيفة
حكمته زمانا غير منقطع من الطرفين يخرج فيه تلك الامور من القوة الى الفعل واحدا بعد واحد
فيصير الصور في جميع ذلك الزمان موجودة في موادها والمادة كاملة بها واذ تقرر ذلك
فاعلم ان الاضافتين عن وجود جميع الموجودات في العالم العقلي مجتمعة مجملة على سبيل
الابداع والقدرة عن وجودها في موادها الى حيث بعد حصول شرائطها منفصلة
واحدا بعد واحد كما جاء في التنزيل قوله عز من قائل وان من شيء الا عندنا خزائنه وما
ننزله الا بقدر معلوم والجواهر العقلية وما معها موجودة في القضاء والقدر مرة واحدة
بالحسابين والحسابية وما معها موجودة في القدر مرارا كثيرة بطريق معنى قولنا
ان كل شيء يوجد الاول توسط او بغير وسط ما هي قدر الذي هو تفصيل قضائه
الاول الى ذلك الشيء بعينه تاليا على سبيل الوجوب استدراك والغرض قولنا بالكل
بالكل والواجب ان يكون علمه الكلي سببا على احسن النظام وان يكون واجبا بعينه وهو
الحاظ به ويكون المجرد وهو المعلوم على احسن النظام من غير انتقاض وتضعيف وطلب
الاول الحق فعلم الاول يكتفي الصواب في ترتيب وجود الكل منبع لفيضان الخير في الكل
اقول هذا الفصل مشتمل على بعض الغايات وهو ظاهر ومذكور في النمط السادس
اضاف ذلك تذكرا اولا ومن هناك يعرف كيف ان تعالى لا يفعل لغرض في السابق العلم ان
نظام الموجودات كيف صدر عن الاول من غير تصور وتعالى عن هذا فتنبه ادراك الجزئيات
المتغيرة عنه تعالى يعلم ان النظام الموجود في تلك الجزئيات كيف صدر عنه ومضى هذا البحث
هو هنا الموضع وانما اوردت في النمط السادس لبعض ما هو ازالة الوهم المذكور والذي
بدا كلامه يعود لا بد منه فاعلم ان ظاهر هذا الكلام هنا سقيم المرام واشاره الامور
الممكنة في الوجود منها امور يجوز ان يتصور وجودها عن السبب والعلل والعشرة اصلا ومنها
امور لا يمكن ان يكون فاضل فيضانها الا ويكون بحسب بعض منها مشتملا عند ازدحامات
الحركات ومصادمات المواد كاف وفي التتمة امور مشتركة لها على الاطلاق واما بحسب
الغلبة واذا كان الجود المحض مبدأ لفيضان الوجود والخير الصواب كان وجود القسم
الاول واجبا فيضانه مثل وجود الفواعل العقلية وما يشبهها وكذلك القسم الثاني يجب

نبيضا فانه فان في ان لا يوجد حجر كبير او ابيض بحيث يكون اكبر او ذلك منبت
خلق الماء فان الماء لا يتصل فصلها او لا يكون معهما ثم يتم التجرد الا ان يكون بحيث
تؤدي وتؤلم ما معنى لها فصلها فيه من الاجسام حتى انه وكذلك الاجسام لتحولها لا يمكن
ان يكون لها فصلها الا ان يكون بحيث يمكن ان يبادي اجزائها في حركاتها وسكونها منها
واحوال مطاعمتها الماء في هذا الى اجسامها وتصاكانت معرفة فان تبادي اجزاء الهيا
واحوال الاجزاء التي في العالم الى ان يقع لها حظ او عدد ما في المعاد وفي الكون او فرط
هيجان عالك عليل من شهوة او غضب عنا ما امر المعاد وكون القوى المذكورة لا يعني
عنها او يكون بحيث تعرض لها هذه المصاكات عارض حظا وعلة هيجان وذلك في
اسباب اصل من اسباب السالمين وفي اوبات اول من اوبات السلامة وان هذا لعلو م
في العناية الاولى منوكا لمقصود بالعرض فالشر داخل في القدر بالعرض كانه مما قد رض
به بالعرض اقول لما فرغ من ان ادراك الاول الواجب لجميع ما سواه وكان البحث
عن كيفية وقوع الشر في قضاء تعالى من المباحث المتعلقة بذلك اراد ان يشير الى انه
ويجب ان يكون ما هيم الشر مما يدل الخوض في المطلوب فاقول الشر يطلق على
امور عديدة من حيث هي هذه موجوده كقولنا ان كل شيء لما من مسانه ان يكون لمثل للون
والطعم والجهل وعلى الامور وصوتهم كذلك كقولنا ما يمضي منع المنوحة الى كمال عن الوصول
اليه مثل البرد المفسد للثمار والسحاب المانع عن الضياء عن فعله وكالافعال المذمومة
مثل الظلم والربا وكالاخلاق الرذيلة مثل الجبن والبخل وكالآلام والغموم وغير ذلك
واذا ما علمان ذلك وجدنا البرد فرعيته من حيث هو كيفية ما او مما يعاس الى عليها الموجبة
له ليس بشر بل هو كمال من الكل ان انما هو شر بالعاس الى الثمار لا فساد امزجتها
فالشر بالذات هو فقدان المادة كالا انها اللائقة بها والبرد انما صار شرا بالعرض
لا مضايقة ذلك وكذلك السحاب وايضا الظلم والربا ليسا من حيث ما امران يعدان من
قوتين كالغضبية والشهوية بمثلا شر بل هما من تلك الحيثية كالان تمسك القوتين انما
كمران شرا بالعاس الى المظلوم او الى السياسة المدنية او الى العين للطبع الضعيف
عن ضبط قوتهم الحيوانيتين فالشر بالذات هو فقدان لهذه تلك الاشياء وكانه لهذا اطلق
على اسبابه بالعرض لما ذكرنا ذلك وكذلك القول في الاخلاق التي هي ملكات وكذلك
الآلام فانها ليست شرورا من حيث هي اذ كان لامور ولا من حيث وجود تلك الامور في
انفسها او صدورها عنها انما هي شرور بالعاس الى المتالم القابل لاتصال عضو من
سانه ان تصل ما ذن وجصل عز ذلك ان الشر في ماهيته عدم وجود او عدم كمال ما وجود من حيث
ذلك للعدم عز لان به او غير موجود وان الموجودات لست من حيث هي موجودات شرورا
انما هي شرور بالعاس الى الاسباب العادية كما انها لذاتها لا يكون منها ما هو كذلك لا عدمها
فالشرور امور اعتباريه منتسبة الى افراد اشخاص معينة وانما في انفسها وبالقياس الى الكل فالاشر

اصلا

اصلا ونعود بعد تقرير هذا المعنى الى الشرح فنقول الاشارة بحسب اعتبار وجود البشر
وعدمه تنقسم الى الاشر فيه اصلا والى ما فيها هو شر وما ليس بشر والى ما ليس فيه ما ليس بشر فيه
اصلا والقسم الثاني الى ما يغلب فيه ما ليس بشر على ما هو شر والى ما يتساويان فيه والى ما يغلب فيه
ما هو شر وهذه جملة اقسام الاول ما لا شر فيه اصلا وهو موجود ان الموجودات الى الاشياء
على امر بالقوة كالعقول لا شر فيها اصلا والثاني ما يغلب فيه ما ليس بشر على ما هو شر وهو
ايضا موجود ان الموجودات التي لا يمكن ان يكون على كمالا انها اللائقة بها الا ويكون بحيث يعرض
منها عند ملاقاتها لما ما الفاسخ ذلك الما ما عن كماله كما لنار ما انها لا يمكن ان يكون بالغة في
الحران الا ويكون بحيث يعرض منها عند ما يلي بعض الاجسام ما لاحراق ويكون ما ما من هذا
الضرب مظاهيران مثل هذه الموجودات ان يكون تركيب الاجسام الا نسانية والكون والفساد و
مليلا ما ما يس الى الكل ووقوع العوارض المضرة بصروف البعض عنوها عن كما لا انه ايضا
مما ليلا ما انه لا نفع الاول لضياء العناصر وبعض المركبات وبعض الاوبات واما الاقسام
الثلثة الباقية التي يكون شرا محضا او يغلب الشر فيها او يتساوى ما ليس بشر فغير موجود
لان الموجودات كلها تتقدم الاعدام يكون اكثر من الاعدام الاضافية
التي صلح على الوجه المذكور والشيخ اشار الى القسم الاول بقوله الامور الممكنة في الوجود الى
قوله وما وجد منها في الكل ان خالي الثلثة الباقية بقوله والقسم الاخير شر بالقياس الى الاطلاق
او بسبب الغلبة وصح على وجود الاولين بقوله فاذا كان الخير المحض الى قوله او قارا اول
من اوبات السلامة وادوم في الاصل الام والاوفى الحاصلين لكمالات جسمانية والحمار المركب
الضار في المعاد الذي يعرض لها الشر حيث هي حيوان بل من حيث هي انسان والامور التي يعرض
لبعض نوعه الحيوانيين وتضره في امر المعاد يعني بها اطلاق الرذيلة والملكات الذميمة
فان هذه الاشياء هي مما ينسب الى الشر وقد كان اقضاء العالم المحلف الصور والقوى
المذكورة المخلفة لا فعال لا تخلو فيها الا ان يكون بحيث يعرض لها عند الملاقاة ما يعلل عدم
الاشياء وهو عليها الوجود وان كانت كثيرة بالعدد هم وكذلك هذه الشرور معلومة في العالم
الاول من حيث هي معلومة لا بالذات سبل العرض وقد مر ان من حيث هي شرور بل من حيث هي لوازم
حزات كثيرة لا يمكن ان يكون بمعكن عنها ما ــــ للفاضل الشارح هذا الكتاب صاحب
الدلائل والاشارات ان لا نسلم الاجماع القول بالاختيار والحسن والقبح العقليين كما هو
مذهب المعتزلة لجاز القول بالاجاب ارتكاب الحسن والقبح من الافعال الالهية ان كون السوال بلم
على افعاله وان اناذن عرض الدلائل فيتبهذون على ان الصادر عنه ليس بشر وان
من كمه صدور الشر عنه هو عزيا لذات فيتبهذون على ان الصادر عنه ليس بشر وان
صدور الميزان الكليم الملائمة للشرور والمحذور ليس بشر يم قال انهم يستدلون على كون
الشر قد يا وهو ليس بصحيح لانهم ان اراد وا بالشر ما يعد الذهن بعد اللفظ على اصطلاحهم ملاحظة
ان لا يعتد لا ان اراد وا بالعدم ما يقابل الشر فهم محتاجون قبل ذلك الى معرفة ماهية الشر

من المعقول فجاز ان يكون
الوجود وكيف لما ذكر العلم ان يكون
لما جاز ما جاز الوجود ٥

ان الصدق مشروط بالقصد وعلى تقدير صحة الاستدلال فهذا العام مخصص لانهم
تمثلوا بالفعل قياسا والحواس انما تحكم عن ما حس الشيء الذي يدعى عنه الجمهور بلفظه
الشرط وعلى تقدير صحة الاستدلال فالخصوص مما دخل فيه ذلك للمانع من الذات كما يستثنى
العالم العرض لصحة المانع فيه عما وظاهر ان الحث على هذا الوجه صحيح وليس
باستدلال بمثل هذا مما في الباب انه مبني على حذف وضع الاسم الى الطريق اليها
الا الاستقراء وهم ان الفاضل السابع حكم بان الشر هو الالم وحده وهو ممنوع وان الخير
هو انما عدم الالم بمعنى السلامة فانما حده بمعنى اللذة واطال في كلامه فزعم ان الالام في
اكثر من اللذات وهو ممنوع كون الشر هو الالم وحده وكان الفاسق لا كلام له في المصالح
الا ان يقول ان حول الغايات هو على الله الخلق باطل لانه تعالى خالق لذاته لا لغيره وهو مناقض
القول بتعليل الشرع ان هو صحيح ولكن في المقام لا حاجة بنا هنا الى ايراد
جوابه وان كان في بعض ما ذكره كفاية ونعم ونعمه ولعلك تقول ان اكثر الناس العالمين عليهم
الخبر وظاهر الشهود والعضد على صاحب هذا الصنف مسفوا نعم الا نادر ما سمع انه كان ان
اعتدال البدن وهدايه ملتحاله الذي في الحار والصحيح والمتوسط في الحار والصحيح حال
القبح والمستقام والاول والثاني مما لان من السواد والبدن العاجز بسيطا واولا او معتدلا
او بسيطا كذلك حال النفس وهيأتها ملتحاله حال الناطق وفضيلة العقل والعلم والدين
الفضل والسواد الاعظم وحال فرس لبس لوجه من الوجوه في المعقولات الا الذي حمله
الشرع على الجهاد الصالح في الجهاد وان كان ليس له كثير فضل من العلم جسيم النفع في المعاد
الا من حيث الاسلام وبيان ذلك ما ان جزئيات الاجل والعقل والمستقام والمستقيم هو عرضة
الافنى وبعض وكل واحد من الطرفين نادر والوسط فاش غالب واذا اضيف الى الطرف
الغالب صار الاجل الذي مقابله والنوع اقول لما كان قولي سبحانه الى يحسبها بصدد
الابطال الاراده عمن يصر بها سعيدا او شقيا بلفظ طبيعي وعصبيه وشهوة وكانت
السواد او السواد الواجب مستحقة بالعاصي الاجلين وكان الغالب على الناس
بحسب الظاهر الطاعة اضداد اوما سيغان يكون فاعليه بحسب هذه القوى اعني العقل والجهل والطبع
الشهوة والغضب سبق الوهم الى الاول لاكثر من اشتياقه الاجل وولد صعب عليه
الشرع بنوع الانسان الذي هو اشرف انواع الكائنات ما زال الشيخ هذا الوهم بان
صدور الجهل الذي هو ضد النفس اعني الجهل المركب الراسخ نادر كوجود البقس والعالم العاشي
هو الجهل البسيط الذي لا بعض فيه الجاهل كثير ووجوده اكثر من وجود العالم
الشاك المتمالي لتلك الفاضلة نادر كوجود هما والعالم العاشي هو الحالي الحالية عن
عاشق الصدر والذاهل وشبه القدس وهذه الاحوال الاثنان في الكمال الحي العاشي
او في الحي والمريض العاشي او في الكمال المتوسط منهما بمكان الوسط مع الصدر الطرفين غالب
وان الشر ليس غالبا وذلك ان السعادة الاخروية كنفس الطرف الاعين على ما جرى بيانه

من ثم

وامر

ومدمن قوله ولعذر كالمستقام والمستقيم بمعرضه الادنى في الاقدم ونحوه والمعرض الشيء
وعرضه الشيء اذا كان مستصبا الشيء لاعرضه ذلك الشيء لغيره وبادهما ظاهر منه
لا تقع عبد كان السعادة ومن ذلك نوع واحد ولا تقع عبد كان السعادة انما لانال اصلا الا
بالاستدلال في العلم وان كان ذلك يحول نوعا ما فيها اشرف ولا تقع عبد كان تعاريف الخطابيا
باكلة لعصبية الى ما بل انما هلك الهلاك السرمدي ضرب من الجهل وانما تعرض العقاب المخزون
ضرب من الزيغ وصفة ورد ذلك في اول اشتياص الناس ولا تقع ان يجعل الشيء وقفا على
عدد موصوفة عن اهل الجهل ولعلها صرفا الى ما بدا واستوسع لعمة الله تعالى وسيتبع
لهذا تفصيل بيان اقول مورد تصوير كون الشقاوة الابدية محضة بالطرف الاخير هو ظاهر
وقوله بالكلة لعصبية الى ما طبع والعصبية هنا اسم لما تعصب به الانسان اي يتمسك به ليدافع عنه
وقوله انما يهلك الهلاك السرمدي ضرب من الجهل والزيغ يدل على ما قدمنا لما تعصبان
شقاوة منقطعة او لا تعصبان شقاوة ابدية وانما قال واستوسع لعمة انه ملاحظ لقوله عز
وعلا ورحمتي وسعت كل شيء فسأكتبها الذين يتقون فان عنه ما يدل على شمولها للقوم وعلى
تخصيص ما لا اهل الطرف الاشرف بها ونعم ونعمه اقول لعلك تقول هلا امكن ان يقال
القسم الثاني من سلوك الشر يمكن ان يلحقه ذلك لكان شيئا عن هذا القسم
الاول وكان القسم الاول وحده فنزع عنه وانما هذا القسم من اصله وضعه ليس كذلك
الحر الكبير نعلن به الاوهو كنت يلحقه شر بالضرورة عند المعاد فان على الله واذا ابرز من
هذا اقول جعل عز نفسه وكان الماء قد جعل عز الماء والماء عز الماء وترك وجود هذا القسم
على صفة المذكورة عز لان الوجود على ما بيناه وهذا الفضل غني عن الشرح ونعم ونعمه
ولعلك تقول انه ان كان القدر لم العقاب فما حمل قوله ان العقاب للعاصي على خطيئتها كما
ستعلم هو كذا لم يجز للبدل على تهم هو لانهم من اعلم انهم ما شاق اليه الاصول الماضية التي لم يكن
من وقوعها بد ولا عز وقوع ما سمعها واما الذين يكون على علم لعذر من مبتدئ لهم خالق
لحديث لعذرهم اذا سلم معارضة عن ضايع فان ذلك ايضا يكون حسنا لانه وان كان يجب ان يكون الكون
موجودا في الاسباب التي ثبت صنع في الاكثر والتصديق بالكذب للوجود فاذا اشرض عز انسان
القبيحان عارضان واحد معنى الخوف والاعتبار وتركه الحفاظ وان بالجنة وصف البعيد
لاجل العرض للعام فان كان عز عالم لذلك الواحد والاوليا من مجاز صم لم يكن هنا ك
الاجابة المبنية بالقدر ولم يكن من المفسدة الجزم بالقضية كلية عامة كنوع لكن الملعب لذت
الحر لاجل الكل كالملعب لغذاء الحر لاجل الكل ينقطع عضو لعلم لاجل البدن بكلته
ليسلم واما ما يعود من حديث العلم والعدل ومن حديث افعال تعالى انها من العلم والعمل
مقابلة لها وصحت تركه وهو الاحد تلك فعلى ان ذلك من المقدمات الاولية بغير واسطة بعضها
كليا بل اكثره من المقدمات المشهورة التي جمع عليها ارتياد المصالح ولعل منها ما يصح بالبرهان
بحسب بعض العالمين واذا صحت الجوابات كذلك فليضف الى الجوابات دون امثالها وانت تقدر على

من ثم

لصناف المقدورات فهو صحيح اقول تقرير السؤال ان يقال ان كانت الافعال الانسانية
صادرة عنه على سبيل الوجوب لتمانع سائر الاجزاء في العالم العقلي الوجوب حدوث
ما حدث منها في هذا العالم مطابقا لما يمثل هناك علم تعالى الانسان على شيء صدر عنه
على سبيل الوجوب والشيخ اجاب عنه او لا كما يقتضيه القواعد لكنه وهو قول له ان
العقاب للتقرع على خطيئتها كما يشعر هو كالمرض للبدن بالنسبة الى الاجزاء لا من وقوع ما سعى هو
ظاهر وهذا النوع من العقاب انما يكون للتقرير لانها بنية سببية لكائنها الردية الراسخة فيها
وكانها تكون من لخلق انتهاء وهو قادر الله الموفق الى قطع على الافيدة لكن الامانات الواردة
في الكتب الالهية والوعيد لو اجريت على ظواهرها اقتضت الخلود بعقاب جسماني وارد على
بدن المسيء من جنايع على ما يوصف من المفاسد والاجتراء شاء الشيخ الى ذكر ايضا بقوله
واما العقاب الذي يكون على جهة الضرر من مستدرج لمن جانب الحرب لعالى اسبابه على
الوجه المشهور ولو كان حقا لكان جميعهم اراد ان عدكان ذكر ايضا على تقدير تسليم كون نه
كما فهمه اهل الظاهر ليس الا الكور وقوعه من الحكيم الالهي اي ليس بشر وعال ثم اذا سلم
معاقبة من جانب بان ذكر ايضا كون حسنا واراد بالحسن هنا الخير المعامل للشر وما
يذهب اليه المتكلمون على ما سيأتي واستدل على ذكر بان وجود الشر في العالم كما ان وجود الافعال
الانسانية حسن لتوقفه على اكثر الاشياء والافعال وان كان الشر يعقب الجزم بالكذب للكذب
ومعض لازديا النفع بهذا الفاحش عم من ان هذا التعذيب انما يكون شرا بالنسبة الى
الشخص المعذب ويكون خيرا بالنسبة الى الاكثرين من غيره والا لما حسن تعذيب الحربي لاجل ان الكل
اي لا مطلبا اليه بهذا الضابط من جلب الضرر الذي يلزم منه شر بليد واستند بقطع النظر عن الوجود اصلح
البدن ان الحكيم لا يصدر عنه ان كان شيء الا على سبيل الوجوب وقد يمنع ذلك ان ما ورد
به السمع اذا حمل على ظاهره لم يكن مخالفا لاصول الحكيم وبعض المتكلمين لما كان سبيل
كالمعتزلة اما مضطرون كما هو الحق او هو لهم قدرة العباد والصحيح على انه تعالى اذا حسن منه
اذ فيه ذلك صلاح العالم العاجل ونربطه بالوعد والوعيد على الطاعة والمعصية حسنان اذ فيهما
تقريبهم الى الطاعة وتبعيدهم عن معصيته وبعض العاصين عدل منه حسن وكذا حال ما ورد
المليين على فيحمل لقتال ذكر فيه بنوع من تشبيه على تعيين بعض الاحكام
ويقبح بعضها كما لا يخفى على العقل يعدون من الدهماء ذكر الشيخ ان ذلك الورد ليس من
الاولى على ما كنهها اراد محيي الاشتهرت لكونها مشتملة على مصالح الجمهور ويمكن ان يقع مما مع
بالبرهان بعض الفاعلين يعني من الاجناس على انه من المظنون ما دون بناء
ان لاكام افعال وجب الورود عليها عند صحيح ما لا يخفى العاقل السالم هذا الاول
صعيف لما اولا لان مبنى على وجوب التعذيب وكذا تعالى ان كان القديم العقاب كورا ان
يعال ان كان القديم التعذيب ويكون حكمها ولا ذا ما دون لا كورا ان كل احد منها مذمومة في
سان الكثرة ولما ما يقال لانه لا يمشي على قول المليين لانهم يكمون يكون العاقبين من كالف

قوله لعدم

قواعدهم اكثر من التأجيل وكان عرضه بمشيئة قولهم بالجواب الصحيح ان يقال ان العقاب
انما من القدر وطلبا ما يقتضيه القدر باطلا واقول على الاول العول القدر على ما ذهب اليه
الحكماء ولو وصح كون لهم بان مستنده الى لسبابها المكتسبة في الف القول بالقدر على ما ذهب اليه
الاشاعرة من المتكلمين لانهم يقولون لا اثر ولا موثر في الوجود الا الله والحوادث التي ذكرها
الشيخ كان معافا لاصوله لان فعل الانسان مستند عندهم الى قدرته وارادته وكلا هما مستندان
الى لسبابها ومن لسبابها ان فعل اخيه للمكلف جائز ووقوع الخوف من الاسباب المقتضية للخير
ولجميع كونه من القدر والمعتزلة صحيح على ما ذكره الشيخ ولو لا ساس كونه من القدر لان جميع
ما في القدر يعد عندنا واقعا على الصول الاساعرة ولما لم يمكن للشيخ نفيه كان المعتزلة باطلا على
ما ذكره الفاضل السالح وانا سنقطع الكلام في القدر عند جميع بقطع المعتزلة على الاطلاق والذي
يقول في لسبال ما سنقرر وعلى الثاني ان الشيخ لا يريد بمشيئة وقاعدة مكلمين المليين على ما صرح
به مرارا بل بمشيئة ما طلق ما لكتب الالهية وهذا الذي ليس بها وارد من المنزل حكم بان
الهالك اكثر من الناجين بل يمكن ان يوصف بما نا قضي هذا الحكم

الخط الثامن في البهجة والسرور

البهجة السرور والنضرة والسناء ما قابل السقام والمراد منها هنا ما يدرك بالبصر
او يعلم بدون البصر والكمال من جهة الخير والكمال وهو وبيسه انه لا شك في ان
العاقبة ان الذات الفرقة المستعلية على الجسمية وان ما عداها الذات صعيفة وكلها حالات غير
حقيقية ويمكن ان ينبه على هذا بما سيأتي ليس الا ما تقتضيه من هذا التصدير هو
الكمال والمطلوب والعود كثيرا ما جرى على السنة المتكلمين ان الممكن من غلبة ما ولو في امر حسيس
كالتطير والزور وبعض لم يطلعوه وسكوح غير منتبها لما فيه من ان الغلبة الوهمية
وبعض يطلعوه وسكوح عن جهة ينفض اليد منها مراعاة للجنسية ويكون مراعاة للجنسية
اثرا والذي لا يحمل هذا من المطلع والمكوح واذا عرض لكلام من الناس او الذات او بانغام
يصيبون من صفو اثرون على الذات او مشتهى حتى ان متنا فيس فيه واثروا منه غيرهم على
النفس مشيرا على الانغام به ولذلك ان كثير النفس يستصغر الجوع والعطش عند الحاجة
على الوجه ويستحقر هول الموت ومعاناة الطلق عند مناجزة المبارزين وربما اتى الوصف
على غير وجه ممتنعا ظهر لخطر لما سنوضح من ان الحي ولو بعد الموت كان ذلك بعيد الذات ولو
ميت بقدر ان الذات الباطنة مستعلية على الذات الجسمية وليس ولكن العالم فقط بل
ورد الجم من الحوالات ما ينبغي عن كلال الصيد ما يقتضي على الجوع عم يمسكه على صاحبه وربما حمله
اليه والذات صنوف من قوته ما ولد به على نفسها وربما خاطرت بحاسيس على اعظم من خاطرها
بذات حاجتها لنفسها ما ذا كانت الذات الباطنة اعظم من الظاهرة وان لم تكن عقلية ولا بد لك
من العقلية اقول العطب الهلاك والقحاح هذا من غير روية والدعم العدد الكثير

واعلم ان من المشهور ان السواد من الالوان وقد تقدم ان العوام مطبقون ان اللون هو المدرك بالحاسة الظاهرة واما المدرك بغيرها فاما ان يكون من كيفيتها ومنسوبا اليها او لا يحتمل لها وما يحتمل لها اما ان يكون من الحاسة الباطنة او من الحاسة الظاهرة وما هو من الحاسة الظاهرة بعضه منها ان لذة العلم المتوهمة وان كانت من الحواس فليست لذة تتعلق بنظر انما هو من الذات الحسية ومنها ان لذة شم الطيب والماء تؤثر ايضا عليها ومنها ان الكرم يؤثر ايثار لذة الغير على نفسها كما تاح المرء صدره على لذة الشبع مما ومنها ان لذة البصر يؤثر لذة الكرامة المتوقعة من محاطبة الوجيه اومن الاقدام على الاهوال مع عدم العلم بسلامتها على الذات الحسية الحد تحملها لالم الجوع والعطش وتقاسي اهوال الموت والهلاك فيها وهو ضروري بصاحب العبارة مستهجن عرفان كل ما هو ادرك عند شخص فهو لذة الباطن الم لان اللذة موثرة والمؤثر لذة ومعنى ان الذات الباطنة مستحيلة على الحسية وما كانت الذات الباطنة للادراك حيوانية بنية على ان غيرها من الحواس ما سوى ادراك الانسان من ذلك فان كلت الصيد يؤثر اللذة الوهمية التي نالها من موقع اكرام صاحبها اياها على لذة الاكل والراحة من الحيوانات يؤثر اللذة الوهمية التي يدركها من بصر سلامة ولدها على لذة سلامتها نفسها ثم تدبيح من ذلك الى المقصود وهو ان الذات الباطنة الحيوانية لما كانت اعظم من الظاهرة جاز ان يكون العلم اعظمها او لا وهو ان عدم اللذة وضعفها سيان فقد الادراك او ضعفه فان الالم ادراك ما على ما سيأتي بذ يب ملا سغ لها ان سلم ان القول بان اللون ما ان يحصل ما لم يبصر ويقال له ما مستكن لعل لكل ما لي الملائكة وما فوقها الذوابع وانعم من حال الانعام بل كيف يمكن ان يكون لا حد الا الى ما لم نشبه بعد ما اقول العالم بان السواد من اللذة للحسية يدرك من السواد التي يتبعها الحكم للنفس الانسانية الكاملة بعد الموت بلذة هم على زايهم وكل ان لا يكون عند لحيوان الآكل الانسان ما لح سعيد اصلا وما كان عرض الشيخ من الرد عليهم اثبات مدرك السواد وكان ما ذكره في العقد السابع مقتضيا لمساق مذهبهم صرح في هذا العضد بالرد عليهم ولذلك سمى بالمذنب ثم بنى على معقوله ما لها يسمى من حال الملائكة وما فوقها ومن حال الانعام وما دونها بحسب الكمال والخير المرصود منها بان النسبة بينها بعيدة جدا بل لا سبيل لا حد الى الاطلاع لعدم الاشراك من كل بينها في الماهية

تنبيه ان اللذة من ادراك ما يلائم لا حصول ما هو عند المدرك كما افاده وسترا قوله مراده السعد على ما يعم اللذة والالم ليتم بالنظر الحكمي ان السواد بالمعنى الذي يعمهم لا يحصل للذوات العاية اتم مما للشيخ لكونه وكذلك السواد لا على ما ذكر ان اللذة هي ادراك ويبان ات الادراك قد يترتب عليه ما سيمر وات النيل هو الاصابة والوصال وانما لم يتصور على الادراك لان ادراك الشيء لا يكون حصول صورته مساوية وبذلك لا يكون ما يحصل اذا تم

واللذة لا يتم حصول ما سواه من اللذة بل انما تتم حصول ذاته وانما لم يتصور على السيد بانه لا يدرك على الادراك الا ما لحق زوانا اورد ما معا لفقدان لفظ دال على المعنى المقصود والمطابق بقيد وعدم الاعم الذال بالحيثية وارادته بالخصوص الذال بالمجاز وانما ما ان لم يحصل ما هو عند المدرك ولم حل بما هو عند المدرك لان اللذة ليست هي ادراك اللذة فقط بل هي ادراك حصول اللذة للمتلذذ وحصوله اليه وانما هو قائم عند المدرك كما لي غير لان الشيء وليكون كما لا وخيرا ما العباس الى شيء وهو لا يعقد كما لية وخيرية له فلا يتلذذ ولا يكون كذلك وهو يعقده متلذذ به فالمعتبر كما لية وخيرية عند المدرك لا في نفس الامر وكما لي المخبر هنا اعني المقتضي لا لغير بما يحصل شيء ما من شانه ان يكون بحيث اذا حصول شيء ما سبب شيء وصلح له او ملبس به فالعباس الى ذلك الشيء والفرق بينها ان ذلك لحصول بعض لا مي المرء لقمة من الفم ادراك الشيء من ذلك الاعتبار مع كما لي ما اعتبار كونه موثرا خيرا والشيخ انما ذكره بالمعنى حتى اللذة بها واضرذ لك لخبر لانه بعد تخصيصا ما لذلك المعنى وانما ما ل مرجعت هو كذلك بان الشيء يدركون كما لا وخيرا من جهة دون جهة والالتذاذ عشق بالجهة التي هو فيها كما لي وخيرا لذة ماهية اللذة وبعبارة ما هيم الالم كما ذكره وبما اقرب الى التحصيل من قولهم اللذة ادراك الملائم والالم ادراك المنافي ولذلك عدل الشيخ عنه الى ما ذكره من هذا اللوضح وما ـــــ الفاصل الراجح تعريف اللذة بالخير الذي هو عند الشيخ امر وجودي صح الى قولنا اللذة ادراك الموجود وكذلك يكون الالم ادراك المعدوم وذلك باطل اما ان اللذة فلان ادراك اعتراف الاعضاء والاصوات المكتوبة وما يشبهها ليست بلذات مع انها موجودات واما ان الالم فلان العدم لا يكسب به فان قيس واللذيذ باللذة او ما يكون وسيلة اليها فاعل ما هو المشهور بوضع العرف الى قولنا اللذة من ادراك اللذة او ما يكون وسيلة اليها والكمال ايضا ان فسر به كحصول شيء ما لشيء ما من شانه ان لم يكن ذلك الشيء بالفعل ما لم يكن الجهاز والاصوات المكتوبة وما يشبهها ليست بلذات مع انها موجودات واما ان الالم فلان العدم لا يكسب به فان قيس واللذيذ باللذة او ما يكون وسيلة اليها فاعل ما هو المشهور بوضع العرف الى قولنا اللذة من ادراك اللذة او ما يكون وسيلة اليها والكمال ايضا ان فسر به كحصول شيء ما لشيء ما من شانه ان لم يكن ذلك الشيء بالفعل ما لم يكن الجهاز وسايد الزوائد كما لان ما ـــــ الكشف ان حصول ماهية اللذة وتمامها يدعي عن ايراد لجوهر هذه السكول والتصحيح

قوله ما ذكرناه في تفسير قول الشيخ يدعي عن ايراد لجوهر هذه السكول والتصحيح ذكر ماهية اللذة والالم مع كونها غنيين عن التعريف ما ذكرناه من باب ايراد الشيء بعينه

قوله وقد تكلف بالخير والشر بحسب العباس الى الشيء الذي هو هذا السهوم حتى صار مثل المطعم الملائم والملمس الملائم والذي هو عند العصب خيرا هو الكلية والذي هو عند العصب خيرا فتاره وما عتبار ما لحق وتاره وما عتبار ما لجبلة ومن المعلوم ان هذا السكر وقوة المدح والهجو والكلام وبالجملة فان هم دون ذلك العقور وذلك ملخصه قوله

عدل سبيل الاعتراض

هذا المقصد مذهبا اليهم فان لهم ان لا يسلموا لان لذة الحلو مسببة كراهة المرض لم لم يجعل
الفصل مشتركا بينهم وبينه بخلاف الاول **تنبيه** اذا اردنا ان نستظهر على السائل مع غباوة
ما سلف عنه اذا التطف لبعض رموزنا قلنا ان اللذة من ادراك كذا من حيث هو كذا والاشتغال
والامضاء للمدرك حاله اذا لم يكن سالما فارغا امكن ان لا يشعر بالشعور اما عند السالم
فمثل على المعدة اذا عاف الملوء واما عند الفارغ فمثل الممتاز جدا يعاف الطعام اللذيذ وكل
واحد منهما اذا زال عاد له عاد لذة وشهوة وتاتى بتاخر ما هو الان يكرهه **اقول** قد
عاف الطعام اى كرهه والغرض من هذا الفصل ان الشرح المذكور للذة ممكن بان يزاد
منه قيد ما يرد النقوض المذكورة عليه معه وهو ان يقال والاشتغال والامضاء للمدرك اى
كون المدرك فارغا عن الشاغل سالما عن المضاد والشاغل كالاملا المانع عن ورود الغذاء
بالطعام والمضاد كالقيء المانع لذوق المريض عن الغذاء بالملاقاة والمانع ظاهر
تنبيه وكذلك يحضر السيب المولم ويكون الغم اللذة كما سياطه كما في وجع الموت من
المرض او تجرعه كالمرض لمن يذوق ملاقاته ناداً انتشف الغم او زال العارض عظم الالم
اقول مراده ان منشا حال الالم انما هو ادراك اللذة كالاكلة مع وجود الملذ عند عدم
الادراك به فالالم انما هو للاكلة مع وجود المولم عند عدم الادراك به وهو ظاهر **تنبيه**
انه وان صح اثبات لذة ما تقيا ولكن اذا لم ينفع المعنى الذي يسمى لذة بالحس والوجدان لا كما ينبغي
ولكن قد يصح شوق اذى ما يقيا ولكن اذا لم ينفع المعنى الذي يسمى بالحساسة كان في الجواز
ان لا ينفع هنا بالغ الاحتراز مثال الاول حال المتعين جلقة عند لذة الجماع ومثال الثاني حال
من لم يعاين وصب الاسقام عند تجشيه **اقول** مراده ان العلم بوجود اللذة وان كان
يقينا مثلا لا يصلح للشوق الى اسباب الاحساس مما ان العلم بوجود الالم وان كان يقينا ايضا
لا يصلح لاحداث عنه الى اسباب الاحساس بها ودليل ان موضوع المحسوسات عند وجودها العلم لا يصلح
ادراكها ايضا والاحساس مما ان العلم بما من شانه ان يساعد لا ينفع في مساعدته والدليل عليه
ليس الحس كالمعاينة وصول مرتبة علم الغيب دون مرتبة عين اليقين والدليل على ان العلم لا يصلح
ما هيه اللذة والالم على كونه ادراك دون الباقي على ما مر واهل الماهية مسجون بنبذ اللذة العقلية
وقاعدة الالم للغاسة والشوق لسهولة اطلاق الذوق هنا من جميع اللذات ولم يعبر عنه بنيل
اللذة او الاحساس بها اللذة لان ذلك يقضي كما ان المعنى بان معنى الادراك والنيل وما كذلك عما
واحد فرجع الى ان اللذة كما سبق **تنبيه** كل مستلذ به فهو سبب كمال للمدرك وهو الغاية
الاخيرة ثم لا شك ان الكمالات والادراكات متفاوتة وكمال السهو مسلما ان يكون العضو الذي
كيفية الحال ما صور من اشعاره لو وقع مساويا لك الامر صورة خارج كما ان الالم عامة وكذلك
الملموس والمشموم وكمال الفم الخصوصة ان يكون النفس بكيفية علمية او كيفية شعورية
ما ذي كمضارع المعصور عليه وكمال الوجع الكيف بهيئة مانعة عن صدور او مايدرك وعلى هذا حال
سائر القوى وكمال الجوهر العاقل ان تتمادى عليه الفيض الاول صدورا بكيفية ان صال منه بهايه

بما دونه بالقياس الى قويه العليم واراد بقوله ومن العقليات نيل الشكر وهو المدح
الجزاني الذي يكون للعقل بمشاركة سائر القوى وهو مكلف العلم فيها بالاختلاف باختلاف حال كل العقل
انما العقل الصرف فلا كلف البتة **قوله** وكل خير بالقياس الى شيء ما فهو الكمال الذي هو
به ويحتمل ان يستعمال الاول **اقول** اراد بالخير من الخير والكمال ما كان الخير المضاف
الى شيء هو الكمال الذي صار الشيء بعضه وذلك الشيء باستعمال الاول والشيء لا يضيف شيئا والميل
اليه الا اذا كان ذلك الشيء موجبا للعباس الم وذلك بدليل الاستقراء ومعنى الخير على الاختيار كونه
موجبا كما مر وانما قولنا باستعمال الاول لعلمنا بان الشيء قد يكون له استعدادان احدهما
يطرا على حد ولا يكون الشيء الذي يكون ذلك الشيء باستعدادات الباقي خيرا بالقياس الى
ذاته بل يكون خيرا بالقياس الى كمال يباينه كالانسان فانه مستعد في فطرته
لاقتناء الفضائل ثم اذا طرا عليها اعني الاقتناء الرذائل عندها حسب الاستعداد
الباقي ولا يكون فيه خيرا بالقياس الى ذاته مع الاستعداد الاول فالعجب ان الفاضل الشارح
فهم من هذا الموضع بعد ان صرح الشيخ بان الخير هو الذي يعتقد بالجملة ان كلام الشيخ
مشعر بان الخير والكمال واحد وهو مسهو كما مر **قوله** وكل لذة وانما تعلق بالنفس بكمال خيري او ادراك له من حيث هو كذلك **اقول**
لما فرغ عن بعض معنى اللذة وكمال هذا الشق وهو ان اللذة متعلقة باحد امرين لاحدهما
وجود كمال خيري والثاني ادراك له من حيث هو كذلك فان المطلوب هو هذا القسم مبني عليه
وهم وتنبيه لعل طاهر بطلان قول الكلاني والخيراني معا لان لذة الدرع المصاب
مبلغه سل الصبي والبلاسة معا لذة مع انها ليست بخير ولا كمال وجوابه بعد المسامحة والتسليم ان
الشرط كان حصولا وشعورا جميعا ولعل الحسوسات اذا اسعدت لم يشعر بها على ان
المريض والوصيب يجد عند التوارث ان ما ايها الطبيب مغافصة غير حتى البدرج لان فطنته
اقول الوصب المرض الظاهر معاني وصب الشيء اي دام ومنه قوله تعالى
وله الدين واصبا والتوارث الصوح الى السيء بعد الدهاب عنه والمغافصة الاخذ على غرة
والغرض من الفصل ان لا يشكل على شرح اللذة المذكور وهو ان الصبي والسلامة كمال وخير
مع انها لا لذة بها واراد الجواب عنه بعد التسليم على سبيل المسامحة وهو ان ادراك الذي هو
شرط في اللذة ليس معناه ان يحصل عقب ان لم يحسوس بل ان يحصل للعضو الذي من شانه ان
السعي على اسباب الورود المقتضي للادراك لو بقيت حدا **تنبيه** واللذة قد يصير
فيكون كراهيا بعض المرض الحلو فصلا عن ان لا يشهى اشتهاء شايقا وليس ذلك طاعنا فيما
سلف لانه ليس خيرا بالحال اذ ليس مشعورا به الحس من حيث هو خير كان العضو
الاول كان مشغولا على الحيلولة عن العضو الوارد على سبيل اللذة سببا لحصول احد الامرين
اللذين معلق بهما اللذة وهو ادراك هذا العضو مثل على الجواب عن المقتض الوارد
علمه بسبب احوال الامر المرضي وهو حصول الكمال والخير بالقياس الى الملذوذ والمعلم لكن

الذى يخصهم بمنازلهم من الوجود كل على ما هو عليه مجردا عن الشرور متنزها عنها بعد لحق الاول
بالجواهر العقلية العالية من الروحانية السماوية والاجرام السماوية ثم ما بعدهم كل بحسب
الذات وبحسب الكمال الذى يصير به كل صنف العقل بالفعل وما سلف هو الكمال الحيوانى وهو ادراك
العقل حاصل لما الكثير من الشرور والمسى شرور كلها وعرضها صار العقل لانقاد شاغل وحبسه
محصور فى علم قال كثرت فيه الاشتداد والاضعف معلوم ان صيرورة الذى الى الذى منهم المدرك
الى المدرك والادراك الى الادراك الذى منهم الذى العقلية الى السهولة ثم منهم جليلة الى الاول وما يليه
الى مثل كمال الكلام وكذلك منهم الادراك الذى اقول ـــــ وما سمات الذى العقلية وما ان منها
الكمال من الجهة وهذان الصنفان ظاهران عند الذى وبعدهما ان بعد ما كانت الذى ادراك
كمال جزئى تحصل المدرك تما كان كل مستلذ به اى كل ما يعلم ذا انه موسم كمال تحصل المدرك وذلك
الكمال يكون حسنا بالعكس الى كل المدرك ثم ان الكمالات والادراكات ما الشئ يعلق بها الذى
منافى تجعل ما تقتضيه الاسماء منها ما يعلق بالذى الشهوية وهو كمكيف العضو الذى يكسبه
الملاوة سواء كانت ما حوذة عن ما حاجتى هى يحلوا وكانت جاذبة عن العضو لا عن سبب جالب
حان كليهما فان ادراك الذى مستساران ولذلك بالمدام حالة الاصلام البدان كالوفاع حالة البسط
وكذلك سائر الحواس الظاهرة ومنها ما يعلق بالذى الغضبية وهو كمكيف النفس الحيوانية
كلمة هى بصورة غلبتها او بصورة اى حل بمصور عليه ومنها ما يعلق بالقوى الباطنة كمكيف
الوهم بصورة شئ مرجو او بصورة شئ مذكر بضد ذلك ولذلك فى سائرها وهن كلها كالاف
حيوانية مختلفة وادراكات حيوانية لها مشاركة فى جنسها والكل عن العاقل ايضا كالحال
وهو ان يحتمل منها ما سعلم من الى الاول بدرك ما يستطيع بان يحصل لمحق الاول على ما هى عليه من
مكن لعنه ثم ما سعلم من صور وحلول الا المترتبة اعنى الوجود كل عملا نفسها حالها فرشاب
الطبيعى والاوهام على بعد لا يكون من ذات العاقل ومن ما يحمل فيه تام نار بصير عملا مستفادا
على الاطلاق الاسكل ان هذه الكمالات حتى بالعباس الى وان مدارك هذا الكمال والحصول هذا
الكمال له دون هو ملتذ بكل واحد من الذى العقلية اذا ما يستباس الذى حتى العقلية ليجوا بس
من حيث الكم من حيث الكيف من حيث العقلية اقول كيفيته والتوكيفته اما الاول وان العقل بصار
الى كيفية المعقول وصار حقيقته المكتسبة نعوا رضيا من كماله وتحس الادراك الاكمال يقوم
بسطوح الاجسام التى حصل ما دون الادراك العقلى حالة الذى الكيفية عن الشرور والحس شرور
كلها وأما الثانى فلان عدد ذوات جميع المعقولات لا نهاية له وكذلك لان اجناس الموضوعات
وانواعها غير متناهية وكذلك المناسبات الواقعة بينها والمدركات من الحواس محصورة فى اجناس
قليلة وان تكثرت بانواعها تكثرا لا اشتداد والاضعف كالحال فى الاوتار المحلقة من ذات
العقل كمالات الادراكات انما هى كانت الذى العالية لها اشد لان منها الذى الى الذى كمية الكمال
الى الكمال والادراك الى الادراك ما دون الذى العقلية اشد وانما هى من الجسم فلا سبيل لها الى حد
ولا قاصر السابع لسند قوله منهم الذى الى الذى منهم الملائكة الى المدرك والادراك الى الادراك

الى لا نهاية وليس كما تقدم ان المحدود والغير محدود اذا كانا متطابقين فى اصول السواد والضوء كالسواد
الذى كدقائق لون ما فى البصر هم كان بعض الوان اضف للبصر من بعض فنصدق بكون بعض ما هى
سوادا اشد من بعض وهذا مفتوح مذكورة فى المواضع المتعلقة بالمحدود من كتاب طوبيقا من المنطق
وقد ذكرنا هناك انه موضع علم وما ـــ ايضا اما مدخل هذه الادراكات والوقاع حالة محصوص تعرف
بالذى والادراك اهى ادراك علام ام ليس وانهم ما اقتضى علمه مرها ما ذكرتم اما المعنى بالذى
ادراك العلام هم ذكرتم ان العاقل مدرك العلام مذوملتذ هم وهذا الذى لا يستقيم بالعلم والتعبير
لانه ليس يلتفوس بعلمكم ان تعلموا الدهان على ان حالة العاقل هى ملك لها بعينها حتى يصح لكم
الحكم بوجود ذى فعلتم هم قال وما سطل هو لكم ان النفس عند الموت عالمة مدركة للمعقولات تتم مع
انها لا تدرك الذى العظيمة التى بوصفوها ما لو كانت الادراكات نفس الذات لكانت ملتذة كما كانت
مدركة والقول بان الاستعداد مدرك الذى مانع من حصول الذى فوق كون النفس مانعة من حصول
شئ عند حصوله ولكن ادرك انهم لم يقولوا انما نعنى بالذى كذا وكذا بل ما يصدر والى العالم المدرك عند
الاكمال عنى الى عند الشرور والوقاع مع وقوع اسم الذى على جميع حصلوا الامر المتدرك
منها وبين غيرها ما مناسبها ويقتضوا عنه ما يحتص بكل واحد منها موصوف وحاصلا فى كل
موصوف موصف بالذى وهذا جاهل بالحال الموصوف لا موصف بها فعلموا انه المراد من موضوع اسم الذى
هم لما صدروا ادراك الامر حاصلا للعقل حكموا بحصوله للعقل فان ناقش منا قش فى الطلاق الاسم
ملاضايقة معه بعد ظهور المعنى بكل الذى انهم لم يقولوا ان الذى ادراك فنطلقوا بها انها
ادراك مشروط باشتراط ولعل العالم بالمعلومات العالم للذى لا يكون مستحقا لذلك الا ان يشترط
لا يكون عالما بان محصور عن العلوم حتى له او لا يكون عالما بما من عنه ما هو حتى له ثم ان لم يجمع
الشرائط ولا سلم ان يكون عالم الذى ما مدركا كثيرا من المعقولات لا الذى لم يعلموا الاسمائات
معدودة محصورة بها اشبانها تتاح ويتعرون الاستحسان عند اكرما على ذلك لا نها وما نهما فصلا
عن لذى مطعم ما او مشرب ما ـــ الان اذا كنت بالبدن وهو شواغل وعوائق ولم تتنعم
الى كمالك المناسب او لم تنل محصول ضده واعلم ان ذلك مسلك لا منه وقبل ان اسباح لك بعض
ما يهمنى عليه اقول ـــ ان ينبغى على حال السكال ورود هذا الموضع وهو ان الكل من
مشاق الى كمالا لما المستتبع للذا نها وسائر محصول اضدادها وذلك الكمالات لها كالاصحة ما نها
مشاق الى النور وسائر من الظلمة بان كانت المعقولات كالات للنفس لا شبا نه ما لما لا مساق
الى حصولها ولا سائر محصول المبادئ المضادة لها وقد ذكرنا ان سبيل هذان الاشياء وعدم العالم
بالجهل بالجميع انما لا الى المعقولات موجودة فيما غير معلق بها وحال بانه الى ما سبق وهو
ان استعمال النفس المحسوسات مصارعة الاعتناء الى المعقولات وسائر التعلق علمها لم يكن دون
منها لم يحصل لها سوق الى ما وانما اضدادها ما لما كانت مستمرة الوجود غير متخلفة وكانت النفس
مشتغلة بغير عالم يكن مدركة لها لم يكن عالمة بها ـــ واعلم ان عند الشواغل الى من
كالعلم عن انما الكمالات وهى مانعة كالنوم للنفس لما دون البدن ان تكمل بعد المفارقة

يعذبون دائما فقط وقالوا اصحاب القوس السادسة هم الذين سمعهم الشيخ بالبلوا والابلة
في اللغة هو الذي قلت عليه سلامة الصدر وقلة الاهتمام بما عسى ان يلم اي قلة الغموم وهم لا
يسودون لانهم عزلوا عن كل الامم عن رئاستها من البهاء واعترض للعاقد الصالح بان
المدرس وذات العقاد الباطل لحي بعينها حقه اذا وقعا الامان بان جاز ان يزول
عنها ذلك لحدوث ملكة زوال العقاد الباطل انضاف عنها وصيرورة بصيرة اعني السواد وان لم
كذلك لكون لها شعور بعضها بها كالم يكن عدم الموت لا يكون مسبوقا بموته والجواب ان
المدرس الكامل بحار صور المعقولات وبما على ما هي عليه وانما الذي عدمها اكتسبه
وبعبارة اخرى ما ادركته على الوجه الذي ادركته وكانها كانت ذات اضافة فقط فصارت ترتفع وتكر
وذات يكون تم يدرك الذي وهما اما الى. عملت لهذا ان الكمال بهما واعني انها كمال
وبجب ان يصل الى ما ادركته بانها لا مما له تقرير بعد الموت على جهة تخيب وتغير متعذر به
بعد ان صار بجب ان يصل اليه لا بزوال الذي عنها سنه والعارفون الذين هم اذا قطع
عنهم ورزق قالوا البدن وانقلوا عن الشواغل خلصوا الى العالم القدس والسواد واستووا
بالكمال مرتاحين وصلت لهم الذين العليا وقد عنها اقول هذا العارف الكامل بسبب
الفوز العظيم والمنزع الكامل بحسب الفوز العظيم بان كمال الفوز العظيم هو التجرد عن العلائق
للجسمانية واطلاق الذين عن الهيات البدنية لستقر لطيفة بانها مع التقرع الاشتياق
بالكمال التام كالمنع الذين التوقع الاضاح التام كانها مال خلصوا الى العالم القدس
لانهم كانوا ذوي علم بضار وذوي عمان لم يكونوا كذلك وقد وصفوا الى ذكر العالم وكذلك الكلية
وقد صفوا الان بالكلية وصلت لهم الذين العليا الى ذكر عالم قبل هذا الوصول سنه
وليس هذا الابتداء معقولا فان كل جسم والجسم او البدن بل المعقول من اهل الخير وش
المعزولون عن الشواغل بصيرون وهم في الابدان عن هذه الذين ضعوا عنهم اذا لم يكن معهم يشغلهم
عن كل شيء اقول هذا اخبار عن وصول الذين المعقبة بعد الموت وبسبب عليه القيامة
العقلية وانما تحققه عن هو ليس له والعاطفة فيه عن الشرح سنه والقدوس السليم الذي
هو على العظم ولم يتغلظها بما شاكله الامور الاجنبية لها سيما اذا استحدث كما وردت فانها تشاكل
الى الحال المفارقة بالغشية بها غاشية غليظة لا تعرف بسببها ولا صابها وبعد بريح من الذين منتهية
بعض ذكر بها الى جبينه ودهش وذكر لمناسبة لقد جرت هذا بجريانه تدارك وذكر في تصدير الموت
عن كل ما شأنه اياه لم يتنبه الابتهة الابصار ستبصار ومن كان ناعمة طلب الحمد والمنافسة بالبغض
الغرض عند حال بلغ العارفين اقول هذا القدوس السليم الى هو على العظم الموصوف
الذي لم يتغلظها الذي ولم تبدل من العقايد الحالة الذي ولم يتغلظها اي لم تغلظها والغلظ
من الرجال العلظ والجاسية الشديد الصلبة يقال حسانة بدن الجزء اي صلبت وغشيتها
اي غطتها وهو بريح اي سريع يقال صوت بجسن الجزء اي شديد وبريح به الامر اي عجل به المناسبة
الرغبة في الشيء بحا. وفي المباراة في الكرم والمقصود من هذا التضريب ان حال المستوين للكمال

وبعني قوله ومن كان باعثه اياه ان عرف كان باعثا على الكمال مناسبه ذاته للكمال لا يقع الا بالوصول التام الى من كان باعثا شاء غيره ذلك وهو عند حصوله عرضه ملتبسه واما البدن باعتبار ما هو محل صور امن البدن الى صور اخر يستعين منها من معاونة جسم يكون موضوعا للتخيلات لهم ولا يمنع ان يكون ذلك جسما سماويا او ما شبهه ولعل ذلك بعض بهم اخبا الامر الى الاستعداد او للاتصال المشهود الذي للعارف

اقول لما فرغ عن بيان احوال النفوس الكاملة والمستوية للكمال والجاهلة في المعاد اراد ان يبين حال النفوس العالمة غير الكاملة وغايتها وهو من المهام فهذا الفصل واعلم ان غرة الفؤاد ما من زعم انها تفنى لان النفس انما تفنى بالصور المرتسمة فيها اذا كانت جسمانية او لا معطل في الوجود لكن الدليل الدال على بقاء النفوس الناطقة يعضد هذا المذهب ثم القائلون بفنائها قالوا انها تفنى عند مفارقتها البدن اما عن اسباب الفناء والى اين يذهب وفي اي موضع من العالم الله وما فوقه هذا الذهب ما وردت في الخبر وهو قوله عليه السلام والسلم اكثر اهل الجنة البله ثم انها لا يخلو ان تكون معطلة عن الادراك كما تفنى الادراكات الحسانية وهو يعضهم ان انها تبقى باجسام لطيفة لا تدرك بالابصار بما هي موصوفة لها وهذا ما قاله الشيخ وحال البدن اما ان يتصير ترابا كما هو المشاهد او يكون بقوته كالنبات والحيوان وهذا هو القول بالتناسخ الذي سيبطله الشيخ اما المذهب الاول فقد اشار اليه الشيخ في كتاب المباحثات وذكر ان بعض اهل العلم من الاكابر وفيما يقول واطلعه عليه الفارابي قال لولا امكننا وصف هؤلاء اذا اراد وقالوا البدن وهم يقولون لا يعودون غير البدنيات وليس لهم دليل ما هو اعلى من الايمان يستعملهم البعلون عن الاستدلال اليقيني امكن ان يلقنهم شيء تتم الى البدن بعض الايمان التي من شأنها ان تحمل عليها الانفس لا بناء طالبين الطبع وهذه عبارته والايمان ليست بايمان اعتباطية او صوانية لانها لا تحقق عليها الا الاكابر نفسا لها بقوة ان تكون اصلا ما سواها به لا ان يصير هذه الاهمس لنفسه الذكر الاجرام او مدبرة لها فان هذا لا يمكن بل يستعمل ذلك الاجرام لا مكان التخيل ثم تحيل الصور التي كانت معدة عنده وفي وهمه بان كان اعتقاد مرتسما فيها فاذا الخبر شاهدت الخرات المعدة على حسب ما حملتها والا شاهدت العقاب كذلك فاذا كان يكون هذا الخبر متولدا من الهواء ولا اصل له ولا يكون مقارنا للنوع لكن غير المسمى وهذا الذي لا يشك الطبيعيون ان يحمل النفس به لان البدن هذا ما ذكره في الكتاب المذكور بما الى الاستعداد للاتصال المشهود الذي للعارفين ولي فيه نظر طويل

مبحث واما التناسخ في اجسام مرتبة بتلك تسمى تحيل ولا الا بعض كل مركب نفسا تفيض عليه وقارنتها النفس المستنسخة وكان لها صورة ان كل بدن حدث كان فتلك النفس اما ان تكون ولا الا تكون عدد الكائنات غير الاجسام عدد ما فارقها من النفوس ولا الا يكون عدد نفوس مفارقة مستوفى بها او صار مستعدة او ارتفع عنها نقيضها بسبب ان حدث كان مواضع لها وهذا هو المذهب الباقي وعلى ابطاله عمدة لنا فان قال ما انكرتم ان يتولد الابدان بعد اما ضم وجود النفوس عن العلل المفارقة بعد ان كل مزاج بدن حدث ما ما يحدث

كمال البدن

منه بنفس لذلك البدن ما ذا فرضنا ان نفسا ما نفخ فيها ابدان المستنسخ نفسان احدهما المستنسخة والاخرى المفارقة منه وكان عندنا حيوان واحد نفسان وهذا محال لان النفس التي هي مدبر البدن وتصرف فيه وكل حيوان مستوفى واحد مدبر بدنه ويتصرف فيه فان كان هناك نفس اخرى تباشر الحيوان معها ولا هي معها ولا تتصرف في البدن فلا تكون لها علاقة مع ذلك البدن فلا تكون نفسا له هذا خلف ولجيء الدائر ان يقال النفس المستنسخ اما ان يحدث البدن الثاني حال فساد البدن الاول او بعد ما يمهل بزمان او بعد بزمان ما ان تفارقه في ذلك الحال اما ان يكون البدن الثاني قد حدث عن ذلك الحيوان او يكون قد حدث قبل ذلك بزمان ما ان كان قد حدث قبل ذلك الحال اما ان يكون عدد البدن المعاد قد عدد الابدان الماضية في جميع الادوار متساويا او يكون عدد البدن اكثر او يكون اقل وعلى التقدير الاول يجب ان يصدر كل فرد من بدن يكون بدن الجنين وبعد ايضا ان يكون عدد الكائنات غير الابدان عدد العاصيات معها وهو محال لان يصدق ان يكون فرد حيوان وعلى التقدير الثاني يكون للعدد المتجدد على البدن ما ما حدث بعد فرد من افراد ما يتعلق به او جملة من الاول بعضا اما اتصال الكل به فيكون البدن على ما هو عليه بعض كثرة وقد فرضناه بطلانه وان اتصل به بعض من اجزاء صنف الكل فغير متصل بدن بعد فساد البدن الاول وقد فرضنا متصلا هذا خلف واما ان يتصل بعض اجزاء البعض على البعض غير متصل ويعود الكلام على التقدير الثالث اما ان يتصل بعض اجزاء البعض على البعض غير متصل ويعود الكلام على التقدير الثالث او اما ان يتصل بعض اجزاء البدن الكثير مرارا حتى يكون حيوان واحد هو بعينه غير وهذا محال او مع بعض اجزاء البدن المشهود للنفس بالنفس وهو ايضا محال او يتصل بعض البعض من الابدان وحدث للبعض الاخر بعض من اجزاء وابدانه ومما حدث بعد الابدان وكان اصله النفس المفارقة بعد حدث بعد جاء المفارقة بعد ذلك البدن لا كلوا الما ان يكون ذا النفس باقيا او لا يكون ويلزم على الاول اتصال النفس بدنين في زمان واحد وعلى الثاني وجود بدن مشهود للنفس معطلا عنها واما ان اصله للنفس المفارقة بعد المفارقة بزمان يجوز ان يكون معطلا بزمان بعض جواز وذلك سائر الازمنة والاحتياج الى القول بالتناسخ وايضا لا كلوا الما ان يكون ايضا لها بدن موقوفا على حدوث مزاج مشهود هو لها يكون بدنا على الاول حدوث نفس لكن حدوث ذلك المزاج وبقوله والحال ان الذاكرين وعلى الثاني يختص اتصالها بزمان دون زمان مع مساواة الازمنة بالنسبة اليه وهو محال وهذا وتمديج الثاني والتسع اسارة الى هذه الاقسام بقولهم ابسط هذا نفي الزمان الثاني والى الاصول المفيضة اشارة الى الاقسام المذكورة بقوله واستعدادا بدن مزاج ما لقبولها

اشاره اجعل متسع شيء هو الاوزاد ذاته لانه اشتد الاشياء اذ هو اكمل الاشياء بكلا الدرجة وبرئ عن طبيعة الامكان والعدم وما سبق الكشف عنه ولا شاقة لزلة والعشق المحض هو الابتهاج بنفسه وحضوره وذاته بذاته والشوق هو لكل الى تتميم هذا الابتهاج اذا كان الموجود عند متمثلا مزيدا كما يمثل في ايهامك غير متمثل مزيدا كما سبق ان لا يكون ممتثلا مزيدا بحيث هو ما يمثل الخيالي الامر الحسي وكل مشاق ما فوق ذلك شيئا

يكون عاشقا شاعرا لا كما مر عن غلاة الصوفية اللهم الا في الحياة الاخرى وهو من المرتبة الثالثة وهي مرتبة النفس الناطقة الكاملة الكاملة فراقا منها دامت في الامان وفارقت الالم والعشق والشوق معا ولكن الشوق الاول وهو كمال الاول لما كان من قبل المعشوق كان اذى لذيذا والاذى الذي يصدر من المعشوق الى العاشق انما يكون عنده لذيذا لانه مقصود وصول اثر المعشوق اليه ووصول الاثر اثر الوصول وشبيه هذا الاذى اللذيذ ماذكي الحكماء والمتصوفة من ان ذكر الله اذى للذاكرين وذلك لان حقيقة الاذى واللذة في الادراك حسا كان وعقليا ان والباقي اما الاذى واللذة في الوصول ومنشأهما ان الادراك لا يتحقق بهما فيتخيلهما معا وهنا مقامان والباقي ظاهر **قوله** وعلوه هذه النفوس تفوق مشيرة متردد من حيث الربوبية والسفلية على قرنها فانها علوها النفوس المتوسطة في عالم الطبيعة المتوسطة الى الافاضل لقرنها المنكوسة وهاتان المرتبتان هما الباقيتان وهما مرتبتا النفوس الناطقة المتوسطة بالناقصة والسوق في المرتبة الاخيرة هو سبب تأديهما في المعاد على ما مر والفاظر ظاهر **قوله** واذا اطلقت الامور وتأملتها وجدت الكل شيئا فرد الاشارة لجسمانه كما لا يخفى وعشقا الزاديا او طبيعيا لذكر الكمال وشوقا طبيعيا او ارادة اليه اذا عارفة رحمة من العناية مرتبة على النوع الذي هو عنانة محمد صلى الله عليه وآله وكذا من العلوم المفصلة لها سفليا **اقول** لما فرغ عن بيان مقاصده وقد فرغ من اثناء ذلك سوق العشق لكواهل العابد والسوق لبعضها اراد ان ينبه على شؤونها الباقي السوق والعود لجسمانه فذكر ذلك لما لاوائل العناصر على العلوم المفصلة المشتملة على اشتاف الكمالات الاولى والثانية لجميع انواع الاجسام البسيطة والمركبة وكغيرها كما مر ذكرها الا ارادة او الطبيعة وذلك بدل على كون ذكر الكمالات عودة عندها من عاشقة بالعناصر العالية مشاهدة العليا او ارفعية والفاظ ظاهر وبقي رسالة لطيفة في العشق بين فيها

النمط التاسع في مقامات العارفين

يشتمل جمع الكمالات لما اشارة في النمط السابع الى انتاج المبدء والمعاد بكمالاتها المحضة بما على بدائها ارادة ان يشتمل في هذا النمط الى الكمال بما هو كمال في النوع الانساني وبين كيفية ترقيهم في مدارج سعاداتهم وذكر الاصول العامة لهم في حياتهم وقد ركب الفاضل الشارح ان اجل ما في هذا الكتاب فانه رتب فيه علوم الصوفية برسما ما سبقه اليه من قبله ولا لحقه من بعده **نعمه** ان للعارفين مقامات ودرجات يتفاوتون بها وتفاوتهم في وصولهم الى ما دون غايتهم وهم في جلالة قدرهم بحسب نفوسها وكدوحها الى العالم القدس وعلمهم امور فيه وهم وظاهر عنهم مستكنة عن تلك النفوس ومستكنة عما من فوقها وكمن يعقبها ملكات **قوله** الجلباب الملحفة والجلباب ما يغطى به رأس المرأة ووجهها والمراد في حولها وكانهم وهم في جلالة قدرهم بحسب نفوسها وكدوحها الى عالم القدس ان ظهر الكاملة وان كان شاهدا لاحوال ملحقة بحالاتها الا بدان لكنها كان قد خلعت تلك الجلابيب وعدت مرجع الشواسل المادية وملحقة الى عالم القدس

متعلقة بكل الموجودات الكائنة بالشهوة غير النفسانية والشيطانية من امور خفية منهم عن مشاهدتهم لما يعجز عن ادراكه الاوهام ويكل عن رؤيته الابصار من ان ولا اذن سمعت ولا خطر على قلب بشر وهو المراد من قوله عز وجل فلا تعلم نفس ما اخفي لهم من قرة اعين والمعنى طاهر عدم ادراك الحواس الظاهرة والباطنة لها وتعلقها بالمعقولات والكمالات التي هي اعلى واشرف من ان يمكن ادراكها لمن لا يتجرد عن الجسمانيات ولا يتقوى بالمعقولات ولا يتشبه بالملائكة المقربين اي يستطيعها من وقف عليها وتقدمها ٥ واذا قد سمعت فيما تقدم وشرح عليك فاشمع بقصة سلامان وابسال فاعلم ان سلامان ابن مترف بعز الملك وابسال ابنة العرفان ان كسعز اهل زمانها وحسن اطقتها ٥ سرير الملك اي ان ترحل ولام ولان ميسر للحديث او كان جيد البيان لان سلامان شجن واسم لمفرح وهو ايضا من اسماء الحال والاصل المهم والبسلمة علما اذا اسلمته للهلكة اورهنته والبسل الحبس والمنع وتلا البسيل الخلي مالك الفاضل السالم واعلم ان ما ذكره الشيخ ليس من جنس الاحاجي التي يكلف فيها بحل عقدها عند اعز الفهم بل يمكن ان يعتمد امرها اليه ولا من القصص المشهورة بل هو اختراع الشيخ لبعض الامور والمثال لكل ما يستعمل العقل الوقوف عليه فلذلك كلف الشيخ حل كل من يحل الكلام بعوالمه الغيب مالك الخ وبعد فاعلم ان المراد بسلامان ادم عليه السلام وبابسال ليمنه وكانه مالك المراد انه ادم نفسك الناطقة وما فيها من قوات سيارتك وما ضرائع ادم من ليمنه عند ما وكل البراكنطاط بعسكر عن ملك الدهان عند الفاتها الى الشهوات وما قوله كلام الشيخ مشتمل على قصد مقصدين ذكر فيها مقدمتان الاولى ان الاسماء مركبة من اشياء متعددة كل واحد منها مطلوب لانيام الاشياء فشيأ فشيأ مطلوب بذلك الاسم على كمال بعد كمال بحيث يطيق سلامان عمل كل الطلب ويطيق ابسال كل مطلوبه ذلك ويطيق ما جرى مجراها من الاعمال على الوجه الذي اراد الشيخ عمله وشبه ان يكون ذلك القصر من قصور الجنة مكان الطعام للعطشان ومكان الماء للجائع ومكان الثوب للعريان اما انه خلسان مكان ابن الاهدان او ورد في كلامه الموسوم بالمزاوجة تذكر فيها ذلان وقعا من اسم يوم احدهما مشتهر بالخير اسعد سلامان والآخر مشتهر بالشر من بنيال جنس هم فقدر سلامان مشتهر بالسلامة والقدر الاسر وابسال الجرهمي مشتهر بالشران حتى هلك وسار منها مثل يذكر فيه خلاص سلامان من اسار صاحبه وانما لا انكد ذلك المثل ولم سبق له بطالة القصر في الكتاب المذكور وهي هذا الوصف الذي سمعت عن مطالبه المطلوب هنا كلها طالبة على وقوع هاتين للعطشان والجائع ان كان ذلك كذلك سلامان وابسال ليسا ما وضعها الشيخ على بعض الامور وكلها عن معرفة ما وضعوا هو بل وكيا ما كان بعض ملك القصر فانهم من لعطش سلامان وابسال المذكورتين بها نفسك وروضك العرفان ثم لتشوف بعمل الرمز وهو سياق القصر تجد فيها مطالبه لاحوال العارف من اول الامر الى كمال الامر ليتبين بكليتها معرفة الغيب انما هو موقوف على استماع ملك القصر وصيته ليعلم بكون ما استقر العمل

الاشارة الى سلامان

في الوقوف عليه والاهتداء اليه ثم ان قوله وقوع الى بعد تحرير هذا الشرح قصتان متشوقان الى سلامان وابسال احدهما ورد الى وقوعها والا الى ذكرهما انه كان من عادة الدهر هلاك الملوك والدول بمصر وكان بها في حكم فتح مدينة الرمح الاهالي وكان الملك مريدا بناء قصر مغاير من عمران ما شاهد امراء فدبر الحكيم حتى علم من يطلعه في عزيمة امراء ان يبنوا سلامان قصر دار ضعته امراء اسمها ابسال وزينته وهو بعد بلوغه عشرينها والازهار وقوعه الى نفسها وقبل الاهداء بعاشرتها وتمناه ابوه عنها وامره بمفارقتها فعلم بطبعه وهربا معا الى ما وراء بحر المغرب وكان الملك الم يطلع بما عمل الاهالي وما فيها وتصرف في اهلها ما طلع بها عليها ورق لها واعطاها مهلة ما شاء وامهلها مدة ثم انه غضب عن زياد وان سلامان من ملازمه للداه فحملها بحبث يشاء كلما في صاحبه والاصل الرمح ان يراه متقوية بابذلك وقطين سلامان بروج الى ابيه معتذرا وبنهم ابوه على انه لا يصل الملك الذي رمح له رمح عشق ابسال العاجزة والفيهما فاحد سلامان فابسال كلا منهما بدل صاحبه والقيا نفسيهما في البحر فحلصهما روحانيا لما بامر الملك بعدان اشرف على الهلاك وعرفت ابسال وافتقم سلامان فدفع الملك الى الحكيم امره فدعاه لحكم وقال اطلعني اوجبا اسمالا الملك فاطلعه وكان بيده صورتها فيتلى ذلك روحا وصالها الى ان صار مستعدا لمشاهدة صورة الزهرة فاراها الحكيم بدعوته لها فشغفها حبا وعشقت هو ابدا فتعذر عن حمال ابسال واستعد للملك بسبب معارفها مجلس عاسر مر الملك وفي لحكيم الهرمس اعانه الملك واحد الملك وواحد القسم ووضع هذه القصر مع جنتها فنهاه ولم يمكن احد من الخلق بها عن ارسطوطاس لخبرها سلم الاولون وسلم البان واستشرت القصر وفعلها حسن من احسن من البيان الى العدن وصدق قصة لخبر عنها احد من عوام لبحكما ليتبين كلام الشيخ اليه على وضع الاعلام للطبع وعن مطالبه لذلك لانها بعض ان يكون للملك على العقل المتعال كالحكم هو القصر الذي يعرض عليه جاموه وسلامان هو النفس الناطقة فانه اما ضمن عزيز يعلق بالسماويات وابسال هو العرض البدني لحولنه الى بها يسكن المسرة نالنهار وعشق سلامان لابسال ميلها الى الذات البدنية وبنيه ابسال الى القوى يعلق عن النفس المعينة بادتها بعد مفارقة النفس وهربها الى ما وراء بحر المغرب انقاسها من الامور العالية البعيدة عن لحس وامالها مدة مرور زمان عليها لذلك يعود بها بالشوق مع لبحران وبها شتلا سلامان تقاربيل النفس مع فتور القوى عن افعالها بعد سن الانحطاط ورجوع سلامان الى ابيه التنظير لذلك والله اشد على الاشتعال الناطق والقاء نفسيها في البحر تورطها في الهلاك لما البدن هلاك القوى والترامي وامالنفس فلتشاهدتها اباه وخلاص سلامان بعد البدن والهلاك تمثيلا على صورة الزهرة الذي اهدها الابتياع مالك الآلات العليمة وجلوسه على سرير الملك وصولها الى كمالها النفس والعرفان الماهان على صورة الزهرة القوى وللان الجسمانيان عندها وبالقصر سلامان مطابق ما عنى الشيخ في الاجمال

الاشارة الى ابسال

عشقه

على وجه

التعطش على بنتها

مغير مطابق لانه اراد به درجة العارف في العرفان وهنا مثل لما يعرف به عن العرفان والكمال
فعهد الوجه ليست هذه الغضة بما ذكره الشيخ وذكر بدل كل بعضو منهم وانتهاها من
الوصول الى منهم عرضه منها واما الغضة الباقية وهي وقعت الى اربعة عشر سنة من اتمام
الشرح وهي منسوبة الى الشيخ وكانها هي التي اشار الشيخ اليها فان اباها عبد الوهاب
اورد في فهرست مصانيف الشيخ ولده غضة سلامان وابسال لم يحصل للغضة ازيد من
وابسالا كما ان الجزء غضيضين وكان ابسال لصغرها يسيرا وقد تزق بين يديه وهي شابة
صبيح الوجه عارية الساعد بلغت اربعة عشر عاما وقد سميها امها سلامان ومالت لسلامان
احاطة ما هناك يستعلم منه الاذكى ما شار عليه سلامان بذلك وان ابسال رضي الله عنها
فقال له سلامان ان امرأتك لم تزل لم ترحل عليها في اكرمته وانظر ترى علم بعد حين في
خلوة مشتهاة له فان بعض ابسال من ذلك وورت انه لا يطاوعها فمالت لسلامان زوج
لحاك باخي فانها مالت لاختنا اني عاذ وجك بابسال لتكون لك جامعة دون مال لك
اسامحك منه ومالت لابسال ان اختي بكر جيئة لا يدخل عليها نهارا ولا كلمها الا بعد
ان تستاذن بكرة لله الدخاف باتت لعداء سلامان وهذا شر اختنا اذ خل ابسال عليها
علم ملك بعضها فبادرت بضم صدرها الى صدره فارتاب ابسال في نفسه ان الابكار
الخفرات لا يفعلن مثل ذلك وقد يغنم السمار في الوقر بعض فلاح منه برق ابصر بعضوه وجهها
فاز عجها ضرع من عندها وعزم على معاودتها وملك لسلامان ان ابسالا فتح لك البلاد
فاني ما ارسلتك الا لاخذ حشاها وحاربت امما وقع البلاد الا عنيه تراكم اشرارا وكفارا من
غير منشغلين وكان اول شيء ينبغي استيلاء على وجه الارض وملاصح الى وطنه وحسب
انها نسيته فعادت الى المعاشقة وقصدت معانقته فاني فانجها وظهر ابسال عدوة فحتم
سلامان ابسالا الى حوضته ومرت المراة الى رؤساء الجيش امرا الايلغوه في الامر كما فعلوا
وطفر الاعداء وركبوه حربا وبه رمقا فحسبوه ميتا وعلقوه عليه مرضوعا من حيوانات لئلا حس
والتهمته جملة تدبيرها واقدر ملك ابسال اسعف وعون ورجع الى سلامان وقد احيط به
فاذلوه وهو حزين من فقد بعضه فاذكره ابسال واحد الجيش والعون وكر على الاعداء وهزم
واسر قبيلهم ورئيس الملك الجيش هم واطاف المراة طائعة وطاعتهما الا فتيانا
التيم وكان سهرة فاكبر انسانا وحشا وقلا وقاغتم من موته لضعف وانتقل من ملكة
وعوض ابسال بعاهديه وناجرته فاوحى اليه جليته بالحال يسوق المراة الطائعة الطائعة
تلتهم ما سقدا اعاه وقد رصد اهذا ما لشهل عليه القضة وما ولما ان سلامان مثل الجنس
الباطنة وابسالا للعقل البطريا المترقبا ان جعل عقلا مستفادا وهو دجنا في الاوحال
ان كانت سرق الى الكمال وامراه سلامان القوة الدنيئة الامارة للشهوة والغضب المعبر
بالسبع صاحبه سمي صاحب الياس وهشيما لابسال ميلها الى سخن العقول كما سخرت سباع
الفلوات لتكون موتمرا لها في تحصيل مارتبها الغائية واباوه اي ابا العقل الكل الذي وحيثما

التي

التي امكنتها به القوة العلمية المسمى بالعقل الهيولاني المطيع للعقل النظري وهو النفس المطمئنة
ولنفسها نفسها بدل لحنتها مستولية النفس الامارة مطالبها الخسيسة ومرورها على انهج
مصالح جمعته والبرق اللامع من الغيم المظلم هو الحظة الالهية التي تقع في اثناء الاشتغال الا
العامة وهي جذبة من جذبات الحق واتفاجه كلمراة اعراض العقل عن الهوى وميل البداية الجبة
اطلاع النفس بالقوة العقلية على المعروف والمكشوف وترقيتها الى العالم الاعلى وورودها بالقوة
العلمية على حسن تدبير طاري مصالح بدنها وحفظ امور المنازل والمدن وادراك ما يدرك بهما
ما دل على قوة بين فانه لقد يكون ممكن الحافظ وفرض الحشر لم ان يطلع الامر الجسيمة
والخيانة والوقيعة عنها عند هروبها الى الملاء الاعلى وتقوية بكر النفس لعدم المعاونة اليها
وتعذيبه ملبس الحشر فاضه الكمال عليه هو فوز المعارف لهذا العالم واحتلال
حال سلامان بفقده اضطراب النفس عند امر الانذار بها شغلا بما فوقها ورجوعه الى اصله
العاقل العقل بالمطلق مصالحها وتدبيرها البدن والطائع هو القوة الغضبية المستولية
عند طلب الانتقام والطاعم هو القوة الشهوية الحافظة لما كماح البدن وتواطئهم على
هلاك ابسال لسان الى اضمحلال العقل من اول العمر مع استعلاء النفس الامارة واما الازواد
الاحتياج حسبة للضعف والعجز واهلال سلامان اياهم عن النفس باستعمال القوى
البدنية لضرار امور وزوال هيجان الغضب والشهوة وانكسارهما وانتهاء الى الموت وبعضه
الى عين الاطلاع فانه عن البدن وصيرورة البدن تحت تصرف غيرها وهذا الباب مطابق
لما ذكره الشيخ وعباراته فصد عند القضة انه ذكر في رسالته في الغضا والقدر وغضه
سلامان وابسار وذكر فيها حديث سلمان البرق من الغيم المظلم الذي ظهر لابسار وجه امراة
سلامان حتى اعرض عنها هذا ما انضح لنا من رموز هذه القضة وما اودعت القضة بعبارة
الشيخ للاطول الكتاب **تنبيه** المعرض عن سماع الهنا وطيباتها تمحض باسم
الزاهد والمواظب على نقل العبادات من القيام والصيام وكذا المحض باسم العابد
والمتصرف بمكنه الى قدس الحروف عند الشروق تنور الحق وهو من تمحض باسم العارف
وقد تترك بعض هذه مع بعض **تنبيه** طالب المتى عند من يقرأ من قرأ عند فانه يجد
من المطلوب عدم ما قبال على ما بعده فانه يفوت اليه ويتمنى عند وجدان المطلوب فطالب الحق
يلزمه من الابتداء ان يعرض عما سوى الحق لانه ما دام مشغولا عن الطلب لمعنى سماع الهنا وطيباتها
لم تقبل على ما بعده فانه يفوته من الحق وهو عند تمامها واعمال مخصوصة من العبادات وهذان
ما الزهد والعبادة باعتبار العابد والترك والقبول باعتبار غيره فانه اذا وجد الحق فاول درجاته
وصفاته هو المعرفة فاذن اهوال طالب الحق هو عين الملة ولذلك لهذا الشيخ بتوجههم ان
هذه الاحوال مدحوضة فانها الاسماء على سبيل الاعداد وهو دحوها على سبيل الاجمال ودحاك
محسب اختلاف الاغراض والاضافات الثنائية يكون ملة والملة اما حال ذلك
اشار الشيخ سره وقد ترك بعض هذه مع بعض **تنبيه** الزهد عند غير العارف معاملة

تما كانه يشتري متاع الدنيا متاعا بالاخرة وعند العارف تمنزه ما قد يشغل سره عن الحق
ويكبر على كل شئ غير الحق والعالم عند غير العارف معاملها كانه يعامل الدنيا لانه
ياخذ ما في الاخرة من الاجر والثواب وعند العارف رياضتها لنفسه وقوى نفسه
المتوجه والمتوسلة لوجهها الحق بجنب الحق والعالم عند غير العارف متصدر مسالة للسر الباطن
حين ما يستدل الحق لانتازعه ينخلص السؤال الشروق الساطع ويصير ذلك كله مستقره
كلما شاء السر اطلع على غور الحق غير متاخم من الهم بل مع تشبيح منها لا يكون بكليته
منخرطا في سلك القدس ٥ لما اشار الى وجود التركب من الاحوال الملية اراد
ان ينبه على غرض العارف وغرض العارف من الزهد والعبادة لتمايز العمال بحسبه فذكر
ان الزهد والعبادة من غير العارف معاملتان فان الزاهد عند العارف يجري مجرى
تاجر مستدر ربحا فالعبادة عند العارف كذلك مجرى بذر يعمل عمالا لاجل الزرع فالعملان
محملان لكن بالغرض واحد واما العارف فزهده في الحالة التي يكون منها متوجها الى
الحق معرضا عما سواه متنزها عما يشغل عن كمي اختياره لما قصده وفي الحالة التي يكون مطلوبنا
من الحق الا اياه تكبر على كل شئ غير لقي استحقار لما دونه واما عبادته فاذا تمالك
لهمته الى ما هي منادى ارادته وعزماته الشهوة والغضبية وغيرها والقوى نفسه لها اليه
والعبادة تجرها جذبا عن الميل الى عالم الجسمانيات والاسفال من العالم العقلي
مشتاقا اياه عند توجهها الى ذلك العالم والتغير تلك القوى معوقة لتلك التشبيح فلا
تنازع العقل ولا تزاحم السر حالة المشاهدة يخلص العقل الى ذلك العالم ويكون جمع
ما عنده من النزوع والقوى متوجها معه من سلك التوجه الى ذلك الجانب لشاره
لما لم يكن الانسان بحيث يستقل وحده بامر نفسه الا بشاركة الغير من بني جنسه ومعاونته
ومعاوضته كان منها تفزع كل واحد منها كصاحبه عن مهم لو تولاه بنفسه لازاحم
على الواحد كثيرا لامكان ان يتعسر ان لم يكن متعسرا ان يكون من الناس معامله وعدل يحفظه
شرع يفرض شارع متمرا استحقاق الطائع لاختصاصها بان تدل على انها من عند
ربه ووجب ان يكون للمحسن والمسئ جزاء من عند القدير الخبير ووجب معرفة المجازي
والشارع ومع المعرفة بهم حافظ للمعرفة فرضت عليهم العبادة المذكرة للمعبود وكررت
عليهم لئلا يستحفظ التذكير بالتكرير حتى استمرت الذهنة الى العدل المعلم لجموع النوع م
زيد لمستعليها نعت الفتح العظيم فالدنيا الاجر الجزيل في الاخرة م عند العارفين من مستعليها
المتعة التي خصوصا فيها بهم يقولون وبعضهم شطن فانظر الى تكليم الرحمن النجيه
تلحظ حنانا بتهتك بجانبه ثم انهم واستقم ٥ لما ذكر انا العمل المسئول ان الزهد
والعبادة انما تصدران عن غير العارف لاكتساب الاجر والثواب من الاخرة اراد ان يشير
الى اثبات الاجر والثواب للذكرين فاثبت النبوة والشريعة وما يتعلق بها على طريقة
المحكماء الا ان مفزع علمائنا في ذلك مبني على قواعد وقد مر بها ان العقول الانسانية لا يستقل

وحدها بامور معاشه لانه يحتاج الى غذاء ولباس ومسكن وسلاح لنفسه ولمن يعوله
من اولاده الصغار وغيرهم وكلها صناعية لا يمكن ان يرتفق صانع واحد الا في مدة
لا يمكن بان يعيش تلك المدة فاقد الياها او يتيسر ان امكن لكنها يتيسر لجماعة متعاونين
ومتشاركون في تحصيلها يفرغ كل واحد منهم لصاحبه عن بعض ذلك ويتم بمعاوضته وممن
ان يعمل كل واحد مثل ما يعمله اخر ومعاوضه وهي ان يعطي كل واحد صاحبه من عمله ما زاد مما
ياخذ منه من عمله فاذن الانسان بالطبع محتاج في معيشته الى اجتماع مودي الى فلاح حاله
وهو المراد من قولهم الانسان مدني بالطبع والمدن في اصطلاحهم هو هذا الاجتماع بعينه
فاذا تم هذا مقول ان اجتماع الناس على التعاون لا سيما الا اذا كان منهم معاملة وعدل لان
كل واحد منهم ما يحتاج اليه ويعضد على من مزاحمه في ذلك وتدعوه شهوته وغضبه الى
التجاوز على بعض صقع من ذلك الهرج ويختل امر الاجتماع اما اذا كان تعاملهم وعدل مستولي
عليهما لم يكن ذلك فاذن لابد منهما والمعاملة والعدل لا تتاول الجزئيات المعينة المخصوصة
الا اذا كانت ملخصا قوانين كلية وهي الشرع فاذن لابد من شارع والشريعة في اللغة
صرر الشاربة وانما سمي المعنى المذكور بها لاستواء الناس في الاشراع منه فاذا علمت
انهم بسبب الشرع لابد له من واضع يعتنق بذلك القوانين ويقررها على الوجه الذي
سيمر وهو الشارع ثم ان الناس لو تمارعوا في وضع الشرع لوقع الهرج المحذور منه
فاذن يجب ان يمتاز الشارع منهم بامر يعلم الطائع لمطيع القانون وهو سؤل الشريعة
وليستعان بالطاعة اما مستقرا بانه يدل على كون ذلك الشرع من عند ربه وذلك
الايات من معجزاته ومن لفاظ قوليه واما فعليه والمحتاج الى القوله الطوع والعوام للفعليه
الطوع والاتم الفعليه محمولا على القوله لان السوء والاعجاز لا يحصلان من غير القول الى حيث
فاذن لابد من شارع هو نبي ومحدث وعرفنا ما في الكتب من ان العوالم في ضعفاء
العقول يستحقرون لاجل العمل النافع امور معاشهم بحسب النوع عند استيلاء
السوق عليهم الى ما كما صون اليه بحسب السحر فيتعودون على مخالفة الشرع واذا كان للمطيع
والعاصي ثواب وعقاب اخرويان عظيم الرجاء والخوف على الطائع وعلى المعصية فالشرع
لا ينظم بدون ذلك اصلا فهو واجب ان يكون للمحسن والمسئ جزاء من عند القدير
على مجازاتهم الخبير بما يبدونه او يخفونه من افكارهم وقوالهم وافعالهم ووجب ان يكون معروفا
الى الناس والشارع وواجبة على المتمثلين للشرع من الشريعة والمعرفة العامية قبل ما يكون
يقينية لا يكون ثابتة ووجب ان يكون لها سبيل اصطلاحي وهو البدكار المقرون بالمكسار
والمستهل عليها اما يكون عيانا مدركا للعبود ومكذبه فراوات مبالغة كالصلق وما يجري مجراها
فاذن يجب ان يكون النبي داعيا الى التصديق بالعبود والحاق وتدبيره الى الاذان مسارع متبوع
من قبل صادق وآل الاعتراف بالعبد وعبيد اخرويين والى القيام بعبادات يذكر
بها المحق بنعوت جلاله وآل الاتيان لقوانين شرعيه كما جاء النبي الناس في معاملاتهم

حتى تستمر مذكر الشارع الى العدل المقيم لجميع النوع وهذه قاعدة رابعة ان جميع ذلك مقيد
في العناية الاولى للاحتاج لعلم الله منه موجود في جميع الاوقات والازمنة وهو المطلوب وهو
نفع لا ضرر فيه اعم منه وقد اضيف لمستقل الشارع الى هذا النفع العظيم الدنيوي الاجر الجزيل
الاخروي بسبب جهودهم واضيف للعارف منهم الى النفع العاجل والاجر الاجل الكامل
الجنتي المذكور ما نظر الى الحكمة في سعيه النظام على هذا الوجه الى التنعم وهو ايضا ما اجبر
الجزيل بعد النفع العظيم وان الى التنعم وهو الاستراحة الجنتي المضاف اليها لحظ حساب ومعنى
هذه الخيرات حسابا بتنوكل عليها بداي تغلبك وتدهشك ثم اقم اي اقام الشرع واستقم اي
في التوجه الى ذلك الجناب القدسي واعترض الفاضل الشارح فقال ان قيتم بالوجوب
في حقكم لما احتاج الناس الى شارع وجب وجود الوجوب الذاتي لله تعالى ان قيتم به انه
وجب على الله تعالى كما يقوله المعتزلة فهو ليس مذهبكم وان قيتم به ان ذلك سبب للنظام
الذي هو غيره وهو تعالى مبدأ لكل جائز وواجب وجب وجود ذلك عنه فهو ايضا باطل لان ما اصله
ليس بواجب ان يوجد والا لكان الناس كلهم محمولين على الخير فان ذلك اصلي وايضا فقد تكلم
المعجزات دالة على كون الشارع مرسلا من غير ايق بكم لان سبب المعجزات عندكم امر
يقتضي تفضل الانبياء والاضداد هم من السحر كما مر في الحرف العاشر وعند النبي
من صدق بدعوته الى الخير دون الشر والتمييز بين الخير والشر معقول دون الاول الا بالسمع لتوقف
على كون الامر صادرا من انبياء وايضا القول بان المعجز دال على صدق صاحبه مبني على القول
بالقاعدة المحارة العالم بالجزئيات الزمانية وانتم لا تقولون به وايضا القول بالعقاب على
المعاصي لا يستقيم على اصولكم بان عفو المعاصي عندكم هو الاصل بمعنى المشابهة الى الدنيا
مع فواتها عنها ولكن منكم ان نسيان العاصي لمعصيته بعض سقوط عقابه والحوالة على
اصولهم اما على قول اول صار بقول استاذ الافعال بالطبع الى غاياتها الواجبة هم القول
بالعناية الالهية على الوجه المذكور كاف في اثبات اتية تلك الافعال والذكر يعلمون من افعال
بغاياتها كعروض بعض الاسنان مثلا بعد الجنين المضغ التي فوقها مثلا ولا كون تلك الغاية
مقتضية لوجود العقل بل صح التعليل بها قوله الاصلح ليس بواجب
مبنى على الاصلح بالناس الى الكل عزا الاصلح بالناس الى البعض واولا واجب
دون الباقي وليس كون الناس محمولين على الخير مذكر القبيل كما مر واما من الثاني فبان
بقول الاقدر الغني بما المعجزات مقولة بغليبة كما مر والمعجزات لبعامة الانبياء
ليست بالغلبة المحضة باذن اقتران الغلبة بالقوة حاصلهم وهو دال على صدقهم قاما
عن المالكية فبان يقول مضافا الى ما مر من العقل في العلم والذوق ان شاهد المعجزات التي مر
امارة لتقدس الانبياء دالة على كمال بكل التقدس في بعضها فصدق باقوالهم واما من التابع
فبان يقول ان ذلك العاصي بعض وجود مثله راسخ في النفس من المعصية لتوقف
وسنان العقل لا يكون مثيلا لذلك المذكور بعضا لسقوط العقاب ثم اعلم ان

جميع ما ذكره الشارع من امور الشريعة والتنبيه لست خالية ان يعتبر الانسان بالابسو والانسان
مكلف في ان يعيش بنوع من السياسة يحفظ اعتباهم الضروري فان كان ذلك النوع منوطا
بتغلب او ما يجري مجراه والذي يدل على ذلك يعيش مكاني اطراف العالم بالسياسات الضرورية
لبشاره العارف مورد الحق الاول لا لشيء غيره ولا لتوثر شيء على حق غايته وكفيته له
فقط ولا يستحق العباد ولا انها نسبة تشريفه اليه الا لرغبته او رهبته وان كان ما يكون المرغوب
عنه او المرهوب عنه هو الناقص وهيا المطلوب ويكون لحق لنفس العام بل الواسطة الى حق غيره
هو الغاية وهو المطلوب دون غيره ... ملاحظة حق غرض العارف وغير العارف من المرغوب
والعباد واثبت مثلا على غرض عن الغير الثواب والعقاب اسارة هذا الفصل الى غرض
العارف مما قصده وقوله ... لعارف الكامل لا شعورها لان الناس اليه احوجهم اليه
خاصة وهو بحيثه لذكر الكامل والناس لنفسه وبدنه جميعا وهو حركيه في طلب المذهب اليه والسعي
عبر عن الاول بالاداء وعن الثاني بالعبد وذكر ان اداء العارف وتعبد سلطان ما لحق الاول
جل ذكره لذاته والاسلطان بجميع لذات ذلك الغير بل ان فعلها لغير لحق فعلها لاجل لحق انتهى
وقوله العارف مورد لحق الاول لا لشيء غيره سان لسابق اراده ما لحق لذاته وقوله
لا لتوثر شيء على حق غيره اي لا لتوثر شيء غير لحق على حق غيره بان لحق من حق على غيره فانه لان
العرفان ليس موثرا لذاته عند العارف على ما صرح به فيما مر وهو قوله من اثر العرفان
للعبادة فقد قال ما الذات وكل ما هو موثر وليس بموثر لذاته هو موثر لاجل المطلوب فالعرفان
موثر لغيره وذكر الغير هو الحق موثر على العرفان وانما اعتبر العارف بانه
لا لتوثر شيء غير لحق على العرفان لان غير العارف لتوثر نيل الثواب والاحتراز عن العقاب
على العرفان فانه مورد العرفان لاجلها اما العارف فلا لتوثر شيء عليه الا الحق الذي هو مقصد
موثر لذاته ما العباس اليه قوله ... وبعده له فقط اسارة الى بعض عبارة العارف ايضا
الحق فقط فان هذا هذا سابق ما ذكره فيما مر وهو ان عبارة العارف ناضجة لقوله انجبر عما
الى حناب لحق فان جبر القوى الى حناب الحق باسر هو الحق في ذاته وليس ان العارف
لا يقصد ما بعده عن لحق مطلقا بل هو ان العارف لا يقصد عن لحق ما الذات انما يقصد لحق
الذات ويقصد ان يقصد غيره ما العرض والاهل لحق كما قد عدا حكم من حيث لا يحظ العارف
نفسه ما العباس الى الحق الاول الذي هو مراد لذاته بهم اذا لوحظ كل واحد من لحق والعباد
ما العباس الى الاخر وبعد لستاد العباد الى لحق ما العباس الجهتين اما ما عتبار ما لحظ لحق
ما العباس الى العباد ما ذكر من قوله ولا نفسه مسوق العباد واما عتبار ما لحظ العباد
ما العباس الى لحق ما ذكر من قوله ولا نفسه مسوقه الى ذكر الخاص الشارع فهذا
الموضع ان بعد العارف يكون اما الذات لحق او لصفة من صفاته او لمجرد التنعم وهو طلب
ثلثة منهم اشار الشيخ الى الاول بقوله وبعده له فقط والى الثانية بقوله ولا نفسه مسوق للعباد
والى الثالثة بقوله ولا نفسه مسوقه الى قوله ... فهذا النفي يجوز ان يكون للعارف

ولكن المعبود على العبود الذات
احدها وذكر كون ذاته لطلا
معبودا ولغلاني لحق
لا الذات بل الوصف للهذا
فالوجه المطلوب

منبوذ بالذات عن الحق وباقي الفصل تدل على خلافه ثم ان الشيخ اشار الى
كون غرض العارف مما لا اعراض عنه بقوله لا رغبة او رهبة اى لا رغبة
في الثواب او رهبة من العقاب ومن شأن كون ذلك غرضا للعابد ان يكون
بقوله وان كانا اى وان كانت الرغبة او الرهبة المذكورتان غاستين للعبادة
ويكون الثواب الموعود منه او العقاب المزجور عنه هو الداعي الى اتيان الحق
ومنها مطلوب عابد الحق ويكون الحق عند العابد بل هو الواسطة الى نيل الثواب
او الخلاص من العقاب الذي هو الغاية وهذا المطلوب يكون هو المعبود بالذات
لا الحق ثم اشرح هذا الفصل وما بعده الى الفاضل الشارح من الناس ثم
احال القول بكون الله تعالى مرادا للذاته ووجه ان يراد صفة لا تتعلق به المكنات
لانها بعض مرجحي احد طرفي المراد على الاخر وذلك لا يعقل الا في المكنات بل
والشيخ ايضا يوهن من اول الامر السالكين ان كل من يريد شيئا فلا بد وان يكون
حصوله للمريد اولى من عدمه ويكون المقصود بالقصد الاول هو وذلك يعقل وبني
عليه ان كل مريد مستكمل فاذن كل من اراد الله تعالى لم يكن مرادا هو الله بل
استكمال ذاته واجاب عنها بانها مصادرة على المطلوب الاول لانها مبنيان
على ان الارادة لا تعلق الا بالمكن والا بما يستكمل به المريد وهو ما ادعاه
المعترض وكرر يقول انما تتعلق بالله لا لشيء غيره ايضا اقول
في بيانه الارادة المتعلقة بالفعل المريد بمعنى الامكان بالمراد اكمال بالمريد لا
لتعلق الارادة به بل بكونه فعلا او بكونه مكملا للمريد بارادته وهنا ليس للمراد
كذلك فاذن سقط الاعتراض ان اشاره المستدل بوسيط الحق
مريدهم من وجه بانه لم يقطع لذة البعد به فيستطيعها انما يغار فيه مع الذات
المخدرة فهو جنون الهيافات عاد راها وما مثلهم بالقياس الى العارفين الا
مثل الصبيان بالقياس الى المتكلمين بانهم لما فقدوا من طيبات بحر صرف عليهم
الباعوض وامتصرت دمهم المناشير على طيبات اللعب صاروا يتحسرون من اعلى
الجبل اذا ازوروا عنها ما يفرحها كذلك من فقد الوقت بصره
من مطالعة بهجة الحق اعلق كفيه ما لديه من الذات لذات الزور متركبا في
دنياه من كره وما تركها الا ليستاجل اضعافها وانما بعد التوطيع ليتخوله
في الاخرة بشفعها فيشفعت الى معظم شأني ومشرع عيني ومنبع بهجتي اذا بعثر
عنه فلا مطمع لبصرى من اولاه ولا ضراه الا الى لذات قبقبه ودنديه والمستصير
بهدايا القرب من يتجون الاشياء وقد عرفت الله الحق وان بعضها متروجا
على هذا الماصود عن رشده الى ضده فان كان ما يتوخاه بكفه مبذولا له
بحسب وعده ٥ المخرج الناقض تعالى اخرجت الناقة اذا جاءت

بولدها ناقص الخلق كالولد المخرج والجنون الشأن وحنكته السن والحنكة اى
احكمته التجارب وهو محنك ومجنك وماز وعنها اى عدل عنه وعاف الطعام اذ
الشراب اى كرهه فلم يتناوله وتكفف على الشيء اى اقبل عليه مواظبا وقوله
الله السوء اى ملكه اياه وبعثر عنه اى كشف عنه وطمح بصره الى الشيء ارتفع
والبقبق البطن والدندن الذكر وقد لاحظ الشيخ فيما تقول النبي صلى الله
عليه وسلم من وقى شر لقلقيه وقبقبه ودندنه وقد وقى اللقلق اللسان والشجون
جمع شجن وهو طريق الوادي والكدا الشدة في الجبل وطلب الكسب والعرض من
هذا القصد بمعنى الغرض لئلا يكون ثمة الحق واسطة في تحصيل شيء ايضا
عنه وهو من متن عدن الجنان وبعد الحق رغبة في الثواب او رهبة من العقاب
ووجه العذر بيان بعض من ذلك وفي عبارات الشيخ لطائف كثيرة يتبين كثير
منها مما وصف الذات الحسية بعضها بالعلم وهو بعضان لا يمكن ان يزول
ومنها يشبه من لم تقدر على مطالعة المنبع الا بالعلم الذي طلب شيئا وبانه تعلق
به ما ليس معلوما كان ما علق به مرئيا ومطلوبا ولم يكن ومنها التنبيه على ان زهد غير
العارف وهو عن كده يوضع كفه وصدور الزهاد اصرهم لتكلف الطمع على
الذات الحسية فان العارف شأنه يستاجل لان ضافه اوتر الى القطع منه الى
القناعة ومما سبق منه ممنى الى الزناة والضعة قال قوله لا مطمع لبصره مشعر
بانه ادنى منزلة من ان يستحق بكد الذات الحسية ومما التعبير الباكي يكشف
لذة البطن والفرج بالذكر وقد ذكر بعض الفضلاء ان هذا الناقص الذي يقال
ما صبره ويطلق بكذا من الذات الحسية حسبما وقع في كلام الانبياء عليهم السلام قد
اشار الى كنهه ذلك في الخط الناصر حيث قال كما كان يعلق بعوس الله تاجسام
هم وصوفات لعملاتهم وعبر عن هذه السوءة بالسوءاء الى يليق بهم ثم
اشاره اول درجات حركات العارفين ما سموه هم الارادة وهي ما يعتبر
المستصير بالعقل الرجاني او الساكن الى العقد ايمانهم من الرهبة
او اعتلاق العروة الوثقى سمحر كي سير الى الدرس لبنا لان روح الاتصال
ما دامت رجفة هذه الهوة مريدة ٥ اعتراه اى غشيه واعتلاق
العروة هي الاعتصام بها واعلم ان الشيخ اراد بعد ذكر مطالب العارفين وهم
ان ذكر اصولهم المرتبة وسلوكهم طريق الوصول من مبادئها الى منتهاها الى من
الوصول الله تعالى وشرح ما سبق لهم ذكرها ان اشرنا اجمالا منوالية
اولها هذا الفصل وهو مشتمل على ذكر مبادئهم وهي المبادرة التوبة من
الحركة وسماها بعضهم الكلال الذاتي لها من المبادرة لان الله الفاضل اثابهم
على المسعى من حلله بعد ما سعوا واتاهم بالتصديق بوجوده بعد ما جاءتهم

مذكور الارادة في كلام المشايخ

مايلائمها من حركات مختلفة حسبما تحسن تلك القوى وتستدعيه القوة العاقلة
في تحصيل مرادها منها فتكون عن امور تصدر عنها افعال مختلفة المبادي والعلة
مرتبة عن كره مضطربة اما اذا راضتها القوة العاقلة بصرفها عن الميلان والهوى
في الاحساسات والاماعيل المثيرة للشهوة والغضب لاجبارها على ما يقتضيه العقل
العملي الى ان تصير منقادة له طائعة متابعة فحينئذ تأتمر بامرها وتنتهي بنهيها
كانت العقلية مطمئنة لا تصدر عنها افعال مختلفة المبادي وان القوى باسرها مؤتمرة
مسالمة لها وبين لي التي حالات مختلفة بحسب اشتغال احدها على الاخرى بسبب
لحواسه فمنها اصباها هذا فانها فاضية للعاقلة ثم تتدبر فتلوم نفسها وتكون لوامة
وانما سميت هذه القوى بالنفوس الامارة واللوامة والمطمئنة بملاحظة ملاحظ
ذكرها هذه السمات في المنازل السالفة فاذن رياضة النفس تنهاها عن هواها
وتأمرها بطاعة مولاها ولما كانت اغراض العقلية مختلفة كانت الرياضات مختلفة
منها الرياضات العقلية المذكورة في الحكمة العلمية ومنها الرياضات السمعية المسماة
بالعبادات الشرعية وارفق اصنافها برياضة العاقلة لانهم يريدون وجه الله
تعالى لا غير وكل ما سواه شاغل فهم في رياضتهم منع النفس عن الالتفات الى ما
سوى الحق الاول واصبارها على الوجه نحو الصبر الامر عليه والاطلاع عما
دونه ملكا لها وطاعتها كل رياضة عن ذلك فالمقصد في هذه الرياضة والاسعاب
الا انها مختلفة باختلاف مراتبهم ومسلوكهم بتداء من اجل اصنافها وانتهاء عند ادنى
فهذا ما اقتضى في الرياضة ورجع الى المقصود فاقول العرض الاقصى من الرياضة
شيء واحد هو نيل الكمال المحض الآني ذلك موقوف على حصول امور وجودية هو الاستعداد
لحصول ذلك الامر وشروطه وازالة الموانع والعوائق عما هو عليه فاذا اطلعت على ذلك
فاعلم ان الرياضة
هذا الاعتبار وصفتها بحسب ملته اغراضها ثلاثة ما دون الحق عن مستتر الاستتار
وصدأة المرائي الحاصلة من الصدأ والمانع لطلوع الفجر الاول والمانع للطمأنينة لسكون النفس
والتوقع عن الجذب السفلي الى الجاذب العلوي وتبعها سائر القوى صورة وهذه
ازالة الموانع التي عليها تعني الدواعي لحواسه المذكورة فالمانعة للطرف السير
للسنة وهو كمثل من استعد وليذ بالكمال فان مناسبة السير مع الشيء اللطيف
لا تمكن من اطلاقه ولطف السير عبارة عن سيره وان يتمثل فيه الصور العقلية
بسرعة وان يتعلق من الامور بالجانب المهيج للشوق فالاول سهولة يتم الشيء
لما فرغ عن ذكر اغراض الرياضة وكر ما ينفع في الوصول الى كل واحد من اغراضها
اما الاول فقد ذكر ما يعين عليه شيئان احدهما وهو الزهد لكسر المشوق الى العاجل
الذي هو المنزه عن استغراق السر عن الحق كما مر وذكر طاهب واما الثاني فقد ذكر ما يعين
عليه ثلثة اشياء الاول العبادات المتفرقة بالتكرير في المشوق الى العاجل

مع سكون نفس سواء كان بقياسا مستفادا من قياس برهاني او كان اماريا مستفادا
من مقول عدل الامة العادل الى انه فان كل واحد منهما تقتضي حركة صاحبه في طلب
ذلك الفيض ولما كانت هذه الاوان مترتبة على هذا التقدير صرفها ما منها حالة تعسر
بعد الاستبصار او العقد المذكور صرح ما نار به من الاعتصام بالعروة
الوثقى الى لا انفصال ولا سيما في هذا حركة السر الى العالم القدسي وعانقها ملك
روح الاتصال بذلك العالم واعلم ان الشوق المذكور في الخط الثالث ان لم يكن ما راجعا
الحيوانية لم تتم مبالغة تتربيع ما يدركه من المشوق المسمى بالسهو او الغضب مع العزم
المسمى بالارادة لجاز من تمام القوى المؤتمرة المنبثة في الاعضاء ولحركة المذكورة
هنا الرادة كلها لستة بحيوانية فلها من المبادي المذكورة الاولى وهي ما عبر عنه بانتظار
او العقد المقارن لسكون النفس والباعثة والمانعة وما ما قبلها بالارادة
وانما اتخذتا هنا لانهما لانتباه ان الاعتدال الاعتدال الذاتي والعوارض وذلك
الاحلاف لا تتصور مع سكون النفس الذي اشترط هنا وسقط الرابعة لان
هذه الحركة ليست بحسانية فالفاضل التاسع اورد في تفسير هذا الغرض اصناف
طلاب الحق والرياضات اللايقة بكل صنف وذكر شيئا مناسبا لما قبله
تنبيه ثم انه لحاجة الى الرياضة والرياضة موجهة الى ثلثة اغراض الاول
تنحيتها دون الحق عن مستتر الاستتار والمانع لطلوع الفجر الاول للنفس
المطمئنة لسكونها الى التخيل والوهم الى التوهمات المناسبة لكلام القدسي منصرفة
عن التوهمات المناسبة للامر السفلي والمانع لطرف السير للتنبيه والاول يعين عليه
الزهد لكسر المشوق والمانع لتعرض عليه عن اشياء العباد المشوقة بالكدح تم الالحاق
المستقيم لقوى النفس الموقعة لها الحق به من الكلام موقع العقول عن الاوهام تم
نفس الكلام الواقع من قايل ذكي لعباد بليغ ونفر رجيم وسمت رشيد
قامت الغرض المالك معرض عليه الكل للطرف والعشق العفيف الذي امن تمامك
المعشوق دون سلطان السهو ٥ مستتر استتار طريعم والمشوقة
المغرفة وكلام رجيم اي رقيق تقال بغم صوته اي لينه والشمال بالكسر الخلق
وجمعه شمائل والمعصوف في هذا الفصل وكيل اصلاح المريد الى الرياضة وشان
اغراض الرياضة واما اوكد قبل التعرض لتفسير ماهية الرياضة فاقول
رياضة الهائم منتهاها عن افعالها على حركات لا تريضها الرايض وابعادها على
ما تريضه لتتمرن على طاعتهم والقوى المحولة التي هي عبيد او ادلة الكاف وكالها على
المحواتيم من الانسان او الم يكن لها طاعة القوة العاقلة ملكة كانت تمرة له بهيمة غير
مرتاضة تنفر عما سهو تهاتار وتضيها تارة الانسان تثيرها المخيلة والمتوهمة
بسبب ما تدركانه تارة وبسبب ما تاتي الهائم لحواس الطاعة تارة الى ما

وفائدة اقترانها بالعكس ان العباد يحمل البدن بكلمة متابعا للنفس فان كانت النفس
مع دخل متوجه الى جناب الحق بالفكر صار الانسان بكلمة مقبلا على الحق والاضافات
العباد سيما الشفاء كما قال عز وجل وقليل من عبادي الشكور ثم من صلى تم ساعون
ووجه افادة هذه العبارة على الغرض الثاني من انها اضافة ما لهم العابد العارف
وقوى نفسه لكونها معدومة عن جناب الغرور الى جناب الحق كالمتوسط الثاني
الالحان ومرجعه بالذات والغرض ووجه افادتها بالذات ان النفس الناطقة
تقبل عليها لاجلها بالذات بالمنفعة والنسب المستقيم الواقع في الصوت الذي
هو مبادي النطق متنزل عن استعلاء القوى الحيوانية في اغراضها الى حاضنة بها
فيشيعها بتلك القوى وصفة يكون الالحان مستعدة لها ووجه افادتها بالعرض انها
توقع الكلام المقارن لها موقع القبول من الافهام لاشتمالها على الحكاية التي تتلذ
النفس بالطبع السماع اذا كان وقع الكلام واقعا على طبق الحكاية صارت النفس
متنبهة لما ينبغي ان يفعل معتلية على القوى الشاغلة اياها وطوعتها والباعث يعني
الكلام الواعظ يعني الكلام المفيد للتصديق بامر ان يفعل على وجه الاتباع وسكون
النفس عاينه النفس وكملها فالكلام على القوى كالبيتار اذا اقترن بامر له بعثة
احدها بعود الى الغايات وهو كون نفسه زكيا فان ذكر كشفها توكيد صدقه ووعظ لا يتعظ
لا ينجع ان فعل بكذب قوله والتشابه باقيم بعود الى القول منها والصدر بعود الى اللفظ
وهو كون العبارة بليغة اي يكون مستقيمة وتصح الدلالة على كمال ما لقصده العابد فرضه
زيادة عليه والاقتصار عنه كما تم قالت فنزع من المعنى وولده بعود الى عدة اللفظ وهو
ان يكون سمعه بعيدة فان لين الصوت عند النفس صيته بعدها كما في المسامحة في القول
وشدته عند هاهية تقدها كما الاسماع عن القبول للذكر للسلام بانتزاع مخلفة
من النفس فناسب كل صوت منها صنفا من الحيوانات النفسانية والاطباء والخطباء يستعملونها
منه معالجات الامراض النفسانية وفي اتباع الاوضاع المطلوبة بحسب المناسبات
وولده بعود الى المعنى وهو ان يكون على سمت رشد اي يكون مؤديا الى تقدير نافع
للمتهدي في السلوك بسرعة واعلم ان بعض الكلام الواعظ اسم لما ضاهت لفظا به
بالعهود والامور المذكورة اللاصقة به المضمنة على الاصلاح بالاستدراج وقاما الباعث
فقد ذكر ما يتعلق بشيئين الاول الفكر اللطيف وهو ان يكون عقده الاول الكبيرة والكيفية
وفي اوقات لا يكون الامور الدنيوية كالاسلاء والاستغراق المفرط فيها شاغلة للنفس
عن الالتفات الى الفعل فان كثرة الاشتغال مثل هذا الفكر يجعل النفس هيئة تقدها الاتباع
المطلوب سهولة والثاني ان العشق العفيف واعلم ان العشق الانساني معناه الى حقيقي
مركوزة والى مجازي والباني منهم الانساني وهو الحيواني والنفساني هو الذي يكون
مبداه مشاكلة نفس العاشق لنفس المعشوق والحق هو ان يكون اكثر اجزاء بنايات

المعشوق لانها انما وصلت عن نفسه والحيواني هو الذي يكون مبداه شهوة جبلية
وطلب لذة بهيمية ويكون اكثر اعجاب العاشق بصورة المعشوق وخلقه وتلونه
وتخاطيط اقضيته لانها امور بدنية فالشيخ اشار بالعشق العفيف الاول من
المجازين لان الباني ما ينفصل استيلاء النفس الامارة ومرجعه لها على المستوى انها
القوة العاقلة ويكون من الاكثر مجازا للتجوز وكثير من علمه والاول كلاف تكلف في
جعل النفس لبيبة شفيقة ذات وصدورة منقطعة عن التواصل الدنيا وبه معرضة عما
سوى معشوقها جاعلة جميع الهموم هما واحدا والذكر كون الاقبال على المعشوق
المفيض اسعاد على صاحبه فرضه مانعة الاعتماج الى الاعراض عن اشارة كثرة واليه
اشار من قال من عشق وعف وكتم ومات مات شهيدا اشاره ثم انه اذا
بلغ به الارادة الرياضة جدا باعنت له خلسات من اطلاع غير يحس عليه لانه كانها
بروق تومض اليه ثم تخلو عنه وهو المسمى عندهم اوقاتا وكل وقت يكتنفه وجدان
وجد اليه ولا وجد عليهم انه لكثرة علمه عن العواسي اذا امن من الارتياض
من التي اعرض وخلس واختلس استلب ومض البرق
ومبيضا او ومض اي لمع لمعانا خفيفا غير معوض من نفس الغيم والشيخ اشار
في هذا الفصل الى اول مراتب الوجدان والاتصال وانما تكمل بعد حصول
شيء من الاستعداد اذ المكتسب بالارادة والرياضة ويزاد بتزايد الاستعداد
وقد لاحظوا ان تسميته بالوقت قول النبي عليه السلام لي مع الله وقت لا يسعني
فيه ملك مقرب ولا نبي مرسل والوجدان اللذان يكسبان الوقت لا يبقيان والان
لان الاول حزن على استبطاء الوجدان والاضاعة على ان انه اشاره
ثم انه ليستغل ورد ذكر حتى يغشاه فرجة الارتياض وكلما لح شيئا عاج منه
الى جناب القدس متذكرا من ليس امرا معتبرا عاشر مكاشرة لكل شيء
اوغل اي سار سيرا بعيدا وامعن فيه وتوغل في الارض اي بعد فيها
فابعد ويعود في الشيخ بالعنان اعني ليتوغل وليستوغل والمحراي ابصره بفطن
صنيع وعاج عنه اي لمع قاصدا عنه وعاج به اي اقام به والمعنى ان بالاتصال
بجناب القدس اذا مارسلك فورد حصل في غير حالة الارتياض الذي كان معدا
لحصوله من قبل اشاره والعلم الى هذا الحد يستقل عليه خواصه ونزول من
من سكينته ميتته جليسه لاستيفان من قوان فاذا طالت علم الرياضة لم
يستفزه وهذا للتلبيس فيه علا ولستقل عني والسكينة الوقار
والستوقد وقدته اي وقد بقود استصباغ من وانسعته لتخوف ويقاتهم
اي استمتعه والملبيس كالتدليس وهو كتمان العيب والسكيت فناد كره الشيخ
ان الامر العظيم اذا عرض الانسان بغته فقد يستفزه فكون النفس غافلة عن

١٩٢

جنابك القدس فقط وان لحظ نفسه من حيث هي لاحظ لا من حيث هي بذاتها
وهناك كمل الوصول اقول هذا اخر درجات السلوك الى الحق ومن هذه
الوصول التام وبلغها درجات السلوك منه وهي عندهم المحو والفناء في التوحيد
على ما سياتي ومن هذا المقام تزول التردد المذكور من الفصل السابق وهو العنت
عن النفس والوصول الى الحق واعلم ان العبد عن النفس لا ينافي ملاحظتها
وذلك قال وان لحظ نفسه لمن حيث هي لاحظ لا من حيث هي بذاتها وعلته
ان الملاحظ من حيث هو لاحظ اذا لحظ كونه لاحظا فقد لحظ نفسه الا ان
هذه الملاحظة دون الملاحظة التي كانت قبلها لانه كان هناك لاحظا للنفس
من حيث هي متقيدة بالحق متزينة بزينة حصلت لها منه فهو منتبه بالنفس
والابتهاج بالنفس وان كان نسبة لحق الحجاب بالنفس ونوع الى النفس
وادبر هنا منوه الى النفس وبان منوه الى الحق ولذلك حكم علم بالتردد اما
هنا فهو منوه بالكلية الى الحق وانما لحظ النفس من حيث تلحظ المنوه اليه
الذي لا ينفك عن ملاحظة المنوه فقط فمن ملاحظة النفس بالمجاز او بالعرض
ولذلك حكم هنا بالوصول الكشف هذا ما سنح لي في الكتاب وتقول ان يذكر
الوجه في عدد هذه الفصول والدرجات المذكورة فيها ما نقول ان
كل حركة فلها مبدا ووسط ومنتهى فاذا كانت المعارف من المبدا والمرور على
الوسط والوصول الى المنتهى لا بد منه كان لكل واحد منها ابتداء وبقي وسط
وانتهاء وكل جمع بنوع فالشيخ اورد بعد فصل الرياضة بنوع فصول مشتملة على
ذكر هذه الدرجات الستة الاولى التي ذكرنا اول الاتصال المسمى بالوقت
وبكلمة تحت كمل وهو حال الاخلاص والسعداء تحت برول وهو السلوك
مشتمل على مراتب بداية السلوك والستة التي بعدها الى وكر فنا ازديادا
الاتصال الذي هو عبر عنه بصيرورة الوقت سكينة وتمكن وذكر حتى يلبس اثواب
الحصول ما ثم الاحصول والسعداء تحت كمل من شاء مشتملة على مراتب
وسطه والستة الاخيرة التي ذكرنا حصولا الاتصال مع عدم المشية والسعداء
مع عدم الرياضة وشوقه مع عدم ملاحظة النفس مشتملة على مراتب المنتهى
منه الالتفات الى ما ينزه عنه ستعلق والاعتداد ما هو طوع من النفس
مجرد التبع دون سمة الذات من حيث هي الذات وان كان بالحق بتبه والاقبال بالكلية
على الحق خلاص اقول لما فرغ عن ذكر درجات السلوك وانتهى الى درجة
الوصول كاد ان ينبه على انصال جميع الدرجات الى اصل الوصول بالعباس اليه
بفناء ما للنهاية الذي هو تنزه ما عما يستعل عنه الحق ووجدانه ايضا شاغل بمعالي
الالتفات الى ما ينزه عنه بعني ما سوى الحق ستعلق فاذن الزهد مودا الى ما به

يحترز عنهم عقب بالعباد الذين هم تطوع النفس الاتيان للنفس المطمئنة لتبقى
المطمئنة على افعالها الحاصلة باعانة الامارة اما على ذلك وذكر ايضا انه يجزى
معال والاعتداد بما هو طوع من النفس يجزى اعتداد النفس بما يطيعها
محترز باذن العباد ايضا مودية الى ما بها محترز عنه ثم عقب بآخر درجات السلوك
المنتهية الى الوصول فان النفس على بعضها بما سمى بالتبعة على بعضها ما قبلها
وذكر ان الابتهاج بما يحصل للذات المنتهج من حيث هو لذاته فان كان فاعل
الحاصل هو الحق نفسه بيده وغيره فانه بعضي تردد امن جانب الى جانب
يقابله وقد اسقى بذلك العدالة عن التغير معال والمنع بزينه الذات من حيث
الذات فان كان بالحق بيده فاذن الوقوف في هذه الدرجة من السلوك ايضا
متاد الى ما يحترز عنه بالسلوك ثم ذكر ان الخلاص من جميع ذلك بالوصول الذكر
وكره في آخر المراتب معال والاقبال بالكلية على الحق خلاص وهناك ظهر ايضا
معنى من لهم والمحصول قل حظ عظيم **استاره** العرفان مسدى من عرق
وبعض ونزل ورقص معن في جمع هو جمع صفات للحق للذات المربة بالصدق
منته الى الواجل ثم وقوف **اقول** وجمع الشيخ جمع معاملات العارف
في هذا الفصل **واقول** في تحريره انه مشهور بين اهل الذوق ان بكميل
الناقصين يكون بتمثل تخليه في تجليه كما ان مداواة المرضى يكون بتمثل تنقيه
وتقويه الاول سلبي والثاني ايجابي وربما عبر عن التخليه بالتزكيه في الكل
واحد منهما درجات اما درجات التزكيه فمنى الى منزلها وقد انتهى
الشيخ في هذا الفصل في اربع مراتب تعرين وتعض وتوكل وتوضع بالتعريف
مبالغة التعرف وهو فصل بين شيئين لاجتماعهما على بعض ومنه قرف
الشعر والنقض تحريك شيء لسقط عنه اشياء مستقرة بالعباس اليه كالغبار
من الثوب والتوكل تخليه والقطع عن شيء والرفض توكل مع اهمال
في قدم مبالاة فالعرفان مبتدى من تعريف بين ذات العارف وبين جميع
ما يتعلم من الحق باعيانهم ثم بعض الاثار بذلك الستواكل كالميل والاعانة
اليها من ذاته تكميلا لها بالتجرد عما سوى الحق والاتصال به ثم توكل حتى في الكمال
لاجل ذاته ثم رفض لذاته بالكلية هذه درجات التزكيه واما التحليه وهي التي
سيورد الشيخ ذكر درجاتها في الفصل الذي يتلو هذا الفصل فبيان درجاتها بالاجمال
ان العارف اذا انقطع عن نفسه واتصل بالحق راى كل قدرة متعرفة في قدرته المتعلقة
بجميع المقدورات وكل علم مستعرفا في علم الذي لا يعزب عنه مثقال ذرة من المعلومات وكل
ارادة مستغرقة في ارادته التي يمتنع ان تتاتى عليها مشيئة من الممكنات بل كل وجود
وكل كمال وجود هو صادر عنه وانه صار الحق حقيقة بعض الذين به يسمع

ويبصر الذي به يشم وقدرته التي بها يفعل وعلمه الذي به يعلم ووجوده الذي
به يوجد فصار العارف حينئذ متخلقا باخلاق الله تعالى بالمعنى وهذا معنى قوله
العرفان معن من جمع صفات لمعي للذات المربة بالصدق ثم انه بعد ذلك
يجوز ان يكون بعض هذه الصفات وما يجري مجراها متكثرة بالنسبة الى الكثرة متجزية بالنسبة
الى مبدائها الواحد فان علم الذات هو بعينه قدرته الذاتية وهي بعينها ارادته
وكذلك سائرها فاذا لا وجود ذاتيا لغير ولا لصفات مغايرة للذات ولا ذات
موصوفة للصفات بل الكل شيء واحد كما قال عز من قائل انما الله اله واحد
فهو هو لا شيء غيره وهذا معنى قوله منتهى الى الواحد وهناك لا سالك ولا
موصوف ولا سالك ولا مسلوك ولا عارف ولا معروف وهو مقام الوقوف
استاره من آثار الجريان للعرفان فقد قال بالثاني ومن وجد العرفان كانه
لا يجده بل يجد المعروف به فقد خاض لجة الوصول وهناك درجات لست اهل من
درجات ما قبلها اثرنا منها الاختصار فانها لا يفهمها الحديث ولا يشر عنها العبارة
والاكثر من المقال عنها هنا المجال ومن الحسن ان نقتصر منها ما يتبلغ الى ان نصير من
اهل المشاهدة ليس المشاهد كمن الواصلين الى العين دون السامعين للاثر
اقول العرفان حال للعارف بالعباس الى المعروف فهو لا الى غير المعروف
فمن كان عرفانه عن العرفان بنفس العرفان لا عن الموصوف لا يوصل مع الحق
شيء عين وهذا حال المبتدي وان كان بالحق اما من عرف الحق
وغاب عن ذلك فهو نهاية لا تجاوز عن العرفان الذي هو حاله لذاته فهو قد وصل
العرفان كانه لا يجده بل يجد المعروف فقط وهو الحاصل للواصل الى الوصول اي معظم
درجات من درجات التحليه بالاصول الموصوفة التي هي النعوت الالهية وهي اسبق بالذكر
درجات ما قبلها اعني درجات التزكيه من الامور الخلقية الى العود الى ما وصاف الحق منه
وذلك لان الصفات محيطة عن متاهيه والذات محاط بها متاهيه والى هذا
اشار في قوله عز وجل قل لو كان البحر مدادا لكلمات ربي لنفد البحر قبل ان
تنفد كلمات ربي الآية ما لا يتعاوى في تلك الدرجات سلوك الى الله تعالى وفي الله سلوك
في الله تعالى ومنتهى السلوك كان بالفناء في التوحيد واعلم ان العيان من هذه الدرجات
عن حكمه لان العيان موضوعه للعيان التي تصورها اهل اللغات ثم تحقيقها
ثم سنذكر ذلك ايضا من تبيانها فعليها وتعليما اما الى الاصل الذي الاعيان عن ذاته
فصلا عن صور بدنه فليس يمكن ان يوضع لها الفاظ فصلا عن ان يعبر عنها بعبارة وكما
ان المعقولات لا تدرك بالاوهام والموهومات لا تدرك بالخيالات والمخيلات لا تدرك
بالحواس كذلك ما من شيء ان تعاين عين الشيء ولا يمكن ان تدرك بعلم النفس بالواجب
من يريد ذلك ان يحمد في الوصول اليه بالعيان دون ان يطلبه بالبرهان فهذا بيان ما

ذكره الشيخ رحمه الله استثنى الخيال حتى قال لو لم يكشف عنه المثال عنر الخيال لما بينين
في الربط العاشر وهو ان العارف اذا اشتغل دواتهم بمشاهدة العالم القدسي بعد
يترا اي به حيا لا تهم امورا تحاكي ما شاهدوه في مكاشفة بعيده جدا اقول العارف
هش بش بسام يجل الصغير من قواصفه مثل ما يجل الكبير وينبسط من الخامل
مثل ما ينبسط من النبيه وكف الاهش وهو فرحان بالحق وكل شي ما يدري فيه
الحق وكف الاسوي والجمع عنده سواسية اهل الترجمة قد تشغل ابالباطل
اقول لما فرغ من ذكر وصاف العارف من شرع في بيان علاقتهم واصول العلم
تعالى رجل هش بش اي طلق الوجه طيب وبسام اي كثير التبسم والنبيه المشهور
وقيل الخامل وسواسيه على دلل ماينه اي لنباهة وخمولهم الاشعاران من لعظم
سواء وروزبهما فاضل او مايشبههما ولستة على هباس ومعنى الفضل ظاهر وهذان
الوصفان اعني الهشاشة العامة وقوبة الحق من العظم اثران لحق واحد منهما الرضا
وهو حال لا يتق لصاحبه انكار على شي ولا خوف من شي ولا حزن على فوت شي
واليه اشار عز من قائل رضوان من الله اكبر وسمي بين ما وقل قوله خازن الجنة
ملك اسمه رضوان تبيه العارف له اصول لا يحمل منها الخمس من الجمع
فصلا عن سائر الشواغل الخاجة وهي في اوقات احتياجه بسره الى الحق اذا
تاج تحاب من نفسه او من حركة سره قبل الوصول واما عند الوصول فما شغل له
بالحق عن كل شي واما سمعه للحابين لسمعه الضع ولذلك عند الاضراف في
لباس الكرامة نهو اهش خلق الله سبحانه اقول الخمس للصوف الحق
وحصف الدرس دوى حربه ولذلك حصف صلح الطاير دخلجه جدبه وانترعه وحطه
ايضا شغله وازعجه فانزعج اعلمه من مكانه فانقلع وتاج لعاى قدروى دعاه ياج
اى طرب تعالى ياج بسره اى اظهره والمعنى ان للعارف اصولا لا يحمل منها الا خمس
يشاغل رد عليه من هالع ولو كان ذلك الشي اضعف ما يحس به فصلا عما فوقه و
الاصول يكون في اوقات توجهه بسره الى الحق اذا ظهر ما ذلك الا وقات تحاب عند الوصول
الى الحق او قبله تحاب اما من حيث نفسه كما مر وعليها ما مر بل يستوفان للوصول
او من جهة حركة سره كما ان تمايل من ذكره وعروض لمة التفات الى شي غير الحق مر بالحلم
لانهم لسبب اضعا ما يحس وصوله بالحق بل من سطر اعتبر اشغل عليه بسمع ذلك
السايه من كل دار وصوت الحق والملام عن كل شاغل حتم بلا تحمل شيا ما وصفناه
اما عند الوصول والاضراف بلا كون كذلك لانه عند الوصول لا كلوا من احد امرين
احدهما ان يكون الفوه تحت الاقدام مع الاشتغال بالحق على الالتفات الى غيره اما
لفتورها او لشدة الاشتغال وعينيه يكون مسفورا بالحق نقطا فلا عن كل ما يرد
عليه بلا يحس بالشواغل الخارجية لانها لا تكون شاغلة اياه عن الحق واما عند الاضرا

بلا نه يكون جسمه اهش الحلق سجية الحق فيتلقى ما يرد عليه من ابساط وبشاشة
تبيه العارف لا يحسه الجسس والحس ولا يشهوه العصب عند
مشاهدة الملكوت لا يعرية الرحمة فانه منصبر مبسوط الله في القدر وباد امريا لمعروف
امر مرون ناصح لا يقف معيره واذا جسم المعروف فرحا فاز علمه من عين اهله
اقول لا يحسه اي لا يحمه في الحديث من طلع لا يحسه فانه ما يحسه
والجس اللمس وحسست من الشي اي تعرفت خبره وباشتهاه الشيطان
وغيره اي استهامه وغيره اي منعه الى العار وجسم اي علم وغار الرجل على اهله
غار غيره ومعناه ان العارف لا يهتم بحس لعدالة الماس وذلك لكونه مغبلا
على شاهد فارغا من غيره غير متبع لعورة احد ولا يحس الا فارغ او فارغ ان
غلب ولا يشهوه العصب عند مشاهدة ملكوت بل يعتريه الرحمة وذلك لوقوفه
على سر القدر واذا امر بالمعروف امر مرون ناصح لا يقف معيره امر الوالد ولده
وذلك لشفقته على جميع خلق الله واذا اعلم المعروف قد ما يستره عيره عليه من عين
اهله والفاضل الشايع ملء وبشيره واذا اعلم المعروف لعيره اجله فرحا اغتراه
الغيره منه لا الحسد وهو غير مطابق للحق تبيه العارف شجاع وكف لا
وهو معدل من تقية المعروف وهو او وكف لا وهو معدل عن عجبه الباطل وصلاح
وكف لا وهو اكبر من ان يجر حماز البشر وسناء الاعضاء وكف لا ولده مستعزل
بالحق اقول الكرم يكون اما بذل نفع لا يحب بذله او بذل ضر لا يحب كتمه
والاول يكون اما بالنفس وهو الشجاعة او بالمال وما كرمن محراه وهو الجود وما هو
والثاني يكون امام العدو على سبيل اصرار وهو الصفح والعفو واما امام الدرة وهو
سبيان الاضداد وما عدهما بيان والعارف موصوف بالطبع كما ذكره وذكر تبيه
العارف قد يكلفون في الهم بحسب ما كلف منهم من لحواظ على حكم ما كلف عدم
من ذوا من الغير وربما استوى عند العارف العشف والترف بل ربما اثر العشف
وكذلك ربما استوى عنده التلف والعطب بل ربما اثر التلف وذلك عند ما يكون
الهاجس سالما استعمار ما خلا الحق وربما صرف الى الدرس والصبر على جنس عقيلة
وكره الخلع والسقط وذلك عند ما يعتبر عادته من صحيح الاحوال الظاهرة نهو ربما زاد
البيان في كل شي لا مزيد عطوة من العناية الاولى وقد ورد ان الكرم من قبيل ما تكلف
عليه جواد وقد كلف هذا فارس وقد كلف هذا فارس بحسب ما
تعالى عشف الرجل اذا الوجنة الشمس او الفتة صفرة اصابه بسوء والعشف
الدرس شبه بالعقوب والمدفع واترقبته الغم اي الطعنة وهو تقل من التلف اي غير
منطب وانصرف اليه اي مال وعقيلة كل شي اكرمه وعقيلة التجر درة والخلع التعلق
والسقط رمي المراة ولدا اي طلبت من الاضراف في مجي وذهاب والبيان الجنس

والمرية الغضبة وخطبت المراة من زوجها خطبة بالضم والكسر اى قربا ومنزله
وكلف عليه اى افتعل عليه مواظبا والمعنى ظاهر ومن قوله لانه مزم مطوم من الصانه
الاولى والاقرب الى ان يكون من قبيل ما كلف عليه هواه وهمان من السعب ملبات
العارف الى البهاء احدها اصل للعام والثانى بمناسبته للامر الفقهى **تنبيه**
والعارف انما ذهل مما صار به الفعل من كل شئ لفوق حكم من التكليف وكيف
والتكليف لمن لا يعقل التكليف حال ما يعقله ولمن راجح تخطيته ان لم يعقل التكليف
احرج ان كسب والمراد ان العارف وتما ذهل عن حال اتصاله بعالم القدس عن هذا
العالم يعقل من كل ما فى هذا العالم وصدر عنه اخلال ما التكاليف الشرعيه نهو لا يصير
مدركا متألما لانه فى حكم من لا تكليف لان التكليف لا يحلق الا من يعقل التكليف فى
وقت تعقله وذلك اى من يتأتى منه ترك التكليف ان لم يكن يعقل التكليف كالنائم
والصبيان الذين هم فى حكم المكلفين **اشاره** جل جناب الحق عن ان يكون شريعة لكل
وارد او يطلع عليه الا واصل بعد واجد والذكر بان يشتمل عليه هذا الفن صحكم للعقل عبرة
للحصل من سمعه فاشمأز عنه فليتهم نفسه لعلها لا تناسبه وكل ميسر لما خلق له
اقول الشريعة مورد التنابه واشمأز عنه اى بعض المذكور والمراد ذكر له
عدو الواصلين الى كبير والاشارة الى ان سبب انكار الجمهور للفن المذكور هذا النمط
هو جهلهم بمكان الناس اقداما جهلوا والى ان هذا النوع من الكمال ليس قابلا
بالاكتساب المحض بل انما يحاح مع وهبى الجوهر مناسب له بحسب **الفطرة**

النمط العاشر فى اسرار الآيات

اقول نوبن ان سئل فى هذا النمط الرجع وصدور الآيات العربة كالا
بالصوت الصبى وما لمكن من الاخبار المشاهد والاخبار عن الغيب وغيره وكل من الاولياء
بل الصبى من ظهور الغرابات مطلقا فى هذا العالم على سبيل الاجمال **اشاره** اذا بلغك
ان عارفا امسك عن الصوت المرزوم عن معناه فاجمع بالضدين واعتبر ذلك من
مذاهب الطبيعة المتهوم بمال مارزات بمالها اى ما نقصت واثرا التى اسعف فى سبيله
الترية وانما وصف فوق العارف بكونه معصوما لارتباطه بمال المؤيد بالجلال وعبته
فى المشتهيات الجسمية والاسماح حسن المحض عنه فمن لم يملك ماسح ومال اذا سئلت
فاسمح اى متمثل الفاضل وارفق **بيبه** ان العرض الطبيعى الى بنا اذا اشتغلت
من تحريك المواد الجوفية بهضم المواد الرقيقة اكتسب المواد الجوفية ميلا الى الحلل عنيفا عن المدل
فربما انقطع عن صاحبها الغذاء مدة طويلة لو انقطع مثله فى غير حالهم لمل فى شرعة عليه
وهدم وذلك محفوظ الحياة **اقول** الامساك عن الصوت والنفس نسبة عارضة
عنهم لما ذكرنا كالامراض الحمى وانما نفسانية كالخوف والاعتبار وذلك مما يحال ان الامساك

من

من الصوت مع العوارض الغريبة ليس ممنوع بل هو موجود والذى بنبه التنبيه على وجه
سبب هذه العارضة فنقول ان الله الاستعداد واسبابه الى وجود سببه فى المزمع
المطلوب فى فصل بالت بعد اما ينال من الامساك عن الصوت الذى يكون سببا لامراض
الحمى ومن عنزة وفوق وهوان الفوق بالطبع هنا والمعنى لما سعدى بها عن المواد
الرديه ومن سايرة الصوت فيلنا الغرض من ايراد هذه الصور ليس الاسان اسعاف
الحكم باسباع الامساك عن الصوت ومن طريق الاطلاق وهو ظاهر وانصاف لبعض
الامساك ليس نافع هم **بيبه** اليس قد بان لك ان الهمات السابقة الى النفس
قد تهبط منها همات الى بعض بدنه لا يصدر من الهمات السابقة الى القوى البدنية همات
مثال ذلك النفس وكيف لا وانت تعلم ما تعنى مستشهد الحرف من سقوط السن وتساقط
الهضم والتجرع عن افعال طبعه كانت من اسه **اقول** منه من هذا الفصل على الامساك
عن الصوت الكائن عن العارض النفسانية وسار بقوله اليس قد بان لك ما ذكره
فى الحفظ المالك وهو ان كل واحد من النفس والبدن ورسعول عن همات تعرض لصاحبه
اولا **اشاره** اذا راضت النفس المطمئنة هوى البدن اكتسب حلق النفس الى مهما
الى سرع اليها فاضع اليها اولم يعح فاذا اشتد الجذب اشتد الاجذاب واشتد الاستعار
عن الجهة المولى عنها فوقعت الافعال الطبيعية المنسوبة الى قوى النفس البنائية ولم يقع
من الجهل الاوون مانع وحال المرض وكيف لا والمرض الحار لا يزول عن الجليل الحيوان
وان لم يكن لتصرف الطبيعة فيه ولكن فى اصناف المرض صنف سيئ مطلق الاعوجاج ولا
فى حال الاجذاب المذكور فللعارف عما المريض من اشتغال الطبيعة عن المداواة وزيادة
المرض فقدان تحليل مثل هو المزلج لحار وفقدان المرض المادة للقوة ولم يعنى بالنفس
وهو السكون البدن من حركات البدن وذلك نفع للمرض بالعارض اول ما فاطن فيه
فليس ما على كل من ذلك بعض المذهب الطبيعة **اقول** السبب فى كون العرفان مضيا
للامساك عن الصوت هو قطع النفس بالكلية الى العالم القدسى المسلم لتشييع القوى
الجسمانية اياها المسلم لتركها انا عليها الى هنا الطعم والشهوة والمعدة وما يليق بها
فانما تابين بين الامساك العرفانى والامساك المرضى فلم تابين منه وبين الامساك
المزمن لان الحزن والعرفان تشاركان بالاعراف بكون كل منهما مقتضيا للامساك
اعتراف بحيث يكون الاحوال النفسانية سببا له انما المرضى فمحالف لما للسبب الذى
ذكرناه وهو حرمان المادة الى مصرف العادة منها والفرق بين ان العرفان ما قضاء
الامساك اولى انما المرض لان المرض فى بعض الصور يحس بالمرض بعد سكون الاحتياج
الى العقار الصادر الى مادة البدن وهو كحمى المطربان الحادة فيه لان الغرض
المساء هو المزلج وان لحى اصل الغذاء انما يكون بسبب مثل تلك المطربان وكما كان التحليل

اصلحت استوائى للتهمات
اول المتبع

انتن كانت الحاجه اشد والماني راجع الى الصوره وهو حضور القوى المدبره بسبب حلول
المرض المضاد لها بالبدن واما تحتاج الى حفظ الرطوبات لحفظ تلك القوى الى ان تحصر
الاتم بتعادل الاركان وتغذى الحراره الغريزيه سواء كانت القوى باقيه كانت الحاجه
الى ما يحفظها اشد والعرقان يحض بامر بعضي ايضا عدم الاصلاح الى الغذاء وهو
السكون البدني الذي يعضد بركن القوى المدبره افاعيلها عند مشاركتهما للنفس فاذن
العرقان بامضاء الامساك اولى من المرض وقد ظهر عند ذلك جواز ان يضاف الى العوارض
بالامساك عن الغذاء مده لا يعتش عرفه بعض غذاء تلك المده اشاره اذا بلغك ان عارضا
اطاق بقوته فعلا او تحريكا او حركه كمدح عن وسع مثله ملا تقلقه تلك الاستكاره
فقد يجدا الى صيغه سبيلا واعتبارك مذاهب الطبيعيين اقول هذه قاعده لتحرك
للعوارض قد ادعى لها كما مر وهذا الفصل ما سيجيء بيانها فصل بعد هذا نسبه
قد يكون للانسان وهو على العدال من احد الوجهين من المنه حضور المسهى ما يتصرف فيه
وتحركه بعرض لنفسه هيئه ما سيحط قوته ما عن تلك المسهى حتى يجد عن عشر ما كان
يستر سلانيه كالعرض له عند خوف او حزن او عرض لبعضه فيهما تضاعف مسهى
منه حتى يستقل به بكثير قوته كالعرض له من الغضب او المنافسه وكالعرض له عند
الانتشاء المعتدل وكالعرض له عند الفرح المطرب ولا عجب لو عدت للعوارض هيئه
كالتي عند الفرح فاولتا القوه التي لسلاطه او غشيته هيئه كالغشي عند المنافسه
فاشتغل بقواه حميته وكان كالاغطى والصمم قد يكون عند طرب او غضب وكيف لا وذلك
تصرف الحق ومبدا القوى واصل النسبه اقول المنه القوه والاسترسال
الانبساط والانشاء السكر وهي اعتراض واهنه النشاط والارتياح واولت له اي
اعطف بيال اوليته عروقنا والسلاطه القهر واعلم ان سبب القوه البدنيه هو الروح
الحيواني فالعوارض المنضمه لانفاض الروح وحركاته الى داخل كالخوف والحزن يقتضي
انحطاط القوه والمنضمه لحركته الى خارج كالغضب والمنافسه او لانبساطه انساطا غير
معتد كالفرح المطرب والانشاء المعتدل يقتضي ازديادها وانما قيدت الانشاء بالاعتدال
لان السكر المفرط يوهن القوه لاضاعه ما يتدارك والاروح الذي هو سبب لما كان فرح العارف
سببا لحزن اعظم من فرح عرض بعقبها وكان ذلك الى العرض له اهتزازا ما الى ان حميته
الهيئه اشد لا تكون لعقبه كان اقتداره على حركه لا تقدر عقبه عليها اقرا كما مر وتمام
تبيين معنى الكلام المسوق الى على كرم الله وجهه والله ما لعبت بابي حنيف قط جسدا
ولكن تلعبها بقوه ربانيه اشاره اذا بلغك ان عارفا حلت عن غيب فاصاب
مقدورا يشترى او تدبر مضمرا لا يتعسف عليك الامر فان لذلك في من اغلب
الطبيعه اسبابا معلومه اقول هذه قاعده اخرى اشرف من المذكورين
ادعاها في هذا الفصل وسيبينها في ستة عشر فصلا بعد اشاره الحيره والقياس

منطاقان على ان للنفس الانسانيه ان نال من الغيب نبذا ما في حاله المنام والعارف عن
ان يقع مثل ذلك البتل في حاله اليقظه الا ما كان في زواله سبيل والانسان اكان انما الذي به
فالتسامع والتعارف مشهدان به وليس احد من الناس الا وقد حدث ذلك في نفسه تجارب
الائمه القدوين الا انهم تمنوا ان يكون احدهم فاسد المزاج تام الحس والادراك انما القياس
فاستبصر منه من تبيينات اقول مريد ان المطلوب على ما هو مقتضى ذلك ان الانسان
قد يطلع على الغيب حالة المنام فاطلاعه عليه في هذه الحاله ليس بعيب ولا منه مانع
الا ما نبا كمن ان نزول الاسفال بالجسر سلات انما اطلاعه على الغيب في النوم فيدل
عليه الجبه والناس والجبه ثبت ما من احدها ما هتار حصول تلك الاطلاع المذكور
للعرو وهو التسامع والثاني ما هتار حصوله للناظر نفسه وهو التعارف وانما جعل المانع
عن الاطلاع المذكور مشترك المزاج وحضور العقل والذكر لتعلق بما يراه النائم في نفسه
بالتحيل وفي حفظه وذكره والمفكره وفي كونه مطابقا للصور المتمثله في المبادي المتعارفه
الى زوال الموانع المذكوره واما الناس فعلى ما مجيء بيانه نسبه قد علم فيما سلف
ان الحركات مقوشه في العالم العلوي بعشا على وجه كلي ثم قد ثبت ان الاجرام السماويه
لها نقوس بحوان ادراكات جزئيه وان ادون جزويه تصدر عن راي جزئي ولا مانع لها
من تصور اللوازم المرتبه لحركاتها المرتبه من الكائنات عضا في العالم العنصري ثم ان
كان ما يلوح به صدر من النظر مستورا الا على الراسخين في علم المتقالبه ان لها بعد
العقول المفارقه التي هي لها كالنبات نفوسا ناطقه غير مطبعه في موادها بارائها معاملا له
ما كالنفوس صناع ابدا تنال ملكه العلائه كالا ما حتما صار للاجسام السماويه رتبه معنى
زائد لمطاهر ادراكي جزئي وانعزل كلي فما بقينا عليه ان للحركات في العالم العلوي
نقشا على هيئه كليه وفي العالم النفساني نقشا على هيئه جزئيه شاهره بالوقف او النقشان
معا اقول القياس الدال على امكان اطلاع الانسان على الغيب حالة النوم
ويقظته مبني على مقدمتين احداهما ان صور المركبات الكائنه مرتسمه من المبادي العاليه
على كونها والناسه ان للنفس الانسانيه ان ترتسم ما هو مرتسم فيها والمقدمه الاولى قد
تبينت فيما مر والشيخ اعادها في هذا الفصل بقوله وقد علم فيما سلف ان الحركات
مقوشه في العالم العلوي نقشا على وجه كلي اشاره الى ارتسام الحركات على الوجه الكلي
في العقول وقولهم قد تبين ان الاجرام السماويه الى قوله في العالم العنصري اشاره
الى ما ثبت من وجود نفوس سماويه مطبعه في موادها وهي كونها ذوات ادراكات جزئيه
مرتبطه بحركاتها وقوله الى ما تقدم من كون العلم بالعلم والملزوم عند متقل من العلم بالملزوم
واللازم فان جميع ذلك يدل على جواز ارتسام الكائنات المرتسمه باسرها التي هي لوازم
الحركات الفلكيه ولوازم تلك الحركات الفلكيه الا ان ذلك يقتضي كون الكليات العقليه
مرتسمه في شيء من الجزئيات الجسمانيه مرتسمه في شيء اخر وذلك ما يثقفه ولي المشايين

والتمام

ثم انه اشار بقوله ثم ان كان ما له وجه ضرب من النظر الى قوله لظاهر راى حرى و اجدر
كلى الراى الخاص به المخالف لراى المشائين وهو اثبات بوسن ناطقة مدركة للكليات
والمجردات على الاطلاق فانه قول بارتسامها معانى فى شىء واحد وهذا الكلام نقضه
شرطيه واعطى كان فى قوله م ان كان ناطقة وما يليه اسمها وسائر ما دون الى قوله كلا
متعلقا به ومعنى خبرها وقوله صار للاجسام السماوية زيادة معنى اذ لكل نالى النفضه
ومعناه ان لزوم الحركات فى المدارى على تقدير كون الافلاك ذوات بوسن ناطقة
يكون امرا وذلك لظاهر ان بعضها اصدر كلى والاخر جزئى فانها تستدل حال
السجع كما فى الذهن الانسانى وقد يورد فى بعض النسخ بالرفع على انه صفة لضرب
من النظر ويورد فى بعضها بالنصب على انه حال من الها الاسى هو ضمن المعقول وقوله
ما يليه هو الصحيح لان الموصوف بالاستبصار هو الحكم بوجود تلك المعانى التى وكل
الشيخ فى مواضع انه سيرد النظر المؤدى الى ذلك الحكم وقوله ان الها لعلها العقول
للمعانى بوسيا ناطقة بدل من قوله ما يليه وانما جعل هذه المسائل من احكام المتعالم لان
حكمة المتشابهة بحثية صرفة وهذه المسائل انما تتم مع البحث عن النظر بالكشف والدوق
والحكمة المتعالية مسماة بالعلوم الى الاولى نظرا الى ان الشيخ لما فرغ عن هذه الكلام فى
اسرار الها صح من ذلك قوله وكتبع كل قائمها عليه الى قوله شاهده والاقتصار على الخاص
من راى المشائين والعلوم والعشاق معا الى ايضاحه وام وفى بعض النسخ العشاق
مكان هذه الهمزة وفى العالم النفسانى لما عشاق اول صار اعلى همته بحسب البناى
الاول او العشاق من محب الدنيا الباقى لشاره ولعسى ان تتفتش بنفش
وكل العالم بحسب الاسوداد وزوال الكمال قد علمت ذلك فلا تستبعدن ان يكون
بعض العيب منفش منها من عالمه ولا زد ذلك استبصارا اقول هذا الضمير
مشتمل على تورية المعدة الناسبة الى اشتريا اليتيم والنفس الساذج وقد جعل ارتسام
العيب فى العين الانسانية مشروطا بامرين وصوفى هذه فصول بالسوداد وعدمى
هو زوال البياض لان ما فى العين انما هو بعد من الشرطين والعمل الصالح فى العالم
التام انما يجب عند وصول مايك بدمت ما بديته واذن ارتسام العيب فى النفس الانسانية
واجب عند حصول هذين الشرطين لكن التحقيق عن هذين الشرطين مستدعى بعضا ما التنبيه
عليه على ذلك بعد هذا الحكم الاجمالى فى هذه فصول بسبب القوى النفسانية
متمايزة بحسب ما ذا هاج العضو عمل النفس عمله فى المدرك والمحرك والاجر والعين
الباطن لعلمه عمل عن الحس الظاهر فيما والاسمع والامر وبالعكس ولذا اكتب
العين الباطن الى الحس الظاهر ابدال العمل التام ثابتة دون حركة القدرة الى بعيد
فيما كثيرا الى ما به وغرض ايضا شى اخر وهو ان النفس انما يجذب الى جهة
الحركة القوية متخلى عن افعالها التى لها الاستبصار واذا استمكنت النفس فى ضبط

نفس

الحس الباطن بحيث يضر عما خارت الحواس الظاهرة ايضا ولم يبادر عنى الى النفس
ما تعتد به اقول المراد من الفضل السابق هنى على ما مات ذكره
فى هذا الفصل وهو ان لاشتغال النفس بعض افاعيلها عنها عن الاشتغال بعين
تلك الافاعيل وهو المراد من قولهم القوى النفسانية متمايزة بحسب وعمل العضو
والشعور هم الحس الباطن والظاهر وقد كان يغلب المطلوب المعانى الاخير اكثر اقاويل
لف كرا احكامه وبدا ر باشتغال النفس بالحس الظاهر عن الباطن يعنى اذا اجذب
الحس الباطن الى الحس الظاهر امال العقل الفعال وجعل الاكتساب الفكر الذى هو آلة
العقل فى حركته العقلية ممثلا للعقل عما الظاهر منقطعا منقطعا دون تلك الحركة المتعدية
الى ما لا نهاية وفى بعض النسخ امال العقل اليه اى امال ذلك الاكتساب العقل الهيولانى وفى بعض
النسخ اضل العقل الهيولانى اى اضله فى سلوكه سبيله حركته تلك عم مال وعرض ايضا شىء
اخر اى وعرض مع اشتغال النفس بالحس الظاهر واستعمالها الفكر عما يدركه شىء
اخر وهو تخليتها عن افعالها الخاصة بها يعنى العقل عم ذكر احكام عكس من الصورة وهو
اشتغال النفس بالحس الباطن عن الظاهر فعال فاذا استمكنت النفس من ضبط
الحس الباطن بحيث يضر عما خارت الحواس الظاهرة اى ضعف فعال الحر والرجل
اى ضعف وانكسر وفى بعض النسخ حارت اى تحيرت فى امورها الباقية ظاهرة بينة
الحس المشترك هو لوح النفس الذى اذا تمكن منه صار النقش فى حكم المشاهد
المسمى عن الحس وتمتع صورته هيئة فى الحس المشترك فى حكم المشاهد دون
المقوم والمصور وكل ما مثل لك فى امر النظر الذى خطا مستقيما واستقامة النظر
الجادة محيط دائرة فاذا امتثل الصور فى لوح الحس المشترك صار فى شاهد سواء كان
ابتداء حال ادراكها من المحسوس من الخارج او بقاءها مع غياب المحسوس او شاهدها
بعد زوال المحسوس او وقوعها منه لا من قبل المحسوس ان امكن اقول
هذه مقدمة اخرى وهى تذكير ما تقدم فيما مر من فعل الحس المشترك وهو ان المرتسم
فيه يكون مشاهدا ما دام مرتسما فيه وللارتسام سببان لا محالة اما من خارج والمراد
من داخل والذى من خارج قد يرد مع صدور السلب كحصول صورة النظر الذى هو
المثال عند مشاهدته فى مكانه الاول وبقى ما دام مع بقاء السلب كبقاء صورته المنتقلة
الى المكان الثانى عند مشاهدته فى مكانه الثانى وما دام مع زوال السلب كبقاء صورته
الكائنة فى مكانه الاول عند مشاهدته فى مكانه الثانى وهذه الامور الثلثة ظاهرة الوجود
فان مشاهدة النظر الذى حصل لا يتم الا بهذا وامثاله والارتسام الذى يكون من صورة فى اصل
محتاج الى ما يدل على وجوده كما سبق ولذلك لم يذكر الشيخ فى هذا الفصل بوجوده لشاره
قد شاهد وقوعه من المرئى والمعروض صورا محسوسة ظاهرة حاضرة والاستمرار لها
الى محسوس خارج ممكن اعادتها اذن متى سميت باطنا او سميت صورة من حيث باطن
والحس المشترك قد يعرض انضمام الصور الخارجة من عدم الحيل والتقوم كما كانت هى

ايضا ينتقش من جهة التخيل في التوهم من لوح الحس المشترك رسما جاريا مجرى
المرائي المتقابلة **اقول** يريد ابانة الدلالة على وجود الارتسام الحاصل من السبب
الداخلي وتقريره ان الصور التي يشاهدها المبرسمون من المرضى مثلا والذين غلبت
المرة السوداء على مزاجهم الاصلي ممن بعد من الاصحاء ليست بمعدومة لان المعدوم
لا يشاهد ولا موجودة في الخارج والا لشاهدها غيرهم ممن هو في قوة باطنة من
شأنها ان يرتسم الصور المحسوسة بما دعى الحساء فالحس المشترك وارتسامها فيه ليس
بسبب ما فهم لا تحوى الحس الظاهرة لهوا اوان لها من جهة باطن يعني القوة المتخيلة المتصرفة
في خزانة الخيال او من سبب [illegible] باطن يعني النفس التي هي مبادي الصور بواسطة
المتخيلة القابلة لما يرد عليها الى الحس المشترك على ما سيأتي بيانه فاذا ثبت هذا ثبت ان الحس المشترك
ينتقش من الصور الحاصلة من جهة الخيال والتوهم اي الصور التي يتعلق بها اعمالهما
الفوقين بان المتخيلة او ادرك من المحسوس ارتسم ما يتعلق بتصرفهما كما في صور الصور
في الحس المشترك لما كانت هي بانها ينتقش من جهة التخيل في التوهم من لوح الحس المشترك
اي ينتقش ما يتعلق بالخيال والوهم من تلك الصور او لولا عينها بعد حصول تلك الصور
في الحس المشترك من الخارج وهذا اشبه بتعاكس الصور في المرايا المتقابلة وهذا ما في الكتاب
وقول الفاضل الشارح يجوز ان يشاهد ما لا يكون موجودا في الخارج سفسطة معارض بمثله
فان انكار مشاهدة المرضى لتلك الصور ايضا سفسطة في العوارض للحقيقة كان منع الرد
من المعتبين **تنبيه** ثم ان الصارف عن هذا الارتسام شاغلان حسي خارجي يشغل
لوح الحس المشترك بما يرسمه فيه عن غيره كانه يبتزه عن الخيال ابتزازا ويغصبه منه غصبا
وعقلي باطن او وهمي باطن يضبط التخيل عن الاعتمال منصرفا بتعينه بالاشتغال بالأول
[illegible] عن التسلط على الحس المشترك فلا يتمكن من النقش فيه لانه [illegible]
لا متوعر فاذا سكن احد الشاغلين بقي شاغل واحد ربما عجز عن الضبط فتسلط التخيل
على الحس المشترك فلوح فيه الصور المحسوسة مشاهدة **اقول** ارتسام الصور في
الحس المشترك من السبب الباطن يحصل عند ما دام الراسم والمرتسم موجودين لولا
مانع يمنعهما عن ذلك فلما لم يكن كذلك اراد ان يعلم ان هناك مانعا فبين الشيخ هنا الفعل في
المانع وذكر انه ينقسم الى المانع العائق عن الفعل وهو المانع للحس بانه يشغل الحس المشترك
بما يورده عليه من الصور التي يصرفه عن قبول الصور من السبب الباطن وكانه يبتزه من المتخيلة
بمنزلة حسه عنه سلبا ويغصبه غصبا والى مانع الفاعل عن الفعل وهو العقل او
الوهم [illegible] اذا اشتغل العقل وهذا الصور المحسوسة تسلط التخيل
المتخيل على الحركة فيما يطلبانه ويمنعانه عن الحس المشترك فيبعدهما عن الفكر
المتخيل عن الاعمال [illegible] مع اصطياد ما يعتبر منهما مما يبقيهما من الامور
المعقولة او الموهومة فاذا سكن احد الشاغلين [illegible] عجز الشاغل الاخر
عن الضبط فتمنع التخيل الى فعله ولوح الصور في الحس المشترك شاهدة واعترض

الفاضل

الفاضل الشارح بان الصغير ان امكن ان يحصل الصور التي من غير سبب خارجي امكن ان
الحس المشترك فلتعين عن الصغير وان لم يمكن لزم ان لا يكون الجزء الصغير من الدماغ
محلا للاشباح العظيمة مع بعد ما [illegible] ولكن [illegible] يحصل وجوده وقد مر البحث فيه الى الفصل
الخامس مستوعبا عن الاشباه ان التي لكتابنا بدلا عن **اشارة** النوم اشغل للحس الظاهر
فعلا ولهذا يشغل [illegible] الحس [illegible] الاصل [illegible] الى الجانب الطبيعي المستهضم
للغذاء المنضج [illegible] الطالب [illegible] على الحركات [illegible] الدلالة عليه [illegible] استعداد
بان [illegible] شغل الطبيعة من [illegible] الطبيعي
ان يكون للنفس [illegible] الى [illegible] الطبيعة [illegible] النوم شبيه بالمرض منه بالصحة
فاذا كان كذلك كانت القوة المتخيلة الباطنة قوية السلطان ووجدت الحس المشترك معطلا
فلوحت فيه النقوش المتخيلة مشاهدة فيرى في المنام احوالا في حكم المشاهدة **اقول**
يريد ان يشكل الاحوال التي [illegible] الشاغلين المذكورين [illegible] فيقال
يكون الحس الظاهر [illegible] عن الاستعمال ويكون العاقل
الثاني انما يكون [illegible] الطبيعة [illegible] النوم [illegible] الاحوال المعروفة
في الغذاء [illegible] الاعضاء [illegible] النفس
[illegible] ان النفس [illegible] الطبيعة
[illegible] البدن [illegible]
[illegible] النوم [illegible] بالمرض [illegible] يعرض للحيوان
بسبب [illegible] البدن [illegible] والغذاء [illegible] الاعضاء [illegible] المرض
يكون [illegible] الطبيعة [illegible] البدن [illegible] عود الصحة
فاذن الشاغلان عن النوم [illegible] المتخيلة [illegible] السلطان والحس المشترك [illegible]
ممنوع عن القبول [illegible] الصور شاهدة [illegible] النوم رؤيا **اشارة**
واذا استولى على الاعضاء [illegible] مرض [illegible] النفس كل الانجذاب الى جهة المرض وشغلها
ذلك عن الضبط الذي لها [illegible] ايضا [illegible] بلوح الصور المتخيلة في
لوح الحس المشترك [illegible] ظاهر [illegible] الا ان المرض الذي
يكون [illegible] الصحة [illegible] احد الشاغلين [illegible] **تنبيه** انه كلما
كانت النفس اقوى [illegible] الجاذبات [illegible] كلما
كانت بالعكس [illegible] كلما كانت النفس اقوى [illegible] بالشواغل
اقل [illegible] اكثر [illegible] هذا المعنى
[illegible] الرياضة [illegible]
اقول [illegible] اثبات ارتسام الصور في الحس المشترك من السبب الباطن
[illegible] التي النوم والمرض [illegible]

السبب للوثوق في السبب الباطني متقدم الذكر مقدم عليه مشعر على ذكر خاصيته للنفس وهي انها
كالكانت قوية لم تمنعها البتة عن افعالها كالشهوة عن افعال قوى تقابلها
كالغضب ولا تسعفها بافعال بعض قواها عن افعالها الخاصة بها وكالكانت ضعيفة كان
الامر بالعكس ربما كانت القوة والضعف عن الامور العامة للبدن والنفس كانت مرابنة
للبدن بحسبها عن مشابهيه فوصفه انه كالكانت النفس اقوى قوة كان انفعالها عن المحاكيات
اول وفي بعض النسخ كان انفعالها عن المحاكيات اول وعن النسخ اقوى قبولا للصواب وكان
الاول يصحف لها على الدولة الاولى وبيانه ان التخيل انما يفعل عن الشباه الى ما تناسبها
من غير توسط الى ما لا تناسبها بوسط ما تناسبها الى ما كاه لا عن وانفعال النفس عن المحاكيات
المخيلة مستولية على انفعالها الخاصة بها وذكر الشيخ ان النفس كالكانت قوية جوهرها كان
انفعالها عن المحاكاه قليلا كثيرا لا لعارض من المخيلة في افعالها الخاصة بها وكان ضبطها للكل
المحاكيات المخيلة اشد وما فعل الرواة الثلاثة بعداه ان النفس كلما كانت اقوى كان انفعالها عن
المحاكيات المخيلة المذكورة بمعاونة الشهوة والغضب والعقل الظاهر والباطن اقل وكان
ضبطها للكل اشد وكلما كانت اضعف كان بالعكس وكذلك كلما كانت النفس اقوى كان انفعالها
عما يستفيدها من افعالها الخاصة بها اقل وكان يفعل بسهولة الكريم اذا كانت غريزته
كان يعطي عن مضادات الرياضة اي احترازها عما يضرها عن اهل المطالبة بالرياضة
وافعالها على ما يدبرها اليها القوى بسببه اذ الله للشواغل الجسمية وتعب سواء
اقل لم يفعل ان يكون النفس فلتات عليه عن تفعل الجمل بالجانب الحدس ماعش فيها
عش من العنب مناخ الى العلم الجمل واعش ما الحس المشترك وهذا في حال النوم اي في
حال مرض تستعمل الحس عليه من الجمل فان الجمل قد يعرض له المرض وقد يعرض كثيرة
المركة لعلل الدفع الذي هو التهيؤ الى سكون ما وفاع فينزف النفس الى الجانب
الاعلى بسهولة فاذا اطرد على النفس عش ما مع الجمل الى ملقاه انصاد وكلما اتاه المنبه من
هذا الطارق وصرف الجمل عن استراحته او وهنه فانه يسرع الى مثل هذا السبب والتأثر
العش البطيء لما طبعا فانه معاون للنفس عند فعال من السواح فاذا اعلة الجمل جال
يرجع الشواغل وهو اعش وافع لحس المشترك اقول للنفس فلتات اي
مرض عدوها النفس في ماوساح اي جرى والمرجح الشاعر والمعنى بان الشواغل
المجيبة اذا اعانت امكن ان يجد النفس فرصة اعمال العالم القدسي فتعلن فيها عن
استعمال الجمل فتستقيم مهما شئ من العنف على وجه كلي وتمادي اثره الى الجمل فيصور الجهات
والحس المشترك صورا حزنية منا سبة لذلك المرض الفعل وهذا انما كون فرادر حال النفس
اصلها الوهم الشاغل للحس الظاهر فالنائبة المرض المؤذن للجمل بالجمل بوهنه لما
المرض فانما تعلل البتة اعني بالدفع المضعف عن وسط الدماغ مسببة عن الحركة الكبرى واذا
وهن الجمل سكن دفع النفس عنه وتفعل بعالم القدس بسهولة فان ورد على النفس

ساخ

ساخ يعني عرك التخيل اليه بسبب اصل امرين احدهما يعود الى التخيل وهو انه اذا استراح
قال كلالة وكان الوارد امرا عن ما تناسبها تثبته لكونه بالطبع سريع السنبه للامور الغريبة
وثانيهما يعود الى النفس وهو ان النفس بفعل التخيل بالطبع في جمع حركاته وافعاله فاذا
فعل التخيل وكانت الشواغل متاعة سببه النوم او المرض انفش منها في لوح الحس
المشترك اشاره واذا كانت النفس عودها الحوض بتتبع للواردات المتأذنة لم يعد
ان يقع لها هذا الحبس والانتباذ في حال التعطل ربما تزل ساخ الى الذكر وقد يفعل
وربما استولى الانفعال فاشرق في الخيال اشراقا واضيا واعصب الخيال لوح الحس
المشترك الى حمته فرسم ما انفش منه لا ميتا ان النفس الناطقة فظاهرة لم تعرض لها
مثل ما قد يعرض التوهم المرضي والمرور ين وهذا اولى واذا فعل هذا صار الانسان
مشاهدا لعبصرا او غنانا او غير ذلك وربما تمكن منه الامور الهيئة او كلاما محصل
النظم وربما كان في اجل احوال الرؤيا مثاله الاول الذكر الواقع في ذلك
قول ابي علي عليه السلام ان روح القدس نفث في روعي كذا وكذا ومثاله استيلاء الانشراح
والاستراق من الجمل وسآمة الوضيع في الحس المشترك ما على من لا بينا وعليه اليم
من مشاهدة صور الملائكة وسماع كلامهم وانما يفعل مثل هذا الفعل في المرض والمرور ين
قوتهم الفاسدة كتخيلهم المعروف بالصفيف ويفعل في الاولياء وسماحيا ربما يعوسهم الله بسبب
الشريفة القوية هذا اولى واصح بالصدور من ذلك وهذا الارتسام يكون محصلا في
الضعف والشدة ممنه ما يكون مشاهدة وجه او حجاب يقظ وضبه ما يكون بسماع صوت
هاتف وقد يقال هتف اي صاح وضبه ما يكون بمشاهدة مثال وقوفه اليها او بسماع
كلام محصل النظم وضبه ما يكون في اجل احوال الرتبة وفي بعض النسخ في اجل احوال
الذين وربما عبر عنه بمشاهدة وجه الله الكريم وبسماع كلامه من عين وراء سطه
تنبيه ان القوة المتخيلة جبلت على ان يكون لكل ما يلهمها من عند الله اليه اريحية من اجيبه
سرعة السيل من شيء الى شبهه اما الى ضده وبالجملة الى ما هو منه سبب او للتحصيل بالسبب
جذبة الا ما شاء الله ان لم تحصلها تحن اعيانا ولم تلد هذه القوة على هذه الجبلة لم تكن لتاما
تستعين بها في استقالات الفكر مستنبئ المجهول والوسط وما تحرى مجراها بوجه وفي ذكر
امور منبهة وفرضا لها الغرض عند القوة من جهتها كل ساخ الى هذا الاستقال او يضبط
وهذا الضبط لتلك القوة من جوارضه النفس او لشدة خلاء الصوت المستعد بها حتى يكون
قولها شديد الوضوح ممكن التمثل وكل صارف عن الجلد والرد وضابط للمجال في
مرونة ما يلوح فيه فعن وكلا يفعل الحس بما ضادكل اقول عما كاه المجيلة للهيئة
الادانية كما كانها المجازات كالعصافير بصور جميلة وعما كانها الشرور والرذائل بما ضادها
وعما كانها للهيئة المزاجية كما كانها على الصفراء بالالوان الصفر وعلى السوداء بالالوان
السود وعن بها فتنص بفرضا لات الفكر مستنبئ المجهول والوسط وما شاكلها وتستلزمها

للحدود الوسطى فسمّاها الطرفين لانّ طرفى الشئ لازمان له اوسط لانه يستعمل استعمالا
الاستياج هو طلب الشئ منه وما يجرى مجرى الحدود الوسطى هو الحدود المستعملة فى القياسات
الاستثنائية او ما يشبه الاوساط من المتقدمات والمتشابهات والمصالح الاخرى التى ذكرناها
هى ما ينبغى العقل والفكر من الامور المتقدمة التى ينبغى ان يفعل او لا يفعل لاجل هذه الغرض
المتخيل نحو التى يتعلقها وتحركها شدة كل صناع من جانع او باطش الى هذا الاعمال او يضبط
الى الآن يضبط وللضبط سببان احدهما قوة النفس المعارضة لذلك السانح فانها اذا اشتدت
وقفت الحيل على ما يريده وتمنعه عن ان يحاول الى غير ذلك كما يكون لاصحاب التزلى حال بعكس
ما لامر يهمهم وتارة ينعكس شدة ارتسام الصورة فى الخيال حتى صارف الحيل عن الطرق الى
الالتفات يمينا وشمالا او عن التردد الى الذهاب قداما ووراء كما يفعل الحس ايضا وذلك
عند مشاهدة حالة عرضية قوية اثرها فى الذهن مرة والسبب فى ذلك ان القوى الجسمانية
اذا اشتدت ادراكاتها تقاصرت عن الادراكات الضعيفة كما مر والغرض من ايراد
هذا الفصل تمهيد مقدمة لسان التعلم فى اصلاح بعض ما يرتسم فى الخيال من الامور
القديمة حالتى التزم والتيقظ الى التعبير والتاويل كما سيأتى اشارة فالاثر الروحانى
السانح للنفس فى حالتى النوم والتيقظ قد يكون ضعيفا فلا تحركه الخيال والذكر لا شئ له
اثر نهارا وقد يكون اقوى من ذلك فتحركه الخيال الا ان الخيال يعجز عن الاعمال فتخلى عن
الصرع فلا يضبط الذكر وانما تضبط اعمال التعقل ومحاكاته وقد يكون قويا جدا او يكون
النفس عند ملقيه رابطة الجاش فترتسم الصورة فى الخيال ارتساما جليا وقد يكون ان
النفس لها معينة مترتسم فى الذكر ارتساما قويا لا يتسوس بالاعمال فى اللبس
انما تعرض لذلك ذكر فى هذه الابواب وقابل وانما ماش من افكار فى قطان فى وبما
لا يضبط فكرك فى ذكرك وربما اعلم عنها الى اشارة فيحيله تنسيك عهدك وبحاح الى بال فكر
بالعكس ويصرف السانح المضبوط الى السانح الذى له صلة عنه اليه وكذلك الى ان
وربما اقتضى ما افضل من مهمه الاول وربما اعلم عنه وانما اعصبه يصرف الخيال والذكر
اقول للاثار الروحانية السانحة للنفس فى النوم والتيقظ مراتب كثيرة بحسب ضعف
ارتساما وشدتها وقد ذكر البعض منها فنقول ضعف لا سبيل له الى تذكره ومتوسط يسهل
عنه العمل وكثير ان يرجع اليه وقوى يكون النفس عند ملقيه رابطة الجاش على ثابتة شديدة
القلب ويكون وعيه بما يهبط والانزال عنها مما كان ان عند المدارك لتستحفظ الاثار
هبط بل يطبع لتحافظ السانح على الذهن فيعاود الاعمال الذى فرغ عنه ومنها ما يسهل
وينساه ويستتم الى ما يمكن ان يعود اليه بصرف الخيال والذكر والى ما لا يمكن ذلك تذييل
فما كان من الآثار الذى عنها الكلام مضبوطا فى الذكر فى حال يقظة اذ لم يضبط استقبالا
كان الهاما او وحيا صراحا او حلما او حاجا الى تاويل او تعبير وما كان مضبوطا صورة بنفسه
على كيفية وقع اليه فحاج الى الصدق وكذلك كما ذكر من الاوساخ والاوضاع والعادات

الرجوع الى تاويل والحلم الى تعبير اقول الصراح الخالص وانما يحلف التاويل
والتعبير بحسب الاشخاص والاوقات والعادات لان الاسعال الخيال لا يستقيم الى تناسب
معين انما يكون منه بتناسب ظنى او وهمى وذلك كما يختلف بالعوارض الى كل بعض ويختلف ايضا
بالعوارض الى بعض واصل من وقتى او بحسب عادتين وما فى الفصل ظاهر وبه قد تم
المقصود من الفصل المتقدم وتم الكلام فى هذا المطلوب اشارة انه قد يستحيل
بعض الطباع ما يعال بعرض هذا الحس حيرة وللخيال وقفة فيستعد القوة المتلقية للغيب
تلقيا ما لى وقد وجه الوهم الى الغرض بعينه مخصص ذلك وقوله مثل ما نرى من قوم
من الاتراك انهم اذا قرعوا الى كاهنهم فى بقعة معروفة فرع هو الى سند حتى جدا
فلا ينال يلبث فيه حتى يكاد يغشى عليه ثم ينطق بما يحيل اليه والمستجيبون يضبطون ما يلفظ
منبطا حتى يبنوا عليه تدبيرا ومثل ما يشغل بعض من يستطرق فى هذا المعنى تناول شئ
شفاف مرهش للبصر برجرجته او مدهش اياه مسفيه وصل ما استغل تناول لفظ من
سؤال بمان او ما شاء ترتفق وما شاء نحو ذلك مما استغل الحس يصرف من
التحير وما حرك الخيال حركا محيرا كانه اجبار لا طبع وفى حيرتها استبال غرضه المختلسة
المذكورة والكثير ما توجد هذا تفاق لطباع من هبوط بطباعهم الى الدهش او تدب وتعقل الاحلام
المختلطة احدركا بلة من الصبيان وربما افاق على ذلك الاسهاب فى الكلام المختلط والاحلام
لمسيس الجن وكل ما فيه تحيير وتدهيش واذا اشتد نوكل الوهم من ذلك الطالب لم يلبث
ان يهوس ذلك الانصال ساره يكون لجاج العيب حضر ما من ظن هوس وساره يكون شبيها
بعطاب من جنى او هناف من غياب وساره يكون مع هذا فى البصر مكافحة حتى
مشاهدة صورة العيب مشاهدة اقول قد تقدم ان مروى والشد المشيب العدو
المسرع ولهث الكلب اذا اخرج لسانه من التعب او العطش وكذلك الرجل اذا اعيى
والدهش الدهش وارهشنى ارهش والرجرجة الاضطراب والدهش الحيرة وادهشته
اى حيرته وتدهدق اى تلالا ولمع وتموج موجا اى يمتوج موجا واهتبال الدهش اى
اهتضامها والاسهاب اكثار الكلام والمسيس المس يقال للذى به مس من جنون يمسوس
والهوكلا اطهار العجز والاضمحلال على العيب ولان يكاد فى الاخبار اى يباشرها متسم واما
الاشارة الى ذكرها ما شغل بتأمل من يستطرق فى بقعة معروفة والشئ الشفاف المرهش
للبصر برجرجته يكون كالبلور المضلع او الزجاجة المضلعة اذا او ريحال سواج الشمس
او الشعاع القوى المسعفة والمدهش للبصر مسفيه يكون كالبلور الصافى المبتدر دواما
اللمع من سواد وساق مهذ لمع باطن الاهمام بالذهن والسواد المشبث بالقدر حتى يصير
اسود حالكا وقابل هو الشئ المضرب كالسريع فانه يحير الناظر اليه والاسهار الذى يترقرب
وكالذى جاء المعدن الملون ما المعروفة يحال الشمس او الشعاع والاشبار الذى يمتد له
كالملاء الذى يمتوج فى ظاهر شديد ان اراد وعنه الحاج البيع او الدفع عليه او للغليان

ايهوا اجهه وفى الحديث
انى لانهها واما ما بايم اى
اواجههما بالنهى وذكر ان النازع
فرض مناسب على الاصل

السّدين وما بعده وباقي الكلام ظاهر والغرض من هذا الفصل ايراد الاستشهاد
للبيان المذكور مما مضى من الفصول بما يجري مجرى الامور الطبيعيه **تنبيه** اعلم
ان هذه الاشياء ليس سبيل القول فيها والشهادة لها انما هي طون الامكانيه حتى
انها من امور عليه بحيث لو كان ذلك امرا معهودا لوكان وكلها غاربا لما التفتت
طلب اسبابها ومن البداهة المبعد لمجتبي الاستبصار ان نعرض لهم هذه الاحوال
عند انعدامهم او مشاهدتهم اياها امرا متوالية من عندهم حتى يكون ذلك يجربه في اثبات امر
عجيب لكون وجوده داعيا الى طلب سببه فاذا اتضح حسمت العادة به واطمانت النفس
الى وجود ذلك الاسباب وحصح العلم بها فلم يعارض الفعل فيما يراد باءه فيما يرد ذلك
من اجسام الغرائب واعظم المهالك ثم ان لواحد مصنف حزمات هذا الباب مما شاهده
ومما حكاه من صدقناه لطال الكلام ومن لم يصدق بالجملة فان عليه ان لا يصدق
ايضا التفصيل **اقول** يقال رمّات القوم رباءً اي رقبتهم وذلك اذا التمت لهم
طليعة فوق مشرف وهذه استعارة لطيفة لفعل المطلع على الغيب بالناس الى
سائر القوى وباقي الفصل ظاهر وهذا اخر كلامه في كتاب الاجناس من العين
تنبيه ولعلك ترسلوك من العارض لعضا وكادتا في تقلب العالم فتشير الى
المكذب وذلك مثل ما يقال ان عارضا استنشق الناس فسقوا او استشق لهم فشفوا
او دعا عليهم فخسف بهم وزلزلوا او هلكوا بوجه ما ونحو عالم يضرف عنهم الوبا والطوفان
والسعير والطوفان او حش بعضهم سبع او لم يعزعنه طاير او شاك لك ما لا ماحق في
طريق المشي الصريح فتوقف لا تعجل بان لامثال هذه لسببا في اسوار الطبيعه
وانما يتاتى في ان اقتضى بعضها ملك **اقول** ما نزع عن ذلك الا ما ذكر
الشيخ المشهور الى سنت الى العارض وبعضهم من الاولياء ارادان ينبه على اسباب
سائر الافعال الموسوفة بخوارق العاده قدر ما في هذا الفصل وذلك لسببا ما في القصار
الذي يبلو وانما قال ذلك ان تغلب الخوارق ولم يعلم تاتي ذلك العارف ان ذلك الافعال
ليست عند من يقف على عللها المدركة انما هي خارقة العادة انما هي خارقة بالنسبة الى من
لا يدري تلك العلل وكذلك في وزن الطوفان صوت يقع في البهائم انما الطوفان على
وزن الحوان وهو ما بين الحوان من المتنبيان وهو غير مناسب لهذا المقام
تذكير وتنبيه ليس يخفى ان كل ان العين الباطنة ليست على الانهماع في البدن
ملائمة الطباع بل مضرة بالعلائق لضرر يشملك ان هيئة تلك العقد منها وما يتبعه قد
تتادى الى بدنها مع مساعدتها لها في بعد حتى ان وجع الماشي على جذع معروض فوق
بعضاء يفعل في الآلة ما لا يفعله مثله والجذع على قرار وسع اقدام الانسان يضر بزلع
مدبج او دفعه او ابتداء المرض او افراق منها ملائمتها ان يكون لبعض العقد من
سقد من تاثيرها بدنها ويكون لغيرها كانها نفس كالعالم وكالتوتر من اجسام العالم
ثم

قد اثرت عمل الجمع ما عدى ذلك في ما ذكر نما هذه الكيفيات لاستما في جرم صغار
اولى به لمناسبته بعضه مع بدنه لاستيلاء قد علمت انه ليس كل سخن بحار ولا كل
مبرد بيارد ولا استكاد ان يكون لبعض القوس هذه القوة حتى يفعل ما اجرام
اخر مفعل فيها افعال بدنه ولا استكاد ان يستقر عن قواها الحاصلة الى ذلك
القوس اخرى تفعل فيها لاستما اذا كانت متخذت ملكيها تعتبر قواها البدنيه
التي لها معتبر سخنه او عضبا او نحو ذلك من غيرها **اقول** الذي كره في هذا
الفصل شيئان احدهما ان النفس الناطقة ليست تطبعه في البدن انما هي تابعة
ذاتها لا تعلق لها بالبدن غير تعلق التدبير والتصرف والاحسان هيئة الاعتدال
الممكنة من النفس وما يتبعها كالطول والنوم فان بل كالجوف والقرح فان
سادي الى بدنها مع سائر النفس الموجبة للبدن والبدن لما فعل فيه من تلك الصفات
المعاشية وما يولد ذلك امران احدهما ان قوام الماشي على جذع يزلقه اذا
كان الجذع فوق مضاء او لا زلقه اذا كان على قرار من الارض والثاني ان قوام
الانسان قد يغير مزاجه اما على التدريج او لعنه فيتبسط روحه وبعض فيحمر
لونه ويضعف وقد يعلم هذا التغير حدا ما حتى البدن الصحيح بسببه فيمرض
ما وما حتى البدن المريض بسببه في افراق الى موت واستواء تعالى الفرق
للريض حتى مرضه افراطا الى افضل واما البنية فيعلم من هذا انه ليس
ببعيد ان يكون لبعض القوس ملكه تجاور ما تثرها عن بدنه الى سائر الاجسام
ويكون لتلك النفس لغير ذلك قوتها كانها نفس حديدة لاكثر اجسام العالم وكالتوتر
من بدنها كيفية مزاجيه مباينة الذات لها كذلك ايضا لتوتر من اجسام العالم
عما في جميع ما ذكره في الفصل المتقدم اعني كدرة عند ما في تلك الاجسام كيفيات
مزاجية تلك الافعال حصوصا في جسم صار اولى بمناسبته لجميع بدنه كملاءاه
اياه او اشتاق عليه فان توهم ان صدور مثل هذه الافعال لا يجوز ان يصدر
عن النفس الناطقة لظنه بان العلم لا يعطي شيئا لا يكون موجودا فيه اولا ولو
كان ما لا شك فيه ان مذكر انه ليس كل سخن كالنار ولا السواد سخن وليس كل بارد
ولا كل مبرد بيارد فان صورة الماء مبردة وليست باردة انما الباردة مادته القابلة
لاثرها فاذن لا يستكد وجود نفس يكون لها هذه القوة حتى يفعل في اجرام
غير بدنها مفعلها في بدنها ويعلق بان غير بدنها قوة من قواها ما تثرها في
قوى بدنها حصوصا اذا اشتدت ملكتها تعتبر قواها البدنية اي حدودة بحال
شدت السكين اي حدودتها فالمراد انها اذا حصلت لها ملكة تعتبر بها على حس
قوى بدنها كالسخن والعضب وغيرها مما يعهد من عبد بحسب تلك الملكة على
نحو مثل هذه القوى من بدن غيرها فالعاقل السالم هذا

الاستدلال لا يفيد المقصود لان الحكم بكون الوهم مؤثرا في البدن لا يتم جب
الحكم بان يكون للنفس التي هي اشرف مما تؤثر الوهم وايضا انفعالات
التي لاجلها تحلف حال المنازع كالغضب والفزع جسمانية والاستدلال بكون الوهم
الجسمانية موجبة لتغيرات ما على تقدير ان يكون لبدن ما وهم يقتضي هذه الاحوال
الغريبة اول من الاستدلال بدلك على تقدير ان يكون لنفس ما هذه القوة وذلك لان
الاستدلال بالنفس ولا كونها مجردة ما ان كان المقصود الاستدلال فقط كان
الحاصل انه لا دليل عندنا على صحة هذا المطلوب ولا على امتناعه وهذا القدر مغن عن
التطويل واقول هو هذا مبني على طبقه بالشيخ انه يقول النفس لا تدرك
الجزئيات اصلا وقد مر الكلام عنه لكن لما كان عند الشيخ ان التوهم والتخيل بل
الغضب والفزع ادراكات وهيئات تحدث في النفس بواسطة الآلات البدنية كان
هذا الاعتراض ساقطا وايضا هذا الفاضل قد نسي في هذا الموضع قول الشيخ
ان هذه الامور ليست طبيعية بالمكانية ادت اليها امور طبيعية انما هي تجارب لما
ثبتت طلبت اسبابها وتلاقى مجوزا كفناء بالجهل في سبان الدعوى المذكورة
اشاره هذه القوة ربما كانت للنفس بحسب المزاج الاصلي لما يفيده من هيئة
مخصوصة تقتضي للنفس التخيل صحيحا وقد تحصل لمزاج تحصل وقد تحصل
بضرب من الكسب تجعل النفس كالمجردة لشدة الذكا كما تحصل للاولياء الله
الابرار اقول لما بينت وجود قوة لبعض النفوس الانسانية اعني القوة
التي هي مبدأ الافعال الغريبة المذكورة وجب لسنادها الى علم يخص تدرك
البعض من النفوس وتذكر الشيخ ان ذلك العلم يجوز ان يكون عن ما يشخص به ذلك
البعض من النوع ويجوز ان يكون امرا عنه اقتاحاصلا بالكسب او لا بالكسب فان
الاقسام هذه لاحصر وتعتبر كلامه ان يقال هذه القوة ربما كانت للنفس بحسب المزاج
الاصلي منسوبة الى الهيئة البدنية المشتملة على ذلك المزاج التي هي بعينها التشخص
الذي تقتضي النفس معه نفسا شخصية وربما تحصل لمزاج طارئ وربما تحصل بالكسب
كالاولياء والفاضل الشارح وكان الشيخ انما احتاج الى اثبات علم لبعض
النفوس حيث كون النفوس البشرية عند مشاركة من النوع مع انه لم يدرك من شيء
من كتبه على ذلك شيء فصلا من حجة وللجواب ان وقوع النفوس البشرية تحت
حقيقة نوعية واحدة كاف في الدلالة على مشاركتها في النوع وذلك مع ما في وجه قد
ذكره الشيخ في بعض ما عندنا من كتبه اشاره فالذين يقع لهم اتفاق جيد
النفس بان يكون خيرا وشديدا مركبا لنفسه مهذبا فيجوز من الانبياء والكرامات
من الاولياء وبمزيد تزكية لنفس في هذا المعنى زيادة على مقتضى جبلته مع
المبلغ الاقصى والذي يقع لهم دائما يكون مستمرا ومستعدا في الشرع بهن الساجد

الجبيث وقد يكسر قدر نفسه من غلوائه في هذا المعنى فلا يلحق شاء وسكان
منه اقول الغلواء الغلو والشاء والغاية والامد والمعنى ظاهر
وهو دال على ان الجيد في الكسب لا يحصل الا في حانب الخير فلذلك كان ذلك
الجانب اقرب من الوسط من الجانب الذي يقابله اشاره الاصابة بالعين
يكاد ان يكون من هذا القبيل والمراد منه حالة نفسانية تحصل بتوجه نفس ما
في المتوجه منه مضرة وانما استبعد هذا من بعض ان يكون المؤثر في الاجسام
ملائيا او مرسل حزر او مسقد كيفه في واسطة ومن تامل ما اصلنا ه
اسقط هذا الشرط من درجة الاعتبار اقول المنك المنقان
من المرض وما شبهه يقال منك فلان اي دنف وضنى ونهكته الحمى اي
اضعفته ومن يغرض اي يوجب وانما قال اصابة بالعين يكاد ان يكون
من هذا القبيل ولم يجزم بكونه من هذا القبيل لانها ما لم تجزم موجودة بل
هي وامثالها من الامور الطبيعية والمائل في الاجسام بالملاءة كتسخين النار
القدر ومثلا ومنه جذب المغاطيس الحديد وبارسال الحجر بالارض والماء
ما يعلو هما من الهواء وبانعاد الكعبة في الواسطة كتسخين النار الماء الذي
في القدر بل كاثارة الشمس سطح الارض على بعض الرأي العامي تنبيه
ان الامور الغريبة تحدث من مبادئ بلغة احدها العلم المساوي
المتن كوزه وثانيها خواص الاجسام العنصرية مثل جذب المغاطيس للحديد
بقوة بعضه وبالتها قوى سماوية سماوية من اجرام اجسام ارضية مخصوصة
بهيئات وضعية او بنها ومن قوى نفوس ارضية مخصوصة باحوال
قلبية او انفعالية مناسبة مستتبع حدوث امور غريبة والبحث من قبيل القسم
الاول بل المحرقات والكراهات والمزهقات من قبيل القسم الثاني والطلسمات
من قبيل القسم الثالث اقول لما فرغ عن ذكر اسباب جميع الافعال
الغريبة المنسوبة الى الاجسام شرع في اسباب ما قال ان سبب لبعض الناس
الغريبة الخارقة في هذا العالم فجعلها بحسب اسبابها محصورة في ثلثة اقسام فقسم يكون
مبداه النفوس على ما مر وقسم يكون مبداه الاجسام السفلية وقسم يكون
مبداه الاجرام السماوية وهي وحدها لا يكون سببا لحادث ارضي ما لم ينضم اليها
قابل مستعد ارضي وبيان الكتاب ظاهر والفاضل الشارح جعل القسم المنسوب
الى الاجسام العنصرية ما سرها من مجانب وعد جذب المغاطيس الحديد
من جملتها وذلك مخالف للعرف وللكلام الشيخ لانه مثل المزهقات وجذب
المغاطيس معا الى ذلك القسم ولم يذكر ان ذلك القسم مزهقات وكذلك في الطلسمات
نصيحة اياك ان تكون تليسكيا وتتنزل عن العامة هوان تنبري مشكلا

لكل شئ قل لك طيش قد يحسن وليس الحرق في كذيبك مالم يتبين لك بعد جليته
دون الحرق في قصد يعمل مالم يتم من ذلك بيقنه بل عليك الاهتمام بجمل الوقت
وان ازمجك استكبار ما يؤديها سمعك مالم تتبين من لسمالته لك الصواب لك ان
مشرح لمثال ذلك الى ينتهي الامكان مالم يؤد كل منهما مام البرهان واعلم ان من الطبيعيه
محاسب والمقوى الهالمه العقالة والموسى الساهلم المتعلم لصناعات على مراتب
اول ـــ انبرى لداى اعترض لرو اقبل قبلة والطيش المرق والحمقه
والحرق مقابل الرفق وسرجنا الماشيه اى اعشيناها واهملناها وذاداى طرد
والغرض من هذه النصيحه النهى عن مذاهب المتفلسفه الذين يدون انكار ما لا يحيط
به علما حكمة وفلسفه والتسهيل ان انكار اضطرارى للمكلف من غير حجة لسنا الى التحى
اقرب من الاقتدار وطرفه الاحسن من غير سنه بل الواجب في مثل هذا المقام التوقف
ثم حسم الفصل بان وجود الغائب عن عالم الطبيعه ليس بمحسب وجود الغائب
عن العاقلات العلمه والعاملات السلميه ليس بغريب خاتمه ووصيه
انتهى الرح ان قد محصت لك من هذه الاسارات عن زبدة النحل والقمل قفى
المكلم في لطائف الكلم فضلة من المبتدلين والجاهلين ومن لم يرزق العلم
الوقادة والدربة والعمل وكان صفاه مع الفاهه او كان من ملحدى هذه الاد
المتفلسفه ومن مجهم فان وجدت من نفسك سفاء سريرته وليستقامه سيرته
وثقته عما يبتدع اليه الوسوليس وسطره الى الحق عن الرضا والصدق فانه
مما يسالك منه مفرجا محزا معزا فاستفد من ما سلف لما تستقبل وفاهما
بالله وبايات لا فلاح لها اليمن وما يوتيه حمر ان متاسيالك فان اذعنت هذا
العلم واصغيته فالله منى وبينك وكفى بالله وكلا اقول ـــ تعالى محصنا اللبن
لاخذ زبده والزبد وتنا اللبن والزبد انحض منه والقفى والقفيه الشئ الذى يوتى
به الصيف وابتدال الثوب امتهانه وتركه صيانته والوقاد المشعل سعر عن
والدربه العمل والحزاقه على الحرب وكلا مرو صفاء ميله والفاهه من الفاسن
الكسر المختلطون والجذف الذين اى حاد عنه وعدل والمجم جمع مجم ومعرفان صعر
يسقط على وجه الغنم والجرب واعشاها وبال للرعاع من الناس الحمق يا غاغم
مجم وثقيف شئ بالكسر فيهما ويستدع اى يستدر والوسوسة حديث النفس كما سلم
معنا الوسواس وزجه اى كذا اى اذناه منه على الذليح واستدلس طلب
الفاسه واسلف اى اعطيت مما عندهم وتاسيه اى يعزيه واذاع الخبر اى
افشاه واعلم ان العلا اذا اعشاهم عابدهم بالعباس الى المعارف المحصنه والعلوم
اليقينيه كانوا اقاما صعفدين لها واما صعفدين لاضدادها واما خالين عنهما
من يتعفدين لاحدهما وكل واحد من الصعفدين لها ولاضدادها اما ان يكون جاهلين

او مقلدين ممن حسن حزق والمعفدون للحماش الحاردون يعرفون الى ان
وطالبين والطالبون الى طالبين يعرفون قدرها وطالبين لا يعرفون قدرها والا
يستغنون عن العلم وسقى عنها ست حزق والشيخ اقترح هذا الفصل لصيانتها
عن جمل حزق منهم او لهم الطالبون الذين لا يعرفون قدرها وهم المتدلون والثانى
المعفدون لاضدادها وهم الجاهلون والثالث الخالون عن الطرفين وهم الذين
لم يرزقوا العظمه الوقار والدربه والعمل والسراج المقلدون لاضدادها وهم
الذين صفاهم مع الفاهه والحابس المقلدون لها وهم ملحدون هؤلا المتفلسفه
ومجهم واما الفرقة الثالثه وهم الطالبون الذين يعرفون قدرها فقد اجمعت
امتحانهم باربعه لهؤلا شان واجبان الهم من اعتهم اجمعا الى صوتهم التطريب
وهو الوثوق سفاء سريرتهم والثانى الى صوتهم العلميه وهو الوثوق باستقامة
سيرتهم واشان واجبان الهم بالعباس الى مطالبهم اجمعا بالعباس الى الطرف
المناقض للحق وهو يحترزهم عن مثال ما قدام وثق معهم عما يشرع اليه الوسواس
وثانيهما بالعباس الى طرف الحق وهو نظرهم الى الحق بعين الرضا والصدق
ثم امر بعد وجود هذه الشرايط بالاحتياط البالغ عملا وبما حسبت ما ذكروه هيم
به وصيته وهو اخر فصول الكتاب هذا ما تيسر لى جمله مشكلات كتاب
الاسارات والتنبيهات مع ملم البضاعه وقصور الباع وهو الضاعه وبعد
المنال وتراكم الاشغال والزام الشرط المذكور مفتح الاقوال وانا ابرق فحسن
بقى الله كل من ذا ان يصلح ما اعتوره من الخلل والفساد بعد ان ينظر فيه بعين
الرضا ويجتنب طريق العناد والله ولى السداد والرشاد منه الهداية واليه المعاد

وحسبنا الله ونعم الوكيل والصلوة والسلام
على سيدنا محمد خير خلقه وافضل انبيائه
ومع البداية ربع حسبنا الله ونعم الوكيل

صورة ما وجد بخط المولى المحقق [illegible]

على نسخة المولى العلامة برهان الملة [illegible]

[illegible] برهان الملة والدين [illegible]

[illegible] الكتاب [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible] حرره [illegible]

محمد بن مسعود [illegible] الشيرازي [illegible] الحسيني

[illegible] سنة [illegible]

الحمد لله [illegible] والصلوة والسلام على محمد وآله

[illegible]

المبدع موجود [illegible] وهو العقول العشرة والنفوس [illegible]

[illegible]

[illegible]